

كتاب
نار القرى
في
شرح جوف الفرا

مختصر

طُبِعَ ثَلَاثَةَ فِي بَيْرُوتَ فِي الْمَطْبَعَةِ الْإِدْيِيَّةِ سَنَةِ ١٩٠٤

* بِرَخْصَةِ نِظَارَةِ الْمَعَارِفِ الْمَجْلِيَّةِ فِي الْإِسْتِثْنَةِ الْعِلْمِيَّةِ *

بِنَفَقَةِ الْفَقِيرِ إِلَيْهِ تَعَالَى مِخَائِيلَ إِبْرَاهِيمَ رَحِمَهُ

فهرس الكتاب

صفحة	صفحة	
٨٤	٤	الكلمة وما يتالف منها
٨٧	٥	الاسم
٨٨	٦	الاعراب والبناء
٩١	٨	الاعراب والمرببات
٩٢	٩	الاعراب بالحركة
٩٤	١٠	الاعراب بالحروف
٩٨	١٣	ملحقات التثنية والجمع
١٠٦	١٥	تقدير الاعراب ومحلّة
١١٠	١٧	امتناع صرف الاسم
١٢٢	١٩	موانع الصرف
١٣٥	٣١	بناء الاسم
١٣١	٣٤	النكرة والمعرفة
١٣٤	٣٥	الضمير
١٣٩	٤٠	العلم
١٤٠	٤٤	اسم الاشارة
١٤١	٤٥	الموصول
١٤٥	٥٣	العوامل والمعمولات
١٤٨	٦٤	الحذف والتقدير
١٥١	٦٧	المبتدأ والخبر
١٦٢	٧٧	الفاعل
١٦٤	٨١	نائب الفاعل
١٧٢	٨٣	تعلق الفعل بنصوباته
		المفعول المطلق
		المفعول به
		المفعول فيه
		المفعول له
		المفعول معه
		المستثنى
		الحال
		التمييز
		الاضافة
		الفعل
		كان واخواتها
		كاد واخواتها
		ظن واخواتها
		ما ينصب ثلثة مفاعيل
		جمود الفعل
		افعال المدح والذم
		افعال التعجب
		اعراب الفعل وبنآؤه
		شبه الفعل
		الحرف
		احرف الجرّ
		إن واخواتها

صفحة		صفحة	
٢٧٦	القسم	١٧٩	نواصب الفعل
٢٧٨	ضمير الشأن	١٨٤	الجوازم
٢٨٠	ضمير الفصل وكاف الخطاب	١٩٣	الاحرف المشبهة بليس
٢٨٢	قيود الضمائر	١٩٦	لا النافية للجنس
٢٨٥	احكام الضمائر	٢٠١	العت
٢٨٧	الموصلات الحرفية	٢٠٧	عطف البيان
٢٨٩	حرف التعريف	٢٠٩	التاكيد
٢٩١	التنوين	٢١٥	البدل
٢٩٣	نون التثنية والجمع	٢٢٠	عطف النسق
٢٩٤	نون الوقاية	٢٢٤	الوقف
٢٩٥	نون التوكيد	٢٢٨	النداء
٢٩٨	لام التوكيد	٢٣٨	توابع المنادى
٣٠٠	ادوات النفي	٢٤٠	الاستغاثة
٣٠١	حروف العطف	٢٤١	التدبة
٣٠٥	قد والسين وسوف	٢٤٤	الاختصاص
٣٠٦	عند ولدى ومع وقط واذا الفجائية	٢٤٥	التحذير والاغراء
٣٠٧	أما ولولا ولوما ولو ولما الحينية	٢٤٦	الاشتغال
	احرف الجواب والتفسير والتنبيه	٢٥٢	التنازع
٣١١	والاستفتاح	٢٥٤	العدد
٣١٣	تحريك الساكن	٢٥٩	الكنايات
٣١٤	الاستثناف	٢٦٢	اسماء الافعال والاصوات
٣١٥	الحكاية	٤٦٧	تقسيم الكلام
٣١٨	احرف الزيادة	٢٦٨	الطلب
٣٢٢	احكام الظرف والمجرور	٢٦٩	ادوات الطلب
٣٢٤	الجملة واحكامها	٢٧٤	احرف النداء

Nār al-girā

كِتَابُ
نَارِ الْقُرَى
فِي
شَرْحِ جَوْفِ الْفِرَا

تأليف الشيخ ناصيف اليازجي اللبناني

رحمه الله وتقعنا به
1871 - 1880

2276
97

مختصر

بقلم ولده الشيخ ابراهيم اليازجي اللبناني

عفي عنه

✽ حق طبعه محفوظ ✽

بسم الله المبدئ المعيد

الحمد لله على ما افاض من سوانح نواله وافاد من نوايح افضاله والصلاة والسلام على كل نبي وآله * وبعد فهذا اختصار لكتاب والذي المسمى بنار القري في شرح جوف الفرا دعاني اليه ما رأيت من حاجة التدريس الى كتاب يستوفي قواعد النحو بعلمها على الوجه المعول عليه عند الجمهور دون الخوض في ايراد الاقاويل المتناقضة والآراء المتباينة لما في ذلك من إبعاد الشقة على الطالب وتشيت ذهنه بتشعب الوجوه والمذاهب . فاسقطت منه كل ما بدا لي الاستغناء عنه من الاقوال المرجوحة واللغات المهجورة وما لم يشتهر استعماله من ضروب التراكيب ومناحي الإعراب التي تحتملها الصناعة الا ما ندر من ذلك مما كثر تداوله بين النحاة او ورد في كلام مشهور . وحيث وجدت قولين لا يسع الدارس جهل احدها خلفاء مرجوحته او لشهرته بين اهل هذا العلم اثبت القولين جميعاً مع الإيحاء الى ما فيهما في الغالب وبيان المختار منهما في مذهب اهل التحقيق * وقد زدت في بعض مظان الحاجة ما عن رأي الضعيف من بسطه او استدراك تقريباً للفهم وتوفية للفائدة ولم آل حرصاً على تحرير كل ما كان رحمه الله قد تداركه في المتن او الشرح ايام تدرسه لهذا الكتاب وفاء بالذمة ونصحاً في البلاغ * ذلك كله مع المحافظة على اسلوب المصنف وعبارته في الأعم الأغلب سوى ما لخصته في بعض المواضع وما اقتضته مواصل الكلام ومقاطعه في غيرها مما لا يخفى وجهه على من تصفحه بالبصيرة النفاذة * ثم انه لما كان غرض المصنف رحمه الله التوسع في مذاهب هذا العلم والإحاطة باطرافه لوقوفه عند غير الحدة الذي رسمته لنفسه في هذا العمل تعين عليه ان لا يفوت في النظم شيئاً مما اقتضته الخلطة التي انتحها ولذلك جاء في آيات الأرجوزة ما جاء في الشرح من الزوائد والشوارد التي قضى الطلب باهالها من هذا المختصر وحيث دعت الحال الى اسقاط بعض الايات من أصلها . وربما وقع مثل ذلك في بعض البيت دون بعضه على حين لا سبيل الى اثباته برمته ولا الى الاستغناء عنه برمته فلم يكن لي بد من نقض اسبابه وحمل الخاطر الكليل على اعادة نظمه او استبدال ما وقع منه

وراء المقصود بما يرجع اليه وينطبق عليه وهي الغاية التي ينتفع من دونها عواري
والشوط الذي تجرّ اذبال العجز فيه على آثاره ولا سيما والمقام مما تتوازن فيه المقادير
وتتلجج في ساحته رُسُلُ المعاذير ولكن حجة الضعيف إقراره ومن بلغ الجهد فقد
بلغت اعذاره * واني لأستغفر الله مما اجتأأت به عليه في ذلك كله وانما بفضل علمه
فعلت وبمُجاجة قلبه أسقطت وبدلت ولم افعل الآرجاء ان اعمم ما قصد من فائدة
هذا الكتاب واقرب مسافة مناله على الطلاب فان أصبت فالفضل لقساني برده
وناظم وشاحه وعقده والآفاني عملت على مكانة العلم القاهر ونزلت على حكم الذهن
الفاتر والمسؤول ممن يقف على عملي هذا من اهل النقد ان يتممه بذيل
حمله ويسدد ما انا أدلي من وجوه الصواب بواضع علمه
وما توفيقي الا بالله انه بالهداية كفيل

وهو حسي ونعم
الوكيل



بسم الله العلي العظيم

الحمد لله العَلَمُ المفرد . الذي يُسَنَدُ اليه ولا يُسَنَدُ . اما بعد فهذا شرحٌ سَمَّيْتُهُ نار
الْقَرَى . على الأَرْجُوزَةِ التي سَمَّيْتَهَا جَوْفُ الْفَرَا . يتكَلَّلُ بآيضاح معانيها على غير
اسهاب . وتوسيع مبانيها في أكثر الابواب . وانا التمس من ارباب الصناعة ان
يصفحوا عما يرون فيهما من الزَّالِ . ويُصْلِحُوا ما يعثرون عليه من الْخَلَلِ . والله
الموفق الى الصواب في كل قول وعمل

فاتحة الكتاب

أَقُولُ بَعْدَ حَمْدٍ مَنْ يُسْتَفْتَحُ بِحَمْدِهِ وَلِأَسْمِهِ يُسَبَّحُ
قَدْ جُمِعَتْ فِي النَّحْوِ مَا سَوْفَ تَرَى أَرْجُوزَةً سَمَّيْتَهَا جَوْفَ الْفَرَا
وَهَا أَنَا فِي سَرْدِهَا أَقُولُ وَاللَّهُ فِي تَوْفِيقِي الْمَسْأُولُ

الأَرْجُوزَةُ أَفْعُولَةٌ مِنَ الرَّجَزِ وَهُوَ بَحْرٌ مِنْ بَحُورِ الشَّعْرِ . وَالْفَرَا حِمَارُ الْوَحْشِ وَهُوَ أَفْضَلُ
صَيْدٍ عِنْدَ الْعَرَبِ وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلِي فِي الْمَثَلِ كُلِّ صَيْدٍ فِي جَوْفِ الْفَرَا كُنَايَةٌ عَنْ
الْاِكْتِفَاءِ بِهِ حَتَّى كَأَنَّ مِنْ بَصَاطِدِهِ قَدْ اصْطَادَ كُلَّ صَيْدٍ . وَهَذَا هُوَ الْوَجْهُ فِي تَسْمِيَةِ
هَذِهِ الْأَرْجُوزَةِ لِأَنَّهَا مُتَضَمِّنَةٌ أَكْثَرَ الْمَسَائِلِ الْمُتَفَرِّقَةِ فِي كُتُبِ النِّحَاةِ فَكَأَنَّ الْوَاقِفَ
عَلَيْهَا قَدْ وَقَفَ عَلَى كُلِّ كِتَابٍ فِي هَذَا الْفَنِّ

مقدمة

في الكلمة وما يتألف منها

كَلِمَةُ النَّحَاةِ قَوْلٌ مُفْرَدٌ بِأَسْمٍ وَفِعْلٍ وَبِحَرْفٍ تَرَدُّ
وَحَيْثُمَا أَفَادَ مَا يُؤَلَّفُ مِنْهَا فَذَلِكَ بِالْكَلامِ يُعْرَفُ

اي ان الكلمة في اصطلاح النحاة قول مفرد اي لفظ يدل على معنى مفرد كرجل .
وهي تنحصر في الاسم والفعل والحرف . لان ما وُضِعَتْ له يُنْخَصَرُ فِي الذَّاتِ وَهِيَ الْاسْمُ

والحدّث وهو الفعل والرابط بينهما وهو الحرف . واما ما يؤلف منها فتى افاد الافادة
المعتبرة وهي التامة التي يحسن السكوت عليها نحو العلم نافع فهو الكلام وهو المعتبر
عند النحاة * واعلم ان القول اخص من اللفظ لان اللفظ يشمل المستعمل كرجل
والمهمل كجسق والقول يختص باستعمل ولذلك عرفنا الكلمة به . والتأليف اخص
من التركيب لان التركيب ضم بعض الكلمات الى بعض مطلقاً والتأليف ضم بعضها
الى بعض مع الارتباط بينها ولذلك عدنا اليه * ولا بد للكلام من طرفين وهما
المُسند والمُسند اليه . ولذلك لا يكون اقل من كلمتين حقيقة كما رأيت او حكماً كقَمْ
باعتبار الضمير المستتر فيه . وقد يكون أكثر فيجوز ان يُسمى كلاماً وكلمة ما لم يقع
فيه ما يمنع استقلاله بالافادة نحو ان قام زيد فينتفي الكلام ويتمين الكلم * وعلى
هذا يكون الكلام اخص من الكلم باعتبار المعنى لانه لا يُطلق الا على المفيد . والكلم
يُطلق على المفيد وغيره . واعم منه باعتبار اللفظ لانه يُطلق على اقل من ثلاث كلمات
والكلم لا يطلق على اقل منها لما فيه من معنى الجمع الذي لا يطلق على اقل من ثلاثة آحاد

كتاب الاسماء

فصل

في حقيقة الاسم واقسامه وعلاماته

الْإِسْمُ مَا أَفَادَ مَعْنَى حَصَلًا فِي نَفْسِهِ مِنْ زَمَنٍ وَضَعًا خَلَا

اي ان الاسم هو اللفظ الذي يفيد معنى حاصلًا في نفسه خاليًا من الزمان بحسب
وضعه . فيندرج فيه ما لا يدل على زمان اصلاً كزيد ورجل . وما يدل على مجرد
الزمان لا على معنى مقترن به كأمس واليوم . وما يدل على معنى مقترن بالزمان لا
بحسب الوضع كضارب وهيات . فان الاول قد عرض عليه ذلك لمشاركته الفعل
والثاني قد جعل اسماً لما يدل على الزمان فتكون الدلالة الوضعية لمسماه . وبهذا
القيد يخرج عنه ما تجرد من الفعل عن الزمان كنعم وبش فان ذلك قد عرض
عليهما لتضمنهما معنى الحرف كما سيأتي في باب الفعل

وَهُوَ قَوَامٌ لِلْكَلَامِ مُظْهِرٌ كَجَعْفَرٍ أَوْ نُحُوٍّ أَنْتَ مُضْمَرٌ

اي ان الاسم هو ركن الكلام الذي يقوم به ويعتمد عليه في التركيب لانه لا ينقد بدونه . وهو اما مظهر كجعفر واما مضمرة كانت * واعلم ان الكلام لا يتألف الا من اسمين كزيد قائم . او اسم وفعل كقام زيد . فلا يتألف من فعلين ولا يدخل الحرف في تركيبه مطلقاً وانما يؤتى به لامر خارج عن نفس التركيب . وذلك لان الاسم يحتمل الدلالة على الذات والحادث فيكون مُسنداً اليه باعتبار الاول ومسنداً باعتبار الثاني . والفعل يدل على الحادث دون الذات فيكون مُسنداً ولا يكون مسنداً اليه . والحرف لا يدل على شيء منها فلا يكون مسنداً ولا مسنداً اليه .
وَأَصْدَقُ الْوَسْمِ لَهُ أَنْ يَسْتَنْدَ إِلَيْهِ أَوْ لِمَا بِمَعْنَاهُ وَرَدَّ

اي ان اصدق العلامات التي يعرف بها الاسم صحة الاسناد اليه جعله مبتدأ او فاعلاً كما مر . فان كان لفظه لا يقبل الاسناد اليه كعند اعتبر الاسناد الى ما هو بمعناه كالمكان الذي هو بمعنى عند وهو يقبل الاسناد اليه فتصدق الإسمية عليها * وقد ذكروا للاسم علامات شتى غير هذه وهي الالف واللام وحرف الجر والتنوين والاضافة والنداء . وزاد بعضهم التثنية والجمع والتصغير والنسبة والوصف والتوكيد المعنوي وعود الضمير اليه ولحاق تاء التانيث المتحركة به . والعلامة التي ذكرناها انفع العلامات لانها مطردة فيه دونهن ولذلك اقتصرنا عليها

فصل

في الاعراب والبناء واحكامهما

يُرَادُ بِالْأَعْرَابِ تَغْيِيرُ دَخَلٍ فِي آخِرٍ وَلَوْ بَوْنُهُ لِعَمَلٍ
وَهُوَ عَلَى اسْمٍ قَدْ جَرَى فِي الْأَصْلِ وَضَعًا وَفِعْلٍ بِطَرِيقِ الْحَمْلِ
وَالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَخَفْضِ جَزْمٍ كُلُّهُ فِي مَا اقْتَضَاهُ حُكْمٌ

اي ان الاعراب تغيير يلحق آخر الكلمة لعامل يعمل فيها نحو جاء زيد ورأيت زيداً ومررت بزيد . وذلك لا بد منه فضاء لحق العامل . فان لم يكن ظاهراً في اللفظ فلا بد ان يكون مقدراً في النية نحو جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى . وهو يجري على الاسم بطريق الاصلة لانه موضوع له . ويجري على الفعل بطريق الحمل

على الاسم كما استعرف . وانواعه اربعة وهي الرفع والنصب والخفض والجزم وكل واحد منها يكون حكماً له في الموضع الذي يقتضيه كما سترى * واعلم انهم اختلفوا في حقيقة الاعراب فذهب قوم الى انه معنوي وعرفوه بانه تغيير اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها وهو المشهور واليه ذهب سيبويه . وذهب آخرون الى انه لفظي وعرفوه بانه اثر يجلبه العامل في آخر الكلمة . فعلى المذهب الاول تكون الحركات دلائل على الاعراب وعلى المذهب الثاني تكون هي نفس الاعراب وفي ذلك نزاع طويل لا نطيل الكلام بذكره * والاعراب انما يتعلق بأخر الكلمة لانه وصف لها في المعنى والوصف متأخر عن الموصوف . غير ان من الآخر ما هو آخر بالحقيقة كدال زيد وما هو بمنزلة الآخر كدال يد فانها لما حذفَت الياء التي بعدها نُزِلَتْ منزلتها فجرى الاعراب عليها

نَقِصُهُ الْبِنَاءُ لِلْحَرْفِ وَقَدْ شَاعَ وَكُلُّ الْحَرْفِ إِعْرَابًا فَقَدْ وَحَكُمُهُ السُّكُونُ مَا لَمْ يُعْتَرِضْ بِمَانِعٍ مِنْ دُونِهِ أَوْ بِغَرَضٍ
اي ان البناء تقبض الاعراب في حقيقته فيكون هو الثبات على حالة واحدة لغیر عامل . وهو في اصله للحرف غير انه يقع في الكلم الثلاث كما سترى بخلاف الاعراب فانه لا يشيع هذا الشیوع لانه لا يقع في الحروف البتة * وحكم البناء السكون وهو الاصل فيه لما بينهما من المناسبة . غير انه قد يحول دونه مانع كاللقاء الساكنين في نحو حيث او غرض كالدلالة على كون البناء عارضاً في نحو لا رجل في الدار فيعدل عنه الى الحركة كما رأيت * واعلم ان في البناء ما في الاعراب من الاختلاف فقد قيل انه معنوي وعرف بانه لزوم آخر الكلمة حركة او سكوتاً لغیر عامل او اعتلال . وقيل انه لفظي وعرف بانه ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب . والاول هو المشهور وعليه اكثر النحاة

فَضَمُّ وَأَفْتَحَ فِيهِ وَأَكْثَرُ وَخَذِ مِنْهُ لِإِعْرَابِ سِمَاتٍ تَحْتَذِي وَفِيهِمَا ذُو اللَّيْنِ نَائِبًا حَصَلَ وَالنُّونُ إِعْرَابًا وَحَذَفُهَا شَمَلُ
اي انه بناء على ذلك يعدل في البناء عن السكون الى الضم او الفتح او الكسر فتوجد فيه هذه الاربعة وهي القاب له ومنها يؤخذ للاعراب علامات موافقة لانواعه

كالضمة للرفع والفتحة للنصب وهلم جرا * وينوب عن هذه الاحكام في الاعراب والبناء حرف اللين وهو الواو والالف والياء . فيُعَرَّب بهذه الاحرف نحو جاء المؤمنين وقام الرجلان ورأيت القمرين . ويبنى عليها نحو يا مؤمنون يا رجلان ولا قرين في السماء . وتنوب النون في الاعراب فقط لانها خاصة به نحو يضربان . واما حذفها فيُعَرَّب به نحو لم يضربا . ويبنى عليه نحو اضربوا . وسأني بسط الكلام على كل ذلك بالتفصيل * واعلم ان البناء على الفتح والسكون يقع في الاسم نحو كيف وكَم . وفي الفعل نحو قام وقُم . وفي الحرف نحو سوف وهل . واما البناء على الضم والكسر فيقع في الاسم كثيرا نحو حيث وامس . وفي الحرف نادرا نحو منذ وجير . ولا يقع في الفعل لثقل الصاحب والمصحوب

فصل

في احكام الاعراب والمعرّبات

بالحركات مفردا أعرب وما يجمع دون ذي ذكور سلما
ومعرب الفعل الذي يجرد عن مضمير باد إليه يسند
وما سواها أعربته الأحرف وذلك في الإعراب فرع يختلِفُ

اي ان الذي يُعَرَّب بالحركات هو الاسم المفرد كزيد . وما سوى جمع المذكر السالم من الجوع وهو يشمل جمع التكسير للمذكر كرجال او لمؤنث كنياب . وجمع المؤنث السالم كمؤمنات . وكذلك الفعل المضارع المجرد عن ضمير بارز يُسند إليه نحو يضرب * وما سوى هذه المذكورات يُعَرَّب بالحروف كما سيأتي في موضعه . وهذا الاعراب فرع عن الاعراب بالحركات لان الحركة هي الاصل والحرف نائب عنها كما مر * واعلم ان الاعراب اعم من ان يكون بذكر ما يُعَرَّب به نحو جاء زيد . او بمحذوفه نحو لم يضرب فان الجزم فيه قد حصل بمحذوف الضمة التي كانت له قبل دخول الجازم . وعلى ذلك يجري الاعراب بالحروف كما ستري * واطلاق المفرد لا ينقضى بالاسماء الخمسة التي تُعَرَّب بالحروف وهي من المفردات لان العبرة بالاحكام الكلية التي عليها مدار الجزئيات وهي قد شذت عنها لامر كما سيجي فلا يلتفت اليها

وَالرَّفْعُ وَالنَّصَبُ لِكُلِّ وَخَفْضٌ اِسْمٌ فَقَطُّ وَالْجَزْمُ لِلْفِعْلِ فَرِضُ
اي ان الرفع والنصب شائعان بين جميع العربات فيشتركان بين الاسماء منها والافعال
فهو كان زيد قائماً واريده ان اذهب . بخلاف الخفض والجزم فان الاول يختص
بالاسم والثاني يختص بالفعل فلا جزم في الاسماء ولا خفض في الافعال
وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الْجَزْمَ فِي اِسْمٍ لَا يَرُدُّ اِذْ فِيهِ غَمْضٌ وَجْهٌ حَكْمٌ قَدْ قُصِدَ
وَالْخَفْضُ فِي الْفِعْلِ كَذَلِكَ اُمْتِنَاعاً لِمَجْمَعِهِ بَيْنَ الثَّقِيلَيْنِ مَعَ
اي ان الجزم لا يقع في الاسم لانه عُرْضَةٌ لِلْمَعَانِي التَّرْكِيبِيَّةِ كَالْفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُولِيَّةِ
وحركات الاعراب تدل على ما يراد به من ذلك فلو جُزِمَ لم يظهر القصد الذي يراد
به . والخفض لا يقع في الفعل لان الفعل ثقيل في اللفظ باعتبار وزنه وفي المعنى
باعتبار مدلوله . وهو الحدث والزمان والفاعل والخفض ثقيل فكهوا ان يجمعوا بينهما

فصل

في احكام الاعراب بالحركة

بِالضَّمَّةِ اُرْفَعُ مُعَرَّبًا بِالْحَرَكَةِ طَرًّا فَتِلْكَ بَيْنَهُ مُشْتَرَكَةٌ
وَأَنْصَبُ يَفْتَحُ غَيْرَ جَمْعَيْنِ اِذْ صَحَّ فَبِالْكَسْرِ نَصَبُهُ اُتُّخِذَ
وَأَخْفَضُ يَكْسِرُ غَيْرَ مَا لَا يَنْصَرَفُ فَإِنْ خَفَضَهُ عَلَى الْفَتْحِ وَقِفْ
وَبِالسُّكُونِ أَجْزَمُ سِوَى مَا قَدْ خَتِمَ بِذِي اِعْتِلَالٍ فَيَحْذِفُهُ جَزْمٌ

اي ان العربات بالحركة تُرْفَعُ بالضمة كلها . وتُنْصَبُ بالفتحة الا جمع المونث السالم
فبالكسرة كرايت المؤمنات حملاً على جمع المذكر السالم الذي ينصب بالياء كما سيأتي
لاشتراكهما في السلامة . ويخفض الاسم منها بالكسرة الا ما لا ينصرف بالفتحة
كمررت باحمد حملاً على الفعل الذي لا يكسر لما بينهما من المشابهة كما ستعرف .
ويجزم الفعل بالسكون الا المعتل الآخر فيحذف آخره كلم يدع لان الجازم لا يجد
فيه حركة ليحذفها كما في الصحيح الآخر فيحذف آخره الشبيه بالحركة . وقيل ان الجازم

يحذف الحركة المقدرة ويكتفي بها ولكن تستوي صورة المجزوم والمرفوع فيُفرق بينهما بحذف الحرف . فيكون الحرف على الأول محذوفاً بالجازم وعلى الثاني محذوفاً عند دخول الجازم لا به . وعلى كلا المذهبين لا يكون ذلك من قبيل الاعراب بالحروف لان المحذوف من اصول الكلمة * واعلم ان المضارع الذي يُعرب بالحركة ينطوي على فعل الغائب والغائبة والمخاطب وفعلَي التكلم نحو يضرب وتضرب هي او انت وأضرب وتضرب . ويقال لما المفردات الخمسة باعتبار المعنى وان كانت اربعة في اللفظ كما ترى * والمعتل الآخر منه قد ثبت آخره في الجزم للضرورة فيكون جزمه مقدراً وعلى ذلك قول الشاعر

وتضحك مني شَيْخَةٌ عَبَسِيَّةٌ كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي اسِيرًا يَمَانِيَا

فان كان حرف العلة مبدلاً من همزة نحو يقرأ بابدال الهمزة الفاء فان قُدِّرَ الابدال بعد دخول الجازم ثبت مطلقاً لان الجازم قد استوفى مقضاهُ بحذف الحركة التي كانت قبل الابدال وان قُدِّرَ قبل دخوله جاز اثباته باعتبار الاصل وحذفه باعتبار الحال

وَالْأَصْلُ مِنْ ذَلِكَ مَا يُنَاسِبُ صَاحِيَهُ وَالْغَيْرُ فَرَعٌ نَائِبُ

اي ان الاصل من هذا الاعراب ما كان فيه مناسبة بينه وبين علامته وهو الرفع بالضمّة والنصب بالفتحة والخفض بالكسرة والجزم بالسكون . وما سوى ذلك وهو النصب بالكسرة والخفض بالفتحة والجزم بالحذف فهو فرع له ونائب عنه في الاستعمال

فصل

في الاعراب بالحروف

الْأَوَّلُ فِي الْجَمْعِ ذِي السَّلَامَةِ مَذْكُورًا لِرَفْعِهِ عَلَامَةٌ

اي ان الواو تكون علامة للرفع في جمع المذكر السالم نحو جاء المؤمنين . وانما قدمناها في الذكر مع كونها للجمع لانها تناسب ضمة الرفع التي هي نائبة عنها بخلاف غيرها مما ينوب عن الضمة . وقدّمنا هذا الجمع على الاسماء الخمسة مع كونها مفردة لانه اصيل في الاعراب بالحروف بخلافها فانها دخيلة فيه كما مر * واعلم ان المعتبر في الجمع السالم مذكراً ومؤنثاً هو مجرد الصيغة الموضوعة لكل واحد منهما بالنظر الى حصول الجمعية

فيه بالزيادة اللاحقة له . ولذلك يطرد الاعراب الجاري عليهما في ما كان من المذكر
لمؤنث كأرضون . ومن المؤنث المذكور كطلحات . وما لم يسلم بناء واحد فيهما
كبنون وبنات مما ألحق بهما كما سيأتي في باب الملحقات

كَذَا أَبٌ أَخٌ خَمٌ ذُو وَفَمٌ سَاقِطٌ مِيمٌ وَهَنْ قَدْ يَقْحَمُ
وَشَرْطُهَا الْإِفْرَادُ وَالْتَكْبِيرُ مَعَ إِضَافَةٍ إِلَى سِوَى الْيَاءِ نَقَعٌ

اي ان هذه الاسماء تكون الواو ايضاً علامة رفعها . ويُشْتَرَطُ في الهم منها ان تكون
ميمه محذوفة . وفي جميعها ان تكون غير مشتقة ولا بجموعه ولا مصغرة . وان تكون
مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم فيقال جاء ابوك واخوك وهذا فوك وهلم جراً . فان
لم تتوفر هذه الشروط اعربت كما تعرب نظائرها من سائر الاسماء * والاصل منها
الخمسة الاولى ولذلك يقال لها الاسماء الخمسة . واما المن فقد يَرْجُحُ بينها فُحْسَبُ سِتَّةٌ
ومعناه في الاصل الشيء مطلقاً غير انهم يكونون به غالباً عما يُسْتَفْجَعُ التصريح بذكره
والاشهر فيه ان يعرب بالحركة فيقال هذا هن زبد وهو الافصح * واعلم ان الهم يجوز
فيه اثبات الميم مع الاضافة فيعرب بالحركة كقول الراجز

كالحوت لا يرويه شيء يلهمه يصبح ظمان وفي البحر فمه
وهو سائق في النظم والثرثروته في الحديث لخلاف في الصائم اطيب عند الله من ربح
المسك خلافاً لمن خصه بالضرورة

وَيَفِي لِلْمَشْنَى أَلْفٌ لِلرَّفْعِ إِذَا ضَمَرَتْ لَهُ كَوَاوِ الْجَمْعِ

اي ان الالف تكون علامة للرفع في المشنى نحو جاء الرجلان لانها ضميره المرفوع في
نحو يضر بان كما ان واو الجمع علامة رفعه وهي ضميره المرفوع في نحو يضر بون فجعلوا
كل واحد منهما علامة للمرفوع للموافقة بين صاحب والمصوب

وَمَا اسْتَحَقَّ مِنْ أَبٍ وَمَارِدَفٍ رَفْعًا بَوَاوِ نَصْبُهُ بِالْأَلِفِ
وَجَرٌ بِالْيَاءِ وَنَصَبُ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ كَالْجَرِّ بِهَا لِلتَّسْوِيَةِ

اي انهم ينصبون بالالف ويجرّون بالياء ما استحق الرفع بالواو من الاسماء الخمسة
وهو ما استجمع الشروط المذكورة هناك . فيقال رابت اباك واخاك ومررت بابيك

واخيك وهلم جرًا * وكذلك يجعلون الياء علامة النصب في المثنى والجمع كما يجعلونها علامة الجرّ فيهما فيقال رايت الرجلين والمؤمنين ومررت بالرجلين والمؤمنين . وذلك لما بين النصب والجرّ من المناسبة في كون كل واحدٍ منهما يقع فضلةً فقصداً التسوية بينهما في الصورة

وَالرَّفْعُ فِي مُضَارِعٍ بِهِ اتَّصَلَ بِأَدْيٍ ضَمِيرٍ لَانَ بِالنُّونِ حَصَلَ وَحُذِفَتْ فِي الْجَزْمِ وَالنَّصْبِ اقْتَفَى كَمَا اقْتَفَى الْجُرَّ الَّذِي قَدْ سَلَفَا

اي ان النون تكون علامة الرفع في الفعل المضارع اذا اتصلت به الضمائر البارزة التي هي احرف لين . وهي الف التثنية نحو يضر بان وتضر بان . وواو الجمع نحو يضر بون وتضر بون . وياء مخاطبة نحو تضر بين . وهذه الافعال هي المعروفة بالافعال الخمسة * وحذف هذه النون يكون علامة وضعية للجزم في هذه الافعال نحو لم يضر بها لان الجزم عبارة عن حذف علامة الرفع كما مر . ثم يحمل النصب عليه نحو لن يضر بها فيكون حذفها علامة له ايضاً كما حمل على الخفض في المثنى والجمع فكانت الياء علامة له ايضاً . وذلك لان الجزم نظير الخفض في الاختصاص كما عرفت فساغ الحمل على الواحد منهما كما ساغ على الآخر

وَكُلُّ ذَلِكَ نَابَ عَنْ أَصُولٍ مَا فِي أَصْلِهِ ذِي الْحَرَكَاتِ اسْتَحْكَمَا

اي ان كل ما ذكر من الاعراب بالحروف ينوب عن اصول الاعراب بالحركة الذي هو الاصل في الاعراب . وتلك الاصول هي الرفع بالضمة والنصب بالفتحة والخفض بالكسرة والجزم بالسكون كما مر . فيكون حذف النون مثلاً في نحو لم يخشياً نائباً عن السكون في نحو لم يضر ب لا عن حذف الاخر في نحو لم يخش . وقس نظائره عليه * واعلم ان الاعراب بالحركة يُحَسَّبُ اصلاً لان الحركة هي العلامة الوضعية للاعراب والحرف نائب عنها كما علمت . وبهذا الاعتبار استحق الاسم المفرد ان يُعَرَّبَ بالحركة لانه الاصل في الاسماء فان الاسم يوضع اولاً للواحد ثم يثنى ويُجْمَعُ لما زاد عليه . وبناءً على ذلك استحق المثنى والجمع باسمه الاعراب بالحروف لانهما فرع المفرد والاعراب بالحرف فرع الاعراب بالحركة . فصار الاعراب بالحروف اصلاً بالنسبة الى الجمع والاعراب بالحركات فرعاً . غير انه لما كان جمع المذكر السالم هو الاصل في

الجمع وبقية المجموع فروع له جعلوا له الاعراب بالحرف الذي هو الاصل في اعراب الجمع وتركوا لها الاعراب بالحركة الذي هو الفرع فيه قصداً للمطابقة بين العرب واعرابه * واما الاسماء الخمسة فلما كانت اخرها تصلح لجعلها حروف اعراب وكان كل واحد منها يستلزم آخر كلاب فانه يستلزم الابن شبهوها بالثنى الذي يستلزم الواحد منه الآخر فحملوها عليه في الاعراب * واما الافعال الخمسة فلما كان كل واحد منها يتصل بما يتصل به الثنى والجمع من الحروف شبهوا فعلهما منها كيضربان ويضربون بالرفع منهما كالضاربان والضاربون . وفعل الموثنة كتضربين بالجمع المنصوب كالضاربين . فحملوا كل واحد على نظيره * ومن ثم اعربوا المضارع المجرد من هذه الضمائر بالحركة لانه اشبه بالاسم المفرد . والله اعلم

فصل

في ملحقات التثنية والجمع السالم

وَيَجْعَلُونَ اثنَيْنِ وَاثْنَيْنِ فِي حَكْمِ مَا ثْنِي مُحَقِّقِينَ

اي انهم يجعلون اثنين واثنتين ملحقين بالثنى لا مثنيين حقيقة لان من شرط المثني ان يكون صالحاً للتجريد من الزيادة اللاحقة له فيرد الرجلان مثلاً الى الرجل وهما لا يصلحان لذلك . غير انهم باعتبار مناسبتهم للثنى في اللفظ والمعنى يعطونهما احكامه في الاعراب فيرفعونهما بالالف وينصبونهما ويخفضونهما بالياء * واعلم انهم اختلفوا في نحو الاربوين المراد بهما الارب والام قليل ملحق بالثنى لاختلاف لفظ المفردين فيه وقيل مثني بناء على تغليب الواحد على الاخر واطلاق لفظه عليه من باب المجاز فيكون قد جرى على حكم التثنية وهو المختار عند المحققين

كَذَا كَلَامًا مَعْمُومًا كَلَامًا « فَإِنْ تُضِفْ إِلَى الظَّاهِرِ فَالْقَصْرُ قَمِينَ »
اي وكذلك يلحقون بالثنى كلاً وكنياً مع اضافتهما الى الضمير فيقال جاء الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاها ورأيت الرجلين كليهما ومررت بالمرأتين كلتيهما . فان أضيفا الى الظاهر لزمتهما الالف وأعربا بالحركات المقدرة كسائر الاسماء المقصورة فيقال جاء كلا الرجلين ورأيت كلتا المرأتين وهلم جرا وهي لغة جمهور العرب * وانما كان ذلك كذلك لان معناها مثني ولفظهما مفرد فاعربوها تارة بالحرف كالثنى

مراعاة للمعنى وتارة بالحركة كالمفرد مراعاة للفظ . ولما كان الضمير فرع الظاهر والاعراب
بالحرف فرع الاعراب بالحركة جعلوا اعرابهما مع الضمير بالحرف ومع الظاهر بالحركة
للمناسبة بين الطرفين * واعلم انه يجوز ان يُراعى لفظ كلا وكثما او معناها في الاخبار
عنهما ايضا فيقال كلاهما قائم او قائمان . وقد اجتمعا في قول الشاعر
كلاهما حين جدّ الجري بينهما قد أفلما وكلا أُنْتِيها راب
غير ان مراعاة اللفظ عندم أكثر من مراعاة المعنى في الاستعمال لانه اقوى منه

وَالْحَقُّوا بِسَالِمِ الْجُمُعَيْنِ مَا وَافَقَ لَفْظًا دُونَ حَكْمٍ لَّهُمَا
نَحْوَ الْعُقُودِ وَأُليِ الْأَتِ وَكُلُّ ذَاكَ بِالسَّمَاعِ آتٍ

اي انهم الحقوا بالجمعين السالين مذكرا ومؤنثا ما وافقهما في صيغة الجمع وخالفهما
في شروطه واحكامه كعقود الاعداد وهي من العشرين الى التسعين فانها ليست
بمجموع في الحقيقة لان العشرين مثلاً لو كانت جمعا للعشرة لكانت تُطلق اقل ما
يكون على ثلاث عشرات فتشتمل اقل ما يكون على اثنين * وكذلك الوابعي اصحاب
ومؤنثه آلات اذ لا مفرد لها اوها جمع ذي وذات من غير لفظهما وتلى كلا الوجهين
لا يصح الحكم عليهما بالجمعية . وكل ذلك في باب الثنية والجمع سمعي لا يقاس عليه .

وَأَعْلَمَ بِأَنَّ مَا سُمِّيَ بِالثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ يُعْطَى حَكْمَ تِلْكَ الْأَبْنِيَةِ
وَجَاءَ كَالْمُفْرَدِ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ عَنْ حَرْفٍ رَفَعَ فِيهِ لَيْسَ يَخْرَفُ

اي ان ما سمي بصيغة الثنية والجمع المذكور وهو السالم مذكرا ومؤنثا كزيدان
وحمدون وعرفات يلحقونه بالثني والجمع فيعربونه اعرابهما فيقال جاء زيدان
ورأيت حمدين وهلم جرا . واجاز قوم اعراب جميع هذه المذكورات كالمفرد الغير
المنصرف فتعرب كلها بالحركات مرفوعة بالضمة ومنصوبة بالفتحة .

وحينئذ تلزم الالف مستي الثنية والواو مستي جمع المذكر لانهما علامة الرفع الذي
هو اول احوال الاسماء . فيجري زيدان مجرى مروان وحمدون مجرى هرون وعرفات
مجرى أرطاة علما ويكون كل واحد ممتعا من الصرف بالعلمية مع زيادة الالف
والتون في الاول وشبه العجمة في الثاني والثاني في الثالث . غير انهم اجازوا في

فجوز عرفات أن يُنصَبَ ويمجرَّ بالكسرة كما كان قبل العلية وتكون الكسرة نائية عن الفتحة . وحينئذٍ إن شئت أثبت تنوينه لأنه في الاصل للمقابلة وإن شئت اسقطته لأنه شبهة بتنوين الصرف في الصورة

فصل

في تقدير الاعراب ومحلّه

الضَمُّ وَالْكَسْرُ اُنُوِي فِي غَيْرِ الْاَلِفِ مِنْ حَرْفِ مَدٍّ وَهِيَ كَلَّا تَكْتَفِ
اي ان الضمة والكسرة تُقدَّران على الواو والياء من احرف المد وهي احرف العلة المسبوقة بحركة تجانسها . فينحصر ذلك في الواو المسبوقة بالضمة والياء المسبوقة بالكسرة كما ستري بخلاف المسبوقتين بالسكون كدَلُو وظَبِي فان الحركات كلها تظهر عليهما كالصحيح * واما الالف فتُقدَّرُ عليها الحركات باسرها لانها لا تقبل الحركة اصلاً بخلاف الواو والياء فانهما يقبلان كل الحركات ولكن تُستثقل عليهما الضمة والكسرة فتُقدَّران ويُستخَفُّ الفتح فيظهر . فيكون التقدير على الالف للتعذر وعليهما للاستثقال * واعلم ان الواو لا تقع هذا الموقع الا في الفعل كيدعو لان الاسم المغرب بالحركة لا يكون آخره واواً مسبوقاً بالضمة . واما الالف والياء فتقعان في الاسم كالعصا والقاضي . وفي الفعل كيجشى ويرمي * والحركة تُقدَّرُ على المحذوف منهما لا للقاء الساكنين في نحو سَدَعُ الزبانية واولئك على هُدًى وفي كل واحد يهيجون كما تُقدَّرُ على الثابت في نحو والله يدعو الى دار السلام ولقد جاءهم من ربهم الهدى وما اشبه ذلك لان المحذوف لهلة مُقدَّرُ الثبوت كما سيأتي * ومن العرب من يقدر الفتحة ايضاً على الواو والياء المذكورتين وعليه قول الشاعر
وما سَوَّدَتْنِي عامرٌ عن كَلَالَةٍ اَبَى الله ان اُسَمُوْا بِأُمٍّ وَلَا اَبِ

وقول الآخر

هَمَلَّاتٌ مِنْ بَنَاتِ الْجَنِّ تَرَكْنَ رَاعِيَهُنَّ مِثْلَ الشَّنِّ
وهو كثير في الشعر ونادر في النثر كقولهم أعطى القوس باربعها غير انه في الشعر سائغ مقبول بالاجماع بخلاف النثر لانه يكون فيه خروجاً عن الاصل لا داعي اليه
« كَذَلِكَ مَا يُضَافُ لِلْيَاءِ وَمَا فِيهِ لَدَى الْوَقْفِ السَّكُونُ التَّرْمَا »

اي كذلك نُقدِّر كل الحركات على المضاف الى ياء المتكلم كقلامي لان آخره قد التزم الكسر لمناسبة الياء فاشتغل به عن قبول حركة اخرى وهو مذهب الجمهور * ونُقدِّر ايضاً الحركات كلها على ما يلتزم سكونه في الوقف وهو ما سوى المنصوب الذي يُبدل تنوينه القاء لبقاء النصب هناك لفظاً كما سيأتي في بابه

”وَمَا أَقْتَضَى الْحَكِيمُ مِنْ حَكْمٍ فَرِضٌ“ يُنَوِّى وَمَا الْجَزْمُ أَقْتَضَى حَيْثُ اعْتَرَضَ
اي انه يُقدِّر ايضاً في الحكاية ما يقتضيه المحكي من حكم الاعراب المفروض له حركة
كان او حرفاً كما ستراه في موضعه * وكذلك يقدر ما يقتضيه الجزم من السكون
وما ينوب عنه اذا اعترض دونه ما يقتضي العدول عنه كاللقاء الساكنين في نحو
لا تضرب الرجل . او النقل كما في نحو ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير . او ضرورة
الشعر في نحو قوله كأن لم ترى قبلي اسيراً يمانياً كما مر * واعلم ان حركة المناسبة
نوها من هذه الحركات لا تعد من حركات الاعراب لانها ليست لعامل ولا من
حركات البناء لانها غير وضعية وانما هي حركات اخرى تُجْتَلَبُ للاغراض المذكورة
ونحوها فيشتغل بها المحل الذي تقع فيه ويمتنع معها ظهور الحركة التي يستحقها فتُقدَّر عليه
وَوَاوُ جَمَعَ قَبْلَ يَاءٍ اِنْ تُضِفَ قَلْبًا وَكُلُّ حَرْفٍ اِعْرَابٍ حَذِفَ
اي وتُقدَّر ايضاً واو الجمع المرفوع المضاف الى ياء المتكلم مقبولة مدغمة في الياء
المذكورة نحو القوم ضاربي . فان اصله ضاربوي ثم قَلِبَتِ الواو ياءً لعلّة صرية
وأُدْغِمَتِ في الياء التي بعدها فكان لفظها المفروض للرفع مقدراً * وكذلك يُقدَّر
كل ما حُذِفَ من احرف الاعراب لغرض او علة . وهو يشمل نون الرفع واحرف العلة
التي يُعَرَّبُ بها المثني والمجموع والاسماء الخمسة * اما النون فانها تُحَذَفُ للتخفيف قبل
نون التوكيد نحو هل تضربان فان اصله تضربانين ثم حُذِفَتِ النون الاولى . وقبل
نون الوقاية نحو هل تكرموني فان اصله تكرموني كما لا يخفى . واما احرف العلة فانها
تُحَذَفُ لالتقاء الساكنين في نحو جاء غلاما القاضي وذاكروا اسم الله ومررت بابي
الحسين غير انها تُحَذَفُ لفظاً وتثبت خطأ كما رأيت لدفع الالتباس

وَمَا لَهُ الْعَامِلُ مَبْنِيًّا طَلَبَ فَذَاكَ فِي مَحَلِّ اِعْرَابٍ وَجَبَ

اي ان ما يطلبه العامل من المبنيات يكون في محل الاعراب الذي يقتضيه ذلك

العامل فيكون اعرابه محلاً لانه لا يقبل الاعراب لفظاً ولا تقديرًا . وذلك يشمل الاسم والفعل المبني والجملة نحو قال سيوبه والنساء يذهبن . فان سيوبه في محل الرفع بالفاعلية . وكذلك يذهب وحده بالتجرد . ومع النون بالخبرية . وقس عليه سائر احكام الاعراب * وعلى هذا يكون للاعراب ثلاثة طُرُق لانه يكون لفظاً او تقديرًا او محلاً . غير ان اللفظي والتقديرى يتعلقان بآخر الكلمة والمحلى يتعلق بجميعها لانها تكون برمتها في محل ذلك الاعراب لا آخرها فقط

وَنَحْوُ رَامِي السَّهْمِ مَعْنَى قَدْ شَمَلَ مَعَ حُكْمٍ لَفْظٍ مُعْرَبٍ حُكْمَ الْحَمَلِ
اي ان الاعراب المحلى يقع في المعربات ايضاً مع الاعراب اللفظي في نحو رامي السهم فان السهم في محل النصب بالمتعوية لانه مفعول به في المعنى وذلك مع كونه مخفوضاً بالاضافة لفظاً فيكون قد جمع الطرفين كما ترى

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الْحَرَكَاتِ فِي الْبِنَاءِ تُنَوَّى كَيَا حَذَامَ لَا فَتَى هُنَا
كَذَلِكَ السُّكُونُ قَدْ يَقْدَرُ نَحْوُ أَضْرِبِ الْعَبْدَ كَمَا سَيَذْكَرُ
اي ان الحركات البنائية تُقدَّرُ ايضاً كما تُقدَّرُ الحركات الاعرابية . وذلك يكون في باب النداء سواء كان المنداء مبنياً قبل النداء نحو يا حذام ام معرباً نحو يا يحيى وهو يشمل المنداء المحض كما مر . والمستغاث والمندوب المحققين بالالف نحو يا زيدا لعرو ووازيداه . وفي اسم لا النافية للجنس نحو لا فتى هنا . فان الحركة تُقدَّرُ في كل ذلك لاشتغال المحل بغيرها او لتعذر ظهورها * وكذلك السكون يقدر عند عروض الحركة على الساكن نحو اضرب العبد كما سيأتى في المسائل المنثورة

فصل

في امتناع صرف الاسم

الْفِعْلُ يُشْتَقُّ مِنْ اِسْمٍ وَهُوَ لَا يُفِيدُ دُونَ اِسْمٍ إِذَا مَا اسْتَعْمِلَا
فَكَانَ فَرْعَانِ بِهِ لَفْظِيٌّ بَعْضُهُمَا وَالْبَعْضُ مَعْنَوِيٌّ
اي ان الفعل يُشْتَقُّ من الاسم ولا يفيد الا اذا أُسْتِدِ اليه . فيكون فيه فرعتان

احداها لفظية وهي اشتقاقه من الاسم والاخرى معنوية وهي توقفه عليه في الافادة *
واعلم ان المراد بالاسم الذي يشتق منه الفعل هو المصدر وهو مذهب البصريين وعليه
الاكثر لان مدلول الفعل مركب كما مر ومدلول الاسم مفرد والمفرد اصل
للمركب . واما الكوفيون الذين يحكمون بالاصالة للفعل فعندهم ان الفرعية اللفظية هي
التركيب لا الاشتقاق . والمرجع هنا في كلا المذهبين الى الفرعية التي بُني عليها منع
الصرف فلا يعتبر الخلاف فيه

وَالْأَسْمُ إِنْ كَانَ لِقَرْعَيْنِ أَلِفٌ لَفْظًا وَمَعْنَى مِثْلُهُ لَمْ يَنْصَرَفْ
فَكَانَ لَمْ يَكْسَرُ وَلَمْ يُنَوِّنْ بِمَا مِنَ التَّنْوِينِ لِتَمَكُّنِ

اي ان الاسم اذا وُجد فيه فرعيان احداها من جهة اللفظ والاخرى من جهة
المعنى مثل ما في الفعل كان غير منصرف فلم يَكْسَرْ ولم يُنَوِّنْ كالنعل . غير ان التنوين
المحظور فيه انما هو تنوين الامكنية لانه هو الذي يدل على شدة تمكن الاسم في
الاسمية بخلاف غيره فانه لا يمتنع فيه كما ستري * واعلم ان الاسم ينقسم باعتبار
التمكن في الاسمية الى متمكن امكن وهو المعرب المنصرف كزيد . وممكن غير امكن
وهو المعرب الغير المنصرف كاحمد . وغير متمكن ولا امكن وهو المبني كسيبويه *
والغير المنصرف يختص بما يعرب بالحركات مفرداً او جمع تكسير . ولا يشكل بما سُمي
به غير منصرف من المثنيات والجموع السالمة لانها تصير مفردة بالسمية معربة
بالحركات جميعاً * واختلف في حقيقة هذا الصرف فقيل المراد به التنوين فقط وقيل
التنوين والكسر جميعاً وقيل غير ذلك بما لا فائدة في ذكره . والاول هو المختار

عند المحققين

وَالثَّقُلُ فِي هَذَا الْمَقَامِ يُعْتَبَرُ فِي اللَّفْظِ فَالْخَفَةُ نَقْصٌ فِي الْأَثَرِ

اي ان ثقل اللفظ يعتبر في منع الصرف لانه منظور اليه في الاصل باعتبار ان
الاسم لما ثقل بمشابهته للفعل خفوه باسقاط التنوين لانه لا يحتمل الزيادة ومنعوه
من الكسر لتقله . فاذا كان لفظ الاسم خفيفاً كهند نقص شيء من اثر المشابهة المانعة
من الصرف فيضعف الاعتماد عليها كما سيأتي

✕

فصل

في موانع الصرف واحكامها

تَدْعَى الْفُرُوعُ الْمَانِعَاتُ بِالْعِلَلِ إِذَا كَانَ مَنَعُ الصَّرْفِ عَنْهَا قَدْ حَصَلَ
يَجْمَعُهَا الْوَصْفُ وَتَعْرِيزُ الْعِلْمِ عَدْلٌ وَتَرْكِيبٌ وَالْفَاقِطُ الْجَمْعُ
جَمْعٌ وَتَأْنِيثٌ وَوَزْنٌ فِعْلٌ وَالْفُ وَالنُّونُ فَوْقَ الْأَصْلِ

اي ان الفروع التي تمتنع صرف الاسم اذا وجدت فيه يقال لها العال لانه يمتنع من الصرف بسببها . وهذه العال تجمعها الامور المذكورة وهي الوصفية والعلمية والعدل والتركيب والعجمة والجمع والتأنيث ووزن الفعل وزيادة الالف والنون . ولكل منها

احكامٌ ستذكر بالتفصيل

وَالْأَوَّلَانِ الرُّكْنُ كُلُّ يَمْنَعُ مَعْنَى بِالْفِطْرِ بَعْضُهَا يَجْمَعُ
وَيَمْتَنِعَانِ الْعَدْلُ مِنْهَا كَأَخَرُ "جَمْعًا لِأُخْرَى عِنْدَ نَكْرٍ" وَزَفَرُ
وَوَزْنٌ فِعْلٌ وَالْمَزِيدِينَ كَمَا أَحْمَدُ يَقْطَانُ أُرِيدَا لِهَمَّا

اي ان الوصفية والعلمية هما الركن الذي ينضم اليه غيره من هذه العال . لان الاول من قبيل الصفة والثانية من قبيل الموصوف وعلى هذين القسمين مدار الاسماء . وكلتا العاليتين من جهة المعنى فاذا انضم الى احدهما علة من جهة اللفظ امتنع الصرف * وكل واحدة منهما تصاحب العدل ووزن الفعل والالف والنون . اما العدل مع الوصفية في نحو آخر جمع أخرى عند استعماله منكراً فانه معدول عن آخر كما سيجي * ومع العلمية في نحو زفر اسم رجل فانه معدول عن زافر * واما وزن الفعل وزيادة الالف والنون معهما فالاول في نحو احمد والثاني في نحو يقطان وهما يجدهان الطرفين لان كل واحد منهما يصلح ان يكون صفة او علماً بحسب ما يراد به كما ترى

وَالْعِلْمُ الْعُجْمَةُ وَالتَّرْكِيبُ قَدْ خَصَّ كَجَوْرٍ حَضْرَمُوتَ فَأَنْتَرَدُ
كَذَلِكَ التَّأْنِيثُ بِالتَّاءِ صُطْفِي إِذَا هُوَ فِيهِ لَا يَتَنَفَّى

أي ان العملية تختص بمصاحبة العجمة كجور اسم مدينة . والتركيب كخضرموت اسم مدينة اخرى . فتنفرد بذلك عن الوصفية لانها لا تصاحبهما * وكذلك تختص بمصاحبة التانيث بالتاء كفاطمة لانه يكون لازماً معها بخلاف الصفة كقائمة فان تانيثها في معرض الزوال لانها تقبل اسقاط التاء منها فيفقد التانيث * واعلم ان التانيث بالتاء يشمل ما كان لفظاً ومعنى كما في فاطمة او لفظاً فقط كطلحة اسم رجل . وما كانت التاء فيه ظاهرة كما رأيت او مقدرة كهند . وكله ينطوي تحت حكمه .

واحده من هذا القبيل

وَأَلِفُ الْأُنْثَى كَفَتْ إِذْ تَلْتَزِمُ كَلًّا وَجَمْعُ شَبَّ الْفَرْدِ عَدِمٌ

أي ان الف التانيث تكفي وحدها لمنع كل مصحوب لها من الصرف . وذلك يشمل للمقصورة منها والممدودة مطرداً في كل ما ختم بها علماً كسلي وخنساء او صفة كجلي وعذراء أو غير ذلك كذكرى وكبرياء . مفرداً كما رأيت او جمعاً كزفدى وشعراء . وذلك لانها تلزم كل ما تصحبه لانه يُبنى عليها كلها من اصوله بخلاف التاء فانها لا تلزم غير الاعلام الا نادراً والنادر لا يُبنى عليه حكم . ومن ثم تكون دلالة مصحوب الالف على التانيث علة معنوية ولزوم الالف له علة لفظية . وبهذا الاعتبار قامت مقام علتين فاستقلت بنوع الصرف * وكذلك الجمع الذي لا يجري على مثال الآحاد وهو ما كان بعد ألف جمع متحركاً كان متصلاً كدراهم او منفصلاً بساكن كدنانير فانه يستقل ايضاً بمنع الصرف لانه يقوم مقام علتين . وذلك لان دلالة على الجمعية علة معنوية وخروجه عن صيغة الآحاد العربية علة لفظية لان الآحاد لا توضع على هذه الصيغة . فيعتبر وزنها فرعاً بالنسبة الى وزن المفرد كما اعتبر وزن الفعل فرعاً بالنسبة الى وزن الاسم . ويقال لها صيغة منتهى الجموع

وَكُلُّهَا فَرْعٌ لِأَصْلٍ قَدْ غُرِسَ كَالْوَصْفِ مَعَ مَوْصُوفِهِ فَأَعْلَمَ وَقِسْ

أي ان كل واحدة من هذه العلل فرع عن اصل كالوصفية فانها فرع الموصوفية كما مر . وكذلك ما يليها من العلل فان العلمية فرع التنكير . والعدل فرع الاصاله . والتركيب فرع البساطة . والعجمة فرع العربية عند اهلها . والجمع فرع الأفراد . والتانيث فرع الذكورية . ووزن الفعل فرع وزن الاسم . والزيادة فرع التجرد

N

فصل

في شروط هذه العمل واحكامها مع مصحوباتها

يُشْتَرَطُ الْوَضْعُ لَوْصِفٍ فَأَمْنَعُ كَادَهُمْ أَسْمَاءً لَا كَوْصِفٍ أَرْبَعُ
اي يُشْتَرَطُ فِي الْوَصْفِيَّةِ أَنْ تَكُونَ مِنْ أَصْلِ الْوَضْعِ فَلَا يُعْتَبَرُ الِاسْتِعْمَالُ الْعَارِضُ -
وَلِذَلِكَ يُنْتَعَى مَا وَضِعَ لِلْوَصْفِيَّةِ ثُمَّ طُرَاتُ عَلَيْهِ الْاسْمِيَّةُ كَادَهُمْ أَسْمَاءً لِلْقَيْدِ . وَيُصْرَفُ مَا
وُضِعَ لِلْاسْمِيَّةِ ثُمَّ طُرَاتُ عَلَيْهِ الْوَصْفِيَّةُ كَارْبَعٍ مَوْصُوفًا بِهَا فِي نَحْوِ مَرَّتْ بِجَوَارٍ أَرْبَعُ -
وَقَسَّ عَلَى ذَلِكَ كُلِّ مَا جَاءَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ بِالِاسْتِقْرَاءِ

وَالْعَدْلُ بِالسَّمَاعِ لَكِنْ قُدْرًا فِي عِلْمٍ وَالْغَيْرُ تَحْقِيقًا جَرَى

اي ان العدل وهو تحويل الاسم عن صيغته الاصلية مع بقاء معناه الاصلية يؤخذ
بالسمع فلا يقاس عليه . غير ان الواقع منه في الاعلام يكون تقديرًا لتعحيح امتناع
الوارد منها عن العرب غير منصرف وليس فيه مانع غير العلمية فيقدر عدله عن
اصل مفروض كما مر في عدل زفر عن زافر ليتحصل له سبب آخر يمتنع بانضمامه الى
العلمية * ولذلك لم يُعَكِّمْ بِالْعَدْلِ فِي أَدَدٍ لَانَهُ وَجِدَ عِنْدَهُمْ مَنْصَرَفًا . وَلَا فِي طَوَى
عِنْدَ مَنْ يَنْتَعَى بِاعْتِبَارِ الْبَقْعَةِ لِأَنَّهُ فِيهِ الثَّانِيَّةُ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ * وَقَدْ احْصَتْ النِّهَاةُ مَا سَمِعَ
مِنْ الْأَعْلَامِ الْمَعْدُولَةِ فَكَانَ خَمْسَةَ عَشَرَ أَسْمَاءً جَمَعَهَا بَعْضُهُمْ بِقَوْلِهِ

أَنْ رُمْتُ الضَّبَطَ لَمَّا نَقَلُوهُ هُ إِلَى فَعَلٍ عُمَرُ زُحَلُ
زُفَرُ جُشَمُ فُثَمُ جُمُعُ فُزَحُ دُلْتُ عَصَمُ نَعْلُ
وَجَحَى بَلَعُ مَضَرُ هَبَلُ وَمَتَمَمُ مَا ذَكَرُوا هَذَلُ

وَأَمَّا فِي غَيْرِ الْأَعْلَامِ فَيَكُونُ تَحْقِيقًا لِتَحْقِيقِ الْأَصْلِ الَّذِي يَقْتَضِيهِ الْمَقَامُ كَأُخْرَى فِي نَحْوِ
فَعْدَةٍ مِنْ أَيَّامٍ أُخْرَى فَانْهَاجَ أُخْرَى مُؤَنَّثٌ أُخْرَى وَهُوَ أَفْعَلُ تَفْضِيلٌ لَا يُوْنْتُ وَلَا
يُثْنِي وَلَا يُجْمَعُ الْأَمْعُ أَلْ أَوْ الْإِضَافَةُ وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْهُمَا * وَكَذَلِكَ جُمُعُ فِي نَحْوِ
جَاءَتْ الْهِنْدَاتُ كُلُّنَّ جُمُعُ فَانْهَاجَ جَمْعًا مُؤَنَّثٌ أَجْمَعُ وَهِيَ انْجَمَاعٌ عَلَى
جَمْعَاوَاتٍ لِأَنَّهَا اسْمٌ كَصَحْرَاءَ . وَكَذَا تَوَابِعُهَا مِنَ الْفَافِظِ التَّوَكِيدِ * وَهَكَذَا سَحَرُ فِي نَحْوِ
خَرَجَتْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرُ فَإِنَّ الْمُرَادَ بِهِ سَحَرُ ذَلِكَ الْيَوْمِ بَعِيْنَهُ فَكَانَ يَجِبُ أَنْ يُعْرَفَ بِالْأَلِ *

فَلَمَّا اسْتَعْمَلَتْ هَذِهِ الْأَمْثَالَ عَلَى خِلَافِ الْأَصُولِ الْمَعِيَّةِ لَهَا عُلِمَ أَنَّهَا مَعْدُولَةٌ عَنْهَا . فَتَكُونُ أُخْرَى مَعْدُولَةً عَنْ آخَرٍ بِلَفْظِ الْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ . وَجُمُعَ وَتَوَابِعِهَا عَنْ جَمْعَاوَاتٍ وَكُنْتَاوَاتٍ وَهَلَمْ جَرًّا . وَتَحَرَّجَ عَنِ السَّخَرِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ . وَمَنْ تَمَّ تَكُونُ قَدْ امْتَنَعَتْ بِالْعَدَلِ مَعَ الْوَصْفِيَّةِ فِي الْأَوَّلِ وَمَعَ شَبِّهِ الْعِلْمِيَّةِ فِي الْآخِرِينَ كَمَا سَتَعْرِفُ

وَجَاءَ مِنْ ذَلِكَ فِي الْأَعْدَادِ فُعَالٌ أَوْ مَفْعَلٌ فِي الْإِحَادِ وَذَلِكَ فِي حَالٍ وَتَعَتْ وَخَبَرَ حُكِّنِي لِأَرْبَعٍ وَقِيلَ لِعَشْرٍ أَيِ انْهَمِ اسْتَعْمَلُوا فُعَالٌ بِالضَّمِّ أَوْ مَفْعَلٌ بِالْفَتْحِ فِي أَحَادِ الْأَعْدَادِ نَحْوُ جَاءَ الْقَوْمُ أَحَادًا أَوْ مَوْحَدًا أَيِ جَاءُوا وَاحِدًا وَاحِدًا وَهُوَ الْأَصْلُ فَعُدِّلْ بِهِ عَنِ التَّكَرُّارِ إِلَى الْإِفْرَادِ . وَكَلَاهَا يَقَعَانِ فِي مَا يَتَضَمَّنُ الْوَصْفِيَّةَ وَهُوَ الْحَالُ كَمَا رَأَيْتَ . وَالنَّعْتُ نَحْوُ أَلِي اجْنَحِي مَتْنِي وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ . وَالْخَبَرُ نَحْوُ صَلَاةِ اللَّيْلِ مَتْنِي . فَيَمْتَنِعَانِ مِنَ الصَّرْفِ بِالْوَصْفِيَّةِ وَالْعَدَلِ * غَيْرَ أَنَّ ذَلِكَ تَحْكِي عَنْ الْعَرَبِ إِلَى الْأَرْبَعَةِ نَقْطَ بِالِاتِّفَاقِ وَفِي مَا فَوْقَهَا إِلَى الْعَشْرَةِ عَلَى خِلَافٍ . وَقَالَ الْكَثِيرُونَ لَمْ يُسْمَعْ شَيْءٌ مِنْهُمَا إِلَّا إِلَى الْأَرْبَعَةِ وَلَكِنْ النِّحَاةُ تَطَرَّفُوا إِلَى الْعَشْرَةِ قِيَاسًا عَلَى مَا سَمِعَ مِنْ ذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

وَالشَّرْطُ فِي التَّرْكِيبِ مَزْجٌ يُعْرَبُ مَعَهُ كَمَا رُكِبَ مَعْدِي كَرِبُ أَيِ إِنْ شَرَطَ الْمَرْكَبُ الَّذِي يَمْتَنِعُ مِنَ الصَّرْفِ أَنْ يَكُونَ مَزْجِيًّا مَعْرَبًا كَمَعْدِي كَرِبَ عَلَى مَا سَتَعْرِفُهُ فِيمَا بَعْدَ . فَخَرَجَ بِقَيْدِ الْمَزْجِيِّ الْمَرْكَبُ الْأَسْنَادِيُّ كِتَابًا بَطْشَرًا . وَالْإِضَافِيُّ كَمَعْدِ اللَّهِ . وَبَقَيْدِ الْعَرَبِ الْمَزْجِيِّ الْمَبْنِيِّ كَسَيَّبِيهِ فَإِنَّ كُلَّ ذَلِكَ لَا يَدْخُلُ فِي هَذَا الْبَابِ وَشَرْطُ ذِي الْعُجْمَةِ وَضْعُ الْعِلْمِ لِحِفْظِهِ غَرَابَةً فِي الْكَلِمِ أَيِ إِنْ شَرَطَ مَا فِيهِ الْعُجْمَةُ وَهُوَ كُلُّ مَا لَيْسَ بِعَرَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ قَدْ وَضَعَ عِلْمًا فِي لَفْظٍ الْإِعْجَاجُ لِيَبْقَى عَلَى غَرَابَتِهِ عَنِ الْأَلْفَافِ الْعَرَبِيَّةِ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ عِلْمًا تَصَرَّفَتْ فِيهِ الْعَرَبُ بِالتَّنْوِينِ وَادْخَالَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ وَغَيْرَ ذَلِكَ فَضَارَ مِنْ جَنْسِ الْعَرَبِيَّةِ . وَلِذَلِكَ إِذَا سُمِّيَ بِدِيَاغٍ أَنْصَرَفَ لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ فِي الْإِعْجَمِيَّةِ وَهُوَ مَذْهَبُ سَيَّبِيهِ وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ وَكَوْنُهُ فَوْقَ ثَلَاثٍ يُشْتَرَطُ لِلثَّقَلِ أَوْ يَعْتَاضُ تَحْرِيكُ الْوَسْطِ أَيِ وَبُشْتَرَطَ ابْضًا فِي ذِي الْعُجْمَةِ أَنْ يَكُونَ زَائِدًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ كِيَوْسَفٍ لِيَحْصَلَ

فيه الثقل المطاوب لمنع الصرف . فان كان ثلاثياً يُشترط فيه ان يكون متحرك الوسط
كشتر اسم حمن ليستفيد بواسطة الحركة ثقلاً يعتاض به عملاً فانه من الزيادة *
فان كان ساكن الوسط كدوح وجب صرفه عند الاكثرين لانه يكون اخف ما
تُبْنى عليه الاسماء

وَالْجَمْعُ مَقْصُورٌ عَلَى الْأَقْصَى فَقَطْ فَإِنْ يَكُنْ بِالتَّاءِ مَخْتُومًا سَقَطَ
أي ان صيغة الجمع المانعة من الصرف هي صيغة الجمع الأقصى وهو منتهى الجموع الذي
مرّ الكلام عليه . فان كان مختوماً بالتاء كصياقلة انصرف لانه حينئذ يكون قد جاء
على مثال الآحاد كعلاية فَقَدَّتْ منه العلة اللفظية التي هي خروجه عن صيغة
الآحاد العربية كما تقرر في موضعه

وَأَطْلَقُوا مُؤَنَّثَ التَّاءِ فَإِنْ عَرِّيَ فَمَا كُنْدَ بِالصَّرْفِ أَذِنْ
فَإِنْ يُصَغَّرَ أَوْ يَكُنْ قَدْ شُفِعَا بِعُجْمَةٍ كَبْلَخَ حَنْمًا مُنْعَا
أي ان العلم المؤنث بالتاء يمتنع من الصرف كيفما كان مطلقاً كفاطمة وحزمة ودعة
وغير ذلك . فان تجرّد منها جاز صرف الثلاثي الساكن الوسط كهند بناءً على ان خفة
لفظه تقاوم احدى العلتين فلا يبقى الا واحدة منهما . وجاز منعه عملاً بالعلتين
القائمتين فيه وهو الاكثر . فان صَغُرَ كُنْدَ او كان اعجمياً كبلخ اسم بلدة وجب
منعه لظهور التاء في الاول فيصير كفاطمة . واجتماع ثلاث علل في الثاني وهي العلية
والتانيث والعجمة فتعادل احدهما خفة اللفظ ويفضل اثنان للمنع * واما ما كان
زائداً على ثلاثة احرف كزيب او متحرك الوسط كعدن اسم مدينة فلا بد من
منعه لانهم يعتبرون الحرف الرابع منه بمنزلة تاء التانيث وحركة الوسط بمنزلة الحرف
الرابع * وذلك لان الرباعي اذا صَغُرَ استغنى عن لحاق التاء به كعقرب تصغير
عقرب فيكون الحرف الرابع قائماً مقامها . وحركة الوسط تُخْرِجُ مصحوبها عن اعدل
الاسماء وهو الثلاثي الساكن الوسط فيصير كالرباعي في الثقل ومن ثم تكون قد
قامت مقام الحرف الرابع * واعلم ان سكون الوسط في نحو هند يعتبر بحسب الحال لا
بحسب الاصل فلو سُمِّيَتْ امرأةً بدار كانت كهند في جواز الوجهين * وما لا تظهر
التاء في تصغيره كحُرْب تصغير حرب علماً لامرأة لا يزال على حكم التخيير الذي كان

قبل تصغيره لانهم لا يعتدون بياء التصغير فلا يحسبون الثلاثي قد صار رباعياً بها .
ومن ثم اذا صغر نوح لا يمتنع لزيادتها فيه * وانما اعتبروا التانيث في نحو هند
تغيروا فيها بخلاف العجمة في نحو نوح لان التانيث اقوى من العجمة باعتبار انه
لفظي ولو تقديراً وهي وهمية محضاً فلا تعطى حكمه

وَأَمْنَعُ كَقَيْسٍ اسْمًا إِلَى الْأُنْثَى أَنْتَقَلَ حَتَّمَا لِدَفْعِ اللَّبْسِ أَوْ ثِقَلِ حَصَلِ
وَهَكَذَا أَصْرَفَ مَا كُنْدَ اسْمٍ فَتَى خِلَافَ مَا فَوْقَ ثَلَاثٍ قَدْ أَتَى
اي انه اذا جعل نحو قيس من اعلام الرجال الثلاثية الساكنة الوسط علماً لا راقاً
وجب منعه ولم يتغير فيه كند لثلاثاً يلتبس عند صرفه بالمذكر . وقيل لانه قد حصل
له ثقل بنقله الى المؤنث لانه اثقل من المذكر باعتبار فرعيته عنه واحتياجه الى
الزيادة وهذا الثقل قد عادل خفة اللفظ فتوفرت العلتان * واما نحو هند من اعلام
الإناث المعنوية اذا جعل علماً لرجل فانه يصرف وجوباً لانه كان جائز الصرف مع
التانيث فلما فقد التانيث لم يبق وجه لمنعه . بخلاف ما زاد على الثلاثة كسعاد فانه يجب
منعه مع تسمية المذكر به لانه قد صار ككلمة باعتبار قيام الحرف الرابع مقام تاء
التانيث كما مر * فان كان ثلاثياً تحرك الوسط كقدم علماً لرجل جاز منعه جرياً
على حكمه في الاصل وجاز صرفه لانه قد صار مذكراً في اللفظ والمعنى فلا تؤثر فيه
حركة الوسط . وهو الاكثر

وَكَسَرُ نَحْوِ عَرَفَاتٍ يَغْلِبُ إِذْ كَانَ جَرُّهُ كَمَا يَنْتَصِبُ

اي ان ما سمي بصيغة جمع الإناث السالم كعَرَفَاتٍ يُجَرُّ غالباً بالكسرة جرياً على سنن
هذا الباب لانه يُجَرُّ بما ينصب به . والأعراف حينئذ بقاء تنوينه وعليه الآية فاذا
افضتم من عَرَفَاتٍ فاذكروا الله * وفي تقييد هذا الجر بالغالب اشارة الى انه قد يُجَرُّ
بالفتح كما مر في بحث الملحقات بالجمع فيجري كسائر الاسماء الغير المنصرفة . وقد
رؤي قول الشاعر

تَوَرَّتْهَا مِنْ اِذْرَعَاتٍ وَاَهْلَهَا يَثْرِبُ اِدْنِي دَارَهَا نَظَرٌ عَالٍ
بَكْسَرَتَاءَ اِذْرَعَاتٍ وَفَتْحَهَا . وَبِالتَّنْوِينِ مَعَ الْكُسْرِ وَبِتَوَكُّدِهَا كَمَا مَرَّ هُنَاكَ . فَتَذَكَّرُ
وَأَلِفٌ بَعْدَ ثَلَاثٍ وَارِدَةٌ فِي مُطْلَقِ اسْمٍ هِيَ فِيهِ زَائِدَةٌ

اي ان حكم الف التانيث ان تقع بعد ثلاثة احرف زائدة في الاسماء مطلقاً من المفردات كسلي وصحراء وحباري وقاصعاء وبادولي وعاشوراء . او الجمع كما مرى وعلماء وسكاري وأصدفاء ونظائرهم * فان لم تكن كذلك لم يكن لها اثر لانها تكون حينئذ من اصول الكلمة لا للتانيث * واعلم ان التانيث بالالف كالتانيث بالياء في كونه لفظاً ومعنى كما في سلي وصحراء . او لفظاً فقط كما في أسرى وعلماء . غير ان الالف لا تكون مقدرة كالتاء فليس لها مؤنث معنوي

وَالْوِزْنَ مَا اخْتَصَّ كَمَا فِي دُئِلٍ بِالْفِعْلِ أَوْ حَقَّ لَهُ كَيْدُ بِلٍ

اي ان المعتبر من وزن الفعل هو ما كان مختصاً بالفعل كدُئِلَ بضم فكسر اسم رجل . او كان يحق للفعل دون الاسم لافتناح معنويه بزياد من زوائد الانفعال كيدُ بِلٍ اسم جبل . فان الاول يختص بماضي الثلاثي المجهول ولا يوجد في الاسماء . والثاني وان كان يوجد في الاسماء فان الفعل اولى به لان زيادته تدل على معنى فيه كالغيبة والخطاب بخلافها في الاسم فيكون كالمختص بالفعل * فان كان الوزن مشتركاً بين الاسماء والانفعال على السواء كرجب وجعفر او كانت الزيادة بدون الموافقة في الوزن كيزبوع لم يكن لها اثر في المنع مطلقاً * واعلم ان الوزن المختص بالفعل يختص بالاعلام كدُئِلَ وثمر ونحوها . والأولى به يقع في الاعلام كيدُ بِلٍ وتغلب وأحمد . وفي الصفات كاحمر وأكرم ونحوها * وكله تعتبر فيه الموافقة في الميزان فقط كما في دُئِلَ واحمر فان العبرة فيهما بكون الاول على وزن فُعْل والثاني على وزن أفعَل . ولا عبرة بموافقة لفظ الفعل لموافقة تغلب للفظ المضارع وأكرم للفظ الماضي فانها ليست في شيء مما نحن فيه

وَمَا بِهِ سُمِّيَ كَيْحِي يُعْتَزَلُ عَنْ مُضْمَرٍ يَجْعَلُهُ مِنَ الْجُمْلَةِ

اي ان ما سُمِّيَ بالفعل كَيْحِي يُعْتَزَلُ خالياً من ضمير الفاعل ليكون مفرداً مسمى بمجرد الفعل فيكون معرباً غير منصرف للعلمية ووزن الفعل * فان اعتبر معه الضمير كان مبنياً لكونه قد صار جملة فيحكي على لفظه كما في قول الشاعر

نُسْتُ اُخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ ظُلماً عَلَيْنَا لَمْ فَيَدُ

وحينئذ يكون قد خرج عن هذا الباب * ولا بد في السمي بالفعل من اعتبار

الاختصاص او الأولوية كما علمت . فان خلا منهما كَصَرَبَ ودَحَرَجَ اذا سُمِّيَ بهما
انصرف عند الجمهور

وَقَفَّ عَلَى فَعْلَانٍ وَالْفَاءُ فَتَحٌ وَصَفًا وَفِي الْأَعْلَامِ أَطْلُقَ وَأَسْتَبَحَ
اي ان الاسم المزيّد فيه الالف والنون اذا كان صفةً يُقْتَصَرُ فيه على وزن فَعْلَانٍ
بفتح الفاء وسكون العين كسكران . بخلاف العَلَمُ فانه قد يكون على وزن فَعْلَانٍ
مفتوح الفاء كَمَرْوَانٍ . او مضمومها كعُثْمَانٍ . او مكسورها كهمران . وقد يكون متحرك
العين كرمضان . وقد يكون على وزن غيره كَرَحْرَحَانٍ وغير ذلك . وكله يمتنع بجرّد
استصحاب هذه الزيادة مع العملية غير مقيدة بشيء * والسُرُّ في كل ذلك انهم شبهوا
الالف والنون الزائدين بالفي التانيث في نحو حمراء وهما الالف الثابتة لفظاً والالف
المقلوبة همزة بعدها لعلّ صرفية . ووجه الشبهة بين الطرفين ان كل واحدٍ منهما
مختصّ ببناء معين احدهما بالذكر والآخر بالمؤنث . وانهما لا تلحقهما تاء التانيث فلا
يقال سكرانة وعثمانة كما لا يقال حمراء . ومن ثمّ اشترطوا فتح الفاء في ما كان صفةً
لانه مع فتحها لا يُوْنِثُ بالتاء الا شذوذاً في الفاظ قليلة بخلاف المضموم الفاء فان
ذلك مطرد فيه . فكل ما كان يُوْنِثُ بالتاء من مضموم الفاء وغيره انثثت مشابهته
فصُرِفَ كما سيأتي * ولما كانت الصيغة الثلاثية المذكورة لها مؤنث بالالف تستغني
به عن التانيث بالتاء اقتصرّت الصفة عليها دون العلم لانه لا يُوْنِثُ مطلقاً فتصلح
له كل صيغة

وَكُلٌّ وَصَفٍ تَاءٌ أَتَتْ لَا تَلِي فَأَصْرَفَ كَعُرْيَانٍ وَمَا كَأَزْمَلٍ

اي ان كل صفة في هذا الباب من فَعْلَانٍ وغيره حكمها ان لا تقبل لحاق تاء التانيث
بها كما في سكران واحمر . فان كانت قبلها انصرفت كعُرْيَانٍ وتَدْمَانٍ فان مؤنثها
عريانة وتدمانة . وكأزمَلٍ ويَعْمَلُ فان مؤنثها ازملة ويعملة . وذلك أمّا في الأولين
فلان الزيادة فيهما قد اشبهت بعض الاصول في لزومها حال التذكير والتانيث فلم
يُعْتَدَّ بها . واما في الاخيرين فلان احدي العلتين وزن الفعل وهذه التاء لا تلحق
الفعل فيضعف شبههما به

وَكُلٌّ مَنقُوصٌ كَقَاضٍ إِذْ رُفِعَ أَوْ جُرَّ وَالْمَنْصُوبُ لِلْأَصْلِ تَبَعٌ

اي ان كل ما كان منقوصاً من هذا الباب وهو ما كان آخره ياءً مكسوراً ما قبلها يجري مجرى المنقوص المنصرف كقاضٍ في حذف يائه منوئاً حال الرفع والجر . غير ان تنوينه للعوض كما سياتي بخلاف تنوين قاضٍ لانه للتمكين . ولذلك لم يمتنع فيه كما لم يمتنع تنوين نحو عَرَافَاتٍ لانه للمقابلة * وهذا المنقوص يشمل ما كان جمعاً كجوارٍ او علماً كهازٍ اسم امرأة . او صفة كاعيمٍ تصغير اعمى * واما في حال النصب فيفتح غير منوئٍ على اصل اعراب ما لا ينصرف . وعلى ذلك يقال جاءني جوارٍ ومررت بجوارٍ ورأيت جوارٍ وقس البواقي

وَالْجَمْعُ مِنْهُ بَعْضُهُ قَدْ نُطِقًا بِقَصْرِهِ فَلَمْ يُنَوَّنْ مُطْلَقًا

اي ان بعض الجمع من هذا المنقوص قد استعملوه مختلفاً بالالف المقصورة كدعَاوِي وعَدَاوِي . فان الاصل فيهما دعَاوِي وعَدَاوِي بالياء مكسوراً ما قبلها فأبدلت الكسرة فتحة والياء الفاً . ومن ثم أُجْرِيَ مجرى امثاله مما ختم بألف التانيث فلم ينوَّن في الاحوال الثلاثة مطلقاً بخلاف الباقي على حكمه كجوارٍ لما استعمل في بحث التنوين * واعلم انه لما كان المراد بالمنقوص كل ما آخره ياءً بعد كسرة دخل فيه كل ما كان كذلك من معتل اللام وغيره كما رأيت

فصل

في أشباه هذه العلة

يَعْدُ شَيْءٌ عِلَّةً مِنْ الْعِلَلِ فَكَانَ حُكْمُ الْمَنْعِ مَعَهُ لَمْ يَزَلْ
مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ أَلَوْصَفٌ نَحْوًا أَحْمَرًا مِنْ عِلْمٍ سَمِيٍّ ثُمَّ نَكَّرًا

اي ان شبه العلة يعدُّ علةً كما نصَّ عليه سيبويه فيستصحب حكم المنع الثابت لتلك العلة . فمن ذلك شبه الوصف في نحو احمر من الصفة الغير المنصرفه اذا سُمِّيَ به ثم نُكِّرَ كقولك مررت باحمر عادٍ واحمر آخر . فانه يُعْتَبَرُ فيه مع وزن الفعل الباقي له شبه الوصفية التي كانت فيه فيمتنع من الصرف * وبيان ذلك ان الوصفية قد خَلِطَتْ عنه اولاً بالعلمية ثم خالطت العلمية بالنكبر فصار كالصفة لان حالته حينئذٍ قد اشبهت حالة الوصفية السابقة فكانها باقية فيه * وبهذا الاعتبار يكون شبه العلة

قد أثر تأثير العلة كما ان شبه الفعل يعمل عمل الفعل . وهو مذهب سيدويه وعليه
الاكثر

وَأَشْبَهَ الْأَعْلَامَ مَا عُرِفَ مَعَ تَرْكِ مُعْرِفٍ لَهُ نُحْوُ جُمَعٍ

اي ان ما كان معرفاً بقرينته لفظية ثم سقطت تلك القرينة من اللفظ وبقي اثرها في
المعنى اشبه العلم في كونه معرفةً بغير قرينة لفظية فأعطي حكمه في هذا الباب *
وذلك نحو جُمَعٍ في التوكيد وسَمَرُ المراد به سحر يوم معين . فان الاول معرفة بنية
الاضافة الى ضمير المؤكّد كما سيأتي . والثاني معرفة بنية الألف واللام كما مرّ . ومن
ثمّ يمتنع كل واحد منهما بالعدل مع شبه العملية . وقس عليهما ما جرى هذا الجرى

وَأَشْبَهَ الْعُجْمَةَ مَا لَمْ يَرْكَبِ كَمَثَلِ حَمْدُونَ طَرِيقَ الْعَرَبِ

اي ان ما كان لا يجري على منهج العربية كحمدون علماً لرجلٍ سمّي بصيغة جمع
المذكر السالم كان شبيهاً بالاعجمي لمخالفته الاسلوب العربي لان هذه الزيادة لا تقع
في المفردات العربية . وبهذا الاعتبار يمنعونه من الصرف بالعملية وشبه العجمة

وَشَبَّهَ جَمْعَ كُضَاجِرٍ نُقْلٌ عَنْ لَقْظِهِ أَوْ كُشْرَاحِيلَ أَرْتَجِلُ

اي ان ما سمّي بصيغة الجمع الاقصى كان شبيهاً به فيمتنع من الصرف بشبه الجمع مع
العملية لانه قد ضعف استقلال صيغته لفقد معنى الجمعية منها فيتقوى بالعملية *
وذلك يجري في ما كان منقولاً عن لفظ الجمع كضاجر علماً للضيع فانه في الاصل
جمع حصّير وهو العظيم البطن . او مُرْتَجِلًا كشراحيل علماً لرجل فانه لم يسبق له
استعمال في الجمع . وهو عربي في الصحيح كما نصّ عليه الجوهري في الصحاح خلافاً لمن
ادعى له العجمة

وَهَكَذَا شَبَّهَ مُؤَنَّثَ الْأَلْفِ قَصراً كَأَرْطَى عِلْماً لَا يَنْصَرِفُ

اي وهكذا يمتنع من الصرف ما ختم بالف الالحاق المقصورة كأرطى اسم شجر اذا
جعل علماً لرجل . وذلك انهم يشبهون هذه الالف بالف التانيث المقصورة في الزيادة
وصيغة المثال الواقعة فيه كما رايت . فاذا صار معجوبها علماً تمت المشابهة بعدم قبول
النساء وتقوّت بمعاودة العملية لها لانها ضعيفة لخلوها من معنى التانيث فلا تقوى على

المنع بنفسها ومن ثم يمتنعون مصحوبها بالعلية وشبهه الالف * وحمل قوم عليها ألف التكثير في نحو قَبَعْتَرَى فجعلها في حكم واحد . واما الف الالحاق الممدودة في نحو علباء فلم يمتنعوا معها من الصرف لتخلف شبهها بالف التانيث الممدودة لان همزة الالحاق منقلبة عن الياء التي لا اثر لها في منع الصرف وهمزة التانيث منقلبة عن الالف المؤثرة فيه . فتأمل

وَأَعْلَمَ بِأَنَّ الْأَصْلَ يُرْعَى هُنَا فِي كُلِّ مَا عَن عُرْفِهِ كَانَ غَنِي
فَكُلُّ مَا يُمْنَعُ فِي نُكْرٍ إِذَا نَكَرَ بَعْدَ الْعُرْفِ فَأَمْنَعُهُ كَذَا

اي انهم يراعون الاصل هنا في كل ما كان يستغني في امتناعه من الصرف عن التعريف . فكل ما كان يمتنع في حال التكثير بقونه على منعه اذا سمي به ثم نُكِرَ لانه حينئذ قد اشبه الحالة التي كان عليها قبل التسمية * وذلك يجري في المسمى بالصفة مع وزن الفعل نحو احمر كما مر . ومع الزيادة كسكران . ومع العدل كثلث وربع . فيمتنع كل واحد منها بشبه الوصف مع العلال المذكورة * واما المسمى بالجمع فان كان وصفا في الاصل كخضاجر استمر فيه المنع بعد التكثير بشبه الوصف ايضا مع شبه الجمع . والاصرف في اصح الاقوال لبقائه على صيغة الجمع دون معناه ولا شيء يقوم مقامه كما علمت * واما ما لا يمتنع نكرة كما رُدِّي فاذا نُكِرَ وجب صرفه بالاجماع

فصل

في انصراف ما لا ينصرف

يَصْرَفُ ذَا الْمَنْعِ انْفِرَادُ الْعِلَّةِ أَوْ ثَلَمُ شَيْءٍ غَيْرِ مُسْتَقْلَةٍ
فَصَرَفُوا كَطَلْحَةٍ إِذْ نُكِرَا وَنَحْوَ سِرْحَانَ إِذَا مَا صَغُرَا

اي يصرف الممتنع من الصرف انفراد العلة الغير المستقلة فيه لسقوط صاحبته او انثلام احدي علية وان لم تسقط برمتها . ولذلك يُصْرَفُ نحو طلحة اذا نُكِرَ اسقوط العلية عنه كقولك مرت بطلحة الفياض وطلحة آخر . ونحو سرحان اسم رجل اذا صغر لانثلام احدي علية لانه يقال فيه مُرَّيْحِينَ وحينئذ تنثلم زيادته بقلب الالف ياء فتبقى النون فقط وهي لا تؤثر الا مع الالف * واما انثلام صيغة الجمع بجذب الياء

في نحو جوار فلا يحل يمنع الصرف لقيام التنوين المعروض به عنها مقامها * واعلم ان التصغير يكون تارة سبباً لتحتم المنع كما في هُنَيْدَة تصغير هند على ما علمت . وتارة سبباً لابطالها كما في سرحان وعمر وشمر . فانها اذا صغرت قيل فيها مُرْجِحِينَ وعُمَيْرَ وشَمِيمِرَ فننصرف لانثلام الزيادة في الاول كما مر . وزوال مثال العدل في الثاني . والخروج عن وزن الفعل في الثالث * وتارة سبباً لحدوثه كما في تَرْتُبُ بصمتين وهو الشيء المقيم الثابت اذا جعل علماً لرجل فانه يكون منصرفاً لانفراد العملية فيه . فاذا صغر صار ترتب على وزن يُبْطِرُ فامتنع لحدوث وزن الفعل فيه مع العملية * وقد لا يؤثر شيئاً كما في طَلِيحَة وأُحْمِدَ وسُكَيْرَان وحُمَيْرَاء ونحو ذلك مما لا يحتاج منعه الى التصغير ولا ينتقض به . فتأمل ولا تغفل

وَجَرُّ بِالْكَسْرِ مُضَافاً أَوْ بَالٌ صَرَفًا لِضَعْفِ شَبِّهِ فِيهِ دَخَلَ
اي ان ما لا ينصرف اذا اُضيف او اقترن بآل يَجْرُ بالكسرة نحو صَلَّيْتُ في افضل المساجد . بناءً على انه قد انصرف لانه قد ضعف شبهه بالفعل لما دخله من خصائص الاسماء . وهو مذهب سيدي به وجماعة من المحققين وعليه اكثر النخاة
”وَجَازَ لِلشَّاعِرِ صَرَفُ الْمُتَمَتِّعِ وَالْعَكْسُ فِي الْأَعْلَامِ عَنْهُمْ قَدْ سَمِعَ“
اي انه يجوز للشاعر ان يصرف الممنوع من الصرف لضرورة الوزن كما في قول الشاعر
أَعِدْ ذَكَرَ نَعْمَانَ لَنَا أَنْ ذَكَرَهُ هُوَ الْمَسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ يُتَضَوِّعُ
وذلك ان الاصل في ما لا ينصرف ان يكون منصرفاً لانه اسمٌ معربٌ وانما عرض عليه ما يمنع من الصرف بخلاف اصله . فاذا أُريد صرفه امكن الرجوع اليه بادنى سبب لانه الاصل فيه . وبهذا الاعتبار يحكمون بان فيه تنويهاً مقدراً ويراعونه في بعض المواضع كما ستعرف * وقد جاء في الضرورة منع المنصرف ايضاً . غير ان ذلك مسموع عن العرب في العلم دون غيره لان فيه علة هي ركنٌ ينضم اليه اكثر العلل فتكون اقوى من غيرها وعليه قول الشاعر

طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَابِ إِذْ هَوَتْ بِشَيْبٍ غَالِئَةٍ النَّفُوسَ عَدُورُ
وهو كثير في اشعارهم غير انه مكروه لانه خروجٌ عن الاصل لا وجه له

فصل

في بناء الاسم

وَمَا مِنْ أَسْمٍ أَشْبَهَ الْحَرْفَ بِنِي نَظِيرَ حَرْفٍ فَاقْدِ التَّمَكُّنَ
اي ان ما اشبه الحرف من الاسماء بِنِي كالحرف فاقدًا ما كان له من التمكن في
الاسمية لان شبه الحرف قد اخرجهُ عن وضعهِ وقربهُ من الحرف الذي لا يستحق
الاعراب فبني حملاً عليه . بخلاف شبه الفعل فانه يخرجهُ عن الامكانية فقط لان
للفعل حظاً في الاعراب وهو يعاقب الاسم في اكثر المواضع

وَاللَّفْظُ وَالْمَعْنَى وَالْإِسْتِعْمَالُ وَجْهٌ وَالْإِفْتِقَارُ وَالْإِهْمَالُ
اي ان وجه الشبه بين الاسم والحرف يكون احد هذه المذكورات . وكل واحد منها
يوجب البناء بفردهِ ولا يحتاج الى معاضدة آخر كما في موانع الصرف . وذلك لان
الشبه الواحد بالحرف الواحد يبعد الاسم عن الاسمية لشدة المناقاة بينهما في الوضع
بخلاف الفعل فان بينهُ وبين الاسم مناسبة كما مرّ ولذلك لا يبعده الشبه الواحد
به عن الاسمية . واما احكام هذه الواجه ومواقعها فسياتي تنصليها على حسب ترتيبها
في النظم

فَذَلِكَ فِي مَا كَانَ مَوْضُوعًا عَلَى دُونَ ثَلَاثٍ مِثْلَ نَا فَهِيَ كَلَا
أَوْ كَانَ مَعْنَى الْحَرْفِ قَدْ تَضَمَّنَا وَلَوْ مُقَدَّرًا كَأَيْنَ وَهَنَا
أَوْ نَابَ عَنْ فِعْلٍ بِلَا تَأَثَّرٍ مِثْلَ حَذَارٍ نَائِبًا عَنْ أَحْذَرِ
أَوْ لَزِمَ الْفَقْرَ إِلَى مَا يُنْتَظَرُ لَهُ كَمَوْصُولٍ إِلَى الْوَصْلِ أَفْتَقَرُ
أَوْ كَانَ لَا كَلَامَ مِنْهُ يَنِي كَوَيْهِ فَهُوَ بِالْبِنَاءِ أُسْتَفْنَى

اي انه بناء على ما ذكر يقع البناء في هذه المواضع * الاول ما كان موضوعاً على
اقل من ثلاثة احرف كبناء الضمير فانها تشبه تاء التانيث ونحوها من الحروف المفردة .
ونا التي هي ضمير المتكلمين فانها تشبه لا النافية ونحوها من الحروف الثنائية . وهذا
الوضع انما هو للحروف لا للاسماء لان اقل ما يوضع الاسم عليه ثلاثة احرف * والثاني

ما تضمن معنى الحرف ولو مقداراً فضلاً عن الموجود . فيندرج في ذلك ما تضمن معنى حرف موجود كائناً فانها قد تضمنت معنى حرف الاستفهام . وما تضمن معنى حرف غير موجود كهنا فانها قد تضمنت معنى حرف كان ينبغي ان يوضع للإشارة لانها من المعاني التي حقها ان تؤدى بالحرف غير انه لم يوضع فوجب تقديره طرداً للباب * والثالث ما ناب عن الفعل غير متأثر به كحذار النائب عن احذر فانه كالحرف الذي ينوب عن الفعل مثل ليت النابتة عن ائتمنى . وانما اشترط فيه عدم التأثر احترازاً عن المصدر في نحو ضرباً زبداً فانه نائب عن اضرب المحذوف ولكنه منصوب به * والرابع ما افتقر افتقاراً لازماً الى ما يتم معناه كالموصول الذي لا يزال مفتقراً الى الصلة فانه كالحرف الذي لا يزال مفتقراً الى غيره . وانما اشترط فيه لزوم الافتقار احترازاً عن افتقار المبتدا الى الخبر ونحو ذلك فانه عارض لا يعتد به * والخامس ما لا يقع في تركيب الكلام كونه ونحوها من اسماء الاصوات فانها لا تقبل المعاني التركيبية ولذلك تستغني عن الاعراب الذي يدل عليها وحينئذ تكون كالحرف المهمل في كونها غير عاملة ولا معمولة

وَمَا بِمَنْجٍ رُكْبًا كَأَلْكَلِمَةِ ثَانِيهِمَا عَدَّ كِتَاءَ الْمُسْلِمَةِ
فَبِنِي الصَّدْرُ كَحْشَوِ قَبْلِهِ وَالْعَجْزُ إِنْ أَشْبَهَ حَرْفًا مِثْلَهُ

اي ان الاسمين المركبين تركيب منج هما كالكلمة الواحدة منزلاً ثانيهما من الاول منزلة تاء التانيث مما قبلها في لزومه حالة واحدة وانتقال الاعراب الذي يستحقها اليها . فيبنى الجزء الاول كما يبنى ما قبل التاء لانه قد صار حشواً مثله . واما الجزء الثاني فان اشبه الحرف بكونه قد تضمن معنى حرف كما في نحو خمسة عشر اي خمسة وعشر . او بكونه اسم صوت كما في نحو سيدو به بئني ايضاً والاعراب غير منصرف كحضر موت ونحوه * واعلم ان صدر هذا المركب يبنى على الفتح كما يبنى عليه ما قبل التاء ما لم يكن آخره ياء كعدي كرب فيبنى على السكون تخفيفاً لانه قد ثقل بالاعلال والتركيب . واما عجزه الذي يبنى فان كان اسم صوت يبنى على الكسر والاعراب على الفتح مطلقاً * فتدبر

وَرُبَّمَا يُبْنَى شَيْبُهُ الْمُشْبِهِ نَحْوَ حَذَامٍ كَحَذَارٍ فَافْقَهُ

اي ان البناء قد يكون لشبه ما يشبه الحرف فضلاً عن شبه الحرف بنفسه لان شبه ما يشبه الشيء شبه للشيء . وذلك نحو حذام علماً لامراً م معدولاً عن حاذمة فان اهل الحجاز يشبهونه بنحو حذار المعدول عن احذر وهو يشبه الحرف كما مر فيبدونه على الكسر مثله كما سيأتي في موضعه

وَرُبَّمَا اُنْسَقَ الْبِنَاءُ مِنْ بِنَا اِضَافَةً كَسَرْتَنِي حِينَ دَنَا

اي ان البناء قد يُستفاد من الاضافة الى المبني . وذلك يكون في الظروف المضافة الى الجمل كما في المثال طلباً للشاكلة بين المتضايقين على ما سيجي في موضعه

وَقَدْ يَكُونُ تَارَةً بِالْقَلِّ عَمَّا بُنِيَ حِكَايَةً لِلْأَصْلِ

اي ان البناء قد يكون بطريق النقل عن المبني محكياً فيه لفظ ما نُقل عنه كتأبط شراً ونحوه مما سيذكر في باب العلم فانه يُحْكِي فيه لفظ الجملة المنقول عنها ويكون اعرابه محلاً في المشهور كسائر المبنيات

وَكُلُّ مَا كَانَ بِالْزِمِ لَزِمَ وَمَا بَعَارِضٍ غَرِيبٌ لَمْ يَقُمْ

اي ان كل ما كان من البناء بعلّة لازمة كبناء الضمائر والموصولات ونحوها كان لازماً لا ينفك عن صاحبه وما كان بعلّة عارضة كبناء العدد المركب والظرف المضاف الى الجملة ونحوها كان عارضاً ينفك عن صاحبه متى فارق الصورة المقتضية البناء

وَحَرَّكُوا مَا لِسُكُونَيْنِ اُقْتَضَى مَعًا وَمَا الْبِنَاءُ فِيهِ عَرَضًا

وَمَا عَلَى حَرْفٍ صَحِيحٍ وَقَعًا وَسَكَنُوا الْبَاقِيَ عَلَى مَا وُضِعَا

اي انهم حرّكوا من المبنيات ما كان يقتضي اجتماع ساكنين لو بقي آخره على السكون الذي يقتضيه البناء كحَيْثُ وَأَيْنَ وَأَمْسٍ * وما كان بناؤه عارضاً كالنّادى مراعاة لاصله من الاعراب المقتضي الحركة * وما كان على حرف واحد صحيح كبناء الضمير لبيان المعاني التي تدل عليها الحركة . ونحو ذلك من الاغراض * وسكنوا ما سوى هذه المذكورات على حسب وضع البناء فان حرّك شيئا منها كما سترى فذلك نادر او عارض لا يُعْتَدُّ به

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ مَا بُنِيَ كَمَا مَنَعَ يَحْتَاجُ مُحَضَّ شَبَهَ لَا يَنْصَدِعُ
فَأَعْرَبُوا مَا شَبَهَ الْحَرْفِ اعْتَرَضَ بِمَا يَخْصُ الْأَسْمَ فِيهِ فَنُقِضُ

اي ان المبنى يحتاج شبيها محضا بالحرف ليخرج به عن وضعه كما يحتاج الممنوع من الصرف مع الفعل . ولذلك يُعَرَّبُ ما عارض فيه شَبَهَ الحرف شي من خصائص الاسماء كلزوم اي الموصولة للاضافة كما ينصرف ما عارض فيه شَبَهَ الفعل المانع من الصرف * واعلم ان المُعْتَبَر من لزوم الاضافة المعارض للبناء هو لزوم الاضافة الى المفرد كاضافة اي المذكورة . واما الى الجملة كما في حيث ونحوها فلا يعتد به لان الاضافة في الحقيقة الى مصدر الجملة وهو غير مذكور صريحا فكانه محذوف ومن ثم تكون الاضافة كلا اضافة

فصل

في حقيقة النكرة والمعرفة

الْأَسْمُ مِنْهُ نَكْرَةٌ وَمَعْرِفَةٌ وَالْأَصْلُ فِيهِ النُّكْرَةُ الْمُكْتَنَفَةُ

اي ان الاسم ينقسم باعتبار العموم والخصوص الى نكرة وهي ما شاع في جنسه غير مقيد باحد الافراد كرجل . ومعرفة وهي ما علق على مسمى بعينه كزيد * والنكرة هي الاصل فيه لانها تحيط بجميع افراد الجنس فتندرج المعرفة تحتها لانها بعض تلك الافراد

وَالنُّكْرَةُ الْقَابِلُ لِأَلْ تَوَثُّرٍ عُرْفًا وَمَا عَاقِبَهُ إِذْ تُنْكَرُ

اي ان الضابط في النكرة هو ان تقبل ال مؤثرة فيها تعريفا كما في الرجل . احترازا عن الداخلة على بعض الاعلام كالحرث فانها لا توثر فيه لانه معرفة بدونها وانما جي بها لغرض آخر كما ستعلم * ويندرج في هذا الضابط ما يقع موقع ما يقبل ال مما ينكر دخولها عليه بنفسه كذي بمعنى صاحب فانها لا تقبل ال ولكنها تقع موقع صاحب وهو يقبلها . وقس على كل ذلك

وَعُرِفَ الْغَيْرُ كَأَنَّ تَوَفَّلَ ذَاكَ الَّذِي الْقَاضِي ابْنُهُ يَارَجُلُ

اي وغير ما ذكر معرفة وهو الضمير والعلم واسم الاشارة والاسم الموصول والمعرف
 بأل والمضاف الى معرفة اضافة محضة * وزاد المتأخرون النكرة المقصودة بالنداء لانها
 لما تخصصت من بين افراد الجنس جرى ذلك معها مجرى التعريف في نحو الرجل .
 وقد اجتمع كل ذلك في امثلة النظم كما رايت * وأعرف هذه المعارف ضمير المتكلم ثم
 المخاطب ثم الغائب . ثم العلم للمكان ثم للانسان ثم لغيره من الحيوان . ثم اسم الاشارة
 للقريب ثم للبتوسط ثم للبعيد . ثم الموصول المختص ثم المشترك . ثم المعرف بالهندية
 ثم الاستغرافية ثم الجنسية * واما المضاف فقل هو دون المضاف اليه لانه يكتب
 التعريف منه . وقيل في رتبته * واما المنادى المذكور فلخيار انه في تبة اسم الاشارة
 لان الاقبال على المنادى كالاشارة الى المشار اليه * وقد يعرض للادنى من هذه
 المعارف ما يجعله مساوياً لما فوقه نحو سبحان من سبح الرعد بحمده . او اعلى منه كما
 اذا قيل للطارق من هذا فقال فلان مكاننا . فان الموصول في الاول في رتبة العلم لان
 المراد به اسم الجلالة . والعلم في الثاني اعرف من الضمير لتخصيصه المسمى كما ترى

٣٥

فصل

في الضمير

يُكْنَى عَنِ الظَّاهِرِ بِالْضَّمِيرِ لِحَاضِرٍ أَوْ غَائِبٍ مَذْكُورٍ
 وَهُوَ لِرَفْعٍ أَوْ لِنَصْبٍ إِذْ فُصِّلَ وَجَاءَ فِيهِ الْجُرْ أَيْضًا إِذْ وُصِّلَ

اي ان الضمير يؤتى به للكناية عن الاسم الظاهر ولذلك يسميه الكوفيون كناية .
 وهو يكون للحاضر ويدخل تحته المتكلم والمخاطب نحو انا وانت . وللغائب الذي تقدم
 ذكره نحو زيد ضربته * وكله قد يكون منفصلاً فيقع في موضع الرفع والنصب فقط .
 وقد يكون متصلاً فيقع في المواضع الثلاثة على التفصيل الذي سيأتي

وَمَا أَفْصَلَ كَأَنَّا إِذْ رُفِعَا إِيَّايَ فِي النَّصْبِ وَقِسْ مَفْرَعَا
 وَالتَّاءُ صِلَ وَالنُّونُ وَالْوَاوُ الْأَلِفُ وَيَاءُ أَنتَى وَعَلَى الرَّفْعِ نَقِفْ
 وَالْكَافُ وَالْهَاءُ وَيَاءُ النَّفْسِ لَا رَفَعَ لَهَا وَنَا إِكْلٍ شَمَلَا

اي ان ضمير الرفع المنفصل هو ما كان مثل انا . وضمير النصب هو ما كان مثل اياي .
ويُقاس على الاول انت وهو . وعلى الثاني اياك واياه . وعلى كل ضمير ما يتفرع منه
كنحن وانت وهما وايانا واياها وهلم جرا * واما المتصل فهو تاء التكلم والخطاب ونون
الاناث وواو الجماعة والاف الاثنين وياء المخاطبة . وكلها تختص بالرفع لانها لا تقع
الا فاعلاً او نائب فاعل * ومنه كاف الخطاب وهاء الغيبة وياء المتكلم . وكلها تقع
في موضع النصب والجر دون الرفع لانها لا تقبل الاسناد اليها * ومن ذلك نا وهي
تحيط بالمواضع الثلاثة نحو ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا * واعلم ان مذهب الاكثرين ان
ضمائر الرفع المنفصلة هي ما وُضع للمتكلم والغيبة برؤيته نحو انا وهو وهما . واما انت
وفروعه وضمائر النصب المنفصلة فالاصل في الاولى ان يفتح الهمزة وفي الثانية اياً
بكسرها وما يليهما حروف تدل على المعاني المقصودة بهما كخطاب والتثنية والجمع
وغير ذلك * واجازوا تسكين هاء هو وهي بعد الواو والفاء نحو وفو الغفور الودود
وفهو على هدى من ربه وهو كثير شائع . وبعد اللام نحو ان هذا لهو الحق وهو قليل *
واما الضمائر المتصلة فهي المذكورة آنفاً على حلتها . وما يلي التاء والكاف والهاء في
نحو ضربتا ورا بتم ومررت بهن حروف كما مر في المنفصل * واختلف في ضمير الغائبة
والحققون على انه هو الهاء وحدها كما مر والالف زائدة للفرق بينها وبين المذكر
كسائر علامات الفروع * واذا لم تكن الهاء مع الالف انضم ما لم تقع بعد ياء ساكنة
او حرف مكسور فتكسر نحو فيه وعليه وبه وأعطيه . وتُسبغ حركتها بعد متحرك
نحو له وبه . ويجوز اشباعها واختلاصها بعد ساكن نحو منه ويدعو . ولها مع المثني
والجمع من الضم والكسر ما لها مع المفرد * واما التاء والكاف فتفتحان للمخاطب
وتكسران للمخاطبة وتضمآن لكل ما سواهما بالاجمال * والنون مفتوحة على
الاطلاق . والبواقي ساكنة بأسرها ما لم يعرض على الواو والياء النقاء الساكنين غير
مسبوقتين بحركة تجانسهما فتضم الواو في نحو لا تخشوا القوم . وتكسر ياء المخاطبة
في نحو لا ترضي العار . وتفتح ياء المتكلم في نحو هي عصاي واحدى ابنتي . ويجوز
فتحها دون ذلك قليلاً

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا لَا يُذَكَّرُ فَكَانَ فِي رَافِعِهِ يَسْتَرْ

وَذَلِكَ فِي الْفِعْلِ وَشَبَّهِهُ فَمَا رَفَعَ ضَمِيرٍ خَصَّ فِيهِ لَزِمًا

اي ان من ضمير الرفع ما لا يذكر في اللفظ اذ لا صورة له فيستتر مقدراً في النية لانه عمدة فلا بد منه ولو تقديرًا * واستناره يكون في كل ما يرفعه من الفعل نحو اقوم وقم . وشبهه وهو امم الفعل نحو صه وحذار . والوصف حقيقة كالضارب والمضروب . او تاويلاً كما في الرجل التيمي والشاهد العدل . والمصدر الواقع بدلاً من فعله كضرباً زيداً . فان في كل من ذلك ضميراً مستتراً يعبر عنه بالضمير المنفصل نحو انا او انت او هو بحسب ما يقتضيه المقام * وقد يستتر ايضاً في الظرف وعديله وهو الجار والمجرور بنقل ضمير المتعلق المحذوف اليهما كما سيأتي * غير ان من هذا الاستتار ما يكون واجباً وذلك في ما عامله لا يرفع الا الضمير نحو قم . ومنه ما يكون مجازياً وذلك في ما عامله برفع الضمير والظاهر جميعاً نحو زيد قام وانما قام انا وقام زيد . فان الاول لا يخلو من الضمير ابداً . والثاني يتضمنه تارة ويخلو منه اخرى كما رايت . وهذا هو المراد بوجود الاستتار وجوازه * واعلم ان الاستتار يختص بالضمير المرفوع دون غيره . والواجب منه يختص بضمير المتكلم مطلقاً وضمير المخاطب فقط . والجائز يختص بضمير الغائب والغائبة الا في افعال الاستثناء وافعل التعجب والتفضيل فانه يجب فيهن على خلاف الاصل

وَالْفَصْلُ إِذَا امْكَنَ وَصَلَ أَنْ يَقَعَ
وَقَدَّمَ الْأَخَصَّ فِي الْوَصْلِ فَإِنْ
وَجِثْ لَا أَخَصَّ فَالْفَصْلُ اتَّزَمَ
إِلَّا كَسَلْنِيهِ وَكُنْتُهُ أَمْتَنَغُ
تَفْصِلْ فَبِالْخِيَارِ إِنْ أَبْسُ أَمِنْ
فَإِنْ تَنَافَى الْفَلْظُ غِيْبًا فَاحْكُمْ

اي انه متى امكن اتصال الضمير امتنع فصله لان الغرض من وضع الضمائر انما هو الاختصار والتوصل اخصر من المنفصل فلا يعدل عنه الا حيث يتعذر الاتصال نحو اياك نريد . ما لم يكن الضمير قد وقع مفعولاً بعد ضمير غير مرفوع اخص منه كالمخاطب بعد المتكلم والغائب بعد احدهما او خبراً في باب كان فيجوز الامران * والاول يشمل ما كان مفعولاً اصيلاً او منقولاً عن احد المنسوخين في باب ظرف . والعامل يشمل ما كان فعلاً نحو الدرهم سانيه وزيد ظننتك والصديق كنته . او اسماً نحو الدرهم

اَنَا مُعْطِيكَهُ وَعَجِبْتُ مِنْ ظَنِّكَهُ كَرِيماً وَاعْجَبْنِي كَوْنُكَهُ * غير ان الفصل مع الاسم
ارجح بالاتفاق وعليه قول الشاعر

يَبْذُلُ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى وَكَوْنُكَ اِيَاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

واما مع الفعل فالأكثر علي ترجيحه في باب ظنَّ وكان لان ذلك المنصوب خبر
لمبتدأ في الاصل والخبر لا حظ له في الاتصال * ومتى وصلت في هذه الصور فلا بد
من تقديم الاخص كما رابت . واما اذا فصلت فانت بالخيار في الترتيب نحو الدرهم
لعطيتك اياه واعطيته اياك ما لم يقع لبس نحو زيد اعطيتك اياه فلا يجوز اعطيته
اياك لاحتمال ان يكون كل واحد منهما آخذاً او ماخوذاً فلا يظهر المراد * واما اذا
لم يكن احد الضميرين اخص من الآخر فيجب الفصل نحو اعطيته اياه . الا اذا اختلف
لفظهما في الغيبة فيجوز الوجهان نحو اعطيتهما اياه واعطيتهما اياه * واعلم ان انفصال
الضمير وجوباً يكون في ما وقع محصوراً نحو امرأ أن لا تعبدوا الا اياه . او منصوباً
بعامل في مضمير قبله غير مرفوع مع اتحادها في الرتبة نحو ظننته اياه . او بمصدر
مضاف الى المرفوع نحو عجبت من ضرب الامير اياك . او مفصلاً بمتبوع نحو يخرجون
الرسول واياكم . او مفعولاً معه نحو مرت واياك . او كان عاملاً مضمراً نحو لو انتم تملكون .
فان الضمير فاعل لفعل مقدّر بعد لو فلما حذف انفصل الضمير لعدم استقلاله . او مؤخراً
نحو اياك نعبد . او معنوياً نحو هم المفلحون . او حرف نفي نحو وما انتم بمعجزين . ومن هذا
القبيل الضمير الجاري على غير ما هو له وهو الذي يلبس مرجعه كما سيأتي * واما في
غير ذلك فيجوز الامران في المواضع التي مرّ الكلام عليها ويتعين الوصل فيه ما بقي
بالاجمال . وما خرج عن ذلك فضرورة كقول الشاعر

وما نبالي اذا ما كتبت جارتنا ان لا يجاورنا الاك ديّار

وكقول الآخر

وما اُصاحب من قوم فاذكرهم الا يزيدهم حياء اليهم

وقول الآخر

بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت اياهم الارض في دهر الدهار
فان القياس ان يقال لا يجاورنا الا اياك . ويزيدونهم حياء الي . وضمنتهم الارض .
ولكن عُدل عنه لضرورة الشعر

وَأَبْرَزُوا مَا عَوَدُهُ يَشْتَبُهُ فَقَصَلُوا كَأَنِّي الْفَتَى رَامِيهِ هُوَ

اي انهم يبرزون الضمير المستتر الذي يلتبس مرجعه فيفصلونه بالضرورة . وذلك في نحو ابني الفتى رامي بناءً على ان الابن رامي الفتى . فان الضمير المستتر في الصفة يحمل ان يعود الى الابن وهو المراد . والى الفتى وهو الارجح لانه اقرب المذكورين والصفة المتضمنة الضمير خبر عنه . غير ان ذلك خلاف المقصود فيبرز الضمير المذكور منفصلاً مؤخراً عن الصفة فاءلاً لها كما كان في حال اتصاله فيقال راميهِ هو . وحينئذ يتعين عوده الى الابن لانه قد انفصل على خلاف القياس فاقضى ان يكون مرجعه وهو ابعد المذكورين على خلافه ايضاً فيتعين ان يكون الابن رامياً والفتى مرمياً * واما اذا لم يقع التباس نحو زيد هند ضاربها فلا حاجة الى ابراز الضمير لظهور المراد وعليه

قول الشاعر

قومي ذرى المجد بانؤها وقد علمت بكنه ذلك عدنان وخطان

وهو مذهب الكوفيين وعليه اختيار الجمهور

وَأَعْلَمَ بِأَنَّ الذِّكْرَ يَجْرِي قَبْلَ مَا لَغِيْبَةٍ لَفْظًا كَمَا قَدْ عَلِمَا
وَجَاءَ تَقْدِيرًا كَزَارَ أَهْلُهُ زَيْدٌ إِذِ التَّقْدِيمُ يُنَوِّى أَصْلَهُ
وَكَاثَقْنَعُوا فِيهِ الْغَنَى مَعْنَى وَقَدْ يَكُونُ حُكْمًا كَهُوَ اللَّهُ أَحَدٌ
وَذُونَهُ يَخْتَلُ عَوْدُ الْمُضْمَرِ فَلَمْ يَرِدْ إِلَّا لِإِدَاعِ أَكْبَرِ

اي ان ذكر مرجع ضمير الغيبة الذي تقدم الكلام عليه يكون قبله لفظاً نحو زيد ضربته كما مر وهو الاصل * وقد يكون تقديرًا نحو زار اهله زيد لان زيدا في نية التقديم باعتبار رتبته * او معنى نحو اثقنوا في الغنى . فان الضمير عائد على المصدر المفهوم من معنى الفعل الذي قبله اي فالثقاة هي الغنى * او حكماً نحو قل هو الله احد . فان الضمير عائد على الامر الذي قد تقرر في الذهن وهو مضمون الجملة كما ستعلم فكانه قد ذكر قبله * ومن هذا القبيل الضمير المبهم المفسر بما بعده نحو نعم رجلاً زيد . ورُبُّهُ رجلاً زاني . وان هي الا حياتنا الدنيا * وجاز نحو ضربته زيدا لان الظاهر في الحقيقة بدل من الضمير لا مرجع له * أما نحو اكرماني واحسن الي اخواك فانما

ارتكّب فيه الاضمار قبل الذكر لئلا يلزم حذف الضمير الفاعل وهو اشنع منه . او تكرار الفاعل الظاهر وهو غلّ بالفصاحة * واعلم ان الاصل في الضمير ان يعود الى اقرب مذكور ما لم يكن مضافاً اليه فيعود على المضاف لانه هو المحدث عنه . ويندر عوده الى المضاف اليه نحو كمثّل الحمار يحمل اسفارا . وقد يعود الى البعيد مع دلالة المقام على تعينه له نحو آمنوا بالله ورسوله وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه . فان الضمير المستتر في جعلكم قد عاد الى اسم الجلالة لقيام الدليل على ارادته دون غيره * وقد يُستغنى عن ذكر ما يعود اليه الضمير بحضور مدلوله في الخارج نحو هي راودني عن نفسي . او في ذهن نحو واستوت على الجودي . فان الاول عائد الى امرأة العزيز وهي حاضرة في المكان . والثاني عائد الى سفينة نوح وهي معلومة من الكلام السابق

فصل

في الاسم العلم

الْعَلَمُ اسْمٌ خَصَّ ذَاتًا مُطْلَقًا بِالْوَضْعِ تَعْيِينًا لَهَا قَدْ عَلِمًا
وَهُوَ كَعَبَّاسٍ وَيَحْيَى يُنْقَلُ وَبَعْضُهُ كَقَفَقَسٍ يُرْتَجَلُ
وَمِنْهُ مَا كَعَبْدِ شَمْسٍ رُكِبَا وَشَابَ قَرْنَاهَا وَمَعْدِي كَرِبَا

اي ان العلم هو الاسم الذي يختصّ مطلقاً بالذات التي علّق عليها لتعيينها وذلك بحسب الوضع . فخرج بقيد الاختصاص التكرات كما لا يخفى . وبقيد اطلاقه بقية المعارف فان اختصاصها بما هي له مقيد بحالة دون اخرى كالخضور في نحو انت وهذا * ودخل بقيد الوضع الاعلام المشتركة كريد المسمّى به اشخاص متعددة فان الاشتراك قد وقع في التسمية بحسب الاتفاق لا بحسب الوضع * والعلم يكون في الغالب منقولاً من صفة كعَبَّاس . او مصدر كفضل . او اسم جنس كاسد * او من فعل . اِمّا ماض كابان . او مضارع كَيَحْيَى . او امر كاضمت علماً للمكان * او من صوت كفاق علماً للغراب . او من جملة كما سبيعي * وقد يكون مرتجلاً اي غير مستعمل قبل العلميّة في غيرها . وهو اِمّا معدول كعمر وحذام . او غير معدول . وهو اِمّا ان تكون مادته مستعملة في الكلام كما في المعدول . او غير مستعملة كقفقس علماً لرجل * والعلم اِمّا

مفرد كما رايت او مركب . وهو إما اضافي كعبد شمس . او اسنادي وهو المنقول عن جملة كتاب قرناها علماً لامراً مُمَيَّت به تفاؤلاً لها بطول الحياة حتى تشيب ذؤابتها . او مزجي كمدي كرب علماً لرجل * واعلم ان المركب الاسنادي يختص بالجملة الفعلية . وفاعلها قد يكون ظاهراً كما رايت وقد يكون مضمراً . وهو إما بارز كاطر فاعلاً لمفازة . او مستتر ككتاباً شرطاً علماً لرجل . وإمّا الاسمية فلم تُسمع التسمية بها * وهذا المركب مبني على لفظه في جميع الاحوال ويكون اعرابه محلاً كما مر * واما المزجي فهو معرب ما لم يكن مخنوماً بونه كما علمت . فان كان مبنيّاً قبل التسمية كخمس عشرة وحيص ييص فان شئت ابقيته على بنائه وهو الاشهر وان شئت اعربته اعراب ما لا ينصرف لزوال معنى الحرف بالعلمية وحينئذ يجري مجرى معدي كرب واشباهه * واما المركب الاضافي فيجري مجرى سائر المتضايفات بلا خلاف

وَمِنْهُ كِنْيَةٌ بِأُمٍّ أَوْ أَبٍ تَحَوَّأَيِ بَكْرٍ وَأُمٍّ جُنْدَبٍ
وَكَالرَّشِيدِ لِقَبِّ الرَّفْعِ يَأْتِي وَمِثْلُ الشَّنْفَرَى لِلْوَضْعِ
وَهُوَ كَنْعٌ مِثْلُهُ يُؤَخَّرُ عَمَّا لَهُ وَفِي الْكِنْيَةِ يُخَيَّرُ

اي ومن العلم كنية وهي ما صدر بأب أو أم كابي بكر وأم جندب كنية امرأة . قيل او بابن كابن عباس . ومنه لقب وهو ما يراد به رفعة مسماه كالرشيد لقب الخليفة هرون العباسي . او ضعة كالشفرى اي العظيم الشفتين لقب رجل من العرب * وحكم اللقب ان يؤخر عن اسم من لقب به كهرون الرشيد لانه كالنعت له . وربما تقدم عليه كقول الشاعر

بَانَ ذَا الْكَلْبِ عَمراً خَيْرَهم حَسَباً يَبْطِنُ شَرِيانَ يَعْوِي حَوْلَهُ الذِّيبُ
وهو نادر * واما الكنية فلا ترتيب لها معها لان المراد بها الدلالة على الذات دون الصفة بخلاف اللقب . وبهذا الاعتبار جاز تقديمها على الاسم كقول الشاعر
اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من لقب ولا دير
وتاخيرها عنه كقول الآخر

وما اهتزت الافلاك من اجل هالك سمعنا به الا لسعد ابي عمرو

وكذلك تجري مع اللقب . غير ان الاشهر تقديمها عليهما جميعاً فيقال ابو حفص عمر
الفاروق ونحو ذلك

«وَالْإِسْمُ وَالْلَّقَبُ حَيْثُ اجْتَمَعَا أَتْبَعَ ثَانٍ مِنْهُمَا أَوْ قُطِعَا»
«وَحَيْثُ لَا مَانِعَ فِي اللَّفْظِ وَلَا إِيَّاهُمْ فِي الْمَعْنَى أَضِفْ مُبْتَدِلاً»

اي انه اذا اجتمع الاسم واللقب يجوز اتباع الثاني للاول بدلاً او عطف بيان . ويجوز
قطعه عن التبعية مرفوعاً على انه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو او منصوباً على انه
مفعول لفعل محذوف تقديره اعني * ويجوز اضافة الاسم الى اللقب اذا لم يمنع منها
مانع في اللفظ كما اذا كان الاسم مقروناً بآل كالحرث او مركباً كعبد الله لان الاضافة
تقتضي التزيد والافراد . او كانت تؤدي الى التباس في المعنى كما اذا كان اللقب
وصفاً معرباً بآل كالرشيد لان الوصف من شأنه الشيوخ فيلبس الاسم بالضاف
الى الاجنبي . وعلى ذلك يقال هذا الحرث كرز وعبد الله زين العابدين وهرون الرشيد
بالاتباع او القطع لا غير . وجاء سعيد كرز وزيد انف الناقة بالالوجه الثلاثة . فندبر

وَعَلِمَ لِلْجِنْسِ فِي الْأَعْيَانِ جَاءَ وَقَدْ يَجِيءُ فِي الْمَعَانِي
فَعَمَّ قَوْلُهُمْ أَسَامَةَ الْأَسَدِ جِنْساً كَمَا بَرَّةٌ فِي الْبَرِّ وَرَدَّ
وَالْكُلُّ فِي الْمَعْنَى شَبِيهُ النُّكْرَةِ لِفَقْدِهِ الشَّخْصِيَّةَ الْمُخَصَّرَةَ

اي ان من العلم ما يعلّق على الجنس برُمته . وهو يكون في الاعيان كأسماء الجنس
الاسد . وقد يكون في المعاني كبرّة الجنس البر . وكل واحد منهما يعم افراد جنسه
لانه قد وضع للجنس بجمليته لا لبعض الافراد بخصوصه . ولذلك يكون في المعنى
كالنكرة . وان كان معرفة في اللفظ * وهو يكون اسماً كما مر . وكنية كابي جعدة
للذئب وام عامر للضيع . ولقباً كالاخطل للهز وذي الناب للكلب وما اشبه ذلك *
واعلم ان علم الجنس كعلم الشخص في جميع احكامه اللفظية فيصح الابتداء به
وتنصب النكرة بعده على الحال . ويمتنع من الصرف اذا وجد فيه مع العمية علة

اخرى كقول الشاعر

أَنَا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَعَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ قَبَارَ

ولا يُضاف ولا يدخل عليه حرف التعريف ولا يُنعت بالنكرة كما في الاعلام الشخصية
 وَمَا لِي عُرِفَ يُضَفُّ أَوْ يَتْلُ أَلْ عَهْدٍ فِي ذَا الْبَابِ أَنْ يَغْلِبَ دَخَلَ
 اي ان ما يُضاف الى معرفة او يقتربن بأل العهدة اذا غلب على بعض الشركاء فيه
 يدخل في باب العلم فيجري مجراه . وذلك نحو ابن مالك والألفية المراد بهما الشيخ محمد
 الطائي وارجوزته المشهورة فان كل واحد منهما قد صار كالعلم على صاحبه بطريق
 الغلبة عليه . غير ان الثاني قد يعرض عليه الاشتراك كالأعشى فيجوز بالاضافة
 كأعشى تغلب وأعشى همدان * واعلم ان المضاف لا فرق بين ان يكون ما أُضيفَ
 اليه علما كما مر أو غيره كابن الخشاب وابن الانباري ونحوهما

وَأَعْلَمَ بِأَنَّ مِنْ قَبِيلِ الْعَلَمِ مَا جَاءَ مِنْ أَسْمَاءٍ لَفْظُ الْكَلِمِ
 وَكُلُّهَا تُحْكِي سِوَى اسْمٍ مُعْرَبٍ فَذَلِكَ يُعْطَى الْحَقَّ عِنْدَ الْعَرَبِ

اي ان اسماء لفظ الكلم تعد من هذا الباب لانها تجري على حكمه في التعيين . وهي
 تُحْكِي على اصلها ما عدا اسماء لفظ الاسماء المعربة فانها تُعْطَى حقها من الاعراب .
 فيقال مثلا قام فعل ماضٍ . وقم فعل أمرٍ . وامس اسم زمانٍ . ونعم حرف جوابٍ .
 وهلم جرا باجراء كل واحد على ما له في اصله من الحركة والسكون * ويقال اي
 اسم موصول بالتنوين منصرفا على تأويله باللفظ كريد وبالوجهين على تأويله بالكلمة
 كهند * وربما أعرب المبني من هذه الاسماء كقول الراجز
 لَيْتَ وَهْلٍ تَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتَ

وقول الآخر

تَحِبُّ بِاللَّهِ مِنْ يَخْصُكَ بَالٍ وَدَرٍ فَمَا قَالَ لَا وَلَا نَعْمَا

وقد ورد بالوجهين الحديث حيث يقول وانها كم عن قيل وقال . فروي بالفتح على
 الحكاية وبالكسر والتنوين على الاعراب * وقد يُسْتَعْمَلُ ذلك في الجمل كقولهم لا
 الله الا الله كنز من كنوز الجنة وزعموا مظنة الكذب * وعلى ذلك تقع جميع هذه
 المذكورات ونظائرها في جميع المواقع التركيبية كما رايت ويكون المعنى ان هذه الكلمة
 كذا وهذه الجملة كذا ونحو ذلك مما يقتضيه المقام

فصل

في اسم الاشارة

بَذَا لَهُ وَتَا لَهَا قُرْبًا أَشْرُ وَذَيْنِ تَيْنٍ لِمُثْنَى مَا ذَكَرُ
وَقِيلَ ذِي أَيْضًا لَهَا ذِهِ وَذِهِ جَائِزَ اشْبَاعٍ كَذَا تِي تِه تِه
وَالْجَمْعُ مُطْلَقًا أَوْلَاءَ وَأُولَى وَالْكُلُّ هَا التَّنْبِيهِ طَوْعًا دَخَلَا

اي انه يشار الى المفرد المذكور القريب بذا . والى اثنين بتا . والى مثناه بذين . والى
مثناها بتين * ويشار الى المؤنثة ايضا بذي وذِهِ بسكون الهاء وذِهِ بكسرها اختلاسا
واشباعا . وكذلك تِي وَتِه جاريتين على هذا الاسلوب في السكون والحركة *
ويشار الى الجمع مذكرا ومؤنثا بأولاء ممدودة وهي لغة اهل الحجاز ومقصورة وهي
لغة اهل نجد . والاولى افصح واشهر * وتدخل ها التنبيه على هذه الاسماء جوازا وهو
الاكثر في استعمالها فيقال هذا وهاتان وهذان وهلم جرا

وَالْكَافُ فِي التَّوَسُّطِ الْحَقُّ ذَا وَتَا ذِي تِي وَمَا لِغَيْرِ مُفْرَدٍ أَتَى
وَاللَّامُ بَعْدًا قَبْلَهَا زِدْ مُفْرَدًا وَالْجَمْعُ مَقْصُورًا وَنُونٌ شَدِيدًا
وَمَا لِتَنْبِيهِ مَعَ اللَّامِ أَمْتَع وَدُونَهَا نَزْرًا مَعَ الْكَافِ يَقَعُ

اي ان الكاف تلحق الاسماء المذكورة عند الاشارة الى المفرد المتوسط بين القريب
والبعيد فيقال ذاك وتاك وذيك وتيك . وتلحق ما لغير المفرد وهو المثني والجمع فيقال
ذانك وتانك وأولئك وأولاك . ولا تلحق ذِهِ وَتِه واخيهما فلا يشار بهن الى المتوسط *
وتدخل اللام قبل هذه الكاف عند الاشارة الى البعيد وذلك في صيغة المفرد والجمع
المقصور فيقال ذلك وتالك وتلك وأولالك . ويمتنع دخول حرف التنبيه معها لانه
يشعر بالقرب وهي تشعر بالبعد فيتعارضان بخلاف الكاف وحدها فانه لا يمتنع الجمع
بينهما لان فيها طرفا من القرب لدلالتهما على التوسط ومن ذلك قوله

رايتُ بنيَ غَيْرًا لَا يَنْكُرُونِي وَلَا أَهْلَ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمُدَدِ
غير ان ذلك قليل الا في هاتيك فانه غالب فيها حتى قال بعضهم انها لا تُستعمل

الآ به * واما صيغة الجمع الممدودة والمثنى فلا تدخل اللام فيها حذراً من ثقل اللفظ فيكشفون بأولائك للجمع ويشددون النون للمثنى دلالة على البعد . وعليه قرئ فذاتك يرهانان من ربك . وقيل ان النون المدغم فيها بدل من اللام وهو غير بعيد عن الصواب * واعلم ان صيغة التثنية من اسماء الاشارة تختص بذا وتالانهما الاصل فيها . واولئك تستعمل غالباً لمن يعقل ويقل استعمالها لغيره كقول الشاعر
 ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام

وكالمثنى مثله مع البناء غير كما تجعل اياي انا

اي ان ما كان من هذه الاسماء مثل المثنى في الصيغة يغير كما يغير المثنى بحسب احكام الاعراب فيكون بالالف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً . ولكن هذا التغيير يجري فيه مع كونه مبنياً لا معرباً فيكون كتغيير الضمائر المنفصلة التي تتغير صورتها بحسب مواقعها من الاعراب فيصير انا اياي وانت اياك وهلم جرّاً . وهو مذهب الجمهور

وللمكان مثل ذا جاءت هنا طبقاً وثم للبعيد عينا

اي ان هنا تستعمل للاشارة الى المكان مثل استعمال ذا مطابقة لها في ما مرّ من الاحكام فيقال هنا وهناك عند الاشارة الى المكان القريب . وهناك وهناك عند الاشارة الى المتوسط والبعيد . وقد يقال هناك ايضاً * وتم بفتح التاء واليم المشددة يشار بها الى المكان البعيد فقط * وكل هذه الاسماء تلزم الظرفية او شبهها وهو الجرّ بالحرف فيقال نزلنا هنا وارتحلنا من هناك الى هناك ولا يقال هنا حسن

فصل

في الاسم الموصول

ويوصل الذي الي من ما وائي وأل وذا كذاك ذو في آل طي

اي ان هذه المذكورات تستعمل موصولة بما يتم معناها به كما سيأتي . وهي التي للفرد المذكور . والتي لمؤنثه . وما يليهما للجميع . وهي شائعة في لغة جمهور العرب الا ذو فانها مختصة بلغة بني طي * وكلها اسماء بالاتفاق الا آل فقد اختلفت في اسميتها . والجمهور على انها اسم موصول بدليل عود الضمير اليها نحو قد افلح المني ربّه والضمير لا يعود

الآ الى الاسماء . وإعمال الصفة بعدها مأوَّلة بالنقل وهي لا تأوَّل مع الحرف لانه يُعدها عن شبه الفعل * وانما جرى الاعراب على ما بعدها لانها لما كانت على صورة الحرف استُجِنَ تعليق الاعراب عليها فنُقِلَ الى ما بعدها على سبيل العارية * قال الشيخ الرضي * وهذا الخلاف اذا لم تكن اللام للعهد فان كانت له نُحو جاءني ضاربُ فأكومت الضارب فلا كلام في حرفيتها

وَكَا لِّلَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالْأَلَى بَعْدَ الَّتِي اللَّتَانِ وَاللَّاتِي تَلَا
كَذَا اللّٰوَاتِي جَاءَ وَاللَّاءِ يَاسْتَزِدُّ وَكَأَلَى اللَّاءِ يَ لِكُلِّ قَدْ تَرَدُّ

اي كما ان اللذين والذين والألى تُنْفَرَعُ من الذي ثنيةً وجمعاً تُنْفَرَعُ من التي اللتان واللاتي واللواتي واللآءِ . غير ان الألى قد تُستعمل لجماعة الاناث كقول الشاعر

معا حبها حب الألى كنَّ قبلها وحلت مكاناً لم يكن حل من قبل

وكذلك اللآءِ قد تُستعمل لجماعة الذكور كقول الآخر

هم اللآءِ أُصيبوا يوم فلج بداهية تמיד لها الجبال

وفي هذه الاسماء لغات اخرى اضر بنا عن ذكرها لغرابتها وقلة ورودها في الاستعمال

وَمَا لِمَا نُنِي كَذِينَ بِالْأَلَفِ وَالْيَاءِ وَالَّذِينَ لَيْسَ تَخْتَلِفُ

اي ان ما وضع للثني من هذه الاسماء وهو اللذان واللذان مثل ما وضع له من اسماء الاشارة في استعماله بالالف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً . وهو تغيير بناء لا تغيير اعراب في الصحيح كما علمت هناك * واما الذين فالجمهور على استعمالها بالياء لازمة لها مطلقاً .

وهي تختص بمن يعقل لانها على صورة جمع المذكر السالم الذي يختص بالعقلاء

وَمَنْ لِمَنْ يَعْقِلُ تَأْتِي عَكْسَ مَا وَرُبَّمَا عِنْدَ اخْتِلَاطِ عُمَمَا

اي ان مَنْ تختص بمن يعقل عكس ما فانها تختص بما لا يعقل . فيقال رأيت من حدثك وسمعت ما يقول * وقد تُستعمل مَنْ لغیر العاقل تشبيهاً له به كما في قول الشاعر

أَسْرَبَ القَطَا هل مَنْ يعير جناحه أَعْلَى إِلَى مَنْ قد هويت اطيرُ

او لاختلاطه بالعقلاء نُحو يسجد له مَنْ في السموات ومن في الارض * وتُستعمل ما للعاقل المختلط بغيره نُحو يسبح لله ما في السموات وما في الارض . ولصفة العاقل المهمة

نحواني نذرت ما في بطني محرراً . فتم كل واحدة منهما العاقل وغيره كما رأيت
غير ان ذلك نادر في الاستعمال

وَأَيُّ تَبْنَى إِذْ أُضِيفَتْ وَسَقَطَ مُضْمَرُ صَدْرِ الْوَصْلِ عَنْ فَرْدٍ فَقَطْ
اي ان اي تبني كسائر الاسماء الموصولة متى أُضِيفَتْ وحُذِفَ الضمير الواقع صدر
صلتها . وذلك انما يكون في ما أُخْبِرَ فِيهِ عن الضمير المذكور بمفرد نحو يسرني ايهم
قادم اي ايهم هو قادم . لان المفرد لا يصلح ان يكون صلة فيُنْزَلَ الضمير المضافة اليه
منزلة الضمير المحذوف لتصحیح الصلة وحينئذ تكون كالمنقطعة عن الاضافة لفظاً ونية .
أما لفظاً فلتنزيل الضمير المضافة اليه منزلة الضمير المحذوف . وأما نية فلان المضاف
اليه لا يُنَوَى الا عند فقد من اللفظ وهذا موجود . وبهذا الاعتبار تشبه الغايات
التي سُدَّ كَرُّ فِيهَا قَدْ حُذِفَ عَنْهَا مَا تَقْتَرِحُ إِلَيْهِ لِيَبَانَ مَعْنَاهَا فَتَبْنَى مِثْلَهَا عَلَى الضَّمِّ
وعلى ذلك قول الشاعر

اِذَا مَا لَقَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

وتعرب في غير ذلك بالاجمال نحو يسرني ايهم هو قادم . وايهم يقدم او في الدار .
وأي هو قادم . وأي قادم . لقيام موجب الاعراب فيها وهو لزوم الاضافة الى المفرد
لفظاً او معنى كما رأيت وانتفاء موجب البناء المذكور آنفاً * واعلم ان أي تستعمل
بلفظ واحد في المشهور . ولا تضاف الا الى معرفة لانها لشدة توغلب في الابهام احتاجت
الى ما يفيدها تعريفاً . ولا يكون عاملها الا مستقبلاً مقدماً عليها كما رأيت . اما استقبالة
فلانها موضوعة للعموم والابهام فيناسبها المستقبل دون الماضي اذ لا ابهام فيه فيقع
التفاني بينهما . وأما تقديمه فللفرق بينها وبين الشرطية والاستفهامية لان عاملها لا
يكون الا متأخراً * وقد سئل الكسائي عن ذلك فقال أي كذا خلقت لان العلة
لم تخطر له واجاب عنه ابن السراج وقيل ابن الباذر بما ذكر

وَأَلْ مَعَ الْوَصْفِ الَّذِي يُسْتَعْدَمُ لِصِحَّةِ الْوَصْلِ كَمَا سَتَعْلَمُ
وَذَا تَلِيَّ اسْتِفْهَامَ مَا أَوْ مِنْ وَلَمْ تَشْرَوْ لَمْ تَكُنْ بِتَرْكِيبٍ تُضَمُّ

اي ان ال تكون اسماً موصولاً اذا دخلت على الوصف الذي يُسْتَعْدَمُ مكان الجملة
الموصل بها نحو الضارب والمضروب كما سيجي * والا فهي حرف تعريف بالاجماع *

واما ذا فحكها ان تقع بعد ما او من الاستفهاميتين غير مُشارٍ بها ولا مركبة مع احدهما. فيقال ماذا فعلت ومن ذا رأيت اي ما الذي فعلته ومن الذي رايته. وعلى

ذلك قول الشاعر

ماذا تظن بسلي ان الم بها مرَّجَلُ الشعر صافي اللون مزَّاحٌ
وقول الآخر

من ذا يدلُّ على الطريق الى الكرى فغسى خيال احبِّي بلاقاني
فان اريد بها الاشارة نحو ماذا الكتاب ومن ذا الرجل خرجت عن هذا الباب. وان جعلت مركبة مع ما قبلها كانت لغوا لا يعتدُّ بها لان المجموع يكون قد جعل اسماً واحداً يراد به مجرد الاستفهام وهي جزء منه. وعلى ذلك قول الشاعر
يا خُزَرَ تَغْلِبْ ماذا بال نسوتكم لا يَسْتَفِقْنَ الى الديريِّن تَحْنَانَا
اي ما بال نسوتكم فتكون ماذا برمتها امم استفهام. وبهذا الاعتبار ثبت ألف ما في نحو لماذا اتيت لانها قد وقعت وسطاً * واعلم ان الضابط في جعل ذا اشارية او موصولة هو ان ما بعدها ان كان اسماً نحو ماذا الكتاب فهي اشارية لانه لا يصلح للصلة. وان كان فعلاً نحو ماذا صنعت فهي موصولة لانه لا يصلح للاشارة * وآية الخلاف بين جعلها موصولة او ملغاة تظهر في البدل والجواب. فيقال على جعلها موصولة ماذا صنعت اخيراً ام شرّاً. واذا قيل من ذا ضربت يقال زيد. بالرفع فيهما على ابدال الاول من ما وهي في محل الرفع بالخبرية عن الموصل على الاصح. والاخبار بالثاني عن مبتدأ مضمري هو زيد. والعائد محذوف في الصورتين اي ما الذي صنعت ومن الذي ضربته. وعلى ذلك قول الشاعر

أَلَا تَسْأَلَانِ المرءَ ماذا يحاولُ أَنَحْبُ فَيَقْضَى ام ضلالٌ وباطلٌ
ويقال على جعلها ملغاة ماذا صنعت اخيراً ام شرّاً. واذا قيل من ذا ضربت يقال زيداً. بالنصب فيهما على ابدال الاول من مجموع ماذا وهي في محل النصب بالمفعولية. وتقدير الفعل في الثاني اي ضربت زيداً. فتأمل

”وَذُو بِلْفَظٍ وَاحِدٍ تُسْتَصْبَحُ لَازِمَةً لِلْوَاوِ وَهُوَ الْأَغْلَبُ“

اي ان ذو تستعمل بلفظ واحد للجميع لازمة للواو في جميع حالاتها ومن ذلك قول الشاعر

فان الماء ماء ابي وجدّي وبثري ذو حفرت وذو طويت
اي التي حفرتها والتي طويتها . وقول الآخر
وايّا كرام مومرون لقيتهم فحسي من ذو عندهم ما كنا نيا
بالواو في اشهر الروايات * وهذا هو الغالب في استعمالها وهي نخصة بني طي كما مر
ولذلك يقال لها ذو الطائفة

وَالْكُلُّ مِنْ ذَلِكَ يَقْتَضِي صَلَةً مَعْهُدَةً مَعَ عَائِدٍ يَصْلُحُ لَهُ
فَأَسْتَوْصَلُوا مَا أَخْبَرْتَ مِنَ الْجَمَلِ وَالظَّرْفُ وَالْجُرُورُ فِي مَا دُونَ أَلْ
اي ان كل واحد من هذه الاسماء يقتضي ان يوصل بصلة ليم معناه بها . وحكم
الصلة ان تكون معهودة عند المخاطب ليتبين بها الموصول . وان تكون مشتملة على ضمير
يعود اليه مطابقاً له لترتبط به * ولما كانت الصلة حكماً على الموصول بامر معهود
اتخذوها من الجمل الخبرية لانها هي التي تصلح لذلك دون غيرها . ومن الظرف والمجرور
لانهما يشبهان الجملة كما ستعرف . وذلك في ما سوى أَل من الموصولات لان صلتها
مفردة كما علمت . فيقال جاء الذي علامه منطلق او انطلق غلامه . والتي عند الامير
او في داره ونحو ذلك * ويشترط في الظرف والمجرور ان يكونا تأميين كما رأيت . فلا
يقال جاء الذي امس ورأيت التي عنك لان المراد بالصلة تكميل الموصول والناقص
في نفسه لا يكمل غيره . ولا يقال جاء الذي لينة كريمة لان الانشاء لا يكون
معهوداً ولا يحكم به فلا يصلح للصلة * وقد اتفق القوم على امتناع الوصل بالجملة
التعجيبة فلا يقال جاء الذي ما احسنه . واختلفوا في علته لاختلافهم في حقيقتها .
فمنهم من نظر الى كونها خبراً في الاصل فجعلها خبرية ولكن منع وقوعها صلة لما فيها
من الابهام المتنافي لما يقصد بالصلة من بيان الموصول . وهو المتعارف . ومنهم من نظر
الى كونها قد نقلت الى الانشاء فجعلها انشائية ومنع وقوعها صلة لانها غير محصلة في
الواقع فلا تصلح للصلة . وهو المختار عند المحققين * واعلم ان الصلة مع الموصول كلمة
واحدة فيستحق كل منهما مع الآخر ما يستحق جزء الكلمة مع صاحبه . وبناءً على ذلك
لا نتقدم عليه كما لا يتقدم الجزء الثاني من الكلمة على الجزء الاول . ولا يتبع ولا يخبر
عنه ولا يستثنى منه قبل تمامها . ولا يفصل بينهما باجنبي . فلا يقال رأيت الضاربين

كلهم زيذاً . ولا الذي زيذاً كرمي . ولا جاء الذين الأ زيذاً اعرفهم . ولا يقال هذا الذي يا رجل احبه الأ في الضرورة كقوله

تَعَشَّ فان عاهدتني لا تخونني نكُنْ مثل مَنْ يا ذئبُ يصطحبانِ
وقد يفصل بينهما بالقسم كقول الشاعر

ذاك الذي وايبك يعرف مالكاً والحق يدفعُ ترهاتِ الباطلِ
وقد يفصل بغيره كقول الآخر

ماذا ولا عتبَ في المقدور رُمتَ أما يحظيك بالنجع ام شرٌّ وتضلِّلُ

وقد تكون الصلة غير معهودة . وذلك اذا تضمن الموصول معنى الشرط لانه يستلزم الابهام نحو الذي يا تبني فله درهم * وقد تخلو من ضمير العائد الى الموصول . وذلك اذا تضمنته معطوف مسبب عنها نحو هذا الذي يطير الذباب فيقضب . فان جملة يطير الذباب هي الصلة وقد خلت من الضمير اكتفاءً بتضمن المعطوف اياه لما بينهما من الارتباط كما ترى

وَالْعَائِدُ الْغَيْبُ اقْتَضَى كَيْفَ اتَّفَقَ وَنَدَرَ الْحَاضِرُ مَعَ مِثْلِ سَبَقَ

اي ان الضمير العائد الى الموصول يقتضي ان يكون ضمير غيبة على كل حال ليطابقه لانه امم ظاهر والظواهر كلها غيب . فيقال يا ايها الذين آمنوا كما يقال جاء الذين آمنوا * وقد يعدل عنه الى الحاضر اذا كان الموصول خبراً عن ضمير قبله لتكلم او مخاطب حملاً على المعنى نحو انا الذي اعطيتك الدينار وانت الذي ركبت الفرس
وعليه قول الشاعر

وانا الذي قتلتُ بكراً بالقنا وتركتُ تغلبَ غير ذاتِ سنامِ

وقول الآخر

وانت الذي اخلقتني ما وعدتني واشمت بي من كان فيك يلومُ

وربما ارتكب العدول عنه في غير ذلك كقول الآخر

لاجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني

وكل ذلك نافر في القياس ونادر في الاستعمال * واعلم ان عائد الموصول المشترك يختار فيه مراعاة اللفظ فيكون مفرداً مذكراً مع الجميع . ما لم يعضد المعنى عاضد فتختار مراعاته نحو رايت من النساء من لا تعجيني وزرت من الاقوام من يكرمون الضيف . او

يقع التباسٌ بمراعاة اللفظ فيجب مراعاة المعنى نحواً ككرم من زارك لا من زارتك * فتأمل
وَحَذَفُ ذِي النَّصَبِ وَلَوْ مَعْنَى يَقَعُ وَالصَّدْرِ عَنْ فَرْدٍ مَعَ الطُّولِ أَوْ تَقَعُ
اي انه يجوز حذف العائد المنصوب ولو في المعنى . وذلك يشمل المفعول به نحو لا أعبد
ما تعبدون اي ما تعبدونه . والمضاف اليه اضافةً لنظية نحو فاقض ما انت قاض اي
ما انت قاضيه . والمجرور بالحرف الواقع في موضع النصب نحو ويشرب مما تشربون اي
مما تشربون منه . ويشتَرَطُ فيه ان يكون قد جُرَّ بما جُرَّ به الموصول كما رأيت *
وكذلك يجوز حذف العائد المرفوع الواقع في اول الصلة مبتدأً مخبراً عنه بمفرد . وذلك
بشرط طول الصلة فتختف بحذفه كقولهم ما انا بالذي فائق لك سوءاً . اي بالذي هو
قائل * فلا يُحذف في نحو الذي هو يعطي الالف . ولا في نحو الذي هو امام الجيش .
لان الضمير فيهما يفيد التخصيص ولا دليل على حذفه لان ما بعده يصلح ان يكون
صلة بخلاف المفرد كما مر فيفوت المقصود * فان كان ما بعده مفرداً ولم تكن الصلة
طويلة نحو الذي هو فاضل امتنع الحذف لعدم الحاجة الى التختيف * وانما جاز ذلك
مع اي لقيام الضمير المضافة اليه مقام الصدر المحذوف كما مر * واعلم انه لا يجوز حذف
العائد المنصوب في نحو الذي اياه ضربت او انه فاضل ولا يفي نحو جاء الضارب
زيد لما هنالك من الاخلال المانع من الحذف . اما في الاول فلان الحذف يومئذ
الاصل ضربته فيفوت الحصر المقصود من تقديمه لان المعنى ما ضربت الا اياه . وانما
في الثاني فلعدم استقلال ان بدون اسمها . واما في الثالث فلان اسمية ال خفية فيجوز
عود الضمير المحذوف اليها . وندر حذفه معها كقولهم

ما المستفز الهوى محمود عاقبة ولو اتيج له صفو بلا كدر

اي ما المستفز الهوى * وقد تحذف صلة غيرها والعائد جميعاً لقصد التهويل كقولهم

الآخر

نحن الألى فاجع جؤ عك ثم وجههم الينا

او التعظيم كقولهم بعد الآتيا والتي . فان الصلة قد حذفت فيهما اشعاراً بان مضمونها

قد بلغ من الشدة مبلغاً لا تحيط العبارة بوصفه

وَوَصَلَ آلُ وَصَفٍ بِفَعْلٍ أَوَّلًا إِذْ كَانَ بِالْجُمْلَةِ مَعْنَى عُدِلَا

أي ان آل الموصولة تكون صلتها مما يَأْوَلُ بالفعل من الصفات وهو اسم الفاعل واسم
 للمفعول . وذلك لانها جاءت على صورة آل التعريف المخصصة بالاسماء فكرهوا ان
 يدخلوها على الافعال صريحاً فادخلوها على ما يَأْوَلُ بها من الاسماء كالضارب
 والمضروب لانهما يعادلان الجملة النعلية في المعنى * واختلف في الصفة المشبهة بالحسن
 فانكر قوم صحة الوصل بها لانها تدل على الثبوت بخلاف الفعل فلا يصح تأويلها به
 فتكون آل الداخلة عليها حرف تعريف لا موصولة * وصحح آخرون الوصل بها لانها
 تعمل عمل الفعل في رفعها الظاهر مطلقاً . والاول هو المختار عند الاكثرين * واما
 لفعل التفضيل فلا خلاف في كونه لا يصلح للصلة لانه يدل على الثبوت ولا يطرد
 له العمل المذكور كالصفة المشبهة فتكون آل الداخلة عليه حرف تعريف بالاجماع *
 واعلم ان امثلة المبالغة كالضرب تجري مجرى اسم الفاعل في وقوعها صلة لآل . ويشتراط
 في الصفة الواقعة في هذا المقام ان تكون محضة في الوصفية كما رأيت بخلاف الفارس
 ونحوه مما غلبت عليه الاسمية فانه لا يصلح للصلة لانه قد صار كالاسماء الجامدة

وَأَعْلَمَ بِأَنَّ مَوْقِعَ الْأَعْرَابِ مِنْ حَقِّ آلٍ نَظِيرَ بَاقِي الْبَابِ
 لَكِنَّهَا قَدْ مَزَجَتْ كَالْجُزْءِ مَعَ وَصْفٍ فَأَعْطِيَ الْوَصْفُ مَا عَنْهَا أَمْتَنُ
 أي ان حق آل ان يعلق الاعراب عليها كباقي الموصولات التي بعضها يعرب لنظراً
 وبعضها محلاً . ولكنها لما امتزجت بالصفة حتى صارت كالجزء منها سقط عنها حق
 الاعراب لانه لا يكون في وسط الكلمة واستأثرت به الصفة فكان الاعراب لها *
 وقيل ان الاعراب انتقل منها الى الصفة على طريق العارية كما مر . وقيل غير ذلك
 مما لا فائدة في استقصائه وما ذكرناه هو المشهور

وَلَيْسَ مِنْ مَعْرِفَةٍ بِالذَّاتِ إِلَّا لِأَعْلَامٍ مُشَخَّصَاتٍ
 وَالْغَيْرُ عَنْ قَرِينَةٍ مُرَافِقَةٍ كَأَلْوَصْلٍ أَوْ كَقَصْدِهِ مُفَارِقَةٍ

أي انه ليس من المعارف ما يتعرف بذاته من دون قرينة خارجية غير الاعلام
 للشخصية * واما غيرها من المعارف فانه يتعرف بقرينة لفظية او معنوية كما رأيت .
 لان الضمير الحاضر يتعرف بقرينة التكلم او الخطاب . والغائب بما يعود اليه . واسم

الإشارة بالحضور. والموصول بالصلة. ومحجوب ال بها. والمضاف الى معرفة بالاضافة.
 والمنادى بالقصد والاقبال عليه. غير ان من هذه القرائن ما هو ملازم لصاحبه
 كالصلة. وما هو مفارق كالقصد في النداء * واعلم اننا لم نذكر في هذا الباب المعرف
 بال والمضاف والمنادى لان لكل واحد باباً نذكر فيه جميع احكامه فيندرج ما
 نحن فيه هناك

فصل

في احكام العوامل والمعمولات

الْأَسْمُ بِالْوَضْعِ جَمِيعاً مُعَرَّبٌ إِذْ كَانَ فِي الْحُكْمِ لَهُ ثَقَلٌ
 وَلَيْسَ هَذَا فِي سِوَاهُ فِينِي فَكُلُّ مَا نَدَّ شَرِيدُ الْوَطَنِ
 اي ان الاسم كله معرب بحسب الوضع لانه يكون تارة محكوماً عليه وتارة محكوماً
 به فيكون مبتدأ وخبراً وفاعلاً ومفعولاً وهلم جرا فيحتاج الى الاعراب لبيان هذه
 المعاني بخلاف الفعل والحرف فان لها مواقع معينة لا يتحولان عنها فاستغنيا عن
 الاعراب * ولذلك يكون كل ما بُني من الاسم او أُعرب من غيره شارداً عن
 وطنه المألوف

وَمَقْتَضِي الْأِعْرَابِ فِيهِ الْعَامِلُ إِنْ فَاتَ لَفْظًا فَهُوَ مَعْنَى حَاصِلٌ
 اي ان الذي يقتضي الاعراب في الاسم هو العامل وهو ما به يتقوم المعنى المقتضي
 للاعراب من نحو الفاعلية والمفعولية وغيرها * واذا كان لا اعراب بدونه لم يكن بد
 منه في الكلام. فان لم يكن لفظاً كالفاعل في نحو قام زيد كان معنًى كالاتداء في
 نحو زيد قائم * وسياً في استيفاء الكلام على كل ذلك

وَعِمْدَةُ الْكَلَامِ مَا بِهِ اَنْعَقَدَ وَغَيْرُهُ فَضْلَةٌ لَفْظٌ يَعْتَقَدُ
 اي ان العمدة من الاسماء في الكلام هي ما لا ينعقد الكلام بدونه كالفاعل في نحو
 قام زيد. وغيره يحسب فضلة في اللفظ لانه زائد عن القدر المطلوب لانعقاد الكلام
 كالمفعول به في نحو ضرب زيد عمراً وان لم يكن فضلة في المعنى لاحتياج العبارة اليه
 في اتمام المراد منها

وَالْعُمْدَةُ أَرْفَعُ وَلِفَضْلَةٍ فُرِضَ نَصَبٌ وَمَا بَيْنَهُمَا فَقَدْ خُفِضَ

لئلي ان الرفع من احكام الاعراب يجعل للعمدة من الاسماء وهي المبتدأ والخبر والفاعل وثانيه . والشبيه بالفاعل وهو اسم الافعال الناقصة . والشبيه باسم ليس وهو اسم ما ولا ولات . وذلك لان الرفع اقوى الحركات واشرفها فيناسب العمدة التي هي ركن الكلام * والنصب للفضلة وهي المفعول باطرافه والمستثنى والحال والتمييز . والشبيه بالمفعول به وهو ما نُصِبَ على طريق التوسّع كمنصوب الصفة المشبهة وغيره مما سيجي . وذلك لان للنصب الحدث الحركات فيناسب الفضلة التي هي اكثر دورانا في الكلام * واما الخفض فهو لما يشترك بين العمدة والفضلة وهو المضاف اليه . فانه تارة يكمل العمدة نحو جاء علام زيد . وتارة يكمل الفضلة نحو رايت غلام زيد . ويقع تارة في موضع العمدة نحو سرتني قدوم زيد . وتارة في موضع الفضلة نحو هذا ضارب زيد * وقد اُلْحِقَ من العمدة بالتفضلات المنصوب في باب النواسخ . وبالمضاف اليه الجور بالحرف لان حرف الجر يضيف معاني الافعال الى الاسماء فيدخلون الجور به تحت المضاف اليه

وَالْعَامِلُ اللَّفْظِيُّ بِالْإِصَالَةِ لِلْفِعْلِ وَالْحَرْفِ لَهُ كَالْآلَةِ
وَالْإِسْمُ فِي ذَاكَ دَخِيلٌ يُحْمَلُ مَعْنَى سِوَاهُ غَالِبًا فَيَعْمَلُ

لئلي ان العامل اللفظي بطريق الاصاله في العمل هو الفعل . والحرف محمول عليه لانه يتوب عنه كما مر وهو نظير آله له يوصل بها معناه الى معموله * واما الاسم فهو دخيل في هذا المقام لانه موضوع للمعمولية التي يقتضيها الاعراب الموضوع له كما علمت ولذلك يعمل اذا تضمن معنى احدهما غالباً كما سيجي *

وَعَامِلُ الْمَعْنَى هُوَ التَّجَرُّدُ عَنْ عَامِلٍ لَفْظًا وَحُكْمًا يُوجَدُ

لئلي ان العامل المعنوي هو التجرد عن العوامل الملفوظ بها حقيقة او التي في حكم الملفوظ بها وهي المقدرة . وهو يشمل عامل المبتدأ والخبر والمضارع المرفوع على الاصح * ويدخل تحته ما كان التجرد فيه لفظاً وحكماً كما مر . او حكماً فقط نحو هل من احد في الدار لان العامل الزائد في حكم الساقط كما سيجي . فيكون معموله في حكم المجرد

وَطَلَبُ الْعَامِلِ مَعْنَى يُعْتَمَدُ فِي عَمَلٍ لَهُ فَتَالِ اسْمًا جَمَدٌ

اي ان طلب العامل للمعمول في المعنى يُعْتَمَدُ في كونه سبباً لعمله فيه كما في الفعل مثلاً فانه لما كان طالباً للاسم كان عاملاً فيه * وبهذا الاعتبار جاز ان يعمل الاسم الجامد كالمبتدا في قول واسم العدد والمضاف كما سترى

وَأَعْمَلُوا مَا خَصَّ نَوْعًا لِلْكَلِمِ فِيهِ وَلِلْفِعْلِ بِإِهْمَالِ حِكْمِ

اي انهم جعلوا العمل لما يختص بنوع من انواع الكلم فاعملوه فيه كاعمال الفعل وحرف الجر في الاسم والتواصب والجوازم في الفعل . وذلك لان ما يختص بقيل يكون ممكناً راسخاً في مركزه فيستحق العمل فيه . ومن ثم حكموا بإهمال ما لا يختص بحروف العطف والاستفهام * وأما ما خرج عن ذلك كاعمال ما النافية وإهمال سين الاستقبال فلكل واحدٍ منه وجهٌ سيذكر في مكانه ان شاء الله

وَرُتْبَةُ الْعَامِلِ صَدْرُ الْجُمْلَةِ وَعِمْدَةُ الْمَعْمُولِ قَبْلُ الْفَضْلَةِ

اي ان رتبة العامل اول الكلام فيكون مقدماً على جميع معمولاته لانه يؤثر فيها والمؤثر قبل المؤثر * ورتبة العمد من المعمولات ان تكون قبل الفضلة لان ما ينفرج اليه الكلام في تركيبه مقدم على ما يستغني عنه . وكل ذلك بحسب الاصل فما خرج عنه للمانع او غرض كما سترى فقد جرى على خلاف اصله

وَمَا مِنْ الْعَامِلِ قَدْ تَصَرَّفَا أَوْسَعُ فِي مَعْمُولِهِ تَصَرُّفًا

وغيره الترتيب معه وجباً مُبَاشِرَ الْمَعْمُولِ وَالْحَذْفَ أَبَى

اي ان العامل المتصرف كضرب اوسع تصرفاً في معموله من غير المتصرف كالفعل الجامد والحرف لان ما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في غيره . ولذلك يجب معه حفظ الترتيب مطلقاً . وهو يشمل الترتيب بينه وبين المعمول . وبين اجزاء المعمول المتعدد بعضها مع بعض . ويجب اتصاله به ولا يجوز حذفه عنه * وما ورد بخلاف ذلك فلي خلاف الاصل ولا يطرد استعماله الا في مواضع مخصوصة كما سترى

وَالْفَصْلُ بِالزَّائِدِ قَدْ يُغْتَمَرُ لِأَنَّهُ بِسَاقِطٍ يُقَدَّرُ

وَهَانَ بِالْمَعْمُولِ دُونَ الْأَجْنَبِيِّ مِمَّا سِوَى الظَّرْفِ فَلَمْ يُسْتَصْعَبِ

اي انهم قد يتساعون في الفصل بين المتلازمين بالزائد نحو عمّا قليل سَأَذْهَبُ لانه في تقدير الساقط من الكلام فيقول الاعتماد به * وكذلك يستعملون الفصل بمعمول احدهما لانه لا يكون اجنبياً عن عامله فيسهل دخوله بينه وبين صاحبه نحو كان قائماً زيدٌ وجاء الذي زيدا ضرباً . بخلاف الاجنبي عنهما جميعاً نحو كان اخاك زيد ضارباً فلا يجوز اعراضه بينهما ما لم يكن ظرفاً نحو كان عندك زيد جالساً فانه لا يشق الفصل به مع كونه اجنبياً عن المُسند والمُسند اليه لانه لمعموم المظروفية به يكون كانه غير اجنبي عن الجميع * واعلم ان مسوغات الفصل قد اجتمعت كلها في القسم . لانه يُزاد تأكيداً للمضمون الكلام فيكون زائداً فيه ولا يكون اجنبياً عنه . وهو مع ذلك يقترن بحرف الجر فيكون كالظرف ولذلك يفصل به حيث لا يفصل بغيره كما ستري بالاستقراء

وَمَا تَزِدُ مُؤَثَّرًا فَالْأَثَرُ فِي اللَّفْظِ وَالْمَحَلِّ لَا يُغَيَّرُ

اي ان الزائد الذي يؤثر في ما يُزاد عليه يكون اثره في اللفظ فقط واما المحل فيبقى على حكمه كما في نحو ما جاءني من احدٍ وهل رايت من رجلٍ . فان كل واحدٍ منهما مجرورٌ بالحرف الزائد غير ان الاول في محل الرفع بالفاعلية والثاني في محل النصب بالفعولية كما يقتضي المقام

وَحَيْثُمَا اللَّفْظُ أَقْتَضَى غَيْرَ الَّذِي قَدْ أَقْتَضَى الْمَعْنَى فَبِاللَّفْظِ خُذْ

اي حيثما كان اللفظ يقتضي من الاعراب غير ما يقتضيه المعنى يعمل بقنطري اللفظ دون المعنى سواء كان ما يقتضي الحكم اللفظي زائداً كما مرّ ام غير زائد كضارب زيد . فان معناه يقتضي النصب بالفعولية ولفظه يقتضي الجر بالاضافه فيحكم فيه بالجر دون النصب . وقس عليه كل ما جرى هذا الجرى

وَمُطْلَقًا إِتْبَاعُ كُلِّ يُرْتَضَى إِنْ لَمْ يُصَادَفْ مَا نَعَا أَوْ غَرَضًا

اي انه يجوز اتباع كل واحدٍ من اللفظ والمعنى عند اختلافهما مع العامل الزائد كما مرّ . او غيره نحو سرّني قيام زيدٌ وضارب عمرٍو . فيقال ما رايت من رجلٍ ولا

امراً وزيد ضارب عمرو وبكر يجر المعطوفين مراعاة للفظ المعطوف عليهما ونصبهما مراعاة لملهما باعتبار معنى المنعولية * هذا اذا لم يكن مانع كما اذا قيل ما جاءني من رجل ولا زيد . او غرض نحو يا ايها الرجل . فانه يتعين اتباع المعنى في الاول لثلاثا تلزم زيادة من في المعارف . واتباع اللفظ في الثاني تنبيها على انه هو المقصود بالنداء كما سيأتي في بابه

وَفِي الْخِيَارِ اللَّفْظُ وَهُوَ الْأَقْوَى رُجَّحَ فَالْمَعْنَى خِيَالُهُ يَنْوَسُ

اي انهم عند صحة الخيار بين اتباع اللفظ او المعنى يرتجح جانب اللفظ فيختارون اتباعه على اتباع المعنى لان المعنى امر وهمي يضعف الاعتماد عليه * وأعلم ان اللفظ الذي يتبع هو لفظ المعرب كضارب الرجل الكريم . والمبني الشبيه به وهو الذي بناؤه عارض كما سيجي * نحو يا زيد الفاضل * والاتباع فيهما يكون للحركة الظاهرة كما رايت . والمقدرة نحو ضارب النقي الجميل . ويا هذا الرجل * ويشترط لاتباع المعنى امكان ظهور الاعراب الذي يقضيه في لفظ المتبوع في الكلام الفصح . وكونه فيه بحق الاصاله . ووجود المحرزي اي الطالب له كما في قولنا ما جاءني من رجل . فانه يحسن فيه اسقاط حرف الجر فيظهر الرفع . وهو يحصل بالاصاله . والمحرز موجود وهو الفاعلية * ومن ثم لا يجوز مررت بزید وعمراً لانه لا يقال في الفصح مررت زيدا . ولا الحسن الوجه . والحديث بنصب التابع دون المتبوع لان نصب معمول الصفة المشبهة يكون على التشبيه بالمفعول به لا على المنعولية الاصلية كما سيجي . ولا ظننت زيدا وعمرو قائمين برفع المعطوف لان الطالب لرفع المعطوف عليه هو الابتداء . وقد زال بدخول النامخ . فتدبر

وَلَمْ يُفسَّرْ عامِلًا مَا لَا عَمَلٌ لَهُ لِمَانِعٍ هُنَاكَ قَدْ حَصَلَ

اي ان العامل الذي لا يعمل في المعمول لمانع قد حصل له هناك لا يفسر عاملاً في ذلك المعمول نحو زيد ما رايت . فلا يجوز نصب زيد بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور لانه لا يمكن ان يعمل فيه لاعتراض المانع دونه وهو حرف النفي الذي لا يعمل ما بعده في ما قبله كما سيأتي . والعامل لا يفسر عاملاً آخر الا بحيث يستطيع ان يعمل بنفسه في معمول ذلك العامل نحو زيدا ضربته . فان زيدا منصوب بفعل محذوف قبله يفسره الفعل المذكور بعده اذ لا مانع له عن العمل فيه اذا سلط عليه

بان يُقال زيدا ضربت . بخلاف الاوّل فانه لا يقال زيدا ما رايت * فتأمل

وَكُلُّ مَا فَسَّرَ شَيْئًا أُخْرًا وَمَا لِمَعْنَى فِي كَلَامٍ صَدْرًا

اي ان كل ما فسر شيئا يجب تأخيره عنه لان المفسر لا يكون قبل المفسر . وهو يشمل المفسر في الباب المذكور وغيره كالحال والتمييز وغيرها . فان تقدم شيء من ذلك فلعارض كما سيجي * وما اتى المعنى في الكلام كالشرط والاستفهام يجب ان يعطى صدر ذلك الكلام الداخل عليه لانه يدل على مقامه الذي هو فيه . وحق الدليل ان يتقدم على المدلول لانه مرتب عليه .

وَكُلُّ مَا خُصِّصَ مَعْنَى قَدِّمًا وَالْعَكْسُ فِي الْمَحْصُورِ لَفْظًا لَزَمًا

وَكُلُّ مَا بَيَّنَّ الْحَدِيثَ الْخَبِيرُ عَلَيْهِ فَالْتَقْدِيمُ فِيهِ أَجْدَرُ

اي ان كل ما قصد تخصيصه في المعنى يجب تقديمه وان كان حقه التأخير نحو اياك نعبد . وعكسه ما حصر بالاداة فانه يجب تأخيره وان كان حقه التقديم نحو ما على الرسول الاّ البلاغ * وكل ما بيّن عليه الحديث كان اولى بالتقديم لانه اهم من غيره . فنقول البست زيدا الثوب اذا اردت الاخبار عن زيد . فان اردت الاخبار عن الثوب تقول البست الثوب زيدا من غير اعتبار معنى التفاعلية والمفعولية فيهما كما سيجي * في باب المفعول به لان ذلك يعتبر عند قصد الاخبار بمجرد وقوع الفعل .

وَالْأَصْلُ لَا يُعَدَّلُ عَنْهُ عَثَا وَأَعْدِلْ لِدَاعٍ دُونَ نَقْضِ حَدَثًا

اي ان الاصل في جميع الاحكام مطلقا لا يعدل عنه ما لم يكن امره بوجوب العدول كاللباس الحال بالصفة في نحو لقيت رجلا راكبا . فانهم يقدمون فيه الحال على صاحبها بخلاف الاصل فيقولون لقيت راكبا رجلا لئلا تلبس بالصفة مع التأخير لانها تصلح لوضمن بها * غير انهم يعملون بمقتضى هذا الداعي اذا لم يكن منقوضا بما يعترضه كاعتراض الداعي الى العدول عن الاعراب في اية الموصولة بلزومها الاضافة كما مر

وَرُبَّمَا تُعْتَبَرُ الْمُنَاسَبَةُ فِي صُورَةِ اللَّفْظِ لَدَى الْمُصَاحَبَةِ

اي انهم رُبَّمَا يعتبرون المناسبة في صورة اللفظ بين الالفاظ المتصاحبة فيعطون اللفظ حكم صاحبه لقصد المشاكلة بينهما كما يُضَمُّ تابع اي في النداء مراعاة للفظها المضموم ويُنْبِئُ العرب اذا اضيف الى المبني كما مرَّ وغير ذلك مما سنقف عليه ان شاء الله

وَفِي الثَّوَانِي اُغْفَرُوا لِلْقَائِلِ مَا لَيْسَ يُغْفَرُ فِي الْأَوَائِلِ

اي انهم يسامحون في التوابع بما لا يسامحون به في المتبوعات كقولهم كلُّ شاةٍ وسخيلها بدرهم ورُبُّ رجلٍ واخيه لقيتهُ ما ومررتُ برجلٍ قائمٍ اخواه لا قاعدين . فانهم يميزون كل ذلك في هذه التوابع مع امتناعه في متبوعاتها اذ لا يقال كلُّ سخيلتها ورُبُّ اخيه وقائمين اخواه . وذلك لان العامل لا يباشر التابع لفظاً فلا يظهر المحذور معه كما يظهر مع المتبوع

وَيَحْمَلُ النَّظِيرُ عِنْدَهُمْ عَلَى نَظِيرِهِ اُعْمِلْ أَوْ قَدْ اُهْمِلْ

اي انهم يحملون النظير على نظيره فيعملون المَهْمَلُ حملاً على نظيره العامل وبالعكس كما عمل اذا البشراطية حملاً على متى وإهمال متى حملاً على اذا كما سيأتي في موضعه ورُبَّمَا بعضُ النقيضِ يُحْمَلُ عَلَى النقيضِ كَنَظِيرٍ يَعدِلُ

اي ان النقيض ايضاً قد يُحْمَلُ على نقيضه فيجري مجراه كما حُمِلَتْ لا النافية للجنس على ان التوكيدية وهي نقيضة لها لانها للنفي وتلك للاثبات كما سيأتي في محله . فيكون ذلك النقيض كالنظير المعادل لنظيره الذي يُحْمَلُ عليه لان المضادة قد تجري مجرى المناسبة ولذلك تُعتبر جامعا في العطف نحو اخحك وايكي كما تُعتبر المناسبة في نحو آمنوا وعملوا الصالحات كما تقرر في علم المعاني * غير ان ذلك قليل في الطرفين محفوظ في الفاظ معلومة

وَلَيْسَ لِلنَّادِرِ حُكْمٌ تَنْبِيهِ إِلَيْهِ وَالْعَارِضُ لَا يُعْتَدُّ بِهِ

اي ان ما كان نادر الوقوع في اللغة كحمل النقيض على النقيض ونحوه مما سيأتي ليس له حكم يستحق الانتباه اليه ولذلك لا يُبْنَى على النادر حكم فلا يقاس غيره عليه * وكذلك لا يُعْتَدُّ بالعارض كالوصفية الطارئة على اربع والاسمية الطارئة على ادم كما مرَّ في باب منع الصرف ولذلك لم يعمل بهما هناك

وَلَيْسَ لِلْعَامِلِ مِنْ تَعَدُّدٍ قَطْعًا عَلَى مَعْمُولِهِ الْمُنْفَرِدِ
وَلَيْسَ يَخْطُو كُلُّ مَا الصَّدْرُ لَهُ طَرْدًا إِلَى مَا بَعْدَهُ أَوْ قَبْلَهُ

اي ان العامل لا يتعدد دلي المعمول الواحد فلا يقال قام وانطلق زيد بناءً على ان زيدا فاعل الفعلين جميعاً وانما يكون فاعلاً لاحدهما وخميره فاعلاً للآخر كما سيأتي في باب التنازع * ولا يخطئ كل ما له صدر الكلام الى ما بعده فلا يقال علمت ما زيدا قائماً . ولا الى ما قبله فلا يقال زيداً هل ضربت * وذلك مطرد في جميع ذوات الصدر وهي أدوات الشرط . والاحرف المشبهة بالانفعال سوى ان المفتوحة الهزمة ولا م الابتداء . وبعض حروف النفي كما ستعرف . وكل ما دل من الأدوات على الانشاء طلباً او غيره . وكل ما يربط به جواب القسم او غيره . فليكن باستقراء ذلك في مواضعه والله الموفق الى الصواب

وَلَيْسَ لِلْسَّابِقِ فِيهِ مِنْ أَثَرٍ إِلَّا مُضَافًا مُطْلَقًا أَوْ حَرْفَ جَرٍّ

اي ان العامل المتقدم على ما له صدر الكلام لا يعمل فيه الا اذا كان مضافاً نحو غلام من انت وضارب أيهم في الدار . او حرف جر نحو الى اين تذهب . وذلك شدة اتصاله بهما حتى يصير معهما كالكلمة الواحدة فلا ينقطع معهما عن صدارته بخلاف غيرهما من العوامل . ومن ثم تعين ان يعمل فيه العامل المتأخر نحو من رأيت وكيف اصبحت لانه يبقى معه على منصب الصدارة

وَلَيْسَ تَخْطُو صِلَةُ مَوْصُولِهَا فِي عَمَلٍ فَأَخْرُوا مَعْمُولِهَا

اي ان الصلة لا تخطئ الموصول الى ما قبله في العمل ولذلك يجب تاخير معمولها . وهو يشمل الموصول الاسمي والحرفي نحو جاء من يعرف زيدا واريد ان ازور زيدا . فلا يجوز تقديم زيد على من وأن اذ لا يمكن صلتها ان تخطأما اليه لانها كالجزء منهما . واما قول الشاعر

اِنِّي لَأَحْفَظُ غَيْبَكُمْ وَيَسْرُفُنِي لَوْ تَعْلَمِينَ بِصَالِحٍ أَن تَذَكَّرِي

اي ان تذكرني بصالح فنادر دعت اليه الضرورة

وَكُلُّ مَا يُوصَلُ صِلُهُ بِالْخَبَرِ إِذْ لَيْسَ لِلْإِنْشَاءِ فِيهِ مِنْ وَطَرٍ

اي ان كل موصول من الموصولات الاسمية كما مرّ والموصولات الحرفية كما سيأتي
يُوصَل بالخبر دون الانشاء . لان صلة الموصول الاسمي لا بدّ ان تكون معلومة عند
المخاطب قبل ذكرها وصلة الحرفي لا بدّ ان تأوّل معه بالمصدر . والانشاء لا يصلح
لذلك لانه لا يُعلّم قبل ذكره ولا يأوّل بالمصدر لانه يخرج عن الانشاء فليس
له موقع في الصلة

وَكُلُّ مَا أَشْبَهَ عَامِلًا عَمِلَ وَلَوْ عَلَىٰ مَعْنَاهُ وَهَمًّا يَشْتَمِلُ

اي ان كل ما اشبه شيئاً من العوامل كان له حظّ من العمل كالمصدر والصفة وغيرها
مما يشبه الفعل . وذلك يتأتّى فيه . ولو كان يتضمّن معنى الفعل في الوهم فقط كالظروف
المتضمنة معنى الاستقرار واسماء الشرط المتضمنة معنى ان الشرطية وغير ذلك مما
سياتي بالفصيل

وَكُلُّ شَيْءٍ عَنْ أَصِيلٍ قَاصِرٍ وَكُلَّمَا أَبْعَدَ فَهُوَ الْخَاسِرُ

اي ان كل ما اشبه شيئاً كان قاصراً عن رتبته . وكلّما ابعد عن الاصل المشبه به
كان اضعف كما في اسم الفاعل والصفة المشبهة به . وافعل التفضيل . فان اسم الفاعل
اضعف من الفعل . والصفة المشبهة اضعف من اسم الفاعل . وافعل التفضيل اضعف
منها . وسياتي استيفاء الكلام على كلّ من ذلك في محله

وَكُلُّ مَا عَوِضَ عَنْهُ يُسْقُطُ وَكُلُّ ذِي حُكْمٍ بِأَمْرٍ يُرْبِطُ

اي ان كل ما عوّض عنه بشيء يسقط من الكلام لانه لا يجوز الجمع بين العوض
والمعوّض عنه . وهو يشمل العامل والمعمول كفعل النداء المعوّض عنه بخبره . ويا
التكلم المعوّض عنها بالتاء في قولهم يا ابي كما سيذكر هناك * وكل ما حكم به
على شيء بامرٍ يُرْبِطُ بالمحكوم عليه كالخبر فانه يُرْبِطُ بغير المبتدا لرفع الاجنبية من
بينهما كما سنقف عليه . وقس على كل ذلك ما جرى مجراه

وَكُلُّ مُحْكَمٍ عَلَيْهِ مُفْرَدٌ وَمَا بِهِ الْحُكْمُ فَلَا يَقِيدُ

اي ان كل ما كان محكوماً عليه كالمبتدا ونحوه يجب ان يكون اسماً مفرداً لانه
يخصّ بالدوات بخلاف المحكوم به كالخبر ونحوه فانه يكون مفرداً او جملة كما ستري

لأنه شائع بين الذات والأحداث

وَكُلُّ حُكْمٍ فِي مَقَامِ النَّكْرَةِ تُسْتَخْلَفُ الْجُمْلَةُ فِيهِ مُخْبِرَةٌ
وَنَحْيٌ عَلَى تَأْوِيلٍ مُفْرَدٍ سُبُكٌ لِذَلِكَ فِي الْأَعْرَابِ مَعَهُ تَشْتَرِكُ

اي ان كل حكم وقع في المقام الذي يقتضي وقوع النكرة فيه جوازاً كالخبر والمحال او وجوباً كنعيت النكرة تقع فيه الجملة الخبرية خلفاً عن المفرد . وذلك بحسب الاصل فلا يُشكَلُ بما وقعت فيه الجملة الانشائية على خلاف او تاويل كما ستري * والجملة التي تقع هذا الموقع تكون على تاويل مفرد يسبك منها لانه هو الاصل في ذلك المقام وهي قد حلت محله ولذلك تشترك معه في الاعراب كما ستعرف . فيكون تاويل زيد قام ابوه وجاء غلامه يركض ولقيت رجلاً يصلي زيد قائم الاب وجاء غلامه راكضاً ولقيت رجلاً مصلياً * ولا يشكَلُ بنحو جاء زيد والشمس طالعة فان الجملة فيه ليست حكماً على صاحب الحال ولذلك يعملونها على معنى جاء موافقاً لطلوع الشمس ليستفاد الحكم عليه من جهتها

وَالنَّكِرَاتُ فِي مَقَامِ الْمَعْرِفَةِ تُدْنَى بِمَا تُخَصُّصُ مَعَهُ كَالصِّفَةِ
أَوْ مَا بِهِ عَمَّتْ مِنَ النَّفْيِ وَمَا أَشْبَهَ وَهُوَ مَا نَهَى وَأُسْتَفْهِمًا

اي ان النكرة الواقعة في المقام الذي يقتضي وقوع المعرفة فيه كالابتداء تقرب من المعرفة بما تخصص بواسطته كالصفة ونحوها مما ستعرف . او نعم بمصاحبتها له كالنفي وشبهه وهو النهي والاستفهام * وسيأتي استيفاء الكلام على كل ذلك في محله

وَالْحُكْمُ يُبْغِي نِسْبَةً لِمَا وَقَعَ فِعْلاً فُذُو الْإِيجَابِ وَالْغَيْرُ شَرْعٌ

اي ان الحكم يطلب مجرد وقوع النسبة في اللفظ بين المنسوب والمنسوب اليه لا وقوع المحكوم به في الخارج . فيستوي فيه الموجب كقام زيد وغيره كلم بقم زيد ويكون زيد فاعلاً في النسبة السلبية كما يكون في النسبة الايجابية * وعلى ذلك يقاس نحو لا تقم وهل رأيت زيدا ولو زارني زيد لا كرمته وهلم جراً . فتأمل ولا تغفل

وَالظَّرْفُ لِلتَّأْثِيرِ فِيهِ تَكْنِي رَاحَةُ الْفِعْلِ لِقَرَطِ اللَّطْفِ

اي ان الظرف لشدة لطفه تُؤثّر فيه رائحة الفعل فيعمل فيه ما ليس فعلاً ولا مشتقاً من الفعل نحو انت أسد يوم الحرب . فان الظرف قد عمل فيه ما في اسد من معنى الشجاعة الذي فيه رائحة الفعل كما ترى . وقس عليه كل ما جرى مجراه

وَكُلُّ مَا لِلظَّرْفِ بِالْتَّحْزِيرِ يَقْضَى بِهِ لِلجَّارِ وَالْمَجْرُورِ
وَالْكُلُّ مِنْ ذِيكَ شِبْهُ الْجُمْلَةِ فَيَخْتَلِفَانِ مُفْرَدًا فِي الْعَزْلَةِ

اي ان كل ما للظرف من الاحكام المذكورة آنفاً يُحكّم به تماماً لمجموع الجار والمجرور فلا يفوته منها شيء . ولذلك يقال له عديل الظرف ويدخلونه غالباً تحته عند اطلاقه * وكلاهما يشبهان الجملة لانهما يتعلقان بالفعل فيلتصقان به ولذلك يقال لهما شبه الجملة * ويقابنهما في المواضع التي تختلف فيها عن المفرد عند اعتزاله عن منصبه كما في الخبر ونحوه * واعلم انهم يتوسعون في الظرف والجار والمجرور بما لا يتوسعون به في غيرها فيستعملون فيها ما لا يستعملونه في بقية المعمولات كما سترى بالاستقراء

وَحَيْثُ لَا إِسْنَادَ فِي الْمَعْنَى لِمَا جَرَّ لَهُ بِالنَّصْبِ مَعْنَى حُكْمًا
اي ان المجرور المذكور حيث لم يكن مُسنّدا اليه في المعنى نحو هل من رجل عندك وما جاءني من احدٍ ومُرٌّ يزيد يكون منصوباً في المعنى نحو مررت بزيد وجلس في الدار وضربت الغلام لتاديبه ونحو ذلك لان حرف الجر يوصل معنى الفعل الى مجروره فيكون معمولا له في المعنى

فَهَاكَ مَا أَجْمَلْتُ كَالدَّلِيلِ يُغْنِيكَ غَالِبًا عَنِ التَّفْصِيلِ

اي ان ما ذكرناه مجملاً من الاحكام الكلية في هذا الباب يُؤخذ كالدليل المرشد الى التصرف في الابواب التركيبية التي سيأتي الكلام عليها فيغني غالباً عن التفصيل في كل باب على حدته . فاحفظ به والله الهادي الى الصواب

وَأَعْلَمُ بَأَنَّ كُلَّ مَا لَا يَطْرُدُ مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ غَالِبًا قَدْ اعْتَمَدَ
وَكُلُّ مَا أَفْلَتَ مِنْ أَصْحَابِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي قِيْدُهُ فِي بَابِهِ

اي ان كل ما لا يطرد من الاحكام التي ذكرناها مما يتعلق بالعوامل او بالمعمولات

فانما هو جارٍ على حكم الاغلبية المعتمد عليه عند النخاة . وكل ما خرج منه عن الحكم العام فسوف يذكر حكمه الخاص في مكانه كما ستري

فصل

في احكام الحذف والتقدير

إِنَّ كَلَامَ الْقَوْمِ مَا أَفَادَا مَعْنَى يُفِيدُ السَّامِعَ الْمُرَادَا
فَمَا أَفَادَ ذِكْرُهُ يَكْفِي وَلَا يَشُقُّ حَذْفُ الْغَيْرِ إِذَا لَا خَلَلًا
اي ان الكلام عند النخاة هو ما افاد السامع المعنى المراد عند المتكلم . فما افاد هذه الافادة يكتبون به ولا يشق عليهم حذف غيره بشرط ان لا يخل حذفه بشيء كما سيأتي في آخر الفصل

وَكُلُّ مُحذُوفٍ فَعَنْ دَلِيلٍ وَبَعْضُهُ ذُو نَائِبٍ بِدَلِيلٍ
وَحَذْفُ ذِي النَّائِبِ ذُو اضْطِرَارٍ لِعَوَضٍ وَالْغَيْرُ ذُو اخْتِيَارٍ
اي ان كل محذوف لا بد ان يكون عليه دليل ليتمكن الاستغناء عن ذكره نحو شرب زيد فسكر اي شرب الخمر * والبعض من هذا المحذوف يكون له نائب قد قام بديلاً عنه نحو حمداً لله اي احمد حمداً . فان المصدر فيه قد ناب عن الفعل المحذوف ولذلك كان حذفه واجباً لان المذكور فيه عوض عن المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوّض عنه كما علمت آنفاً . بخلاف ما لا عوض عنه نحو من احسن فلنفسه ومن اساء فعليها اي فاحسانه لنفسه واساءته عليها فانه يجوز فيه ذكر المحذوف لعدم التعويض عنه * واعلم ان الحذف للدليل يقال له اختصار وهو سائق بالاجماع . فان كان لغير دليل قيل له اقتصار وهو منكر عند المحققين اذ لا يفهم معه المراد

وَرُبَّمَا أُسْتَلْزِمَ مَا لَا يَلْزَمُ كَالْقَطْعِ فِي النَّعْتِ كَمَا سَتَعْلَمُ
اي انهم ربما اوجبوا من الحذف ما لا يجب بحسب القاعدة كقطع النعت الى الرفع

او النصب نحو الحمد لله الحميد بالرفع على اضمار المبتدا اي هو الحميد . والنصب على اضمار الفعل اي اعني الحميد . فانهم يلتزمون فيه الحذف كما سيأتي في بابه ولا يجوزون ذكر المحذوف لانه لو ذكر لا وهم انه اخبار مستأنف لانفت مقطوع وهو خلاف المراد

وَالْعَامِلُ الْحَذْفُ لِأَمِّ الْبَابِ فِيهِ لِفَضْلِهِمَا عَلَى الْأَصْحَابِ

اي ان الحذف في العوامل يصلح لأسماء الايواب مثل كان في باب النواسخ وأن المصدرية في باب النواصب ونحوها لانها اقوى من بقية اصحابها فتحتمل التصرف فيها اكثر من غيرها

وَالْحَذْفُ لِلْعِلْمِ بِحَسَبِ الْأَصْلِ وَقَدْ يَكُونُ تَارَةً لِلْجَهْلِ
اي ان الحذف في الاصل يكون للعلم بالمحذوف لانه اذا كان معلوماً يصح الاستغناء عنه فيصح حذفه كما مر . وقد يكون تارة للجهل به كما في نحو سرق البيت فان الفاعل فيه قد حذف لكونه مجهولاً عند المتكلم

وَالْأَصْلُ فِيهِ كَوْنُهُ فِي الْفَضْلَةِ إِذْ هِيَ لَيْسَتْ بِقَوَامِ الْجُمْلَةِ
فَإِنْ أَصَابَ عُمْدَةٌ تُقَدَّرُ مَا لَمْ يُعَوِّضْ صَفَقَةً لَا تُخْسَرُ
وَعِزُّهَا إِنْ كَانَ مِمَّا قُصِدَا قُدِّرَ أَوْ لَا فَهُوَ مَتْرُوكٌ سُدَى

اي ان الاصل في الحذف ان يكون للفضلة لانها ليست ركناً للكلام كما مر فيصح الاستغناء عنها بخلاف العمد . فان اصاب عمدة وجب تقديرها لان الكلام لا يستغني عنها لعدم استقلاله بدونها . وذلك ما لم يعوّض عنها بما يجعل عمدة مكانها كما في نائب الفاعل فلا تُقدَّرُ لان الكلام لم يخسر شيئاً من القدر المطلوب لان عقاده حتى يحتاج الى تقديره * واما الفضلة فان كانت مقصودة في المعنى قدّرت نحو جاء الذي احب اي احبه . والا فلا نحو فلان يأمر وينهى اي يملك الامر والنهي . وهذا هو المعنى المقصود من غير اعتبار ما يتعلقان به فلا حاجة الى تقديره . فاعرف ذلك

وَمَا لِعِلَّةٍ كَثَابَتْ وَمَا قُدِّرَ كَأَلَمْدٍ كُورٍ فِي حُكْمِهِمَا
فَاعْلَمْ وَخُذْ مَا قَدْ أَفَدَتْ صَبْرُهُ تَعْطَى بِهِ فِي كُلِّ بَابٍ خَيْرُهُ

اي ان المحذوف لعلّة كالثابت والمقدّر كالمذكور في الحكم الذي يستحقّنه . لان
المحذوف لعلّة قد اضطرت اللعلّة الى حذفه فكانه لم يُحذف . والمقدّر قد دعا اعتباره
الى تقديره فكانه قد ذكر * وذلك نحو جاءني قاضي ويا سيّويه الكريم . فان
الياء المحذوفة من قاضي لا لتقاء الساكنين تُعدّ كالياء الثابتة في نحو جاء القاضي
ولذلك تُقدّر عليها الضمة كما تُقدّر على الثابتة بخلاف المحذوف لغير علّة كياء دم
ونحوها * وكذلك الضمة المقدّرة في سيّويه المنادى تُعدّ كالضمة الظاهرة في نحو
يا زيد ولذلك يُرفع تابعه مراعاة لها كما يُرفع تابع زيد * وهذه النبذة الجملة تؤخذ
دستوراً في احكام الحذف والتقدير فيعمل بها في كل ما يأتي من الابواب ويُسْتغنى
معيها عن التكرار مرّة بعد اخرى * واعلم انهم ذكروا للحذف ستة شروط في الأشهر .
احدها وجود الدليل حالياً نحو اذ دخلوا عليه فقالوا سلاماً . اي نسلم سلاماً . او مقالياً
نحو واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا خيراً . اي انزل خيراً * والثاني ان لا يكون
المحذوف بمنزلة الجزاء كالفاعل * والثالث ان لا يكون عاملاً ضعيفاً . فلا يُحذف الجار
والجازم والنائب للفعل الآ في مواضع قويت فيها الدلالة عليه وكثر استعماله فيها *
والرابع ان لا يكون عوضاً عن شيء فلا تُحذف ما المعوّض بها عن كان في نحو أمّا
انت ذاهباً ذهبت * والخامس والسادس ان لا يؤدّي حذفه الى تهيشة العامل للعمل
وقطعه عنه . ولا الى اعمال العامل الضعيف مع امكان اعمال العامل القوي . وقد
اجتمعا في نحو زيد ضربته . فلا يجوز حذف المفعول لان في حذفه تهيشة الفعل للعمل
في ما قبله وقطعه عنه بالرفع . واعمال الابتداء مع التمكن من اعمال الفعل * وهذه
المحذورات هي المراد باشتراط انتفاء الخلل المذكور في النظم اتّفاً . فتدبر وباللّٰه التوفيق



باب مرفوعات الاسماء

فصل

في المبتدا والخبر

الِاسْمُ لِلِاسْنَادِ قَدْ تَجَرَّدَا مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ مَا أُسْنَدَا

اي ان الاسم في حال تجرده عن عامل لفظاً وحكماً كما مر مقصوداً به الاسناد يكون مبتدأ وما أُسْنِدَ اليه يكون خبراً * فخرج بقيد كون تجرده للاسناد الاسم قبل التركيب فانه مع تجرده ليس مبتدأ لافي تجرده ليس للاسناد . ودخل تحته ما كان ما بعده مُسْنَدًا اليه وهو الاصل نحو العلم نافع . وما كان مسنداً الى ما بعده كما سيأتي نحو أقام أخواك لان اطلاق الاسناد يحتمل الوجهين * وخرج بتعليق الخبر على ما أُسْنِدَ الى المبتدأ ما وقع بعد المبتدا المُسْنَدَ الى ما بعده كما في المثال المذكور فانه ليس خبراً عنه كما ستعرف . ودخل تحته الخبر الواقع مفرداً كما مر . والواقع جملة او شبهها كما سيجي لان اطلاق المسند يحتملها جميعاً . فتأمل

قِيلَ إِنَّ الْمُبْتَدَأَ اقْتَضَى الْخَبَرَ كَالْعِلْمِ نُورٌ فَأَقْتَضَى فِيهِ الْإِثْرَ وَقِيلَ لِلتَّجَرُّدِ فِيهِمَا الْعَمَلُ وَذَلِكَ أَوَّلَى إِذْ عَنِ النَّقْدِ اعْتَزَلَ

اي قيل ان المبتدأ قد اقتضى الخبر لانه يطالبه طلباً لازماً من حيث انه محكوم به عليه كما رايت فاقترض ان يعمل فيه لان اصل العمل للطلب . فيكون عامل المبتدأ معنويًا وهو التجرد . وعامل الخبر لفظياً وهو المبتدا * وقيل ان التجرد عامل فيهما جميعاً لانه اقتضى كليهما فعمل فيهما معاً فيكون عامل الفريقين معنويًا . وقيل غير ذلك حتى انتهى الخلاف الى سبعة اقوال وهذان اقواها . والاوّل منهما اشهر بين النحاة غير انه منقذ بان المبتدا لو كان عاملاً في الخبر لامتنع تقديم الخبر على الجامد منه ولم يجز الفصل بينهما كما هو شأن العوامل الجامدة بخلاف الثاني فانه اسلم ولذلك كان

اوجه عند المحققين

وَالْمُبْتَدَأُ كَيْمَا يُنْبِذَ عُرْفًا فَإِنْ أَفَادَ نَكْرَةً فَقَدْ كَفَى

وَذَلِكَ فِيمَا اخْتَصَّ كَالْمُضَافِ أَوْ عَمَّ كَالْوَاقِعِ بَعْدَ الثَّانِي
وَهُوَ مُقَدَّمٌ بِحَسَبِ الطَّبَعِ فَأَعْتَمَدُوا تَقْدِيمَهُ فِي الْوَضْعِ

هي ان حكم المبتدا ان يكون معرفة لكي يُفيد اذا اخبر عنه لان الاخبار عن المجهول لا يُفيد. فان افادت النكرة بوجه ما جاز الابتداء بها. وذلك يكون عند اختصاصها لانه يُقرِّبها من المعرفة لتقليل الاشتراك. او عند عمومها لانه يستغرق كل افراد الجنس فتشبه المرفف بأل الجنسية * اما الاول فيكون غالباً بالاضافة لنحو خمس صلوات كتبتهم الله. او معنى نحو كل يعمل على شاكلته اي كل احد * او بالوصف لفظاً نحو ولعبت مؤمن خير من مشرك. او تقديراً كقولهم شرُّ آخر ذاب اي شرُّ عظيم. او معنى نحو رجل عندنا اي رجل صغير. وحكمه ان يكون نخصاً موصوفه كما رأيت والا امتنعت المسئلة فلا يقال رجل من الناس زارنا لعدم الفائدة * واما الثاني فيكون تارة بنفس النكرة كقولهم ثمرة خير من جرادق. وتارة بوقوعها في سياق للنفي نحو ما احد في الدار. او الاستفهام نحو هل امبر في البلد * والمبتدا مُقَدَّمٌ على الخبر طبعاً لان المحكوم عليه سابق الحكم الذي يُبنى عليه ولذلك يُقدَّم عليه وضعاً الا في بعض الصور لعارض كما سيجي * واعلم انهم ذكروا للابتداء بالنكرة مسوغات كثيرة منها ما ذكرناه آنفاً. ومنها ان تكون النكرة عاملة نحو امر بمعروف صدقة. او مخبراً عنها بظرف او شبهه مُقَدَّمًا عليها نحو فرق كل ذي علم عليم ولكل اجل كتاب * لو خلفاً من موصوف كقولهم ضعيف عاذ بقرملة اي رجل ضعيف * او واقعة بعد اذا

الفجائية نحو خرجت فاذا اسد في الباب * او بعد لولا كقول الشاعر
لولا اصطبار لأودى كل ذي مِمة لما استقلت مطاياهن للظعن

او في صدر جملة حالية مرتبطة بالواو كقول الآخر
سرينا ونجم قد اضاء فذ بدا محياك اخفى ضوءه كل شارق

او بدونها كقول الآخر

الذئب يطرقها في الدهر واحدة وكل يوم تراني مدية يدي
لو يكون ثبوت ذلك الخبر لها من خوارق العادة نحو شجرة سجدت * او يُعطَف عليها معرفة نحو رجل وزيد في الدار. او نكرة نخصه نحو رجل وامرأة طويلة عندنا *

او يراد بها التنويع كقول الشاعر

فيوم علينا ويوم لنا ويوم نساء ويوم نسز
او الدعاء نحو سلام على ابراهيم وويل لكل همزة الى غير ذلك مما لا فائدة فيه
استيفائه * واكثر هذه المسوغات يرجع الى الخصوص والعموم ومدار الامر في الحقيقة
على حصول الفائدة وهي العمدة في ذلك . فتدبر

وَالْعَكْسُ فِي الْخَبَرِ لِلشُّيُوعِ وَالْحُكْمُ مَحْمُولًا عَلَى مَوْضِعٍ
فَعَرَفُوا مَا قَدُّوا عَنْ مَعْرِفَةِ كَيْ لَا يَزِيدُ فَهُوَ مَعْنَى كَأَلِصَفِهِ
وَهُوَ لِنَحْوِ كَوْنِهِ يُسْتَفْهَمُ بِهِ وَحَصَرِ الْمُبْتَدَأِ يُقَدِّمُ

اي ان الخبر عكس المبتدا في الاحكام المذكورة . فان حكمه ان يكون نكرة لانه
وصف للمبتدا في المعنى فيقتضي ان يكون شائعا كما هو شان الوصف والشروع من
شان النكرات . وان يكون مؤخرا لانه حكم قد حمل على موضوع والحكم متأخر
عن المحكوم عليه * فان كان الخبر مقيدا اي غير شائع بخبرا به عن معرفة جاز كونه
معرفة نحو هذا عبد الله . وأما اذا كان المبتدا نكرة فلا يجوز الاخبار عنه بالمعرفة
لان الخبر كالوصف له في المعنى كما مر والصفة لا تكون اعرف من الموصوف *
وقد يعرض ما يوجب تقديم الخبر على المبتدا إما من قبل نفسه كما اذا كانت اداة
استفهام نحو كيف زيد . او من قبل المبتدا كما اذا كان محصورا نحو ما في الدار
الزيد . فانه يجب فيه التقديم في الاول لذاته لئلا تخرج اداة الاستفهام عن
صدارتها . وفي الثاني لالتزام تاخير المبتدا لئلا ينقلب المحصر عنه الى الخبر بخلاف
المراد * وما يجب فيه تقديم الخبر ان يكون ظرفا او مجرورا والمبتدا نكرة لا مسوغ
لها نحو عندي غلام وفي الدار رجل . او يعود على شيء منه ضمير متصل بالمبتدا نحو
في الدار صاحبها . لانه لو قيل غلام عندي التبس الخبر بالنعت لاحتمال ان يكون
الظرف صفة والخبر متظرا بعده . وكذلك المجرور . ولو قيل صاحبها في الدار استلزم
عود الضمير على ما تأخر لفظا ورتبة وهو منكسر كما علمت * فان لم يكن شيء من ذلك
جاز تقديمه ما لم يكن محصورا نحو ما زيد الا كاتب . او فعلا متضمنا ضمير المبتدا
نحو زيد قام . او كان المبتدا ممثلا صدر الكلام نحو من في الدار . او مقترنا بماثلة
الصدر نحو زيد قائم . او مضافا اليه نحو غلام من عندك . او كان يلبس بالمبتدا نحو

التي رفيقي . فيجب تأخيرهُ في كل ذلك * واعلم ان الخبر الظرفي المقدم على النكرة يجب ان يكون مجروره صالحاً للاخبار عنه اي ان يكون بحيث يصح جملة مبتدأ فيتعين ان يكون معرفة او نكرة مفيدة على ما مرّ تنصيلة في احوال المبتدا . فان كان نكرة محضة امتنع وقوعه في الخبر المذكور لعدم الفائدة به فلا يقال عند رجل مال وفي دار غلام * والالتباس بين المبتدا والخبر انما يقع عند اتفاقهما في التعريف كما مرّ . او في التنكير نحو افضل منك افضل مني . وذلك حيث لا قرينة لتمييز بينهما فان

قامت قرينة على تمييزهما جاز تقديم الخبر كقول الشاعر

بنونا بنو آبائنا وبنائنا بنوهم آبائنا الرجال الابعاد

وذلك يكون غالباً عند اعادة التشبيه كما في البيت فان المراد فيه ان بني ابائنا مثل بنينا * وخبر بعضهم في ذلك عند حصول الفائدة واستقامة المعنى كما في قول الآخر عنت قصيرات الحجال ولم اُرد قصار الخطى شر النساء المجاتر فلك ان تجعل شر النساء مبتداً وما بعده خبراً وبالعكس . وكلاهما صحيح

وَعَائِدٌ لِّلْمُبْتَدَأِ فِيهِ حَمَلٌ لِّرَفْعِ اجْنِبِيَّةٍ حَيْثُ احْتَمَلُ

اي ان حكم الخبر ان يحمل ضميراً عائداً الى المبتدا لفظاً كما مرّ . او نقديراً نحو اللؤلؤ المنقال بدینار اي المنقال منه * وذلك يكون حيث يُحتمل تضمين الضمير كما رأيت احترازاً من المنرد الجامد نحو هذا زيد وغيره من المشتقات كاسم المكان نحو هذا مجلس فانهما لا يتحدلان الضمير * فان كان الجامد في تاويل الصفة تحمّل الضمير الذي تحمله تلك الصفة نحو زيد اسد فان الاسد يتأول بالشجاع فيتحمل الضمير الذي تحمله * والمراد بالعائد المذكور ربط الخبر بالمبتدا لرفع الاجنبية من بينهما . فان لم يكن الخبر اجنبياً عن المبتدا استغنى عن الرابط كما سيأتي * واعلم ان كل قد تنوب عن الضمير كما ستعرف فيربط بها الخبر نحو وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي المأوى . اي مأواه * واذا تضمّن الخبر ضمير المبتدا لزم مطابقتها له في جميع احواله كزيد قائم واخوه جالسان وهند ذاهبة وهلم جرا . والألم نزم المطابقة كقولهم العربات قسيان ونحو ذلك * واذا كان الخبر غير مقصود لذاته صح ان يعود ضمير متعلقه المقصود الى المبتدا دونه تنبيهاً على ان ذلك المتعلق هو المقصود والخبر توطئة له نحو بل انتم قوم تجهلون ولذلك يقال له

الخبر الموطئ. وجعله اهل البيان من باب التغليب كما سيأتي في
 وشاع خبراً بمطلق الجمل إذ نسبة الجميع فيه تحتمل
 اي انه قد شاع بين النحاة الاخبار بالجملة مطلقاً فتدخل فيها الجملة الانشائية بناءً
 على احتمال نسبتها الى المبتدا لان الغرض انما هو نسبة شيء اليه بطريق من الطرق
 لا اثباته له في الواقع كما في الصلة والنعت . ويشهد لذلك ما سُمع منه نحو بل انتم
 لا مرحباً بكم وقول الشاعر

قلب من عيل صبره كيف يساو صالياً نار لوعة وغرام
 ونازع بعضهم في جواز الاخبار بها ومصحح بعضهم على تاويل والصحيح انه جائز
 مطلقاً غير انه ضعيف على كل حال غير مرضي في استعمال الجمهور * واما الجملة الخبرية
 فالأخبار بها شائع كثير . وهي إما اسمية نحو زيد ابوه قائم . او فعلية نحو زيد قام
 ابوه . ويندرج تحتها الشرطية نحو زيد ان اكرمه يكرمك اذ لا عبرة بالاداة
 المصدرة بها

وَالْعَائِدُ الزَّم فِي سِوَى مَا اتَّحَدَا جَمِيعُهُ أَوْ بَعْضُهُ بِالْمَبْتَدَا
 اي انه يلزم الجملة الخبر بها ان تكون مشتملة على عائد يربطها بالمبتدا كما في نحو زيد
 قام ابوه وعمر ولا تضر به . وذلك في ما لم يتحد منها بالمبتدا كما آيت . فان اتحدت به
 كلها او بعضها استغنت عن العائد انقذ الاجنبية * والاول يكون في ما كانت الجملة
 فيه برمتها عين المبتدا نحو قل هو الله احد . فان الجملة فيه هي عين المبتدا في المعنى
 لانها مفسرة له كما ستعلم والمفسر عين المفسر ولذلك لا تحتاج الى ما يربطها به *
 والثاني يكون في ما كان بعضها فيه عين المبتدا . وذلك يكون بتكرار لفظ المبتدا نحو
 اصحاب اليمين ما اصحاب اليمين . او معناه نحو والذين يسكنون بالكتاب واقاموا الصلوة
 انما لا نضيع اجر المصلحين . فان المصلحين هم الذين يسكنون بالكتاب في المعنى * او
 بالاشارة اليه من جانب الجملة نحو ولباس التقوى ذلك خير * او بدخوله تحت العموم
 المشتمل بعضها عليه نحو نعم الرجل زيد . فان المبتدا قد دخل تحت العموم المستفاد
 من ال الجنسية الواقعة في جملة الخبر كما سيأتي في باب * وكل واحد من هذه
 الجمل قد استغنت عن العائد لما بينها وبين المبتدا من الملازمة القائمة مقامه في
 افادة الارتباط بينهما ولذلك يعدون هذه الملابس روابط للخبر * وقد تكلفوا

روابط اخرى حتى اتموا بها العشرة واكثرها لا يسلم من الرد والخلاف فلا نطيل الكلام في استيفائها

وَأُطْرِدَ إِلَىٰ خَبَارٍ بِالظُرُوفِ قَصْدًا إِلَىٰ عَامِلِهَا الْمَحْذُوفِ

اي ان الاخبار بالظروف قد اطرده عند النخاة على قصد ان الخبر في الحقيقة هو متعلقها المحذوف لا هي بنفسها . فاذا قيل زيد عندك كان الخبر هو المتعلق المحذوف مقدرًا بالاسم كحاصل وهو اختيار الكوفيين لان الاصل في الخبر الأفراد . او بالنقل كحاصل وهو اختيار البصريين لانه عامل في الظرف وحق العمل للنقل * وانما يطلق الخبر على الظروف لنيابته عنه ولذلك لا يجمع بينها وبينه الا شذوذًا كما في قول الشاعر
لك العز ان مولاك عز وان يهن فانتي لذي بجبوحه الموت كأن

وهذا المذهب هو الصحيح وعليه جمهور المحققين * واختلف في ضمير المتعلق المذكور والاكثرون على انه انتقل الى الظرف لنيابته عنه * واعلم ان متعلق الظرف اذا كان يدل على حصول مطلق كما في نحو زيد عندك يجب حذفه لقيام الظرف مقامه كما سياتي . وحينئذ ان قدر باسم فالخبر من قبيل المفرد او بفعل فمن قبيل الجملة * فان كان الحصول مقيدًا بصفة وجب ذكره نحو زيد جالس عندك . ما لم يدل عليه دليل فيجوز حذفه نحو زيد فوق الفرس اي راكب . ولكن لا ينتقل الضمير منه الى الظرف ولا يسمى الظرف معه خبرًا بالاتفاق لانه قد صار لغوًا كما ستعرف * وقد مر ان المجرور عدل الظرف فهو يجري مجراه بلا خلاف نحو زيد في الدار وقس عليه

وَذُو الزَّمَانِ عَنْ ذَوَاتٍ لَا يَرِدُ إِلَّا عَلَى تَأْوِيلٍ إِذْ لَمْ يَفِدْ

اي ان ظرف الزمان لا يقع خبرًا عن الذوات لان نسبتها الى جميع الازمنة على السواء فلا يفيد الاخبار عنها بالزمان بخلاف المعاني التي تختلف نسبتها الى الازمنة باعتبار حدوثها في وقت دون آخر . فيقال السفر غدا ولا يقال زيد امس * وما ورد بخلاف ذلك فعلى تأويل معنى كقولهم اليوم خمر وغدا امر اي اليوم شرب خمر وغدا تدبير امر . وعلى ذلك قول الشاعر

أَكَلْ عامٍ نَعَمْ تَحْوُونُهُ بِقِحِهِ قَوْمٌ وَتَنْجُونُهُ

اي اكل عام اصابة نعم * وقد يكون على تشبيه الذات بالمعنى في الحدوث وقتًا

دون آخر نحو الورد في الربيع . بخلاف ظرف المكان فانه يصلح للمعاني والذوات جميعاً
 فيقال الحرب امامك والقوم خلقك لاختلاف نسبة كلا الفريقين اليه في المظروفية
 وَالْمُبْتَدَأُ الْمُبْتَدَأُ إِنْ أُلْقِيَ السَّبَبُ فِي خَبَرٍ فَهُوَ إِلَى الشَّرْطِ اُنْتَسَبَ
 وَالْفَاءُ فِي الْإِخْبَارِ عَنْهُ اسْتَعْمِلَا مَا لَمْ يَغْيَرْ نَاسِخٌ مَعْنَى فَلَا
 اي ان المتدا اذا كان مبهماً واتجهت من قبله سببية الى الخبر كان بمنزلة اسم الشرط
 وخبره بمنزلة جواب الشرط فتدخل الفاء على الخبر كما تدخل على الجواب . وذلك
 يكون اذا كان المتدا اسماً موصولاً نحو الذي يأتي في درهم . او نكرة موصوفة
 بغير المفرد نحو رجل في الدار فله دينار . وكذا ما اضيف الى احدهما او وُصف
 بالموصل منهما نحو كل من يأتي او كل رجل عندنا او الرجل الذي في الدار فله
 دينار . وذلك ما لم يدخل على المتدا ناسخ يغير معنى الجملة مثل كان وظن وليت فلا
 تدخل الفاء فان كان الناسخ لا يغير المعنى مثل ان ولكن لم تتمتع وبه ورد السماع
 نحو ان الموت الذي تترؤون منه فانه ملائكم . ونحو قول الشاعر

كَلَّا وَلَكِنْ مَا أُبْدِيهِ مِنْ فَرْقٍ فَكَيْفَ يُغَيِّرُوا فَيُغَيِّرُ بِهِمُ بِي الطَّمَعِ
 ونادر دخولها على خبر ان المفتوحة الهزة نحو واعلموا ان ما غنمتم من شيء فان لله
 خُمُسُهُ * واعلم ان الصلة والصفة الواقعتين في هذه المسئلة لا بد من كونهما فعلاً او
 ظرفاً كما رأيت لان الشرط لا يكون الاً فعلاً فقيدهما بالفعل مذكوراً او مقدراً .
 ومن ثم قيدهما بالفعل بكونه مستقبلاً لاستتمام المشابهة . وذلك ما لم يكن الموصول ال
 نحو والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما لان صلة ال لا تكون الا مفردة كما علمت *
 غير ان هذا الخبر اذا كان ليس بجواب للشرط حقيقة جاز تجزئته من الفاء وحينئذ
 يجوز ان تكون السببية غير ملحوظة فيه بخلاف المقترن بها فانها تحقق السببية فيه
 لانها انما دخلت لاجلها . ولذلك اذا لم تُقصد السببية تتمتع الفاء اذ لا وجه لدخولها
 كما تتمتع اذا تقدم الخبر لان الجواب لا يقترن بها الا مؤخراً * وسُمع دخولها على خبر
 الموصول بالماضي نحو وما اصابكم يوم النقي الجمعان فباذن الله . والنكرة الموصوفة بغير
 الفعل والظرف كقوله

كُلُّ أَمْرٍ مُبَاعِدٍ أَوْ مُدَانٍ فَنُؤِطُ بِحُكْمَةِ اَلْإِتْعَالِي

والغير الموصوفة بشيء نحو كل نعمة من الله . غير ان كل ذلك نادر لا يعتمد عليه

في القياس

وخبراً عدد الحكم عددًا "ومثل ذلك قد أتى في المبتدا"

اي ان الخبر يتعدد اذا كان الحكم على المبتدا متعددا كما اذا حكم على زيد

بصناعة الشعر والكتابة فيقال زيد شاعرٌ كاتبٌ وعليه قول الرازي

مَنْ يَكُ ذَاتَ بَيْتٍ فَهَذَا بَيْتِي مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشْتِي

وهو مذهب الجمهور * وكذلك المبتدا قد يتعدد فيخبر عن الاخير منه نحو زيد

ابوه غلامه منطلق وتكون جلته خبراً عما قبله والجميع خبراً عن الاول * واعلم ان

الخبر قد يتعدد لتعدد افراد صاحبه حقيقة نحو بنوك شاعرٌ وكاتبٌ وخطيبٌ . او

حكما نحو انما الحيوية الدنيا لعبٌ ولهوٌ وزينةٌ فيجب فيه العطف كما رأيت * واما ما

تعدد بدون ذلك فان جاز الاختصار على الواحد منه كما في نحو زيد شاعرٌ كاتبٌ

جاز العطف فيقال زيد شاعرٌ وكاتبٌ . والا امتنع كما في نحو هذا الرمان حلوه حامضٌ

اي مرٌ لانه خبرٌ واحد في المعنى والعطف يقتضي التعدد

١. وَبَعْدَ الْأِسْتِفْهَامِ وَالنَّفْيِ ابْتَدَأَ وَصَفُ كَفَعْلٍ رَافِعًا كَافٍ بَدَأَ

فَعَاضٌ مَرْفُوعٌ لَهُ عَنْ الْخَبَرِ نَحْوُ أَمَاضٍ هُمْ وَمُوجِبًا نَدَرُ

وَجَازَ إِخْبَارٌ بِهِ إِنَّ أَفْرَدًا كُلُّ فَإِنْ عُدَدٌ يَلْزَمُ أَبَدًا

اي انه يُبتدأ بعد الاستفهام والنفي بوصفٍ يجري مجرى الفعل رافعاً ما يُكتفى به

في المعنى من الاسماء البادية اي غير المستترة . فيندرج فيها الاسم الظاهر نحو هل

قائمٌ اخواك وعليه قول الشاعر

أَقَاطُنُ قَوْمٍ سَلَمِي أَمْ نَوُوا ظَعْنَنَا إِنْ يَظْعَنُوا فَحَيِّبٌ عَيْشٍ مِنْ قَطْنَا

والضمير المنفصل كما رايت في المثال وعليه قول الآخر

خَلِيلِي مَا وَافَ بَعْدِي أَنْتَا إِذَا لَمْ تَكُنَا لِي عَلَى مِنْ أَقَاطِعِ

فيكون الوصف مبتدأً ومرفوعه ساداً مسدً الخبر وهو يشمل الفاعل كما رأيت ونائبةٌ

نحو هل مضروبٌ غلامك وما مطروحه بنوك * وانما كان ذلك كذلك لان الاستفهام

والنبي بطلبان الانفعال لانهما يتعلقان بالاحداث دون الذوات فنزل الوصف الواقع
بعدهما منزلة الفعل . ومن ثم كان لا يثنى ولا يجمع ولا يوصف ولا يصغر ولا
يعرف . غير انه اذ كان قد وقع بعدهما مجزأ وهو لا يصلح خبراً للثنى والمجموع بعده
لأفراد كما رأيت جعل مبتداً وان كان نكرة محضة لانهما يسوغان الابتداء
بالنكرة كما عرفت آنفاً * واذا كان قد جرى مجرى الفعل كان يطلب الفاعل او نائبه
دون الخبر فجعل ما يقتضيه منهما عوضاً عنه لقيامه مقامه في اتمام الفائدة * فان
كان المرفوع لا يكتمل به نحو ما قائم اخواه زيد لانفقار الضمير المضاف اليه الى
ذكر مرجعه . او كان ضميراً مستتراً نحو زيد لا قائم ولا قاعد لم يكن في شيء من
هذا القيل * وان كان الوصف يصلح للاخبار به عملاً بعده فان طاقته في الافراد
نحو ما قائم زيد جاز الوجهان . او في غيره نحو ما قائم اخواك تعين الاخبار به
والابتداء بما بعده الا على لغة ضعيفة ستذكر في باب الفاعل * واما اذا لم يقع
الوصف بعد الاستفهام او النبي فلا يجوز فيه هذا الاستعمال اذ لا يصح الابتداء به
لعدم المسوغ له ولا يستطيع العمل في ما بعده لعدم اعتماده على شيء كما سيجي .
وندر استعماله بدونهما كقول الشاعر

خير بنو لهب فلا تك مغنياً مقالة لهبي اذا الطير مرت

واعلم انه لا فرق في الاستفهام والنفي بين ان يكونا بالحرف كما مر . او بغيره نحو كيف
جالس غلاماك وليس منطق اخواك . وقد يكون النفي تأويلاً في المعنى نحو انما قائم
عبدك وغير ذاهب بتوك فان المعنى ما قائم الا عبدك وما ذاهب بتوك . غير ان
الابتداء ينتسخ مع ليس وينتقل الى غير فيرفع الوصف اسماً للأولى ويخرج باضافة الثانية
اليه ويسد مرفوعه مسد خبرها * والوصف يشتمل اسم الفاعل والمفعول كما مر . والصفة
المشبهة نحو ما كريم غلاماك . وافعل التفضيل نحو هل افضل عندك العلم منه عند
زيد . ويندرج فيه المنسوب ايضاً لانه في تأويله كما ستعرف نحو ما تمي ابوك * وقد
تحصل مما ذكر ان من المبتدا ما يكون موصوفاً تُسند الصفة اليه . وما يكون صفة
تُسند الى الموصوف . والاول هو الاصل وهو المراد عند الاطلاق

وَيَخْلُفُ الْخَبَرَ أَيْضاً فِي الْقِسْمِ نَصّاً جَوَابٌ كُلِّعَمْرِي لَمْ أَلَمْ
وَبَعْدَ لَوْلَا وَهُوَ كَوْنٌ مُطْلَقٌ وَشِبْهُ جُمْلَةٍ بِهِ يُعْلَقُ

وَالْحَالُ لَا تَصْلُحُ إِخْبَارًا كَمَا فِي نَحْوِ ضَرْبِي الْغُلَامَ مَجْرَمًا
وَعَطْفٌ وَآوٍ لِأَصْطِحَابٍ مِثْلُهُ أَيْضًا كَكُلِّ فَاعِلٍ وَفِعْلَةٍ

اي ان هذه الامور المذكورة تسد ايضا مسد الخبر فتغني عنه وهي خمسة . احدها جواب القسم . وشرطه ان يكون المبتدأ نصاً صريحاً في اليمين نحو لعمرى لم اُلم اي لعمرى قسم لي . فان لم يكن كذلك نحو عهد الله لأفعلن اي عهد الله عليّ جاز حذف الخبر واثباته لانه يستعمل في القسم وغيره فلا يلزمه الجواب كالاول * والثاني جواب لولا . وشرطه ان يكون الخبر دالاً على مطلق الوجود ليكون معلوماً عند السامع نحو لولا زيد لهلك عمرؤاي لولا زيد موجود . فان دل على وجود مقيّد بصفة وجب اثباته نحو لولا الامير واقف جلست . وسياقي استيفاء الكلام على ذلك في بابها * والثالث الظرف والجار والمجور نحو زيد عندك او في الدار . وحكم متعلقهما حكم الخبر بعد لولا وقد مرّ الكلام عليه * والرابع الحال التي لا تصلح خبراً عن المبتدأ المذكور قبلها نحو ضربى الغلام مجرمًا . فان الاصل فيه ضربى الغلام حاصل اذا كان مجرمًا بناءً على ان اذا ظرف متعلق بالخبر مضاف الى جملة كان وهي التامة . فحذف الخبر كما تحذف متعلقات الظروف العامة فقام الظرف مقامه كما في نحو السفر غداً . ثم حذف الظرف مع ما اضيف اليه لقيام الحال مقامه لان فيها معنى الظرفية باعتبار كونها على تقدير في فكانت الحال قائمة مقام الخبر ايضاً لانها قد قامت مقام الظرف الذي كان قائماً مقامه . وهي لا يمكن ان تجعل خبراً بالحقيقة لانها لا تصلح للاخبار بها عن الضرب كما لا يخفى * والخامس عطف اسم على المبتدأ بواو المصاحبة نحو كل فاعل وفعله اي مقترن معه . وشرطه ان تكون الواو نصاً في المصاحبة لتقوم مقام مع وحينئذ يكون ذلك كما لو قيل كل فاعل مع فعله فيسد مسد الخبر . فان لم تكن الواو كذلك نحو زيد وعمرؤ مجتعلان لم يكن من هذا القبيل * واعلم ان مسألة الحال تنحصر في ما كان فيه المبتدأ مصدرًا كما رأيت . او افعل تفضيل مضافاً الى المصدر . نحو اكثرُ سفري ماشياً . او الى ما يؤول به نحو احسن ما يكون زيداً راكباً اي احسن كونه * ونقع الحال في هذا المقام جملة اسمية مقرونة بالواو نحو اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد * واختلف في وقوعها فعلية والصحيح جوازه وعليه قول الشاعر عهدي بها في الحى قد سُرِبت بيضاء مثل المهرة الضامر

وقول الآخر

ورأى عيني الفتي اباكا يعطي الجزيل فعليك ذاكا
ويتعين جعل كان المقدرة تامة ليكون ما بعدها حالاً لا خبراً . واذا اريد الزمان
الماضي قدّرت قبلها اذ مكان اذا لانها للاستقبال

وَالْمَبْتَدَأُ كَخَبَرٍ قَدْ يُخْلَفُ لَكِنْ سَمَاعًا نَادِرًا لَا يُؤْلَفُ
وَالْحَذْفُ فِي ذِي خَلْفٍ قَدْ حَتَمًا طَرًّا لَكِنْ لَا يَجْمَعُونَ بَيْنَهُمَا

اي ان المبتدأ قد يخلفه ما يسد مسده كما يخلف الخبر غير ان ذلك فيه مقصور على
السمع كقولهم في ذمتي لأفعلن اي في ذمتي يمين . فان جواب القسم قد سد مسد
المبتدأ المحذوف لدلالته عليه وعلى ذلك قول الشاعر

تَسَاوَرُ سَوَارًا إِلَى الْمَجْدِ وَالْعُلَى فِي ذِمَّتِي لَنْ فَعَلْتَ أَيْفَعَلًا

ومن ذلك في الاصح قولهم صبر جميل اي صبري صبر جميل . فان الخبر فيه قد سد
مسد المبتدأ المحذوف لكونه اياه في اللفظ والمعنى . وذلك مع توقيفه على السماع نادر
في الاستعمال غير مألوف عندهم * وكل ما حذف من المبتدأ والخبر وغيرها مع قيام
خلف له مقامه يحذفونه وجوباً لئلا يجتمع العوض والمعوّض عنه فانه لا يجوز كما
مر . وأما الحذف عن غير خلف يسد مسد المحذوف نحو سورة انزلناها اي هذه سورة
وقل أأنتم أعلم أم الله اي أم الله اعلم فهو جائز لا واجب كما علمت آنفاً . وكلاهما
يطرد في جميع الابواب التي يقع فيها فتنبه

فصل

في الفاعل واحكامه

وَمَا لَهُ مَعْلُومٌ فِعْلٌ تَمَّ قَدْ أُسْنِدَ قَبْلًا فَاعِلٌ بِهِ اتَّخَذَ
وَالْفِعْلُ يَجْرِي مِنْهُ أَوْ يَقُومُ بِهِ كَسَارَ أَوْ مَاتَ الْفَتَى عَنْ مَنْصِبِهِ

اي ان الاسم الذي يُسند اليه فعل معلوم تام مذكور قبله هو الفاعل * فخرج بقيد
معلومية الفعل نائب الفاعل لانه يُسند اليه المجهول * وقيد تمامه الانفعال الناقصة
فان مرفوعها لا يقال له فاعل . وقيد ذكره قبله ما ذكر بعده نحو زيد قام فانه

مبتدأ لا فاعل * والفاعل يتحد بالفعل فيصيران كالكلمة الواحدة ولذلك لا يستتر فيه من معمولاته المضمرة إلا هو أو نائبه * ولما كان المراد بالفاعلية اسناد الفعل اليه اندرج فيه ما وقع الفعل منه نحو سار الفتي وما قام به فقط نحو مات الفتي . ولذلك يُحكّم له بالفاعلية في نحو لم يَمُ زيد مع انتفاء وقوع الفعل منه كما مرّ
وَلَيْسَ فِعْلٌ دُونَ فَاعِلٍ فَإِنْ لَمْ يَبْدُ لَفْظًا فَهُوَ فِيهِ مُسْتَكِنٌ
اي ان الفعل لا يكون بلا فاعل لانه لا يستقل بدونه . فان لم يذكر الفاعل في اللفظ نحو قام زيد والرجال ذهبوا . كان مستترا في الفعل نحو زيد قام وهند ذهبت . فان في كل واحد من الفعلين ضميرا مستترا نقديره هو في الاول وهي في الثاني وهذا الضمير هو الفاعل فيها

وَهُوَ لَعِبَرٌ وَاحِدٌ لَا يُسْنَدُ فَهُوَ كَقَامِ الْقَوْمِ طَرَدًا يَفْرُدُ
وَمَا أَتَى نَجْوًا أَسْرُوا النُّجْوَى مَنْ ظَلَمُوا التَّأْوِيلَ فِيهِ يُنَوَى
اي ان الفعل لا يُسْنَدُ إلا الى فاعل واحد ولذلك لا يكون الفاعل إلا واحدا * أمّا نحو قام زيد وعمرّو فهو على نية تكرار الفعل مع الثاني وانما لم يذكر لنيابة حرف العطف عنه * وأمّا قول الشاعر

بِكْرَةٌ وُضِعَتْ لِمِصَالِحَةٍ فَتَلَقَّيْهَا رَجُلٌ رَجُلٌ

فالصحيح انه على إسقاط العاطف اي رجل فرجل * ولما كان الفعل لا يُسْنَدُ إلا الى واحد التزموا افراده مع المثني والمجموع ايضا نحو ذهب اخواك وقام القوم فلا يقال ذهبا اخواك وقاموا القوم لئلا يكون الفعل قد أُسْنِدَ الى الضمير ثم الى الظاهر فيكون له فاعلان وهو ممتنع * واما ما ورد على خلاف ذلك نحو اسرّوا النجوى الذين ظلموا فعلم تأويل ابدال الظاهر من الضمير . او على ان الظاهر مبتدأ مؤخر . او على ان ما يتصل بالفعل حروف تدل على التثنية والجمع لا ضمائر . وهي لغة لبعض العرب والنخاعة يعتبرون عنها بلغة اكلوفي اليراعيث . وبعضهم يعتبرون عنها بلغة اسرّوا النجوى . وبعضهم بلغة يتعاقبون ماخوذًا من الحديث في احدى الروايتين حيث يقول يتعاقبون فيكم ملئكة بالليل وملئكة بالنهار * وهي مع استعمالها ضعيفة على كل حال غير مرضية عند الجمهور
وَفِعْلٌ أَنْتَنَى الْحَقُّ لِلنَّاءِ التَّزَمَ مُصَرِّقًا وَصَلًا وَإِنْ أَضْمَرْتَ عَمَ

فَرَخَّصُوا فِي نَحْوِ نَعَمَ الْجَارِيَةِ وَمَرَّ بِي هِنْدٌ وَيَحْلُو الْبَادِيَةَ

اي ان فعل الفاعل المؤنث الحقيقي اذا كان متصرفاً متصلاً به تلزمه تاء الثانية للدلالة على تانيث فاعله . وهي تشمل الواقعة مع الماضي نحو قامت المرأة . ومع المضارع نحو تسير الناقة * فان كان الفاعل ضميراً مؤنثاً عم التزام التاء معه . فيشمل فعل المجازي نحو الشمس طلعت . وما لا يتصرف مطلقاً نحو هند ليست في الدار ومن توشاً يوم الجمعة فيها ونعمت . وذلك لان الضمير المستتر ليس له لفظ يدل على التانيث فيدل عليه بالعلامة * واما في ما سوى ذلك فقد رخصوا في تركها نحو نعم الجارية وما يليه من الامثلة المذكورة في النظم . وذلك اماً مع الفعل الجامد فلانة قد اشبه الحرف لعدم تصرفه . واما مع الفعل فلان الفعل قد ضعف استدعاه العلامة لبعده عن الفاعل . واما مع المجازي فلضعف تانيثه لكونه على سبيل المجازي والاثبات في كل ذلك اولى لانه الاصل ولا مقتضي للعدول عنه * واما ما فصل بالافذهب الجمهور فيه التجريد مطلقاً نحو ما قام الاهد وما زارنا الا هي . وذلك باعتبار المعنى لان الفاعل في الحقيقة محذوف والاسم المذكور بدل منه والتقدير ما قام احد الاهد * وجاز تانيثه على قلته باعتبار اللفظ كقول الشاعر
ما برأت من ربية وذم
في حربنا الابنات العم

وخصه الاكثرون بالشعر وهو الصحيح

لَا وَسَلِّمُ الْجَمْعَ وَمَا قَدْ ثَبَّحَا كَأَلْمُفْرَدَاتٍ مِنْهُمَا قَدْ أَخْرَبَا

اي ان الجمع السالم والمثنى مطلقاً المذكور والمؤنث يجري معهما الفعل كما يجري مع المفرد منهما فيقال جاء الزيدون وقامت الهندات كما يقال جاء زيد وقامت هند . وكذلك المثنى نحو جاء الرجلان وقامت المرأتان . وذلك لوجود لفظ المفرد صريحاً في هذه الابنية فكانها قد بقيت على افرادها

وَعَبَّرُ ذِي النُّونِ الْأَصِيلِ قَدْ يَرِدُ خَيْرًا مِنْ كُلِّ ذِي جَمْعٍ قَصِدُ

اي ان ما سوى جمع المذكور السالم الاصيل كالزيدين من كل ما يراد به معنى الجمعية قد يخير معه بين الحاق العلامة وتركها فيجوز الحاقها مع المذكور وتركها مع المؤنث . وذلك يشمل المجموع بالالف والتاء مؤنث كالفندات او لمذكر كالظلمان . وجمع

التكسير لها كالرجال والجواري . والمثنى بالجمعين كالبنين والبنات . واسم الجمع كالنساء .
واسم الجنس المراد به الجمع كالشجر . فيجوز ان يقال جاءت الرجال وجاء الجواري
وهلم جرا في البواقي فيكون حكم هذه المذكورات حكم الموث المجازي . وذلك اما في
نحو الهندات والجواري فلان تانيته قد صار مجازياً لان التانيث الحقيقي انما هو لأفاده
للمجموع . واما في نحو الرجال فلانه يتأول بالجماعة وهي مؤنثة على سبيل المجاز
باعتبار لفظها فتجري تجري الموث المجازي

وَمَوْضِعُ الْفَاعِلِ بَعْدَ الْفِعْلِ وَصَلًا كَمَا لِلْجَزْءِ حَقُّ الْوَصْلِ
فَهُوَ عَلَى مَفْعُولِهِ يُقَدِّمُ مَا لَمْ يَكُنْ لِحَلَلِ يَسْتَلْزِمُ

اي ان حكم الفاعل ان يلي الفعل متصلاً به لانه كالجزء منه وحق الجزء ان يكون
متصلاً بصاحبه . ولذلك يقدم على المفعول به ما لم يقض تقديمه الى خلل فيؤخر .
وذلك اذا كان محصوراً نحو انما ضرب عمراً زيد . او كان ظاهراً والمنعول ضميراً
متصلاً نحو ضربني زيد . او اتصل به ضمير المنعول نحو باع العبد سيده . وذلك لان
تقديمه يستلزم وقوع الحصر على المنعول بخلاف المراد . وفصل الضمير مع امكان اتصاله .
وعوده الى ما تأخر لفظاً ورتبة كما ترى * وربما قدم المحصور بالاً معها كقول الشاعر
ما عاب الا لثيم فعل ذي كرم ولا جفا قط الا جبا بطلا

وهو يختص بالشعر على الصحيح

وَحَيْثُ لَا دَاعٍ وَلَا مَا يُحْذَرُ خَيْرٌ وَالْأَصْلُ بِكُلِّ أَجْدَرُ

اي اذا لم يكن داع الى اختلاف الترتيب كما مر . ولا مانع منه كافتضاء فصل
الضمير في نحو ضربت زيدا . وحصر المنعول في نحو انما ضرب زيد عمراً . والتباس
احدهما بالآخر في نحو ضرب الفتى غلامي يخبر في ذلك بينهما نحو ضرب زيد عمراً
وضرب عمراً زيد . غير ان حفظ الترتيب اولى في حال الاباحة قضاء لحق كل

واحد منهما

فصل

في نائب الفاعل واحكامه

وَيَخْلَفُ الْفَاعِلَ مَفْعُولٌ بِهِ كَاخْتِيرَ زَيْدٍ جَارِيًا بِحَسَبِهِ
وَالظَّرْفُ وَالْمَصْدَرُ مُخْتَصِّينَ مَعَ مَجْرُورٍ حَرْفٍ إِذْ تَصَرَّفْنَ جُمْعُ

اي ان المفعول به ينوب عن الفاعل عند حذفه فيجري مجراه في جميع احكامه من الرفع وغيره بالاجمال . غير ان الفعل معه يُنْبِئُ للجھول فلا يكون الا متصرفا نحو اختير زيد وتباع الجارية بخلاف فعل الفاعل كما علمت * وكذلك ينوب عنه الظرف والمصدر والمجرور بالحرف نحو صيم يوم الجمعة وسير سير البريد ومر يزيد * غير انه يُشْتَرَطُ في الظرف والمصدر ان يكونا مُخْتَصِّينَ باضافة كما رايت . او بوصف نحو صيم يوم واحد وسير سير طويل . او علمية نحو صيم رمضان . او بيان نوع نحو ضرب ضرب الامير . او عدد نحو ضرب ضرب او ضربتان . وذلك لان الفعل يدل على المبهم منهما فلا يستحقان ان يقعا موقع الفاعل ما لم يكن فيهما زيادة على مدلول الفعل ولذلك لا ينوب المصدر المؤكد * واذا كان المجرور مؤنثا لا يؤنث الفعل له بخلاف الفاعل لانه لم يُسند اليه صريحا * ويشترط في الحرف ان لا يكون للتعليل لان المجرور به يكون علة للفعل فلا يقوم مقام فاعله فان ورد شيء منه كان على تأويل كما ستري . ويشترط في الثلاثة التصرف والمراد به ان يكون كل واحد من الظرف والمصدر والحرف المجرور به لا يلزم وجهاً واحداً في الاستعمال . فلا تنوب لدى واذا ملازمتها الظرفية . ولا معاذ وسبحان للملازمتها المصدرية . ولا المجرور بواو القسم لانها لا تستعمل لغيره * وقد ينوب ضمير المصدر المفهوم من الفعل مستترا فيه بشرط تقديره مخفصاً ليفيد ما لا يفيد الفعل . وذلك كما يقال لمن ينتظر القعود مثلاً قد قعد اي القعود المتوقع * وحمل بعضهم عليه النائب في نحو مر يزيد فجعله ضمير المروى بناءً على تأويله بالمصدر معرفاً بلام الجنس . والصحيح ان النائب فيه هو المجرور على ما قدمناه لانه هو الذي كان مفعولاً به قبل حذف الفاعل فهو اولى بالنيابة وهو مذهب الجمهور * واما المجرور بحرف زائد نحو ما ضرب من احدي او بحرف تعليل كما في قول الشاعر

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَتَسَمُّ
فلا خلاف في ان النائب في الاول هو المجرور وفي الثاني هو ضمير المصدر * واعلم ان
حذف الفاعل يكون تارة لفرض لفظي كالايجاز نحو ومن عاقب بمثل ما عوقب به .
والمحافظة على تناسب الفواصل نحو من طابت سريرته حميت سيرته . او على صحة
الوزن في الشعر كقول الشاعر

وما المال والاهلون الا ودائعٌ ولا بد يوماً ان تُردَّ الودائعُ
او لفرض معنوي كشهرة الفاعل فيكون ذكره عبثاً نحو خالق الانسان ضعيفاً . او
الجهل به فلا يمكن تعيينه نحو سرق البيت . او عدم تعلق غرض بذكره نحو واذا
حييتم بنحية فحيوا باحسن منها . ونحو ذلك من الاغراض * وهذا في الحقيقة من مباحث
البيانين دون النحاة

وَالْأَوَّلُ الْأَوَّلَى إِذَا كُنَّ مَعَا وَدُونَهُ حُكْمُ التَّسَاوِي وَقَعَا
اي اذا اجتمع المفعول به والظرف والمصدر والمجرور فالمفعول به اولى بالنيابة لان
الفعل اشد طلباً له من غيره لانه ينتهي اليه كما يتبدى من الفاعل . فيقال ضرب
زيد يوم الجمعة امام الامير ضرباً شديداً في داره برفع زيد ونصب كل ما يليه .
واما اذا لم يكن مع هذه المذكورات المفعول به فهي سواء في حق النيابة من غير
أولوية عند الجمهور

وَرُجِّحَ الْأَوَّلُ فِي بَابِ كَسَا إِذْ فِيهِ لِلْفَاعِلِ مَعْنَى قَدْ رَسَا
وَهَكَذَا فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَى لِحَقِّ أَصْلٍ فِيهِ قَدْ تَقَرَّرَا
اي انهم رجحوا اناة المفعول الاول من باب كسا والمراد به ما ينصب مفعولين ليس
اصلهما المبتدأ والخبر . فيقال كسي زيد ثوباً باقامة زيد مقام الفاعل لان فيه
معنى القاعلية بالنسبة الى الثوب لانه لا لبس والثوب ملبوس . ومثله اعطي زيد
درهماً وسقي عمرو شرباً وقس عليه * وكذلك في باب ظن وأرى . والمراد بالاول
منهما ما ينصب مفعولين اصلهما المبتدأ والخبر . وبالثاني ما ينصب ثلاثة مفاعيل الثاني
والثالث منها مبتدأ وخبر في الاصل . فيقال ظن زيد صادقاً وأرى عمرو بكراً
فاضلاً بانابة زيد في الاول لانه مبتدأ في الاصل فهو احق بالاستناد اليه وعمرو

في الثاني لانه في الاصل مفعولٌ به فهو اولى بالنيابة عن الفاعل * واما المفاعيل
ال اخرى فاجاز قومٌ نيابتها عند امن اللبس فيقال اعطي درهمٌ زيداً وظنٌ صادقٌ
عمراً. ولا يقال اعطي زيد عمراً وظنٌ بكرٌ خالداً لان كل واحدٍ من الاولين يحمل
ان يكون قد اعطي الآخر ومن الاخيرين ان يكون قد ظن انه الآخر. والجمهور على
امتناع ذلك مطلقاً

وَمَا سِوَى النَّائِبِ إِجْمَالاً نَصَبٌ إِذْ فِيهِ كَالْفَاعِلِ وَحْدَةً تَحِبُّ
اي ان ما سوى الاسم الذي يُقام مقام الفاعل من الظروف والمصادر والمجرورات
والمفاعيل المتعددة ينصب لفظاً او محلاً على حسب ما يستحق في نفسه لان نائب الفاعل
لا يكون الا واحداً كالفاعل فلا يشاركه غيره في النيابة ومن ثم يستأثر بالرفع وحده
وَكُلُّ هَذَا الْبَابِ عُمْدَةٌ رُفِعَ وَمَا يَلِي الْفَضْلَةَ بِالنَّصَبِ قِنَعٌ
اي ان كل ما في هذا الباب من المبتدا والخبر والفاعل ونائبه عمدةٌ قد رفع بحسب
العمدية كما مر في الاحكام الكناية. وكل ما في الباب الذي يليه من المفاعيل وغيرها
فضلةٌ قد قنع بالنصب الذي هو ادنى من الرفع لان الفضلة ادنى من العمدة كما علمت
فاكتفت بما هي اهل له

باب منصوبات الاسماء

فصل

في احكام تعلق الفعل بمنصوباته

وَالْفِعْلُ بَعْدَ فَاعِلٍ يَتَعَلَّقُ بِنَفْسِ مَا يَفْعَلُ وَهُوَ الْمُطْلَقُ
أَوْ مَا بِهِ أَوْ فِيهِ أَوْ لَهُ يَقَعُ أَوْ مَعَهُ أَوْ مِنْ دُونِهِ الصَّحْبُ جَمْعٌ
أَوْ مَا لِكَشْفِ صِفَةٍ أَوْ ذَاتٍ لِعُلُقَةٍ لَهُ كَمَا سَيَأْتِي

اي ان الفعل يتعلق بعد الفاعل بنفس الحدث الذي يفعله وهو المفعول المطلق. لو جاء
يقع عليه وهو المفعول به. او فيه وهو الظرف. او لاجله وهو المفعول له. لو بصاحبه
وهو المفعول معه. او يتعلق باصحابه من دونه وهو المستثنى. او بما يبين صفةً لما يتعلق

يع وهو الحال . او ذاتاً وهو التمييز * وقد اجتمع في هذه المقدمة تعريف جميع هذه
للتعلقات بالاجمال كما ترى فاغني عن تعريف كل واحد في موضعه بالتفصيل

فصل

في المنعول المطلق

وَالْمُطْلَقُ أَنْصَبُ مَصْدَرًا غَيْرَ عِلْمٍ بِذِي حَدُوثٍ نَالَ تَصْرِيْفًا وَتَمَّ
أي ان المفعول المطلق يكون مصدرًا غير علم منصوبًا بعامل يدل على الحدث مع
كونه متصرفًا تامًا نحو ضربته ضربًا . فلا يكون علمًا كحمار . ولا يكون عامله مما
يدل على الثبوت كالصفة المشبهة . ولا من الافعال الغير المتصرفة كأفعل التعجب .
ولا من الافعال الناقصة كباب كان . فلا يقال حمده حماد . ولا زيد كريم كريمًا .
ولا ما احسن زيدًا احسنًا . ولا كنت في الدار كونا . وما اشبه ذلك

وَهُوَ لِتَوْكِيدٍ وَنَوْعٍ وَعَدَدٍ يَأْتِي كَهْمٍ صَوْمًا وَقُلْ قَوْلَ الرَّشْدِ
وَلَا يُشْنَى مَا لِتَوْكِيدٍ وَلَا يُجْمَعُ وَالْبَاقِي لِدَاكَ أَحْتَمَالًا

أي ان المفعول المطلق يكون تارة لتوكيد عامله وهو ما كان مساويًا له في المعنى
كضربته ضربًا ويقال له المؤكّد والمُهمّ * وتارة لبيان نوعه او تعدده وهو ما زاد
عليه بافاده احدهما كضربته ضرب اللص او ضربتين ويقال له المبين والمختص *
وما كان منه للتوكيد لا يُشْنَى ولا يُجْمَعُ لانه للحقيقة المشتركة بين القليل والكثير
وهي لا تحتمل التعدد . واما المبين فيجوز فيه ذلك نحو عاجلت المريض علاجين
وضربت الغلام ضربات لانه يدل على الانواع او الافراد المنطوية تحت الحقيقة وهي
قابلة للتعدد * واعلم ان التاكيد المستفاد من المفعول المطلق المؤكّد يكون تارة للتقرير
كما مر . وتارة لرفع الجواز نحو قتله قتلاً فانه يرفع توهم الجواز في مدلول الفعل بكون
المراد به الضرب الشديد ولذلك لا يقع في المجازيات . واما قول الشاعر
بكي الخُرُّ من رُوحٍ وانكروا جِلْدَهُ وعجّت عجيحاً من جذام المطارف
أي عجّت الثياب المعلمة فهو نادر جاء على سبيل المبالغة

وَالْأَصْلُ فِي هَذَا الْمَقَامِ الْمَصْدَرُ كَفِعْلِهِ لَفْظًا وَمَعْنَى يُذَكَّرُ

”وَنَابَ عَنْهُ مَا بِمَعْنَاهُ وَرَدَّ وَمَا لَهُ مِنْ نَحْوٍ وَصَفٍ وَعَدَدَ”
 ”كَقَمٍّ وَقُوفًا وَأَصْطَبَرْتُ صَبْرًا وَقَسَّ عَلَيْهِ مَا جَرَى ذَا النُّجْمَى”

اي ان الاصل في المفعول المطلق هو المصدر الموافق لتفعله في اللفظ والمعنى كما في ضربته ضرباً ونحوه . وقد ينوب عنه ما جاء بمعناه وهو يشمل ما كان مرادفاً له في المعنى من غير لفظه نحو قُمْ وقوفاً . او مشاركاً له في اللفظ دون الصيغة من مصدر نحو وتبَّلت اليه تبيلًا وعليه تمثيل النظم . او اسم مصدر نحو اغتسل غسلاً * وما ينوب عنه ايضاً ما كان وصفاً له نحو ضربته اشدَّ الضرب . او دلَّ على عدده منه نحو ضربته ثلاث ضربات * ومن هذا القبيل ما دلَّ على هيئة له نحو عاش عيشة راضية . او نوعيته منه نحو قعد القُرُصَاء . او كميته نحو فلا تملوا كلَّ الميل . او جزئية نحو ولو تقول علينا بعض الاقاويل . وما كان ضميراً له نحو فاني اذنبه عذاباً لا اعذبه احداً من العالمين . او آله معهودة نحو ضربته سوطاً . او اشير به اليه نحو ضربته ذلك الضرب * ومن ذلك أي وما الاستغمايتان نحو وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون . وكقول الشاعر

ماذا يفيدُ ابنتي ربح عويلهما لا ترقدان ولا يؤمى لمن رقدا

والشرطيتان كقول الآخر

وكلُّ طريقٍ جزئه كنتُ راشداً وايُّ بلاءٍ تبليني كنتُ اُحمداً

وقول الآخر

نعب الغراب فقلت بين عاجل ما شئت اذ ظعنوا بين فأنعب

وزاد بعض المتأخرين اسم المصدر العلم نحو برّ برةً وفجر فجرًا * وجميع هذه المذكورات تنصب على المفعولية المطلقة كما ينتصب المصدر لنيتها عنه كما علمت * واعلم ان النيابة عن المصدر المؤكّد تختصُّ بما رادفه في المعنى او شاركه في المادة . غير ان اسم المصدر يختصُّ بما ليس علماً لان معناه حينئذ يكون زائداً عن معنى الفعل فيكون من قبيل المبين * واما البوافي فينوب ما دلَّ منها على عددٍ عن المبين للعدد وغيره عن

المبين للنوع

وَيَحْذِفُونَ الْفِعْلَ حَذْفًا وَاجِبًا عَنْ مُصَدَّرٍ إِذَا قَامَ عَنْهُ نَائِبًا

وَذَاكَ فِي أَسْتَبْدَالِهِ كَمَهْلًا مِنْهُ وَفِي الْإِخْبَارِ قُلَّ نَقْلًا

أي ان الفعل الناصب للمفعول المطلق يُحذف وجوباً عن المصدر المنصوب به عند قيامه مقامه . وذلك يكون في المصدر الواقع بدلاً من فعله كـ مهلاً أي اهل * وهو كثير الاستعمال في الطلب امرأ كما رأيت . او استفهاماً للتوبيخ كقول الشاعر
أَعْبَدَا حُلَّ فِي شُعْبَى غَرِيبًا أَلُوْمًا لَا أَبَا لَكَ وَاغْتَرَابَا
او للتعجب كقول الآخر

أَسْجَنًا وَقَتْلًا وَاشْتِبَاقًا وَغُرْبَةً وَنَائِي حَبِيبٍ إِنْ ذَا لَمَظْمٍ
وهو قياس فيه * وأما في الخبر فيستعمل قليلاً كقولهم سمعاً وطاعة وهو مقصور
على السماع

وَعِنْدَ تَكَرُّارٍ لِذِي فِعْلٍ جَرَى عَلَى أَسْمٍ عَيْنٍ كَأَلْفَتَي سَرَى سُرَى
أَوْ حَصْرِهِ كَأَنَّمَا الْحَادِي غِنَا وَالْعَطْفِ نَحْوَ الْقَوْمِ هَدْمًا وَبِنَا

أي ان ذلك يكون ايضاً عند تكرار مصدر فعلٍ قد أُخبر به عن اسم عينٍ او حصره
لوعطف مصدر عليه كما رأيت في الامثلة . فان الفعل محذوف في جميعها تقديره
يسري ويغني وهلم جرا * وانما قيدوا الاسم بكونه اسم عين ليكون المصدر غير صالح
للإخبار عنه لان الاعيان لا يُخبر عنها بالمعاني وحينئذ يحتاج الى اضمار الفعل مُخْبِراً
به فيكون المصدر معمولاً له كما ترى

وَإِذْ نُؤِيُّ التَّشْبِيهَ بَعْدَ جُمْلَةٍ كَلَّمَكَ نَوْحٌ نَوْحٌ وَزُقَ رَمْلَةٌ
وَمَا لِنَاكِيدٍ كِنَادَى جَهْرًا وَهُوَ أَخِي حَقًّا جَرَى ذَا النَجْرَى
كَذَلِكَ ذُو التَّفْصِيلِ نَحْوَ أَفْتَحِمَ إِمَّا هَلَاكًا أَوْ بُلُوغَ مَغْنَمٍ

أي وكذلك اذا قُصِدَ التشبيه بالمصدر بعد جملةٍ مشتملةٍ عليه وعلى صاحبه نحو لك
نوحٌ نوحٌ و زُقَ رملة . أي نوح نوحها * او أريد به التاكيد بعد جملةٍ هي نص في
معناه فيقرر مضمونها نحو نادى زيدٌ جهراً . او تخمّل غير معناه ايضاً فيرفع الاحتمال
نحو هو اخي حقاً . ويقال للاول المؤكّد لنفسه لان النداء نص في الجهر لا يخمّل

غيره فيكون المصدر كأنه نفس الجملة . ويُقال للثاني المؤكّد لغيره لان الأخوة تحمل معنى الصداقة مجازاً فيكون المصدر قد أثر فيها الاخلاص عن المجاز الى الحقيقة والمؤثر غير المؤثر فيه * ومن هذا القبيل المصدر الذي يساق لتفصيل عاقبة ما تقدمه

من جملة طليبة كما في المثال . او خبرية كقول الشاعر

لأجهدت فإمّا دفع واقعة نخشى واما بلوغ السؤل والأمل

وانما اختص ذلك بهذه المواقع لان استبدال الفعل كذكره بنفسه . وتكرار المصدر بمثابة ذكر فعله . والحصر والعطف بمثابة التكرار لما في الاول من التاكيد وفي الثاني من التعدد * والجمل الواقع بعدها المصدر المشبه به وما يليه تدل على الفعل لاشتغال الاولى عليه لفظاً والثانية معنى واقتضاء الثالثة اياه لتفصيل عاقبتها . فيتأتى حذفه في هذه المواضع واقامة المصدر مقامه * واعلم ان من المصادر التي يُحذف عاملها وجوباً ما وقع منها مثني للتكثير نحو ليّك اي اقامة مكررة على طاعتك . فانه كالمذكور مرتين احدها المقدرة قامت مقام ذكر الفعل فوجب حذفه . وذلك مما يُحفظ ولا يقاس عليه * وقد يترك اضمار الفعل المبدل منه في الكلام الخبري كما في نحو سمعاً وطاعة . والخبر به عن اسم العين كما في نحو انما الحادي غنا . والمشبه بمصدره كما في نحو لك نوح وُزق رملة . فيرفع الاول على الابتداء اي عندي سمع وطاعة . والثاني على الخبرية بناءً على ان الخبر عنه قد صار نفس الخبر على سبيل المبالغة . ويتبع الثالث على البدلية * واعلم ان من المصادر المحذوفة العامل ما لا فعل له نحو ويل زيد فيقدر له فعل محذوف وان لم يصح النطق به * وجعل بعضهم مثل هذا منادى لا مفعولاً مطلقاً اي يا ويل زيد على سبيل المجاز وكلاهما مقبولان عند الجمهور

فصل

فصل

في المفعول به

يُنصَبُ مَفْعُولٌ بِهِ مُسْتَأْثَرًا بِمَا تَعَدَّى كَرَأَيْتُ جَعْفَرًا

اي ان المفعول به يُنصَبُ بالفعل المتعدي فقط كما رأيت في المثال . وهو يستأثر به دون بقية المفاعيل فانها تُنصَبُ بالمتعدي واللازم . غير ان المتعدي قد يكون متعدياً بالذات وقد يكون متعدياً بالواسطة كما سيأتي في كتاب الافعال

وَهُوَ إِلَى ثَلَاثَةٍ قَدْ عُدِّدَا نَحْوُ أَرَيْتُ الْقَوْمَ زَيْدًا أَسَدًا
وَالْأَصْلُ فِيهِ سَبْقُ ذِي أَصْلٍ سَبَقَ أَوْ فَاعِلٍ مَعْنَى كَهَبٍ يَحْيَى الدَّرَقَ

اي ان المفعول به يتعدد فينتهي الى الثلاثة كما في المثال الاول . وهذا يختص بما كان
اصل الاخيرين منه المبتدأ والخبر وعامله من افعال القلوب كما رأيت * واما ما
يقتصر على الاثنين فقد يكون من هذا الباب نحو ظننت عمراً صادقاً . وقد يكون من
غيره كما في المثال الثاني * والاصل فيه مطلقاً تقديم ما له اصل في التقدم كريد
فانه مبتدأ في الاصل . او كان فاعلاً في المعنى كيحيى فانه وان كان مفعولاً بالنسبة الى
الضمير المستتر في الفعل يتضمن معنى الفاعلية بالنسبة الى الدَرَقَ لانه اخذت وهي
مأخوذة * غير انهم قد يتصرفون في هذا الاصل اذا لم يكن مانعاً لفظي كاختلال
عود الضمير في نحو ظننت زيدا اخاه . او معنوي كاللباس الاخذ بالمأخوذ في نحو
اعطيت زيدا عمراً . وقس على كل ذلك

فصل

في المفعول فيه

وَيُنْصَبُ الْمَفْعُولُ فِيهِ اِسْمُ زَمَنٍ أَوْ مَوْضِعٍ ظَرْفًا بِمَعْنَى فِي أَقْتَرَنَ

اي ان المفعول فيه من اسم زمان او مكان يُنْصَبُ ظَرْفًا على معنى في دون لفظها نحو
صمت يوماً وجلست ناحية اي في يوم وفي ناحية . فان كان الظرف لا يقبل تقديرها
كإذ وحيث أوّل بما يقبله كحين ومكان * واعلم انه اذا ضمير للظرف وجب ذكر
الحرف مع ضميره نحو يوم الجمعة صمت فيه لان الإضمار يرد الاشياء الى اصولها .
فان لم يذكر الحرف نحو يوم الجمعة صمته جعل الضمير مفعولاً به . وهذا لا يكون إلا

في الظروف المتصرفة

وَالْمَكَانِ مِنْهُمْ يُعَلَّقُ لَا كَالزَّمَانِ فَهُوَ حَرٌّ مُطْلَقٌ
فَقِيلَ صُمْتُ يَوْمًا وَيَوْمَ الْآحَدِ وَصَلَّ خَلْفَ الْقَوْمِ أَوْ فِي الْمَسْجِدِ

اي ان اسم المكان الذي يصلح للظرفية يُقَيَّدُ بكونه منهم وهو ما لا يختص بمكان
بعينه . وهو إما منهم البقعة والمسافة كفوق وناحية او منهم البقعة فقط كالليل والغلوة .

فان كان مختصا كالدار والمسجد وجب معه ذكر الحرف * بخلاف اسم الزمان فانه يصلح منه المبهم والمختص . والاول اما مبهم المقدار والميقات كحين ومدة او مبهم الميقات فقط كيوم وشهر . والثاني اما مختص بالعلمية كرمضان . او بال كالיום . او بالاضافة كيوم الجمعة * وعلى ذلك يقال حمت يوما او يوم الاحد بالنصب فيهما . وصليت خلف القوم او في المسجد بنصب الاول وجز الثاني جريا على ما علمت * وانما كان ذلك كذلك لان الفعل يدل على الزمان والمكان المبهمين بالالتزام لفرضه وقوعه فيهما . ثم يدل على الزمان دلالة اخرى بالتضمن لانه يتضمن معناه بصيغته فتكون دلالاته عليه اقوى ولذلك يتعدى الى المختص منه ايضا

وَمَبْهُمُ الْمَكَانِ فِي الْمِقْدَارِ كَالْمَيْلِ وَالْجَهَةِ كَالْيَسَارِ
وَمَا بُنِيَ مِنْ لَفْظٍ عَامِلٍ لَهُ ظَرْفًا كَحَلٍّ لَا تَوَى مَحَلَّةً

اي ان المبهم من ظرف المكان يكون في المقادير كالميل والفرسخ والبريد . وفي الجهات كاليمين واليسار والوراء . وشبهها كعند ولدى ونحوها . وفي ما كان من اسماء المكان المشقة مشاركا لعامله في مادته لفظا ومعنى كحالت محل زيد . فان لم يكن كذلك وجب جزؤه بالحرف فيقال وقفت في مجلسه وثويت في محله ولا يقال وقفت بمجلسه وثويت محله لعدم المشاركة في الاول واقتصارها على المعنى في الثاني * وشذ قولهم هو مني معقد الازار ومنزلة الشغاف ومقعد القابلة . وهو غني مناط الثريا ومزجر الكلب اي هو حاصل كذلك * واطلق بعضهم هذا الاستعمال في اسم الزمان ايضا نحو ولدت مولد زيد اي حين ولادته لانه عدل لاسم المكان في جميع احكامه وهو

غير بعيد عن القياس

وَقَدْ يَنْوِبُ مَصْدَرٌ عَنْ ظَرْفٍ كَأَنْزَلَ غُرُوبَ الشَّمْسِ قُرْبَ الْكَهْفِ
وَذُو إِشَارَةٍ وَوَصْفٍ وَعَدَدٍ كُلُّ وَجْزٍ كَغَزَا تِلْكَ الْمَدَدَ

اي ان المصدر قد ينوب عن الظرف كما رأيت فينصب على الظرفية . غير ان اكثر ما يكون ذلك في الظروف الزمانية لان دلالة الفعل على الزمان اقوى كما مر * وكذلك اسم الاشارة كما رأيت . والصفة كصمت قليلا . والعدد كسرت ثلاثة ايام . والكل كسهرت كل الليل . والجزء كرايته بعض الاحيان * وقس على ذلك في

الظروف المكانية كنزلت تلك الناحية وجلست شرقي الدار ومشيت ثلاثة أميال وهلم جرا
وَرُبَّمَا أُسْتَعْمِلَ ذُو الْمَكَانِ كَفَرَّ عِنْدَ الْخَوْفِ لِلزَّمَانِ

اي ان ظرف المكان قد يُستعمل للزمان كفرَّ زيدٌ عند الخوف اي وقت الخوف .
وعليه قول الشاعر

لا تجزعي إن منفساً اهلكتهُ فاذا هلكتُ فعند ذلك فأجزعي

وقول الآخر

واذا الامورُ تعاضمت وتشابهت فهناك يعترفون ايت المَفْرَعُ
غير ان ذلك لا يكون الا في الظروف الغير المتصرفة كما رأيت في الامثلة

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الظَّرْفَ إِنْ لَمْ يَلْزَمْ ظَرْفِيَّةً بِمُتَصَرِّفٍ سُمِّيَ
وغيرُ ذِي تَصَرُّفٍ مَا قِيْدًا حَتْمًا بِظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَبَدًا

اي ان الظرف اذا كان لا يلزم الظرفية كاليوم والميل قيل له المتصرف لانه يُتَصَرَّفُ
فيه باخراجه عن الظرفية واستعماله كغيره من الاسماء فيقال حان يومُ السفر ويني
وبينك ميلٌ ونحو ذلك * فان كان لا يخرج عن الظرفية نحو لَدَى او يخرج عنها الى
الجر بالحرف الذي هو شبه الظرفية نحو عند فهو غير متصرف * واعلم ان الظروف الغير
المتصرفة لا تُجَرُّ الاً بِنِ الْاَمْنِ لانها ام حروف الجر فيتوسع فيها بما لا يتوسع به في غيرها
نحو خرجتُ من عند زيدا والحمد لله من قبلُ ومن بعدُ وما اشبه ذلك * وشذَّ جرُّ متى
بالي وحتى . وجرُّ ابنٍ وحيثُ بالي . وكل ذلك مما يحفظ ولا يقاس عليه .

وَبَعْضُ مَا لَيْسَ لَهُ تَصَرُّفٌ يُنَى وَفِي الْحَزَيْنِ مَا لَا يُصَرَّفُ

وَبَعْضُ مَا يُعْرَبُ يُعْرِضُ الْبِنَاءُ عَلَيْهِ مِمَّا سَتَرَاهُ بِنَاءُ

اي ان بعض الظروف الغير المتصرفة يكون مبنياً وهو حيثُ ولَدَى وَلَدْنٌ وَلَمَّا وَإِذْ
وَإِذَا وَمَتَى وَأَيْنَ وَأَيَّانَ وَأَيَّيْ وَقَطُّ وَعَوَظٌ وَأَمْسٌ وَالْآنَ وَمَعَ وَكَيْفَ وَهُنَا وَخَاتَمَاتُهَا .
غير ان في لَدَى وَمَعَ خِلَافًا بَيْنَ الْاَعْرَابِ وَالْبِنَاءِ . وفي كيف بين اثبات الظرفية لها
وتقيمها عنها . والمختار عند الجمهور بِنَاءُ الْاَوَّلَى وَاَعْرَابُ الْثَانِيَةِ ونفي الظرفية عن الثالثة *
ومن الظروف المتصرفة وغيرها ما لا ينصرف لوجود العائتين فيه . أمَّا من المتصرفة

فهو غُدوة وُبُكْرَة عَلَمَيْنِ لِلزَّمانِ المدلولِ عَلَيْهِ بهما . وشَعْبَانِ وَرَمَضانِ للشَّهرَيْنِ المعروفَيْنِ * وأَمَّا من غيرِ المتصرفَةِ فَمَتَّعَ إذا أُريدَ بِهِ مَتَّعُ يَوْمٍ بَعينه كما مرَّ، وكذلك صَحَّوةٌ وَعَشِيَّةٌ وَعَتَمَةٌ عندِ جماعةٍ حَمَلًا على مَتَّعٍ وهو غيرُ بعيدٍ في القياسِ * وبعضُ الظروفِ المعرَّبةِ مما يَتَصَرَّفُ كَحِينَ وغيرِهِ كَقَبْلِ بَعرضِ عَلَيْهِ البناءِ كما سيأتي في

باب الإضافة

88

فصل

في المفعول له

وَالْمَصْدَرُ أَنْصَبَ مُضْمَرُ اللَّامِ حَصَلَ فِي الْحَيْنِ مَفْعُولًا لَهُ مِمَّنْ فَعَلَ
وَالْتَزَمُوا التَّكْيِيرَ فِيهِ كَهَرَبٍ خَوْفًا وَلَفْظُ الْفِعْلِ فِيهِ يُجْتَنَبُ

أي ان المصدر يُنْصَبُ على نِيَّةٍ معنى اللامِ التعليلية مُضْمَرَةً قَبْلَهُ وهو قد حصل من فاعل الفعل العامل فِيهِ في وقت وقوعِهِ مَفْعُولًا لِأَجْلِهِ * وحكمُهُ ان يكون نَكْرَةً وان لا يكون من لفظ الفعل العامل فِيهِ . وقد اجتمع كل ذلك في المثال كما ترى * واعلم ان المفعول لَهُ يُكون تارةً حاصلاً فيكون الباعث على وقوع الفعل حصولُهُ كما في المثال ولا يكون الا من افعال القلب كما رأيت . وتارةً غير حاصل فيكون الباعث على وقوعِهِ تحصيلُهُ كما في نحو ضربته تاديباً لَهُ فلا يلزمُهُ ان يكون منها . وهو المفعول عَلَيْهِ عند

جمهور المحققين

فَإِنْ يَفُتْ حَكْمُ بَدَأَ مَا يُضْمَرُ فَجَرٌّ وَالتَّعْرِيفُ قَدْ لَا يُنْكَرُ

أي فان فات هذا المفعول حكم من احكامهِ المذكورة ظهرت اللام فيجْرُ بها . وذلك كما اذا لم يكن مصدراً نحو جئتكَ للماء . او لم يكن قد حصل من فاعل عاملِهِ نحو زرتكَ لحببتكَ اِيَّاي . او لم يكن حصولُهُ في وقت وقوع الفعل نحو تأهبت امسٍ للسفر غداً . او لم يكن نَكْرَةً نحو ضربته للتاديب . او كان من لفظ الفعل نحو اهنت العبد لِإِهَانَةٍ مولاهُ * غير انهم قد يرخَّصون في التعريف مع النصب . وهو يشمل التعريف بال

كقول الشاعر

لا اُعدُ الحَيْنَ عن العِيَاءِ ولو نَوَّالتْ زُمَرُ الِاعْدَاءِ

والتعريف بالاضافة كقول الآخر

وَأَغْرِي عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ أَذْخَارَهُ وَأَعْرِضُ عَنْ شَتَمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمًا
غير ان الثاني اقوى من الاول حتى قال بعضهم يستوي فيه الامران
وَجَازَ مَعَ شُرُوطِهِ الْجُرْ وَلَا بِأَسَ بَغَيْرِ اللَّامِ مِمَّا عَلَّلَا
اي انه يجوز جر هذا المفعول بالحرف مع استيفاء شروطه فيقال هربت لخوف وعليه
قول الراجز

مَنْ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ جُبِرَ وَمَنْ تَكُونُوا نَاصِرِيهِ يَنْتَصِرَ
غير انه قليل في الاستعمال * ولا بأس في جره مطلقاً بغير اللام من حروف التعليل
كالباء نحو قُتِلَ فلانٌ بذنبه . ومن نحو ذبت من الشوق . وفي نحو قُتِلَ كَلِيبٌ في
ناقة . وقس عليه * واعلم ان تضمن المفعول فيه والمفعول له معنى الحرف لا يقتضي
البناء لان تضمن معنى الحرف الذي يقتضي البناء هو ان يخلفه الاسم على معناه
فيطرح غير منظور اليه كتضمن متى همزة الاستفهام وان الشرطية . فان كان الحرف
منظوراً اليه لكون الاصل في الوضع اظهاره كما في المفعول فيه والمفعول له لم يكن
تضمن معناه مقتضياً للبناء فتأمل

وَأَعْلَمَ بِأَنَّ كُلَّ ذِي قَيْدٍ عَبْرٌ مِنْهُ صَرِيحٌ نَصْبُهُ لَفْظًا ظَهَرَ
وغيره ما جر منصوب المحل كأذهب يزيد في الصباح للعمل
اي ان كل ما مر ذكره من المفاعيل المقيدة بالحرف وهي المفعول به والمفعول فيه
والمفعول له منه ما هو صريح وهو ما ظهر نصبه لفظاً كما رأيت في مواضعه . ومنه
ما هو غير صريح وهو ما يجر بالحرف كما رأيت في امثلة النظم فيكون نصبه محلاً .
بجلاف المفعول المطلق فانه لا يكون الا صريحاً

✂

فصل

في المفعول معه

وَيُنْصَبُ الْمَفْعُولُ مَعَهُ إِذَا تَلَاَ وَأَوَّا بِمَعْنَى مَعَ كَسْرٍ وَالْجِبَلَا
اي ان ما وقع الفعل بمصاحبه ينصب تالياً الواو التي بمعنى مع كما في نحو ميز والجبل
اي ميز مع الجبل * ويشترط لوجوب نصبه وجود فعل او معناه قبله . وكون الواو

نصاً في المعية بحيث لا يصح العطف بها . إما من جهة اللفظ نحو مرت وزيداً لامتناع العطف على الضمير المتصل غير مؤكّد بالمنفصل كما سيأتي في بابهِ . وإمّا من جهة المعنى نحو سافر زيد والصبح لامتناع نسبة السفر الى الصبح كما ترى . وقد اجتمع كلاهما في مثال النظم كما رأيت * واختلف في ناصب هذا المفعول حتى انتهى الخلاف الى ستة مذاهب لا فائدة في استيفائها . والصحيح انه منصوب بما ينقدمه من الفعل او معناه والواو وسيلة لوصوله اليه . وهو مذهب البصريين وعليه الجمهور

وَهُوَ لِأَصْلِ الْوَاوِ لَا يَقْدَمُ لِأَنَّ مَعْنَى الْعَطْفِ فِيهَا أَقْدَمُ
وَالْعَطْفُ إِنْ صَحَّ بِغَيْرِ ضَعْفٍ أَوَّلَى وَالْأَخْتِيرُ تَرَكَ الْعَطْفَ

اي ان المفعول معه يمتنع تقديمه مطلقاً . فلا يجوز ان يقدم على عامله بالاجماع . ولا على مصاحبه في الصحيح . فلا يقال والنيل مرت ولا سار والنيل زيد لان هذه الواو اصلها للعطف ثم استعملت للمصاحبة والعاطفة لا يجوز فيها شيء من ذلك * ولما كان العطف اصل هذه الواو كان أولى متى امكن بغير ضعف نحو جاء الامير والجيش . بخلاف نحو مرت وزيد بالرفع على مذهب من لا يلتزم التاكيد بالضمير المنفصل فانه يختار فيه النصب لان جواز عطفه مذهب ضعيف لبعض الكوفيين * وكذلك اذا كان العطف مع صحته يقتضي تكلفاً من جهة اللفظ كما في قولم لو تركت الناقة وفصلها لرضعها . او من جهة المعنى كما في قول الشاعر

فكـونوا أنتم وبني ابيكم مكان الكليتين من الطحال

فان العطف يقتضي في الاول ان يكون تقدير العبارة لو تركت الناقة توضع فصليها وترك فصليها يوضع منها لرضعها . وفي الثاني ان يكون المعنى كونوا لبني ابيكم مكان الكليتين وليكن بنو ابيكم لكم كذلك . وهذا التكلف لا يحتاج الى شيء منه في النصب . فتأمل

وَالْفِعْلُ يُنَوَّى بَعْدَ مَا مُسْتَفْهِمًا بِهَا وَكَيْفَ نَحْوَ مَا لِي وَالْذِي

اي ان الفعل يقدر بعد ما وكيف الاستفهاميتين فينصب ما بعد الواو المذكورة مفعولاً معه نحو ما لي والذمي اي ما يكون لي . ونحو كيف انت وقصعة من تريد اي كيف تكون او تصنع * غير انه يجب النصب اذا كان يمتنع العطف كما في المثال

الاول لان الضمير المجرور لا يُعطف عليه بدون اعادة الجاز كما سيأتي في موضعه .
 و يترجّ العطف حيث لا مانع كما في المثال الثاني ومن ذلك قول الشاعر
 فقلت اصطبغها او لغيري فاسقها فما انا بعد الشيب ويحك والخمر
 واعلم ان الضمير المجرور في هذه الامثلة يقدر معه الفعل ليتعلّق به الحرف . واما المرفوع
 فيقدر الفعل معه بناءً على انه كان مستتراً فيه فبرز بعد حذفه منفصلاً لعدم
 استقلاله

فصل

في المستثنى

يُنصَبُ "حُتْمًا بَعْدَهَا" مَا أُسْتَثْنِيَ إِلَّا بِإِثْرٍ ذِي تَمَامٍ مُّثَبَّتٍ
 اي ان ما يُسْتثنى بالّا يُنصَب وجوباً بعدها اذا كانت تاليةً لكلام تامٍّ مُوجِبٌ
 نحو قام القوم الاً زيداً * وقد اختلف في ناصب المُسْتثنى على ثمانية اقوال احبها انه
 منصوبٌ بالعامل الذي قبل الاً وهي واسطةٌ لتعدي ذلك العامل اليه كالواو في المفعول
 معه . وهو مذهب اكثر المحققين وعليه اختيار الجمهور

وَهُوَ كَقَامِ الْقَوْمِ إِلَّا رَجُلًا مُّتَّصِلٌ إِذْ كَانَ بَعْضُ مَنْ تَلَا
 وَعَكْسُهُ مُنْقَطِعٌ كَخَضَرُوا إِلَّا بَعِيرًا وَهُوَ فِيهِ يَنْدُرُ

اي ان من المُسْتثنى ما يُقال له المتصل لاتصاله بالمُستثنى منه في الجنسية وهو ما كان
 بعضاً منه كالرجل في المثال فانه احد القوم . ومنه ما يُقال له المنقطع لانقطاعه عن
 المُسْتثنى منه بعكس الاول وهو ما كان اجنبياً عنه كالبعير عن القوم . غير انه لا بد
 ان يكون له حظ من الجنسية مجازاً بحيث يُستحضر عند ذكر المُستثنى منه للملازمة
 بينهما كما رأيت فلا يُقال جاء القوم الاً الذئب . وان يكون الفعل صالحاً له فلا
 يُقال تكلم القوم الاً بعيراً * والاول هو الاصل وهو الشائع في الاستعمال بخلاف
 الثاني فانه نادر

وَفِي سِوَى الْإِثْبَاتِ أَبْدِلْ مَا اتَّصَلَ مُرْجَحًا فَالْتَّصَبُ تَأْوِيلًا حَصَلَ
 اي انهم يرجحون ابدال المُسْتثنى من المُسْتثنى منه على نصبه في غير الإثبات . وهو

التي نحو ما قام أحدٌ إلا زيدٌ . والنهي نحو لا يقيم أحدٌ إلا عمرو . والاستفهام نحو هل قام أحدٌ إلا بكرٌ * وذلك لان نصبه في هذه الصور يكون على التشبيه بالمفعول به لكونه فضلا لا بالأصالة لانه قد جرى على خلاف اصل الاستثناء في المعنى اذ الحكم فيه ثابت للمستثنى منفي عن المستثنى منه كما ترى . ولذلك يضعف النصب فيخار الا اتباع عليه * وقيل لقصد المشاكلة بين المستثنى والمستثنى منه . ولذلك يَخَار النصب اذا حال بينهما فاصلٌ طويلٌ نحو ما جاءني أحدٌ حين كُت في الدار إلا زيدا . وذلك لتباعد الطرفين فلا تظهر المشاكلة بينهما * واعلم ان البديل الواقع في هذه المسائل هو بدل بعض من كل . وانما استغني عن ربطه بصمير المبدل منه لان الاستثناء معه متصل وقد علمت ان التصل لا يكون فيه المستثنى الا بعض المستثنى منه فلم يبق احتمال للاجنيبة بينهما . فتدبر

وَأَنْصِبْ إِذَا قُدِّمَ مُسْتَثْنَى وَقَدْ أُوِّلَ بِالتَّفْرِيعِ إِبْدَالٌ وَرَدَّ
اي اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه في هذا المقام تعين النصب فيقال ما قام الا
زيدا أحد . وعليه قول الشاعر

وما لي الا آل احمد شيعة وما لي الا مذهب الحق مذهب
واما قول الآخر

لانهم يرجون منك شفاعة اذا لم يكن الا النبيون شافع
بالرفع فمعمول على الاستثناء المذرع فيكون في الحقيقة بدلا من محذوف قبله كما
سيجيء اي لم يكن أحد الا النبيون . وشافع بدل آخر من ذلك المحذوف . الا ان
الاوّل بدل بعض والثاني بدل كل . وقيل غير ذلك مما لا نطيل بذكره وهو على
كل حال استعمال ضعيف لا يصح القياس عليه في الخنار * وشذ تقديم المستثنى على
المستثنى منه وعامله كقول الآخر

إلّاك لا ارجو اخا بسطة في العُرب من قيس ولا من تميم
ولا يقاس عليه خلافا للكسائي وابن عصفور

وَأَقْضِ بِنَصْبٍ مُطْلَقًا فِي الْمُنْقَطِعِ لِبَدَلٍ فِي الْأَجْنَبِيِّ يَمْتَنِعُ
اي ان المستثنى المنقطع يتعين نصبه على كل حال فيقال ما قام أحد الا بعيرا بالنصب

فقط كما يقال قام القوم إلا بغيراً . ولا يجوز فيه البدل لانه اجنبي عن المستثنى منه
 كما مر فلا يصح جعله بدلاً منه * واعلم ان البدل قد يتعدركونه على اللفظ لما منع
 فيبدل على المحل نحو ما جاءني من احدٍ إلا رجلاً . ولا احد في الدار إلا امرأة بالرفع
 فيهما . وذلك لان النفي قد انتقض بإلا فلوا بدّل على اللفظ لزم منه زيادة من وعمل
 لا في الإثبات لان البدل بنية تكرار العامل . وكلاهما لا يجوز

وَمَا قَدْ اسْتَثْنَيْ مِنْهُ إِنْ حُذِفَ فُرِّغَ مَا قَبْلَ لِمُسْتَثْنَى رَدَفَ
 وَذَلِكَ فِي النَّفْيِ وَشَبْهِهِ اشْتَهَرَ لَصِدْقِهِ كَلَمْ يَقُمْ إِلَّا عُمَرُ

اي اذا حُذِفَ المُسْتَثْنَى مِنْهُ تَفَرَّغَ مَا قَبْلَهُ لِمُسْتَثْنَى لِفَقْدِ مَا كَانَ مُشْغُولاً بِهِ . وهو
 يشمل الفعل كما في المثال . وغيره نحو ما في الدار إلا زيد . وحينئذ تكون الأكلتها
 لم تكن فيقال ما قام إلا زيد كما يقال ما قام زيد . وكذلك ما رأيت إلا زيداً وما
 مررت إلا بزيد . غير ان ذلك انما يكون فيه بحسب اللفظ فقط لان المعنى ما قام احد
 إلا زيد وهلم جرا ولولا هذا الاعتبار لم يصح ان يقال انه مُسْتَثْنَى . وعلى ذلك
 يكون في الحقيقة بدلاً من المستثنى منه المحذوف فيعطى إعرابه * وذلك قد اشتهر
 في النفي وشبهه لصدقه معهما غالباً كما رأيت . وذلك ان المستثنى منه الواقع بعد النفي
 لا يجب ان يتناول جميع افراد الجنس لجواز ان يكون العموم فيه بالنسبة الى جماعة
 مخصوصة فيكون من باب القصر الاضافي على ما هو مقرر في علم المعاني . بخلاف الواقع
 في الايجاب فان المحذوف منه يتناول جميع الافراد لان ما بعده على معنى الاستثناء
 لا التخصيص . فلما قيل قام إلا زيد كان بمعنى قام كل احدٍ الا زيداً وهو فاسد كما لا
 يخفى * ولذلك اذا قُصِدَ في غير الايجاب الشمول حقيقة نحو ما مات الأ زيد امتنع
 لفساد المعنى . فان صدق الايجاب نحو زيد يقعد إلا يوم الحرب جاز لصحة معناه كما
 ترى * وقس على النفي شبهة نحو ولا تقولوا على الله إلا الحق وهل يهلك إلا القوم
 الفاسقون . وعلى الصريح منه المأوّل نحو وبأي الله إلا ان يتم نوره اي لا يريد إلا
 ان يتم * واعلم ان الأ قد تُكْرَرُ في البدل والعطف بالواو للتأكيد فتكون المعترضة
 بين التابع والمتبوع لغوا لا اثر لها لانها زائدة في حكم الساقط . ولذلك يجري التابع
 بعدها على ما يستحقه في نفسه من التبعية وقد اجتمع كلا الموقعين في قول الرازي

مالك من شيخك الأعمله الأ رسميه والأ رسميه
يرفع ما بعد المكررتين لان الاول منهما مبدل من المرفوع قبله والثاني معطوف عليه
كما ترى

وَأَجْرُزْ إِضَافَةً بِغَيْرِ وَسْوَى حُكْمُهُمَا كَأَسْمٍ يَلِي إِلَّا أَسْتَوَى
اي ان المستثنى بغير وسوى يُجَرُّ باضافتهما اليه جارياً عليهما اعراب الاسم الواقع
بعد الأ في جميع احكامه متصلاً ومنقطعاً ومفرداً كما علمت . فيقال جاء القوم غير زيد
بنصب غير . وما جاء في احد غير زيد بالنصب والاتباع . وما قام غير زيد بالرفع
وهلم جراً . وقس على ذلك في سوى

وَبَعْدًا خَلَا وَحَاشَا أَحْرَفَا وَالنَّصْبُ أَفْعَالًا لِمَفْعُولٍ قَمَا
وَبَعْدَ لَيْسَ لَا يَكُونُ الْمَخْبَرُ وَكُلُّ مَرْفُوعٍ لِكُلِّهَا أَسْتَرَزْ
اي ان المُسْتَثْنَى يُجَرُّ ايضاً بَعْدًا وَخَلَا وَحَاشَا إِذَا قَدَّمْنَاهُ أَحْرَفَا . فَنَ قَدَّرْتَنِي أَفْعَالًا
نُصِبَ مَفْعُولًا بِهِ . فَيُقَالُ جَاءَ الْقَوْمُ عَدَا زَيْدٍ وَخَلَا عَمْرًا بِجَوَازِ الْوَجْهَيْنِ . مَا لَمْ تُتَقَدَّمْنِي
مَا الْمَصْدَرِيَّةُ فَيُشْعِنُ النَّصْبُ لَتَعْنِ الْفَعْلِيَّةُ لَان مَا الْمَذْكُورَةُ لَا تَدْخُلُ عَلَى الْحُرُوفِ .
ولذلك تلحقن معها نون الوقاية كما في قول الشاعر

تَمَلُّ النُّدَامَى مَا عَدَانِي فَاَنِي بِكُلِّ الَّذِي يَهْوِي نَدِيمِي مَوْلَعُ
وَأَمَّا لَيْسَ وَلَا يَكُونُ فَيَكُونُ النَّصْبُ بَعْدَهَا عَلَى الْخَبَرِيَّةِ لَهَا نَحْوُ قَامَ الْقَوْمُ لَيْسَ زَيْدًا وَلَا
يَكُونُ عَمْرًا . وَمِنْهُ الْحَدِيثُ يُطِيعُ الْمُؤْمِنُ عَلَى كُلِّ خُلُقٍ لَيْسَ الْخِيَانَةَ وَالْكَذِبَ . اَيِ
الْخِيَانَةَ * وَمَرْفُوعٌ جَمِيعُ هَذِهِ الْأَفْعَالِ ضَمِيرٌ مُسْتَرَزٌ فِيهَا عَائِدٌ عَلَى الْبَعْضِ الْمَدْلُولِ
عَلَيْهِ بِكَلِمَةِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ . فَيَكُونُ الْمَعْنَى عَدَا بَعْضُهُمْ زَيْدًا اَيِ جَاوَزَهُ وَهَلَمْ جَرًّا فِي
الْبَوَاقِي . وَلِذَلِكَ لَا يَكُونُ الْمُسْتَثْنَى بِهَا إِلَّا مُتَّصِلًا . غَيْرَ أَنَّ هَذَا الْبَعْضَ لَا يُلْفِظُ بِهِ لِثَلَاثٍ
تَذْهَبُ صُورَةُ الْأِسْتِثْنَاءِ وَلِذَلِكَ كَانَ اسْتِنَارَ ضَمِيرِهِ وَاجِبًا مَعَ كَوْنِهِ لِلْغَائِبِ كَمَا مَرَّ فِي
مَوْضِعِهِ * وَاعْلَمْ أَنَّ مِنَ النَّهَاةِ مِنْ يَعْذُلُ لَا سِيَّامًا مِنْ أَدَوَاتِ الْأِسْتِثْنَاءِ مَعَ أَنَّ مَا بَعْدَهَا
أَدْخُلُ مِمَّا قَبْلُهَا فِي الْحُكْمِ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ عَلَى خِلَافِ حُكْمِ الْأِسْتِثْنَاءِ كَمَا عَلِمْتَ . وَهِيَ
مَرْكَبَةٌ مِنْ لَا النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ وَمِثْلُهَا مِثْلُ وَهُوَ اسْمُهَا . وَمَا الْمَوْصُولَةُ أَوْ النُّكْرَةُ الْمَوْصُوفَةُ
أَوْ التَّامَّةُ أَوْ الزَّائِدَةُ . وَالْخَبَرُ مُحَذُوفٌ تَقْدِيرُهُ مُوجُودٌ أَوْ حَاصِلٌ وَنَحْوُ ذَلِكَ * وَيَجُوزُ فِي

النكرة الواقعة بعدها أَوْجُه الاعراب الثلاثة وقد روي بهن قول الشاعر
 أَلَا رَبُّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا وَلَا سَيِّمًا يَوْمٍ بَدَارَةٍ جُبُلٍ
 أما الرفع فعلى تقدير ما موصولة أو نكرة موصوفة . وجعل يوم خبراً لمضمر محذوف
 والجملة صلة للموصولة أي لا مثل الذي هو يومٌ بدارة جبل موجود . أو صفة للموصوفة
 أي لا مثل شيء هو يومٌ بها حاصل * وأما النصب فعلى تقديرها تامة أو زائدة كافية
 عن الإضافة وجعل يوم تمييزاً كما في قولهم على النمرة مثلها زُبْدًا * وأما الجر فعلى تقديرها
 زائدة غير كافية أو تامة وجعل يوم مضافاً إليه مع الزائدة وبدلاً من التامة أو عطف
 بيان عليها * وارجع هذه الأوجه الجر وأضعفها النصب * وأما إذا كان الاسم الواقع
 بعدها معرفة نحو أعجبني القوم ولا سيما زيد فيجوز فيه الرفع والجر ويمتنع النصب لأن
 المعرفة لا تصلح للتمييز * وتلزم لا سيما الواو غالباً كما رأيت فلا تستعمل بدونها إلا
 نادراً كقول الشاعر

بَسْرُ الْكَرِيمِ الْحَمْدُ لَا سَيِّمًا لَدَى شَهَادَةٍ مِنْ فِيهِ خَيْرُهُ يَنْقَلِبُ
 وإذا وقع بعدها ظرفٌ كما في البيت تعين كون ما موصولة والظرف صلة لها . وإذا وقع
 بعدها حالٌ نحو يعجبني زيد ولا سيما ركباً تعين كونها زائدة كافية أي لا مثل هذه
 الحالة من بقية الأحوال

وَيَدَّ فِي مَنْقَطَعٍ تُسْتَعْمَلُ كَقَالَ يَدَّ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ
 أي ان يَدَّ تُسْتَعْمَلُ في الاستثناء المنقطع كما في المثال ومنه الحديث انا افصح من
 نطق بالضاد يَدَّ أَنِّي من قریش * وهي كغير في الزنة والمعنى . لكنها تفارقها في كونها
 مختصّة بالاستثناء المنقطع . ولا تقع الا منصوبة . ولا يوصف بها . ولا تُنْقَطِعُ عَنْ
 الإضافة . ولا تضاف الا الى أَنْ وصلتها كما رأيت

فصل

في الحال

الْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُفسِّرٌ لِهَيْئَةٍ مُتَقِلًّا يُنْكَرُ
 وَهِيَ وَلَوْ مَعْنَى عَلَى التَّأْوِيلِ عَنْ فَاعِلٍ تَكُونُ أَوْ مَفْعُولٍ
 كَجِئْتُ فَرْدًا وَدَهَانِي غَافِلًا وَفَدُّ الْفَتَى بَاكِ يَسَاقُ رَاجِلًا

اي ان حكم الحال ان تكون وصفاً اي اسماً مشتقاً يدل على ذات متصفة بمصدره .
وان يكون ذلك الوصف فضلة اي واقعاً بعد تمام الكلام . وان يكون مفسراً للهيئة
اي الصفة التي يكون عليها صاحب الحال عند صدور الفعل . وان يكون نكرةً منتقلاً
اي غير ملازم لصاحبه * وهي تأتي عن الفاعل او المفعول لفظاً او معنى كما في أمثلة
النظم . فان الأولين منهما يشتملان عليهما لفظاً والاخيرين معنى لان الفاعل فاعل في
المعنى وضميره المستتر في الفعل مفعول به كذلك * واعلم ان ما ذكر من الاحكام
انما هو بحسب الاصل . وقد يتخلف بعضه احياناً غير ان ما خرج عنه يرجع اليه غالباً
كما ستري والا فهو نادر لا يلتفت اليه * والمراد بالفضلة ما يستغنى عنه من جهة
تركيب الكلام كما مر لا من جهة المعنى فلا يرد عليه نحو وما خلقنا السموات والارض
وما بينهما لاعين * والمفعول الذي تجيء عنه الحال يشتمل المفعول به وغيره من
سائر المفاعيل على الاصح . فيقال ضربت الضرب شديداً وسمعت الشهر كاملاً وهربت
للعوف مجزئاً وسرت والليل فائضاً لانها كلها من متعلقات الفعل فتحتمل ان يكون
تعلقه بها على هيئة مخصوصة * ولما كانت الحال لا تأتي الا عن الفاعل او المفعول
كانت لا تأتي عن المضاف اليه الا اذا كان المضاف مصدراً نحو عجبت من ذهاب
الامير ماشياً واعجبتني ضرب اللص مثيداً . او صفة نحو زيد منطلق الغلام راكعاً
وراكب الفرس مسرجاً . فان لم يكن كذلك امتنعت المسئلة ما لم يكن المضاف جزءاً
منه نحو اعجبتني وجه الجارية مسفرة او كجزء نحو اعجبتني كلام الامام خاطباً . لان المضاف
حينئذ يكون في حكم الساقط لصحة الاستغناء عنه بالمضاف اليه فيكون المضاف اليه
في حكم المفعول لعامل المضاف . وقبل لان الحال حينئذ تكون كأنها عن المضاف لشدة
الملازمة بينه وبين المضاف اليه . وعلى كلا القولين تستفاد الفاعلية او المفعولية فينطبق
على حكم الحال بخلاف نحو جاء غلام هند جالسة فانه يمنع ان ليس فيه شيء من ذلك
وَيَنْصِبُ الْحَالَ الَّذِي يَعْمَلُ فِي صَاحِبِهَا فَأَلْبَسَ لَآيَ فِي .

اي ان الناصب للحال هو العامل في الاسم الذي جاءت عنه كما ترى في نحو جاء
زيد راكباً . فان العامل في الحال الواقعة فيه هو الفعل الذي هو عامل في الفاعل
فيكون قد عمل فيهما جميعاً * ولذلك لا تأتي الحال عن المبتدأ لان الابتداء عامل
ضعيف فلا يمكن ان يعمل في معمولين * وأما نحو ان هذا صراطي مستقيماً وقولم هذا

يُصِرُّ أَطْيَبَ مِنْهُ رُطْبًا. فان عامل الحال في الاول هو اسم الاشارة العامل في الحال وذلك باعتبار المعنى لانه على تأويل أشير اليه فيكون عاملهما واحداً. والحال الاولى في الثاني هي عن الضمير المستتر في الخبر فتكون عن الفاعل لا عن المبتدأ. فتأمل

وَأَكَّدَتْ عَامِلَهَا الْمَلَأَمَا مَعْنَى كَقَامَ وَاقِفًا أَوْ قَائِمًا
وَمَا أَتَتْ عَنْهُ كَبَاتَ الْعُسْكَرُ عِنْدِي جَمِيعًا وَفِي فِيهِ تَسْدُرُ

هي ان الحال تأتي مؤكدة لعاملها الموافق لها في المعنى مع موافقة اللفظ كقام قائماً. لو بدوها كقام واقفاً وهو الأكثر * وتأتي ايضاً مؤكدة لصاحبها الذي جاءت عنه كما في المثال وهي نادرة ولذلك لم يذكرها اكثرها النحاة

وَجُمَلَةٌ مِنْ جَامِدٍ أَسْمٍ عُرِفَا تُصَاغُ كَأَلْفَتَى أَخُوكَ مُسْعِفَا
وَيُحَذَفُ الْعَامِلُ حَذْفًا وَاجِبًا إِذْ قَامَتِ الْجُمْلَةُ عَنْهُ نَائِبًا

هي ان الحال تأتي مؤكدة ايضاً لمضمون جملة قبلها. وحكم الجملة ان تكون مركبة من اسمين جامدين معرفتين كما في المثال. وعليه قول الشاعر

اذا ابن دارة معروفًا بها نسي وهل بدارة يا للناس من عار

وهذه الجملة تنوب عن العامل لانها تنزل منزلة اللفظ به فيحذف وجوباً ويقدر بنحو لَيْتُهُ في الاول. وأثبت في الثاني وما اشبه ذلك * وانما اشترط في الجملة ان تكون مركبة من اسمين جامدين لانه لو كان احد الجزئين فعلاً او اسماً مشتقاً كان عاملاً في الحال فلم تحتم الى تقدير العامل. واشترط ان يكون الاسمان معرفتين ليكون مضمون الجملة معيناً فيصح ان يؤكد

وَجُمَلَةٌ الْإِخْبَارِ تَأْتِي حَالًا إِنْ لَمْ تُصَاحِبْ مَا أَقْتَضَى اسْتِقْبَالَ

هي ان الجملة الخبرية تقع حالاً بشرط ان لا تصاحب ما يقتضي الاستقبال كالسين. فيقال جاء زيد وهو يضحك وذهب عمرو يركض. ولا يقال قام زيد سينذهب للمنافاة مع الحال والاستقبال * وكما تدخل الجملة في هذا الباب يدخل شبه الجملة نحو جاء الأمير بين رجاله وسار القائد في موكبه لان كلاهما يتخلف المفرد في مثل هذا

المقام كما مرَّ في الاحكام الكلية

وَالْحَالُ مَعَ صَاحِبِهَا تَعَدُّ طَوْرًا وَطَوْرًا دُونَهُ إِذْ يُفْرَدُ

اي ان الحال تُعدُّ تارة مع تعدُّ صاحبها كقول الشاعر
خرجتُ بها أَمْشِي تَجْرُورًا نَا عَلَى أَثَرِنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مَرَحَلٍ
وتارة مع افراده كقول الآخر

عَلِيٌّ إِذَا مَا زُرْتُ لِي بِخَفِيَّةٍ زِيَارَةُ بَيْتِ اللَّهِ رَجُلَانِ حَافِيَا

واعلم ان الحال اذا كانت تصلح لكل ما قبلها كانت لما تليها ولو تفديراً . فان كنت مفردة نحو لقيت زيدا ماشياً كانت لزيد . فان أُريد كونها للتكلم قيل لقيت ماشياً زيدا . وان كانت متعددة لصاحبين نحو لقيت زيدا ماشياً راكباً اي لقيته ماشياً وانا راكبٌ كانت الاولى لزيد والثانية للتكلم بناءً على ان الاولى وصاحبها قد اعتراضاً بينهما والمعتراض في حكم الساقط فتكون في تقدير التالية له وهو المختار عند الجمهور * فان كنت لا تصلح لكل صاحب خُير فيها فيقال ركبت البعير مترتماً ولقيت هتد ضاحكاً عابسةً وقس عليه

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْحَالَ حَكْمٌ كَالْخَبَرِ فَالرِّبْطُ فِيهَا بِضَمِيرٍ يُعْتَبَرُ

وَدُونُهُ الْوَاوُ وَمَعَهُ اسْتَضْجَبَتْ فِي جُمْلَةٍ دُونَ مُضَارِعٍ ثَبَتَ

وَقَرَّبُوا الْمَاضِي بِقَدْ فَتَذَكَّرُ مَعَهَا وَطَوْرًا دُونَهَا تُقَدَّرُ

اي ان الحال حكمٌ على صاحبها كما ان الخبر حكمٌ على المبتدأ فتربط به كما يربط الخبر وربطها يكون بالضمير ولو مقدراً نحو اشتريت البؤنة مثقالاً بدينار . اي مثقالاً منه وهو الاصل * فان خلت منه تُربط بالواو لانها تفيد معنى الجمع المتضمن الربط نحو جاء زيد والشمس طالعة . ويقال لها واو الحال وواو الابتداء * ويجوز اجتماعها مع الضمير لزيادة التمكن * وذلك في الجملة التي لم تصدر بالمضارع المثبت نحو جاء زيد يركض فانه يربط بالضمير وحده كالوصف لانه شبهة به . ما لم يقترب بقدر نحو لم تؤذوني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم فيجب اقترانه بها لان قد نقضت شبهة بالوصف لامتناع دخولها عليه . فخرج بقيد الجملة المفرد والظرف والمجرور الواقعان حالاً كما مرَّ

فان الواو لا تَمْسُهَا مطلقاً . ودخل في ما سوى المضارع اثبتت المضارع المنفي والجملة الاسمية والفعلية الماضوية مثبتتين او منفيتين * أمّا المضارع المنفي فنه ما يُخْتَارُ .

ربطه بهما جميعاً وهو المنفي بلم كقول الشاعر
سَقَطَ النصفُ ولم تُردِ اسقاطهُ فتناولتهُ وانقشنا باليدِ
او بلماً كقول الآخر

فان كنتُ مأْكولاً فكن خيراً أَكَلِ وإِلَّا فَأَدْرِكْنِي وَلَمَّا أُرْزِقِ
ومنه ما يختار انفراد الضمير معه وهو المنفي بلا كقول الآخر
لو أن قومًا لارتفاع قبيلةٍ دخلوا السماءَ دخلتها لا احجبُ
او بما كقول الآخر

كانها يومَ صليتَ ما تُكَلِّمُنَا ظليُّ بَعْضَانِ ساجي الطرفِ مطروفُ
وهو مذهب الاكثرين * واما الاسمية والماضوية فيطرد فيهما اجتماع الواو مع الضمير اتفاقاً ابدها عن شبه الوصف . غير ان المثبتة من الماضوية تلزها قد بعد الواو لانها تقرب الماضي من زمان الحال فيصح ان يقع حالاً . فيقال قام زيدٌ وغلامه جالسٌ . ومضى ولا رفيقَ معه . وذهب عمرو وقد ركب . ويقال ذهب وما ركب بدون قد لان ما تدل على زمان الحال فتغني عن استصحابها * وقد تجرد الجملة من قد ملفوظة فتتوى مقدرةً وحينئذ تجرد من الواو لئلا تلتبس بالمطابقة . وعلى ذلك قول الشاعر
واني لتعروني لِذِكْرِكِ هِزَّةٌ كما انتنض المصفورُ بلله القطرُ

وندر ذكر قد بدون الواو كقول الآخر

وقفتُ برقع الدار قد غيَّرَ البلى معارفها والسارياتُ الهواطِلُ
واندر منه ذكر الواو بدون قد نحو قالوا وأقبلوا عليهم ماذا تفقدون * فان وقعت هذه الجملة بعد الأنحو ما تكلم إلا فحِكْ . او قبل أنْ نحو لأخبرنَّه عاش او مات وجب تجريدها منهما لفظاً وتقديراً لان الاولى في تأويل المفرد أي ما تكلم الا ضاحكاً لان الأتخص بالامياء . والثانية في تقدير الشرط أي ان عاش او مات لانها في مقام الافتراض . وكل من المفرد والشرط لا يقترن بشيء منهما * وندر اقترانها بعد الأ بالواو كقول الشاعر

نعم امرأَ هَرِمٍ لم تمرْ نائبةٌ إلا وكان لمرئاهِ بها وَزَرًا

واقترانها بقدر كقول الآخر
 متى يأت هذا الموت لم يُلَفِّ حَاجَةً لِنَفْسِي الْأَقْدَقُضِيَتْ قَضَاءُهَا
 واجازوا الوجهين في الاسمية مطلقاً ما لم يكن صدرها ضمير ذي الحال. فيجب اقترانها
 بالواو نحو لا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى لَأَنْهَا تَكُونُ بِدُونِهَا فِي صُورَةِ الْمُسْتَأَنَّةِ
 فَتُؤْمَرُ انْقِطَاعُهَا عَمَّا قَبْلُهَا. او نَقَعَ مُؤَكِّدَةً لِمُضْمُونِ جُمْلَةٍ فَتَمْتَنِعُ الْوَائِ وَهُوَ الْحَقُّ لَا شَكَّ
 فِيهِ لَأَنَّ الْمُؤَكِّدَ نَفْسَ الْمُؤَكَّدِ فَتَكُونُ مَعَهَا فِي صُورَةِ الْمُعْطُوفِ عَلَى نَفْسِهِ. غير ان ما
 ليست كذلك يَخْتَارُ اقترانها بالواو كما مرَّ ويجوز تجريدتها منها على ضعف كقول الشاعر
 وَلَوْلَا جَنَانُ اللَّيْلِ مَا آتَى عَامِرٌ إِلَى جَعْفَرٍ سِرْبَالُهُ لَمْ يُعْزَقِ

وقول الآخر

بَكَتْ عَيْنِي فَمَا أَجْدَى بُكَاهَا عَلَى زَمَنِ مَضَى لَا خَيْرَ فِيهِ
 فان وقعت بعد حال مفردة كما في قول الشاعر
 وَاللَّهُ يُبْقِيكَ لَنَا سَالِمًا بِرَدَاكَ نَجِيلٌ وَتَعْظِيمٌ
 يُسْتَحْسَنُ مَعَهَا تَرْكُ الْوَائِ طَلَبًا لِلشَّكْلِ بَيْنَهُمَا * واعلم ان الماضي المَبْتَدَأَ الْخَالِي مِنْ
 الضمير تَلَزَمَهُ قَدْ مَعَ الْوَائِ لَفْظًا نَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ وَقَدْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيرُهَا كَمَا
 فِي الْمُتَضَمِّنِ الضمير. وذلك لان تركها يستلزم ترك الواو ايضاً لدفع الالتباس كما مرَّ
 وهو لا يستغني عنها اذ لا رابط له غيرها. والاكثر ترك الواو في نحو قول الشاعر
 إِذَا تَكْرَرْتَنِي بِلَدَةٍ أَوْ تَكْرَرْتُهَا خَرَجْتُ مَعَ الْبَازِي عَلَيَّ سَوَادُ
 وذلك لانه يُحْتَمَلُ ان يكون في تقدير المفرد اي خرجت باقياً عليَّ سواد الليل او
 تقدير الجملة اي خرجت والسواد باقٍ عليَّ. والاول اولي لان المفرد هو الاصل في
 هذا المقام ولذلك يَخْتَارُ تَرْكُ الْوَائِ بِاعْتِبَارِهِ وَيَجُوزُ بِاعْتِبَارِ الثَّانِي
 وَصَاحِبُ الْحَالِ تَظْيِيرُ الْمُبْتَدَأِ فِي حُكْمِ تَعْرِيفٍ وَسَبْقِ عَهْدٍ
 فَإِنْ آتَتْ مِنْهُ لِحَضِّ النِّكَرَةِ تَقَدَّمَ مِثْلُ الظُّرُوفِ الْخَبِيرَةِ
 اي ان صاحب الحال مثل المبتدأ في ما عهده من امر التعريف والتقديم فيكون
 معرفة مقدمة كما مرَّ وهو الاصل. وقد يكون نكرة. فان كانت خاصة او عامة نحو
 جَاءَنِي غُلَامٌ سَفَرٍ مُتَأَهِّبًا وَهَلْ أَتَاكَ أَحَدٌ رَاكِبًا جَرِي مَعَهَا عَلَى رَتْبِهِ كَمَا رَأَيْتَ.
 وان كانت محضة وجب تقديم الحال عليه فيتأخر بخلاف رتبته كما يجب تقديم

الظروف المُخَبَّرُ بها عن النكرة المحضة فيتأخر المبتدأُ إذ الحال في معنى الظرف لان قولك جاء زيدٌ أكباً في معنى جاء وقت ركوبه او في حال الركوب * والفرض من تقديمها هنا كالفرض من تقديم الخبر هناك وهو دفع التباينها بنعت صاحبها المنصوب في نحو لقيت رجلاً راكباً وغيره محمولٌ عليه طرداً للباب . وعلى ذلك يُقال جاءني راكباً رجلٌ كما يقال عندي رجلٌ وفي الدار امرأة . وعليه قول الشاعر
وتحت العوالي بالقنا مستظلةً ظيماً أعارتها العيون الجاذرُ

وهو المذهب الصحيح وعليه اختيار الاكثرين

وَأَخْرَوْا الْحَالَ بِوَاوٍ مُطْلَقًا حَمًا لِأَصْلِ الْعَطْفِ فِي مَا سَبَقَا
كَذَا مَعَ الْمَجْرُورِ فَهُوَ كَالصِّلَةِ وَهِيَ كَهَلْقَةِ لَهَا مُسْتَعْمَلَةٌ

اي انهم يلتزمون تأخير الحال المقترنة بالواو كيفما كان صاحبها نحو جاء زيدٌ وهو راكبٌ واقبل رجلٌ وهو راكضٌ . وذلك باعتبار اصل الواو لانها هي العاطفة وقد استُعيرت هنا لما فيها من معنى الجمع كما مرَّ فلا نتقدم الحال المصاحبة لها كما لا يتقدم المعطوف بها * وكذلك الحال الواقعة عن المجرور لانه بالنسبة الى عامله كالصلة بالنسبة الى الموصول فلا يتقدم ما يتعلق به عليه كما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على موصولها . وهو يشمل المجرور بالحرف نحو مررت بهند جالسةً والمجرور بالاضافة نحو اعجبني انطلاقك مسرعاً . وذلك يطرد فيه ما لم يكن مجروراً بحرف زائد فيجوز تقديم الحال عليه نحو ما جاءني راكباً من احد لان الزائد لا يعتد به فيكون في حكم الساقط كما مرَّ

وَعِنْدَ تَأْكِيدٍ وَفِي التَّفْضِيلِ مَا لَمْ تَزِدْ وَجْهَ لِاثْنَيْنِ فَلْيَقْسِمَا
وَمَعَ جُمُودٍ عَامِلٍ مِمَّا سِوَى ظَرْفٍ كَهْمَ طَرًّا هُنَا قَدْ اسْتَوَى

اي انه يجب تأخير الحال المؤكدة ايضاً عن المؤكدة بها نحو ولَّى مدبراً لان المؤكدة انما يكون بعد المؤكدة به * وكذلك الحال الواقعة بعد افعال التفضيل نحو زيدٌ اَفْصَحُ القومِ خاطباً لانه اَشْبَهُ بالجامد لعدم تصرفه . فلا نتقدم الحال عليه ما لم يكن عاملاً في حالين لصاحبين قد فُضِّل احدهما على الآخر فتقدم حال الاول منهما مندرجة في وسط الجملة نحو زيدٌ راجلاً أسرعٌ من عمرو راكباً لياخذ كل واحدٍ ماله منهما على

حِدَتِهِ دَفْعًا لِلْإِلْتِمَاسِ * وقد يجري ذلك بدونه عند اداة تشبيه الاول بالثاني كما في قول الشاعر

تُعَيِّرُنَا أَنْتَا عَالَةً وَنَحْنُ صَعَالِيكَ أَتَمُّ مَلُوكًا

اي ونحن في حال صعلكتنا مثلكم في حال ملككم . فيعمل معنى التشبيه المضمحل في احدهما متقدمة وفي الاخرى متأخرة كما عمل افعال التفضيل . غير ان الاول مطرد لقوة لفظ التفضيل والثاني نادر لضعف معنى التشبيه * وما يجب تاخيرهُ من الحال ما كان عاملا جامدا نحو ما احسن زيدا مقبلا لان الجامد لا يقوى على العمل في ما قبله كما علمت في الاحكام الكلية . غير ان ذلك يطرد في ما سوى الظرف الواقع خبرا عن المبتدأ السابق فانهم اجازوا توسط الحال بينهما كما في المثال لما عندهم من التوسع في الظروف . غير انه ضعيف لقصور العامل المذكور * فان كانت الحال ظرفية نحو زيد بعد شبيه في خلاعة كانت المسئلة اقوى لان العمل في الظروف ايسر منه في غيرها ومن هذا القليل قول الشاعر

وَنَحْنُ مَنَعْنَا الْهَجَرَ أَنْ تَشْرَبُوا بِهِ وَقَدْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَأْوَةٌ يُمَكِّنُ

وهو سائغ عند الاكثرين بخلاف الاول فانه مقصور على الضرورة في الصحيح

وَالْحَالُ قَدْ تَجَمَّدُ لَكِنْ يَغْلِبُ تَأْوِيلُهَا وَلَا زِمُ يُرْتَكَبُ

اي ان الحال قد تاتي جامدة بخلاف اصلها ولكن على تأويلها غالبا بالمشقة . وذلك يكون في ما دل على تشبيه كقول الشاعر

فَمَا بَالُنَا امْسِ اسْدَ الْعَرِينِ وَمَا بَالُنَا الْيَوْمَ شَاءَ النَّجَفِ

اي ما بالنا امس شجعتا واليوم جبنا . او على مفاعلة نحو بايعته يدا بيد اي متقاضين . وكلمته فاه الى في اي متشابهين . او على ترتيب نحو ادخلوا رجلا رجلا اي مرتبين . او على تفصيل نحو علمته النحو بابا بابا اي مفصلا . او على تسعير نحو اشتريت التمر صاعا بدرهم اي مسعرا * وقد يعني عن التأويل وصفها نحو فمثل لها بشرا سويا . او دلالتها على عدد نحو فتم ميقات ربه اربعين ليلة . او على اصالة نحو اأسمجد لمن خلقت طينا . او على فرعية نحو وتحتون الجبال بيوتا . او على نوعية نحو لبس خاتمه ذهبا . او على حالة فيها تفضيل نحو زيد فتى احسن منه غلاما * واختلف في نحو طلع زيد بغتة . والمختار عند الجمهور ان المصدر حال مأول بالصفة اي طلع باغتة .

وهو مذهب سيبويه * وكذلك يرتكبون الاتيان بالحال لازمة على خلاف حكمها .
وذلك يكون في الجامدة التي لا تأوّل بالمشتق نحو هذا ثوبك ديباجاً . والمركبة نحو
ولّى مدبراً . والتي يدلّ عاملها على تجدد صاحبها نحو خلق الانسان ضعيفاً . وهي تنحصر
في هذه الصور فلا تكون لازمة في غيرها

كَذَلِكَ التَّعْرِيفُ لَفْظًا قَدْ يَرِدُ وَهُوَ عَلَى التَّنْكِيرِ مَعْنَى يَعْتَمِدُ
اي ان الحال قد تعي معرفة في اللفظ على تأويل نكرة في المعنى . وتعريفها قد يكون
بالالف واللام كقول الشاعر

وَأَرْسَلَهَا الْعِرَاقَ وَلَمْ يَدُدْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَقْصِ الدِّخَالِ
اي ارسلها معتركة . وقد يكون بالاضافة نحو جاء زيدٌ وحدهُ اي منفرداً . وقد يكون
بالعلمية كقولهم جاءت الخيلُ بداد اي متبددة . ومنه قول الشاعر
وذكرت من لبن المخلق شربةً والخيلُ تعدو في الصعيد بداد

واعلم ان الحال تنقسم باعتبار انفكاكها الى منتقلة كما في نحو جاء زيدٌ راكباً . ولازمة
كما في نحو خلق الانسان ضعيفاً * وباعتبار المراتب الى مقصودة وهي ما تُقصد لذاتها
كما رأيت . وموطئة وهي ما تُعمد للمقصود بعدها كما في نحو فتمثل لها بشراً سوياً *
وباعتبار فائدتها الى مبينة وهي ما لا يُستفاد معناها بدون ذكرها كما مرّ ويقال لها
المؤسّسة . ومؤكدة وهي بخلافها كما في نحو ولّى مدبراً * وباعتبار زمانها الى مقارنة
وهي ما قارنت عاملها في الزمان كما في الامثلة . ومحكية وهي الماضية نحو ضرب زيدٌ
مُذنباً . ومقدرة وهي المستقبلية نحو ركب زيدٌ غازياً * وباعتبار صاحبها الى حقيقة
وهي ما جرت على من هي له كما مرّ . وسببية وهي ما جرت على متعلقه نحو جاء زيدٌ
راكضاً جواده * وباعتبار مقدارها الى مفردة وهي ما كانت واحدة كما مرّ . ومتعددة
وهي ما زادت عن ذلك نحو جاء زيدٌ راكباً ضاحكاً . والمتعددة تنقسم الى مترادفة
وهي ما كانت لشيء واحد كما مرّ . ومتداخلة وهي ما كانت عن ضمير الحال التي قبلها
نحو قام يمشي راكضاً . فاحفظ وبالله التوفيق

فصل

في التمييز

بِالْفَضْلَةِ الْجَامِدَةِ الْمُفْسَّرَةِ لِلذَّاتِ تَمْيِيزٌ مِنْ أَسْمِ نَكْرَةٍ

وَهُوَ لِذَاتٍ مُفْرَدٍ قَدْ ذُكِرَتْ أَوْ نِسْبَةً جَاءَتْ بِذَاتٍ قُدِّرَتْ

اي ان التمييز يكون بالفضلة الجامدة المفسرة للذات من نكرات الاسماء . وهو إما تمييز مفرد فتكون الذات فيه مذكورة نحو عندي صاعٌ تمرًا . واما تمييز نسبة فتكون الذات فيه مقدرةً نحو طاب زيدٌ نفسًا . فان الذات التي فسرها التمر مذكورة وهي الصاع . واما الذات التي فسرتها النفس فهي مقدرة لان الطيب قد نُسب الى زيدٍ في اللفظ ولكنه في المعنى منسوب الى شيءٍ مقدر من متعلقاته لا اليه بالحقيقة . ففسرت النفس تلك الذات المقدرة فيه وهي الشيء الذي نُسب الطيب الى زيد من اجله

وَيَنْصِبُ الْأَوَّلُ مَا لَهُ طَلَبٌ مِنْ مِثْلِهِمْ تَمَّ كَفَعِلٍ قَدْ نَصَبَ

اي ان تمييز المفرد يُنصب بالاسم المبهم الطالب له في المعنى . وذلك عند تمامه بالتنوين كما في نحو عندي صاعٌ تمرًا . او بنون التثنية نحو اشتريت مثقالين ذهبًا . او نون الجمع نحو ملكت عشرين عبدًا . او بالاضافة نحو لي ثلاثة اثوابٍ خرمًا . وحينئذ يكون كالنعل الذي يطلب منفعوله ناصبًا ايًا بعد تمامه بفاعله ويكون التمييز كالمنفعل الواقع بعد تمام الكلام . وبهذا الاعتبار جاز اعماله فيه مع كونه اسمًا جامدًا وهو مذهب جمهور المحققين

وَذَلِكَ فِي ذِي عَدَدٍ وَمَا وُزِنَ وَمَا بِكَيْلٍ أَوْ بِمِسْخٍ يَعْتَلِنُ

نَحْوُ لَزِيدٍ أَرْبَعُونَ بَكْرًا وَدَانِقٌ مِسْكًا وَصَاعٌ تَمْرًا

اي ان التمييز المذكور يكون في المعداد والموزون والمكيل كما في الامثلة . وكذلك في المسوح نحو لي فرسخٌ ارضًا * ويجري هذا المجرى في نصب التمييز كل ما دل على مقدارٍ نحو ليس لي حبةٌ ذهبًا ولا حفنةٌ دقيقًا ولا قدمٌ مهلًا . او على ثمانية كقولهم من لنا بمثلك رجلًا . او على مغايرة كقولهم ان لنا غيرها ابلًا . او تعجب كقولهم يا لها ليلة . او كان مفرغًا من مميزات نحو لي خاتمٌ ذهبًا . وهو يحتمل الحالية كما مر غير انه اولى بالتمييز لجريه على حكمه الموضوع له بخلاف الحال * واعلم ان المتفرع المذكور ان تغيرت تسميته بعد انفصاله من مجموع اصله كالخاتم المصنوع من الذهب يجوز فيه النصب وترجح الاضافة لما فيها من التخصيص في المعنى والتخفيف في اللفظ . وان لم

تُغَيَّرُ كَقَضِيبِ خَيْرَانَ تَجِبُ فِيهِ الْإِضَافَةُ لِأَنَّهُ عَلَى مَعْنَى مِنَ التَّبَعِيضَةِ وَالتَّمْيِيزِ عَلَى
مَعْنَى مِنَ الْجَنْسِيَّةِ . فَإِنْ قِيلَ نَحْجَنَ خَيْرَانَ جَرَى نَجْرَى خَاتَمَ ذَهَبٍ . فَتَدْبُرُ
وَدُونَ مَا رُكِّبَ وَالْعُقُودُ يُضَافُ حَتْمًا صَاحِبُ الْمَعْدُودِ
وَاسْتَحْسَنُوا إِضَافَةً فِي مَا يَلِي كَرِطَلٍ رُمَانٍ وَصَاعٍ خَرْدَلٍ

إِذَا كَانَ مَا سَوَى الْمَرْكَبَاتِ وَالْعُقُودِ مِنْ أَسْمَاءِ الْعَدَدِ تَجِبُ إِضَافَتُهُ إِلَى الْمَعْدُودِ نَجْرَدًا
مَّا يَتِمُّ بِهِ فَيُقَالُ عِنْدَنَا ثَلَاثَةُ رِجَالٍ وَمِئَةُ دِينَارٍ وَآلِفٌ دِرْهَمٍ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا فَيَكُونُ
أَحْوَجَ إِلَى التَّخْفِيفِ . بِخِلَافِ مَا يَلِيهِ مِنْ أَسْمَاءِ الْمَقَادِيرِ كَالْوَزْنِ وَنَحْوِهِ فَإِنَّهُ يُسْتَحْسَنُ
فِيهِ الْإِضَافَةُ كَمَا رَأَيْتَ لِلتَّخْفِيفِ وَلَا تَجِبُ لِقَلَّةِ الْاسْتِعْمَالِ * وَرَبَّمَا قِيلَ ثَلَاثَةُ رِجَالًا
وَنَحْوُ ذَلِكَ بِالنَّصْبِ جَرِيًّا عَلَى أَصْلِ التَّمْيِيزِ وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ
وَحَقٌّ لِمَنْ أَنْتَ مِثْلَانِ عَامًّا عَلَيْهِ أَنْ يَمَلَ مِنَ الثَّوَاءِ

وَهُوَ فِي غَايَةِ النَّدُورِ * وَأَمَّا الْمَرْكَبَاتُ وَالْعُقُودُ فَيَجِبُ فِيهَا النَّصْبُ نَحْوُ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا
وَارْبَعِينَ لَيْلَةً . وَتَمْتَنِعُ الْإِضَافَةُ لِأَنَّهَا فِي الْمَرْكَبِ تُقْتَضِي جَعْلَ ثَلَاثَةِ أَسْمَاءٍ كَالْأَسْمَاءِ الْوَاحِدِ
وَهُوَ مَكْرُوهٌ عِنْدَهُمْ . وَفِي الْعُقُودِ لَا يَسْتَقِيمُ اثْبَاتُ الدُّونِ مَعَهَا لِأَنَّهَا فِي صُورَةِ نُونِ الْجَمْعِ .
وَلَا حَذْفُهَا لِأَنَّهَا لَيْسَتْ نُونُ جَمْعٍ فِي الْحَقِيقَةِ

وَرُبَّمَا أَتْبَعَ كُفُوًا قَدْ وَفَى مِنْهَا كُلِّي سَبْعَ نَعَاجٍ وَكَفَى

إِذَا اتَّبَعُوا مِنْ هَذِهِ الْمَفْسَّرَاتِ مَا كَانَ كُفُوًا لِلْمُبْهَمِ الَّذِي يَفْسِّرُهُ وَافِيًا بِحَقِّ
مُقَدَّرِهِ فَيَجْعَلُونَهُ بَدَلًا أَوْ عَظْفَ بَيَانٍ نَحْوُ لِي سَبْعَ نَعَاجٍ وَعِنْدِي صَاعٌ تَمْرٍ وَخَاتَمَانِ
ذَهَبٍ . فَإِنَّ النِّعَاجَ جَمْعُ التَّمْرِ وَالذَّهَبُ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ الَّتِي تُحْمَلُ الْقَلَّةُ وَالْكَثَرَةُ .
وَكُلُّهَا تَتْبَعُ بِحَقِّ الْمُبْهَمَاتِ الْمَفْسَّرَةِ لَهَا كُلِّ وَاحِدٍ بِجَسْبِهِ فَلَيْلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا . بِخِلَافِ
نَحْوِ أَحَدٍ عَشَرَ عَبْدًا وَعِشْرِينَ أَمَةً وَمِئَةً بَعِيرٍ وَآلِفَ نَاقَةٍ فَإِنَّ كُلَّ هَذِهِ الْمَفْسَّرَاتِ أَفْرَادٌ
لَا تَقُومُ بِحَقِّ مَا فُسِّرَتْهُ لِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ مَعْنَى الْجَمَاعَةِ فَلَا يَجُوزُ فِيهَا الْإِتْبَاعُ

وَنَصَبُ ذِي النِّسْبَةِ لِلْفِعْلِ جَعْلُ وَذَلِكَ فِي الْغَالِبِ عَنْ أَصْلِ نُقْلِ
كَطَبْتُ نَفْسًا وَأَضَقْتُ عَمْرًا ذَرَعًا وَمِنْ أَجَلٍ مِنْكَ قَدْرًا
إِذَا كَانَ تَمْيِيزُ النِّسْبَةِ قَدْ جُعِلَ نَصَبُهُ لِلْعَوَامِلِ النِّعْلِيَّةِ . وَهُوَ يَكُونُ فِي الْغَالِبِ مَقُولًا عَنْ

الفاعل او عن المفعول به او عن المبتدأ كما في الامثلة . فان الاصل في الاول طابت
نفسى وفي الثاني اُصْقَتْ دَرَعٌ عمرو وفي الثالث قَدَرُ مَنْ أَجَلٌ مِنْ قَدْرِكَ * وقد يكون
غير منقول عن شيء نحو جَدَّ زَيْدٌ رجلاً * واختلف في نحو امْتَلَأَ الْاَنَاةَ ماءً
والصحيح انه غير منقول ايضاً وهو المختار عند الاكثرين * واعلم ان ما وقع بعد افعال
التفضيل يُنْصَبُ اذا كَانَ فاعلاً في المعنى نحو زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالاً مِنْ عَمْرٍو . وضابطه ان
يَصَحَّ جَعَلَ أَفْعَلَ فَعلاً فيقال زَيْدٌ كَثُرَ مَالُهُ . فان لم يكن كذلك جَرَّ بالاضافة نحو
زَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ . وضابطه ان يَصَحَّ تعريف المضاف اليه مجموعاً فيقال زَيْدٌ أَفْضَلُ
الرَّجَالِ . فان اضيف افعال الى غيره وجب النصب نحو زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ رجلاً لا متتابع
اضافته اليه ايضاً . فتدبر

وَرُبَّ تَمْيِيزٍ لِنَاكِيْدٍ أَتَى كَصَارَتْ الْفَتَيَانُ عَشْرِينَ فَتَى

اي ان التمييز قد ياتي للتأكيد لا لبيان الذات . وذلك يكون تارة في تمييز المفرد
نحو ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً وعليه مثال النظم كما رأيت . وتارة في
تمييز النسبة كقول الشاعر

وَالْتَغْلِيْبُونَ بِئْسَ الْفَحْلُ فَلَهِمْ فَحْلاً وَأَمَّهُمْ زَلَاءٌ مِنْطِقٌ

فان التمييز فيهما قد جاء لجورد التقرير لان الذات معلومة قبله فلا حاجة الى تفسيرها
به كما ترى

وَرُبَّمَا أُشْتُقَّ عَلَى الْقَصْدِ إِلَى ذَاتِ كَسْبَعَيْنَ خَطِيْبًا مَثَلًا

اي ان التمييز ربمما وقع مشتقاً نحو رأيت سبعين خطيباً بناءً على كون المراد به الذات
باعتبار انه اسم لا صفة فيكون بمنزلة الجامد . وقس عليه نحو لله دَرَكٌ عالماً وأكرم
بزيد فارساً وما اشبه ذلك

«وَأَجْرُ رُبْمَنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ وَالنَّقْلِ مِنْهُ كَذِرَاعٍ مِنْ مَسَدٍ»

اي انه يجوز في ما سوى المعداد من تمييز المفرد والمنقول من تمييز الجملة ان يجوز بين
فيقال عندي ذراع من مسد وصاع من تمر ومثقال من ذهب . وبالمثل من ليلة لله
دَرَكٌ من بطل وما اشبه ذلك * ولا يقال ثلاثة عشر من درهم لان التمييز مفرد واسم

العدد متعدّدٌ . ولا طاب زيدٌ من تنسٍ لانه يُقتضي كونُ التنسِ مفسّرةً لزيدٍ وهو خلاف المقصود لان المراد كونها مفسّرةً للنسبة * وأما نحوُ عندي ثلاثةٌ من الرجال وخمسة عشرَ من النساء فعلى حذف المعداد اي ثلاثة افراد من الرجال وخمسة عشرة واحدة من النساء * واعلم ان التمييز يوافق الحال في كونه اسماً نكرةً فضلةً منصوبةً رافعةً للإبهام . ويخالفها في كونه جامداً مفسراً للذات لا يتعدّد ولا يتقدّم على عامله ولا يكون جملةً او شبهها . بخلاف الحال في ذلك كله كما علمت



باب المجرور بالاضافة

فصل

في الاضافة المعنوية

وَمَا أَضِيفَ اسْمٌ إِلَيْهِ خُفِضَ بِهِ لِحَقِّ طَلَبٍ قَدْ أَقْتَضَى
وَهُوَ عَلَى نِيَّةٍ مَعْنَى حَرْفٍ جَرٍّ لِدَاكِ قِيلَ إِنَّ لِحَرْفٍ الْأَثَرِ

اي ان ما اضيف اليه اسم يُخَفِّضُ بذلك الاسم المضاف لانه يطلب المضاف اليه طلباً لازماً من حيث انه منسوب اليه كما يطلب المبتدأ الخبر من حيث انه محكوم عليه به وذلك هو حق العامل * والاضافة تكون على نية معنى حرف الجر لان غلام زيد بمعنى الغلام الذي لزيد . ولذلك قيل ان المضاف يعمل في المضاف اليه لانه قد تضمن معنى حرف الجر فقوي به على العمل * وعلى كلا القولين لا يكون العامل في المضاف اليه الا المضاف وهو الصحيح بدليل اتصال الغمير به كقلاوي والغمير لا يتصل الا بعامله . وهو مذهب سيبويه وعليه الجمهور

فَإِنْ يَكُنْ جِنْسًا لَهُ فَالْحَرْفُ مِنْ وَالظَّرْفُ فِي وَالْغَيْرُ لِلْأَمِّ ضَمِنْ
كَثُوبٍ خَزٍ وَصَلَوَةِ الْعَصْرِ وَعَبْدُ زَيْدٍ بَاتَ عِنْدَ عَمْرٍو
اي فان كان المضاف اليه جنساً لكثوب خزٍ فالاضافة بمعنى من . او ظرفاً له

كصوله العصر فبمعنى في . والّا فبمعنى اللام تحقيقاً حيث يمكن اظهارها كعبد زيد .
او تقديرًا حيث لا يمكن كعند عمرو . فان عند لا يمكن اظهار اللام معها في اللفظ
غير انها تنوّي في المعنى باعتبار افادة الاختصاص الذي هو مدلولها ووجه اظهارها مع
ما يرادف عند ممكان ونحوه * وأعلم ان كون الاضافة على معنى الحرف لم يؤثّر شيئاً
في اقتضاء البناء لان المضاف اليه بمنزلة التنوين من المضاف كما ستملم ولا بناء مع
التنوين لانه علم التمكن . ولذلك اذا حذف المضاف اليه من اللفظ غير متوَيّ الذِكر
وجب بناء المضاف كما سيجي

وَيُنَكِّرُ الْمُضَافُ تَوْنِيًا وَمَا أَشْبَهَهُ مِمَّا بِهِ قَدْ تَمَّ

اي ان المضاف لا يقبل التنوين ولا ما اشبهه مما نتم به الاسماء وهو نون التثنية
والجمع وما ألحق بهما . فاذا أُريدت اضافة الاسم جَرَد من كل ذلك كلام زيد
وجبكي نعمان ومُسْلِمِي مَكَّة وقس عليه * وذلك لان الاسم يتم بالمضاف اليه كما يتم
بهذه المذكورات فلا يجمع بينها وبينه لثلاً يكون قد صار للام تمام وهو مُنَكَّر *
واعلم ان التنوين الذي يُحذف من المضاف إمّا مملووظ كما في نحو غلام زيد وإمّا
مقدّر كما في نحو دراهم زيد . وكذلك النون كما سيأتي في بابيهما ان شاء الله تعالى
وَمَا إِلَى مَعْرِفَةٍ أَضِيفَ قَدْ عُرِفَ وَالْعَكْسُ بِتَخْصِيصٍ وَرَدَّ
وَالْكُلُّ يَأْتِي أَلَّ لِتَعْرِيفٍ يَجِبُ أَيْضًا وَكَوْنِ الْأَعْرِفِ الَّذِي نُسِبَ
اي ان المضاف الى معرفة يتعرّف بواسطتها كما في غلام زيد والمضاف الى نكرة
يُتَخَصَّص بها كما في ثوب خز . وبهذا الاعتبار تُسَمَّى هذه الاضافة معنوية لانها تفيد
امراً معنوياً وهو التعريف او التخصيص بخلاف اللفظية كما ستعرف * وكل واحد
من هذين المضافين لا يقبل دخول أَل عليه مطلقاً لانها مع المعرفة تقتضي تعريفاً
آخر ومع النكرة تقتضي كون المنسوب أَعْرِف من المنسوب اليه . وكلاهما ممنوع

وَحَيْثُمَا تُتَّحَدُّ الذَّاتُ فَلَا إِضَافَةَ فَإِنْ أَضِيفَ أَوَّلًا

اي ان الاضافة لا تقع حيث تُتَّحَدُّ الذَّات بين الاسمين كالمترادفين والصفة والموصوف
ونحو ذلك . لان كل واحدٍ منهما يكون هو نفس الآخر فيكون منسوباً الى نفسه

والمنسوب لا بد ان يكون منسوباً الى غيرهم * وأما ما ورد من ذلك نحو سعيد كُرِزَ
وبقلة الحمقاء وأخلاق ثيابٍ فعلى تأويل أن المراد بالمضاف في الاول هو المسمى
وبالمضاف اليه الاسم الدال عليه . فاذا قيل جاء سعيد كُرِزَ كان كأنه قيل جاء
مسمى هذا الاسم . وأن الاضافة في الثاني الى المحذوف قد وُصِفَ بالصفة المذكورة
اي بقلة الحجة الحمقاء . وأن الصفة في الثالث قد قُدِّمَتْ وجُعِلَتْ نوعاً مضافاً الى الجنس
فصار كثوب خَزٍ ونحوه

وَقَدْ يُضَافُ لِاشْتِرَاكِ عِلْمُ مَنْكَرًا كَمَا يُضَافُ الْمُبْهَمُ
اي ان العلم قد يُضَافُ مَتَوَيِّجُ التَّنْكِيرِ كما تُضَافُ التَّكْرَاتُ الْمُبْهَمَةُ . وذلك يكون لوقوع
الاشتراك فيه فيضَافُ الى ما يميزه عما يشاركه في التسمية كازن ربيعة تمييزاً له عن
مازن قيس ومازن تميم . ومن ذلك قول الشاعر

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النِّقَارِ سَ زَيْدِ كَمْ بَايِضَ مَاضِي الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانِ
وقد يُضَافُ الى ما اشتهر به كزيد الخيل وتخبان الفصاحة وغير ذلك . وهو كثير في
كلام العرب

وَأَعْرَبُوا كَأَلَّوْلَ الثَّانِي لَدَى حَذَفٍ مُنَابًا كَسَّالَتْ أَلْبَلَدَا
وَجَرُّ مَعَ عَطْفٍ عَلَى الْمَثَلِ كَمَا كُلُّ فَتَى يَحْمِي وَلَا دَارَ حِمَى

اي ان المضاف اليه يعطى اعراب المضاف المحذوف لانابته عنه كما في المثال . فان
اصله سالت اهل البلد فلما حذِفَ المضاف أُقيم المضاف اليه مقامه فاعطي حكمه في
الاعراب * ومن هذا القليل قولهم تفرقوا ابادي سبا اي مثل ابادي سبا فنصبوا ابادي
لتزيلها منزلة المضاف المحذوف وجعلوها حالاً كما ترى مع كونها معرفة باضافتها الى سبا
وهو علم لبعض ملوك اليمن * فان كان المضاف المحذوف قد عطف على مثله في اللفظ
والمعنى بقي عمله في المضاف اليه لقيام حرف العطف مقامه كما في المثال . فان
الاصل فيه ما كل فتى يحمي ولا كل دار حمي فحذِفَ المضاف وبقي المضاف اليه
مجروراً كما كان قبل حذفه . وعلى ذلك قولهم ما كل سوداء ثمرة ولا بيضاء شحمة
اي ولا كل بيضاء . وقول الشاعر

وَلَمْ أَرْ مَثَلَ الْخَيْرِ يَتْرُكُهُ الْفَتَى وَلَا الشَّرِّ يَأْتِيهِ أَمْرُو وَهُوَ طَائِعٌ

اي ولا مثل الشر * والغالب في ذلك ان يكون بعد النفي كما رأيت او بعد الاستفهام
كقول الشاعر

أَكُلْ أَمْرِي تَحْسِبِينَ أَمْرًا ونارٌ تَوَقَّدُ فِي اللَّيْلِ نَارًا

اي وكل نار * غير ان ذلك ليس شرطاً فيه خلافاً لبعضهم

وَحَذَفُوا ثَابٍ فَأَبَقُوا أَوَّلًا بِجَالِهِ كَأَقْصِدِ أَخَا وَابْنِ الْعَلَا

اي انهم يحذفون المضاف اليه فيتركون المضاف على حاله اي مجرداً من التنوين ونحوه
كما كان مع ذكر المضاف . وذلك يكون غالباً اذا عطف عليه مضاف الى مثل المحذوف
لفظاً ومعنى كما في المثال لان ذلك يجعل المحذوف في قوة المنطوق به . وعليه

قول الراجز

قَبْلَ وَبَعْدَ كُلِّ قَوْلٍ يُفْتَنَمُ حَمْدُ الْإِلَهِ الْبَرِّ وَهَابِ النِّعَمِ

وقول الشاعر

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أَمْرًا بِهِ بَيْنَ ذِرَاعِي وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ

وقد يكون المعطوف غير مضاف كقول الراجز

عَلَّقْتُ أَمَالِي فَعَمَّتِ النِّعَمُ بِثَلٍّ أَوْ أَنْفَعَ مِنْ وَبْلِ الدِّيمِ

اي بثل وبل الديم او انفع منه * واعلم ان المضاف يكتسب من المضاف اليه اموراً
شئياً . منها التعريف والتخصيص كما مر آنفاً . ومنها التخفيف ورفع القبح كما سيأتي في
الاضافة اللفظية . والظرفية نحو صمت كل يوم . والمصدرية نحو لا تملوا كل الميل .
والصدارة نحو ابن من أنت . والاعراب كما سيأتي في باب العدد . والبناء كما سيأتي

في هذا الباب .

فصل

في ما يلزم الاضافة

وَكُلُّ نَاقِصٍ الدَّلَالَةِ اَلْتَزَمَ مِمَّا يُضَافُ اَنْ يُضَافَ فَاسْتَمَّ

فَإِنْ يَفَتْ ذَلِكَ لَفْظًا يُعْتَمَدُ مَعْنَى كَكُلِّ قَامَ أَيُّ كُلِّ شَيْءٍ أَحَدٌ

اي ان كل ما كان ناقص الدلالة على ما يراد به من الاسماء التي تقبل الاضافة نحو

كل وبعض ونظائرهما يلزم الاضافة لنتم دلالة بها نحو كل نفس ذائقة الموت وبعض
الظن انهم * فان لم تكن الاضافة لفظاً كما رأيت فلا بد ان تكون معنى كما في المثال

وَمَا لِمَا غَايَرَ أَوْ مِثْلَ مَنْ تَعَرَّفَ لِعُمِّيٍّ إِيَّاهُمْ ضَمِنَ

اي ان ما دل من هذه الاسماء على الغاية كغير وسوى او على المائلة كمثل وشبه
لا يتعرف باضافته الى المعرفة لتوغل في الإبهام نحو رأيت رجلاً غيّر زيد وامراً مثل
هند . فان كلا منهما لا يزال مجهولاً لانه لا يختص بذات معينة ولذلك صح ان
تنتعت به النكرة كما ترى

وَمَا تُضِفْ مَعْنَى قَتَوِيٍّ الْمَعْنَى فَقَطْ كَقُمْنَا فَوْقُ ضَمًّا بَنِي

وَهُوَ الْجِهَاتُ السَّتُّ دُونَ وَعَلُ غَيْرُ وَحَسْبُ قَبْلُ بَعْدُ أَوَّلُ

اي ان ما اضمته معنى من هذه الاسماء ونويت معنى المضاف اليه فقط دون لفظه
يبنى على الضم كما في المثال . وعليه قول الراجز أقب من تحت عريض من عل . وقول

الشاعر

اِذَا اَنَا لَمْ أُوْمِنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ لِقَاؤُكَ الْآمِنْ وَرَأَاهُ

وقول الآخر

جَوَابًا بِهِ تَجْبُوْا عَمِيْدَ فَوْرَبْنَا لَعَنَ عَمَلٍ أَسْلَفَتْ لَا غَيْرُ تُسَالُ

ومن ذلك قراءة السبعة لله الامر من قبل ومن بعد . وقول الشاعر

لَعَمْرُكَ مَا اَدْرِي وَاِنِي لَأَوْجَلُ عَلَى اَيْنَا تَعْدُو الْمِيَّةُ أَوَّلُ

فان المضاف اليه قد حذف لفظه مع جميع هذه الاسماء ونوي معناه لان المعنى
أقب من تحته ومن وراء حجاب ولا غيره وهم جراً * ويقال لها الغايات لانها لما
حذف المضاف اليه غير منظور الى لفظه صارت غاية ينتهي اللفظ بها

وَإِنْ نُويَ اللَّفْظُ فَكَأَلْمُضَافِ فِي اللَّفْظِ مُعَرَّبًا بِلَا خِلَافٍ

اي فان نوي لفظ المضاف اليه ايضاً جرت هذه الاسماء مجرى المضاف لفظاً فتعرب
غير منوثة كانه قد ذكر معها لانه مقدر الوجود والمقدر كالمذكور . وعليه قراءة
بعضهم من قبل ومن بعد بالكسر اي من قبل الغلب ومن بعده . وقول الشاعر

ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطفّت مولى عليه العواطف
اي من قبل ذلك * واعلم ان هذه الاسماء قد تخرج عن اصلها فتقطع عن الاضافة
مطلقاً منوثة التنكير وحينئذٍ تُعرّب منوثة كسائر الاسماء المفردة وعلى ذلك قول الشاعر
فساغ لي الشراب وكنت قبلاً أكاد أغصن بالماء الفرات
وقول الآخر

ونحن قتلنا الأزد أزد شنوة فما شربوا بعداً على لذة خمر
اي وكنت في الزمان المتقدم وما شربوا في الزمان المتأخر من غير اعتبار القبيلة
والبعدية بالنسبة الى شيء بعينه . وهكذا في البواني * واعلم ان من هذا القبيل عوض
وهي ظرف للزمان المستقبل . فانها تُعرّب اذا أُضيفت كقولهم لا افعله عوض العائضين
اي دهر الداهرين . وتُبنى على الضم في الاشهر اذا قُطعت عن الاضافة وعليه قول الشاعر
رضيعي لئان ثدي أم تحالفا بأسمح داج عوض لا تنفرك
واكثر ما تستعمل مع القسم كما في البيت

فصل

في المضاف الى ياء المتكلم

ما صحّ والشبه له أكثر ان تُضيف للياء وأدغم غيره إلا الألف
اي ان آخر الاسم الصحيح كغلام والشبه به وهو ما قبل آخره المعتل حرف ساكن
كذلّوطني بكسر اذا أُضيف الى ياء المتكلم لمناسبتها . وأما غيره فان كان واواً
او ياءاً أدغم فيها مقلوباً كهولاء بني . او سالماً كجاء قاضي وضربت غلامي . وان كان
الفاء لم يتغير كفتاي وغلامي

”وَالْيَاءُ بَعْدَ الْكُسْرِ طَوْعًا نَفْتَحُ وَذَاكَ قَبْلَ سَاكِنٍ يُرْجَعُ“
”فَإِنْ آتَتْ بَعْدَ سُكُونٍ قُضِيَ بِهِ لِلدَّفْعِ سَاكِنِينَ النُّقْيَا“

اي ان ياء المتكلم المضاف اليها اذا كان ما قبلها مكسوراً يجوز فيها الفتح بناءً على ان
التحريك هو الاصل في وضع الحروف المفردة وعلى ذلك قول الشاعر
أيارب ليلى انت ربي وربها فحمل عليها بعض ما في فؤادها

الأن السكون فيها هو الأشهر والأكثر في الاستعمال لانه أخف في اللفظ وهو اصل البناء * وذلك ما لم يقع بعدها ساكن نحو مررت بخليجي التاجر فيترجم الفتح حرصاً على بيانها ودفماً لتوهم كون المضاف اليها مضافاً الى ما بعدها في بعض الصور كما ترى * وأما اذا كان ما قبلها ساكناً فالفتح فيها واجب دفماً لالتقاء الساكنين فيقال جاء فتاي وغلاماي وبسطت كلنا يدي وأرغمت انوف حاسدي بفتحها في الجميع * واعلم ان ما قبل الحرف المدغم في الياء ان كان مضموماً كسِر وان كان مفتوحاً بقي على فتحه . فاذا أُضِيفَتْ بَنُونٌ وَمُصْطَفَوْنَ قِيلَ بِنَيِّ بِكسر التون ومُصْطَفِيَّ بفتح الفاء

فصل

في ما يضاف الى الجملة

يُضَافُ لِلْجُمْلَةِ ذَاتِ الْخَبَرِ ظَرَفٌ عَلَى تَأْوِيلِهَا بِأَلْمَصْدَرِ
وَذَلِكَ فِي حَيْثُ وَإِذْ لَمَّا إِذَا يَلْزَمُ حَتْمًا وَلِذَا تُبْنَى كَذَا

اي ان بعض الظروف يضاف الى الجملة الخبرية على تأويلها بالمصدر كما ستري . وذلك يجب في حيث من ظروف المكان وإذ ولما واذا من ظروف الزمان . وهي تلزم البناء وجوباً لافتقارها لل لازم الى الجملة * غير ان منها ما يضاف الى الجملتين وهو حيث واذا . ومنها ما يخص بالفعل وهو لَمَّا واذا . فيقال جلست حيث جلس الشيخ ونزلت حيث الامير نازل . وقت اذ قام زيد وفرت اذ القوم غافلون . واتيت لَمَّا آتى عمرو . وأركب اذا ركب الجيش * غير ان الغالب في حيث ان تضاف الى الجملة

الفعلية . وقد يقع بعدها الاسم المفرد كقول الشاعر

ونقطعهم حيث الحبي بعد ضربهم بيض المواضي حيث لي العائم
وهو هناك مبتداً محذوف الخبر على الصحيح * والغالب في إذ ان تضاف الى الماضي .

وقد تضاف الى المضارع كقول الآخر

اذ تستيك بذي غروب واضح عذب مقبله لذيد المطعم

وأما لَمَّا واذا فلا تستعمل الاولى منهما إلا مع الماضي ولا الثانية إلا مع المستقبل * واعلم انهم اشترطوا كون الجملة خبرية في هذا المقام لكون مضمون الخبرية حاصلًا في الوجود فتصح النسبة اليه بخلاف الانشائية * والتزموا تأويلها بالمصدر لتكون الاضافة

في الحقيقة الى المفرد على حكمها . غير ان هذه الظروف تأوّل ايضاً معها بما يرادفها من الظروف المتصرفة لتصحّ اضافتها الى المفرد . فيُقدَّر في جاسْت حيث جاسْت الشَّيْخ مكانُ جلوسه . وفي قمت اذ قام زيدٌ حين قيامه . وقس البواني

وَرُبَّمَا يَقْفُو لَدُنْ حَيْثُ وَفِي مَذْمُونُ ذَلِكَ تَارَةً قَدْ أَقْنُنِي
اي انهم رُبَّمَا اضافوا لَدُنْ ايضاً الى الجملة كما تضاف حيثُ اليها وعلى ذلك قوله
صريع غوان راقهنَّ ورُقْنَه لَدُنْ شَبَّ حتى شابَّ سودَّ الذوائب
وسُمِع قطعها عن الاضافة لفظاً مع عُدُوَّة فقط منصوبة بعدها على اضمار كان مع اسمها
في المختار وعليه قول الآخر

وما زال مهري مَزَجَرَ الكلب منهم لَدُنْ عُدُوَّة حتى دَنَتْ لغروب
اي لَدُنْ كان الوقت عُدُوَّة . او مرفوعة على اضمار كان التامة اي لَدُنْ كانت عُدُوَّة .
وذلك مع جواز جرّها على الاصل وهو اصحُّ وجوهاً * ولَدُنْ مَبْنِيَّةٌ على السكون مطلقاً
لشدة توعُّلها في شبه الحرف لانها تلزَم استعمالاً واحداً وهو الظرفية وابتداءً الغاية .
ولا يتصرف فيها بشيء مما يتصرف به في غيرها من الظروف فلا تقع خبراً ولا صفة
ولا صلة ولا حالاً . ولذلك تَبْنِي مع الاضافة الى المفرد ايضاً * وأَمَّا مَذْمُونُ فتضافان
تارة الى الجملة نحو ما رَأَيْتُهُ مَذْمُونُ الحَيِّ وتارة الى المفرد في قول نحو ما رَأَيْتُهُ مَذْمُونُ
يومين . ونُقْطَعَان عن الاضافة لفظاً فيرفع المفرد بعدها خبراً عنهما على الاصحِّ فيقال
ما رَأَيْتُهُ مَذْمُونُ . وسياً في تمام الكلام عليهما في باب حروف الجر * وهما مَبْنِيَتَانِ
الاولى على السكون والثانية على الضمِّ لموافقتيهما مَذْمُونُ والحرفيتين لفظاً ومعنى ولذلك
استصحب هذا البناء في جميع مواقعهما

وَمِثْلُهُمْ صَرَفَ مِنْ ذِي الزَّمَنِ يُضَافُ طَوْعاً وَكَذَلِكَ قَدْ بَنِي

اي ان المِثْلَهُم المتصرف من ظروف الزمان تجوز اضافته الى الجملة . وهو يشمل ما لا
اختصاص له البتة كالحين والوقت . وما له اختصاصٌ ما كاليوم والليلة . فيقال جثت
يوم جاء زيدٌ وأَقْدَمْتُ حِينَ الْجَيْشِ مِنْهَزْمٌ على تأويل يوم محيٍ زيدٍ وحين انهزام
الجيش كما مرَّ . غير ان ما أُريد به الماضي يكون بمنزلة اذ فجزوز اضافته الى الجملتين
كما رأيت . وما أُريد به المستقبل يكون بمنزلة اذا فينحصر بالفعالية نحو سأذهب
حين يذهب القوم لانها لا تدخل على الاسماء . واجاز بعضهم اضافته الى الاسمية

المشتبهة على معنى الاستقبال نحو يوم هم على النار يُقْتَنُونَ اكتفاءً بالمناسبة في المعنى *
ولما كانت هذه الظروف تضاف الى الجملة جوازاً كان يجوز فيها الاعراب على الاصل
لعدم لزوم الافتقار. والبناء لقصد المشاكلة لان الجمل كلها مبنية * ولما كان الاصل
في اعراب الظروف النصب كان بناؤها على الفتح للناسبة بين حركة الاعراب وحركة
البناء * واعلم ان هذه الظروف تضاف الى اذ فتجري معها هذا المجرى وعليه قرئ من
عذاب يومئذ يجر يوم على الاعراب وفتح على البناء * وحملت عليها مثل وغير
لمشابهتهما لها في الابهام. وذلك اذا اضيفنا الى ما وانَّ وأن المصدريات نحو انه لحق
مثل ما انكم تنطقون وكقول الشاعر

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في غصون ذات أوقال
وذلك لانهما حينئذ تكونان مضافتين الى المصدر المسبوك من الجملة كما في اضافة
الظروف. وعلى ذلك روي البيت وقرئت الآية برفع مثل وغير على الاعراب وفتحهما
على البناء

وَأَخْتَرْنَا مَا أُلْفِعَ مَبْنِياً إِلَيَّ خِلَافَ مَا بِمُعَرَّبٍ وَأَسْمٍ تَلِي
اي انه يُخْتَارُ بناءً الظرف المضاف الى الجملة الفعلية والمصدرة بفعل مبني. وهو يشمل
ما كان بناؤه اصلياً كما في قول الشاعر

على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت أَلَمَّا اصبح والشيبُ وازع
وما كان بناؤه عارضاً كقول الآخر

لَأَجْتَذِبَنَّ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحْلَمًا على حين يستصبين كلَّ حليم
بخلاف الجملة المصدرة بالفعل المعرب كقول الآخر
اذا قلت هذا حين أسلو يهيجني نسيم الصبا من حيثما يطلع الفجر
والجملة الاسمية كقول الآخر

أَلَمْ تَعْلَمِ يَا عَمْرُكَ اللهُ أَنَّنِي كَرِيمٌ على حين الكرام قليل
فان الاعراب فيهما ارجح في اختيار الاكثرين طلباً للناسبة بين التجاورين * واعلم
انه لا فرق في صدر الجملة الاسمية بين ان يكون معرباً كما رأيت او مبنياً نحو يوم
هم بارزون لان الاسم وان كان مبنياً لفظاً معرباً حكماً بخلاف الفعل * والمراد
بالظرف هنا اسم الزمان مطلقاً لا المفعول فيه فقط. ولذلك يجري هذا الاستعمال في

المصوب على الظرفية وغيره كما رايت في الامثلة * ويشتَرَطُ في الجملة مع كونها خبرية ان لا تكون مشتملة على ضمير يعود الى المضاف فلا يقال جئتُ يومَ جاءَ زيدٌ فيه لانها في تقدير المصدر كما علمت فلا يعود منها ضمير الى المضاف كما لا يعود اليه ضمير من المصدر المضاف اليه * واذا صُدِرَتِ الجملة المضاف اليها بحرف نفي نحو يومَ لا تملك نفس لنفس شيئاً بقي المضاف معها على حكمه في الاعراب والبناء . فان كان الحرف لا النافية للجنس كقولهم اتيتك يومَ لا حرَّ ولا برَدَ جاز في اسمها الفتح على البناء . والرفع على القاءها او اعمالها عمل ليس . والجر على اعتراضها بين المتضايقين

ل

فصل

في الاضافة اللفظية

وَعَامِلُ الْوَصْفِ إِلَى الْمَعْمُولِ قَدْ أَضِيفَ تَخْفِيفاً بِمَا أَلْفَظُ فَقَدْ اي ان العامل من الوصف وهو ما ليس بمعنى الماضي يُضاف الى معموله كضارب زيد الآن او غداً تخفيفاً للفظ بما يُفقد منه لاجل الاضافة من التنوين وغيره كما سياتي . ولذلك يُقال لها الاضافة اللفظية * فان أُريد به الماضي كبارئ الوجود كانت الاضافة معنوية لان الوصف غير عامل كما ستعلم فلا يلحقه ما يُخفف بمجذبه * واما ما أُريد به الاستمرار كحامي العشرة فان اعتبر فيه جانب الماضي فهي معنوية او جانب الحال او الاستقبال فلفظية . وهو المختار * واعلم ان المراد بالوصف المذكور هو اسم الفاعل كما مر . والصفة المشبهة به كحسن الوجه . واسم المفعول كمضروب الغلام . غير ان الصفة المشبهة لا تكون اضافتها اللفظية لانها لا تتعين للماضي بخلاف صاحبها ولذلك يجمعان الطَرَفَيْنِ * واختلفوا في اضافة المصدر وافعل التفضيل كضرب اللص وافضل القوم . والمختار عند الاكثرين انها معنوية وهو مذهب سيبويه * واما الوصف الذي لا يُراد به معنى الفعل نحو كاتب القاضي وملك الامير فلا خلاف في كون اضافته معنوية لانه قد جرى مجرى الاسماء الموصوفة * واختلف في تقدير الحرف هنا والأظهر انه لا يقدر اذ لا معنى له ولا سبيل الى اظهاره وهو اختيار اكثر المحققين

وَهُوَ عَنِ التَّكْثِيرِ لَمْ يَحْوَلْ لِأَنَّهُ فِي قُوَّةِ الْمُنْفَصِلِ

اي ان هذا المضاف لا يزال نكرة ولو أُضيف الى المعرفة كضارب زيد ولذلك جاز

وصف النكرة به نحو هذا عارضٌ مُمطرنا . وذلك لانه في حكم المنفصل عن المضاف اليه باعتبار الضمير المستتر فيه فانه لو برز لكان فاصلاً بينهما لفظاً . والتعريف انما يستفاد من اتصال المضاف بالمضاف اليه واتحادهما كما في الاضافة المعنوية ولذلك يُقال لها الحقيقة والمحضة بخلاف هذه

وَلَمْ يُضَفْ إِذْ لَيْسَ مَا يُخَفَّفُ لَفْظاً وَلَوْ فِي الْوَهْمِ مِمَّا يُحَذَفُ
فَأَمْتَعَ الضَّارِبُ زَيْدَ وَقَبْلَ كَالضَّارِبِ زَيْدٍ لِنُونٍ قَدْ خُزِلَ

اي ان هذه الاضافة لا تجوز اذا لم يحصل بها تخفيف للفظ ولو في النية كما نحو ضارب زيد فان في ضارب تنويناً مقدراً يُنَوَّى حذفه كما سيأتي في موضعه . وذلك لانها انما استعملت للتخفيف فاذا لم يحصل بها تخفيف امتنع استعمالها . ولذلك لا يجوز ان يقال الضارب زيد لان الضارب لم يكن منوئاً فحذف تنوينه . بخلاف نحو الضارب زيد والقائلي بكر فانه يجوز لحصول التخفيف بحذف نون الثانية في الاول ونون الجمع في الثاني كما ترى

وَمَا أَتَى كَالْحَسَنِ الْوَجْهَ طُرْحَ مِنْهُ ضَمِيرٌ فَهُوَ إِذْ ذَاكَ يَصْحُ
وَقِيلَ تَخْلِيصاً مِنَ الْقُبْحِ أُرْتَكِبَ لِفَوْتِ رَبْطٍ أَوْ تَكْلُفٍ يَجِبُ

اي ان ما كان كالحسن الوجه في كون المضاف صفةً مشبهةً مقترنةً بِأَلٍ والمضاف اليه معمولاً لما تعي أضافته بناءً على انه قد حذف منه ضمير لان اصله الحسن وجهه فحذف بحذف الضمير واستتار في الصفة وان خلفته أَلٍ فانها اخفت من الضمير لان العبرة بها باللام فقط وهي حرف ساكن والضمير كلمة متحركة * وقيل انهم يرتكبون اضافته بخلاف القاعدة لانه على تقدير رفع الوجه تحل الصفة من ضمير الموصوف فيفوت ارتباطها به . وعلى تقدير نصبه يحتاج الى تكلف تشبيهه بالفعل به اجراءً للصفة اللازمة بحرى المتعدية وكلاهما فيصح في الصناعة . فاذا أُضيف تخلص من كل ذلك والله اعلم

وَالضَّارِبُ الْعَبْدُ عَلَيْهِ حُمِلَ كَالْعَكْسِ فِي النَّصْبِ بِهِ فَأَعْتَدَلَا

اي ان اسم الفاعل المقترن بـ **أَل** حُمِلَ على الصفة المشبهة في الاضافة الى معموله نحو الضارب العبد كما حُمِلَت عليه الصفة المشبهة في النصب بها نحو الحَسَنَ الوجه لما بينهما من المشابهة كما سيأتي في موضعه * وبهذا الاعتبار اجازوا اضافته وان لم يكن فيه وجه لتسوية الاضافة طلباً للمعادلة بينهما في حمل كل واحد منهما على الآخر بخلاف اصله كما ترى

وَالضَّارِبِ خَفَّ لَوْصَلِ الْمَضْمَرِ وَقِيلَ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُنْكَرِ
اي ان اسم الفاعل المفرد المعرف بـ **أَل** تصحُّ اضافته الى الضمير المتصل كالضارِبِ باعتبار ان الضمير كان منفصلاً قبل الاضافة فكان يقال الضارب ابائي لان المعنى يقتضي النصب وهو الضمير المخلص به . تخفف اللفظ بجعله متصلاً ولذلك جازت الاضافة * وقيل ان النكرة هي الاصل في جواز الاضافة باعتبار حذف التنوين منها ثم حُمِلَت عليها المعرفة كما حُمِلَ الضارب الرجل على الحَسَنَ الوجه . والاول هو المختار عند المحققين

**وَأُعْلِمَ بِأَنَّ أَل هُنَا لَمْ تَمْتَنِعْ إِذْ لَيْسَ تَعْرِيفٌ إِلَيْهَا يَجْمَعُ
وَالْتَزَمُوا أَنْ تَلْتَقِيَ فِي الْأَوَّلِ مَعَ مِثْلِهَا فِي مَا يَلِي أَوْ مَا يَلِي**

اي ان دخول **أَل** على المضاف لم يمتنع في هذه الاضافة لانها لا تفيد تعريفاً فلا يجمع معرفان على معرف واحد كما في المصنوعة . غير انهم التزموا ان يكون المضاف اليه ايضاً مقترناً بها كالضارب الرجل للمشكلة بينهما . وقيل لان الاصل في هذه المسئلة هو الصفة المشبهة وقد اشترط ذلك فيها لان النصب بها لا يقبح الا مع المعرفة لاستلزامه التكلف المذكور آنفاً بخلاف النكرة كما ستعلم . ولما حُمِلَ غيرها عليها في الاضافة جرى مجراها في ذلك ايضاً * غير انهم توسعوا في المسئلة فاجازوا خلوص المضاف اليه من **أَل** اذا اضيف الى مصحوبها كالضارب عبد الرجل والحسن وجه الغلام بناءً على قيام وجودها فيه مقام وجودها في ما اضيف اليه لانهما كالشيء الواحد . فان ابعدت ايضاً كالضارب راس عبد الرجل امتنعت الاضافة لبعد التأويل المذكور * واعلم انهم اجازوا ايضاً ان يكون المضاف اليه مضافاً الى ضمير مصحوب **أَل** كالرجل الضارب غلامه وعليه قول الشاعر

الوُدُّ أَنْتِ الْمُسْتَحَقَّةُ صَفْوِهِ مَنِ وَإِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكَ نَوَالًا
وذلك لان الضمير كناية عن الظاهر فكانه قد أُضيف إليه * وجاز نحو الضارب
العبد وايه مع امتناع الاضافة الى المخطوف لان الثواني يُغْتَفَرُ فيها ما لا يُغْتَفَرُ في
الاولى ومنه قول الآخر

الواهبُ المِثَّةُ الهجان وعبيدها عُوْدًا تَرْجَى خَلْفَهَا اطفالها
وبناءً على ذلك جاز الضارب الرجلَ وزيداً . واما الضارب الرجلَ زيداً فان قُدْرَتَ
التابع بدلاً لا يجوز لان ذلك يقتضي وقوعه موقع المبدل منه وان قدرته بياناً جاز
لانتفاء هذا المحذور * واعلم اننا اقتصرنا في هذه الابواب الثلاثة على ذكر معمولات
العوامل القياسية واما معمولات السماعية كالنواصب والحروف فسياتي الكلام على كل
واحد منها في بابهِ

كتاب الافعال

فصل

في حقيقة الفعل واقسامه

الْفِعْلُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى ضَمِنَ فِي نَفْسِهِ بَزْمَنٍ وَضَعًا قَرْنٍ
كَقَامَ مَاضٍ وَيَقُومُ حَالًا فِي أَصْلِهِ وَكَقَمُ اسْتِقْبَالًا

اي ان الفعل هو اللفظ الذي يدل على معنى في نفسه مقترن وضعاً بالزمان ماضياً
كقام او حالاً كيقوم او مستقبلاً كقم . فلا يُشْكِلُ بنحو الغدو والرواح المراد بهما
الذهاب صباحاً في الاول ومساءً في الثاني لان الزمان الذي يقترن به مدلولها ليس
من هذه الازمنة . ولا بالافعال المسلحة عن الزمان والاسماء الدالة عليه لان ذلك
غير داخل في وضعها كما عرفت في تعريف الاسم * وانما قيدنا دلالة المضارع على الحال
بكونها في الاصل لانه يُحْتَمَلُ الاستقبال ايضاً لكنه موضوع للحال على الاصح كما ان
الماضي موضوع لما مضى من الزمان والامر لما سيأتي * واعلم المضارع قد يُسْتَعْمَلُ
للدوام فيحتمل الازمنة الثلاثة نحو الله يُحْيِي ويميت . وكل ذلك انما يكون عند تجرّده
عما يقتضي زماناً معيناً نحو يوم اموت ويوم ابعث حياً . او أداة كَلِمٍ وَلَيْسَ وَلَنْ فانه

يتصرف مع الأولى الى الماضي ويتعين مع الثانية للحال ومع الثالثة للاستقبال كما سيأتي * واختلف في افعال الانشاء الابقاعية كيف والخيار انها تنصرف الى الحال اذ لا بد من وقوع مدلولها فيه * واما افعال الانشاء الطلبية نحو غفر الله لك وبرحك الله فلا خلاف في تضمثها زمان الاستقبال

وَالْأَوَّلُ الْمَاضِي وَمَا وَرَاهُ مُضَارِعٌ وَالْأَمْرُ مَا أَقْنَفَاهُ
وَتَقْصِلُ التَّاءُ كَقُمْتُ الْأَوَّلَا وَالسَّيْنُ نَحْوَ سَيَقُومُ مَا تَلَا
وَالْأَمْرُ مَعْنَاهُ وَيَاءُ الْمَفْرَدَةِ مَعًا كَقُومِي فَأَدْرِ لَا عَلَى حَدِّهِ

اي ان علامة الفعل الماضي قبول تاء الضمير في آخره نحو قمت . وعلامة المضارع قبول سين التنفيس في اوله نحو سيقوم . وعلامة الامر تضمثه معنى الامر وقبوله ياء المخاطبة المفردة في آخره معاً نحو قومي لا كل واحد منهما على حدته . لانه لو انفرد فيه معنى الامر تناول اسم الفعل كصه ونزال . ولو انفردت الياء تناول المضارع كتنذهبين . فتامل

فصل

في إعمال الفعل

لِلْفِعْلِ حَتْمًا عَمَلٌ فِي مُفْرَدٍ أَوْ جُمْلَةٍ إِذْ هِيَ بِاسْمٍ تَبْتَدِي
وَكُلُّهُ يَرْفَعُ مَا قَامَ بِهِ وَمَا أَقْتَضَى أَيْضًا قَضَى بِنَصْبِهِ

اي لن كل فعل لا بد ان يكون له عمل في مفرد نحو قام زيد وضربت زيدا . او في جملة اسمية نحو كان زيد قائماً وظننتُ عمرًا صادقاً . وكله يرفع ما قام به وينصب ما اقتضاه بعد ذلك كما رأيت * ولا يكون فعل بلا عمل لانه لا يفيد الا بانضمامه الى الاسم ومعنى انضم اليه عمل فيه لا محالة

وَصَاحِبُ الْمَفْرَدِ مَا يُفِيدُ حُكْمَ حَدُوثٍ عَنْهُ لَا يَزِيدُ
فَإِنْ يَكُنْ حَدُوثُهُ اسْتَقَرَّ فِي فَاعِلٍ فَلَا زِمَ كَفَرًا
أَوْ لَا فَذَلِكَ الْمُتَعَدِّي كَضَرَبَ وَرُبَّمَا أَزْدَادُ الْمُتَعَدِّي كَوَهَبَ

اي ان الفعل العامل في المفرد هو ما يفيد الحكم عليه بحدَثٍ قد تعلّق به ولا يزيد على ذلك كما سيأتي في بحث العامل في الجملة . فان كان ذلك الحدَث قد استقرّ في نفس الفاعل كقوله زيد فالفعل لازم . وان كان قد تجاوزهُ الى غيره كضرب زيد عمراً فهو متعدّ . وربما ازداد تعدّيه فتجاوز الى آخر ايضاً كقوله زيد عمراً درهماً . وفي ذلك تفصيل سيأتي

فَانْصَبَ بِهِ وَتَرَا وَشَفَعَا اِنْ تَرَدَّ كُلًّا وَاِلَّا دَعَا اَوْ اَنْصَبَ مَا قُصِدَ فحَالَهُ نَحْوُ الْفَرَسِ تَغْزُو وَالْعَرَبُ تُعْطِي وَتُعْطِي الْوَفْدَ اَوْ تُعْطِي الْذَهَبَ اي فانصب بالفعل المتعدّي واحداً كما في نحو ضربت زيدا . او اثنين كما في نحو وهبت زيدا درهماً . وذلك اذا قصدت الاخبار عن تعلّق الفعل بالجميع * فان قصدت الاخبار عن مجرّد حدوث الفعل عن فاعله من غير اعتبار تعلّقه بالمفعول اصلاً فترك المنصوب بأسره كقولك الفرس تغزو والعرب تُعْطِي بناءً على ان المراد اثبات الغزو والاعطاء لفاعليهما من غير نظر الى من يُغْزَى او يُعْطَى * فان قصدت احد المفعولين فاذكر ما قصدته واترك الآخر كقولك العرب تُعْطِي الْوَفْدَ من غير اعتبار ما تُعْطِي . او تُعْطِي الْذَهَبَ من غير اعتبار مَنْ تُعْطِيهِ * وعلى هذا يصير المتعدّي لازماً والمتعدّي الى اثنين متعدّياً الى واحد كما رأيت وهذا من المباحث البيانية

وَأَسْتَبْطِ الْمَفْعُولُ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ بِصِغَةِ تَبَدُّلٍ اَوْ بِحَرْفِ جَرٍّ فَيَتَعَدَّى لَازِمٌ وَيَكْتَسِبُ آخَرٌ مَا عَدِي كَمَا بَطَلَتْ الْكُذِبُ

اي ان المفعول قد يُشَاءُ بتحويل بعض صيغ الفعل الى بعض . وذلك يكون في الفعل الثلاثي بتحويله الى وزن أَفْعَلَ او فَعَّلَ او فاعَلَ او استفعل نحو احضرت زيدا وقرّنته وجالسته واستحسنته . او بادخال حرف الجرّ على الاسم الذي تعلّق به الفعل نحو ذهبتُ بزيد اي اذهبته . وعلى ذلك يكون اللازم قد صار متعدّياً كما رأيت * فان كان الفعل متعدّياً بالاصلة اكتسب مفعولاً آخر نحو ألبستُ زيدا ثوباً وعلمتهُ المسئلة وطارحتهُ الشعرَ واستكتبتهُ الرسالةَ وأرَيْتُهُ الْعِلْمَ نافعاً ونِسَانُهُ عَمراً قادمًا . وعلى ذلك يكون المتعدّي الى واحد قد تعدّى الى اثنين والمتعدّي الى اثنين قد تعدّى

الى ثلثة كما رأيت

وَصَاحِبُ الْجُمْلَةِ مَا دَلَّ عَلَى حُكْمٍ بِهِ عُلِقَ حُكْمٌ قَدْ تَلَا
وَذَاكَ بِالنَّسْخِ عَلَيْهَا قَدْ جَرَى فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى عَلَى مَا سَتَرَى
اي ان الفعل العامل في الجملة هو ما دل على حكم قد علق به حكم آخر بعده نحو
كان زيد قائماً . فإن كان قد دلت على حكم بامر وهو الكون في الزمان الماضي وهذا
الحكم قد علق به حكم بامر آخر وهو القيام الذي يدل عليه خبرها * وهي قد نسخت
حكم الجملة في اللفظ من جهة الإعراب لأنها قد رفعت المبتدأ معمولاً لها على الاصح
ونصبت الخبر . وفي المعنى من جهة الزمان لأنها قد نقلت الحال الى الماضي * وهكذا
في بقية الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر كل واحد بحسب مقتضاه كما ستقف عليه
بالنفضيل ولذلك يقال لها النواسخ

وَأَعْلَمَ بَانَ الْجُمْلَةِ الْمُسْتَعْمَلَةِ كَالْمُفْرَدَاتِ مِثْلَهَا فِي الْمَنْزِلَةِ
كَقُلْتُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَقَسَّ عَلَيْهِ مَا جَرَى مَجْرَاهُ

اي ان الجملة التي تستعمل كما تستعمل المفردات في وقوع الفعل عليها دفعة واحدة
تتنزل منزلة المفرد في عمل الفعل فيها كذلك فتكون برمتها في محل الإعراب الذي
يقتضيه المقام نحو قلت لا اله الا الله . فان الجملة المحكية في محل النصب على المفعولية
كالمفرد الواقع مفعولاً به . بخلاف المنسوخة لان الناسخ يتعلق بكل جزء منها على
حدته لا بجمع الجزئين معاً . وقس على ذلك كل ما جرى هذا المجرى من الجمل

باب النواسخ

فصل

في كان واخوانها

لِلْمُبْتَدَأِ رَفَعٌ وَنَصَبٌ لِلْخَبَرِ
بِنَاقِصِ الْفِعْلِ عَلَى نَسْخِ الْأَثَرِ
كَانَ وَظَلَّ بَاتَ أَمْسَى أَصْبَحَا
أَضْحَى وَصَارَ أَنْفَكَ زَالَ بَرَحَا

فَتِي دَامَ لَيْسَ وَفِي الْأَشْهَرُ وَمَا بِمَعْنَاهَا فَعَمَّا يُذَكَّرُ

اي ان هذه الافعال ترفع المبتدأ وتنصب الخبر على انها قد نسخت ما كان لها من اثر الابتداء والخبرية وجعلتهما معمولين لها وهو مذهب البصريين وعليه جمهور النحاة * ويقال لها الافعال الناقصة لانها لا تتم مع مرفوعها كلاماً الا بذكر المنصوب . بخلاف الافعال التامة فان الكلام ينقصد معها بذكر المرفوع ويكون المنصوب بعد ذلك فضلة خارجة عن نفس التركيب . ولذلك يعد المنصوب في هذا الباب وغيره من ابواب التواسخ ملحقاتاً بالفضلة لا فضلة كما علمت ذلك في محله * وهذه الافعال المذكورة هنا هي اشهر ما ورد في هذا الباب . وقد ألحق بها ما كان بمعناها من الافعال نحو غدا وراح وعاد ورجع وأض وارتد وغير ذلك من الافعال التي لا تستغني عن الخبر فيجري مجراها

وَالْتَفِي أَوْشِبَهُ لَهُ قَدْ لَزِمَا زَالَ وَشَبِهَهَا وَدَامَ وَصَلُ مَا
كَمَا بَرِحَتْ مُحْسِنًا وَلَا تَزَلْ بَرًّا وَصَلِ مَا دُمْتَ حَيًّا مِنْ وَصَلْ

اي ان زال وشبهها من هذه الافعال وهو انفك وبرح وفتي يلزمها النفي لفظاً نحو ما زال زيد عاكفاً او معنى نحو قلما يزال زيد مسافراً . وذلك لان هذه الافعال بمعنى النفي فاذا نفيت انقلب نفياً اثباتاً كما ستعرف * ويلحق بالنفي شبهه وهو الدعاء نحو لا زلت سعيداً . والنهي نحو لا تزال صابراً . والاستفهام الإي نكاري نحو هل يزال الغلام جاهلاً * ويلحق بهذه الافعال وتي ورام اللتان بمعناها . قال الشاعر
فأرحامُ شعيرٍ يتصلن بيبابه وأرحامُ مالي لا تني تنقطع

اي لا تزال تنقطع . وقول الآخر

اذا رمت بمن لا يريم متيمًا سلوا فقد ابدت في رومي الرمي

اي بمن لا يزال متيماً * وأما دام فتلزمها ما المصدرية الظرفية موصولة بها نحو أحسن ما دمت حياً اي مدة دوامك حياً * واعلم ان الدعاء لا يكون إلا بلا كما رأيت وهو مذهب الجمهور . وأما النفي فلا يكون بأداة معينة اتفاقاً . فيكون بالحرف كما مر . او بالاسم نحو زيد غير بارح كريماً . او بالفعل نحو ليس ينفك عمرو مقبياً * واجازوا حذف حرف النفي اذا كان لا وكان الفعل مضارعاً واقعاً في جواب قسم نحو تالله

تَفْتَأُ تَذْكُرُ يَوْسُفَ اِي لَا تَفْتَأُ . وهو نادٍ في الاستعمال

وَصَرَفُوا غَيْرَ الْأَخِيرِينَ وَمَا لَهُ لِمَا صَرَفَ مِنْهُ رُسِمًا

اي انهم صرّفوا ما سوى دام وليس فانهما لا تنصرفان . أمّا دام فلانها لا تقع إلا صلة لما الظرفية وهذه الصلة يلتزمون فيها صيغة الماضي . وأمّا ليس فلانها قد وُضِعَتْ وضع الحرف في انها لا يفهم معناها إلا بذكر متعلّقها * وأمّا غير دام وليس فنه ما يتصرف تصرفاً ناقصاً وهو زال واخوانها فانه لا يستعمل منهنّ امر ولا مصدر . ومنه ما يتصرف تصرفاً تاماً وهو البواقي * وكل ما تصرف من هذه الافعال يعمل

عمل ماضيها كقول الشاعر

قالت سلامة ما لجسمك شاحباً ولقد يكون على الشباب نصيراً

وقول الآخر

اقول له أرحل لا تُقِيمَنَّ عندنا والأفكُن في السرِّ والجهر مسلماً

وقول الآخر

وما كل من يُبدي البشاشة كأننا اخاك اذا لم تُلْهِهِ لك مُنْجِداً

وقول الآخر

بيذلٍ وحلمٍ ساد في قومه الفتى وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

وهكذا في البواقي فقس على ما ذكرنا لم يذكر

وَيُنْكَرُ الْإِخْبَارُ بِالْمَاضِي فَإِنْ تَصَحُّهُ قَدْ فِي السِّتَةِ الْأُولَى أَذِنَ

اي انه يُنْكَرُ الإخبار بالفعل الماضي عن هذه الافعال . وذلك لانها انما تدخل على الجملة لتدل على وقوع مضمونها في الزمان الماضي فان كان الخبر يدل على الماضي ايضاً لم تكن حاجة اليها فيكون ذكرها عبثاً . وهو مذهب الكوفيين * فان اقرن الماضي بقدر يُؤدّن في الإخبار به لانها تقرّبه من الحال الذي هو الاصل في أخبار هذه الافعال * وذلك انما يكون في السِّتَةِ الْأُولَى منها وهي كان وظلّ وبات وامسى واصبح واضمحى . فيقال كان زيد قد انطلق واضمحى الحي قد خلا وفس ما بينهما * واستثنى بعضهم ما وقع شرطاً نحو ان كان قيسه قد من قبل فلا تلزمه قد لانه قد انصرف الى الاستقبال * ويقل تركها دون ذلك غير انه مع كان ايسر لانها أم الباب فتحمل

ما لا يخلع غيرها * واما ما يلي هذه الافعال الستة وهو صار وما يليها فلا يقع الماضي خبراً له على الإطلاق لانه يفيد اتصال معناه بزمان الاخبار والماضي يفيد الانقطاع
وَالْمُبْتَدَأُ بِاسْمٍ لِكُلِّ قَدْ سُمِّيَ كَفَاعِلٍ لَهُ فَلَمْ يُقَدِّمْ
وَوَحْدَتُهُ يَلِيهِ كَالْمَفْعُولِ قَدْ جَاءَ وَكَالْمَفْعُولِ تَقْدِيمًا وَرَدَّ

اي ان المبتدأ الذي تدخل عليه جميع هذه الافعال يدعى اسمها . وهو كالفاعل لها فلا يقدم عليها * وأما الخبر فهو كالْمَفْعُولِ ولذلك يجري تقديمه كما يجري تقديم المفعول في الجواز والوجوب والامتناع * وأما في التعريف والتذكير ونحوهما فلا يزال جارياً على حكمه مع المبتدأ المجرد لان الناسخ قد دخل عليهما بعد التركيب * واعلم ان المراد بالخبر هنا هو الخبر المفرد . واما الخبر الواقع جملة نحو كان زيد يزورنا او يزورنا ابوه او ابوه يزورنا فالْمَقْبُولُ تقدم الفعل منه على الاسم فقط نحو كان يزورنا او يزورنا ابوه زيد وغيره مردود عند الاكثرين لما يقع فيه من التشويش * واختلف في تقديم الخبر على دام وليس والجمهور على منع ذلك فيهما لجمودهما * وفي توسطه بينهما وبين الاسم والصحيح انه لا يجوز الا في الضرورة كقول الشاعر
لا طيب للعيش ما دامت مُنْقَصَةً لَدَّائِهِ بِأَذْكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ

وقول الآخر

سَلِي ان جَهَلَتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ فَلَيْسَ سَوَاءَ عَالَمٌ وَجَهْلٌ
لان الجوامد يجب حفظ الترتيب معها بين معمولاتها كما علمت * ويمتنع تقديم الخبر على ما نافية او مصدرية باتفاق الجمهور لان النافية لها صدر الكلام والمصدرية لا بتقديم معمول صلتها عليها * واختلف في توسط معمول الخبر بين الاسم والناسخ نحو كان اخاك زيد ضارباً والخنار منعه لما فيه من الفصل بين الناسخ واسمه بالجنبي منهما * وفصل آخرون بانه ان تقدم الخبر معه نحو كان اخاك ضارباً زيد يجوز لان معمول الخبر كالجزم منه لانه من تمامه فلا يتحقق الفصل بالاجنبى . وان تقدم وحده كما مرّ يمتنع لتحقيق الفصل المذكور * فان كان معمول الخبر ظرفاً او مجروراً نحو كان عندك زيد جالساً واضحى بالقوم عمرو ذاهباً جاز فيه ذلك بالاتفاق كما مرّ في
باب الاحكام الكلية

وَالنَّقْصُ فِيهِمْ عَلَى الْجَمِيعِ إِذْ لَيْسَ يَكْتَفِينِ بِالْمَرْفُوعِ
وَتَمَمُّوا غَيْرَ فِتْنِي أَحْيَانًا وَزَالَ لَيْسَ نَحْوُ كُنْ فَكَانَا

اي ان النقص يتم بجميع هذه الانفال حين لا تكتفي بمرفوعها كما رأيت فان اكتفت به كانت تامة كسائر الافعال اللازمة . وذلك اذا جعلت كان بمعنى حصل وظل بمعنى استمر وبات بمعنى نزل ليلاً وامسى بمعنى دخل في المساء واصبح بمعنى دخل في الصباح واطمحي بمعنى دخل في الضحى وصار بمعنى انتقل وانفك بمعنى انفصل وترح بمعنى ذهب ودام بمعنى بقي . نحو فانما يقول للشيء كُنْ فيكون وسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وخالدين فيها ما دامت السموات والارض وقس البواقي * وأما زال وفِتْنِي وليس فيلزم من النقص دائماً * واعلم ان كان الناقصة موضوعة للماضي المنقطع على الاصح نحو كان العالم جاهلاً . وقد ياد بها الاستمرار نحو وكان الله على كل شيء قديراً * وزال المذكورة هنا هي التي مضارعها يزال واما التي مضارعها يزول فهي تامة ابداً ولا مدخل لها في هذا الباب . اللهم ١١١

وَقَدْ تَزَادَ كَانَ غَيْرَ عَامِلَةٍ فِي الْحُشْوَةِ بَيْنَ الصَّاحِبَيْنِ فَاصِلَةٌ

اي ان كان قد تزداد في الحشو بلفظ الماضي فاصلة بين الصاحبين المتلازمين كالمبتدأ والخبر لتدل على الزمان الماضي . واكثر ما تزداد بين ما التعجيبة وأفعل التعجب لانه قد سلبت منه الدلالة على المضي فيستفاد ذلك من زيادتها عليه نحو ما كان أحسن زيدا . وهو قياس فيها * وهي حينئذ ملغاة عن العمل مطلقاً وهو مذهب الفارسي وعليه الجمهور * وزُيِّدَ ما زيدت اصبح وامسى كقولهم ما أصبح أبردها وما امسى أدفأها . وهو شاذ فيهما لان ذلك انما هو لأَم الباب وهي كان لان أمهات الابواب يتصرف فيها بما لا يتصرف به في غيرها كما علمت آنفاً

وَحَذَفُوهَا بَعْدَ أَنْ فَعَوْضُوا بِمَا كَأَنَّ أَنْتَ رَاضِيًا رَضُوا
وَالْحَذْفُ بَعْدَ إِنْ وَلَوْ لِلْفِعْلِ عَمَّ وَالْإِسْمُ كَالشَّهْدِ إِنْ فَرَدًا عَدَمَ
اي انهم حذفوا كان بعد أن المصدرية فَعَوْضُوا عنها بما الزائدة نحو اماً انت راضياً رَضُوا . فان اصله لَأَنَّ كنت راضياً رَضُوا اي انهم رَضُوا لكونك راضياً . فحذفت

لام التعليل عن أن على قياس حذفها . ثم حذفت كان للاختصار وزيدت ما عوضاً
عنها فانفصل الضمير الذي هو اسم كان لعدم استقلاله متصلاً وأدغمت نون أن في
ميم ما لتقاربهما في الخرج فصار أمّا انت كما رأيت . ومن ذلك قول الشاعر
أَبَا خُرَاشَةَ أَمّا انت ذا نَقَرٍ فَإِنْ قَوِيْ لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ
واذا وقعت كان بعد إن ولو الشرطيتين تحذف مع اسمها للتخفيف كقولك الشاهد ان
فرداً عدم وقولم التين ولو خاتماً من حديد . اي ان كان الشاهد فرداً ولو كان ما
تلقمه خاتماً . ومن ذلك قول الشاعر

لَا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرَفٍ - ان ظالمًا ابداً وان مظلوماً

وقول الآخر

لَا يَأْمَنُ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلَكًا جَنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

غير ان حذفها مع التعويض واجب لا امتناع الجمع بين العوض والمعوّض عنه . وبدونه
جائز لا انتفاء المانع * واعلم ان الحذف بعد الشرط لا يكون مع غير إن ولو من أدواته
لان كل واحدة منهما أمّ بابها فتحتمل التوسع فيها كما مر . ولا يكون الاسم المحذوف
هناك الا ضميراً معلوماً قبله كما رأيت ليتعين به المحذوف

وَجَاءَ فِي نُونِ مُضَارِعٍ سَكَنٌ وَصَلًا بِغَيْرِ مُضْمَرٍ الْوَصْلُ اقْتَرَنَ

اي ان الحذف قد استعملوه ايضاً في نون مضارع كان . وذلك اذا كانت ساكنة
واقعة في الوصل اي في غير الوقف . ولم تكن مقترنة بضمير متصل . وهو إمّا احد ضمائر
النصب او نون الاناث لان سكونها معه في المضارع لا يمكن الا هناك . فيقال لم يك
زيد قائماً اي لم يكن * فان كانت النون متحركة ولو حركة عارضة نحو لم يكن الذين
كفروا . او كان موقوفاً عليها نحو قائماً لم تكن . او كانت مقترنة بضمير متصل نحو ان
يكنه فلن تسلط عليه امتنع الحذف * أمّا في المتحركة فلانها قد قويت بالحركة
فنعاضت عن الحذف . وأمّا في الموقوف عليها فلان الوقف يستلزم اجتلاب هاء السكت
مكان المحذوف كما ستعلم في بابي وعلى ذلك يكون اثبات النون اولى من حذفها
واجتلاب حرف اجنبي مكانها . وأمّا في المقترنة بالضمير فلان الضمائر ترد الاشياء الى
اصولها فلا يحذف معها بعض الاصول * وأمّا ما سُمع من حذف المتحركة بالحركة
العارضة كقول الشاعر

اذا لم تَكُ الحاجاتُ من هِمةِ الفتي فليس يُغْنِ عنه عَقْدُ الرثائمِ
فمعمولٌ عند الجمهورِ على الضرورةِ * واعلم ان هذا الحذفَ لا يختصُّ بكان الناقصةِ
بل يكون في التامةِ ايضاً لا شترأ كما في اللفظ والحذف امرٌ لفظيٌ فيصحُّ اشترأ كما فيه
وَشَاعَ فِي اسْمٍ لَيْسَ مُحَضُّ النَكِرَةِ وَهِيَ عَلَيْهِ تَارَةٌ مُقْتَصِرَةٌ
اي انه قد شاع وقوع اسم ليس نكرة محضة وذلك لعمومه المستفاد من وقوعه في
حيز النفي كما علبت . ومن ذلك قول الشاعر
كم قد رأيت وليس شيءٌ باقياً من زائرٍ طَرَقَ المَوِيَّ ومزورٍ
وهي تقتصر عليه تارةً فتستغني عن ذكر الخبر ومن ذلك ما حكاه سيدي به من قول
بعضهم ليس احدٌ اي ليس احدٌ هنا . وهو نادرٌ في الاستعمال ولذلك اهمله كثيرٌ
ضعف السنة من المصنفين

✽

فصل

في كاد واخوانها

كَادَ كَذَا أَوْشَكَ هَلْهَلَ كَرِبَ عَسَى حَرَى أَخْلَوْقَ مَعَ كَانَ أَحْتَسِبَ
شَرَعَ أَنشَأَ جَعَلَ أَتَبَرَى طَفِقَ أَخَذَ قَامَ وَأَبْتَدَأَ هَبَّ عَلِقَ
اي ان هذه الافعال المذكورة تُحَسَّبُ مع كان باعتبار العمل فانها ترفع الاسم وتنصب
الخبر مثلها . وهي ثلاثة اقسام . لان منها ما وُضِعَ لمقاربة الفعل وهو كاد واوشك وهلمل
وكرِب بكسر الراء وفتحها . ومنها ما وُضِعَ لرجاء حصوله وهو عَسَى وحَرَى واخذه .
ومنها ما وُضِعَ للشروع فيه وهو شرع وما يليها الى اخره * وزاد بعضهم في افعال
المقاربة اُولَى وَالْمَ . وفي افعال الشروع اَثَرَ وَطَبِقَ . وعد بعضهم هلمل من افعال
الشروع * ويقال لمجموع هذه الافعال افعال المقاربة من باب تسمية الكل باسم
البعض على سبيل المجاز

وَالْتَزَمُوا الْإِخْبَارَ بِالْمُضَارِعِ عَنْهُمْ إِذْ كُنْ لغير الواقع
وَأَسْنَدُوهُ لِتَحْمِيرِ الْأَسْمِ لِيَقَعَ الْحُكْمُ عَلَى ذِي الْحُكْمِ

أي أنهم التزموا الإخبار عن هذه الأفعال بالفعل المضارع لأنها للحكم بما لم يقع . وذلك لأن بعضها لمقاربة وقوع الفعل وبعضها للطمع في حصوله وبعضها للاخذ في مباشرته فلا تصلح لها الأفعال الماضية والأسماء * والتزموا أيضاً اسناد هذا الفعل الى ضمير الاسم الذي يُخبر به عنه لأن هذه الأفعال انما جاءت لتدل على ان مفعولها هو الذي تلبس بالفعل دون غيره فلا بد في الفعل من ضمير يعود اليه ليحقق له ذلك . فيقال كاد الفارسُ يسقط ولا يقال كاد الفارس يسقط رجمه . وما ورد بخلاف ذلك فشاذاً او على تأويل وهو مذهب الجمهور

وَذُو الرِّجَاءِ كَعَسَى مَعَهُ أَقْتَرَنَ إِذْ يَقْضِي أَسْتِقْبَالَ مَا يُرْجَى بِأَنْ
وَلَا بَسَ الْحَالَ سِوَاهُ فَأَبَى وَفِي عَسَى عَكْسٌ وَفِي مَا قَرَّبَا

أي ان افعال الرجاء وهي عسى وحرى واخولق يقترن بالخبر معها بأن المصدرية الدالة على الاستقبال لان المرجو لا يكون الا مستقبلاً . فيقال عسى المريض أن يشفى وحرى الصديق أن يزورنا واخولق السماء أن تمطر * وأما افعال المقاربة والشروع فتحكمها ان لا تقترن أخبارها بأن لأنها ملازمة للفعل . إما بدلاتها على الدخول فيه نحو شرع زيد يتكلم فيكون معها حالاً . وإما بدلاتها على الإشراف عليه نحو كاد الفارس يسقط فيكون معها كالحال . وعلى كليهما لا تناسبها علامة الاستقبال * غير انه قد يُعتبر في عسى شبهة بلعل في المعنى فيجرد خبرها كقوله

عسى الله يُغني عن بلاد ابن قادرٍ يَمْنَحُ جَوْنَ الزَّبَابِ سَكُوبٍ
و يُعْتَبَرُ فِي أفعال المقاربة تأخر وقوع الفعل معها عن زمان الحال فيقرن خبرها بأن كقول الآخر

رَبْعٌ عَفَاهُ الدَّهْرُ طَوَّلاً فَأَتَمَّتْ قَد كَادَ مِنْ طَوْلِ الْبَلَى أَنْ يَمْحَا
وذلك قليل الا في اوشك فان الاكثر اقتران خبرها بأن كقوله
وَلَوْ سئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا إِنْ يَمْلُوا وَيَمْنَعُوا
وأما حرى واخولق فلا بدّ معها من أن للاشعار بانهما للرجاء لان المشهور فيهما معنى الاستيجاب بخلاف عسى فانها مشهورة في الرجاء فلا يلزمها ما يُشعر به * واعلم ان عسى قد ترد للاشفاق نحو لا تغفل نفسك العدو أن يكون قادماً . وعلى ذلك

ايضاً لا يزال خبرها يقتضي الاقتران بأن لان الاشفاق يقتضي الاستقبال كـ **لرجاء** *
وقد استشكلت النحاة اقتران الخبر بأن في هذا الباب لانه يستلزم الاخبار بالحدّث
عن الذات وهو لا يصح لان الخبر هو عين المُخْبَر عنه في المعنى والحدّث لا يكون عين
الذات . ولهم في ذلك تأويلات ومناقضات شتى يطول الكلام عليها . قال ابن هشام
والطف ما يُقال في الجواب عن ذلك ما رأيته بخط بعض طلبة ابن مالك نقلاً عنه
ان الاخبار انما وقع أولاً بالفعل المجرد . ثم لما صحّ الاخبار به جيء بأن لتؤذّن
بالتراخي لا لقصد السبك بالمصدر . والله اعلم

وَجَازَ دُونَ أَنْ تَوْسُطَ الْخَبَرِ كَكَادَ يَقْتُلَانِ عَبْدَاكَ عُمَرُ ١٨٠

اي انه يجوز في هذا الباب توسط الخبر بين الفعل والاسم كما في المثال فلا يزال
الخبر مسنداً الى ضمير الاسم العائد اليه بارزاً كما رأيت او مستتراً نحو كاد يسقط
الفارس . ولا بأس بعوده اليه وان كان مؤخراً في اللفظ لانه مقدم في النية * غير
ان ذلك مشروط عند الجمهور بان لا يقترن الخبر بأن فلا يُقال كاد أن يسقط الفارس
لئلا يوهى اسناد الناصح الى المصدر المأوّل من الفعل المُخْبَر به واسناد الفعل الى الظاهر
بعده اي قُرب سقوط الفارس وهو خلاف المقصود * وأما تقديم الخبر على الفعل ايضاً
فممتنع بالاجمال لان الجوامد لا تعمل في ما قبلها كما علمت . ولا عبرة بما يقع فيه
التصرف من هذه الافعال كما سيبيح لانه فضلاً عن كونه لم يستتم التصرف قد
جرى في ذلك على خلاف الاصل لما فيه من موجب الجود كما ستعلم

وَأَخْتَصَّ كَادَ بِمُضَارِعٍ كَذَا أَوْشَكَ وَأَسْمُ فَاعِلٍ مِنْهُ أُخَذَى

أي قد اختصت كاد واوشك من بين اخواتهما باستعمال مضارع لهما نحو يكاد البرق
يخطف ابصارهم . وكقول الشاعر

يُوشِكُ مِنْ فَرْقٍ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ فَرَاقِهِ بِوَاقِفِهَا

وهو كثير فيهما . وقد يستعمل اسم فاعل من اوشك كقول الآخر

فَانْكَ مُوشِكٌ أَنْ لَا تَرَاهَا وَتَعْدُو دُونَ غَاضِرَةِ الْعَوَادِي

وحكى بعضهم غير ذلك وكله من نواذر اللغة

وَأَسْنَدَتْ عَنِّي لِمَسْبُوكٍ تَلَا وَأَوْشَكَ أَخْلَوْقَ فَأَلْتَقِصُّ خَلَا

لحي ان هذه الافعال الثلاثة تسند الى المصدر المسبوك من أن والنعل تاليا لها فتكون
 تامة في مذهب الجمهور مستغنية عن الخبر نحو زيد عسى أن يقوم وعسى أن يقوم
 قريب. ومن ثم تكون بلفظ واحد مع الجميع فيقال هند عسى أن تزورنا والرجلان عسى
 أن يذهبا والقوم عسى أن يرحلوا. وكذلك عسى أن تزورنا هند وعسى أن يذهب
 للرجلان وعسى أن يرحل القوم وهلم جرا. وقس على ذلك في أوشك واخلوق وهي
 لغة اهل الحجاز وعليها الجمهور

وَأَسْتَعْمَلُوا نَحْوَ عَسَاكَ وَالْعَمَلُ بَاقٍ عَلَى الْعَهْدِ الْقَدِيمِ لَمْ يَزَلْ
 لحي انهم استعملوا جعل ضمير النصب المتصل اسما لعسى نائبا عن ضمير الرفع كما قيل في
 لولاك على ما ستعرف ومن ذلك قول الشاعر
 نظرنا الخيل مقبلة فقلنا عساهم ثائرين بن اصبيا
 وعملها حينئذ باق على ما كان عليه من رفع الاسم ونصب الخبر وهو المذهب
 الصحيح وعليه الجمهور

فصل

في ظن واخواتها

ظَنَّ حَجًّا خَالَ وَعَدَّ زَعَمًا رَأَى دَرَى حَسِبَ أَلْفَى عَلِمَا
 وَجَدَّ هَبَ مِثْلَ تَعَلَّمَ قَدْ أَمَرَ حَسَبُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ أَنْصَبَ وَالْخَبَرِ
 اي ان هذه الافعال المذكورة تنصب المبتدأ والخبر جميعا. وهي تنقسم باعتبار اللفظ
 الى متصرف وهو من ظن الى وجد. وغير متصرف وهو هب وتعلم فانهما لا
 يستعملان الا امرأ فقط كقول الشاعر
 فقلت اجزني أبا مالك والآن فهتني أمرا هالكا
 وقول الآخر

تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَبَالِغٌ بِأُطْفَرٍ فِي التَّحِيلِ وَالْمَكْرِ
 وتنقسم باعتبار المعنى الى ما يدل على الشك وهو الخمسة الاولى وحسب وهب. وما
 يدل على اليقين وهو باقياها. ولذلك يقال لها افعال القلوب * غير ان منها ما يفيد

الظن فقط وهو حجا وعدّ وزعم وهب. ومنها ما يفيد العلم فقط وهو علم وألني ودرى
 ووجد وتعلم. ومنها ما يفيد الظن تارة والعلم اخرى وهو ظن وحسب وخال ورأى.
 غير ان الثلاثة الاولى تستعمل غالباً للشك والاخير يستعمل غالباً لليقين * والحقوا
 برأى العلمية رأى العلمية نحو اني اراني اعصر خمرًا ومنه قول الشاعر
 أراهم رُفقي حتى اذا ما تجافى الليل وأنخزل الخيزالا
 واعلم ان القول قد يضمن معنى الظن فيعمل عمله. غير انه يشترط فيه عند اكثرهم ان
 يكون مضارعًا لمخاطب بعد استفهام مباشر له نحو أنقول زيدًا قادمًا اي أنظن .
 وعليه قول الراجز

متى نقول القلص الرواسما يحملن أم قاسم وقاسما
 ويغفر فصله عن الاستفهام بالظرف لعدم الاعتداد به كقول الشاعر
 ابعده بعد نقول الدار جامعة شملني بهم ام نقول البعد محتوما
 وقد يفصل بمعموله لانه في نية التأخير عنه كقول الآخر
 أجهالاً نقول بني لؤي تعمري ابيك ام متجاهلينا
 فان تحلف شيء من الشرائط المذكورة رُفع الجزآن على الحكاية وهي جائزة ايضا مع
 استيفاء الشروط. فتدبر

وَأَلْحَقُوا صَيْرَ رَدٍّ وَأَشْتَرَكْ غَادَرَ وَأَتَّخَذَ مَعَهَا وَتَرَكَ
 وَوَهَبَ الْجَامِدَ مَاضٍ لَمْ يَزَلْ وَتَجَمَّعَ التَّحْوِيلَ وَالظَّنَّ جَعَلَ
 وَالْكُلَّ مَفْعُولٌ بِهِ يَنْتَصِبُ بِهِ كَمَا فِي أَصْلِهِ يَرْتَبُ
 اي انهم الحقوا بافعال القلوب هذه الافعال المذكورة. ويقال لها افعال التحويل لانها
 تدل على تحويل الموصوف عن صفة الى اخرى نحو صيرت الطين خزفاً . ومن ذلك

قول الشاعر
 فَرَدَّ شَعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضًا وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ الْبَيْضَ سُودًا

وقول الآخر

فَارَسَ مَا غَادَرُوهُ مُلَحَّمًا غَيْرَ هَيَّابٍ وَلَا نِكْسٍ وَكَلَّ

وقول الآخر

تلف الذي اتخذ الجراءة خلة وعظ الذي اتخذ الفرار خيلاً
 وكلها متصرفة الأوهب بمعنى صيرفانه يلزم الماضي كقولهم وهبني الله فداك * وأما
 جعل فهي تستعمل تارة للتحويل نحو جعلناه هباءً منثوراً فتكون من هذه الافعال
 وتارة للظن نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً فتكون من افعال القلوب *
 وكل هذه الافعال تدخل على المبتدأ والخبر بعد استيفاء فاعلها فينصب بها كل
 واحدٍ منهما مفعولاً به ويجري في الترتيب مع صاحبه كما كان حال التجرد
 وبَابُ ظَنْ قَبْلَ ذِي صَدْرٍ فَصَلَ عُلِقَ مَا صُرِفَ مِنْهُ فَأَعْتَدَلْ
 وَذَلِكَ مَعَ مَا إِنْ وَلَا "وَاللَّامُ لَوْ وَلَعَلَّ كَمْ وَالِاسْتِفْهَامُ
 نَحْوُ ظَنَنْتُ لَجَرِيرٍ أَشْعَرُ وَرُبَّ ذِي صَدْرٍ هَذَا يَقْدَرُ

أي ان ما تصرف من افعال القلوب وهو ما سوى تعلم وهب اذا فصل بينه وبين
 الجملة ما له صدر الكلام يعلق عن العمل فيها لفظاً لانه لا يقدر ان يخطأ اليها كما
 علمت فتبقى بعده مرفوعة الجزئية ولكنها تكون في محل النصب به وذلك لان ما له
 صدر الكلام يقتضي بقاء صورتها على حالها وهذه الافعال تقتضي تغييرها فوجب
 المعادلة بينهما بمرعاة حق المانع في اللفظ وحق العامل في المعنى * فان لم يكن ذو
 الصدر فاصلاً بينهما نحو علمت زيدا من هو لم يكن في المسئلة تعليق على الاصح *
 وانما اختصت هذه الافعال بالتعليق دون افعال التحويل لانها عقلية تتعلق بضمون
 الجملة فتتناوله في المعنى على كل حال بخلاف الأخرى * وأما المعلقات فهي ما وإن
 النافيتان نحو علمت ما زيد كاتب وظننت ان عمرو كريم * ولا النافية ايضاً عاملة
 او مهملة نحو ظننت لا رجل في الدار وعلمت لا زيد فيها ولا عمرو * واللام للابتداء

كما في مثال النظم . او لجواب القسم كما في قول الشاعر
 ولقد علمت لتأتين مني ان المنايا لا تطيش مبهمها

ولو الشرطية كما في قول الآخر

وقد علم الاقوام لو ان حاتم اراد ثراء المال كان له وفراً
 ولعل نحو ان ادري لعله فتنة لكم * وكم الخيرية نحو او لم يروكم اهلكنا قبلهم من
 القرون * وكذلك الاستفهام بالحرف نحو ان ادري اقريب ام بعيد ما تؤعدون . او

بالاسم نحو لنعلم اي الحزبين اُحصى * وقد يكون بعض المعلقات المذكورة مُقدَّراً كما

في قول الشاعر

كذلك اُدرتُ حتى صار من خلقي اُتي وجدتُ ملاك الشيمة الأدب

اي وجدتُ لملاك الشيمة الادب برفعهما مبتدأ وخبراً . وقول الآخر

لعمرك ما ادري وان كنت دارياً شعيتُ بنُ سهم ام شعيتُ بنُ منقر

اي اشعيتُ بن سهم على ما عرفت * واعلم انه يشارك هذه الافعال في التعليق مع

الاستفهام ما وافقها في المعنى كنظر القلبية نحو فانظري ماذا تأمرين . او البصرية نحو

فلينظر أيها أركى طعاماً . وابصر نحو فستبصر ويصرون بآيكم المفتون . وسأل

نحو يسأل أيان يوم القيامة . وقس نظائره عليه .

وَدُونَهُ إِنْ لَمْ يُقَدِّمْ جَازَ أَنْ يُلْفَى وَذَاكَ فِي تَوَسُّطٍ وَهَنْ

اي ان ما تصرف من افعال القلوب اذا لم يكن معه ما له صدر الكلام فان لم يكن

مُقدِّماً على الجملة كما رأيت جاز اللفاء نحو زيد ظننت صادق وزيد صادق ظننت

فيرفع الجزآن على الابتداء والخبرية . والفعل حينئذ ملغى لا عمل له فيهما لفظاً ولا

محلاً لضعفه بما عرض له من التأخر فلا يقوى على نصب معمولين * ولما كان التأخر

مقتضياً لالغاء هذه الافعال كان ابلغ كلما ازداد . ولذلك يضعف اللفاء اذا

توسَّطت ويقوى اذا تأخرت * وقد تلغى هذه الافعال على ضعف اذا تقدَّم معمول

احد المفعولين عليها نحو متى تظن زيد ذاهب . او مخبر عنه بجملةتها نحو زيد اظن

غلامه منطلق لانها حينئذ تكون كالتوسطة * فان كان معها ما له صدر الكلام نحو

لزيد ظننت فاضل ولعمرو قادم ظننت وجب الرفع اللفاء عند بعضهم وتعليقاً عند

الآخرين * وانما اخصت هذه الافعال بجواز الالغاء لضعف عملها اذ هي تتعلق بمضمون

الجملة كما مر بخلاف افعال التحويل . وذلك مع استقلال مفعولها كلاماً بدونها

لكونها مبتدأ وخبراً بخلاف سائر الافعال التي تنصب مفعولين . ومتى ألفت كانت

كالافعال اللازمة لا مفعول لها لفظاً ولا تقديرًا

وَأُسْتَعْمَلُوا نَحْوَ أَرَانِي مُفْرَدًا مِنْهُ وَقَالُوا هَبْكَ مِمَّا جَمَدَا

اي ان ما تصرف من افعال القلوب نحو رأي يجوز فيه كون الفاعل والمفعول ضميرين

متصلين صاحبهما واحد نحو أراني مفرداً اي ارى نفسي . ومنه قول الشاعر
 ولقد أراني للرياح دربةً من عن يميني تارة وامامي
 وذلك لا يجوز في غيرها من الافعال فلا يقال ضربتني بضم التاء لان حكم الفاعل ان
 يكون مؤثراً وحكم المفعول ان يكون متأثراً وحكم المؤثر ان يفاير المتأثر . فان عرض
 اتحادهما في المعنى وجب تغايرهما في اللفظ بقدر الإمكان ولذلك يعدل الى النفس
 فيقال ضربت نفسي بناءً على ان المضاف يقتضي معايرة المضاف اليه فتكون النفس
 كأنها غير الضمير المضافة اليه وان كانت هي عينه في المعنى . وهذا الاعتبار جاز
 ان يقال إياك ضربت وما ضربت إلا إياك بفتح التاء فيهما لتغاير الضميرين في
 الاتصال والانفصال بخلاف المتصلين جميعاً . وأمّا في هذه الافعال فلم يفتقروا الى
 هذه المعايرة لان المفعول في الحقيقة انما هو مضمون الجملة لا المنصوب الاول الذي
 يكتفى عنه بالضمير * واجازوا هذا الاستعمال في عدم وقفه ايضاً لانهما ضد وجدّ

فحملوها عليها حمل النقيض على النقيض . ومن الأوّل قول الشاعر
 لقد كان لي عن ضربتين عدّ متني وعمّاً ألاقي منهما متزحزح
 اي عدمت نفسي . ومن الثاني قول الآخر
 ندمت على ما كان مني فقدّني كما نديم المغيّب حين يبيع
 وأمّا ما لا يتصرف من الافعال المذكورة وهو تعلّم وهب فذلك يمتنع في الأوّل منه
 ويجوز في الثاني . ومنه قول الشاعر
 فهبك ابن هند لم تعقك أمانةً وما المرء إلا عقده وموائقه
 اي هب نفسك ابن هند

ويكتفي الكل بنصب الأوّل إذا اكتفى عن قيده بما يلي
 اي ان جميع افعال هذا الباب من افعال القلوب وغيرها تكتفي بنصب المفعول الاول
 اذا كانت تستغني عن تقييده بالصفة الجارية عليه من المفعول الثاني نحو علمت المسئلة
 ووجدت الضالة ورددت السائل وترك الدار * وحينئذ تكون هذه الافعال كسائر
 الافعال المتعدية الى واحد لان تعلّقها يكون بنفس المفعول مطلقاً لا باعتبار صفة
 يتقيد بها . فتأمل

فصل

في ما ينصب ثلاثة مفاعيل

وَفِي أَرَى أَعْلَمَ نَقْلٌ جَمْعًا نَصَبًا لِمُفْرَدٍ وَجُمْلَةٍ مَعًا
وَتَثْبُتُ الْجُمْلَةُ بَعْدَ النَّقْلِ عَلَى الَّذِي كَانَ لَهَا مِنْ قَبْلِ

اي ان أرى وأعلم الداخلة عليهما همزة النقل يجتمع لهما بواسطتها نصب المفرد وهو المفعول الاول . والجملة المشتتة على مبتدأ وهو المفعول الثاني والخبر وهو المفعول الثالث لما علمت من تعدية همزة في ما مر . فيقال أَرَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا فَاضِلًا وَعَلِمْتُ خَالِدًا بَكْرًا قَادِمًا * ويبقى المفعول الثاني والمفعول الثالث على ما كان لهما قبل النقل

من الالغاء والتعليق وغير ذلك . وعليه قول الشاعر

وَأَنْتَ أَرَانِي اللَّهَ أَمْنَعُ عَادِمٍ وَأَرَأْفُ مُسْتَكْفَى وَأَمْسَحُ وَاهِبٍ
وقولهم البركة أَعْلَمْنَا اللَّهَ مَعَ الْكَابِرِ * وكذلك قولك أَرَيْتُ زَيْدًا لَعْمَرُو فَاضِلٌ
وَأَعْلَمْتُهُ مَا خَالِدٌ فِي الدَّارِ بِالرَّفْعِ فِي الْجَمِيعِ * واعلم ان الجملة المعلق عنها تسد مسد المفعول الاول والثاني مع ما ينصب مفعولين . ومسد المفعول الثاني والثالث مع ما ينصب ثلاثة مفاعيل كما رأيت * وكذلك جملة أَنْ الْمُفْتُوحَةُ هَمْزَةٌ نَحْوُ عَلِمْتُ أَنْ زَيْدًا فَاضِلٌ
وَأَعْلَمْتُهُ أَنْ عَمْرًا مُنْطَلِقٌ . وذلك لان في حيز هاتين الجملتين ما يحتاج اليه المقام من المسند والمسند اليه كما ترى

وَضَمِنُوا أَعْلَمَ نَبَأَ خَبْرًا أَخْبَرَ أَبَا فَجَرَّتْ كَمَا جَرَى
وَالْحَقُّ حَدَّثَ فِي الْمَقُولِ وَقِيلَ ذَاكَ اخْتَصَّ بِالْمَجْهُولِ
اي انهم ضمنوا نبأ وما يليها معنى أعلم فاجروها مجراه في العمل * وألحق بعضهم حدث بهن لورودها في السماع ومنه قول الشاعر

أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حَدَّثَ تَشْمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاةُ

غير ان هذه الافعال لم تُسَمَّعْ عَنِ الْعَرَبِ إِلَّا بِصِيغَةِ الْمَجْهُولِ كَمَا رَأَيْتُ فِي قَوْلِهِ
حَدَّثَ تَشْمُوهُ . وكذلك قول الآخر

نُبِشْتُهُمْ عَذَّبُوا بِالنَّارِ جَارَهُمْ وَهَلْ يُعَذَّبُ إِلَّا اللَّهُ بِالنَّارِ

وقول الآخر

وخبِرتُ سوداءَ العميمِ مريضةً فاقبلتُ من اهلي بصراً أعودُها

وقول الآخر

وما عليك إذا أخبرتني دَقّاً وغابَ بعلك يوماً أن تعوديني

وقول الآخر

وأُنيتُ قيساً ولم أبلهْ كما زعموا خيرَ أهلِ اليمَنِ
ولذلك قال أكثرهم أن هذا الاستعمال فيها مختصٌّ بهذه الصيغة والله اعلم

فصل

في جمود الفعل

وَالْفِعْلُ إِنْ كَانَ لِمَعْنَى وَرَدَا كَالْحَرْفِ فَهُوَ مِثْلُهُ قَدْ جَمَدَا
وَهُوَ لِذَلِكَ عَامِلٌ إِذَا يُذَكَّرُ مُقَدِّمًا وَالْفَصْلُ فِيهِ يُحَذَرُ

أي أن الفعل إذا استعمل لمعنى من المعاني التي توضع لها الحروف كالنفي في ليس والترجي في عسى ونحو ذلك يجمد كالحرف فلا يتصرف كما لا يتصرف الحرف * ولكنه قد ضعف بالجمود وجب أن يكون مذكوراً مُقَدِّمًا على معموله مُتَّصِلًا به . فلا يُحَذَفُ ولا يُؤَخَّرُ ولا يُفَصَّلُ لأنه لا يقوى مع ذلك على العمل لضعفه بخلاف الفعل المتصرف كما علمت في الأحكام الكافية

وَمِنْهُ مَا لَهُ الْجُمُودُ يَلْزَمُ كَعَمٍ وَالسَّمَاعُ فِيهِ يُرْسَمُ
وَمِنْهُ بِالْعَكْسِ لِكَوْنِ السَّبَبِ مُفَارِقًا كَأَفْعَلِ التَّعَجُّبِ

أي أن من الفعل الجامد ما يكون جموده لازماً كأفعال المدح والذم ونحوها وذلك للزوم سببه الذي هو تضمنته معنى الحرف . وهو سماعي لا يقاس عليه * ومنه ما يعرض عليه الجمود كفعل التعجب فلا يكون لازماً له لعروض سببه الذي هو استعماله في هذه الصورة بمعنى الحرف فتخرج عنها عاد إلى التصرف . وهو يقاس كما ستعلم * واعلم أن الحرف الذي يجمد الفعل لشبهه به قد يكون موجوداً كما في عسى فانها قد اشبهت لعل . وقد يكون مقدراً كما في أفعل التعجب فانه قد اشبه حرفاً مقدراً كان

يستحق الوضع فلم يوضع استغناء عنه بالفعل المذكور * فيكون الجود في الفعل نظير البناء في الاسم من جميع الجهات . فتأمل

فصل

في افعال المدح والذم

تَنْشِيءُ مَدْحًا جَدًّا وَنِعْمًا وَهَكَذَا بِشْنٍ وَسَاءَ ذَمًّا
وَذَا لِحَبٍّ فَاعِلٌ وَمَا يَلِي فَاعِلُهُ ذَا اللَّامِ لِلْجِنْسِ أَجْعَلْ
فَإِنْ يَفُتْ ذُو اللَّامِ فَالْمُضَافُ لَهُ وَيَذَكِّرُ الْمَخْصُوصُ خَتَمَ الْمَسْئَلَةِ
كَجَدًّا زَيْدٌ وَبِشْنٍ الدَّارُ أَوْ بِشْنٍ دَارُ الظَّالِمِينَ النَّارُ
اي ان جَدًّا ونِعْمًا تُنشِئَانِ المدح وَبِشْنٍ وسَاءَ تُنشِئَانِ الذم . وان ذا الاشارية فاعل
لِحَبٍّ المتصلة بها . واما ما يليها وهو نِعْمٌ وَبِشْنٌ وسَاءَ فيجعل فاعله مصحوب ال الجنس .
فان لم يكن فالمضاف اليه . ويذكر المخصوص بالمدح او الذم اخيرا بعد كل ذلك .
فيقال جَدًّا زَيْدٌ . وَبِشْنٍ الدَّارُ النَّارُ . او بِشْنٍ دَارُ الظَّالِمِينَ النَّارُ * وقد يكون فاعل
نِعْمٌ وما يليها مضافا الى المضاف الى مصحوب ال نحو نِعْمَ غلامُ سيد العشيرة زَيْدٌ

وعليه قول الشاعر

نِعْمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ غَيْرُ مَكْدَبٍ زُهَيْرٌ حَسَامٌ مُفْرَدٌ مِنْ حَمَائِلِ
واختلفت النحاة في حقيقة الثلاث الأول . والجمهور على ان جَدًّا جملة فعلية كما مر
وهو مذهب سيبويه . ونِعْمٌ وَبِشْنٌ فعلان بدليل اتصال تاء الثانية الساكنة بهما نحو
نِعِمَّتِ الْمَرْأَةُ فَاطِمَةُ . وعليه قول الشاعر

نِعِمَّتْ جَزَاءُ الْمُتَّقِينَ الْجَنَّةُ دَارُ الْأَمَانِ وَالْمُنَى وَالْمِنَّةُ

واما ما سُمِعَ من نحو قول بعضهم نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بِشْنِ الْعَبْرِ فمحمول على تقدير محذوف
اي على غير مقول فيه بِشْنِ الْعَبْرِ . وهو مذهب البصريين * واما سَاءَ فالظاهر انه لا
خلاف في فعليتها * واختلفوا في ال الداخلة على فاعل نِعْمَ واختيها على انحاء شتى .
والصحيح انها لشمول الجنس حقيقة فيقع المدح او الذم على الجنس برؤيته ثم يخص
بعض افراده . فيكون المخصوص قد ملح او ذم أولا على سبيل الاجمال لانه واحد

من افراد ذلك الجنس . وثانياً على سبيل التفصيل لانه قد خُصَّ بالذكر ولذلك يُقال له المخصوص * وهو الوجه المختار عند جمهور النحاة

وَجُمْلَةُ الْفِعْلِ هُنَا فِي الْأَشْهَرِ تَغْيِيرٌ عَنْ مَخْصُوصِهِ الْمُؤَخَّرِ

اي ان الجملة الفعلية وهي حَمَدًا أَخَوَاتُهَا تَغْيِيرٌ بِهَا عَنْ الْمَخْصُوصِ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ . والرابط بينهما الاشارة في الأولى والعموم المستفاد من لام الجنس في أخواتها كما مرَّ في باب ابتداء . وهذا هو الأشهر في اعراب هذه المسئلة وهو مذهب سيويه وعليه أكثر النحاة

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ حَبْدًا تَقْدَمُ حَمًا وَلَفْظًا وَاحِدًا تَلْتَزِمُ

وغيرها كالفعل مطلقاً جرى مع ظاهر وهو به قد أخيراً

اي ان حَبْدًا يجب تقديمها على المخصوص فلا يُقال زيد حَبْدًا . وتلزم لفظاً واحداً مع الجميع فيقال حَبْدًا زيد حَبْدًا هُنْدُ حَبْدًا الرجلان حَبْدًا والمرأتان حَبْدًا المؤمنون حَبْدًا المؤمنات . وذلك لانها قد جرت مجرى المثل والأمثال لا تغير عن مواردها * وأما غيرها فيجري مجرى الفعل مطلقاً مع فاعله الظاهر . فيقال نعم الرجل زيد ونعمت المرأة هُنْدُ ونعم الرجلان صاحبك ونعمت المرأتان جارتك وساء القوم بنو فلان وساءت الجواري الزينات * ويجوز ترك التاء لان هذه الافعال لما اشبهت الحروف يجمودها لم يجب إلحاق العلامة * واجازوا تاخيرها مع فاعلها عن المخصوص فيقال زيد نعم الرجل وأخوك نعم الرجلان وهلم جرا . وحينئذ يجوز دخول النواسخ على المخصوص من غير أن يكون زيد نعم الرجل وعليه قول الشاعر

إذا أرسلوني عند تعذير حاجة أمارسُ فيها كنتُ نعم المارسُ

ومن هذا القبيل قول الآخر

إنَّ أَبْنَ عَبْدِ اللَّهِ نِعَمَ أَخُو النَّدَى وَأَبْنُ الْعَشِيرَةِ

وهكذا يقال ظننتُ زيدا نعمَ الصديق وما اشبه ذلك

وَقَدْ تَوَبُّ مَعَهُ عَنْ ذِي اللَّامِ مَا مَعْرِفَةً تَمَّتْ كِبَشَ مَا هُمَا

وَأَسْتَعْمِلْتُ وَصْلاً كَذَا الَّذِي وَمَنْ حَيْثُ بَيْنَ الْجِنْسِ مَعْنَى يَحْتَضِنُ

اي ان ما ذُكرَ ما سوى حَبْدًا قد تقوم معه ما التي هي معرفة تامّة بمعنى الشيء مقام ذي اللام الجنسية فتكون فاعلاً له نحو بَشَسَ ماها اي الشيء ها * وقد استعملها بعض النحاة موصولة في هذا المقام فقدّر الصلة والعاثد اي بَشَسَ ما نذكره ها * وكذلك استعمل بعضهم الذي ومن الموصولة مع ذكر الصلة نحو نِعِمَّ الذي يُزَارُّ زيدٌ وساء من يُقصد عمرٌو. وكل ذلك يتأتى عند قصد الجنس بهذه الموصولات بناء على انها لما افادت العموم اشبهت المقترن باللام الجنسية فصحّ اسناد هذه الافعال اليها .

فان قصد بهنّ العهد امتنعت المسئلة

وَأَضْمَرُوا فَاعِلَهُ مُمَيِّزًا وَالظَّاهِرُ التَّمْيِيزُ مَعَهُ جُوزًا

كَيْفَ رَبْعًا دَارُنَا وَبَشَسَ مَا نَجِدُ وَنِعِمَّ الْجَارُ جَارًا مِنْ حَمِي

اي انهم اجازوا ايضا ان يكون فاعل غير حَبْدًا ضميرًا مستترًا مميزًا بتكررة تفسره كما هو شأن التمييز . وهي إما اسم جنس نحو نِعِمَّ ربعًا دارُنَا . او ما التكررة التي بمعنى شيء نحو بَشَسَ ما نجد . والتقدير فيهما نِعِمَّ هو ربعًا اي نِعِمَّ الربع ربعًا . وبَشَسَ هو شيئًا اي بَشَسَ الشيء شيئًا * واجاز قوم ان يجمع بين التمييز والفاعل الظاهر تأكيداً له . والغالب فيه ان يكون مقدماً على المخصوص نحو نِعِمَّ الجارُ جارًا من حمي . وقد يكون مؤخرًا عنه كما في قول الشاعر

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ اِيكَ قَيْسٍ فَنِعِمَّ الزَادُ زَادُ اِيكَ زَادًا

واعلم ان ما الواقعة بعد نِعِمَّ وبَشَسَ اذا تلاها فعل نحو نِعِمَّ ما صنعتُهُ كانت ناقصة اي موصولة او معرفة تامّة اي غير مفتقرة الى ما يتم معناها به . وحيثئذ يكون الفعل صلة للموصولة او صفة للمخصوص محذوف مع التامة . فيكون التقدير في المثال مع الاولى نِعِمَّ الذي صنعتُهُ هذا . ومع الثانية نِعِمَّ الشيء شيء صنعتُهُ * وحيثما وقعت تكون المعرفة منها فاعلاً والنكرة تمييزاً على الاصح * والواقعة بعد نِعِمَّ مطلقاً يجوز ان تدغم في ميمها ميم نِعِمَّ فتكسر عنها لالتقاء الساكنين نحو فَنِعِمَّما هي ونِعِمَّما يعظُّبكم به * وقد يتقدم نِعِمَّما اسم موصوف بها في المعنى ولا يليها شيء فتقدّر ما من لفظه ويُقدّر المخصوص ضميراً له نحو سمحته سمحاً نِعِمَّما اي سمحاً نِعِمَّ السحق هو * وللنحاة في هذا المقام خمسة عشر قولاً اقتصرنا منها على ما ذكرناه وهو المختار

وَيَقَعُ التَّمْيِيزُ بَعْدَ حَبْذَا رَافِعِ إِيْهَامٍ لِمَا مَرَّ أَحْتَذَى

اي ان التمييز يقع ايضا بعد حبذا رافعا ما في اسم الاشارة من الإيهام كما يكون مع غيره من أسماء الاجناس والموصولات وغير ذلك مما مر في هذا الباب * وهو يكون

تارة قبل المخصوص نحو حبذا رجلاً زيدٌ وعليه قول الشاعر

أَلَا حَبْذَا قَوْمًا سَلِمَتْ فَنَاهُمْ وَفَوَّا وَتَوَاصَوْا بِالْإِعَانَةِ وَالصَّبْرِ

وتارة بعده نحو حبذا زيدٌ رجلاً وعليه قول الآخر

حبذا الصبرُ شِيمَةً لَأَمْرِي رَا مَ مَبَارَاةً مُوَلِّعٍ بِالْمَغَانِي

واعلم ان هذا الإيهام هو المعتبر في فاعل هذا الباب . وذلك ليكون المدح او الذم على

وجه العموم ثم على وجه الخصوص لقصد المبالغة . ولكون الايضاح بعد الإيهام اوقع في

النفس لانه من قبيل الحصول بعد الطلب . ولذلك وقع فيه كل ما رأيت من الأسماء

ظاهراً ومضمراً * غير ان حب قد يجعل الممدوح فاعلاً لها مكان اسم الاشارة وقد

يُجَرُّ بِبَاءٍ زَائِدَةٍ تَشْبِيْهَا لَهُ بِفَاعِلِ أَفْعَلِ الْأَمْرِ فِي التَّعَجُّبِ . وحينئذ يجوز فيها ضم الحاء

تقلاً من الباء لان اصلها حَبٌّ بضم الباء الاولى اي صار محبوباً . فيقال حَبٌّ زَيْدٌ

وحَبٌّ يَزِيدُ بفتح الحاء وضمها فيهما . وقد روي بالوجهين قول الشاعر

فَقُلْتُ أَقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِزَاجِهَا وَحَبٌّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ

وقد تدخل لا على حبذا فتكون كَيْشٍ في افادة الذم كقوله

الْأَحْبَدَا عَازِرِي فِي الْهَوَى وَلَا حَبْذَا الْجَاهِلِ الْعَاذِلُ

وكل ذلك لا يتأتى في اخواتها من افعال هذا الباب * واعلم ان التمييز الواقع بعد جميع

هذه الافعال قد يجزئ بن كقول الشاعر

يَا حَبْذَا جَبْلُ الرِّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبْذَا سَاكِنُ الرِّيَّانِ مَنْ كَانَا

وقول الآخر

تَغْيِرُهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ فَنِعَمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تِهَامِي

وفس على ذلك في يَشْنَ وَسَاءَ

وَالْحَقُّوْا بِالْبَابِ فِعْلاً كَسَهْلُ بِالْوَضْعِ أَوْ مَحْوِلاً نَحْوُ جَهْلُ

وَهُوَ لَهُ فِي كُلِّ مَا لَهُ أَقْنَى مُطَرِّدًا كَحَسَنِ الْخَلْقِ الْوَقَا

اي انهم الحقوا بهذا الباب في انشاء المدح او الذم ما كان من الافعال كسهل في كونه ثلاثياً مضموم العين لانه يدل على الفرائز التي تستحق المدح او الذم . فان كان مفتوح العين كعرف او مكسورها كجهل حوّل الى الضم ليلقى بالفرائز ويصير قاصراً كنعم ويس . فان كان اجوف او مضاعفاً قدّر فيه الضم . ويجوز في المضاعف النقل كما مر . وهو يستعمل استعمال هذه الافعال في جميع احكامها مطلقاً فيقال حسن الخلق الوفاء وجهل الرجل زيد وخبت غلام القوم عمرو وهلم جرا . غير انه يُضَمَّن معنى التعجب فيكون المعنى ما احسن الوفاء واجهل زيداً واخبت عمرواً . ولذلك جاز تجريد فاعله من اللام نحو حسن اولئك رفيقاً وكبرت كلمة تخرج من افواههم * وكل ذلك من نوادر الاستعمال



فصل

في افعال التعجب

وَأَسْتَعْمَلُوا أَفْعَلَ لِلتَّعْجِبِ مِنْ وَصَفِ فَاعِلٍ خَفِيَ السَّبَبُ
مِنْ ذِي ثَلَاثٍ مُثَبَّتٍ صُرْفَ لَا أَفْعَلَ وَصَفٍ تَمَّ مِمَّا فَضَّلَا

اي انهم استعملوا فعلاً على وزن أفعل للتعجب من صفة فاعل قد خفي سببها لتستحق التعجب منها . ولذلك يقال اذا ظهر السبب بطل التعجب * وانما قيدوه بكونه من صفة الفاعل لانه لو كان من صفة المفعول نحو ما اضرب زيداً تعجباً من مضيئته لكان يلبس بكونه من الضاربية * ويشترط في الفعل الذي بُنِيَ منه هذه الصيغة ان يكون ثلاثياً مجرداً مثبتاً متصرفاً لا يأتي الوصف منه على وزن أفعل . وان يكون تاماً يقبل التفاضل كما سترى * فلا بُنِيَ من غير الفعل الا شذوذاً كقولهم ما أرجله مبنياً من الرجولية اذ لا فعل له . ولا من الفعل الرباعي لانها تؤدي الى حذف بعض الاصول . ولا من مزيد الثلاثي لثلاث تفوت الدلالة على المعنى المقصود بالزيادة عند حذفها . ولا من المنفي سواء كان نفيه لازماً نحو ما عاج بالدواء ام عارضاً نحو ما يجمل زيد لثلاث يلبس المنفي بالثبوت . ولا من الجامد لان التصرف في ما لا يتصرف نقض لوضعه . ولا بما الوصف منه على أفعل كاسمر ونحوه لان اكثر هذه الافعال تستعمل مزيدة فاطلقوا منعه فيها طرداً للباب . ولا من الافعال الناقصة لانه لا

يمكن تطرّفها ال نصب المفعول به . ولا ممّا لا تفضيل فيه لواحدٍ على غيره نحو مات
اذ لا مزية فيه لفاعلٍ على آخر حتى يُتَّعَب منه

وَذَاكَ مَاضٍ بَعْدَ مَا يُسْتَعْمَلُ نَاصِبَ مَفْعُولٍ بِهِ لَا يَهُمُّ

اي ان اُفْعَلَ المذكور يُسْتَعْمَل بعد ما التَّعْجِيبَةُ بلفظ الماضي ناصباً مفعولاً به غير
مُبْهِمٍ . معرفةً نحو ما أَحْسَنَ زيداً . او نكرةً مَخْتَصَةً نحو ما أَسْعَدَ رجلاً يخاف الله .
فان كان نكرةً مَبْهِمَةً لم يَصِحَّ التَّعْجِبُ منه فلا يقال ما أَحْسَنَ رجلاً لعدم الفائدة *
واعلم ان النحاة اتفقوا على اسمية ما لعود الضمير اليها من اَفْعَلَ . وعلى الابتداء بها
لتجرّدها عن العوامل اللفظية . لكنهم اختلفوا في حقيقتها والمخار انما نكرة تامّة بمعنى
شيء والجملة بعدها خبر . وانما ساغ الابتداء بها لتضمنها معنى التَّعْجِبِ وقيل لانها في
تقدير الموصوفة اذ المعنى شيء عظيم احسن زيداً . وهو مذهب سيويوه وجمهور
البصريين

وَدُونَ مَا يُجْعَلُ اَفْعِلْ اَمْرًا يَلِيهِ فَاعِلٌ بِبَاءٍ جُرًّا

فَقِيلَ مَا أَكْرَمَ عَبْدَ الدَّارِ وَقِيلَ أَكْرَمَ بَيْنِي نِزَارَ

اي ان اَفْعَلَ التَّعْجِبُ بصيغة الماضي يُجْعَلُ اَفْعِلْ بصيغة الامر مجرّداً عن ما التَّعْجِيبَةُ
فيليه التَّعْجِبُ منه فاعلاً له مجروراً بالباء لفظاً مرفوعاً بالفاعلية محلاً . وعلى ذلك يُقال
في مثال الماضي ما أَكْرَمَ عبد الدار وفي مثال الامر أَكْرَمَ بيني نزار وما اشبه
ذلك . ومدلول كليهما واحد في انشاء التَّعْجِبِ * واعلم ان النحاة اختلفوا في معنى
اَفْعِلْ الامر ومحلّ الجور بعده على اقوال اشهرها ان لفظه لفظ الامر ومعناه معنى
اَفْعَلَ الذي بصيغة الماضي والتَّعْجِبُ منه فاعل له زيدت عليه الباء ليصير على صورة
المفعول به الجور بالحرف كامر ز يزيد لان فاعل الامر لا يسوغ ان يكون ظاهراً
فيكون في محل الرفع بالفاعلية * وبهذا الاعتبار جاز حذفه في نحو اَسْمِعْ بهم وأبصر
وان كان فاعلاً لان زيادة حرف الجر قد كسته صورة الفضلة فجاز فيه ما جاز فيها *
وهذا المذهب هو مذهب سيويوه وجمهور البصريين وهو المخار عند جمهور النحاة

وَمَا أَبَى تَعَجُّوا مِنْ مَصْدَرٍ لَهُ بِمَا لَشَرَطِهِ لَمْ يُنْكَرِ

كَمَا أَشَدَّ صُفْرَةَ الْبَهَارِ وَقِسْ كَأَعْظَمَ بِاحْتِرَامِ الْجَارِ

اي ان ما لا يقبل بناء فعل التعجب منه مما لم يستكمل الشروط المذكورة آنفاً يجعل التعجب من مصدره مبنياً له فعل مما يصح التعجب منه كأشد ونحوه . غير ان المصدر يكون صريحاً في غير الثلاثي وفي ما وصفه على أفعل والفعل الناقص على الاصح . وغير صريح في المنفي والمجهول . فيقال ما أشد انطلاقة وأعظم سواده وأكثر كونه محسناً . وما أشد ما ضرب وأقل أن لا يزورنا . وقس عليه صيغة الامر كأشد بسواده وهلم جرأ * وأما الجامد فلا يثنأ في شيء من ذلك اذ لا مصدر له

وَشَدَّ فِيهِ نَحْوُ مَا أَخْصَرَهُ وَأَحْمَقَ الْقَوْمَ وَمَا أَشْهَرَهُ

فَإِنَّ يَكُ الْمَفْعُولُ لَيْسَ يَلْتَبَسُ كَمَا أَجَنَّ الْعَبْدُ فَأَسْمَعَهُ وَقِسْ

اي انه قد شد في هذا الباب الفاظ مسموعة من العرب كقولهم ما أخصر كلامه مما فوق الثلاثي . وما أحقق القوم مما وصفه على أفعل . وما أشهر زيداً مما هو يعني المفعول وغير ذلك . وكله يُسمع ولا يُقاس عليه الا ما كان للمفعول الذي لا يلتبس بالفعل نحو ما أجنته فيسمع منه ما ورد ويُقاس عليه . وهو يكون غالباً في ما لزم البناء للمجهول كجئت وحُمّ ونحوها . لا مقصوراً عليه خلافاً لبعضهم لان مدار الامر فيه على امن اللبس فحيثما انتفى المحذور صححت المسئلة

وَأَسْتَخْدَمُوا لِلصِّغَتَيْنِ فَعَلًا مِنْ صَالِحٍ ضَمَّ وَلَوْ مُحَوَّلًا

اي انهم استخدموا للصيغتين المستعملتين للتعجب وهما ما افعله وافعل به صيغة فعل المستعمل في المدح والذم مضموم العين بالاصالة كحسن او بالتحويل كعلم على ما عرفت هناك * وذلك بشرط ان يكون صالحاً لبناء التعجب منه كما رأيت فيقال حسن زيد وحسن يزيد اي ما أحسنه وأحسن به . وكذلك علم زيد وجهل عمرو ونحو ذلك .

ومنه قول الشاعر

إِنَّ أَمْرًا رَهْطُهُ بِالشَّامِ مَنْزِلُهُ بِرَمْلِ بَيْرِينَ جَارٌ شَدَّ مَا أَعْتَرَبَا

اي ما أشد اعترابه . وقس عليه الامر

وَأَعْلَمَ بِأَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلُ بَيْنِي كَهَذَا الْبَابِ بِالْتَفْصِيلِ

”فَصَغَرُوا حَمَلًا عَلَيْهِ أَفْعَلًا لَشَبَّ يَنْهَمَا قَدْ عَدَلَا“

هي ان أفعَلَ التفضيل يُبْنَى مما يُبْنَى منه فعل التعجب مستوفياً جميع شروطه بالتفصيل .
 فكل ما يَرِدُ للتعجب يَرِدُ للتفضيل قياساً وشذوذاً وكل ما يمتنع في ذاك يمتنع في هذا .
 فيقال هو أكبر من أخيه ولا يقال أَسْمَرُ منه ونحو ذلك مما لا ينطبق على حكمه إلا ما شذَّ كقولهم هو أَرْجَلُ من فلان وأَشْهَرُ من القمر وأَعْطَى للدراهم وأَحْمَقُ من هَيْئَةٍ وغير ذلك * ويتوصَّل الى التفضيل مما لم يستجمع الشروط كما يتوصَّل الى التعجب بميزا بمصدره فيقال هو أكثر افتحاماً وأَشَدُّ سُمرَةً ونحو ذلك * ولما كان بين التمايين هذه المشاركة اجازوا تصغير أفعَلَ التعجب حملاً على أفعَلَ التفضيل لما بينهما من المشابهة كما حملوا أفعَلَ التفضيل عليه في عدم التصرُّف . وعلى ذلك قول الشاعر
 يا ما أَمِيلِجْ غَزَلَانَا شَدَنَّا لَنَا من هُوَلِيَّا لَيْكُنْ الضَالِ والسَّمَرِ
 قيل ولم يُسَمَّع من العرب تصغيره إلا في أَحْسَنَ وأَمْلَجَ ولكنَّ النحاة قاسوه عليهما *
 وأما أفعَلَ الامر فلا تصغير فيه لعدم مشاركته لأفعَلَ التفضيل في الصيغة فلا وجه

لحملة عليه . ٨٧ .

فصل

في اعراب الفعل وبنائه

وَالْفِعْلُ إِنِ اشْبَهَ الْأِسْمَ أُعْرِبَ مَا لَمْ يُصَادِفْ لِبْنَاءٍ سَبِيلاً

هي ان الفعل اذا اشبه الاسم يُعْرَب حملاً عليه ما لم يعارضه سببُ البناء فيبْنَى كما سيجي . وهذا الشبّه انما يقع بين المضارع واسم الفاعل . وهو يكون بينهما من جهة اللفظ والمعنى المتفقين فيهما . أمّا من جهة اللفظ فَلِأَنَّهُ يَجْرِي عليه في عدد الحروف والحركات والساكنات كما بين يَضْرِب وضارب . وأمّا من جهة المعنى فَلِأَنَّ كُلَّ واحدٍ منهما يأتي بمعنى الحال او الاستقبال . قال الشاطبي وهذا التوجيه احسن ما سمعت وذلك لسلامته من الطعن فيه بخلاف غيره * وباعتبار هذه المشابهة يُسَمَّى هذا الفعل مضارعاً اي مشابهاً * وقد تحصَّل مما ذُكِر من احكام الاسماء والافعال ان الاسم اذا اشبه الفعل امتنع من الصرف واذا اشبه الحرف بُنِيَ . والفعل اذا اشبه الاسم أُعْرِب واذا اشبه الحرف جمد . بخلاف الحرف فانه اذا اشبه الاسم مثل نَعَمْ

الجوايئة في عدم انتقارها الى غيرها لا يُعرب لعدم توارد المعاني التركيبية عليه . واذ اشبه الفعل مثل إن التوكيدية كما سيجي في بابها لا يتصرف اذ لا دلالة فيه على الحدث والزمان

فَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا لَمْ يَصِلْ نُونُ النِّسَاءِ أَوْ نُونُ تَوْكِيدٍ تَلِي
وَمَعَهُمَا يَنْبَى عُرُوضًا إِذْ هُمَا لِلْفِعْلِ بِالْبُعْدِ عَنْ اسْمٍ حَكَمًا

اي لكون الفعل المشبه للاسم يُعرب ما لم يصادف سبباً للبناء أعربوا الفعل المضارع الذي لم يتصل بنون النساء او نون التوكيد . لانه ان اتصل باحدهما عرض عليه البناء مع الاولى على السكون نحو يَضْرِبْنَ ومع الثانية على الفتح نحو لا تَضْرِبْنَ . وذلك لانهما من خصائص الافعال فيبعد معهما عن شبه الاسم ومن ثم يرجع الى البناء الذي هو الاصل فيه . وهذا هو المذهب الصحيح المختار * غير ان بناءه مع نون التوكيد مشروط بمباشرتها له كما رأيت . فان لم تباشره لفظاً نحو لا تضربان او نقديراً نحو لا تضربن مضي على اعرابه لانها حينئذٍ بمنزلة عنه فتكون كنون الرفع الواقعة هناك * واعلم ان الفاصل المقدّر انما يكون في فعل جماعة الذكور وهو الواو وفعل المؤنثة المخاطبة وهو الياء فانهما تحذفان في اللفظ لالتقاء الساكنين ويبقى اعتبارهما في النية لان المحذوف لعلّة كالثابت

وَحُكْمُهُ الرِّفْعُ إِذَا تَجَرَّدَا مِنْ عَامِلٍ لَفْظًا كَمَا فِي الْمُبْتَدَأِ
وَالنَّصْبُ وَالْجَزْمُ بِعَامِلٍ وَلَا خَفَضَ كَمَا الْإِسْمُ مِنَ الْجَزْمِ خَلَاً

اي ان حكم الفعل المضارع ان يكون مرفوعاً اذا كان مجرداً عن العوامل اللفظية نحو زيد يضرب كما ان المبتدأ يرفع لذلك فيكون رافعه التجرد . وهو مذهب الكوفيين وعليه جمهور النحاة * فان لم يكن مجرداً فحكمه النصب او الجزم بالعامل الذي يدخل عليه من النواصب او الجوازم نحو لن يقوم زيد ولم يقم عمرو . ولا خفض فيه كما لا جزم في الاسم للمعادلة بينهما بان كل واحد منهما قد اختص بشيء ومنع من شيء كصاحبه

وَعَاقِبَ الْمُعْرَبِ حَيْثُ يَجْرِي مَاضٍ فَحَرَّكَوهُ دُونَ الْأَمْرِ

وَالْكُلُّ مِنْ هَذَيْنِ لَا زِمَ الْبِنَاءُ إِذْ لَيْسَ لِلْإِعْرَابِ مَوْضِعٌ هُنَا

اي انهم جعلوا آخر الفعل الماضي متحركاً لانه يعاقب المعرب وهو الاسم والنعل المضارع . فانه يقع موقعهما في الخبر والحال والنعت . ويقع موقع المضارع في الصلة والشرط . بخلاف الامر فانه ليس في شيء من ذلك فجعلوه ساكناً * وكل واحد من الماضي والامر مبني ببناءً لازماً اذ لا وجه لاعرابه كما في المضارع فلا موضع فيه للإعراب . وهذا هو مذهب جمهور البصريين وعليه جمهور النحاة

وَكُلُّ فِعْلٍ حَيْثُمَا بِهِ أَقْتَرَنَ ضَمِيرٌ رَفَعَ مُتَحَرِّكٌ سَكَنٌ

أَوْ لَيْنٌ نَاسَبُهُ لَكِي يَصِيحُ أَوْ نُونٌ تَوْكِيدٌ مُبَاشِرٌ فُتِيحٌ

اي ان كل واحد من هذه الافعال متى اتصل به ضمير رفع متحرك سكن آخره معه فوارداً من توالي اربع حركات في نحو ضربت وانطلقت لان الضمير المتصل به يعلو بحسب كالجزم منه وهم يكرهون اجتماع اربع حركات في كلمة واحدة او ما هو بمنزلتها . ثم حمل على ذلك ما لا تجتمع فيه كما كرمت طرداً للباب وهو المشهور * فان كان الضمير حرف لين ناسبه الفعل في الحركة فيضم آخره قبل الواو نحو ضربوا ويفتح قبل الالف نحو يضربان ويكسر قبل الياء نحو اضربني لئلا يلزم قلبه في بعض الصور * وكل ما لحقته نون التوكيد مباشرة له يفتح آخره معها كلا تضربن واذهبن ونحوهما . فان فصل بينهما كما مر بقي آخره على حكمه قبل التوكيد ولو كان الفاصل محذوفاً فيقال لا تضربن يا قوم بضم الباء ولا تذهبن يا هند بكسرها

وَالْأَمْرُ كَالْمُضَارِعِ الَّذِي جُزِمَ فِي حَذْفِ حَرْفِ عِلَّةٍ بِهِ خُتِمَ كَذَلِكَ حَذْفُ النُّونِ فِي نَحْوِ أَفْعَلُوا . وَكُلُّهُ عَلَى الْبِنَاءِ يُحْمَلُ

اي ان فعل الامر يجري كمضارع المجزوم في حذف حرف العلة الذي يختتم به فيقال ادع واخش وارم بحذف الواو والالف والياء كما يقال لا تدع ولا تحش ولا ترم * وكذلك يجاريه ايضا في حذف النون من الافعال الخمسة نحو اضربا واذهبوا وقوي . غير ان هذا الحذف كله يحمل على البناء في الاصح بخلاف الحذف في المضارع فانه

على سبيل الإعراب كما علمت

فصل

في شبه الفعل وإعماله

وَمَصْدَرٌ يَخْلُفُهُ فِعْلٌ بِأَنَّ أَوْ اخْتِهَا مَا الْمَصْدَرِيَّةُ اقْتَرَنَ
يَعْمَلُ مَا لِفِعْلِهِ مِنَ الْعَمَلِ أَضِيفَ أَوْ نُونَ أَوْ حَلِيَ بِأَنَّ

اي ان المصدر الذي يصح ان يحل محله الفعل المقترن بأن او ما المصدريتين يعمل عمل فعله رفعا ونصباً . وذلك نحو عجبت من ضربك زيداً . فانه يصح ان يقال مكانه عجبت من أن ضربت زيداً اذا اريد الماضي . ومن أن تضرب زيداً اذا اريد المستقبل . ومما تضرب زيداً اذا اريد الحال في المشهور او مطلق الزمان في قول * وهو يعمل مضافاً كما رأيت . او مفرداً منوناً كقول الشاعر

فلولا رجاء النصر منك ورهبة عقابك قد صاروا لنا كالمواد

او محلي بأل كقول الآخر

ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الآجل

غير ان المضاف أكثر إعمالاً من غيره لان في الاضافة معنى الاستناد فتقر به من الفعل . وإعمال المنون أكثر من افعال المحلي بأل لانه نكرة كالفعل . وإعمال المحلي بأل ضعيف لبعده عن مشابهة الفعل * واعلم ان المصدر يعمل عمل الفعل لحلوله محله لا لشبهه به لانه اصل له ولذلك لا يشترط له زمان . فتكون المشابهة مسوغة لحلوله محل الفعل لا علة لعمله * وانما قيدوا العمل بالمعاقبة المذكورة بينهما احترازاً من الواقع مفعولاً مطلقاً فانه لا يعمل اتفاقاً مع ذكر فعله نحو ضربت ضرباً زيداً لانه لا يجوز إعمال الضعيف مع وجود القوي * وأما نحو ضربته ضرب الأمير اللص فعلي تأويل ضربته ضرباً مثل ضرب الأمير اللص فيكون المفعول المطلق مخذوفاً والعامل هو المصدر المشبه به * فان لم يذكر الفعل معه نحو ضرباً زيداً فالتحتم ان العمل للمصدر بالنيابة عن الفعل المحذوف وهو مذهب سيبويه * ولا يجوز تقديم معمول المصدر عليه لانه في تأويل الصلة ما لم يكن المعمول ظرفاً نحو فلماً بلغ معه السعي ولا تأخذكم بهما رأفة لئلا عندكم من التوسع في الظروف . او يكن المصدر بدلاً من الفعل نحو عبد الله ضرباً لانه حينئذ بمعنى الفعل وحده * ويدخل تحت

ان المصدرية ان المخففة من الثقيلة نحو علمت ضربك زيدا اي علمت ان قد ضربت زيدا . وهي قد تضمنت كما في المثال لان تلك لا تقع بعد العلم كما سيأتي وعمل المضاف بعد جر ما يليه بالذي اقتضاه تمما

اي ان المصدر المضاف يُجر به ما أُضيف اليه لفظاً ثم يُتم عمله بما اقتضاه من رفع او نصب اذا اقتضى شيئاً من ذلك * وهو إما ان يُضاف الى الفاعل ويُذكر المفعول بعده نحو عجب من انشاد زيد شعراً وهو الأكثر . وإما ان يُضاف الى المفعول ويُذكر الفاعل بعده نحو يعجبني انشاد الشعر زيد . وإما ان يُضاف الى احدهما ولا يُذكر شيء بعده نحو يعجبني انشاد زيد او انشاد الشعر * وقد يُضاف الى الظرف فيأتي بعده المرفوع والمنصوب كالمثون نحو يعجبني انشاد الليل زيد شعراً . ولك ان تحذف بعده الفاعل او المفعول او كليهما وهذا الاخير هو الأكثر في الاستعمال

وأعمل اسم مصدر غير علم كمصدر مما لشرطه استتم اي انه قد ورد افعال اسم المصدر الذي ليس بعلم عمل المصدر اذا كان مستوفياً لشرطه المذكور ومنه قول الشاعر

أَكْفُرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَاكَ الْمِثْلَ الرِّتَاةِ

وهو مذهب الكوفيين والبغداديين وعليه الاكثرون * وأما العلم منه ككفار وبرة فلا يعمل بالاتفاق لشدة بعده عن الفعل * واعلم ان اسم المصدر المذكور هو ما دل على معنى المصدر وخالفه بخلوه لفظاً ونقديراً دون عوض من بعض ما في فعله كالعطاء . فانه قد خلا من همزة اعطى لفظاً ونقديراً ولم يعوض عنها بشيء * وأما ما لم يخل مطلقاً كالإعطاء . او خلا لفظاً فقط كالقتال المقدرة فيه ألف قاتل . او عوض فيه عن المحذوف كالعدة المعوض فيها بالتاء عن واو وعد المحذوفة فهو مصدر * واختلف في اليمى لغير المُفاعلة كالمراجع والأظهر انه مصدر وهو اختيار اكثر المحققين . فان كان للمفاعلة كالمراجعة فهو مصدر بالاتفاق * وأما الفرق المعنوي بين المصدر واسمه فهو ان المصدر يدل على الحدث بنفسه واسم المصدر يدل على الحدث بواسطة المصدر . فمدلول المصدر هو معنى الحدث ومدلول اسم المصدر هو لفظ المصدر . فيكون مدلول الاعطاء هو معنى الحدث ومدلول العطاء هو لفظ الاعطاء . وعلى ذلك يجري

معهُ مجرى اسم الفعل مع الفعل المسمى به كما ستري

١٠٠ وَرَدَّ مَحْدُودٌ بِعَكْسِ الْفِعْلِ كَضَرْبَةٍ حِفْظًا لِحَقِّ الْحَمْلِ

اي انهم منعوا عمل المصدر المحدود وهو ما دل على المرة كضربة حفظاً لحق حملة على الفعل لانه انما يعمل عند موافقته له. وذلك لان الفعل مبهم فان كان المصدر محدوداً بعكسه كان نقيضاً له فلا يصح حملة عليه ومن ثم لا يستحق العمل * وأما ان كانت التاء في اصل بناء المصدر كرحمة فيجوز اعماله نحو اعجبني رحمتك زيدا لان التاء حينئذ لا تدل على الوحدة فلا يكون محدوداً

وَفَاعِلُ الْمَصْدَرِ لَمْ يَلْزَمْ فَلَا تُضْمَرُ بِهِ إِلَّا الْفِعْلُ بَدَلًا

اي ان فاعل المصدر لا يلزم ذكره معه فيجوز حذفه واثباته كما رايت في الامثلة السابقة بخلاف الفعل. وذلك لان الفعل مع فاعله جملة فلا بد لها من مسند اليه بخلاف المصدر مع فاعله كقيام زيد فانه لا يكون معه جملة كما ترى * ولذلك لا يتعمل ضميره الا اذا كان بدلاً من الفعل نحو ضرباً زيدا فانه يتعمل الضمير لنيابته عن الفعل كما مر

وَيَعْمَلُ اسْمُ فَاعِلٍ كَفَعْلِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِمَا مَضَى كَمَثَلِهِ

وَهُوَ عَلَى صَاحِبِهِ قَدْ اعْتَمَدَ أَوْ بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ سُؤَالٍ قَدْ وَرَدَ

اي ان اسم الفاعل يعمل عمل فعله وهو المضارع اذا كان مثله في الدلالة على زمان الحال او الاستقبال * ولكنه اذا كان اضعف منه في العمل اشترط له ان يعتمد على صاحبه ليتقوى به وقيل ليكون معه كالفعل المسند الى فاعله فتناكد المشابهة. وذلك انما يكون في ما وقع خبراً نحو زيد ضارب عمراً. او صلة نحو جاء الضارب اخوه زيدا. او صفة نحو مرت برجل راكب فرساً. او حالاً نحو جاء زيد معتقلاً ربحته * او وقع بعد نفي او استفهام لانهما يقتضيان الاحداث التي هي من شأن الافعال فيتقرب من الفعلية بوقوعه هذا الموقع نحو ما ضارب اخواك زيدا وهل قاتل بنوك عمراً * واعلم ان ما ذكر من الشروط انما هو لصحة عمله في المنصوب * واما في المرفوع فان كان ظاهراً لم يشترط له الزمان فيجوز ان يقال زيد قائم غلامه امس. وان كان مضمراً لم يشترط له شيء نحو ضارب زيد امس حاضر. وذلك لان الرفع

من لوازم الفعل فتكفيه ادنى مشابهة له * والمُعْتَبَرُ في المنصوب انما هو المفعول به لا قنضاً تهتدي الفعل اليه بخلاف غيره من المنصوبات * ويجري مجرى ما كان بمعنى الحال او الاستقبال ما أريد به الاستمرار التجدد نحو زيدٌ مُكْرِمٌ ضيفه * ويندرج في زمان الحال ما كان تقديرًا على سبيل الحكاية نحو كان زيدٌ ضارباً غلامه * وفي الخبر ما كان منسوخاً نحو ظننت زيدا منجراً وعدّه * وفي الصفة ما كان قائماً مقام الموصوف نحو مررت بسائقٍ بعيداً اي برجلٍ سائقٍ * وفي النفي ما كان تأويلاً نحو انما راحل اخواك اي ما راحل الا اخواك * وفي الاستفهام ما كان مقدراً نحو عاذرٌ زيدا انت ام لائمه اي اعاذرت

وَجَازَ أَنْ يُضَافَ مَا عُدِّي إِلَى مَفْعُولِهِ أَمَّا الْفَاعِلُ فَلَا

اي ان اسم الفاعل المذكور هنا وهو الصالح للعمل يجوز ان يضاف المتعدي منه الى مفعوله نحو زيدٌ ضاربٌ عمرو . فان كان يتعدى الى اكثر من واحد نصب به ما وراء المضاف اليه نحو زيدٌ معطيٌ عمرو درهماً ومُعَلِّمٌ بكره اخاه قادمًا * وأما الى الفاعل فلا تجوز اضافته لانه هو الموصوف به والصفة هي عين الموصوف في المعنى فيكون مضافاً الى نفسه والاضافة انما تكون بين المتغايرين فلا يقال زيدٌ ضاربٌ الأب عمراً * وأما اضافة اللازم فسياً في الكلام عليها في بحث الصفة المشبهة * واعلم انهم اختلفوا في الترجيح هنا بين النصب والاضافة والمختار انهما سواء لان النصب هو الاصل والاضافة اخف فلكل واحدٍ منهما مرجح . فتأمل

وَمِنْهُمَا يُضَافُ مَا لِمَا مَضَى حَتَّى إِذَا الشَّبُّ لَفْظًا نَقِضًا

فَقَدَرُوا الْفِعْلَ لِمَفْعُولٍ يَلِي إِذَا اقْتَضَى ذَاكَ لِقَدْرِ الْعَمَلِ

اي ان ما كان من اسم الفاعل بمعنى الماضي يهمل عن العمل لان المشابهة اللفظية التي كانت له مع المضارع قد انتقضت مع الماضي لانه لا يجري على لفظه فبطل عمله . ومن ثم تجب اضافته الى مفعوله نحو زيدٌ ضاربٌ عمرو وامس * فان اقتضى مفعولاً آخر نصب بفعلٍ مقدّرٍ نحو زيدٌ معطيٌ عمرو درهماً اي معطيٌ عمرو اعطاه درهماً . وهو اشهر الاقوال وعليه الجمهور .

وَلَيْسَ قَيْدٌ بَعْدَ أَلْ فَهُوَ صِلَةٌ بِالْفِعْلِ مَعَهَا مُطْلَقًا مَا وَلَّهُ

أي ان اسم الفاعل الواقع بعد ال لا يُقَيَّد بزمان لانها اسمٌ موصولٌ وهو صلةٌ لها في تأويل الفعل لانه هو الاصل في الصلة . ولكنهم كرهوا ان يدخلوا على لفظ الفعل ما هو على صورة حرف التعريف المخصص بالامياء فسبقوا من الجملة اسماً مفرداً وادخلوا عليه ال فكان في تأويل ذلك الفعل ماضياً او مضارعاً ولذلك كان يعمل بعدها في جميع الازمنة معتمداً عليها كما مر . فيقال جاء الضارب اخوه زيداً امس او اليوم او غداً . لانه يكون في الماضي بمنزلة الذي ضرب وفي الحال والاستقبال بمنزلة الذي يضرب * وانما لم يجر هذا المجزى في نحو جاء الذي ضرب اخوه زيداً لان الصلة هناك مجموع الجملة لا اسم الفاعل فقط كما هنا

وَكُلُّ مَا مَرَّ لِمَا بُولِغَ بِهِ وَلِاسْمٍ مَفْعُولٍ تَمَامًا فَأَتَتْهُ

أي ان ما ذكر من العمل والشروط والاحكام لاسم الفاعل يُعَكِّمُ به تماماً لأمثلة المبالغة فيه وهي ما حوّل عن صيغة فاعل الى فعّال كما في قول الشاعر
فيا لِرِزَامٍ رَتَحُوا بِيْ مُقَدِّمًا
على الحرب خوّاً ضاً اليها الكتائباً
او الى مفعول كقول الآخر

اَبْنُ اَبْنِ بَرْزَةِ فَنَحَارُ بَوَائِكُهَا يَوْمَ الْقَرَى عِنْدَ لَفِّ السَّاقِ بِالسَّاقِ
او الى فعول كقول الآخر

ضَرْبُ بِنَصْلِ السِّيفِ سَوْقَ سِمَانِهَا اِذَا عَدِمُوا زَادًا فَانَكَ عَاقِرُ
فان كل واحد من هذه الامثلة يعمل عمل اسم الفاعل . غير ان افعال الاول اكثر من افعال الاخيرين * وكما يعمل اسم الفاعل عمل فعله على الوجه المذكور يعمل اسم المفعول عمل فعله ايضاً وهو المضارع المجهول مع استيفاء الشروط المذكورة . فيقال زيدٌ مضروبٌ غلامٌ بالرفع على النيابة . وعمرُوْهُ مُعْطَى ابوهُ درهماً ومُعَلِّمُ اخوهُ بكرّاً منطلقاً بنصب ما بعد النائب فيهما على المفعولية . وقس على ذلك بقية الاحكام . غير انه اذا حوّل عن اوزانه الاصلية لا يجوز افعاله فلا يقال مررت برجلٍ جريحٍ ابوهُ بخلاف اسم الفاعل لانه اضعف منه كما ان صاحبه اضعف من صاحبه .

وَالصِّفَةُ الْمَشْبَهَةُ اِسْمُ الْفَاعِلِ قَاصِرَةٌ كَالْمُعَدِّي الْعَامِلِ
وَنَحْيٌ عَلَى مَعْنَى الثَّبُوتِ كَالْحَسَنِ فَلَمْ يَكُنْ فِيهَا اُعْتِبَارُ لِلزَّمَنِ

اي ان الصفة المشبهة اسم الفاعل قاصرة بالوضع غير انها تجري مجرى المتعدي العامل منه في رفع المفعول ونصبه كما ستري * وهي على معنى الثبوت دون الحدث كالحسن بخلاف اسم الفاعل كالضارب . ولذلك لا يُعتبر الزمان في عملها كما يُعتبر في عمله لان الثبوت يقتضي الشمول في جميع الازمنة فلا يُقيد بزمان دون آخر * وقد علمت انهم اختلفوا في ال الداخلة عليها بين كونها حرف تعريف او امماً موصولاً . واعلم ان هذا الخلاف يبنى عليه خلاف في اعتماد الصفة المقترنة بها . فعلى الاول يجب اعتمادها على ما قبلها مما مر وعلى الثاني لا يجب لانها تعتمد عليها

وَأُسْتَأْثَرَتْ أَعْمَالُهَا بِالسَّبَبِ مُؤَخَّرًا لِلضَّعْفِ دُونَ الْأَجْنَبِيِّ
وَشَبَّهَ مَفْعُولٍ بِهَا ذُو الْمَعْرِفَةِ يُنْصَبُ وَالنَّكْرَةُ تُمَيِّزُ الصِّفَةَ

اي ان هذه الصفة اختصت بالعمل في السببي وهو ما اتصل بضمير موصوفها لفظاً كالحسن وجهه او تقديره كالحسن الوجه اي الوجه منه . فلا تعمل في الاجنبي كما يعمل اسم الفاعل في نحو زيد ضارب عمراً لانها قاصرة لا تستطيع التخطي اليه * واذ كانت ضعيفة في العمل لكونها شبيهة الشبيه امتنع تقديم معمولها عليها لقصورها عن العمل في ما قبلها بخلاف اسم الفاعل فانه لقوته يعمل مقدماً ومؤخراً * وما تنفرد به هذه الصفة عن اسم الفاعل ان منصوبها ان كان معرفة كالحسن الوجه جعل نصبه على انه شبيه بالمفعول به لا مفعول به حقيقة كما في منصوب اسم الفاعل لان القاصر لا مفعول له . وان كان نكرة كالحسن وجهاً جعل نصبه على التمييز في المختار لانه يصلح له فيستغني عن التكلف المذكور

وَالْجُرْمُ يُخْتَارُ بِهَا إِذَا يَعْضَمُ فِي الْبَعْضِ مَعاً فِي سِوَاهُ يَصِمُ

اي انهم يختارون الجر بهذه الصفة مضافة الى معمولها اذ يسلم الكلام معه في بعض الصور مما يُعَاب به مع رفع المفعول او نصبه . وذلك كما في الحسن الوجه فانه يجوز فيه رفع الوجه بالفاعلية ونصبه تشبيهاً بالمفعول به . غير انه على الاول تخلو الصفة من ضمير يربطها بالموصوف وعلى الثاني يحتاج الى اجراء القاصر مجرى المتعدي كما مر في باب الاضافة . فيختار الجر لسلامة المسئلة معه من كل ذلك * واعلم ان الرفع هو الاصل في عمل هذه الصفة لانه هو العمل المخصوص للأزم . غير انه اذا خلا مرفوعها

من ضمير الموصوف كما مرّ بنوى ذلك الضمير مستتراً في الصفة ويُحوّل اسنادها إليه
 وحينئذٍ يصير ذلك المرفوع كالفضلة لاستغناء الصفة عنه 'ضمير صاحبه' . غير أنه
 إذا كان لا يصلح أن يكون مفعولاً به كما علمت يُجعل شبيهاً بالمفعول به وفيه ما علمت
 من التشويش . فإذا أريد الفرار منه أُضيفت الصفة إلى ذلك المنصب * وعلى ذلك
 يكون نصب متفرعاً عن الرفع والجر متفرعاً عن النصب * وعلى الرفع تكون الصفة
 مسندة إلى الظاهر الذي بعدها فلا ضمير فيها في المشهور . وعلى النصب والجر تكون
 مسندة إلى ضمير الموصوف مستتراً فيها فتكون قد تضمنت ضميراً * فإن كانت الصفة
 المذكورة مجرّدة من أل تحسن الوجه تعين الرفع أو النصب مع تنوينها والجر بدونها
 وجرى كل واحدٍ منها في الترجيح وعكسه على ما علمت .

وَأَجْرُ اسْمٍ فَاعِلٍ وَمَفْعُولٍ إِذَا كَفَى مَعَ الثَّبُوتِ مَرْفُوعٌ كَذَا
 وَأَجْعَلْ عَلَى الْفَاعِلِ مَرْفُوعاً أَتَى بَعْدَ اسْمٍ مَفْعُولٌ لِمَعْنَى ثَبَّتَا

أي أن اسم الفاعل واسم المفعول مجريان مجرى الصفة المشبهة إذا أريد بهما معنى
 الثبوت دون الحدث وكان كل منهما يكتفي بالمرفوع . وذلك بأن يكون اسم الفاعل
 لازماً واسم المفعول متعدياً إلى واحدٍ فقط . فيقال جاء الرجل الصادق الوعد والمحمود
 السيرة بالوجه الثلاثة كما في الحسن الوجه وقس عليه بقية التراكيب * وبهذا الاعتبار
 يُجعل الرفع بعد اسم المفعول أيضاً على الفاعلية دون النيابة بناءً على أن المفعولية
 كالمحمودية مثلاً صفة ثابتة له لا حادثة عليه فيعامل بمقتضى الثبوت * واعلم أنهم
 اتفقوا على اشتراط كون اسم المفعول لا يتعدى إلى أكثر من واحدٍ فلا يقال زيد
 أعطى الأب درهماً * وأمّا اسم الفاعل فذهب الجمهور أنه لا بد أن يكون من اللازم .
 وأجاز بعضهم أن يكون من المتعدي إلى واحدٍ بشرط أمن اللبس فيقال زيد قاطع
 السيف ولا يقال ظالم العبيد لالتباس فاعله بالمفعول * وأمّا المتعدي إلى أكثر فممتنع
 فيهما بالاتفاق لبعده عن الصفة لأن منصوبها لا يزيد على واحدٍ

وَجَامِدٌ أَوَّلٌ كَالْمَنْسُوبِ بِالْوَصْفِ قَدْ يَجْرِي عَلَى الْأَسْلُوبِ

أي أن ما أُول بالوصف من الجوامد كالمنسوب قد يجري على هذا الأسلوب في التحاقه
 بالصفة المشبهة كقولك مررت برجلٍ تيمّي أبوه وامرأة قيسية الأم . فانه في تأويل

المنتسب الى كذا * وعلى ذلك يجري غيره * مما يحتمل التأويل نحو وردنا منها عسلاً
 مأوّه اي حلوا . ونزلنا بقوم أسد الرجال اي شجعانها . وقس عليه كل ما جرى
 هذا المجرى ١٠٠

وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ ظَاهِرًا رَفَعَ إِنْ كَانَ فِي مَوْقِعِ فِعْلٍ قَدْ وَقَعَ
 كَلَّا فَتَى أَنْجَعُ فِيهِ النَّصْحُ مِنْ زَيْدٍ وَدُونَ ذَلِكَ رَفَعُهُ يَهِنُ

اي ان افعل التفضيل يرفع الاسم الظاهر اذا وقع في موقع الفعل . وذلك في نحو قولهم
 ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد . فانه يصح ان يقال مكانه
 ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل أكثر من حسنه في عين زيد * وهذه المسئلة
 يعتبرون عنها بمسئلة الكحل . وقد تصرفوا فيها فقالوا ما رأيت رجلاً أحسن في عينه
 الكحل من عين زيد وما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من زيد . وعلى هذه
 الصورة مثال النظم كما رأيت وعليها يروى الحديث ما من أيام أحب الى الله فيها
 الصوم من عشر ذي الحجة * فان لم يقع أفعل هذا الموقع نحو مررت برجل افضل
 منه ابوه فالتخار على لغة الجمهور جعل الظاهر مبتدأ مخبراً عنه باسم التفضيل * وانما
 لم يجعل كذلك في مسئلة الكحل لثلاث يلزم الفصل بالمبتدأ بين أفعل ومن وهو اجنبي
 عنهما باعتبار العمل لانه ليس معمولاً لاحدهما * ويجري مجرى الظاهر الضمير البارز
 المنفصل نحو ما رأيت احداً افضل عنده أنت منك عند زيد ومررت برجل افضل
 مقه أنت فان العمل يستقيم في الاول دون الثاني . وأما الضمير المستتر نحو زيد
 افضل من عمرو فلا شبهة في رفعه إياه مطلقاً لان العمل فيه خفي لا يظهر اثره
 لفظاً فلا يحتاج الى قوة العامل * واعلم ان الوجه في وقوع أفعل التفضيل موقع الفعل
 في مسئلة الكحل هو ان النفي المتقدم عليه يتوجه الى قيد الزيادة التي ابعدهته عن
 مشابهة الفعل في مسئلة الكحل وهي الأحسنية فيزيله . وحينئذ يبقى اصل الحسن فيصير
 أحسن بمعنى حسن ومن ثم يصح وقوعه موقع يحسن فيعمل عمله . ولذلك يلزمه ان
 يتقدم عليه نفي كما رأيت . او نفي نحو لا يكن احداً أحب اليه الخير منك . او
 استفهام انكاري نحو هل سمعت برجل أهون عليه المال من حاتم . لان كلا منهما
 بمعنى النفي * وضابط هذه المسئلة ان يكون أفعل التفضيل صفة لاسم جنس او خبراً
 عنه واقعاً بعد نفي او شبهه . وان يكون مرفوعه اجنبياً مفضلاً على نفسه باعتبار

آخراً كما رأيت * أمّا كونه صفةً او خبراً فليعتمد على صاحبه وينبغي به على العمل *
 وأمّا تقديم النبي او شبهه عليه فلتصحیح وقوعه موقع الفعل كما مر * وأمّا كون
 مرفوعه اجنبياً اي غير متلبس بضمير الموصوف فلتمكن نسبته الى موصوف آخر *
 وأمّا تفضيله على نفسه فليكون الفاضل والمفضول متحدّين في الذات فيتحقق خروج
 اسم التفضيل عن اصله لانه يقتضي تغايرها فيه . ولذلك لا يستقيم العمل مع تقدم
 النبي في نحو ما رأيت رجلاً افضل منه زيد لعدم اتحاد الفاضل والمفضول في الذات *
 وأمّا كون التفضيل باعتبار آخر فلا نه مع اتحاد الذات لا يمكن ان يكون باعتبار
 واحد . فتأمل

وَلَيْسَ بِاللَّاصِبِ مَفْعُولًا بِهِ "لَفْظًا فَيَنْوِي الْفِعْلَ عِنْدَ نَصْبِهِ"

اي ان افعال التفضيل لا ينصب المفعول به لفظاً لقصوره عن التعدي اليه بنفسه .
 وانما يتعدى اليه بالحرف فينصبه محلاً نحو هو اقوى للضيف * وما ورد على خلاف
 ذلك نحو هو اعلم من يضل عن سبيله فالجهور على ان نصبه بفعلٍ مقدّر مدلول عليه
 به اي اعلم من كل احد يعلم من يضل * فان كان ممّا ينصب مفعولين نحو هو
 اكسى للعرأة الثياب جز الاول بالحرف كما رأيت ونصب الثاني بالفعل المقدّر اي
 هو اكسى للعرأة يكسوم الثياب * واما بقية المنصوبات فينصب منها الظرف والحال
 والتمييز اتفاقاً نحو زيد افضل منك عند الامير وأفصح منك خاطباً وأحسن منك
 وجهاً . لان الظرف والحال تؤثر فيهما رائحة الفعل والتمييز ينصبه ما ليس فيه معنى
 الفعل اصلاً * وينصب باقي المفاعيل في الصحيح نحو زيد اعلم منك علم اليقين
 وامتهر منك حذراً وأسير منك والطريق . لان الاول مشارك له في لفظه ومعناه
 فيسهل تأثيره فيه . والثاني من قبيل المجرور بالحرف لانه على معنى اللام . والثالث
 من قبيل الظرف لانه على معنى مع * واعلم ان اقوى الاسماء المصدر لانه اصل
 الفعل ولذلك لم يشترط لعمله الا صحة حلوله محل الفعل * ودونه الصفات لانها فرع
 الفعل ولذلك اشترط لها زيادة عليه الاعتماد والزمان وغيرها مما علمت * غير ان
 اقواها اسم الفاعل واسم المفعول لانها اشبه بالفعل لتضمنهما معنى الحدوث * ودونها
 افعال التفضيل لانه يتضمن مع الثبوت معنى الزيادة فيكون ابعد عن مشابهة الفعل

وَهُوَ كَجَزْءٍ فَصْلُهُ يُسْتَنْكَرُ عَنْ مَنْ وَمَعَهَا مُفْرَدًا يُذَكَّرُ

اي ان افعال التفضيل يُعْتَبَرُ كَجَزْءٍ الْكَلِمَةِ لَانَهُ لَا يَتِمُّ مَعْنَاهُ إِلَّا بِمَا بَعْدَهُ وَهُوَ مِنْ وَجْهِهَا فَكَانَهُ قَدْ صَارَ نَتْمَةً لَهُ. وَلِذَلِكَ يُسْتَنْكَرُ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا لَانَهُ يَكُونُ كَالْفَصْلِ بَيْنَ جُزْءِي الْكَلِمَةِ. مَا لَمْ يَكُنْ بِمَعْمُولٍ أَفْعَلُ نَحْوِ النَّبِيِّ أَوْ لَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ لَانِ الْعَامِلُ وَالْمَعْمُولُ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ * وَنَدَرَ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا بِالْشَّرْطِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ وَلَقَوْكَ أَطِيبُ لَوْ بَدَلْتَ لَنَا مِنْ مَاءٍ مَوْهَبَةً عَلَى خَيْرِ

وَبِالنَّدَاءِ كَقَوْلِ الْآخَرِ

لَمْ أَلْقِ أَخْبَثَ يَا فَرْزَدَقُ مِنْكُمْ لَيْلًا وَاخْبَثَ فِي النَّهَارِ نَهَارًا

وهو يلزم الافراد والتذكير مع اقترانه بين فيقال زيد افضل من عمرو. ويهند افضل من فاطمة والرجلان افضل من المراتين وهلم جرا بالافراد والتذكير مطلقا. لانه لو تثنى او جمع او انت لكان ذلك كتثنية الاسم وجمعه وتانيته قبل تمامه * وبهذا الاعتبار لا يجوز تنوينه اذا دعت الضرورة اليه لاقامة الوزن لان التنوين يدل على التمام ولا تمام فيه * واعلم ان آل والاضافة تعاقبان من على افعال التفضيل فلا تجتمعان معها. فلا يقال زيد الاحسن من عمرو ولا عمرو احسن القوم من خالد * فان

كانت من غير التفضيلية لم يمتنع الجمع بينهما كقول الشاعر

فَهُمُ الْأَقْرَبُونَ مِنْ كُلِّ خَيْرٍ وَهُمْ الْأَبْعَدُونَ مِنْ كُلِّ ذَمٍّ

وكذلك زيد اخوف الناس من العار وما اشبه ذلك

وَكُلُّ مَا يُوصَفُ أَوْ يُصَغَّرُ مِنْهُنَّ يَلْتَمِزُ وَكَذَا مَا يُضْمَرُ

اي ان كل ما يوصف او يصغر من هذه الاسماء لا يعمل لمباينته الفعل ببلابسته ما هو من خصائص الاسماء. وكذلك ما وقع بلفظ الضمير لانه قد خرج عن لفظ الفعل * فلا يجوز ان يقال اعجبني ضربك الشديد زيدا. ولا زيد ضوئرب عمرا. ولا ضربك زيدا عدل وهو عمرا ظلم. وانما يقال اعجبني ضربك الشديد لزيد. وزيد ضوئرب عمرو وقس على كل ذلك

وَصَحَّحُوا أَعْمَالَ غَيْرِ الْمُفْرَدِ لِقُوَّةِ التَّكْثِيرِ بِالْتَعَدُّدِ

اي انهم حكموا بصحة اعمال ما يثنى ويجمع من هذه الاسماء لما في التثنية والجمع من

معنى التكثير فيستفاد منه قوة على العمل وان كان فيه مبالغة للفعل كما يستفاد من التكثير في امثلة المبالغة مع مباينتها اوزان الفعل * وذلك متفق عليه في الصفات كجاء الضاربان زيدا والقاتلون عمرا . ونازع بعضهم في المصدر والصحيح جوازه فيه ايضا ومنه قول الشاعر

وعدت وكان الخلف منك محبة مواعيد عرقيب اخاه يترب
وهو مذهب الجمهور

وَلِاسْمِ فِعْلٍ عَمَلٌ فِي مَا سَوَى ضَمِيرٍ رَفَعَ بَارِزٌ مَعَهُ أُسْتَوَى

اي ان اسم الفعل يعمل عمل الفعل الذي سمي به مستويا معه الا في رفع الضمير البارز فانه لا يرفعه كما يرفعه ذلك الفعل لانه لا يتصرف مثله مع الضائر . وعلى ذلك فهو يرفع الاسم الظاهر والضمير البارز . فيقال هيهات زيد وصه ورويد زيدا وتراكبه كما يقال بعد زيد واسكت وامهل زيدا واتركه * واما نحو هلموا فحمل على انه فعل امر وهي لغة بني تميم . فان جعل اسم فعل قيل هلم بلفظ واحد للجمع وهي لغة اهل الحجاز * واما احكام اسم الفعل في نفسه فسيأتي الكلام عليها في موضعه والظرف كاستقر اذ معناه فيه فيجري عندهم مجراه « فَأَرْفَعُ بِهِ الْفَاعِلَ حَيْثُ اعْتَمَدَا وَإِنْ نَوَيْتَ الْوَصْفَ جَازَا الْإِبْتِدَا »

اي ان الظرف يشبه فعل الاستقرار لانه يتضمن معناه ولذلك يجري عندهم مجراه في العمل فيرفع به الاسم الواقع بعده على الفاعلية لنيابته عنه في مذهب الاكثرين . غير ان ذلك مشروط فيه بان يكون معتمدا على نفي او استفهام او مبتدأ او غيره مما مر في اعتماد الصفة ليقوى به على العمل نحو ما عندنا احد وزيد عندك ابوه وما اشبه ذلك * وقد علمت ان متعلق الظرف يصبح ان يقدر بالفعل او بالوصف على ما مر في باب المبتدأ . فان قدر بالفعل فليس في المرفوع بعد الظرف الا الفاعلية . وان قدر بالوصف جاز ان يكون فاعلا للظرف او مبتدأ مخبرا عنه به تبعاً لما يحمله المحذوف في نفسه لان الظرف قائم مقامه * واما اذا لم يعتمد على شيء مما ذكر فيتمين الابتداء في اصح الاقوال وهو مذهب الجمهور * واعلم ان الظرف العامل هو ما دل متعلقه على الاستقرار مطلقا كما رأيت . فان كان مقيدا بصفة كالقيام والعود

ونحوهما كريدٌ عندك أبوه قائمٌ فلا اثر له . وسيأتي استيفاء الكلام على هذا الباب في الخاتمة ان شاء الله

وَالظُرُوفِ عَمَلٌ فِي الْحَالِ مَجْرَدٌ عَنِ الشَّرْطِ خَالٍ
كَذَاكَ كُلُّ مَا لِفَعْلٍ فِيهِ مَعْنَى كَذِي النَّبِيهِ وَالتَّشْبِيهِ

اي ان الظروف تعمل في الحال من غير ان تعتمد على شيء بخلاف عملها في الفاعل لان الحال شديدة التأثير كالظرف لانها في حكمه فان معنى جاء زيد راكباً جاء وقت ركوبه او في حال الركوب . وعلى ذلك يقال عندك زيد جالساً واليوم الرحيل عاجلاً . والعامل فيها ما في الظرف من معنى الاستقرار ولذلك يقال له الظرف المستقر . فان قيل عندك زيد جالس بالرفع على الخبرية كان الظرف ملغى ولذلك يسمى لغوا * ويعمل في الحال ايضاً كل ما فيه معنى للفعل كاسم الاشارة وحروف التنبية والتشبيه والتثني والترجي والنداء وما اشبه ذلك نحو ذلك زيد مقبلاً وما انت الصديق مخلصاً وكأنك الاسد هاجماً وليتك جاري مكاسراً وهلم جراً * وقد علمت ان عدل الظرف وهو الجار والمجرور مثله في جميع احكامه فهو يجري مجراه في كل ما ذكر بالتفصيل فتدبر

كتاب الحروف

فصل

في حقيقة الحرف واحكامه

الْحَرْفُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى وَجِدٍ فِي الْغَيْرِ لَا فِي نَفْسِهِ إِذْ يَنْفَرِدُ
وَهُوَ يَخُصُّ اسْمًا كَمَنْ أَوْ فِعْلًا كَلَّمَ وَنَحْوَهُ هَلْ يَعْمُ كُلًّا
وَيُعَرِّفُ الْكُلَّ بِأَنْ لَا يَقْبَلَا وَسَمًا لِفَصْلِ اسْمٍ وَفِعْلٍ جُعِلَا

اي ان الحرف لفظ يدل على معنى يحصل في غيره عند انضمامه اليه نحو لم يقم زيد . فان لم قد دلت على معنى حصل في الفعل حين انضمت اليه وهو انتفاء وقوعه .

وهذا المعنى لا يحصل في نفسها عند انفرادها لعدم استقلالها . والحرف ينقسم باعتبار
 متعلقه الى مختص بالاسم كحروف الجر . او بالنقل كحروف الجزم . ومشارك بينهما
 كحروف الاستفهام . وكله يُعرف بعدم قبوله علامات الاسماء والانفعال كما ترى
 وَكُلُّ مَا اخْتَصَّ بِشَيْءٍ يَعْمَلُ إِذْ لَا كَجُزٍّ أَوْ كَوْصَفٍ يَدْخُلُ
 وَغَيْرُهُ يُلْفَى سِوَى مَا نَدَرَا حَمَلًا عَلَى ذِي عَمَلٍ كَمَا تَرَى

اي ان كل ما اختص من الحروف بشيء من الاسماء او الانفعال يعمل فيه كحروف الجر
 المختصة بالاسماء وحروف الجزم المختصة بالانفعال . غير ان هذا العمل مشروط بان لا
 يكون ذلك الحرف جزءاً مما اختص به كحرف التعريف المختص بالاسم وحرف المضارعة
 المختص بالنقل . فانهما كالجزء من مدخولهما بدليل تحطى العامل لهما ولذلك لا يعملان
 فيه لان جزء الكلمة لا يعمل فيها . او يكون كالوصف له لتخصيصه آياه كسوف التي
 تخصص المضارع بالاستقبال . او افادته بيان حاله كقصد التي تفيد فلة وقوعه فانه
 لا يعمل فيه ايضاً لان الوصف لا يعمل في الموصوف * وأما غير المختص فلا يعمل
 الا في النادر حملاً على عامل كاعمال ما الحجازية حملاً على ليس وغير ذلك كما سيأتي
 في مكانه

وَالْحَرْفُ إِذْ لَا يَقْبَلُ التَّرْكِيبَ لَا يَعْمَلُ فِيهِ فَهُوَ بَيْنِي مُجْمَلًا
 اي ان الحرف اذ كان لا يقبل التركيب في الكلام فلا يقع فاعلاً او مفعولاً وغير
 ذلك كان لا يعمل فيه لان المعمولة مرتبة على التركيب المستعجب وجود العامل
 المقتضي لها . ولذلك لم يكن للاعراب سبيل اليه فكان مبنياً بالاجمال
 وَالْمُفْرَدَ أَفْتَحَ دَاخِلًا مِمَّا يَرِدُ هُنَا سِوَى الْبَاءِ فَكَسَرَهَا أَعْتَمَدَ
 وَلَامَ جَرٍّ دُونَ مُضْمَرٍ إِذَا صَحَّ وَمَا اسْتَعِثَّ أَوْ أَمْرٍ كَذَا
 وَمَا لَتَعْرِيفٍ إِذَا عُدَّتْ هُنَا فَإِنَّهَا اخْتَصَّتْ بِلَفْظٍ سَكَنًا

اي ان الحروف المفردة وهي الموضوعة على حرف واحد مما يتعلق بعلم النحو يفتح الداخل
 منها على اوائل الكلم سوى ما استثنى منها فانه لا يجري على هذا الحكم * أما الباء
 فتكسر مطلقاً كيفما وقعت * وأما اللام فتكسر ايضاً اذا كانت للجر مع الضمير

المُعْتَلَّ وهو بآء المتكلم ومع الظاهر غير المُسْتَفَات . فتندرج فيها لامٌ كني ولام الجحد .
وتجوي على ذلك لام الامر فانها مكسورة في اصل وضعها كما سيبي في موضعه *
وأما حرف التعريف عند من يقول انه اللام فقط فهو موضوع على السكون بخلاف
نظائره * ويتعين الفتح في ما سوى ذلك من هذه الطائفة . وهو همزة الاستفهام
والتسوية والنداء وتاء القسم وسين الاستقبال والفاء والكاف ولام التوكيد والجواب
والتوطئة ولام الجز مع المستفات وغير الياء من الضمائر والواو مطلقاً . وهي لغة جهور

العرب

وَمَا سِوَى ذَلِكَ لَا يُقَيَّدُ فَإِنَّ فِيهِ كُلَّ حِكْمٍ يُوجَدُ

اي ان ما سوى هذه الطائفة من الحروف لا يُقَيَّدُ بشيء من الأحكام . وهو يشمل
الحروف المفردة اللاحقة واخر الكلم والمركبة من حرفين فصاعداً . فان من المفردة
ما يُضَمُّ كيم الجمع في نحو ضربتم الرجل . ومنها ما يُفْتَحُ كالتاء في نحو لات . ومنها ما
يُكْسَرُ كالكاف في نحو اياك . ومنها ما هو ساكن كنون التوكيد الخفيفة * وكذلك
المركبة كند بالضم وسوف بالفتح وجبر بالكسر ونعم بالسكون . فان كل فريق يوجد
فيه جميع احكام البناء كما ترى

باب الحروف المختصة بالاسم

فصل

في احرف الجز

مِنْ عَنَ وَفِي لِمْطَلَقِ اسْمٍ وَعَلَى تَجَرُّ وَالْبَاءَ وَلَاَمٌ وَإِلَى

اي ان هذه الاحرف المذكورة تجر الاسم مطلقاً ظاهراً كجئت من البلد او مضمراً
كرحلت عنه . ومعرفة كما رأيت او نكسرة كنزلت في دار وهلم جزءاً من غير
اعتبار شيء من القيود التي ستذكر لغيرها * وأما معانيها فمن لا بداء الغاية نحو
خرجت من البلد . والتبويض نحو اخذت من الدراهم . وبيان الجنس نحو لي خاتم من
الذهب . والتعليل نحو مات من الخوف . والفصل نحو عرفت الحق من الباطل .
والتنصيص تلى العموم نحو ما جاءني من رجلي . فلا يصح أن يقال معها بل رجلاً

كما يصح بدونها . وقد تاتي للبدل نحو أَرْضَيْتُمُ بالحياة الدنيا من الآخرة اي بدل الآخرة . وهي أم الباب ولذلك يقدمونها في الذكر * وعن المجاوزة نحو سافرت عن البلد . والبدل نحو لا تجزي نفس عن نفس شيئاً . والتعليل نحو وما كان استغفار ابراهيم لايه إلا عن موعدة . وقد تاتي للاستعلاء نحو احببت حب الخير عن ذكر ربي اي فوقه * وفي الظرفية حقيقة نحو جلست في الدار او نجازا نحو نظرت في الامر . والمصاحبة نحو خرج الامير في موكب . والتعليل نحو قتل كليب في ناقة . والمقايسة نحو ما ذنبنا في عفوك إلا هفوة * وعلى الاستعلاء حساً نحو وعلى النكاح تحمكون او معنى نحو وفضلنا بعضهم على بعض . والمصاحبة نحو يطعمون الطعام على حبه . والاستدراك

كقول الشاعر

بكل تداوينا فلم يشف ما بنا على أن قرب الدار خير من البعد
والتعليل نحو ولتكبروا الله على ما هداكم . والظرفية نحو دخل المدينة تلى حين غفلة *
والباء للإصاق نحو مرت يزيد . والتعديّة نحو ذهبت بممر . والاستعانة نحو ضربت بالسيف . والسببية نحو قتل بذنبه . والمصاحبة نحو جاء بأهله . والظرفية نحو أقمت بالدار . والبدل نحو النفس بالنفس . والمقابلة نحو هذا بذاك . والقسم وهي اصل حروفه . ولذلك انفردت بجواز ذكر الفعل معها نحو أقسم بالله * واللام للملك نحو المال لزيد . والاختصاص نحو السرج للقرس . والاستحقاق نحو الحمد لله . والتعليل نحو هربت للخوف . والعاقبة كقول الشاعر

لِدُوا لِمَوْتٍ وابنوا للخراب فكلُّكم يصير الى الذهاب
والتعديّة نحو ما أجمع زيدا للمال . والتبليغ نحو قلت للرجل . والتقوية نحو فعّال لما يريد . والتعجب نحو يا لك من فارس . والقسم مع التعجب نحو لله لا يؤخر الاجل . وبدونه نحو لله لأفعلن . وانتهاء الغاية نحو كل يجري لأجل مسمى وهو قليل * والى لانتهاء الغاية الزمانية نحو أتمعوا الصيام الى الليل . او المكانية نحو من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى . والمصاحبة نحو جلست الى الضيف . وتبيين فاعلية مجرورها وذلك بعد ما يفيد حباً او بغضاً من أفعال تعجب او تفضيل نحو ما أحبني الى زيد وزيد احب الي من اخيه

وظاهر للكاف والواو وجب والتاء لله ورَحْمَنٍ وَرَبِّ

اي ان الكاف والواو يجب ان يكون مجرورها اسماً ظاهراً . والثاء تختص من الاسماء
الظاهرة باسم الجلالة والرحمن والرب . غير ان الرب يستعمل مضافاً الى الكعبة او ياء
المتكلم فيقال تالله وتالرحمن وترتب الكعبة او ترتبي . والاول هو المشهور في الاستعمال
وما يليه نادر * وأما معانيه فالكاف للتشبيه نحو حتى صار كالعرجون القديم .
والتعليل نحو رب ارحمهما كما ربياني صغيراً . والتنظير نحو اجعل لنا الهماً كما لم آله .
وقد تستعمل في التمثيل بما لا مثيل له كما اذا قيل ان من الحروف ما لا يقبل الحركة
كالالف . ويقال لما كاف الاستقصاء

وَرُبُّ لِلنَّكَرَةِ مِمَّا وَصِفَا وَهَكَذَا حَتَّى تَجْرُ الطَّرْفَا

اي لن رب تختص بالنكرة الموصوفة نحو رب رجل كريم زارنا . وذلك لانها منزلة
منزلة الحرف الزائد فيكون مجرورها غالباً في موضع الرفع بالابتداء المقتضي تخصيصه
بالصفة * واكثرهم يشترط ان يكون جوابها فعلاً ماضياً كما رأيت لان معناها لا يتحقق
إلا في ما قد وقع * وحتى تختص بما كان آخراً نحو صمت حتى المغرب . او متصلاً
بالآخر نحو مهتر حتى الفجر . واما معناها فرُب للتقليل عند أكثر النحاة . وحتى لانتهاء
الغاية زمانية كما مر او مكانية نحو اكلت السمكة حتى رأسها * واعلم ان مجرور حتى
يحمل ان يكون داخلياً في حكم ما قبله او خارجاً عنه كالرأس هنا فانه يحمل ان
يكون قد انتهى الاكل به فيكون ما كولا وان يكون قد انتهى الاكل عنده فيكون
غير ما كول . وهكذا في نظائره ما لم تقم قرينة على احد الوجهين فيحكم بمقتضاها .
فان انتفت القرينة يحكم بالدخول عند الاكثرين . بخلاف إلى فان الاكثر فيها
عدم الدخول . ولذلك يحكم به عند انتفاء القرينة * واعلم ان رب تختص بالنكرة
اذا لم تلحقها ما الزائدة فانها حينئذ يجوز دخولها على المعرفة مكفوفة بها نحو رباً زيد
قائم وعليه قول الشاعر

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَلِّ فِيهِمْ وَعَنَاجِيْ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ

ويجوز دخولها على الفعل ايضاً نحو رباً قام زيد وعليه قول الآخر

وَرُبَّمَا فَاتَ قَوْمًا جُلُّ أَمْرِهِمْ مَعَ التَّائِي وَكَانَ الْحَزْمُ لَوْ تَجَلَّوْا

وأما مع النكرة فلا تحول مع زيادة ما عن حكمها كما سيأتي في باب الحروف الزائدة

لان الفضل بالزائد كلا فصل

وَمَذٌّ وَمَنْذٌ لِلزَّمَانِ أَسْتَعْمِلًا وَدُونُ مَا جَرَتْ عَدَا حَاشَا خَلَا

اي ان مذ ومَنْذُ تَخَصُّصَانِ بِاسْمِ الزَّمَانِ وَيُشْتَرَطُ فِيهِ اَنْ يَكُونَ مُعَيَّنًا لَا مُبْهَمًا وَمَاضِيًا
اَوْ حَاضِرًا لَا مُسْتَقْبَلًا . فَيُقَالُ مَا رَأَيْتَهُ مُذُّ يَوْمِ الْجُمُعَةِ اَوْ مُنْذُ الْيَوْمِ * وَعَدَا وَأُخْتَاطُهَا
يُجَوِّزُ بَيْنَ عَلَى تَقْدِيرِهِنَّ أَحْرَفَ جَرٍّ بِشَرَطِ اَنْ لَا تُتَقَدِّمَهُنَّ مَا الْمَصْدَرِيَّةُ لَمَّا عَلِمَتْ فِي
بَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ فَيُقَالُ جَاءَ الْقَوْمُ عَدَا زَيْدٍ وَهَلَمْ جَرًّا * وَاَمَّا مَعَانِيهِنَّ فَمَنْذٌ وَمَنْذٌ تَكُونَانِ
لَا بُدَّاءَ الْغَايَةِ مَعَ الْمَاضِي وَالظَّرْفِيَّةُ مَعَ الْحَاضِرِ * وَعَدَا وَمَا يَلِيهَا لَا تَحْوِلُ عَنْ مَعْنَى
الْإِسْتِثْنَاءِ الْمَوْضُوعَةِ لَهُ * وَاعْلَمْ اَنْ مَنْذٌ مُبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ بِالِاتِّفَاقِ . وَمَنْذٌ عَلَى السَّكُونِ
عِنْدَ الْجَهْرِ . غَيْرَ اَنَّهُ إِذَا لَقِيَهَا سَاكِنٌ تَضُمُّ فَمَنْذُ الْيَوْمِ . وَهُوَ الْمَشْهُورُ فِي اسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ

وَكَيٌّ لِأَنَّ وَصَلَ وَمَا أَسْتَفْهَمَ أَوْ مَصْدَرٍ تَزْرَأُ بِدُونِ اللَّامِ

اي ان كي تَخَصُّصٌ بِالْدُخُولِ عَلَى اَنْ الْمَصْدَرِيَّةُ وَصَلَتْهَا نَحْوُ جِئْتُ كِي اَزُورُكَ . وَهِيَ
حِينَئِذٍ حَرْفُ تَعْلِيلٍ كَاللَّامِ وَهِيَ مَعَهَا فِي تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ اِي جِئْتُ لِزِيَارَتِكَ * وَكَذَلِكَ
مَعَ مَا الْإِسْتِفْهَامِيَّةُ كَقَوْلِهِمْ كَيْفَ يَجْذِفُ اِيَّهَا كَمَا تَجْذِفُ مَعَ سَائِرِ أَحْرَفِ الْجَرِّ اِيَّهَ
لَمَّا ذَا . اَوْ مَا الْمَصْدَرِيَّةُ وَصَلَتْهَا كَقَوْلِ الشَّاعِرِ

اِذَا اَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضْرًا فَاَنْتُمْ يُرَادُ الْفَتْحُ كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

اي يُرَادُ لِلنَّفْعِ وَالضَّرَرِ عَلَى مَا مَرَّ وَهُوَ قَلِيلٌ * وَكُلُّ ذَلِكَ مُشْرُوطٌ بِاَنْ لَا تُقْتَرَنَ بِاللَّامِ
لَا نَ حَرْفِ الْجَرِّ لَا يَدْخُلُ عَلَى مِثْلِهِ

وَرُبٌّ بَعْدَ الزَّوَاوِ وَالْفَاءِ وَبَلٌّ "تُنَوَّى فَيَبْقَى مَا لَهَا مِنْ الْعَمَلِ"

اي ان رُبٌّ تُنَوَّى بَعْدَ هَذِهِ الْأَحْرَفِ فَيَبْقَى مَا بَعْدَهَا يَجْرُورُ أَهْيَا فِي الصَّحِيحِ . وَمِنْ
الْأَوَّلِ قَوْلُ الرَّاجِزِ

وَبَلْدَةٌ لَيْسَ بِهَا اَنْيَسُ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَالْأَلْيَسُ

اي وَرُبٌّ بَلْدَةٌ وَهُوَ كَثِيرٌ فِي الْإِسْتِعْمَالِ * وَمِنْ الثَّانِي قَوْلُ الشَّاعِرِ

فَانْ أَحَقَّ فَنَذِي حَنْقٍ لَظَاهُ يَكَاذُ عَلِيٌّ يَلْتَهَبُ آلْتِهَابَا

اي فَرُبُّ ذِي حَنْقٍ وَهُوَ قَلِيلٌ * وَمِنْ الثَّالِثِ قَوْلُ الْآخَرِ

بَلْ بَلْدَةٍ مِلَّ الْفَجَّاجِ قُتْمَةٌ لَا يُشْتَرَى كَتَانُهُ وَجَهْرُمَةٌ

اي بَلْ رُبٌّ بَلْدَةٍ وَهُوَ نَادِرٌ

«وَرُبَّمَا» جَرَتْ ضَمِيرًا فُسِّرَا بِنَكْرَةٍ فَرَدًّا لِنَيْبٍ ذُكِرَا

اي ان رُبَّ قد تُستعمل جارةً لضمير غيبة مفردٍ مذكورٍ مفسرٍ بنكرة . وهذا الضمير يلزم الافراد والتذكير مطلقاً وهو نَكْرَةٌ تلي الألف لانه عائدٌ على واجب التنكير وهو النكرة المفسرة له . وهذه النكرة تُنصب على التمييز مطابقةً للمعنى في التذكير والثانيث والافراد وغيره وبذلك يُستغنى معها عن مطابقة الضمير . فيقال رُبُّه رجالاً لقبيته ورُبُّه امرأةً رأيتها ورُبُّه رجلين ضربتهما ورُبُّه رجالاً أكرمهم وهلمَّ جراً .

وعلى ذلك قول الشاعر

رُبَّه فِتْيَةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْحَمْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا

وهو مذهب البصريين وعليه الاكثرون

وَرُبَّمَا ضَمِّنَ بَعْضُ الْأَحْرَفِ مَعْنَى مِنَ الْآخِرِ كَالْمُسْتَرْدِفِ

اي ان حرف الجر قد يضمن معنى حرف آخر من الحروف الجارة فيكون كالمرادف له . وذلك ان من قد تضمن معنى في نحو اذا نُودِيَ للصلاة من يوم الجمعة اي فيه . ومعنى الى نحو اقتربت منه اي اليه . ومعنى الباء نحو ينظرون من طَرْفٍ خَفِيٍّ اي به * وعن قد تضمن معنى تلي نحو فانما يخل عن نفسه اي عليها * وفي قد تضمن معنى الى نحو فردوا أيديهم في أفواههم اي اليها . ومعنى الباء نحو هو بصير في المسئلة اي بها . ومعنى على نحو لأصلبكنم في جذوع النخل اي عليها * وعلى قد تضمن معنى عن نحو رضيت عليه اي عنه * والى قد تضمن معنى في نحو ليجمعنكم الى يوم القيامة اي فيه * والباء قد تضمن معنى من نحو عينا يشرب بها عباد الله اي منها . ومعنى عن نحو فاسأل به خبيراً اي عنه . ومعنى على نحو ان تأمنه بقطارٍ يؤدِّم اليك اي على قطار * واللام قد تضمن معنى عن نحو قالت أولام لأخراهم ربنا هؤلاء اضلونا اي عن أخراهم * والكاف قد تضمن معنى على نحو كن كما انت اي على ما انت * وقيل ان هذا التضمن انما هو للانفعال لان التجوز في الفعل اسهل منه في الحرف فيضمن الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف ويبقى الحرف على معناه كما في نحو يشرب بها عباد الله فان يشرب يضمن معنى يروى وتبقى الباء على معناها وهو مذهب البصريين

وَالْبَعْضُ مَعْنَى الظَّرْفِ قَدْ يُضْمَنُ وَالْكُلُّ فِي أَطْرَادِهِ لَا يُؤْذَنُ

اي ان بعض هذه الاحرف قد يضمن معنى الظرف ايضاً . وذلك ان من وعلى والى واللام قد تضمن كل واحدٍ منهن معنى عند . نحو لن تُفني عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئاً . ولزيد علي دين . وهو اشهى الي من اخيه . وكنته خمس من رجب . اي عند الله وعندى وهلم جرا * وعن قد تضمن معنى بعد نحو لتركن طبقاً عن طبق اي بعد طبق * وكذلك اللام نحو اقيم الصلوة لدلوك الشمس اي بعد دلوكها . وربما ضمنت اللام معنى مع كقوله

فلما تفرقنا كآتي ومالكاً لطول اجتماع لم نبت ليلةً معا

اي مع طول اجتماع * غير ان التضمينات المذكورة كلها لا يطرد استعمالها لان منها ما يحفظ ولا يقاس عليه نحو فاسأل به خبيراً وهو الاكثر . ومنها ما يمكن ان يقاس عليه شيء دون آخر نحو هو اشهى الي فانه يجوز ان يقال هو احب الي ولكن لا يقال افضل الي

وَعَلَّقُوا بِالْفِعْلِ أَوْ كَالْفِعْلِ مَا يَرْبِطُهُ بِاسْمٍ وَلَوْ تَوَهَّمَا

اي ان النحاة يعلقون بالفعل او شبهه ما يربطه بالاسم المجرور من هذه الاحرف سواء كان ذلك المتعلق مذكوراً نحو نزلت في الدار او مقدراً نحو رأيت الذي في الدار . فان الحرف متعلق في الاول بالفعل المذكور وفي الثاني بالفعل المقدّر اي الذي حصل في الدار وهو قد ربط كليهما بمجروريه * وكذلك مع شبه الفعل مذكوراً نحو انا ضارب لزيد او مقدراً نحو الكتاب لعمر واي حاصل له * ولذلك لا يعلق الحرف الزائد وشبهه نحو ما جاءني من احدي ورب رجل كريم لقيته اذ لا ربط فيهما . ولا احرف الاستثناء نحو جاء القوم عدا زيد لانها تصرف معنى الفعل عن مجرورها * واختلف في تعلق الكاف والاصح انها تتعلق بفعل استقرار محذوف وهو اختيار المحققين

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الْجَارَ قَدْ يُحْذَفُ عَنْ أَنْ قِيَاسًا حَيْثُ لَا لِبَسَ وَأَنَّ

«وَدُونَ» ذَلِكَ الْخُذْفُ فِيهِ يَنْدُرُ فِي النَّقْلِ وَالنَّصْبِ هُنَاكَ أَكْثَرُ»

اي ان حرف الجر يحذف قياساً عن أن المشددة المفتوحة الهمزة وأن الخفيفة المصدرية

نحو وبشّر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أَنَّ لهم جَنّاتٍ تجري من تحتها الانهار اي بَأَنَّ
 لهم . ونحو حَصِرَتْ صدورهم أَنَّ يقاتلوكم اي عن ان يقاتلوكم . والمراد بذلك التخفيف
 لطلوها بالصلة * غير ان ذلك مشروطُ بَأَنَّ اللبس كما رأيت فان خِيفَ اللبس نحو
 رَجَعَ اللصُّ أَنَّ يَسْرِقَ امتنع الحذف لانه يُحتمل ان يكون المحذوف الى فيكون
 بخلاف المقصود * وقد يُسمَح حذف حرف الجر في غير ذلك نادراً والاكثر حينئذ
 نصب الاسم الواقع بعده نحو ان ثمود كفروا ربهم اي برّبهم . ومنه قول الشاعر
 تمرّون الديارَ ولم تعرّجوا كلامكم عليّ اِذْنٌ حرامٌ

اي تمرّون بالديار وهو منصوبٌ بنزع الخافض في الاشهر وهو مذهب الكوفيين *
 وشذّ الجرّ بعد الحذف كقول بعضهم خير والحمد لله جواباً لمن قال كيف اصحبت
 اي بخير لان حرف الجر لا يقوى على العمل مُضمرّاً . ولذلك يُغَيَّرُ في محلّ أَنّ وَأَنَّ بعد
 الحذف في اظهر المذاهب لان عمل الجرّ فيهما خفي فلا يظهر المحذور * واعلم ان حرف
 الجرّ يجوز حذفه قياساً في غير ما ذُكِرَ في ما عطف على مجرورٍ بثل الحرف المحذوف
 سواء كان العاطف متصلاً به كقول الشاعر

أَخْلَقَ بذي الصبر أَنّ يحطّي بحاجته ومُدْمِنُ القرع للابواب أَنّ يلجأ
 اي وبمدمن القرع . او منفصلاً عنه بلا كقول الآخر
 ما لي مُحِبٌّ جَلَدٌ أَنّ يُهْجَرَا ولا حبيبٌ رَأْفَةٌ فَيُتَبَرَا

اي ولا لحبيب . او وقع بعد همزة الاستفهام مسبوقةً بثله كما اذا قيل مررتُ بزيدٍ
 فتقول ازيد التاجر اي ازيد . او بعد ان الشرطية كذلك نحو أمرُزُ بأَيّهم شئتُ
 ان زيد او عمرو اي ان يزيد * وقد ذكروا له مواقع اخرى ستقف على كل واحدٍ
 منها في موضعه ان شاء الله

وَالْكَافُ تَأْتِي أَسْمَاءً كَذَا عَنْ وَعَلَى مِنْ بَعْدِ مِنْ مُضَافَةٍ لِمَا تَلَا
 " وَمَذْ وَمُنْذُ عِنْدَ رَفَعَ اسْمِي لِي كَمَنْذُ يَوْمَانِ وَقَبْلَ الْجَمَلِ "
 اي ان الكاف تقع اسماً بمعنى مثل . وكذلك عن وعلى اولاهما بمعنى جانب والثانية
 بمعنى فوق فتكون كل واحدةٍ منهنّ مضافة الى ما بعدها كسائر الاسماء * غير ان
 اسمية الكاف مطردة فتقع بعد كل عاملٍ ومن ثم تكون تارة في موضع الرفع كقول
 الشاعر

لو كان في قلبي كَقَدَرٍ فُلامَةٍ حَبًّا لَغَيْرِكَ ما اَتَتْكَ رسائلي
وتارة في موضع النصب كقول الآخر
وَذُقْ كَالَّذِي قد ذاقَ مِنْكَ مَعاشِرُ لَعَبْتَ بِهِمْ اذ انت بالناس تلعبُ
وتارة في موضع الجر كقول الآخر
يَبِضُّ ثَلَاثُ كُنَعاجٍ جَمٍّ بَصَحْكَ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمِ
وهو عند سيديوه مختص بالضرورة وعليه المحققون * واستثنى ابن هشام الزائدة منها
نحو ليس مثله شيء والواقعة صلة كقول الراجز
ما يُرْتَحَى وما يُخَافُ جَمًّا فهو الذي كالغيث والليث معا
فان الاسمية تمتنع فيهما . اَمَّا في الاولى فَلانَّ الاسماء لا تُزاد . وَاَمَّا في الثانية فَلانَّه
يُحْتَاجُ معها الى تقدير مبتدأ محذوف اي الذي هو كالغيث فيكون قد حُذِفَ صدر
الصلة مع قصرها وهو مُنْكَرٌ * وَاَمَّا اِسْمِيَّةٌ عن وعلى فهي مُقَيَّدَةٌ بوقوعها بعد من
الجارّة على الاصحّ وعليه قول الشاعر

اراهُ تارة من عن يميني يبرُّ وتارة من عن يساري

اي من جانب يميني ومن جانب يساري وقول الآخر
غَدَت من عليه بعد ما تَمَّ ظَمُّوْها تَصَلُّ وعن قَيْضٍ بَيْدَاءَ جَبْهَلِ
اي من فوقه * وكذلك مُذْ وَمُنْذُ تكونان اسمين اذا وقع المفرد بعدهما مرفوعاً وهما
حينئذٍ ظرفان معناها اَوَّلُ المدة ان كان الزمان ماضياً وجميع المدة ان كان حاضراً .
فَيُرْفَعُ الاسم بعدهما على انه خبرٌ عن احداها في اصحّ المذاهب نحو ما رايتهُ مُذْ يومُ
الجمعة او مُنْذُ يومان اي اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة وجميع مدة انتفاؤها يومان *
وبهذا الاعتبار صحّ الابتداء بهما لانهما مضافتان معاً الى مثل الجملة المتقدمة عليهما
والتقدير مُذْ ما رايتهُ يومُ الجمعة او يومان ثُمَّ حُذِفَتِ الجملة المضافتان اليها لتقدم ما
يدل عليهما * وكذلك اذا وقعت بعدها الجملة فانها تُتَعَيَّنُ فيهما الظرفية وتكونان
مضافتين اليها كسائر الظروف الزمانية . واكثر ما تكون الجملة بعدها فعلية كقول

الشاعر

وما زلتُ مُذْ خَطَّ السَّوَادُ بِعَارِضِي أَقْدَسُ في اهل الزمان واكشَفُ

وقول الآخر

قالت أمامة ما لجسمك شاحياً منذُ ابتدئتَ ومثلُ ما لك ينفعُ
وقد تضافان الى الاسمية كقول الآخر
وما زلتُ محولاً عليَّ ضغينةٌ ومضطاعُ الأضغانُ مذُ انا يافعُ
غير انهما عند قطعهما عن الاضافة تلزمان الصدارة كما رأيت فلا يعمل فيهما ما
قبلهما ولا يتقدم خبرها عليهما . واذا اضيفتا كانتا معمولتين للفعل الذي تعلقان به
كما في سائر الظروف * فان وقع المفرد بعدها مجروراً نحو ما رأيتهُ مذ يومين ترجعت
حرفيتهما معه ولا اضافة عند الاكثرين

فصل

في إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا

إِنَّ وَأَنَّ عَكْسُ كَانَ فِي الْعَمَلِ كَانَ لَكِنَّ وَلَيْتَ وَلَعَلَّ

اي ان هذه الاحرف تعمل عكس عمل كان فتتصب المبتدأ وترفع الخبر نحو ان زيدا
قائمٌ ولعلَّ الحبيبَ قادمٌ وقس ما بينهما . وهي كالانفعال في لزوم الاسم لانها تختص
بالدخول على المبتدأ . وفي اللفظ لانها موضوعة على ثلاثة احرف فصاعداً مع كونها
مفتوحة الاوخر . وفي المعنى لانها تفيد معنى الفعل كالناكيد والتشبيه وغيرها كما سيبيح
ولذلك يقال لها الاحرف المشبهة بالافعال . غير انها اذ كان تقديم منصوب الانفعال
على مرفوعها فرعاً في عملها أعطيت العمل الفرعي لانها قد انحطت عن رتبة الانفعال
فلا تستحق العمل الاصيل . وهو المشهور بين النحاة * واما معانيها فمعنى إِنَّ التوكيد .
ومعنى كَانَ التشبيه مطلقاً عند الجمهور . وفصل جماعة بانها تكون للتشبيه اذا كان الخبر
جامداً نحو كَانَ زيدا اسدً . واما ان كان مشتقاً نحو كَانَ زيدا قائماً ففي الشك لان
الخبر حينئذٍ من صفات الاسم والصفة هي نفس الموصوف في المعنى والشئ لا يشبه
بنفسه * ومعنى لَكِنَّ الاستدراك وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته من الكلام
السابق نحو زيد عالمٌ لكنه غير عامل او نقيه نحو ما زيد غنياً لكنه كريمٌ . فان الاول
يرفع توهم ثبوت العمل لزيد مع ثبوت العلم له . والثاني يرفع توهم انتفاء كرمه مع
انتفاء غناه * ومعنى لَيْتَ التمني وهو طلب ما كان مستحيلاً نحو ليت الشباب يعود .
او عسير الحصول نحو ليت الجاهل عالمٌ * ومعنى لَعَلَّ التوقع للامر المحبوب نحو لعلَّ

الصدقي زائر. او المكروه نحو لعل العدو قادم. ويعبر عن الاول بالترجي وعن الثاني بالاشفاق * وقد تحل بعضهم لبعض هذه الاحرف معاني أخرى لم تثبت عند الجمهور فعدلنا عن ذكرها * وأما أن المفتوحة المحمزة فالأكثر على أنها للتوكيد لأنها فرع عن إن المكسورة وإنما تفتح همزتها للفرق بين كونها مصدرية ومعمولة كما سيحيي وهو مذهب سيبويه

وَالْتَزَمُوا لِلضَّعْفِ تَأْخِيرَ الْخَبَرِ مَعَهَا فَإِنْ وَسِطَ ظَرْفًا يُغْتَفَرُ

أي أنهم التزموا تأخير هذه الاحرف لضعفها عن التصرف في معمولاتها . ما لم يكن الخبر ظرفاً فيجوز توسطه نحو إن عندك زيداً لأن الظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها كما مر * وقد علمت أن الجورور كالظرف في جميع احكامه فيجوز ذلك فيه ايضاً نحو ان في الدار زيداً . وقس على ذلك مع بقية الاحرف * واعلم ان محل جواز التوسط المذكور هو في ما اذا كان الاسم معرفة كما رابت . وأما ان كان نكرة فلا بد منه نحو ان مع السر يسراً وان في ذلك عجباً جرياً على حكم المبتدأ والخبر اللذين هما اصل هذا الباب

وَإِنْ لِلتَّأْكِيدِ لَا تَغْيِيرُ مَعْنَى ابْتِدَاءٍ بَعْدَهَا يُعْتَبَرُ
“فَأَنْصِبْ لَدَى الْعَطْفِ عَلَى اسْمٍ أَنْ تُرَدَّ طَوْعًا أَوْ أَرْفَعْ بَعْدَ إِخْبَارٍ يَرُدُّ”
“وَذَلِكَ يَجْرِي تَارَةً فِي أَنَا إِذْ عَاقَبَتْ إِنْ وَفِي لَكِنَّا”

أي ان إن المكسورة المحمزة لتأكيد النسبة الواقعة بين اسمها وخبرها فلا تغير معنى الابتداء لأنها لا تغير معنى الجملة . ولذلك يجوز في المعطوف على اسمها النصب اتباعاً للفظه والرفع اتباعاً لمحلّه من الابتداء الباقي اعتباره في المعنى . غير ان الرفع مشروط بوقوع المعطوف بعد الخبر نحو ان زيداً قائم وعمرؤ لانه لو قيل ان زيداً وعمرؤ قائمان كان الخبر معمولاً لأن من حيث انه خبر عن زيد ومعمولاً للمبتدأ او لتجرؤ في احد القولين من حيث انه خبر عن عمرو ولا يجوز توارد عاملين على معمول واحد * ولما كانت أن المفتوحة المحمزة مشاركة للمكسورة في معنى التوكيد جاز ذلك فيها ايضاً في المواضع التي تعاقب فيها إن المكسورة في وقوعها موقع الجمل كما ستعرف . وذلك

تكون اذا وقعت بعد فعل من افعال القلب نحو علمت أَن زيدا قادمٌ وهمزٌ و لا ب
معمول هذه الافعال لا يكون الا جملة فتكون أَن مع معمولها سادة مسد مفعولها
وان كانت مأولة مع خبرها بالمصدر. ولذلك يجوز ان تدخل اللام في خبرها وحينئذ
تُكسر همزتها فيقال علمت إِن زيدا لقادمٌ وبهذا الاعتبار تكون معاقبة للمكسورة
كما ترى * فان لم تكن كذلك نحو بلغني ان زيدا قادمٌ وعمراً تعين النصب لانها
مع خبرها في تأويل مصدر ولا يتأتى فيها الاعتبار المذكور * ويقع ذلك ايضاً في
لكن لانها ترد لاستدراك ما قبلها ولا تغير شيئاً من معنى الجملة التي بعدها فيجوز في
المعطوف على اسمها الرفع وعليه قول الشاعر

وما قصرت بي في التماسي خوولةً ولكن عتي الطيب الأصل والخال

واما البوافي من هذه الاحرف فلا يجوز ذلك فيها لانها تُخرج الكلام عن الاخبار
بالمُسند الى التشبيه به او طلبه فينتسخ عنه معنى الابتداء. ولا يجوز في غير المعطف
من التوابع على الصحيح. على ان النصب في كل ذلك اولى واشهر * وللنحاة في هذا
المقام تفاصيل ومناقضات بطول استيفائها فاقصرنا منها على ما ذكر وهو المشهور
في الاستعمال

وَأَنَّ فِي تَأْوِيلِ مُفْرَدٍ حَصَلَ خِلَافٌ إِنْ فِيهِ مَوْطِنُ الْجَمَلِ
وَحَيْثُ صَحَّتْ جَمَلَةٌ أَوْ مُفْرَدٌ تَأْوِيلًا طَابَ إِكْلٌ مُورِدٌ

اي ان أن المفتوحة الممزة تكون في تأويل المفرد لانها تُسبك مع خبرها بمصدر
مضاف الى اسمها فيكون تقدير قولك بلغني أَن زيدا قائمٌ بلغني قيامٌ زيدٌ . بخلاف
المكسورة فانها لا تغير حكم الجملة بدخولها عليها ولذلك تكون المفتوحة مَوْطِنُ المفردات
والمكسورة مَوْطِنُ الجمل . فان صح تقدير الجملة او المفرد جازت كل واحدة منهما
ولاً تعينت احدها بحسب موقعها * وقد ذكرت النحاة لكل فريق مواضع . منها
لتعين المكسورة ما وقعت فيه ابتداءً نحو إِنْ أَنَّهُ واحدٌ . او محكيةً بالقول نحو قال
إِنِّي عبدُ الله . او جواباً لقسم لم يُصرح فيه بالفعل نحو والله إِن زيدا صادقٌ . او
خبراً عن اسم عين نحو زيدٌ أَنَّهُ كريمٌ . او صفه له نحو مَرَّتْ بِرَجُلٍ إِنَّهُ صَالِحٌ . او
صدر صلة نحو جاء الذي إِنَّهُ لبيبٌ . او في موضع الحال نحو قصدته وإِنِّي واثقٌ به .

او بعد عامل علق باللام نحو علمت ان زيدا لمحسن * ومنها لتعين المفتوحة ما وقعت فيه فعلا نحو بلغني أنك شاعر * او نائب فاعل نحو سمع أنك راحل * او منعولا نحو عرفت أنك ناصح * او مبتدأ نحو عندي أنك فاضل * او خبرا عن اسم معنى نحو الحق أن العلم نافع * او مضافا اليه نحو احبك مع أنك ظالم * او مجرورا بالحرف نحو وثقت بأنك أمين * ومنها لجواز كليهما ما وقعت فيه بعد فاء الجزاء نحو من يزرنني فاني اكرمه * فانه يجوز فيه المكسورة على معنى فاننا اكرمه والمفتوحة على معنى فاكرامي له ثابت * او بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا ان زيدا واقف * فتجوز فيه المكسورة على معنى فاذا هو واقف والمفتوحة على معنى فاذا وقوفه حاصل * او بعد فعل قسم بدون اللام نحو اقسام ان الدار ملك زيد * فتجوز المكسورة على قصد الجواب لانه لا يكون الا جملة والمفتوحة على تقدير حرف الجزاء اي على أنها ملكه * او في موضع التعليل نحو احذر زيدا انه عدو لك * فتجوز المكسورة على الاستئناف كما ستعرف في بابه والمفتوحة على اضرار حرف الجزاء اي لانه عدو * وقس على ما ذكرناه ما لم تذكره من المواقع * واعلم ان المفتوحة لما كانت تأول بالمصدر جاز ان تقع امما لاخواتها بشرط ان يفصل بينهما بالخبر نحو ان عندي أنك فاضل * الا مع ليت فانه يجوز اتصالها بها سادة مسد معموليها لاشتمال صلتها على المسند والمُسند اليه نحو ليت أنك فقيه * .

وعليه قول الشاعر

فيا ليت ان الظاعنين تلبثوا ليعلم ما بي من جوى وغرام

وهو مذهب الجمهور

وما اذا زيدت على الكل انقضى حكم اختصاص ولها الكف اقتضى
”وذاك دون لیتما اذ لم تنزل على اختصاصها فرجح العمل“

اي ان ما الزائدة اذا لحقت هذه الاحرف زال اختصاصها بالاماء فجاز دخولها على الأفعال نحو انما يوحى الي انما الحكم الله واحد وكانما يساقون الى الموت ومن ذلك

قول الشاعر

ولكنما اسقى لجد مؤثلا وقد يدرك المجد المؤثلا امثالي

وقول الآخر

أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّكَ اضْأَتَ لَكَ النَّارُ الْحَمَارَ الْمُقَيَّدَا
وحينئذٍ تُكْفَى عَنْ الْعَمَلِ فَيَقَالُ إِنَّمَا اللَّهُ وَاحِدٌ وَكَأَنَّمَا زَيْدٌ أَسَدٌ وَهَلْ جَزَاءُ وَبِهَذَا
الاعتبار جاز دخولها على الأفعال لأنها اذ كانت قد خرجت عن العمل لم يلزم ان
يكون مدخولها صالحاً له * وذلك مطرد عند الجمهور إلا في ليتما فانه لم يسمع دخولها
الأعلى الجملة الاسمية ومن ثم ترجح بقاء عملها لبقاء اختصاصها بالدخول على الاسماء .

وقد روي برفع الحمام ونصبه قول الشاعر

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا ونصفه قدي به
وأما اذا لم تكن ما زائدة نحو وإن ما عند الله باق وإن ما صبرت جميل فليست في
شيء من ذلك

وَحَفِيفَتْ مِنْهَا ذَوَاتُ النُّونِ فَضَعُفَتْ لِلتَّقْصِ وَالسُّكُونِ
وَدَخَلَتْ فِعْلاً وَمَاضِي الْفِعْلِ أَوَّلَى بِهَا لِسَبِّهِ فِي الْأَصْلِ

اي ان الاحرف المخنومة بالنون من هذا الباب وهي إن وأن وكان ولكن قد استعملت
مخففة فدخل عليها الضعف لان ذلك قد ادى الى نقص احرفها وسكون او اخرها *
ومن ثم جاز دخولها على الافعال . غير ان الماضي اولى بدخولها عليه لانها كانت
تشبهه في فتح او اخرها قبل التخفيف * وأما أحكامها في الاعمال والإهمال فسياتي

تفصيلها كما ترى

فَرَجَّحُوا فِي إِنْ أَنْ تُهْمَلَ ثُمَّ وَاللَّامُ عِنْدَ اللَّبْسِ مَعَهَا تُلْتَزِمُ
وَقِيدُوا الْفِعْلَ الَّذِي لَهَا يَلِي بِنَاسِخِ حِفْظِ لِرَسْمِ الْمَنْزِلِ

اي انهم لاجل الضعف الذي يحدثه هذا التخفيف رجحوا إهمال إن المكسورة عند
تخفيفها فرفع الجزآن بعدها مبتدأ وخبراً . غير انها حينئذٍ تلتبس بإن النافية لاتحادهما
في الصورة فيجب ان يؤتى في خبرها باللام لدفع الالتباس لانها لا تدخل في خبر
النافية فيقال إن زيدا لقائم . ما لم يُنْقَمْ قرينة يؤمن معها اللبس كما في قول الشاعر

انا ابن أبة الضيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعادن

فانها لو قد رت نافية لم يستقم المعنى كما لا يخفى فيستغنى بتلك القرينة عن اللام *

واذا دخلت إن المخففة على الفعل يجب ان يكون ناسخاً لاشتماله على مقتضاها من
الابتداء والخبر فلا تكون قد فارقت منزلها بالكلية . وحينئذٍ تدخل اللام على الجزء
الثاني من معموله نحو وإن كانت أكبيرة وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين . وهو الشائع
في استعمال العرب * وعلم انهم اختلفوا في حقيقة اللام المذكورة بين ان تكون لام
الابتداء او لاماً غيرها اجنبت للفرق ولم في ذلك كلام طويل لا فائدة في استيفائه
والاول هو المختار وهو مذهب سيبويه

وَأَجْعَلَ لِدَاتِ الْفَتْحِ نَصَبَ مُضْمَرٍ يَنْوِي وَبِالْجُمْلَةِ عَنْهَا أَخْبِرِ
وَأَفْضَلُ بِفَارِقٍ كَقَدْ وَالسَّيِّئِ أَوْ كَلَّمَ عَنِ الْفِعْلِ مُصَرِّفًا وَلَوْ

اي ان أن المفتوحة لا تُحمل راساً عند تخفيفها كالمكسورة وذلك لانها اقوى شبهاً
بالفعل لان مدلولها المصدر الذي هو مدلول الفعل * ولذلك يلتزمون افعالها ولكن على
وجهٍ يُشعر بالضعف لانهم يجعلون اسمها ضمير شان يحذفونه وجوباً فتكون عاملة كلاً
عاملة * ولا يكون خبرها والحالة هذه الا جملة . فان كانت الجملة فعلية فعلها متصرف
وجب فصلها عنه بما يفرق بينها وبين أن الناصبة للفعل لئلا تلتبس بها . وذلك يكون
بقدر كقول الشاعر

شهدتُ بأن قد خطَّ ما هو كائنُ وَأَنْتَ تَحْمُو ما تشاء وتثبتُ

او حرف تنفيس كقول الآخر

زَعَمَ الْفَزْدَقُ أَنْ سَيَقْتُلُ مَرْبَعًا أَبَشِرْ بِطُولِ سَلَامَةٍ يَا مَرْبِعُ
او بحرف نفي نحو أَيْحَسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ . او أداة شرط نحو وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى
الطَّرِيقَةِ . وذلك لان هذه الفواصل لا تعترض بين المصدرية وفعلها * ولذلك استشكل
الفصل بلا كقول الشاعر

وَلَا تَدْفِنَنِي بِالْفَلَاقِ فَاَنِّي أَخَافُ إِذَا مَا مِتُّ أَنْ لَا أَذُوقَهَا

لانه لا يمتنع اعتراضها بينهما * والحق انها لا تزال على بابها وانما لما كثرت الاعتراض
بها بين المتلازمين قل الاعتداد بها فدخلت بعد الناصبة ايضاً * فيكون دخولها بعد
المخففة للفرق وبعد الناصبة شذوذاً . ولذلك اذا لم يُفصل بها يتعين النصب الا اذا
كان في الكلام ما يمتنع كونها ناصبة كما اذا وقعت بعد العلم او ما في معناه لانها لا تكون

هناك الأ مخففة كما سيجي . وحينئذ يجوز الاستغناء عن الفاصل وعليه قول الشاعر
 عَلِمُوا أَنَّ يَوْمًا لَوْ نَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِاعْظَمِ سَوْلٍ
 فان كانت الجملة اسمية نحو وآخر دعوانهم أن الحمد لله رب العالمين . او فعلية جامدة
 الفعل نحو وأن ليس للانسان إلا ما سعى لم تكن حاجة الى الفصل لعدم الالتباس
 « وَأُجْرِيَتْ كَأَنَّ مُجْرَاهَا مَتَى خَفَّتْ وَالْفَصْلُ بَقْدَ وَلَمْ أَتَى »

اي ان كأن عند تخفيفها تجري على حكم أن المفتوحة المخففة فيكون اسمها ضمير شأن
 محذوفاً وخبرها جملة . وعليه قول الشاعر

وَصَدْرٌ مَشْرِقُ النُّجُومِ كَأَنَّ ثِدْيَاهُ حَقَّانِ

واذا كانت الجملة الخبرية فعلية متصرفة النعل يكون فصلها عنه في الايجاب بقد
 كقول الشاعر

لَا يَهْوُلُكَ أَصْطِلَاحُ لَطَى الْحَرْبِ فَحَذَرُهَا كَأَنَّ قَدْ أَلَمَّا

وفي النفي بلم كقول الآخر

كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحُجُونِ إِلَى الصَّفَا انيسٌ وَلَمْ يَسْمُرْ بِهَكَّةَ سَامِرٌ

وذلك للفرق بينها وبين أن المصدرية الداخلة عليها كاف التشبيه . فان لم تكن كذلك
 فلا حاجة الى الفصل * وهذا هو المشهور في استعمالها وهو المختار عند الاكثرين

وَأَهْمِلْتُ لَكِنَّ إِذَا تَخَفْتُ فَفَرَّقْتُ بِالْوَاوِ عَمَّا تَعْطِفُ

اي ان لكن اذا خففت تلغى رأساً وذلك لانها قد اشبهت لكن العاطفة في اللفظ
 والمعنى فأجريت مجراها * ولذلك يستحسن اقترانها بالواو فرقاً بينهما لان الواو لا تدخل
 على العاطفة لامتناع دخول حرف العطف على مثله . وعلى ذلك قرئ وما كفر سليمان
 ولكن الشياطين كفروا . وقد ترد بدون الواو نحو لكن الله يشهد بما أنزل اليك *
 ولا يقع بعدها إلا الجمل بخلاف العاطفة كما سيجي في موضعه



باب الحروف المختصة بالفعل

فصل

في نواصب الفعل

وَنَصَبُوا فِعْلاً مُضَارِعاً بِأَنْ وَكَيْ لِمَصْدَرٍ وَلَنْ وَإِذَنْ . وتختص
اي ان العرب نصبت الفعل المضارع بِأَنْ وكَي المصدريتين ولن وإِذَنْ . وتختص
النواصب في هذه الاحرف الاربعة وأماً غيرها مما سيجي * فيكون النصب بعده
باضمار أَنْ لا به . وهو مذهب البصريين وعليه الجمهور

وَأَسْتَعْمَلُوا أَنْ لِلرَّجَاءِ وَالطَّمَعِ فَجَازَ مَعَهَا الظَّنُّ وَالْعِلْمُ أُمْتَنَعَ
اي انهم استعملوا أَنْ في مقام الرجاء والطمع في حصول ما بعدها نحو اريد أَنْ ازود
القوم . ولذلك يجوز ان تقع بعد الظن نحو وحسبوا أَنْ لا تكون فتنة لانه يناسبها .
ويمتنع وقوعها بعد العلم لانه يدل على اليقين فلا يصلح لها . فان وقعت بعده نحو أَفَلَا
يَرَوْنَ أَنْ لا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا فِيهِ الْخَفَّةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ لَانِهَا للتاكيد فيناسبها اليقين
ومن ثم يكون الفعل بعدها مرفوعاً للجر * غير انهم قد ينزلون الظن منزلة العلم فيصالحون
الواقعة بعده مخففة وعليه قُرِئَتْ الآية برفع تكون . وهو ضعيف * واما الواقعة في
غير ذلك فهي المصدرية لا محالة

وَكَيْ مَعَ اللَّامِ وَلَوْ مُقَدَّرَةً إِذْ هِيَ لِلْجَرِّ هُنَاكَ مُنْكَرَةٌ

اي انهم استعملوا كي مع لام الجر التعليلية نحو جئت لكي ازورك لانه حينئذ يتعين
كونها مصدرية ويمتنع كونها حرف جر لان حرف الجر لا يدخل على مثله * فان
لم تذكر اللام في اللفظ جاز تقديرها في النية . وعلى كلا الوجهين تكون كي ناصية
بخلاف المجردة عن اللام لفظاً وتقديراً كما ستعرف

وَلَا إِذَنْ صَدْرُ جَوَابٍ تُوَصَّلُ بِالْفِعْلِ وَهُوَ بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلٌ

اي ان حكم إِذَنْ ان تكون صدر الجواب الذي يجاب بها وان تكون متصلة بالفعل
وان يكون ذلك الفعل مستقبلاً كقولك إِذَنْ اكبرك جواباً لمن قال اريد ان

ازورك . وكل ذلك شرط في عملها . فلو قلت انا اِذَنْ اكرمك او اِذَنْ انا اكرمك او اِذَنْ اظنك صديقاً اُهممت لان ما بعدها قد وقع معمولاً لما قبلها في الاول فيلزم توارد العاملين . ولانه قد فصل بينها وبين الفعل في الثاني وهي لضعفها لا تقوى على تحطى الفاصل اليه . ولان الفعل بمعنى الحال في الثالث والنواصب لا تعمل في الحال لان له تحقيقاً في الوجود كالاسماء فلا تعمل فيه عوامل الافعال * وقد حصرت النحاة وقوعها غير مصدرية في ثلاث مسائل . احداها ان يكون ما بعدها خبراً عملاً قبلها كما في نحو انا اذن اكرمك . والثانية ان تكون جواباً لشرط قبلها نحو ان زرني اِذَنْ اكرمك . والثالثة ان تكون جواباً لقسم ولو مقدر كقول الشاعر

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلاً وامكنني منها اِذَنْ لا أُقبلها

اي والله لئن عاد لي * واجازوا الفصل بينها وبين الفعل بلا النافية وانقسم وعلى ذلك فرئى واِذَنْ لا يلبثوا خلفك الا قليلاً . وقال الشاعر

اِذَنْ والله نعيمهم بحربٍ تُشبُّ الطفل من قبل المشيب

بالنصب فيهما . وذلك لان لا قد كثر اعتراضها بين العوامل ومعمولاتها فلم يعتد بفصلها . والقسم زائد يؤتى به للتأكيد فيقتصر الفصل به كما مر .

فَإِنْ تَلَّتْ عَطْفًا عَلَى مَا لَا مَحَلَّ لَهُ فَأَنْتَ بِالْخِيَارِ فِيهِ الْعَمَلُ

اي ان اِذَنْ اذا وقعت بعد عاطف على ما لا محل له من الاعراب جاز اعمالها والفاءاتها . وذلك انما يقع في العطف بالواو والفاء نحو زيد يزورني واِذَنْ اكرمه او فاِذَنْ احسن اليه . فان الجملة الاسمية لا محل لها من الاعراب لانها ابتدائية . والجملة المطفوفة عليها يجوز فيها نصب الفعل باعتبار ان ما بعد العاطف جملة مستقلة فلا يكون معتمداً على ما قبل اِذَنْ وحينئذ تكون مصدرية فتعمل . ويجوز رفعه باعتبار ان ما بعد العاطف من تمام ما قبلها لانه قد ربط بعض اللام ببعض فتكون قد وقعت حشواً فتلغى * وأما ان جعل العطف على الجملة النعلية منها فيتعين الرفع لان ما بعد اذن يكون معطوفاً على الخبر فهو في حكمه وحينئذ يكون قد تعين وقوعها حشواً فلا حظ لها في العمل * على ان الاكثر عندهم الإلغاء مطلقاً لانها ان لم تكن حشواً كانت في صورة الحشو * وأما ان فلا شرط في عملها ولا تفصيل فيها فهي تعمل كيفما

وقعت بالاجمال

وَأَضْمَرُوا أَنْ بَعْدَ كَيْ إِذْ تُعْتَبَرُ خَالِيَةً مِنْ حَرْفٍ جَرٍّ حَرْفٍ جَرٍّ
 أي انهم يضمرون أن المصدرية بعد كي اذا اعتبرت حرف جر وذلك عند تجرّدها من
 اللام لفظاً وتقديراً . فيكون النصب حينئذ بان المضمرة بعدها لا بها كي المصدرية
 التي سبق الكلام عليها * وهو مذهب سيبويه وعليه الجمهور

وَبَعْدَ حَتَّى الْجَرِّ إِذْ لَا يَقْصَدُ حَالٌ وَلَا مٌ عَلَّتْ أَوْ تَجَحَّدُ

أي انهم اضمروا أن بعد حتى الجارّة ايضاً . وهي حينئذ تكون للتعليل بمعنى كي نحو
 زُرْنِي حَتَّى أَكْرِمَكَ او للغاية نحو ضُمَّ حَتَّى تَغِيْبَ الشَّمْسُ * وَيُشْتَرَطُ فِي النُّعْلِ
 الْوَاقِعِ بَعْدَهَا أَنْ يَكُونَ مُسْتَقْبَلًا كَمَا رَأَيْتَ . او في حكم المستقبل وهو ما كان استقباله
 بالنسبة الى ما قبله نحو مَرْتُ حَتَّى ادْخَلَ الْمَدِينَةَ . فان الدخول مستقبل بالنسبة الى
 زمان السير لانه مُنْتَظَرٌ بعده . وان كان ماضياً بالنسبة الى زمان التكلم . فان أُريدَ
 بالفعل معنى الحال حقيقة . او تأويلاً على سبيل حكاية الحال الماضية كأنها حاضرة
 امتنع النصب لامتناع اضمار أن قبله لانها موضوعة للاستقبال وحينئذ تكون حتى
 حرف ابتداء فيكون ما بعدها مرفوعاً للتجرّد . غير انه لا بد أن يكون فضلاً ليستقل
 ما قبلها بدونه لانه قد انقطع عنه فصار جملة مستأنفة . وان يكون مسبباً عما قبلها
 لانه لما فاتهما الاتصال اللفظي وجب الاتصال المعنوي بينهما ليتحقق معنى الغاية
 المدلول عليه بها . وعلى ذلك قولم مرض فلان حتى لا يرجونه . فان ما بعد حتى يحتمل
 ارادة الحال حقيقة بالنظر الى زمان التكلم او حكاية بالنظر الى زمان المرض المقام
 له . وهو فضلاً لان الكلام قد تم قبل حتى . ومُسَبَّبٌ عما قبلها لان انتفاء الرجاء
 مُسَبَّبٌ عن المرض * وبهذا الاعتبار امتنع الرفع في نحو كان سيري حتى ادخل البلد
 لان ما بعد حتى عمدة لكونه خبراً فلو جمل جملة مستقلة بقيت كان بلا خبر * وفي
 نحو اصوم حتى تغيب الشمس لان الصيام لا يكون سبباً لغياب الشمس * وكذلك
 تُضْمَرُ أَنْ بَعْدَ لَا مِ التعليل نحو وازلنا اليك الذكر لتبين للناس . ويقال لها لام كي
 لانها بمعنى كي الجارّة * وتُضْمَرُ ايضاً بعد لام الجحود وهي لام يُؤْتَى بها لنا كبد
 النبي بعد كان النفية ماضية لفظاً نحو وما كان الله ليظلمهم . او معنى نحو لم يكن
 الله ليفتر لهم * واختلّف في حقيقة هذه اللام والجمهور على انها حرف جر يتعلق

يُحذف هو الخبر بناءً على أن الأصل في الآية مثلاً ما كان قاصداً للظلم . والتأكيـ
د إنما هو باعتبار أن نفي قصد الفعل ابلغ من نفيه . وهو مذهب البصريين
وَأَوْ إِذَا تَصْلَحُ إِلَّا أَوْ إِلَى مَكَانَهَا كَأَضْرِبُهُ أَوْ يَمْتَثِلًا
أي واضمروا أن أيضاً بعد أَوْ العاطفة إذا كانت تصلح مكانها إلا الاستثنائية كقول

الشاعر

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاطَةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُهُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

أي إلا أن تستقيم . أو إلى الانتهائية كقول الآخر

لَأَسْتَسْهَلَنَّ الصَّعْبَ وَأَدْرِكُ الْمُنَى فَمَا انْقَادَتِ الْأَمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ

أي إلى أن أدرك . وقد جمعها مثال النظم فانه يُعْمَلُ أن يكون المعنى اضربه إلا
أن يمثّل أو إلى أن يمثّل * واعلم أن تقدير إلا أو إلى مكان أو تقدير يلاحظ فيه
المعنى دون الاعراب . وأمّا التقدير الإعرابي المرتب على اللفظ فهو أن يُقدّر قبل أو
حَصْرٌ يُعْطَفُ عليه المصدر المسبوك بعدها من أن المضرة والفعل المنصوب بها لئلا
يُلْغَى عطف الاسم على الفعل . فيكون تقدير المثال ليكن منك ضرب له أو امثال منه
وقس عليه . وعلى ذلك يجري العمل مع الفاء والواو في ما سيأتي

بِوَالْفَاءِ فِي جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ حَيْثُ هُمَا مُحَضَّانِ وَهِيَ لِلْسَّبَبِ

أي وكذلك اضمروا أن بعد الفاء السببية الواقعة في جواب النفي والطلب المحضين .
أمّا النفي فيشمل ما كان بالحرف نحو لم يَزُرْنَا زيدٌ فنُكْرِمُهُ . أو بالفعل نحو ليس
بالتشيخ حاضرًا فنُسَّأَلُهُ . أو بالاسم نحو زيدٌ غيرٌ قادمٍ فنُنْتَظَرُهُ * ويلحق به التشبيه
الواقع موقعه نحو كأنك أميرٌ علينا فنُطِيعُكَ . والتقليل كذلك نحو قلما تاتينا فتُحَدِّثُنَا .
فإن قصد بهما حقيقة معناها امتنع النصب * وأمّا الطلب فيشمل الأمر نحو زُرْنِي
فَأُكْرِمَكَ . والنهي نحو لا تخاضعني فاشْتَمَكَ . والاستفهام نحو أين تذهب فاتبك .
والعرض نحو ألا تزورنا فنُحَسِّنَ اليك . والتخصيص نحو هلا تقرا فتستفيد . والتعني نحو
ليتك عالمٌ فتُفِيدَنَا . والترجي في الصحيح نحو لعلني احجٌ فازورك * وإنما قيدنا الفاء
بالسببية احترازاً من الفاء التي هي لجرّد العطف نحو ما تزورنا فتُحَدِّثُنَا أي فأتحدّثنا .
والنفي والطلب بالمحضّين احترازاً من النفي المأوّل بالإثبات نحو ما تزل تأتيننا

فتمدُّنا . ومن الطلب بامم الفعل نحو صَة فَأَحَدْتُكَ لَان الفعل لَا يُنْصَبُ فِي هَذِهِ
المَوَاضِعِ * أَمَّا فِي الْأَوَّلِ فَلَانِ الْمَقْصُودُ نِيِ الْفَعْلَيْنِ جَمِيعًا فَلَيْسَ الثَّانِي بِجَوَابٍ لِلأَوَّلِ .
وَأَمَّا فِي الثَّانِي فَلِأَنَّ النَّبِيَّ مَقْصُورٌ عَلَى الْفِعْلِ فَقَطْ إِذِ الْمَعْنَى تَأْتِينَا كَثِيرًا فَتَحْدُثُنَا . وَأَمَّا
فِي الثَّلَاثِ فَلْتَعَذُّرُ سَبْكَ الْمَصْدَرِ مِنْ اِسْمِ الْفِعْلِ حَتَّى يُعْطَفَ عَلَيْهِ الْمَصْدَرُ الْمَتَأَوَّلُ مِمَّا بَعْدَ
الْفَاءِ عَلَى مَا عُرِفَتْ لَانِ الْجَوَامِدُ لَا مَصْدَرُ لَهَا * وَبِهَذَا الْاِعْتِبَارُ يَمْتَنِعُ النِّصْبُ فِي نَحْوِ
هَلْ زَيْدٌ أَخُوكَ فَتَكْرِمُهُ لِمَجْرُودِ الْخَبَرِ بِخِلَافِ نَحْوِ هَلْ زَيْدٌ عِنْدَنَا فَتَكْرِمُهُ لَانِ الْمَصْدَرُ
يُتَصَيَّدُ مِنْ مَعْنَى الظَّرْفِ إِذْ هُوَ نَائِبٌ عَنْ الْمَنْبِ الْفِعْلِ . وَقَسَّ عَلَى ذَلِكَ مَا جَرَى مَجْرَاهُ *
وَإِخْتِلَافٌ فِي الْطَلْبِ بِلَفْظِ الْمَاضِي نَحْوِ رَزَقَنِي اللَّهُ مَا لَا فَاتَصَدَّقْ مِنْهُ . وَبِامِ الْفِعْلِ
الْمَاخُوذِ مِنْ لَفْظِهِ نَحْوِ حَذَارِ قَتْلِهِ . وَالْمَصْدَرُ النَّائِبُ عَنْ فِعْلِهِ نَحْوِ صَبْرًا فَتَنَالِ الْفَرْجَ .
وَالْأَظْهَرُ النِّصْبُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ لِعَدَمِ تَعَذُّرِ السَّبْكِ الْمَذْكُورِ . فَنَتَأَمَّلُ

وَالْوَاوُ لِلصُّحْبَةِ كَالْفَاءِ وَفِي عَطَفٍ عَلَى اِسْمٍ خَالِصٍ ذَاكَ أَقْتَنِي
وَدُونَ هَذَا الْعَطْفِ إِضْمَارٌ وَجَبَ وَاللَّامُ لَا جَمْدًا وَفِيهِمَا غَلَبَ

أَيِ ابِ الْوَاوِ الَّتِي هِيَ لِلْمُصَاحَبَةِ بِمَعْنَى مَعَ تَجْرِي بِجَرَى الْفَاءِ فِي جَمِيعِ أَحْكَامِهَا بَعْدَ
النَّبِيِّ وَالطَّلْبِ كَمَا مَرَّ . فَيُقَالُ لَا أَزُورُكَ وَتَعَجَّرَنِي وَهَلْ تَظْلِمُنِي وَأَنْصَفَكَ وَهَلْ جَرًّا
بِالنِّصْبِ عَلَى إِضْمَارٍ أَنْ بَعْدَهَا دَفْعًا لِتَوْحُّمِ كَوْنِهَا عَاطِفَةً وَلِذَلِكَ يُقَالُ لَهَا وََاوُ الصَّرْفِ .
وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ لَا تَكُونُ زِيَارَةٌ مِنِّي وَهَجْرٌ مِنْكَ وَهَلْ يَكُونُ ظِلْمٌ مِنْكَ وَأَنْصَافٌ مِنِّي
وَقَسَّ عَلَيْهِ * وَكَذَلِكَ تُصَمَّرُ أَنْ بَعْدَ الْعَطْفِ عَلَى اِسْمٍ خَالِصٍ أَيْ لَيْسَ فِي تَأْوِيلِ الْفِعْلِ .
وَذَلِكَ يَكُونُ بِأَوْنَحْوٍ وَمَا كَانَ لِشَرِّانِ يَكْلِمُهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَاءَ حِجَابٍ أَوْ
يُرْسَلُ رَسُولًا . وَالْفَاءُ كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ

لَوْلَا تَوْفِيقُ مُعْتَرٍ فَأَرْضِيهِ مَا كُنْتُ أَوْثَرُ إِرْتَابًا عَلَى تَرَبٍّ

وَالْوَاوُ كَقَوْلِ الْآخَرِ

وَلَيْسُ عَبَايَةٍ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّقُوفِ

وَتَمَّ كَقَوْلِ الْآخَرِ

أَنِي وَقَتْلِي سَلْبًا كَمَا تَمَّ أَعْقَلُهُ كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتْ الْبَقْرُ

فَإِنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ كُلَّهَا تَأَوَّلَتْ بِمَصَادِرِ مَعْطُوفَةٍ عَلَى مَا قَبْلَهَا . وَالتَّقْدِيرُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ

إرسال رسول ولولا توقع معتزٍ فأرضاًؤه وهلم جراً * فان كان الاسم المعطوف عليه في تأويل الفعل نحو الطائر فيمضب زيد هو الذباب لم تُضمر أن لصحة عطف الفعل عليه بدونها لانه في تأويل الذي يطير * غير ان الإضمار الذي يقع في المواضع المصنعة له منه ما هو جائز وهو الواقع في العطف المذكور هنا وبعد اللام التي لغیر الجحود . وهي تشمل لام كي ولام العاقبة اللتين مرّ الكلام عليهما . غير ان إضمارها غالب في هذه المواضع ما لم تقترن اللام بلا فيجب اظهارها كراهة اجتماع اللامين نحو لئلا يكون للناس على الله حجة . فان اصله لأن لا ثم ادغمت النون في اللام * ومنه ما هو واجب وهو الواقع في بقية المواضع فلا يجوز اظهارها هناك * واعلم انهم يضمرون أن بعد احرف الجر المذكورة في هذا الباب لتسويغ دخول هذه الاحرف على الفعل بواسطة المصدر الذي يسبك معها فتكون في الحقيقة داخلة عليه * وبعد الاحرف العاطفة إما لدفع توهم العطف على الفعل بواسطة دلالة النصب على عدم ارادته وإما لتصحيح عطف الفعل على الاسم بواسطة المصدر المأوّل كما رأيت فيكون هو المعطوف في الحقيقة * ولا تُضمر ناصبة في غير هذه المواضع الا شذوذاً كقولهم تسمع بالمعدي خير من أن تراه اي أن تسمع . او ضرورة كقول الشاعر
ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغي وأن أشهد الذات هل انت مخلدي
اي ان أحضر الوغي . او تشبيهاً باحد هذه المواضع كما سيأتي في باب الجوازم * وأما إضمارها غير ناصبة نحو أفقير الله تأمروني أعبد فلا يختص بموضع غير انه عند الجمهور مقصور على السماع

فصل

في الجوازم

وَجَزَمُوا بِلَمْ وَلَمَّا النَّافِيَةِ فِعْلاً وَلَامَ الْأَمْرِ مَعَ لَا النَّاهِيَةِ

اي انهم جزموا فعلاً واحداً بلم واختاروا لَمْ النَّافِيَةِ ولام الامر وتقيضتها لا الناهية * والأوليان ثقلان زمان المضارع الى الماضي نحو لم يبق زيد وقطف الثمر ولمّا ينضج اي ما قام وما نضج . غير ان المنّي بلم يحتمل استمرار تقيده الى زمان الحال وانقطاعه قبله والمنّي بلمّا يلزم استمرار تقيده الى الحال متوقع الثبوت في المستقبل كما رأيت في

المثال . فيجوز ان يقال لم يَمْ زيدٌ ثم قام ولا يجوز ان يُقال لَمْ يَمْ ثم قام لما علمت * ويجوز وقوع لم بعد اداة الشرط نحو ان لم تَزُرني أُعْتَبْ عليك بخلاف لَمْ . ويجوز حذف مجزوم لَمْ نحو قاربت المدينة ولمّا اي ولمّا ادخلها بخلاف مجزوم لم . وأمّا قول

الشاعر

احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعازب ان وصلت وان لم
اي وان لم تصل فمحمول على الضرورة * والأخرى ان تخلصانه الى الاستقبال لان
الفعل الطلبي لا يكون الا مستقبلاً ولو بالنسبة الى زمان التكلم

وَجَزَمَتْ فَعَلَيْنِ اِنْ فِي الشَّرْطِ اِذْ جُعِلَ كَوَاحِدٍ بِالرَّابِطِ
اي ان ان الشرطية تجزم فعلين معاً نحو ان تَعْمَلَ تَدَمَّ لانهما قد ارتبطا ببعضهما
لتعليق احدهما على الآخر فصار الاثنان كواحد . وهو مذهب سيبويه والمحققين من
اهل البصرة * وقيل غير ذلك حتى انتهت المسئلة الى ثمانية اقوال وما ذكرناه هو
الصحيح وعليه الجمهور

وَضُمْنَتُهُمَا مَنْ وَمَا فِي الْمَعْنَى أَيُّ مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ أَنَّى
مَهْمَا وَإِذَا مَا حَيْثُمَا فَجَزَمَا كُلُّ كَذَا وَزَادَ قَوْمٌ كَيْفَمَا

اي ان هذه الأدوات المذكورة قد ضُمِنَتْ معنى ان الشرطية لان قولك مَنْ يَزُرني
أَكْرَمُهُ بمعنى ان يَزُرني زيدٌ او عمرو او فلان أَكْرَمُهُ . ولذلك عملت عملها في
جزم الفعلين كليهما كما رايت * وذلك يَطْرُدُ في جميعها اتفاقاً إلا كيفما فانها تعمل
كذلك عند الكوفيين قياساً على حيثما وإِذَا بشرط موافقة فعلها لفظاً ومعنى نحو
كيفما تجلس اجلس والأ فلا عمل لها اتفاقاً * وكل هذه الأدوات اسماء على الاصح .
غير ان ما قد تُستعمل زمانية كقول الشاعر

وما نحي لا أَرْهَبُ وان كنتُ جارماً ولو عد اعداءُي علي لم دَخَلَا
فتكون حرفاً هناك * وكل الاسماء المذكورة مبنية لتضمنها معنى الحرف الا اي فانها
معربة للملازمتها الاضافة المعارضة للبناء * واعلم ان ما دل من هذه الاسماء على
مكان او زمان نحو ايننا تكونوا يَدْرِكُكم الموت ومتى نَمُوتُ نَذْهَبُ فهو ظرف . وغيره
ان كَانَ مجزئاً نحو مَنْ يَطْلُبُ يَجِدُ فهو مبتدأ . والا فهو مفعول به نحو مَنْ تَصْرِبُ

أَضْرَبَ . او مفعولٌ مطلقٌ نحو أيٍّ سِرَّ تَسِرَ أَتَبَعَكَ * واختُفٍ في خبر المبتدأ وعامل
المنصوب واكثر المحققين على انه الشرطُ فيها * وكل هذه الاءاء لها صدر الكلام
لتضمنها معنى الشرط فلا يعمل فيها ما قبلها . فان ونع احدها معمولاً لما قبله فان كان
العامل حرف جرٍّ نحو بن تَدَهَبْ أَذْهَبْ . او مضافاً نحو غلامٌ من تَضْرِبْ أَضْرِبْ لم
يُغَيِّرْ شيئاً من حكمه لان المجرور بالحرف يكون في الحقيقة مفعولاً لما بعد اسم الشرط
بواسطة الحرف . والمضاف ياخذ الصدارة باضافته اليه كما اخذ المفعولية المطلقة في ما
مرّ وهو معمول لما بعده * وان كان العامل غيرها خلع الشرطية لخروجه عن الصدارة
اللازمة لها فيرفع المضارع بعده للتجرّد نحو ان من يطلبُ يجدُ وليس ما يسرُّك يُعْجِبُنِي
وما شاكل ذلك * ومن هذا الباب ما لا يجوز الا مُحَقَّقاً بما وهو حيثُ واِذْ لانها
تكفّهما عن الاضافة المقيدة التعيين بكونها الى امرٍ معلومٍ عند السامع فتصيران مثل
ان في الإيهام . ومنه ما لا تلحقه ما وهو من وما وهما وائي . ومنه ما يجوز فيه
الامران وهو ان وائي ومتى وائيان وائيين وكيف عند من يجوز بها

وَيَجْزُمُونَ بِإِذَا فِي الشَّعْرِ حَسْبُ لِقَطْعٍ بِالْوُقُوعِ فَأَذِرْ

اي انهم يستعملون الجزم باذا في الشعر فقط وعليه قول الشاعر
واذا تُصِبْكَ من الحوادث نكبة فَأَصِرْ فَكُلُّ غِيَابَةٍ فَسْتَجْلِي
وذلك لانها للقطع بوقوع الامر المشروط على خلاف مقتضى الشرط فلا يرسخ فيها معنى
ان الدالة على الشك في وقوعه . وهذا الاعتبار يقال اذا طلعت الشمس ازورك ولا
يقال ان طلعت * وانما اعمالوها في الشعر حملاً لها على متى لما بينهما من المشابهة في
المعنى . غير انه لا بد عند اعمالها من تجريدها عن الاضافة المقيدة التخصيص حتى
يصح استعمالها للشرط وحينئذ يكون عاملها الشرط لا الجزاء بخلاف كونها ظرفية
محضة * وربما سُلِّحَتْ متى عن الشرط فأهملت حملاً على اذا كما في قول الشاعر
وما ذاك ان كان ابن عمي ولا اخي ولكن متى ما أملك الضَّرَّ انفع
غير ان اهلها اقل من اعمال اذا وهو مقصور على الضرورة ايضاً في الصحيح

وَأَوَّلُ الْفَعْلَيْنِ شَرْطٌ بِنْيَا عَلَيْهِ ثَانٍ بِالْجَوَابِ سُمِيَا

وَالشَّرْطُ يَخْتَصُّ بِفِعْلِ ذِي خَبَرٍ صُرْفَ وَالْجَوَابُ خُذْ مِمَّا حَضَرَ

اي ان الاول من الفعلين الواقعين في هذا الباب يُسَعَى شرطاً والثاني يُبْنَى عليه باعتبار كونه مسبباً عنه و يُسَمَّى جواباً لانه يترتب على الاول كما يترتب الجواب على السؤال . ويقال له الجزاء ايضاً لترتبه عليه كما يترتب الجزاء على العمل . ومن ثم وجب تقديم الاول كما تقدم السؤال على الجواب والعمل على الجزاء * والشرط يختص بكونه فعلاً خبرياً متصرفاً وهو يشمل المضارع والماضي * وأما الجواب فلا يقيّد بشيء من ذلك . وهو قد يكون موافقاً للشرط وقد يكون مخالفاً له . فيقع الفعلان مضارعين نحو ان ينتهوا بغير لهم . وماضيين نحو وان عدتم عدنا . والاول مضارعاً والثاني ماضياً نحو ومن يقم ليلة القدر ايماناً واحتساباً غير له . وبالعكس نحو ومن كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه * ويقع الجواب فعلاً إنشائياً نحو وان كنتم تحبون الله فاتبعوني . وفعلاً جامداً نحو ومن لا يحب داعي الله فليس يحجز في الارض * واعلم ان وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً لغة ضعيفة لان فيه تهينة العامل للعمل ثم قطعاً عنه . ولذلك خصه قوم بالضرورة كقول الشاعر

ان تصرمونا وصلناكم وان تصلوا ملائم أنفس الاعداء إرهاباً
وجعلوا ما شئع منه كالحديث المذكور اتقا من نوادر الكلام التي لا يقاس عليها
وَجَازَ رَفَعٌ فِي مُضَارِعٍ بَلِيٍّ مَاضٍ وَلَوْ مَعْنَى لُضْعَفِ الْعَمَلِ

اي انه يجوز رفع المضارع الواقع جواباً اذا كان الشرط ماضياً ولو في المعنى . فيندرج تحته ما كان ماضياً في اللفظ والمعنى نحو ان زرتني أكرمك . او في المعنى فقط نحو ان لم تزرنني أغضب * وذلك ان اداة الشرط لما لم يظهر عملها في فعل الشرط القريب ضَعُفَتْ عن العمل في الجواب البعيد * واختلف والحالة هذه في الترجيح بين الجزم والرفع والاكثر على ترجيح الجزم لانه الاصل وقد امكن استعجابه فهو اولى . وعليه الآية ومن كان يريد حرث الدنيا نؤتيه منها * واعلم ان المضارع المنفي بلم في هذا الباب يُجْزَمُ بها لفظاً وبأداة الشرط عملاً لا امتناع تسليط العاملين جميعاً على لنظهِ * وبعض النحاة جعل المضارع المبني كالماضي في جواز رفع جوابه لمدم ظهور التأثير فيه فيقال ان تذهبن أذهب وهو غير بعيد في القياس

وَيَقَعُ الْجَوَابُ جُمْلَةً أَسْمً إِذِ الْحَدُوثُ فِيهِ غَيْرُ حَتَمٍ

اي ان الجواب لا يلزم ان يكون فعلاً كالشرط لان الشرط يقتضي الحدوث
فيخص* بالفعل خلافاً للجواب فانه يحتمل الحدوث والثبوت ولذلك يقع جملة اسمية.
وهي قد تكون خبرية نحو وان يَمَسَّكَ بخير فهو على كل شيء قدير* . وقد تكون
انشائية نحو وان يَخْذُلكم فمن ذا الذي ينصركم من بعدكم . وقس عليه

وَأَرْبَطُ بِفَاءٍ مِنْهُ كُلٌّ مَا لَا يُؤْثِرُ الْخَرْفُ بِهِ اسْتِقْبَالًا

اي ان الجواب الذي لا يؤثر فيه حرف الشرط معنى الاستقبال المفروض له كما سيجي*
يربط بالفاء السببية لتدل على كونه جواباً . وذلك يكون في الفعل الطلبي والجامد
والجملة الاسمية كما مر* . وفي الفعل المنفي بلن او ما او إن والمقرون بالسين او سوف او
قد . نحو وما تفعلوا من خير فلن نُكَفِّرْوه* . وان توليتم فما سألتكم من اجر* . وان تعاسرت
فسأترضع له* اخرى . وان خفتهم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله* . وان يُكَذِّبُوكَ فقد
كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ* . وذلك أماً في الفعل الطلبي والمنفي بلن والمقرون بالسين
او سوف فلأنه متعين للاستقبال فلا تؤثر فيه اداة الشرط استقبالا آخر* . وأماً في
الجامد والجملة الاسمية والفعل المنفي بما او إن فلأن هذه المذكورات لا يمكن ان تُسَلِّطَ
الاداة على لفظها فلا تؤثر في معناها . وذلك أماً في الجامد والجملة الاسمية فظاهر .
وأماً في المنفي بما وإن فلأن الاولى لها صدر الكلام بالاتفاق وكذلك الثانية في
الصحيح فلا تُخْطِأُها الاداة الى ما بعدها . ولذلك يبقى الماضي بعدها على مضيه
والمضارع على تعينه للحال* . وأماً في الفعل المقترن بقدر فلأنها تجعل الماضي متحقق
المضي فلا يمكن صرفه الى الاستقبال . وتفيد التقليل في المضارع وهو من معاني
الانشاء فيشبه الافعال الطلبية* . وقد تُخَذَفُ هذه الفاء في الضرورة كقول الشاعر
فمن لم يَمُتْ في اليوم لا بدَّ أَنَّهُ سَيَعْلَقُهُ جِلُّ الْمُنِيَةِ فِي الْعَدِ

وهو من الضرورات المقبولة في الشعر . ونذر حذفها في غيره نحو ان جاء صاحبها وإلا
أَسْتَمْتِجُ بها* . واعلم ان حرف الشرط المذكور يشمل ما كان مصرحاً به في اللفظ او
مضمناً في المعنى فيتناول إن وسائر الادوات المتضمنة معناها وهو يؤثر في لفظ مموليه
بالجزم وفي معناها بالتخلص الى الاستقبال* . وذلك مستمر في الشرط لفظاً ومعنى في

المضارع نحو وان تعودوا نَعُدْ . ومعنى فقط في الماضي نحو من خالف الفرض عُوقِبَ .
وامّا في الجواب فقد يكون تأثيره لفظاً ومعنى ايضاً كما في المثال الاول . او معنى فقط
كما في المثال الثاني فانه في معنى يُعاقَب . وعلى كليهما يكون مرتبطاً بالشرط فلا حاجة
الى ربطه بالفاء * فان لم يؤثر في المعنى ايضاً كما في المسائل المذكورة آنفاً وجب
الربط * وقد ضبط بعضهم التزام الربط يكون الجواب لا يصلح ان يقع شرطاً وهو
ضابط مطرد فعملك بالاستقراء .

وَرُبَّمَا قُدِّرَ مَا الْفَاءُ أَقْتَضَى كَالْمُبْتَدَأِ فَالرَّفْعُ مَعَهَا فُرْضاً

اي انه قد يُقدَّر ما يقتضي ربط الجواب بالفاء كالمبتدأ مع المضارع فانه يجعل
الجواب جملة اسمية . وحينئذ يجب ربطه بالفاء لانه قد تعاضى عن تأثير اداة الشرط
فيه . ويجب رفع المضارع لانه قد صار مجرداً بوقوعه خبراً للمبتدأ المذكور نحو ان
تَزُرْنِي فَأَكْرِمْكَ بالرفع اي فانا اكرمك . وقس عليه * وكذلك قد يُقدَّر قد مع
الماضي فيربط بالفاء كما يربط مع ذكرها نحو ان كان فيصه قد من قبل فصدقت اي
فقد صدقت * فان لم يكن معها شيء يمنع تأثير الاداة لالفاظاً ولا تقديراً امتنعت
الفاء . وذلك يكون في الماضي المتصرف المجرد من قد نحو من صَبَرَ ظَفِرٌ . والمضارع
المتني بلم نحو من حرص لم يندم * واما المنفي بلا فان جعلت لنفي المستقبل يربط بالفاء
مرفوعاً على تقدير المبتدأ كما مرّ نحو من يؤمن بربه فلا يخاف بخساً ولا رهقاً اي فهو
لا يخاف . وان جعلت المجرد النفي امتنعت الفاء لا مكان تأثير حرف الشرط فيه فيجزم
نحو وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها * واعلم ان المبتدأ الذي يُقدَّر هنا لا يكون الا
ضميراً كما رأيت . فان كان ضمير غيبة ولم يتقدمه ما يعود اليه نحو ان قت فيقوم
زيد جيل ضمير الشأن لتصحيح المعنى

وَإِنْ أَتَى قَبْلَ الْجَوَابِ مَا اقْتَرَنَ بِالْفَاءِ فَاجْزِمُهُ أَوْ انْصِبْ قَصْدًا
فَإِنْ أَتَى مِنْ بَعْدِهِ فَالرَّفْعُ زِدْ مُسْتَأْنَفًا وَالْوَاوُ كَالْفَاءِ تَرَدُّ
اي ان وقع المضارع المقترن بالفاء قبل الجواب نحو ان تَزُرْنِي فَتَحْدِثْنِي أَكْرِمْكَ
جاز فيه الجزم عطفًا على لفظ ما قبله او محله والنصب على إضمار أن المصدرية *
فان وقع بعد الجواب نحو ان تُبْدُوا ما في انفسكم او تغنوه يُعاجِبْكُمْ به الله فيخبر

لمن يشاء جاز فيه الرفع ايضاً على الاستثناء فتجتمع فيه الالوجه الثلاثة * وكل ذلك يجري هذا المجرى مع الواو نحو انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين . ونحو ان تحفوا ما في صدوركم او تبدوه يعلمه الله ويعلم ما في السموات وما في الارض بالوجهين في الاولى والثالثة في الثانية * واقرى هذه الالوجه الجزم واضعها النصب * واعلم انهم اجازوا إضمار أن في هذا المقام لان كلاً من الشرط والجواب غير واجب الوقوع فاشبه الاستفهام ونحوه * ولم يميزوا الرفع في الفعل الواقع قبل الجواب لان الاستثناء لا يصح قبل استيفاء الكلام . واجازه بعضهم مع الواو على ان الفعل خبرٌ لمخدوف والجملة حالٌ ولعله لا يبعد عن الصواب

وَيَرْبُطُونَ جُمْلَةً أَسْمَ بِإِذَا انْفِجَاةٍ كَالْفَاءِ مَعَ إِنْ وَإِذَا
وَذَلِكَ فِي مُوجِبَةٍ "ذَاتِ خَبَرٍ" وَلَيْسَ لِلنَّاسِخِ فِيهَا مِنْ أَثَرٍ

اي انهم يربطون الجملة الاسمية باذا الفجائية كما يربطونها بالفاء لشبهها بها في اقتضاها التعقيب . غير انهم يشترطون في الجملة المذكورة ان تكون خبرية موجبة وان لا يدخل عليها ناسخ * وعلى ذلك نعين الفاء في نحو ان اطاع زيد فسلامٌ عليه . وان قام عمرو فما زيد بقائم . وان غاب زيد فان عمرًا حاضر * وتعاقبا اذا في غير ذلك بشرط ان تكون الاداة ان لانها أم الباب نحو وان نُصِبَهم سَيِّئَةً بما قدّمت ايديهم اذا هم يَنْقُطُونَ . او اذا لانها اشبه بها في المعنى نحو فاذا اصاب به من يشاء من عبادهم اذا هم يستبشرون * ولا يربط بها جواب غيرها في الصحيح

وَقَدَّرَ الشَّرْطُ بِإِنْ بَعْدَ الطَّلَبِ مُسَبِّبًا جَوَابَهُ كَأَسْأَلِ تَجِبِ
وَجَازَ غَيْرُ الْحَضِّ إِذْ لَيْسَ هُنَا كَأَلَنْصَبِ سَبَكِ مُصَدَّرِ تَعِينَا

اي ان الشرط يُقدَّر بعد الطلب بجميع انواعه المذكورة في باب النواصب . وحكمه ان تكون اداة الشرط المقدرة ان لانها أم الباب كما علمت فلا يُقدَّر غيرها عند الحذف . وان يكون الطلب المذكور مسبباً لجواب الشرط المقدّر ليشأى معه تقدير الشرط المخدوف . ومن ثم يُجْزَم ذلك الجواب بتلك الاداة المقدرة على الاصح عليه مثال النظم فان تقديره اسأل فان تسأل تجب . وقس عليه نحو لا تدن من الاسد

تَسَلَّمَ وهل تزو. في أحسن اليك وهم جرأ * ولا يلزم الطلب في هذا الباب ان يكون محضاً كما في باب النصب اذ لا يقتضي هنا لتأويل المصدر كما هناك . فيجوز ان يقال صة أحدثك وزال أنظرك ورزقني الله مالاً اتصدق منه وحسبك الحديث ينهم الناس وما اشبه ذلك بالاتفاق بخلاف الجواب المقرون بالفاء * فان لم يكن الطلب مستتباً للفعل نحو ذرهم في خوضهم يلعبون ضعف الجزم لعدم الداعي الى تقدير الشرط * واعلم ان ذلك انما يقع بعد الطلب لانه يناسب الشرط في احتمال الوقوع وعدمه ولا يقع بعد النفي لانه يقتضي تحقق عدم الوقوع كما يقتضي الايجاب تحقق الوقوع فلا يجوز الجواب بعد هذا كما لا يجوز بعد ذلك * ويشتد في النفي ان يكون الشرط المقدر بعده متنبياً ليكون الجواب مرتباً على النفي المناسب لمعنى النفي . فيكون تقدير المثال السابق لا تدن من الاسد فان لا تدن منه تسلم . وضابطه ان يصح تقدير ان قبل لا الناهية على جعلها نافية كما ترى فلا يقال لا تدن من الاسد تهلك اذ لا يصح ان يقال ان لا تدن منه تهلك * والشرط المقدر بعد الطلب الجامد يؤخذ من لفظ مرادفه المشتق فيكون التقدير في قولك صة أحدثك ان تسكت أحدثك . وقس نظائره عليه وعاض عن جواب ماضي ما كفى مقدماً كالقيد حر ان وفي وما به أخبر عما قدما فوجب الحذف لذك معهما اي انه يعتاض عن الجواب الذي شرطه فعل ماضي بما يتقدم اداة الشرط من جملة يكتفى بها في الدلالة عليه كما في مثال النظم . او بما يلي الشرط من خبر عن اسم سابق نحو ان شاء الله لمهتدون * وانما اختص ذلك على الاصح بكون الشرط ماضياً ليكون على وجه لا يظهر فيه عمل الاداة فيضعف طلبها للجواب . وهو يشمل ما كان ماضياً لفظاً كما رايت . او معنى نحو سندم ان لم تفعل . وحينئذ يكون ما اعتض به عن الجواب دليلاً عليه فيقدر من مثل لنظرة الا انه لا يجوز التصريح به في المستثنين لامتناع الجمع بين العوض والمعوض عنه كما علمت

وَالشَّرْطُ وَالْقَسَمُ إِن لَمْ يَلْعَقَا ذَا خَيْرٍ أُجِيبَ مَا قَدْ سَبَقَا
وَبَعْدَهُ الشَّرْطُ يُرْجَوْنَهُ لِأَنَّهُ رُكْنٌ وَقِيلَ دُونَهُ

اي اذا اجتمع الشرط والقسم ولم يتقدما ما يطلب الخبر كالمبتدا واسم كان ونحوه
جعل الجواب للسابق منهما فاستغني به عن جواب الآخر . فيقال ان يَقُمْ زيدٌ والله
أَقُمْ والله ان جاء زيدٌ لا كرمته * وأما ان تقدمهما ما يطلب الخبر فيرجع بعده
جانب الشرط مطلقاً لوقوعه خيراً وهو عمدة في الكلام بخلاف القسم فانه يُساق
للمجرد التاكيد . فيقال زيدٌ والله ان يزرني اكرمه وان يذنب والله اضربه بالجزم فيهما
جميعاً * وقيل لا يختص ترجيح الشرط بوقوعه بعد ذي الخبر بل يترجح بدونه لتعليق
المعنى عليه بخلاف القسم * واعلم ان قد تستعمل بعد واو الحال للمجرد الوصل
والربط دون الشرط فتستغني عن الجواب نحو زيدٌ وان كثير ماله بخيل . ومنه قول

الشاعر

وان الكتيب الفرد من جانب الحمى الي وان لم آتِه لحيبُ
ويقال لما حينئذٍ ان الوصلية * ويكثر حذف شرطها وجوابها المنفيين بلا كليهما نحو
ان زُرْتِي أَرْزُكَ وإلا فلا . او احدهما نحو زُرْنِي وإلا أَعْتَبَ عليك . فان كان لك
عذرٌ فلا . اي وان لم تزني فلا ازورك وهلم جرا * وقد يُحذف الشرط معها بدون
لا وشرطه ان يكون المحذوف كان كما مر في بابها كقولهم المرء مجزي بعمله ان خيراً
نخير . اي ان كان خيراً * ونادر حذفه مع غير ان مقترناً بلا كقول بعضهم من
يُسَلِّمَ عليك فُسَلِّمَ عليه ومن لا فلا تبعاً به . اي ومن لا يسلم . فاعرف كل ذلك
وَرَبِّمَا تُجْعَلُ مَنْ مِثْلَ الَّذِي نَابِذَةٌ لِلشَّرِّ فَالْجَزْمُ أَنْبِذِ
وَذَاكَ حَتْمٌ بَعْدَ مَا انْفَى وَهَلْ لِمَنْ وَمَا وَآيٍ طَرًّا قَدْ شَمَلِ

اي ان من قد يُجعل امماً موصولاً مجرداً عن معنى الشرط مثل الذي فيبطل الجزم بها نحو
من يطلبُ يُعْجِدُ برفع الفعلين وهو من نوادر الاستعمال * فان وقعت هي او ما او اي بعد
ما النافية وهل وجب اجراً وهن هذا المجزى فيقال ما من يقومُ اقومُ معه وهل اي
شيء تريدُ نعطيك . وذلك لان ما تختص بنفي الحال وهل تختص بالاثبات كما سيأتي
في المسائل المنثورة فلا يناسبهما الشرط . بخلاف لا النافية وهمة الاستفهام فان لا
تحتمل نفي الاستقبال كما عرفت فيناسبها الشرط ولذلك يبق الجزم بعدها وعليه
قول الشاعر

وقد كذبت القرد لا مستعيرها يُعار ولا من ياتنها يتدسم
والهمزة لا تختص بالاثبات كما ستعرف فلا ينافيها الشرط ولذلك بقي الجزم بعدها
ايضاً فيقال مَنْ يَقُمْ يَقُمْ معه بالجزم كما ترى * واعلم ان من هذا القبيل اذا الفجائية
لان ما بعدها لا يكون مستقبلاً فيقال زرت زيداً فاذا مَنْ يزوره يكرمه بالرفع . غير
انه قد يُضمّر بعدها مبتدأً فيبقى الجزم على تقدير فاذا هو على هذه الصفة . فنُبصر
وَأَعْلَمُ بِأَنَّ عَامِلَ الْفِعْلِ أَقْتَضَى تَغْيِيرَ مَعْنَى قَبْلَ لَفْظِ فُرْضاً
فَمَا نَقَى جِزْماً إِلَى الْمَاضِي قَلْبَ وَغَيْرُهُ أَسْتَقْبَالُهُ بِهِ وَجَبَ
اي ان عامل الفعل يقتضي ان يغير معناه من جهة الزمان قبل ان يغير لفظه من جهة
الاعراب . فما وُضع للنفي من الجوازم وهو لم ولماً يقبَل المضارع الى الماضي كما عرفت
آتياً . والنواصب وبقية الجوازم تُخْلِصُهُ الى الاستقبال * فان وقع الماضي شرطاً او
جواباً انصرف الى الاستقبال لان الشرط لا يكون الا مستقبلاً لانه غير واقع .
وكذلك الجواب لانه مرتب عليه ومن ثم يكون مستقبلاً معنى مجزوماً محلاً * وبهذا
الاعتبار لا نُؤَثِّرُ ان المصدرية في محل الماضي لانها لا تُغَيِّرُ معناه

باب ما يعمل من الحروف المشتركة

فصل

في الاحرف المشبهة بليس

بَلَيْسَ مَا لَشِبِّهِ تَمَّ الْحَقُّ مَوْصُولَةً بِأَسْمٍ إِذَا النَّفْيُ بَقِيَ

اي ان ما النافية تُلْحَقُ بليس في العمل لانها قد اشبهتها شيئاً تاماً وذلك في جمودها
وكونها لنفي الحال واستعمالها مع المعارف والتكرات ودخولها على الجملة الاسمية وزيادة
الباء في خبرها . والمشهور في عملها اربعة شروط . الاول والثاني ان لا يتقدم خبرها
ولا معموله على اسمها لانها لا تقدر على التصرف في معمولاتها لضعفها * والثالث ان
لا تزداد بعدها إن لانها لا تقوى على العمل مع الفصل * والرابع ان لا ينتقض نفي خبرها
بإلا لان ذلك يقتضي ايجابه فتخرج عن مشابهة ليس * وكل هذه الشروط تدخل

تحت الشرطين المذكورين في النظم * فان استوفت جميع هذه الشروط عملت هذا العمل نحو ما زيد قائماً . والّا أهملت فيقال ما قائمٌ زيدٌ وما غلامك عمروٌ ضاربٌ وما زيدٌ الأشاعرُ وما إن عمروٌ كريمٌ برفع الجزءين مبتدأ وخبراً * غير انهم اجازوا الفصل بينها وبين اسمها بمعمول الخبر اذا كان ظرفاً لقلة الاعتداد به وعليه قول الشاعر
 باهبة حزمٍ لذ وان كنت آمناً فما كل حينٍ من توالي مواليا
 بخلاف غيره فان الفصل به يبطل عملها بالاتفاق وعليه قول الآخر
 وقالوا تعرفها المنازل من مني وما كل من وافي مني انا عارف
 واعلم ان افعال ما لغة اهل الحجاز وبنو تميم يهملونها مطلقاً لانها لا تخص بقبيل كما هو القياس . ولذلك تلقب العاملة منها بالحجازية والمهملة بالتميمية

فَكُلُّ مَا يُنْقَضُ نَقِيهٌ رُفِعَ مِنْ خَبَرٍ أَوْ تَابِعٍ لَهُ تَبَعٌ

اي انه لما كان مدار عمل ما على معنى النفي كان يُرفع كل ما انتقض نقيه من متعلقاتها . وذلك يكون في الخبر كما مر . وفي المبدل منه اذا وقع بعد الآخر ما زيد شيئاً الا شيء لا يُعبأ به . وفي المعطوف عليه ييل ولكن نحو ما زيد قائماً بل جالسٌ وما عمروٌ مقبلاً لكن راحلٌ . وذلك على اتباع البديل محل الخبر قبل دخول ما . وتاويل المعطوف خبراً مبتدأ محذوف اي بل هو جالسٌ ولكن هو راحلٌ * ويجوز في ما بعد الا نصب على الاستثناء فلا يكون في شيء مما نحن فيه * فان كان العطف بما لا ينقض النفي بقي العمل نحو ما زيد شاعراً ولا كاتباً بنصب المعطوف . ويجوز رفعه قليلاً باضمار المبتدأ قبله * فتدبر

وَالْحَقُّ الْقَوْمُ بِمَا إِنْ ثُمَّ لَا مَعَ نَكْرَةٍ كَلَّا غَلَامٌ مُقْبِلًا

اي انهم الحقوا ان النافية بما في العمل لمشاينتها اياها في نفي الحال وهي لغة اهل العالية . وعلى ذلك قولهم ان احداً خيراً من احدٍ الا بالعافية . وقول شاعرهم
 ان المرء ميتاً بانقضائه حياته ولكن بان يبغي عليه فيخذل
 والغالب في استعمالها ان يقترن خبرها بالآخر نحو ان هذا الاملك كريم . غير انه لا يجب لورود السماع بدونه كما رأيت * ومن هذا القبيل لا النافية . غير انها احط رتبة منها لضعف شبهها بليس لانها لنفي الاستقبال او للنفي المطلق فتكون المشابهة

بينهما في مجرد النفي فقط . ولذلك أُعْمِلَت في النكرات دون المعارف كما رأيت في مثال النظم لان النكرة اضعف من المعرفة . وهي لغة اهل الحجاز ايضا وعليها قول

الشاعر

تَعَزَّ فَلَاشَيْءٌ عَلَى الْاَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَزَرَ مِمَّا فَقِيَ اللهُ وَاقِيَا
وندر دخولها على المعارف كقول الآخر
وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا اَنَا بَاقِيَا سِوَاهَا وَلَا فِي حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا
وقيل انه لم يُسَمَّعْ اِعْمَالُهَا اَلَّا فِي الشَّعْرِ كَمَا رَأَيْتُ * والغالب في خبرها ان يكون محذوفا كما في قول الشاعر

مِنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَاَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاخُ
اي لا يبرأ لي * واعلم انه يُعْتَبَرُ فِي اِنْ وَلَا مِنْ الشَّرْطِ مَا اعْتَبِرَ فِي مَا . وانتقاض نفي الخبر يُبْطِلُ عَمَلَ الْجَمْعِ اِذَا كَانَ بِنَفْسٍ اِلَّا . فان كان بما هو بمعناها لا يبطله ويكون هو المعمول حينئذ نحو ما زيد غير شاعر وإن عمر وسوى كاتب ولا كاتب غير قارئ * وقس على كل ذلك ما جرى مجراه

وَزَيْدَتِ التَّاءُ عَلَى لَا " فَسَقَطَ اسْمُهُ وَفِي الزَّمَانِ أُعْمِلَتِ فَقَطَّ "

اي ان التاء زيدت على لا فصارت لات وحينئذ التزموا حذف اسمها لان التاء قد صارت كالفصل بينها وبين جملتها فلم تقوَ على العمل في معمولين . نحو ولات حين مناص بالنصب في قراءة الجمهور اي ولات الحين حين مناص . وهو الشائع في لسان العرب * ومن ثم اوجبوا ان يكون معمولها بلفظ واحد كما رأيت ليدل بالثابت منهما على المحذوف . ولم يعملوها الا في اسماء الزمان دون غيرها كالحين فيا رايت

او ما يرادفه كالساعة والايوان ونحوها في الصحيح وعليه قول الشاعر

نَدِيمَ الْبُقَاةِ وَلَاتُ سَاعَةٍ مَنْدَمٍ وَالْبَغْيُ مَرْتَعٌ مَبْتَغِيهِ وَخِيمُ
وذلك لان اسماء الزمان ايسر تأثرا من غيرها فيسهل عملها فيها * وللنحاة في هذا المقام كلام طويل اقتصرنا منه على ما ذكر وهو المعول عليه عند الجمهور

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ نَفْيَ لَا يَحْتَمِلُ فَرْدًا وَجِنْسًا وَهُوَ فِيهَا أَعْدَلُ
وَنَحْيُ هُنَا تَحْتَمِلُ الْكُلَّ فَلَا تَعْبًا بِمَنْ عَيْنَ مَعَهَا الْأَوَّلَا

اي ان لا تحتمل ان تكون لنفي الواحد خصوصاً او لنفي الجنس عموماً . وهو احق بها لان النكرة اذا وقعت في سياق النفي افادت العموم * وهي في هذا الباب تحتمل الامرين فلا يتعين احدهما الا عن قرينة بخلاف العاملة عمل ان كما سيأتي * فاذا قيل لا رجل في الدار احتمل ان يكون ليس فيها رجل واحد فيمكن ان يكون فيها رجلان او رجال . وان يكون ليس فيها احد من جنس الرجال فلا يمكن ذلك خلافاً لمن يزعم انها لا تكون الا نافية للوحدة

فصل

في لا النافية للجنس

وَيَجْعَلُونَ لَا لِنَفْيِ الْجِنْسِ نَصّاً فَيَعْمَلُونَهَا بِالْعَكْسِ

اي انهم يجعلون لا لنفي الجنس على سبيل التنصيص لا على سبيل الاحتمال كما ينبغي بها عند اعمالها عمل ليس . ومن ثم يعكسون عملها فينصبون بها الاسم ويرفعون الخبر حملاً لها على ان لانها ترد لتأكيد النفي والمبالغة فيه كما ترد ان للتأكيد والمبالغة في الاثبات . ويقال لها لا التبرئة لانها تبرئ الجنس مما ينسب اليه وتنزهه عنه * واعلم ان لا انما تكون لنفي الجنس احتمالاً كما مر في العاملة عمل ليس او نصاً كما هنا اذا كان اسمها مفرداً اي غير مشئ ولا مجموع . فان كان احدهما كانت محتملة لنفي الجنس عموماً ونفي قيد الاثنية او الجمعية . فاذا قيل لا رجلان في الدار او لا رجلين احتمل على كليهما ان تكون لنفي الجنس او لنفي الاثنين فقط دون الواحد والجماعة . وكذلك في الجمع نحو لا بنون لزيد او لا بنين . فيكون الفرق بين العاملة عمل ليس والعاملة عمل ان عند افراد الاسم فقط

فَإِنْ تَكَ النَّكَرَةُ اسْماً مُفْرَداً تَبْنِ كَمَا فِي نَصِبِهَا قَدْ عَهْدَا

اي فان كانت النكرة المفروضة لعمل لا آتفاً قد وقعت اسماً لها مفرداً اي غير مضاف ولا مشبه به تبنى على ما هو المهود في نصبها ليناسب لفظ البناء محل الاعراب . فيقال لا رجل في الدار بالفتح ولا مؤنات عندنا بالكسر ولا حرمين في البادية ولا مسلمين في الجاهلية بالياء فيهما * واختلف في علة هذا البناء والاكثرون على ان الاسم المتصل بلا قد ركب معها تركيب خمسة عشر بدليل انه اذا فصل بينهما امتنع

البناء وهو مذهب سيويه * واعلم ان المراد بالمشبه بالمضاف هو ما اتصل به شيء من تمام معناه كما سترى وسيأتي استيفاء الكلام عليه في باب النداء * واذا دخل على لا حرف جر يعرب ما بعدها مجروراً به نحو سرت بلا زادر وغضبت من لا شيء . وذلك لامتناع بنائه حينئذ لان حرف الجر يطلب الاسم متصلاً به فتكون لامعترضة بينهما كالزائدة لإفادة النفي . وهو المشهور في استعمال العرب

وَجَمْعُهُنَّ السَّلَامُ أَفْتَحَ إِنْ تَرَدَّ وَقِيلَ تَوَيْنَ مَعَ الْكُسْرِ يَرِدُ

اي ان جمع المؤنث السالم الواقع في هذا الباب يجوز بناؤه على الفتح ايضاً طرداً لباب المنصوبات بالحركة او نظراً الى الاصل في بناء المركبات . وقد روي بالكسر والفتح

قول الشاعر

ان الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات الشيب

واجاز قوم تنوينه مع الكسر لانه كنون مسلمين لا كتوين رجل فلا ينافي البناء

وعليه يروى بهما قول الآخر

لا سابقات ولا جأ وآء باسلة نقي المنون لدي استيفاء آجال

وهو من نوادر الاستعمال

وَأَنْصَبَ سِوَى الْمَفْرَدِ إِذْ يَأْبِي الْبِنَا وَقَدْ يَعْمُ حَذْفُ تَوَيْنٍ هُنَا

اي ان ما سوى المفرد وهو المضاف والمشبه به ينصب معرفة لكرهتهم تركيب ثلاث كلمات فيقال لا غلام سفر حاضر ولا طالباً علماً موجوداً بالنصب فيهما لفظاً * وقد يحمل المشبه بالمضاف على المضاف في حذف التنوين كما حمل عليه في الاعراب فيقال لا طالب علماً بلا تنوين كما يقال لا طالب علم ليجري الباب كله على نسق واحد . وهو مذهب البغداديين وعليه الحديث لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما

منعت * واعلم ان المفرد ايضاً قد يعطى حكم الاضافة في الاعراب وتزع التنوين ونحوه مضرحة معه باللام كقولهم لا ابا له ولا يدي لك في هذا . ولا يكون ذلك الا مع اللام لانها ركن الاضافة فلا يقال لا ابا في الدار . ويشتراط في متعلقها ان يكون صفة للاسم لا خيراً عنه ليكون متممًا له كالمضاف اليه . والخبر محذوف كما في المثال الاول اي موجود او مذكور كما في المثال الثاني . فان جعل خبراً قيل لا ابا

له ولا يَدِينُ لكَ باسقاط الالف واثبات النون * وهو عند الاكثرين مقصورٌ من
المفردات على الاب كما مرَّ . والاخ كقول الشاعر
اخاك اخاك ان من لا اخاله كساع الى العيمى بغير سلاح
وشائع في المثنى والمجموع على حده قياساً فيهما كقولهم ثوبٌ لا كُنِّي له وقولك لا
كانني للامير وما اشبه ذلك

وَالْوَصْلُ شَرْطٌ فِي الْجَمْعِ اعْتِمَادًا مَعَهَا فَتَلْنِي عِنْدَ فَصْلٍ أَبَدًا
وَحَيْثُ تَلْنِي جِيْ بِهَا مُكَرَّرَةً فِي الْفَصْلِ أَوْ فِي نَفْيِ غَيْرِ النَّكْرَةِ
اي انه يُشْتَرَطُ في كل ما ذُكِرَ من المفرد وغيره ان يكون متصلاً بلا كما رأيت فان
فُصِّلَ بينهما وجب الإغاءُها * وحيثما أُلْفِيَتْ وجب تكرارها ايضاً . وذلك انما يكون
عند الفصل بينها وبين النكرة وعند دخولها على المعرفة . فيقال لا في الدار رجلٌ ولا
امراً ولا زيدٌ عندنا ولا عمرٌو بالرفع فيهما * أمّا الإغاءُ فللفصل مع النكرة وانتفاء
الجنسية مع المعرفة * وأمّا التكرار فمع النكرة ليكون عوضاً عما فاتهما من المباشرة لها
ومع المعرفة ليكون التعمُّد فائماً مقام الجنسية * واعلم ان امم لا قد يقع معرفة سيف
تاويل النكرة . وذلك يكون غالباً في الاعلام التي اشتهرت مُسَمَّياتِها ببعض الصفات
نحو لاحاتم في عصرنا اي لا كريمٌ كحاتم . وعليه قول الراجز

لا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلطَّيِّ لَا فَتَى الْآبَيْنِ خَيْرِي

اي لاحادي حسنَ الهداء * وقد يراد بالعلم الواحد من مُسَمَّياتِه كقول الشاعر
وتبكي على زيدٍ ولا زيدٌ مثله بريء من الحمى سليم الجوانح

اي لا واحد من الزُّبُود . وهو مطروق في الاستعمال

وَأَفْتَحْ كَلَّا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ لِي كَلَّا أَوْ أَرْفَعْ وَالْخِلَافَ اسْتَعْمَلِ
وَالثَّانِي أَنْصَبَ إِذْ فَتَحْتَ الْأَوَّلَا وَأَنْصَبَ أَوْ أَرْفَعْ إِنْ عَطَفْتَ دُونَ لَا

اي اذا تَكَرَّرَتْ لا مع النكرة المفردة المتصلة بها نحو لا حول ولا قُوَّةَ الا بالله جاز
فتح الاعمين ورفعهما . وفتح الاول ورفع الثاني وبالعكس . وجاز نصب الثاني مع
فتح الاول * فان عطفت على المفتوح ولم تكرر لا جاز في المعطوف النصب والرفع

فيقال لاحولَ وقُوَّةٌ بنصب قُوَّة ورفعها . وقد رُوي بالوجهين قول الشاعر
 فلا أَبَ وأَبْنَا مثل مروانَ وأَبْنَه إذا هُوَ بالمجد ارتدى وتازراً
 ويمنع فتح المعطوف لامتناع التركيب بدون لا * واعلم ان الفتح في هذه المسئلة يكون
 على البناء مطلقاً . والرفع بعده يكون بالعطف على محل اسم لا باعتبار ما كان له من
 معنى الابتداء قبل دخولها . والنصب بالعطف على محله باعتبار كونه قد صار
 منسوخاً بها . وهو اضعف الالوجه حتى ان بعضهم خصه بالضرورة * واما الرفع الذي
 ليس بعد الفتح فعلي الغاء لا لتكررها فيكون ما بعدها مبتدأ . ويحتمل ان يكون في
 ثاني المرفوعين بالعطف على اولهما * وكل ما رُفع او نُصب بعطفٍ مصاحباً لا تكون
 لا المصاحبة له زائدة لتأكيد النفي * ويكثر حذف الخبر عند الحجاز بين اذا كان
 معلوماً نحو لا بأسَ اي لا يأسَ عليك . واكثر ما يجذفونه مع الأنحو لا اله الا
 الله اي لا اله موجود * واختلف حينئذٍ في ما بعد الا والاشهر انه يُرفع بدلاً من
 اسم لا باعتبار محله من الابتداء على ما عرفت * واجازوا نصبه على الاستثناء لنية
 التام قبله على ما مر في باب الاستثناء * ويندر حذف الاسم كقولهم لا عليك اي
 لا بأسَ عليك

فَإِنْ خَلَا الْإِفْرَادُ أَوْ خَصَّ أَنْصَبَ مَعَهَا أَوْ رَفَعَ مُطْلَقًا فِي الْمُعْرَبِ
 اي فان فقد الأفراد من الاسمين المتعاطفين في هذه المسئلة نحو لا غلامَ سَفَرٍ ولا
 جاريةَ حَضَرَ لنا . او اختصَّ باحدهما دون الآخر نحو لا جاريةَ ولا غلامَ سَفَرٍ
 عندنا او لا غلامَ سَفَرٍ ولا جاريةَ لنا يُنصب المُعْرَب اي الغير المفرد او يُرفع مطلقاً
 فيجوز ان يكون كل واحد من المضافين منصوباً او مرفوعاً . موافقاً لصاحبه او مخالفاً
 له . وذلك مع تكرار لا كما رأيت * فان لم تتكرر نحو لا غلامَ سَفَرٍ وجاريةَ
 حَضَرَ لنا جاز نصب الثاني مع نصب الاول وامتنع مع رفعه * واما المفرد فيجوز
 فيه الفتح والرفع مطلقاً . والنصب في المعطوف منه على منصوب * وكل ذلك يجري
 على التوجيه المذكور اتفاقاً فعليك بالمرامجة

وَالْتَمَّ مِثْلُ الْعَطْفِ مَعَهَا إِذَا وُصِلَ وَمِثْلُهُ بِدُونِهَا إِذَا فُصِّلَ
 اي ان الصفة التي يوصف بها اسم لا متصلة به تجري مجرى المعطوف المقترن بلا .

فيجوز في المفردة منها الفتح وفيها وفي غيرها النصب والرفع . والفتح اعراب في اسلم
المذاهب وانما لم تُنَوَّن طلباً للمساكلة . وكل ذلك بالتبعية لحل الموصوف بعد دخول
لا او قبله على ما عرفت . فيقال لارجل كريم في الدار بالاوجه الثلاثة . ولا رجل
حسن الوجه او راكباً فرساً عندنا بالنصب والرفع * وأما المنفصلة عن الموصوف فتجزي
مجري المعطوف بدون لا . ومن ثم يجوز فيها النصب والرفع مطلقاً ويمتنع فتح المفردة
منها لعدم الداعي الى المساكلة . فيقال لا رجل عندنا كريماً او كريماً ولا غلاماً لنا
حسن الوجه او راكباً فرساً بالنصب والرفع * وكذلك مع الموصوف الغير المفرد
متصلاً او منفصلاً نحو لا غلام سفر جيلاً او جميل عندنا ولا صاحب علم في المدينة
بارعاً او بارع . وقس على كل ذلك

وَأَنْصِبْ أَوْ أَرْفَعْ دُونَ فَتَحْ بَدَلًا مِنْ صَالِحٍ وَهُوَ لِكُلِّ شَمَلًا
اي ان البديل الصالح للعمل لا نحو لا احد رجلاً ولا امرأة في الدار يجوز فيه النصب
باعتبار عمل لا والرفع باعتبار عمل الابتداء . وهذا الحكم يشمل المفرد وغيره متصلاً
بالاسم او منفصلاً عنه فانه يُنصَّب او يُرْفَع بأسره * وأما اذا لم يكن صالحاً للعمل
فيه نحو لا أحد زيد ولا عمرو فيها فيتمين رفعه لانها لا تعمل في المعارف كما علمت
وَأَعْلَمَ بِأَنَّ لَا كَحَضِ النَّفْيِ مَعَ هَمْزَةِ الْأِسْتِفْهَامِ تَبْقَى إِذْ تَقَعُ
اي ان لا اذا اقترنت بهمزة الاستفهام لا تزال جارية على جميع الأحكام التي كانت
لها في حالة النفي المحض بناءً على ان الاستفهام قد دخل بعد التركيب فلم يُعتبر
إخلاله بتحقيق النفي * غير انه تارة تبقى كل واحدة منهما على معناها كقول الشاعر
أَلَا اصْطَبَارَ لَسَلَى إِمَّ لَهَا جَلَدٌ إِذَا أَلَايَ الَّذِي لَأَقَاهُ امْثَالِي

وتارة يُراد بهما التوبيخ كقول الآخر

أَلَا أَرْعَوَاءَ لِمَنْ وَلَتْ شَيْبَتُهُ وَأَذَنْتَ بِمَشْبِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمٌ

وتارة التمني كقول الآخر

أَلَا عُمَرُو وَلِيٍّ مُسْتَطَاعٍ رَجُوعُهُ فَيَرَأَبُ مَا أَثْنَتْ يَدُ الْفَقْلَاتِ

واعلم انه يجوز إلحاق لا النافية للجنس بليس في ما لا تمنى فيه من جميع مواقعها لان
ذلك لا يمنع ارادة نفي الجنس بها كما مر . فتذكر

باب التوابع

فصل

في احكام التوابع وانواعها

التَّابِعُ الْمَوْضِعُ مَا اشْتَقَّ وَرَدَ لِلنَّعْتِ مِنْهُ وَيَبَيِّنُ مَا جَمَدَ
وَمَا لِتَقْرِيرِ بِهِ يُؤَكِّدُ وَبَدَلُ مَا دُونَ حَرْفٍ يُقْصَدُ
وَمَا بِحَرْفٍ فَأَدْعُهُ عَطْفَ النَّسَقِ وَالْكُلُّ فِي الْأَعْرَابِ يَقْفُو مَا سَبَقَ

اي ان التابع الذي يوضح متبوعه ان كان مشتقاً نحو قال الامام الاكبر فهو النعت .
او جامداً نحو قال الامام عبد الله فهو عطف البيان * والذي يقرر امر متبوعه نحو
جاء الامير نفسه هو التوكيد . والذي يقصد بالحكم دون حرفٍ نحو جاء زيد اخوك
هو البدل . والذي يتبع ما قبله بواسطة حرفٍ نحو جاء زيد وعمرو هو عطف النسق *
وكل ذلك يتبع ما قبله في الاعراب مطلقاً . واما في غيره ففيه تفصيل سيذكر

فصل

في النعت

النَّعْتُ لِاسْمٍ ظَاهِرٍ فَالْمَعْرِفَةُ أَوْضَحُ وَلِلنَّكْرَةِ خَصَصَ بِالْصِّفَةِ
اي ان النعت يختص بالاسم لانه حكم على المنعوت والمحكوم عليه لا يكون الا اسماً .
ويختص الاسم المنعوت بكونه ظاهراً لان ضمير الحاضر اعرف المعارف فلا يحتاج الى
ما يوصف به وضمير الغائب محمول عليه طرداً للباب * فان كان الاسم الظاهر معرفة
كان النعت فيه للايضاح وهو رفع الاشتراك الواقع فيه نحو جاء زيد التاجر . او
نكرةً فلتخصيص وهو تقليل الاشتراك نحو جاءني رجل عالم * وقد يكون النعت لمجرد
المدح نحو بسم الله الرحمن الرحيم . او الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم . او
التوكيد نحو مضى امسي الدابر . او الترميم نحو اللهم انا عبدك الذليل * وقد يكون
لبيان الواقع فقط مجرداً عن الاغراض المذكورة كقول الشاعر

زعم العواذل أن رحلتنا غداً وبذاك خبرنا الغراب الأسود
 قيل وقد يوصف الشيء بنفسه للدلالة على الكمال في تلك الصفة كقول الآخر
 كم عاقل عاقل اعيت مذهبهُ وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا
 وهو يحنل ان يكون من باب التوكيد ولعله اولى به

وَهُوَ بِمُضْمَرٍ لَهُ الرِّبْطُ اقْتَضَى وَصفاً عَلَيْهِ بِاشْتِقاقٍ قَدْ قَضَى
 وَالشَّاهِدُ الْعَدْلُ وَنَحْوُهُ عَلَى تَأْوِيلِهِ بِالْوَصْفِ مَعْنَى حُصْلًا

اي ان النعت يقتضي ان يربط بضمير المنعوت لانه حكم عليه فلا بد له من ذلك
 لاجل تقييده به . وحكمه ان يكون وصفاً وذلك بقضي بكونه مشتقاً كما رأيت اتفاقاً
 لان الوصف لا يكون جامداً . والمراد بالوصف ما دل على حدث وصاحبه وهو اسم
 الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعّل التفضيل * وأما قولهم شاهد عدل فمحمول
 على تاويل المصدر بالصفة في المعنى اي عادل وهو مذهب الكوفيين . او على تقدير
 مضاف محذوف اي صاحب عدل وهو مذهب البصريين * واعلم ان المصدر المنعوت
 به يكون غالباً بمعنى الفاعل نحو وجاءوا على قبضه بدم كذب اي كاذب . وعليه مثال
 النظم كما رأيت * وقد يكون بمعنى المفعول نحو رجل رضى ومحدث ثقة اي مرضي
 وموثوق به * ولا يكون الا ثلاثاً غير ميمي ولا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فيكون
 مفرداً مذكراً مع الجميع جرياً على اصله وهو مقصور على السماع

وَأَشْبَهُ الْمُسْتَقَّ لَفْظاً مَا جَرَى مَجْرَاهُ مَعْنَى كَأَلْفَتَى هَذَا أَفْتَرَى

اي ان ما جرى من الجوامد مجرى المشتق في المعنى يشبه المشتق في اللفظ حقيقة
 فيجوز النعت به كأسماء الإشارة غير المكانية نحو الفتى هذا اي المشار اليه او الحاضر *
 وأما المكانية فلا تقع نعتاً بانفسها لانها ظروف وانما النعت بمتعلقاتها * ومن هذا
 القبيل ذو بمعنى صاحب وفروعها والاسم المنسوب وأسماء العدد واسم الجنس القائم
 بسمائه معنى يوصف به . فيقال هذا رجل ذو مال اي صاحب مال . ورأيت رجلاً
 تميمياً اي منسوباً الى تميم . ومررت برجال ثلثة اي معدودين بهذا العدد . وعندى
 رجل أسد اي شجاع * ويقاس على أسماء الإشارة الأسماء الموصولة المصدرة بالالف
 واللام لان الذي قام مثلاً بمنزلة القائم . وعلى ذي الصاحبة ذو الطائفة لانتهاهما في

اللفظ . وعلى المنسوب بالياء المنسوب بالصيغة كقطار لاتحادها في المعنى . ومما بُنعت به من الجوامد ما التي يُراد بها الإيهام وذلك لما فيها من الدلالة على معنى الوصفية كقولهم لأمرٍ ما جدعٌ قصيرٌ أُنْفَهَ أي لأمرٍ من الأمور * وقيل قد يُراد بها التعظيم كقول الشاعر

عزمتُ على إقامة ذي صباحٍ لأمرٍ ما يسودُ من يسودُ
أي لأمرٍ عظيمٍ . وهي على الصحيح اسمٌ بُنعت به التكرات خلافاً لمن ادعى لما الحرفية . ولا بُنعت بغير ما ذكرناه من الأسماء المشتقة والجامدة بالأجمال * واعلم ان الاصل في النعت ان يدل على معنى في نفس المنعوت كما رأيت ولذلك يُقال له الحقيقي * وقد يدل على معنى في متعلق المنعوت كما ستري وهو ملحق به

وَقَدْ يَكُونُ النِّعْتُ فِي الْمَعْنَى لِمَا بَعْدَ كَنْجَدُ الْفَضْ مَرَعَاهَا حِمَى
وَكُلُّهُ يَجْرِي عَلَى مَا قَبْلَهُ فِي حُكْمٍ تَعْرِيفٍ وَتَكْثِيرٍ لَهُ
لَكِنَّهُ كَالْفِعْلِ فِي الْإِفْرَادِ يَجْرِي وَفِي التَّذْكِيرِ وَالْإِضْدَادِ

أي ان النعت قد يكون في المعنى لما بعده لا لما قبله كما مرَّ ويُقال له السببي لانه يتعلق في المعنى بما هو من سبب المنعوت أي بما له اتصال به لا بالمنعوت نفسه نحو جاء الرجل الكريمُ أبوهُ وعليه مثال النظم كما رأيت * وكلُّهُ يكون بحسب ما قبله في التعريف والتكثير مطلقاً . وأمّا في الافراد والتذكير واضدادها وهي التثنية والجمع والثاني فيجري مجرى الفعل الذي يقع في مكانه * فان رفع ضمير المنعوت المستتر طابقه في كل ذلك كما يطابقه الفعل فيقال جاءني رجلٌ كاتبٌ ورجلان كاتبان ورجال كاتبون وامرأةٌ كاتبةٌ وامرأتان كاتبتان ونساءٌ كاتبات كما يُقال رجلٌ يكتب ورجلان يكتبان وهلمَّ جراً . ما لم يكن ممَّا يشترك فيه المذكر والمؤنث كهبور وجريح وعالمة فلا يتغير عن لفظه في التذكير والتأنيث * وان رفع سببيه الظاهر طابق ذلك المرفوع في التذكير والثانيث والافراد ولم يطابقه في التثنية والجمع كما يكون في الفعل . فيقال رجلٌ ذاهبٌ غلامه وذاهبٌ غلاماه او غلمانهُ وذاهبةٌ جاريتاه او جواريه كما يُقال يذهب غلامه ويذهب غلاماه وهلمَّ جراً * وكذلك اذا رفع ضميره البارز نحو جاءني غلاماك الضاربهُما أنتَ وقس عليه فلا بُشْنَى ولا يُجْمَعُ الا على لُفَّةٍ يتعاقبون

كما مر في بحث الفاعل * غير ان الجمع المحظور انما هو جمع السلامة وأما جمع التكسير
فجائز عند الجمهور لخروجه بالتكسير عن موازنة الفعل * واختلاف في الترجيح بينه
وبين الافراد ولعل الأوجه ما ذهب اليه بعض المحققين من انه ان كان المنعوت جمعاً
كمرت برجال قيام عبيدكم فالتكسير افصح وان كان منرداً او مثني فالافراد افصح *
واعلم انه يجوز في النعت فضلاً عما ذكر كل ما جاز في الفعل مع مرفوعه ويمتنع
فيه كل ما يمتنع هناك بالاجمال . فعليك بالمراجعة .

وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مِثْلِ الصَّلَةِ لِنَكْرَةٍ بِنَكْرَةٍ مَأْوَلَهُ

اي انهم نعتون بجملة مثل جملة الصلة في كونها خبرية مشتملة على ضمير يعود الى
المحكوم بها عليه . وهي تختص بالنكرة على تأويلها بنكرة نحو لقيت رجلاً يركض اي
راكضاً وقس عليه . وأما قول الشاعر

ولقد أمر على اللئيم يسبني فأعف ثم اقول لا يعنيني

ف قيل جملة يسبني نعت للئيم باعتبار كونه نكرة في المعنى لانه محلى بلام الجنس وهي
لا تفيد تعريفاً في المعنى لانها لا تقتضي شخصاً بعينه . وقيل هي حال باعتبار صورة
التعريف فيه وهو الارجح * ولا تقع جملة النعت انشائية فلا يقال عندي رجل
هل تعرفه ولا عندك غلام ليتة كان لي لان الغرض من النعت تمييز المنعوت للمخاطب
وذلك لا يكون الا بما ثبت للمنعوت من الامور الحاصلة والانشاء غير محصل في الواقع
ولذلك لا يصلح له بخلاف الخبر كما علمت في بابه * واعلم انه اذا نعت بمفرد وجملة
يُقدم المفرد لانه الاصل فيقال عندي رجل فاضل يحب العلماء . ونذر تقديم الجملة
نحو هذا كتاب انزلناه مبارك

وَيَيْنَ مَنْعُوتٍ وَنَعْتٍ قَدْ فُصِّلَ مَا لَمْ يَكُ النِّعْتُ لِمَبْهَمٍ جُعِلَ

اي انهم اجازوا الفصل بين النعت والمنعوت نحو وانه لَقَسَمَ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ . ما لم
يكن النعت لمبهم نحو مرت بهذا الكريم فلا يجوز الفصل لشدة طلب المبهم لما بوضعه
فتشدد الملازمة بينهما * واعلم انهم يفصلون بين النعت والمنعوت بلا وإما فيلتزمون
تكرارها بين النعت التالية معطوفتين بالواو نحو هذا يوم لا حار ولا بارد وكل
نفس أجل إما قريب وإما بعيد . وهو كثير في الاستعمال

وَنَعْتُ مَا عُدِدَ تَقْرِيقًا عُطِفَ بِالْوَاوِ حَتْمًا بَيْنَهُ إِذْ يَخْتَلِفُ

اي ان نعت المنعوت المتعدد وهو المثني والمجموع اذا كان مختلف المعنى وجب عطف بعضه على بعض تقريفاً له نحو عندي رجلان قيسي وتيمي وثلاثة رجال شاعر وكاتب وفقية . بخلاف المتفق فانه يُسْتَفْتَى بِثَنَيْنِهِ وَجَمْعِهِ عَنْ تَقْرِيقِهِ نحو مررت برجلين فاضلين ورجال فضلاء . وجاز العطف ايضاً مع المفرد اذا اختلفت معاني النعوت كما في قول الشاعر

اِلَى الْمَلِكِ الْقَرَمِ وَأَبْنِ الْهَمَامِ وَلَيْثِ الْكِتَابَةِ فِي الْمُرْدَحَمِ

ولا يكون العطف مع المتعدد الا بالواو لافادتها بمجرد الجمع . واما مع المفرد فان كانت تلك الصفات مجتمعة عليه في حالة واحدة تعينت الواو ايضاً والا جاز العطف بجميع الحروف الا حتى وأَمْ . ومنه قول الشاعر

بِالْهَفِ زَيَّابَةُ الْحَرْثِ آلِ صَاحِبِ فَالْغَامِ فَالْأَنْبِ

وَيُسْتَفْتَى مِنْ هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ نَعْتُ اسْمِ الْإِشَارَةِ الْمُثْنِي وَالْمَجْمُوعِ فَلَا يُقَالُ مَرَرْتُ بِهَذَيْنِ الطَّوِيلِ وَالْقَصِيرِ وَلَا بِهِؤَلَاءِ الشَّاعِرِ وَالْكَاتِبِ وَالْفَقِيهِ عَلَى سَبِيلِ النَّعْتِ وَإِنَّمَا يُقَالُ عَلَى سَبِيلِ الْبَدَلِ أَوْ الْبَيَانِ

وَجَازَ قَطَعَ النَّعْتُ إِنْ لَمْ يَلْزَمْ كَالنَّعْتِ لِلْمَدْحِ أَوْ التَّرْحِمِ
وَأَخِرِ الْمَقْطُوعِ عَمَّا يُتَّبَعُ دَفْعًا لِتَشْوِيشِ سِيَاقِ يَقَعُ

اي انه يجوز قطع النعت عن التبعية اذا لم يكن ذكره لازماً للنعوت كالنعت الذي يراد به المدح او الترحم . فيجوز رفعه على إضمار مبتدأ نحو هو . ونصبه على إضمار فعلٍ نحو أعني * وأما اذا كان ذكره لازماً لغرض كتعيين النعوت نحو الحرث الخزومي . او تقريره نحو ضربة واحدة . او رفع إبهامه نحو هذا الفارس . او اتباع الاستعمال نحو الجَمِّ الغفير فلا يجوز فيه القطع لانه مُنْزَلٌ مَعَ الْمُنْعُوتِ مَنْزِلَةَ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ * وهذا يشمل ما كان نعتاً واحداً كما رأيت . وما كان متعدداً فان ما ليس بلازم منه يجوز فيه القطع فيقال جاء الحرث الخزومي الكريم بقطع الاخير . فان كان كله غير لازم جاز القطع فيه كله نحو الحمد لله الغني الحميد * واذا اتبع بعض النعوت وقُطِعَ بعضها وجب تأخير المقطوع عن المتبوع لئلا يتشوش سياق الكلام

بانتقابه من إعراب إلى آخر ثم إلى آخر
وَتَقْتَضِي النِّكَرَةُ تَخْصِيصًا فَلَا يَقْطَعُ نَعْتُ جَاءَ مَعَهَا أَوَّلًا

أي إذا كان المنعوت نكرة تعين الاتباع في أول نعت له لاجل تخصيصه به ولا يجوز قطعه لانه إذا قُطِع صار مع المحذوف جملة مستأنفة فتبقى النكرة بلا تخصيص وهي لا تستغني عن التخصيص * وأما ما يرد بعد ذلك من النعوت فيجوز فيه القطع سواء تعين المنعوت بدونه أم لا لان الغرض من النعت هو التخصيص وقد حصل

بتبعية الاول وعلى ذلك قول الشاعر

وبأوي إلى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي

فانه اكتفى بتبعية الاول وقطع ما يليه كما ترى

وَفِي اخْتِلَافِ عَامِلَيْنِ أَوْ عَمَلٍ اقْطَعْ لِمَعْمُولَيْهِمَا نَعْتًا شَمَلًا

أي إذا اختلف العاملان أو عملهما يجب قطع نعت معموليهما الشامل لهما نحو ضربت زيدا وأكرمت عمرا الفاضلان ورأيت عمرا وقام زيد الكرمين * ولا يجوز الإتيان لانه يؤدي إلى تسليط عاملين مختلفي المعنى على معمول واحد من جهة واحدة لان العامل في النعت هو العامل في المنعوت على الصحيح كما ستعرف * وكذلك إذا اختلف العمل والعامل واحد نحو ضرب زيد عمرا الشاعران فانه يجب معه القطع لاختلاف نسبتهم إليهما * وللقوم في هذا البحث كلام طويل اقتصرنا منه على ما جل وقل طلبا للاختصار * واعلم ان من الاسماء ما يُنَعَت ويُنَعَت به كاسم الإشارة . وما لا يُنَعَت ولا يُنَعَت به كالضمير . وما يُنَعَت ولا يُنَعَت به كالعلم . وما يُنَعَت به ولا يُنَعَت كالموصول المصدر بالالف واللام * والاشياء التي يُنَعَت بها هي الاسم المشتق والجامد المأول به وبعض المصادر والجمل كما عرفت * وأما الظروف فلما كان النعت في الحقيقة بمتعلقاتها لا بها كما مر كان يرجع إلى تلك المتعلقات وهي داخله في الاشياء المذكورة * وتكثر اقامة النعت المفرد مقام المنعوت بشرط ان يكون صالحا لمباشرة العامل نحو وألنا له الحديد أن أعمل سابقات أي دروعا سابقات * وقد تجري الجملة وشبهها هذا الجرى بشرط ان يكون المنعوت بعض ما قبله كقول بعضهم منّا ظنن ومنّا اقام أي منا فزى ظنن وفريق اقام . ونحو ومنّا دون ذلك أي ومنّا قوم دون ذلك *

وقد يلزم الاستغناء بالصفة عن الموصوف فتجري مجرى الجوامد ومن ثم لا يقدر لها موصوف ولا تحمل ضميراً كالآدم المراد به القيد فانه في الاصل صفة له ثم جعل اسماً . فتقول جعلت في رجله الآدم ولا تقول القيد الآدم * وبهذا الاعتبار تكون الصفة قد صارت موصوفاً فتوصف نحو اذ عرض عليه بالعشي الصائغ الجياد . وقس عليه

فصل

في عطف البيان

يُعْطَفُ لِلْبَيَانِ بِاسْمٍ قَدْ ظَهَرَ مِنْ جَامِدٍ نَحْوُ أَبِي حَفْصٍ عُمَرُ

اي ان عطف البيان يكون بالاسم الظاهر دون المضمّر كما في قول الراجز

اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر

ولما كان يتعلق بالذات دون الصفة بخلاف النعت وجب ان يكون جامداً غير مأوّل بالمشتق كما رأيت . او بمنزلة الجامد وهو ما كان صفة فصار اسماً كالنابغة ونحوه * والغالب فيه ان يكون اشهر من متبوعه لانه يوضحه ببيان حقيقة فيكون كالتعريف له كما في عمر بن الخطاب المكنى بأبي حفص فان اسمه المعطوف على كنيته اشهر منها * وقد لا يكون كذلك فيحصل الايضاح من اجتماعهما معاً * ولا يختص بالأعلام

خلافاً لبعضهم فانه يكون في غيرها ومنه قول الشاعر

والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركباً مكنة بين القيل والسند

فان الطير بيان للعائذات ولا علمية فيهما كما ترى

وَهُوَ كَنَتٌ وَفَقَ مَتْبُوعٍ جَرَى مُعْتَزِلًا فِي طَرَفِهِ الْمُضْمَرُ

اي ان عطف البيان كالنعت لانه يفيد ما يفيد من ايضاح المعارف وتخصيص النكرات غير ان هذا في الجوامد وذاك في المشتقات . ولذلك وجبت موافقته للمتبوع في جميع الأحكام التي يوافق النعت بها متبوعه . وامتنع وقوعه بين المضمّرات فلا يُعْطَفُ الضمير عطف بيان ولا يُعْطَفُ عليه كما لا يُنْعَت ولا يُنْعَتُ به * واعلم انهم اختلفوا في وقوع عطف البيان بين النكرات والصحيح اثباته لان بعض النكرات قد يكون اخص من بعض نحو لبست ثوباً جبّةً والاخص بين الأعم . وهو مذهب الكوفيين

وعليه جمهور المحققين

وَجَاءَ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ كَدَعَا مَوْلَاهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مَرْجِعًا

اي ان عطف البيان يقع بين الجملتين كما في المثال فان جملة قال رب الى آخره بيان
لجملة دعا مولاه لانها موضحة لما فيها من الابهام . وهو مذهب اهل البيان فانهم اثبتوه
في الجمل وجعلوا منه فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل ادلك على شجرة الخلد
وملك لا يبلى * والنخلة على خلافه فانهم ينعون ذلك والصحيح مذهب البيانين كما
لا يخفى على ذي بصيرة

وَكُلُّ مَا حَلَّ مَحَلَّ الْأَوَّلِ قَابِلَ طَرَحٍ كَانَ رَدَفَ الْبَدَلِ
كَيَا أَخِي ذَا الطَّوْقِ لَا عَمْرًا حَمَى قَوْمِي الرِّجَالِ وَالنِّسَاءُ لَا أَكْرَمًا

اي ان كل ما كان من عطف البيان يصح ان يحل محل المعطوف عليه وهو يقبل
الطرح للاستغناء عنه مجاز ان يكون بدلاً منه كما في نحو يا اخي ذا الطوق وهو لقب
عمرو بن عدي الغمي . فانه يجوز ان يكون عطف بيان على المنادى او بدل كل منه
لانه يجوز ان يحل محله باقياً على حكمه فيقال يا ذا الطوق بالنصب * وكذلك حمى
قومي الرجال والنساء فان التابع فيه يجوز ان يكون بياناً للتبوع او بدل تفصيل منه
لانه يجوز ان يقال حمى الرجال والنساء . وكل واحد من التابعين يقبل الطرح فيقال
يا اخي وحمى قومي فقط * فان لم يكن كذلك امتنع البدل . إما من جهة الصناعة كما
اذا قيل يا اخي عمراً فانه لا يجوز ان يحل محل الاول لان ذلك يقتضي نصب العلم
المفرد لفظاً في النداء . وإما من جهة المعنى كما اذا قيل أكرم قومي الرجال
والنساء فانه لا يجوز ان يحل محل الاول لان ذلك يؤدي الى ان يكون عمرو أكرم
النساء * وإما من جهتهما جميعاً كما اذا قيل هند جاء زيد غلامها . فان الغلام وان
كان يجوز ان يحل محل زيد لا يقبل الطرح اذ لا يقال هند جاء زيد لفقد الرابط
المحل بالمعنى * وبدخل تحت هذا الضابط صور شتى يتعين فيها البيان ويمتنع البدل

منها قول الشاعر

أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوَافَ أُعِيدَ كَمَا بَالَهُ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبًا

فان نصب نوفل يعين العطف في عبد شمس ويمنع البدلية لانها تقتضي بناءه على
الضم . وقول الآخر

انا ابنُ التارك البكري يشر عليه الطيرُ ترقبهُ وُقوعاً
 فان اقتران التارك بأل يمنع بدلية بشر لا متناع اضافته اليه * ومنها نحو يا زيدُ
 الحرثُ ويا أيها الرجلُ عبدُ الله وأَيُّ الرجلين زيدُ وعمرو اناك وكلّا اخوك بكري
 وخالدٍ في الدار . فان كل ذلك تمتنع فيه البدلية لانها تقتضي دخول حرف النداء
 على مصحوب أل وجعل العلم تابعاً لأي المبهمة وإضافة أي الاستفهامية الى معرفة
 مفردة وإضافة كلا الى المفرد وكل ذلك لا يجوز . وأما قول الشاعر
 كلا أخِي وخليلي واجدي عَصْداً في النابتات وإمام الملماتِ
 فشاؤ لا يلتفت اليه * واذا قيل يا سعيدُ كررُ فان جعل التابع بياناً جاز فيه الرفع
 والنصب كما يجوز في النعت وعلى كليهما يمتنع جعله بدلاً لاقتضائه البناء على الضم .
 فان كان غير منصرف نحو يا سعيدُ احمدُ جاز جعله بدلاً على اتباع اللفظ لكونه
 حينئذ مضموماً غير منونٍ وامتنع على اتباع المحل لاقتضائه النصب * واعلم انهم ذكروا
 فروقاً كثيرة بين عطف البيان والبدل . منها ان البيان غير مقصود بالنسبة وانه ليس
 في نيّة إحلاله محلّ الاول ولا في نيّة تكرار العامل ولا في التقدير من جملة أخرى .
 ولا يجوز فيه القطع ولا يكون ضميراً ولا تابعاً لضمير ولا فعلاً ولا تابعاً لفعل ولا
 يخالف متبوعه في التعريف والتذكير ، وان متبوعه لا يكون في نيّة الطرح ولا جائز
 الحذف بخلاف البدل في الجميع * وهي الفروق المسماة عند الجمهور فاحتفظ بها
 وبالله الهداية

فصل

في التأكيد

يؤكد اسمٌ ليجازٍ يحتملُ	في نسبةٍ أو في عمومٍ قد شملُ
والنفسُ والعينُ لتقرير النسبِ	مع ضميرٍ له به الربطُ وجبُ
وللعومِ معه كلٌ وكلّا	كلتا كذا أجمعُ منه قد خلا

اي ان الاسم يؤكد ليجاز يحتمله الكلام في نفس النسبة اليه او في عمومها
 الشامل لجميع افراده * والاول يكون بالنفس والعين مضافتين الى ضمير الاسم المؤكد

بهما ليربطهما به . والثاني يكون بكلّ وكلا وكأنا مع الضمير المذكور وأجمع بدونه .
 فيقال جاء الأمير نفسه وابنة الخليفة عينا والقوم كلهم والرجلان كلاهما
 والمرأتان كلتاهما والجيش أجمع دفعا لا احتمال ان يكون قد جاء رسول من نسب
 الجي الى ذاته او بعض من نسب الى كله ولكن قيل ذلك على سبيل المجاز * واعلم
 ان النفس والعين قد مجرّان بيا زائدة نحو جاء الأمير بنفسه فيجري عليهما اعراب
 التبع محلا * وقد يؤكّد بهما جميعا بشرط تقديم النفس على العين نحو جاء الأمير
 نفسه عينه لان النفس تدل على الذات بالحقيقة والعين تدل عليها بالمجاز * وقد
 يؤكّد بجميع كقول الشاعر

فذاك حيّ خولان جميعهم وهمدان

وكذلك بامة نحو جاء القوم عامتهم وكلاهما من نوادر الاستعمال ولذلك اغفلها
 اكثر المصنفين

وَأَكَّدُوا ضَمِيرَ رَفْعٍ مُتَّصِلٍ بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ بَعْدَ الْمُنْفَصِلِ
 اي ان ضمير الرفع المتصل اذا أُريد تأكيد كيده بالنفس او بالعين يؤكّد قبل ذلك
 بالضمير المنفصل فيقال زيد جاء هو نفسه . وذلك لانه قد يلتبس في بعض الصور
 بنحو هُند ذهبت نفسها او عينا . فانه يوم ان المراد ذهاب حياتها او بصرها فقالوا
 ذهبت هي نفسها او هي عينا دفعا لهذا الالتباس . ثم حملوا على ذلك بقية الصور طردا
 للباب * ولما كان هذا المحذور لا يتأتى مع الضمير المنفصل ولا مع غير المرفوع . من
 المتصل ولا في تأكيد الشمول لم يشترطوا ذلك هناك . فيقال انت نفسك ضربت زيدا
 وإياك عينك اردت وهند رأيتها نفسها ومررت بها عينا والقوم جاءوا كلهم وهلم
 جرأ . وأما مع الظاهر فيجتمع ذلك مطلقا فلا يقال جاء الأمير هو نفسه ولا رحل
 القوم هم كلهم لان التأكيد تكملة للمؤكد والضمير اقوى من الظاهر في الاعرفية
 والاقوى لا يكون تكملة لما هو اضعف منه

وَعَزَّزَ التَّأَكُّدُ بَعْدَ أَجْمَعٍ بِأَكْتَعٍ فَأَتَعَ فَأَبْصَعَ

وَهُوَ لِكُلِّ تَابِعٍ فِي الْأَكْثَرِ مُضَافَةٌ أَغْنَتْ عَنِ التَّكْرُرِ

اي ان التأکید يقوى بعد اجمع باكتع وما يليه . واجمع يؤكّد به غالبا بعد كل .

وهي تستعمل مضافة الى ضمير المتبوع كما مرّ فيسغنى بذلك عن تكرار الاضافة في اجمع وما يليه فيقال جاء الجيش كله اجمع اكتب ابع ابع. ويقال لأجمع وما يليه توابع كل ولا تكتب وما يليه توابع اجمع * وجميع هذه الالفاظ غير منصرفة للوزن وشبه العلية لانها معرفة بلا معرف كما مرّ في باب ما لا ينصرف وهو المشهور * وقد يؤكّد باجمع دون كل نحو فيعزّك لأغوينهم اجمعين. ومنه قول الراجز

اذا بكيت قبلتني اربعا اذن ظللت الدهر ابكي اجمعا

ولا يؤكّد بتوابعه دونه الأشدّودا كقوله

يا ليتني كنت صبيا مرضعا تحماني الذلّاء حولاً اكنما

وذلك لانها ملحقة به على سبيل التبعية له لا بالأصالة ولذلك قيل انها الفاظ مرتجلة لا معنى لها عند انفرادها وانما تذكر اتباعاً لمجرّد التقوية * واذا اجتمعت هذه التوابع فلا بد من تقديم اكتب. واما ابع وابع فقد يتساهل في الترتيب بينهما * واعلم ان ما تعدد من الفاظ التاكيد يكون كله تأكيداً للمتبوع لا كل واحد تأكيداً لما قبله * ولا يجوز العطف بين هذه الالفاظ فلا يقال جاء الامير نفسه وعينه ولا جاء الجيش كله واجمع لان العطف يقتضي المغايرة بين المتعاطفين ولا مغايرة فيها فيكون من قبيل عطف الشيء على نفسه * ولا يجوز فيها القطع لانه ينافي المعنى الذي

حي بها لاجله

كَذَاكَ جَمْعَاءَ وَمَا صُرِّفَ مِنْ جَمْعِهِمَا بِكُلِّ مَا مَرَّ قَمِنْ

اي ان جمعاء مؤنث اجمع مثله في كل ما ذكر فتبعا كتماعا وبتعاه وبصماء وهي تتبع كل. فيقال جاءت القبيلة كلها جمعاء كتماعا الى آخره * ويقاس على المفرد منها الجمع وهو اجمعون وجمع فتجمع توابع كل منهما ككتبوعها ويجريان في سائر الاحكام على ما ذكر * واعلم ان اجمعين تختص بالعقلاء كما هو شأن المجموع جمع السلامة بخلاف البواقي فانها تجري على العاقل وغيره كما رأيت

«وَأَعْلَمُ بِأَنَّ كُلَّ مَعَ مَا يُتَّبَعُ بِهَا لِمَا سَوَى الْمُشْنَى تَقَعُ»

«وَلِلْمُشْنَى جَعَلُوا كَلِمًا كَلَا وَالنَّفْسُ وَالْعَيْنُ لِكُلِّ شَمَلًا»

اي ان كل وتوابعها وهي اجمع وفروعها واخوانها تستعمل لتأكيد ما سوى المشنى وهو

المفرد والمجموع . غير ان كل نازم لنظماً واحداً مع الجميع واجمع واخوانها تنصرف بحسب
 مشبوعها . فيقال جاء الجيش كله أجمع والكتيبة كلها جماعاً والمؤمنون كلهم اجمعون
 والمؤمنات كلهن جمع . وقس على كل واحد منها توابعه * وأما المثنى فيؤكد المذكر منه
 بكلاً والمؤنث بكليتنا نحو جاء الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاها * والنفس والعين
 يؤكد بهما المفرد وغيره مذكراً ومؤنثاً على الاطلاق . غير انهما تُفردان مع المفرد
 وتجمعان مع المثنى والمجموع في الافصح فيقال جاء الرجل نفسه والمرأتان أنفسهما
 والرجال أعينهم وهلم جرا

وَيَقْتَضِي مَوْكِدٌ بِالشَّامِلِ تَجَزُّؤُهُ بِالذَّاتِ أَوْ بِالْعَامِلِ
 كَجَاءَ قَوْمِي كُلُّهُمْ مَسَاءً وَبَعَثْتُ عَبْدِي كُلَّهُ لَا جَاءَ

اي ان ما يؤكد بالفاظ الشمول يقتضي ان يكون منجزاً باعتبار ذاته كجاء القوم
 كلهم . او باعتبار عامله كبعث العبد كله . ولا يقال جاء العبد كله اذ لا يمكن
 اثبات المجيء لبعضه دون بعض بخلاف البيع فانه قد يقع على بعضه كالنصف والربع
 ونحوها . وقد يكون ذلك باعتبار الامرين جميعاً نحو اشتريت العبيد كلهم . وقس
 نظائره عليه * واعلم ان كل قد تضاف الى مثل الظاهر المؤكد فتستغني به عن ضميره
 كقول الشاعر

كم قد ذكرتكَ لو اجدى تذكركم يا اشيبه الناس كل الناس بالتميم
 اي يا اشيبه الناس كلهم . واكثر ما يستعمل ذلك في الشعر وسمع نادراً في النثر
 كقولهم العجب كل العجب بين جعدى ورَجَب

وَلَيْسَ لِلنَّكَرَةِ مِنْ تَأْكِيدٍ إِلَّا بِذِي الشَّمُولِ لِلْمَحْدُودِ

اي ان النكرة لا تؤكد الا اذا كان المؤكد للشمول والمؤكد محدوداً . واكثر ما يكون
 ذلك في اسماء الزمان كالיום والشهر ونحوها مما يدل على مدّة معلومة المقدار لان في
 ذلك فائدة للتأكيد في رفعه احتمال المجاز باطلاق الكل على البعض للبالغة . وقد

ورد السماع به عن العرب كقول الشاعر

تَابَتْ حَوْلًا كَامِلًا كُلَّهُ لَا نَلْتَقِي إِلَّا عَلَى مِنْهَجٍ

ومنه قول الراجز قد صُرَّتْ الْبَكْرَةُ يَوْمًا اِجْمَاعًا . وقوله تحملي الذلقة حولاً اكثما

كما مرّ. وهو مذهب الكوفيين * وقد يكون ذلك في غير أسماء الزمان من ذوات
الأجزاء المعلومة المقادير كالديرهم والدينار ونحوها فيقال انتقت ديناراً كله وأعطيت
درهماً أجمع * فان لم يكن كذلك امتنع التأكيد بالاجماع لعدم الفائدة فلا يقال
جاء رجل نفسه ولا صمت زماناً أجمع * واعلم انه لا يجوز حذف المؤكّد لان التأكيد
للتقرير والحذف منافي له. فلا يقال الذي رأيت نفسه زيد الذي رأيت نفسه *
ولا يتعد تأكيد المتعاطفين ما لم يتعد معنى عامليهما فلا يقال جاء زيد وذهب عمرو
كلاهما * واختلاف في جواز نحو اختصم الرجلان كلاهما. والمحققون على منعه لعدم
الفائدة في تأكيد اذ لا يكون الاختصاص الا بين اثنين فما فوق فيكون تأكيد من
قبيل اللغو في الكلام * واعلم ان التأكيد ضربان احدهما معنوي وهو ما ذكرناه ويكون
بالفاظ معلومة مختصاً بالاسماء كما رأيت. والآخر لفظي وهو ما سنذكره ولا ينحصر
ولا يختص كما ستري

وَأَسْتَعْمِلُ التَّأَكِيدَ أَنْ يَكْرَرَا لَفْظٌ بِمَعْنَاهُ بِهِ قَدْ قُرِرَا

اي انهم استعملوا التأكيد ايضاً بان يكرر اللفظ بمعناه تقريراً له. ولذلك يقال له
التأكيد اللفظي * وهو يشمل الاسم معرفة نحو جاء زيد زيد. او نكرة نحو زيد عالم
عالم. والفعل نحو قام زيد. والحرف نحو نعم نعم. والجملة نحو قام زيد قام زيد *
غير ان الجملة كثيراً ما تقترب بعاطف نحو أولى لك فأولى ثم أولى لك فأولى. ما لم
يقع التباس نحو ضربت زيداً ثم ضربت زيداً فيمتنع ذلك لانه يوم ان الضرب قد
تكرر وقوعه مرتين وهو خلاف المقصود * واعلم ان العاطف الداخل بين الجملتين هنا
حرف زائد لا يقصد به العطف حقيقة لان بينهما كمال الاتصال فلا يجوز العطف
بينهما كما صرحت به علماء المعاني فتكون الثانية تابعة للاولى على سبيل التأكيد لا
على سبيل العطف

على سبيل العطف

وَكُلُّ مَا لَيْسَ بِمُسْتَقِلٍّ يُعَادُ مَعَهُ مَا لَهُ مِنْ وَصْلٍ

اي ان كل ما لا يستقل بنفسه من الالفاظ كالضمير المتصل والحروف التي ليست
للجواب يُعاد معه ما اتصل به لانه كالجزء منه. فيقال مرت به في تأكيد الضمير.
وان زيدا ان زيدا قائم في تأكيد الحرف. ويجوز ان يقال ان زيدا انه قائم

استغناءً بالضمير عن الظاهر * فان كان الحرف للجواب كنعم ولا ونحوها لا تلزمه
إعادة مصحوبه لصحة الاكتفاء به عنه فيكون كالمستقل

وَقَدْ يُقَوَّى بِمُرَادِفٍ كَمَا فِي نَحْوِ قُمْتَ أَنْتَ أَوْ أَلْقَى رَمَى
فَجَاءَ بِالْمَذْكُورِ لِلْمَقْدَرِ نَحْوُ تَقُومُ أَنْتَ فِي الْمُسْتَتَرِ
اي ان اللفظ قد يقوى بذكر ما يرادفه ايضاً تأكيداً له نحو قُمْتَ أَنْتَ وذهبت أنا
وَأَلْقَى الْكَتَابَ رَمَاهُ وَإِنِّي نَعَمْ وَهَلَمْ أَحْضَرُ وما اشبه ذلك من المترادفات . ومنه

قول الشاعر

فَقُلْنَ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مُشْرَبٍ أَجَلَ جَيْرٍ إِنْ كَانَتْ أُبَيَّتْ دَعَاثِرُهُ

وقول الآخر

وَبِكَمٍ بَدَأْنَا بِالْكَتَبِ قَتْلَهُمْ وَلَعَلَّنَا يَوْمًا نَعُودُ لَكُمْ عَسَى
ولما كان المعبر هنا هو المرادفة في المعنى غير منظور الى صورة اللفظ تأتي ان يؤكد
الضمير المقدر بالذكر نحو قام هو وثقوم انت * وقال بعضهم ان التاكيد بالمرادف
حيث امكن أولى من إعادة اللفظ بعينه لانه اساس في العبارة . والله اعلم

وَالْمُضْمَرُ الْمَرْفُوعُ ذُو الْفَصْلِ أَحْتَمَلُ تَأْكِيدَ كُلِّ مُضْمَرٍ قَدْ اتَّصَلَ
اي ان الضمير المرفوع المنفصل يحتمل ان يؤكد به كل ضمير متصل مرفوعاً او منصوباً
او مجزوراً لانه الاصل في الضمائر باعتبار قيامه بنفسه تجزئاً عن لفظ يعمل فيه
بخلاف المنصوب والمجزور . فيقال قمت انا بطريق الاصاله . ورأيتك انت ومررت به
هو بطريق الاستعارة . ومن ثم يستعار له نعل النصب والجر قضاة لحق الشعبه

وَعُدَّ مَا حُكِيَ مِنَ الْإِتْبَاعِ عَنْهُمْ هُنَا مِنْ نَحْوِ هَاعٍ لَاعٍ
وَهُوَ كَذِي الْمَعْنَى سَمَاعٌ قَدْ حُفِظَ وَمَا بَقِيَ يُقَاسُ فَاَعْلَمَ وَأَحْفِظُ

اي انه قد عد من هذا التركيب ما حكي عن العرب من الاتباع كقولهم فلان هاع
لاع اي شديد الجبانه . وهو كثير في كلامهم كحسن بسن وشيطان ليطان وغير ذلك *
قال الشيخ الرضي التاكيد اللفظي على ضربين احدهما ان يعاد اللفظ والثاني ان يقوى

بموازنة مع اتفاقهما في الحرف الأخير ويسمى إتياعاً وهو على ثلاثة أضرب . لأنه إما
 ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنباً مريئاً . او لا يكون له معنى أصلاً بل ضم الى
 الاول لتحسين الكلام لفظاً وثقوبته معنى وان لم يكن له معنى في حال انفراد كقولهم
 حسن بسن . او يكون له معنى متكلف غير ظاهر كقولهم حيث نيت من تبث الشر
 اي نبشه . انتهى * وقيل ان توابع اجمع من قبيل هذا الإتياع اذ لا معنى لها عند
 انفرادها اولها معنى متكلف * وهو كالتأكييد المعنوي سماعي لا يتجاوز ما حفظ
 منه بخلاف ما بقي من اللفظي فانه مطرد في القياس

❧

فصل

في البدل

بَدَلُ عَيْنٍ مَا لَتَمْهِدِ جَعِلَ أَوْ بَعْضُهُ أَوْ مَا عَلَيْهِ يَشْتَمِلُ
 كَخَالِدٍ أَخُوكَ لِأَحْتِ نَارُهُ وَطَابَ زَيْدٌ قَلْبُهُ أَوْ دَارُهُ

اي ان البدل يكون عين ما قد جعل تمهيداً لذكره او بعضه او من مشتملاته كما
 رأيت في الأمثلة . فان الاخ هو عين خالد وقلب زيد هو بعضه وداره من مشتملاته .
 وكل واحد من الثلاثة هو المقصود بالحكم المذكور قبله والمتبوع قد ذكر توطئة له
 كما رأيت . ويقال للاول بدل الكل وللثاني بدل البعض ولالثالث بدل الاشتمال *
 واعلم ان حكم الاخيرين ان يرتبطا بضمير المبدل منه لفظاً كما في المثال . او نقديراً
 نحو والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً اي من استطاع منهم . او بما
 يقوم مقام الضمير نحو قيل اصحاب الأخدود النار ذات الوقود . اي نارهم لان ال
 تنوب عن الضمير كما ستعرف * وقد يستغنى عنه بدلالة القرينة كما في نحو ما قام أحد
 الأزيد فان العبارة تفيد ان المستثنى بعض المستثنى منه فلا يحتاج معها الى رابط *
 وأما بدل الكل فلا يحتاج الى الرابط مطلقاً لانه نفس المبدل منه في المعنى كما ان
 جملة الخبر التي هي نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج الى رابط كما علمت في موضعه *
 ولا بد في بدل الاشتمال من ان يدل عامله عليه دلالة جملية يفهم منها معناه بطريق
 الإجمال لا على التعيين وان يصح الاستغناء عنه اذا حذف . فلا يقال فاض النهر
 ماؤه ولا اسرجت زيداً فرسه لتعيين التابع في الاول وعدم الاستغناء عنه في الثاني

وَقَدْ يَكُونَانِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ إِنْ قُرِنَ الثَّانِي بِمَعْنَى زَائِدٍ
 اي ان البدل والمبدل منه قد يكونان بلفظ واحد بشرط ان يقتزن الثاني بما يزيد
 عن الاول في الفائدة كما في قول الشاعر
 بازيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فأنزل
 وذلك لانه اذا ابدل مما يساويه في اللفظ والمعنى جميعاً يكون ابداله عبثاً لعدم
 حصول الفائدة به

وَالْعَامِلُ أَنْوَ ذِكْرُهُ لِلْبَدَلِ وَهُوَ الْمُرَادُ فَأَنُو طَرَحَ الْأَوَّلِ
 وَجَازَ تَصْرِيحٌ بِذِي الْجَرِّ فَإِنْ لَاقَى ضَمِيرًا فَتَصْرِيحٌ قَمِنْ
 اي انه يُنَوَى ذكر عامل المبدل منه مكرراً مع البدل فاذا قيل جاء زيد اخوك فهو
 على نيه تكرار الفعل مع الاخ . وعلى ذلك يكون في التقدير من جملة أخرى * والتابع
 في هذا الباب هو المراد المعتمد في الحديث فيكون المتبوع في نية الطرح من الكلام
 وإحلال التابع محله * وأما التصريح بالعامل مع البدل فانكره الجمهور ما لم يكن
 جازاً فيجوزون التصريح به لشدة اتصاله بالمجرور نحو مرت بزبد باخيك . فان كان
 البدل ضميراً وجب التصريح بالعامل نحو آمنت بالله به وحده لان الضمير المجرور
 لا يكون إلا متصلاً والمتصل لا يستقل بنفسه

وَحَرْفُ شَرْطٍ أَوْ سُؤَالٍ ضَمِينًا بَدُو كَمَنْ يُدْعَى أَزِيدُهُ أَنَا
 اي اذا ضمّن المبدل منه حرف شرط او حرف استفهام يظهر ذلك الحرف مع البدل
 لكي يوافق المبدل منه في تأدية المعنى . نحو متى قُمتَ إن ليلاً او نهاراً اقوم وكيف
 انت أصحبح أم سقيم . وعليه مثال النظم كما رأيت * وهذا البدل من قبيل بدل
 التفصيل الذي سيأتي الكلام عليه

وَجَاءَ يَنْ نَكْرَةً وَمَعْرِفَةً إِذْ نَكْرَةُ التَّابِعِ خُصَّتْ بِصِفَةٍ
 اي ان البدل يقع بين النكرة والمعرفة فتبدل المعرفة من النكرة نحو انك لتهدى الى
 صراط مستقيم صراط الله الذي له ما في السموات وما في الارض . وتبدل النكرة
 من المعرفة بشرط ان توصف النكرة لئلا يكون غير المقصود اوفى من المقصود نحو كلاً

لَنَسْفَعْنَ بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ * واعلم انهم لم يشترطوا مطابقة البدل للمبدل منه في التعريف والتوكيد وغيرها مما سترى لانه كالاستقلال عن متبوعه باعتبار عامله المتبوع وكونه في التقدير من جملة اخرى كما مر. ولذلك جاز فيه الاختلاف المذكور كما جاز في عطف النسق باعتبار نيابة الحرف عن تكرار العامل كما سيجي. بخلاف النعت والبيان والتوكيد لان عامل كل واحد منها هو العامل في المتبوع على ما سنبينه في آخر هذا الباب ولذلك لزمنا مطابقتها له في جميع احكامه على ما ذكر في مواضعه. فتدبر

وظَاهِرٍ وَمُضْمِرٍ لَا حَاضِرٍ فِي بَدَلِ الْكُلِّ لِلِاسْمِ الظَّاهِرِ
وَجَازَ مِنْهُ مَا إِحَاطَةً عَنَى "إِذْ فِيهِ لِلتَّوَكُّيدِ مَعْنَى ضَمْنًا"

اي ان البدل يقع ايضا بين الظاهر والمضمر فيبدل المضمر من الظاهر نحو رأيت زيدا آياه. ويبدل الظاهر من المضمر الغائب كما يبدل من الظاهر نحو رأيت زيدا وقبلته يده واحببته حديثه * فان كان للحاضر وهو المتكلم والمخاطب لم يبدل الظاهر منه يبدل الكل فلا يقال رأيتك زيدا لان المبدل منه حينئذ اعرف من البدل مع كون مدلولها واحدا فلا يجوز طرحه والقصد بالنسبة الى غيره. بخلاف ضمير الغائب فان فيه إيهاما ولذلك يسوغ ابدال الظاهر منه * فان افاد الظاهر معنى الإحاطة جاز ابداله من الضمير المذكور نحو اللهم أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا. ومنه قول الشاعر

فما برحت أقدامنا في مكاننا ثلاثتنا حتى أزيروا المنائبا

وذلك لانه قد افاد معنى التوكيد فجري مجراه في نحو قتم كلكم. فان لم يكن كذلك لم يجوز ابداله منه في الصحيح وهو مذهب الجمهور * وأما غير بدل الكل فجائز عند

الجميع ومنه قول الراجز في بدل البعض

أوعدي بالسجين والاداهم رجلي ورجلي شئنة المناسم

وقول الشاعر في بدل الاشتمال

ذريبي ان امرئ لن يطاعا وما أفتيتني حلي مضاعا

وانما جاز الإبدال هنا مع كون الاول اعرف من الثاني لان مدلولها ليس واحدا كما

في بدل الكل * واعلم ان إبدال الظاهر من المضمّر انما يكون من البارز دون المستتر فلا يقال هند تعجبني حسنها * واختلّف في نحو جاءوا صغيرهم وكبيرهم والاكثرون على انه بدل تفصيل وهو مذهب اهل الكوفة

وَأَخْتَلَفُوا فِي مُضْمَرٍ مِنْ مُضْمَرٍ وَالْحُكْمُ بِالْجَوَازِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ

اي ان النحاة اختلفوا في إبدال المضمّر من المضمّر واكثرهم على جوازو بشرط الموافقة بين الضميرين في صيغة الرفع والنصب نحو جئت انت ورايتك إياك . وهو مذهب البصريين * غير انهما اذا توافقا في الرفع كما في المثال الاول جاز البدل والتأكيد . واذا توافقا في غيره كما في المثال الثاني تعين البدل لان التأكيد لا يكون الا بالضمير المرفوع كما علمت * وأما اذا اختلف الضميران نحو رأيتك انت ومرت به هو فيتعين

التأكيد بالاجماع

وَالْفِعْلُ مَعَ فِعْلٍ أَوْ اسْمٍ وَالْجُمْلَةُ يَجْرِي مَعَ الْوِفَاقِ بَيْنَهَا الْبَدَلُ

اي ان البدل يقع بين هذه المذكورات مع الموافقة بينها . وذلك ان يتحد النعلان في الزمان نحو قام ذهب ويقوم يذهب * وان يكون الاسم شبيهاً بالفعل نحو زيد يعطي الألوف مثلفت لماله وعمر و متقى يخاف الله * وان تتأثر الجملتان في الاسمية والفعلية نحو قل هو الله احد الله الصمد . وقول الشاعر

اقول له أرحل لا نُقيمن عندنا والأفكن في السر والجهر مسلماً

واعلم ان الفرق بين بدل الفعل وبدل الجملة الفعلية ان الفعل ينظر الى نفسه دون فاعله والجملة ينظر اليها برمتها فيكون الاتباع لجرد الفعل وحده او لمجموع الجملة بأسرها . فتبصر

وَبَيْنَ مُفْرَدٍ وَجُمْلَةٍ كَمَا يُقَالُ هَلْ تَعْرِفُ ذَيْنَ مِنْهُمَا

اي ان البدل يقع ايضاً بين المفرد والجملة . فتبدل الجملة من المفرد كما في المثال فان جملة من هما بدل من اسم الإشارة الذي قبلها . ويبدل المفرد من الجملة نحو قلت لا اله الا الله كلمة الإخلاص فان كلمة الإخلاص بدل من جملة الشهادة التي قبلها * غير انهم يلتزمون تأويل الجملة بمفرد طلباً للموافقة بينهما . فتحمل الاولى على تأويل النسبة

والثانية على ارادة الملفظ لى هل تعرف نسبتها وقلت هذه العبارة . وهو من نواذر الاستعمال

وَأَبْدَلُوا مِنْ سَاقِطٍ نَحْوَ أَبَا مَحْيَى أَدْعُهُ وَلَمْ يَقُمْ إِلَّا سَبَا
اي انهم يُبدلون مما سقط من الكلام ايضا . وهو يقع في الاءماء والافعال كما رأيت في المثالين . فان الاول في تقدير ادع ابا محيى ادعه كما سيأتي في باب الاشتغال . والثاني في تقدير لم يقم احد الا سبا كما مر في باب الاستثناء * والفعل المذكور في الاول بدل من الفعل الساقط . وكذلك الاسم المستثنى في الثاني فانه في التحقيق بدل من المستثنى منه المحذوف كما علمت في بابه

وَرُبَّمَا أَبْدَلَ مِنْ بَدَا لَهُ أَمْرٌ بِهِ أَضْرَبَ عَمَّا قَالَهُ
أَوْ ظَهَرَ الْوَهْمُ لَهُ أَوْ غَلِطَا فَلِلْبَابِ يَجْرِي بَيْنَ عَمْدٍ وَخَطَا

اي ان البذل قد يكون اذا ذكر المتكلم شيئا ثم عرض له شيء آخر يقتضي العدول عنه . او قصد شيئا ثم تبين له فساد قصده . او اراد ان يذكر شيئا فسبقه لسانه الى غيره . ويقال للاول بدل البداء او الإغراب وللثاني بدل النسيان وللثالث بدل الغلط . ويجمع الثلاثة قولك اعطيه درهما دينارا . فان كنت قد أردت الدرهم ثم عدلت عنه الى الدينار فهو بدل البداء . او اردته ثم تبين لك فساد هذه الارادة لانك قد اردت ان يعطى دينارا فهو بدل النسيان . لو اردت الدينار فسبق لسانك الى الدرهم فهو بدل الغلط * وعلى هذا يكون من البذل ما يذكر فيه المبدل منه على سبيل العمد اي عن قصد صحيح وهو الأبدال كلها الا بدل النسيان وبذل الغلط . ومنه ما يذكر فيه على سبيل الخطا تارة بالفكر وتارة باللسان وهو البذلان المذكوران * واعلم ان بدل الغلط انما يصح في النثر دون الشعر لان الشعر لا بد فيه من التروية وسبق النظر الا ما ارتحل منه في النادر * قال الشيخ الدماميني وهذا نوع غريب أن يجوز شيء في النثر ولا يجوز في الشعر انتهى

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ مِنْهُ مَا يُفْصَلُ كَطَابَ وَقَتَاكَ الضَّمَّى وَالطَّفْلُ
فَقِيلَ بِالنَّجْمِوعِ إِبْدَالُ يَقَعُ وَقِيلَ بِالْأَوَّلِ وَالْبَاقِي تَبَعُ

اي ان من البدل ما يفضل الجمّل الذي قبله . وذلك الجمّل قد يكون متعدّداً في اللفظ وهو المثني كما في مثال النظم . والمجموع كما في قول الشاعر
 أَتَطْلُبُ مِنْ أَسْوَدُ يَشْتَدُّ دُونَهُ أَبُو مَطَرٍ وَعَامِرٌ وَأَبُو سَعْدٍ
 وقد يكون متعدّداً في المعنى كقول الآخر
 أَلَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا أَنَا فَاعِلٌ عَفَافٌ وَإِحْسَانٌ وَجُودٌ وَنَائِلٌ
 فان كل واحدٍ من هذه الأبدال قد فصل الإجمال الذي قبله . ولذلك يُقال له بدل التفصيل * وهو عند الاكثرين مجموع المتعاطفات فيكون من قبيل بدل الكل . وذهب قومٌ الى ان البدل هو الأوّل فقط وما يليه معطوفٌ عليه لاستيفاء التفصيل فيكون من قبيل بدل البعض . واستغنى عن الرابط بدلالة القرينة لان العبارة تبيّن انه بعض الجمّل الذي قبله * وعلى كلا الوجهين يجوز فيه الإلتحاق على الاصل والقطع بإضمار محذوف . فيقال مررت بالرجلين زيد وعمر . والجر على الإلتحاق . والرفع على تقديرها زيد وعمر . والنصب على تقدير أعني زيدا وعمر . فتدبر

فصل

في عطف النسق

يُشْرِكُ عَظْفَ نَسَقٍ حَرْفٌ رَ بَطُ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى أَوِ اللَّفْظِ فَقَطْ
 فَنَابَ عَنْ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ مَعَ مَعْطُوفِهِ كَجَاءَ قَوْمِي وَالْبَعِ
 اي ان عطف النسق يشترك فيه المتعاطفان في اللفظ والمعنى جميعاً كما في المثال . او في اللفظ فقط نحو جاء زيد لا عمرو . فان المعطوف في الأوّل قد شارك المعطوف عليه في الاعراب وهي المشاركة اللفظية . وفي الجي وهي المشاركة المعنوية . بخلاف الثاني فان المعطوف فيه قد شارك المعطوف عليه في الاعراب فقط لان الجي ثابت للمعطوف عليه منفياً عنه كما ترى * وهذا الاشتراك يكون بواسطة حرف العطف الذي يربط بينهما على الوجه المذكور . وهو ينوب عن تكرار عامل المعطوف عليه مع المعطوف كما نابت الواو ولا في المثالين عن تكرار فعل الجي * واعلم انه لا يشترط في العطف امكان توجه العامل بنفسه الى المعطوف ولا امكان توجهه الى المعطوف بنفسه . فيصح ان يُقال ثم انت وزيد وقام زيد وانا وان كان لا يصح مباشرة العامل

أَكْلَ مِنَ الْمُعْطُوفِينَ لَانَهُمْ يَغْتَفِرُونَ فِي التَّوَابِعِ مَا لَا يَغْتَفِرُونَ فِي مُتَبَوِّعَاتِهَا كَمَا عَلِمْتَ فِي الْقَوَاعِدِ الْكَلْبِيَّةِ . وَهُوَ مَذْهَبُ أَكْثَرِ الْمُحَقِّقِينَ * وَإِذَا تَكَرَّرَتِ الْمُعْطُوفَاتُ فَإِنْ كَانَ الْعَاطِفُ يَقْتَضِي التَّرْتِيبَ نَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرُو ثُمَّ خَالِدٌ فَكُلُّ وَاحِدٍ مُعْطُوفٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ . وَالْأَوَّلُ فَكُلُّهَا مُعْطُوفَةٌ عَلَى الْأَوَّلِ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ وَهُوَ الصَّحِيحُ

وَالْكُلُّ لَمْ يَلْزَمْ سِوَى الْإِعْرَابِ مِنْ وَفْقِ فَنِي الْخِلَافِ دُونَهُ أَذِنَ أَيِ إِنْ الْعَاطِفُ بِأَسَرِهِ لَا يَلْتَزِمُ الْوِفَاقَ بَيْنَ الْمُتَعَاطِفِينَ إِلَّا فِي الْإِعْرَابِ فَقَطْ . وَأَمَّا فِي غَيْرِهِ فَيَجُوزُ اخْتِلَافُهُمَا . فَتُعْطَفُ النِّكَرَةُ عَلَى الْمَعْرِفَةِ نَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ وَرَجُلٌ . وَالْمُضْمَرُ عَلَى الظَّاهِرِ نَحْوُ قَامَ زَيْدٌ وَأَنَا . وَالْمَوْثِقُ عَلَى الْمَذْكُورِ نَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ وَفَاطِمَةُ . وَالْمُعْتَدَّدُ عَلَى الْمُفْرَدِ نَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ وَالرَّجُلَانِ أَوْ الرِّجَالِ * وَبِالْعَكْسِ نَحْوُ جَاءَ رَجُلٌ وَزَيْدٌ وَأَنَا وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ وَهَلَمْ جَرًّا * وَقَدْ يَتَوَسَّعُونَ فِيهِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ كَمَا سَتَرَى إِنْ شَاءَ اللَّهُ

وَبَيْنَ مُعْطُوفٍ وَمُضْمَرٍ وَصِلَ يُفْصَلُ رَفْعًا غَالِبًا بِالْمُنْفَصِلِ وَكَرَّرَ الْخَافِضُ مَعَ ذِي الْخَفْضِ إِذْ كَانَ بَعْضُهُ لَازِمًا لِبَعْضٍ

أَيِ أَنَّهُ يُفْصَلُ بَيْنَ الْمُعْطُوفِ وَالضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ بِالْمُعْطُوفِ عَلَيْهِ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ غَالِبًا مُؤَكَّدًا لَهُ فَيَكُونُ الْعَاطِفُ حِينَئِذٍ كَأَنَّهُ عَلَيْهِ لِقَرَبِهِ مِنَ الْمُعْطُوفِ . وَذَلِكَ لِأَنَّ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ الْمَرْفُوعَ كَالْجُزْءِ مِنْ عَامِلِهِ فَلَا يَحْسُنُ الْعَاطِفُ عَلَيْهِ صَرِيحًا لِأَنَّهُ يَكُونُ كَالْعَاطِفِ عَلَى جُزْءِ الْكَلِمَةِ * وَهُوَ يَشْمَلُ الضَّمِيرَ الْبَارِزَ نَحْوَ قَتُلْنَا زَيْدًا . وَالْمُسْتَتَرَّ نَحْوَ قَتُلْنَا أَنْتَ وَعَمْرُو * وَقَدْ يُفْصَلُ بَيْنَهُمَا بِغَيْرِهِ حَمَلًا عَلَيْهِ بِاعْتِبَارِ إِبْعَادِهِ أَحَدَهُمَا عَنِ الْآخَرِ كَمَا يُعْتَبَرُ ذَلِكَ لِتَرْكِ التَّأْنِيثِ فِي نَحْوِ حَضَرَ الْمَجْلِسَ أَمْرًا . وَحُكْمُ هَذَا الْفَاصِلِ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الْعَاطِفِ نَحْوُ هُوَ الَّذِي بَصَلِي عَلَيْكُمْ وَمِلْكُتُهُ . وَقَدْ يَكُونُ بَعْدَهُ نَحْوُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا * فَإِنْ كَانَ الضَّمِيرُ مَغْفُوضًا وَجِبَ تَكَرُّرُ عَامِلِهِ حَرْفًا كَانَ أَوْ اسْمًا وَلَوْ فُصِّلَ بَيْنَهُمَا لِأَنَّ اتِّصَالَ الْجَارِ بِالضَّمِيرِ أَشَدَّ مِنْ اتِّصَالِ الْفِعْلِ بِالْفَاعِلِ . فَيُقَالُ مَرَرْتُ بِكَ وَبَزِيدٍ وَالْمَالِ بَيْنِي وَبَيْنَ عَمْرُو . وَلَا يُقَالُ مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ وَزَيْدٌ * وَأَمَّا الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ الْمَنْصُوبُ وَالضَّمِيرُ الْمُنْفَصِلُ مُطْلَقًا فَلَا شَرْطَ فِيهِ الْعَاطِفُ عَلَيْهِمَا لَعَدَمِ اتِّحَادِهِمَا بِالْعَامِلِ . فَيُقَالُ رَأَيْتُكَ وَزَيْدًا وَمَا قَامَ إِلَّا أَنَا وَعَمْرُو وَإِيَّاكَ وَزَيْدًا خَرِبْتُ وَفَسَّ عَلَيْهِ

وَالْعَطْفُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْأَسْمِ قُدْرًا "بِهِ وَبَيْنَ أَسْمٍ وَجُمْلَةٍ جَرَى"

اي ان العطف قد استعمل بين الفعل والاسم الذي يُقدَّرُ بالفعل كالمضارب ونحوه
ليمكن تأويل احدهما بالآخر تحصيلًا للمطابقة بينهما نحو أَوْ لَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ
صَافَاتٍ وَيَقِضْنَ.. اي صَافَاتٍ وَقَابِضَاتٍ أَوْ يَصْفُنَّ وَيَقِضْنَ . وانما خالف بينهما
لافادة الاستمرار في الاول والتجدد في الثاني * واكثر ما يكون ذلك بتقديم الاسم

على الفعل كما رايت ويقل العكس كقول الراجز

بَاتَ يَعْشِيهَا بِعَضْبٍ بَاتِرٍ بِقَصْدٍ فِي أَسْوَفِهَا وَجَائِرٍ

لان الاعراب غير ظاهر في المعطوف عليه فيكون المعطوف بعده كالتابع بلا متبوع *
واعلم ان هذا الفرق لم يعتبر في البدل لفقد الرابط هناك بين التابع والمتبوع الذي هو
حرف العطف هنا فيكون كأنه مقطوع عما قبله ولذلك يخير فيه في تقديم ايهما شئت *
وكذلك يقع العطف بين الاسم والجملة التي تأوَّل به نحو مررت برجلٍ شريفٍ وابوه
كريمٌ اي وكريم الاب . وهو مقبول مع تقديم الاسم ايضا كما رايت والعكس مكروه
لما علمت ولذلك كان نادرا في الاستعمال

وَبَيْنَ فِعْلَيْنِ إِذَا مَا عُدْلًا فِي صِفَتَيْهِمَا وَلَوْ تَأَوَّلًا

اي وكذلك العطف يجري بين الفعلين المتعادلين في الصيغة النوعية طلبا للنسابة
بينهما نحو عَبَسَ وَتَوَلَّى وَيُحْيِي وَيُمِيتُ وَقَمَّ فَأَنْذِرَ * ولا بُدَّ من هذا التعادل بينهما
ولو على سبيل التأويل نحو والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا . ونحو يقدمُ قومه يوم
القيامة فاوردتهم النار . اي فاثارت ويوردهم لان المقام في الاول للماضي وفي الثاني
للاستقبال . وانما اورد الاول بصيغة المضارع للدلالة على التجدد والثاني بصيغة الماضي
للدلالة على تحقق وقوعه . وقس نظائره عليه

وَبَيْنَ جُمْلَتَيْنِ مَعَ وَفْقِ الْخَبَرِ هُنَاكَ وَالْإِنْشَاءُ حَسَبَ مَا أَشْهَرَ

اي ان العطف يقع ايضا بين الجملتين بشرط اتفاقهما في الخبرية والانشائية نحو
اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ وَكُلُّوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا . وهو المشهور بين النحاة *

وما ورد بخلاف ذلك نحو قول الشاعر

تُنَاغِي غَزَالًا عِنْدَ دَارِ ابْنِ عَامِرٍ وَتَحُلُّ مَا قَيْكَ الْحِسَانَ بِأَثْمِدٍ

ونحو قال اني أشهد الله وأشهدوا اني بريء مما تشركون فعلي تأويل أن تمناعي بعني
الامر كما في نحو تؤمنون بالله ورسوله اي آمنوا كما سيأتي . وان ائتمروا في تأويل
الخبر اي وأشهدكم . وهو مذهب أكثر المحققين

وَلَا يَنْوِبُ فِي الصَّحِيحِ حَرْفُهُ عَنْ عَامِلِينَ فِعَابٌ عَطْفُهُ
وَجَازٌ إِذْ بَعْضُهُمَا عَامِلٌ جَرَّ كَفِي الْحَمَى عُثْمَانُ وَالْدَارِ عَمْرُ

اي ان حرف العطف لا ينوب عن عاملين في المذهب الصحيح . فاذا عطف به على
معموليهما نحو كان ضارباً غلامك زيد واخلاك عمرو كان العطف معيباً لان الواو لا
تقوى على القيام مقام كان وضارب . وهو مذهب الجمهور * فان كان احد العاملين
جائزاً جاز العطف مع تقدم الجاز سواء كان حرفاً نحو في الدار زيد والحجرة عمرو
وعليه مثال النظم . ام اسماً كقولهم ما كلُّ يضاء شحمة ولا سوداء ثمرة . وهو المشهور
بين النحاة

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الْعُطْفَ لِلتَّفْسِيرِ قَدْ يَأْتِي وَبِالْوَدْفِ لِدَاكَ قَدْ وَرَدَ
اي ان العطف قد يكون لتفسير معنى المعطوف عليه ولذلك يؤتى بمعطوف اشهر منه
تأويادفه في المعنى كما في قول الشاعر

على وجهه برّد المياہ وطيبها وفي قلبه نار الضغينة والحقير

فان الحقير هو الضغينة ولكنه عطفه عليها ليستدل به كل احد على معناها ولذلك
يقال له عطف التفسير * وذلك بخلاف ما أريد به مجرد التشريك فانه يقتضي
المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه كما رأيت آنفاً

وَأَسْتَحْسِنُوا فِي الْجَمَلِ الْمُوَافَقَةَ بَيْنَ الْقِيَلَتَيْنِ لِلْمُطَابَقَةِ

اي انهم استحسنوا اتفاق الجملة المتعاطفة في الاسمية والفعلية نحو زيد قائم وعمرو
قاعد وقام زيد وقعد عمرو لقصد المطابقة بين الطرفين * وذلك انما هو على سبيل
الاستحسان فقط لجواز الاختلاف بينهما نحو يُخَادِعُونَ الله وهو خادعهم . وهو المشهور
عند النحاة * واعلم انهم اختلفوا في عامل التابع على اقوال اصحها ان العامل في النعت
والبيان والتأكيد هو العامل في المتبوع . وفي البذل مقدر من لفظ عامل المبدل منه .

وفي النسق عامل المطفوف عليه بواسطة حرف المطف . وهو مذهب الجمهور * وإذا
اجتمعت التوابع يُقَدَّمُ النعت ثم البيان ثم التأكيد ثم البدل ثم النسق كما رأيت ترتيبها
في الذكر هنا . فيقال جاء أبو حنص الكريم عُمَرُ نفسه أمير المؤمنين وعثمان . وهو
اختيار الأكثرين

فصل

في الوقف

بِالْهَاءِ وَقَفًا بَاءً أَنْشَى أَبْدَلَ فِي أَسْمٍ لِعَبْرِ سَاكِنٍ صَحَّ تَلِي
اي ان التاء الموضوعة للاسم الموث المفرد وهي التي يقال لها المربوطة يُوقَفُ عليها
بإبدالها هاء إذا لم يكن قبلها حرف ساكن صحيح . وهي تقع مع الموث في اللفظ والمعنى
جميعاً كفاطمة ومسلمة . او في اللفظ فقط كطلحة ونسابة . فيقال جاءت فاطمة ولقيت
طلحة وهلم جرا بالهاء في الجميع * وقد خرج بقيد الاسم نحو قامت ورُبَّتْ . وبقيد
المفرد نحو مؤمنات . وبقيد انتفاء الساكن الصحيح نحو بنت فان كل ذلك يُوقَفُ
عليه بالتاء المبسوطة * وأما ان كان الساكن قبلها غير صحيح كفتاة فيجب ابدالها
معه لانه متحرك نقديراً لقلبه عن متحرك * واعلم ان التاء في نحو كتبة وقضاة
تُحْسَبُ كتاء طلحة ونحوه لانها لتأنيث اللفظ لا لجمع فتجري تجراها في الإبدال *
وما سمي بجمع الموث السالم كعرفات يُعْطَى حكمه في الإثبات استصحاباً لاصله *
والتاء اللاحقة للحرف ونحوه كُرُبْتُ وثُمَّتْ منهم من يجعلها للبالغة في المعنى فيقف
عليها بالإثبات . ومنهم من يجعلها لتأنيث اللفظ فيقف عليها بالإبدال . وتُكْتَبُ
حيثما وقعت بحسب الوقف عليها * وإذا وَقِفَ على نحويا طلع مُرَحَّمًا رُدَّتْ الهاء
المحذوفة لانه لا يصح الوقف على المتحرك وإذا سَكَنَ التيس الاسم بالجرّد منها .

وهو الشائع في الاستعمال

وَدُونَهَا التَّوْنِينَ أَبْدَلَ بِالْأَلِفِ إِذَا تَلَا الْفَتْحَةَ وَالْعَبْرُ حُذِفَ

اي ان التوين الواقع بعد الفتحة في ما ليس مخنوماً بئ التانيث يُبدَلُ الفاً سواء كانت
الفتحة إعرابية نحو رأيت زيدا ام بتائية نحو إنيها . فيقال رأيت زيدا وبازيد
إيها بالالف فيهما * وأما غيره وهو الواقع بعد الضمة والكسرة فيُحْذَفُ وَيُسَكَّنُ

ما قبله مطلقاً نحو جاء زيد ومررت بقاض ويا رجل صة بالسكون في الجميع * واما
نحو قول الشاعر

أَلَا جَبَدًا غَنِمْتُ وَطَيْبُ حَدِيثِهَا لَقَدْ تَرَكْتُ قَلْبِي بِهَا هَائِلًا دَنِفَ
فهو عند الجمهور مخصوص بالضرورة * واعلم ان المقصور يُوقَف عليه بِالْأَلِفِ اتِّفَاقًا .
غير انهم اختلفوا في حقيقة هذه الألف والمحققون على انها الالف الاصلية حُذِفَ
التنوين الذي سقطت بسببه فعادت . وهو المذهب الصحيح

وَأَحْمِلْ عَلَى التَّنْوِينِ نُونٌ كَأَضْرِبَنَّ فَأَبْدِلْ لَدَيَّ الْفَتْحَ كَذَا نُونٌ إِذَنْ
وَحُذِفَتْ إِذْ لَيْسَ فَتَحَ قَبْلَهَا أَوَّلَاهُمَا فَرَدَّ مَحْذُوفٌ لَهَا

اي ان نون التأكيد الخفيفة تُحْمَل على التنوين لشبهها به في اللفظ والزيادة طَرَفًا
فَتَبْدُلُ أَلِفًا إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهَا مَفْتُوحًا كَمَا فِي الْمَثَالِ وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ
وَأَيَّاكَ وَالْمَيِّتَاتِ لَا تَقْرَبْنَهَا وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا

اي فاعبدن * وكذلك نون إِذَنْ الجوابية فانهم يبدلونَهَا أَلِفًا فِي الْوَقْفِ تَشْبِيهًا لَهَا
بِالْمَنْصُوبِ الْمَنْوُونِ نَحْوُ وَلَنْ تَفْلِحُوا إِذَا . وهو مذهب الجمهور * وَأَمَّا إِذَا وَقَعَتْ نُونُ التَّائِيدِ
الْمَذْكُورَةُ بَعْدَ ضَمَّةٍ أَوْ كَسْرَةٍ نَحْوَ أَضْرِبَنَّ يَا رَجُلًا وَادْهِنَنَّ يَا فُلَانَةَ فَإِذَا وَقِفَ عَلَيْهَا
تُحْذَفُ كَمَا يُحْذَفُ التَّنْوِينُ بَعْدَهَا . وَحِينَئِذٍ يَرُدُّ مَا حُذِفَ لِاجْلِهِنَّ مِنَ الضَّمَائِرِ لَزْوَالِ
مُوجِبِ الْحَذْفِ وَهُوَ التَّقَاةُ السَّاكِنِينَ فَيُقَالُ يَا رَجُلًا أَضْرِبُوا يَا فُلَانَةَ أَذْهَبِي * فَإِنْ
كَانَتْ قَدْ سَقَطَتْ مَعَهَا نُونُ الْإِعْرَابِ كَمَا فِي نَحْوِ هَلْ تَضْرِبَنَّ يَا قَوْمَ وَهَلْ تَذْهَبَنَّ يَا جَارِيَةَ
رُدَّتْ أَيْضًا لَزْوَالِ مُوجِبِ إِسْقَاطِهَا وَهُوَ تَوَالِي الْأَمْثَالِ فَيُقَالُ يَا قَوْمَ هَلْ تَضْرِبُونَ
وَيَا جَارِيَةَ هَلْ تَذْهَبِينَ . وَحِينَئِذٍ تَسْتَوِي صُورَةُ الْمُؤَكَّدِ وَغَيْرِهِ * وَكُلُّ ذَلِكَ يَجْرِي
فِي النُّونِ الْخَفِيفَةِ وَأَمَّا الْمَشْدُدَةُ فَلَا يَقَعُ مَعَهَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا تَبَايِنُ التَّنْوِينِ فَلَا
تَجْرِي مَجْرَاهُ

وَقَلَّ رَدُّ الْآخِرِ الْمَحْذُوفِ فِي قَاضٍ وَقَلَّ الْحَذْفُ إِنْ يُعْرِفُ

اي ان المنقوص المحذوف الآخر في الرفع والجر كقاض قد يُوقَف عليه يَرُدُّ آخِرُهُ
المحذوف نحو جاء قاضي ومررت بقاضي لزوال موجب الحذف وهو التنوين . وعليه
قراءة بعضهم ولكل قوم هادي وما لم من دونه من والي * فإذا عُرِفَ كَالْقَاضِي

فقد يُوقَف عليه بِحذف آخره بناءً على أن أَل قد دخلت عليه بعد الحذف حال تنكيره . وعليه قرآءة بعضهم وهو الكبير المتعال ولينذِر يوم التلاق * ومن هذا القبيل المنادى المقصود نحو يا قاضي فانه قد يُوقَف عليه بالحذف . وكل ذلك قليل في الاستعمال * والمختار عند الجمهور استصحاب الحذف في المنون المذكور لان ياءه كانت محذوفة في الوصل فلا يليق ان تثبت في الوقف الذي يُحذف فيه ما كان ثابتاً في الوصل . والإثبات في غيره لان ياءه كانت ثابتة في الوصل ولا موجب لحذفها في الوقف * وأما المعرف المنصوب نحو رأيت القاضي فليس فيه غير الإثبات اذ لا وجه فيه للحذف

وَالرَّدُّ حَتْمٌ إِنْ عَلَى أَصْلٍ بَقِيَ نَحْوُ مَرٍ وَمَحْوٍ هَاءِ الْحَقِّ

اي انه يجب رد الآخر المحذوف اذا كان المنقوص المذكور قد بقي على حرف واحد من اصوله نحو مَرٍ اسم فاعل من الإراءة فيقال فيه مَرٍ باثبات الياء اذ لو وقف عليه بحذفها كان ذلك اجماعاً به لبقائه على اصل واحد ساكن * وأما الفعل الباقي على اصل واحد فان كان امراً نحو قى وجب الحاقه بهاء السكت اتفاقاً فيقال فيه اذ لا سبيل الى رد المحذوف منه ولا الى تسكينه . وان كان مضارعاً مجزوماً تجب الهاء معه في اختيار الاكثرين لانه قد بقي على اصل واحد وعليه قولهم في المثل من يعيش يتره " وَقُلْ لِمَهْ مُسْتَفْهِمًا وَجَازَ لَمْ أَيْضًا وَفِي ابْتِغَاءٍ مَ هَاءِ التَّزِمِ " اي انه اذا وقف على ما الاستفهامية المحذوفة الألف لوقوعها مجرورة كما سيجيء تلحقها هاء السكت لبقائها حينئذ على حرف واحد فيقال لِمَهْ وِعَمَةٌ وَكِيمَةٌ . وانه قول

الراجز

يَا فَقْعَسِي * لَمْ أَكَلْتَهُ لِمَهْ لَوْ خَافَكَ اللَّهُ عَلَيْهِ حَرَمَهُ

غير ان المجرورة منها بالحرف كما في الامثلة يجوز ان يُوقَف عليها باسكان الميم مجردة باعتبار ان الحرف قد امتزج بها فصاروا كالكلمة الواحدة لان حرف الجر لا يستقل بدون مجروره . والاول هو الافصح والاكثر في الاستعمال * وأما المجرورة بالاسم كما في نحو ابتغاء مَ اتيت فيوقف عليها بالهاء وجوباً فيقال ابتغاء مَهْ لان الاسم لا يمتزج بمجروره كالحرف فلا تزال معه في حكم المنفصلة

وَالْهَاءُ فِي نَحْوِ ادْعُ تُخَنَّرُ وَمَعَ مُحَرَّكَ مِنْ لَازِمِ الْبِنَاءِ تَقَعُ

اي ان الحاق هذه الهاء يُخَنَّرُ في الفعل الباقي بعد حذف آخره على اضلين فصاعداً نحو ادعُ واخشَ وارم ولم يدعُ ولم يتأن ولم يستقص وما اشبه ذلك . فيقال ادعُ واخشَ وهلم جراً . ومنه قولهم في المثل وجدتُ الناسَ اخبرُ نَقْلَهُ . وذلك للمحافظة على بقاء الحركات الدالة على الاواخر المحذوفة اذ لو لم تُلحق الهاء لذهبت الحركات فذهب الدليل والمَدلول عليه * ويجوز إلقاء الهاء لكل ما بُني على حركة بناءً لازماً نحو ذَهَبَتْ وما أدراك ما هِيَ وجئتُ أمسَهُ . وعليه قوله

اِذَا مَا تَرَعَرَعَ فِىْنَا الْغَلَامُ فَمَا إِنْ يُقَالُ لَهُ مِنْ هُوَ

ولا تُلحق المُعَرَّب ولا المُبْنى بناءً عارضاً كالمُنَادَى لان حركة الإعراب تُعرَفُ بالعامِل فلا حاجة الى المحافظة عليها وحركة البناء العارض تشبه حركة الاعراب لحدوثها بسبب شيء يشبه العامل * واختلف في إلقاء الماضي والمخار منعه لان حركته تشبه حركة الاعراب من حيث انه بُني على الحركة لشبهه بالمُعَرَّب كما علمت ذلك في موضعه . وهو مذهب سيبويه

”وَتَلْحَقُ الْمَمْدُودُ مِمَّا سُكِّنَا مِنْ نَحْوِ وَازِيدَا وَيَا عَمَّا هُنَا“

اي ان هاء السكت تُلحق الساكن ايضاً مما ختم بحرف مدٍّ من الاسماء المبنية . وذلك يشمل ما كان منها عارض البناء كالمندوب والمستغاث للمحقين بالالف نحو وازيدا ويا خالدا . والمُنَادَى المضاف الى ياء المتكلم المنقلبة الفاء نحو يا عمّاً . وما كان مبنياً بناءً لازماً مما آخره الف اصلية نحو هُنا . فيقال وازيده ويا عمماً وجلستُ هُنا وقس على ذلك * ويدخل تحت حرف المدا ما كان ألفاً كما رأيت وهو الاكثر . وما كان واوا او ياء محوَّلتين عنها كما في نحو واعْلَاهُوه وواعْلَاهُوه كما سترى كل ذلك مواضعه ان شاء الله * واعلم ان هذه الهاء قد تقع في الوصل مُلحقةً بالسَّاكن المذكور وهو من الجوازات الخاصة بالشعر كما في قوله

يا مرجاهُ بحمار ناجيةً اذا اتى قَرَبَتْهُ لِسَانِيَّةُ

وحينئذٍ يجب نحر يكها دفعاً لالتقاء الساكنين او اقامة للوزن فنصمُ تشبيهاً لما بهاء الضمير وهو الاكثر . وقد نُكسِرَ على اصل التقاء الساكنين كما سيحي

وَكُلُّ مَا أَلُوَقَفُ عَلَيْهِ عَلَقًا يَلْتَزِمُ السُّكُونُ فِيهِ مُطْلَقًا

اي ان كل حرف يكون الوقف قد علق عليه يلزم السكون على كل حال وهو الاصل في الوقف . فان كان الحرف ساكنًا في الاصل كنهذ قامت وزيد لم يقم فهو المطلوب . وإلا سكتن مطلقاً سواء كان اصلياً ام زائداً . باقياً على لفظه ام مبدلاً . وذلك مطرد في كل ما يوقف عليه بالاستقراء

”وَأَعْلَمُ بِأَنَّ مُطْلَقَ الْقَوَافِي يَنَالُ حُكْمَ الْوَصْلِ بِالْخِلَافِ“

لَكِنَّهُ إِلَى الْقِيَاسِ يَرْجِعُ لِنَتَجِزَ حَرْفَ الْمَدِّ مِمَّا يُشْعِرُ

اي ان القوافي المطلقة وهي المتحركة الروي تعطى حكم الوصل فتثبت فيها جميع الحركات التي يجب حذفها في النثر بخلاف حكم الوقف كقول الشاعر لا يسلم الشرف الرفيع من الأذى حتى يراق على جوانبه الدم

وقول الآخر

وَلَا أُغَيِّرُ عَلَى الْأَشْعَارِ أَمْرَ فُهَا غَنَيْتُ عَنْهَا وَسِرُّ النَّاسِ مِنْ مَرَقَا

وقول الآخر

فَلَا تَشْرَبْ بِلَا طَرَبٍ لَانِي رَأَيْتُ الْخَيْلَ تَشْرَبُ بِالصَفِيرِ

غير ان هذه الحركة ترجع الى السكون باعتبار حرف العلة الساكن المتولد من اشباعها كما ترى فيكون معصوبها كالمنصوب المتون الذي يُبدل تنوينه أَلْفَاً وهذا الاستعمال انما يُباح في الشعر لضرورة المحافظة على الوزن ولذلك لا يجوز في الاسماع المقفاة اذ لا وزن فيها

مسائل منثورة

فصل

في النداء

عَوَّضَ عَنْ فِعْلِ النِّدَاءِ حَرْفُ النِّدَاءِ لِظَاهِرِهِ بِهِ خِطَابٌ قَصِيدًا
فَإِنْ يَكُنْ فَرْدًا مَعِينًا يَرْسُ بِنِي كَمَرْفُوعٍ وَلَوْ مُقَدَّرًا

وَذَاكَ مَفْعُولٌ مَحَلًّا قَدْ نُصِبَ فَنُصِبُ مَا لَيْسَ كَذَا لَفْظًا يَجِبُ

اي انهم حذفوا فعل النداء وعوضوا عنه بحرفه نحو يا زيد . فان الاصل فيه انا دي زيداً ثم حذف الفعل التخفيف وعوض عنه بالحرف . ولذلك تحسب العبارة جملة باعتبار الفعل المحذوف ويجعل النداء من باب المفعول به * وحكم النداء ان يكون اسماً ظاهراً غير انه يضمن معنى الخطاب كالمضمر . فان كان مفرداً معيناً بني ولو تقديراً على الصورة التي يرفع بها لو كان معرباً . والمراد بالمفرد هنا ما ليس بمضاف ولا شبيه بالمضاف فيدخل فيه المثنى والمجموع * ويدخل في المعين ما كان معيناً قبل النداء نحو يا زيد . وما صار معيناً بعده نحو يا رجل مراداً به رجل بعينه * ويدخل في البناء ما حدث حقيقة على النداء المعرب كما رايت . وما قدر حدوثه على ما كان مبنياً قبل النداء نحو يا سبيويه * ويدخل تحت المرفوع ما كانت العلامة تظهر فيه كالضممة في نحو يا زيد والالف في نحو يا رجلاً والواو في نحو يا مؤمنون . وما تقدّر فيه نحو يا يحيى وباقاضي في المبنيات بعد النداء وبهذا وباهولاء في المبنيات قبله . وكله يكون في محل النصب باعتبار معنى المفعولية * وأما الوجه في بناءه فهو وقوعه موقع كاف الخطاب الاسمية الواقعة في نحو ادعوك المشابهة لفظاً ومعنى لكاف الخطاب الحرفية الواقعة في نحو ذلك وهناك مع مشابهته للكاف الاسمية في تفعمه معنى الخطاب والافراد والتعريف فاستحق البناء بهذا الاعتبار * ومن ثم أعرب ما لم تتم المشابهة فيه وهو ما ليس معرفة نحو يا رجلاً لغير معين وما ليس مفرداً نحو يا عبد الله وباطالماً جبلاً فكان ينصب لفظاً على حق النداء كما علمت * وانما احتج الى تكلف تشبيه الكاف الاسمية بالحرفية ليرجع ذلك الى شبه الحرف لان الاسم انما يبنى بشبه الحرف ولو بالواسطة كما نقرر في باب البناء لا بشبه الاسم المبني . وهذا المذهب هو المختار وعليه الجمهور

وَلَا يُنَادَى مُضْمَرٌ إِذْ قَدْ أَبَى تَكَلَّفَ الْخُطَابِ مِمَّا اجْتَلَبَا
وَضَحَّ فِي مُضَافٍ غَيْرِ الْكَافِ لَصِحَّةِ الْخُطَابِ فِي الْمُضَافِ

اي ان المضمر لا ينادى لانه لا يقبل تكلف الخطاب المجتلب اليه بواسطة النداء .
أما المتكلم والغائب فلأنه ينافي وضعهما . وأما المخاطب فلأنه لا يتحمل خطاباً

آخر * وكذلك ما أُضيف الى المضمر فانه يصح ان يُنادى منه ما يحتمل توجيه الخطاب اليه وهو ما أُضيف الى غير ضمير الخطاب فيقال يا غلامي ويا غلامه ولا يقال يا غلامك . وذلك لان المضاف في كل ذلك قد صار مخاطباً فلا تصح اضافته الى المُخاطَب ايضاً لان الخطاب يقتضي اتحادها والاضافة تقتضي المغايرة بين المتضامين . فتأمل

« وَجَازَ قَلْبُ الْيَاءِ مَعَهُ الْفَاءُ فِي مَا سِوَى الْمُعْتَلِّ وَالْحَذْفِ اقْتَضَى »
 « فَمَا كَسَرَ عَقِبَ الْحَذْفِ وَافْتَحَ إِنْ تَرَدَّدَ وَأَضْمَ فِي اللَّفْظِيِّ ذَلِكَ لَا يَرُدُّ »
 اي ان الياء من الضمائر التي يُضاف اليها المنادى اذا كان المضاف غير معتل الآخر يجوز قلبها ألفاً فيقال في يا غلامي يا غلاماً . ويجوز والحالة هذه حذفها ثابتة او مقبولة .
 وحينئذ يفتح آخر المضاف او يكسر للدلالة على الحذف منها فيقال يا غلاماً بكسر الميم وفتحها * ومنهم من يضم آخر المنادى بعد حذفها كالمنادى المفرد اكتفاءً بنية الاضافة وعليه حكاية يونس يا أم لا تنعلي بضم الميم * وقد بعضهم هذا الاستعمال بما لا يُنادى غالباً الا مضافاً كالأب والام ونحوهما * وكل ما ذكر من احكام القلب والحذف لا يقع في الاضافة اللفظية لعدم امتزاج المضاف فيها بالمضاف اليه فلا تحتمل التصرف المذكور . ولذلك لا يجوز معها الا اثبات الياء ساكنة او مفتوحة كما لا يجوز في المعتل الآخر الا اثباتها مفتوحة على ما مرَّ حكمة في باب الاضافة وعوضوا بالتاء في يا أبت كسراً وفتحاً وكذا يا أمت

اي وما استعملوه في الياء مع المنادى المضاف اليها انهم عوضوا عنها محذوفة مع الأب والأم بالتاء فقالوا يا أبت ويا أمت . وهي تاء تانيث كاللاحقة رب ونحوهما بدليل جواز ابدالها هاء في الوقف كقوله ورفعت من صوتها هياءً . ولذلك يفتح ما قبلها * والاكثر كسر هذه التاء تعويضاً عن كسر آخر المنادى الذي التزم فتحه قبلها . ويجوز فتحها لانها عوض عن الياء فتعطى الحركة الجائزة فيها * ولا يجوز الجمع بينها وبين الياء لامتناع اجتماع العوض والمؤوض عنه . ولا بينها وبين الألف لان الألف بدل من الياء . وأما قول الشاعر

أبا أبتى لا زلتَ فينا فأنما لنا أمل في العيش ما دمت عائشاً

وقول الآخر

أَيَا أَبَتَا لَا تَرِمَ عِنْدَنَا فَإِنَّا نَجِيرُ إِذَا لَمْ تَرِمَ

فكلاهما ضرورة على الصحيح

وَمِثْلَ يَا ابْنِي قِيلَ يَا ابْنَ أُمِّي فِي مَا خَلَا الضَّمَّ وَيَا ابْنَ عَمِّي

اي انه كما يقال يا ابني باثبات الياء وقلبها وحذفها يقال يا ابن أُمِّي ويا ابن عَمِّي بهذه اللغات في المضاف الى الياء الأَضَمَّ ما قبل الياء المحذوفة فانه لا يجوز معها لفقد صورة المنادى المفرد فيهما . وعلى ذلك قرئ يا ابن أُمِّ ان القوم استضعفوني بالكسر والفتح . وقال الراجز

كُنْ لِي لَا عَلِيَّ يَا ابْنَ عَمَّا نَعِشْ عَزِيزِينَ وَنُكْفِي الْهَمَّا

وذلك يجري ايضا مع الابنة المضافة الى الأم أو العم . ومنه قول الراجز

يَا ابْنَةَ عَمَّا لَا تَلُوبِي وَاهْجَعِي لَا يَخْرُقُ الْوَمُ حِجَابَ مِسْمَعِي

وهو مقصور على ما ذكرناه فلا يتجاوزهُ الى غيره كما شقيق أُمِّي ويا ابن اخي ونحو ذلك

وَكَأَلْمُضَافٍ نَصَبُوا الشَّبَهَ لَهُ إِذْ فَاتَهُ حَقُّ الْبَنَاءِ مِثْلَهُ

اي انهم كما نصبوا المنادى المضاف لقوات حق البناء من جهة الأفراد نصبوا المشبه به . وهو كل اسم تعلق به شيء من تمام معناه على غير جهة الصلة او الاضافة . وهذا التعلق قد يكون بالفعل نحو يا حَسَنًا وَجْهَهُ . او في المفعول نحو يا طَالِعًا جَبَلًا . او في المجرور نحو يا رَفِيقًا بِالْعِبَادِ . وقد يكون بالعطف عليه نحو يا زُبْدًا وَتَمَرًا إِذَا سَمِيتَ رَجُلًا بِذَلِكَ * والاول هو الغالب في استعماله وبه سُمِّيَ شَبِيهًا بِالْمُضَافِ لانه قد عمل في ما بعده وهو يَنْخَصُّصُ بِهِ وَيُفْتَقِرُ إِلَيْهِ كما هو شأن المضاف مع ما أُضِيفَ إِلَيْهِ

وَأَضْمُ إِذَا شِئْتَ أَوْ أَفْتَحْ أَوَّلًا كَزَيْدُ زَيْدِ الْخَيْلِ وَأَنْصَبُ مَا تَلَا

اي انه يجوز في الاول من نحو يا زَيْدُ زَيْدِ الْخَيْلِ ان يُضَمَّ على انه مفرد وهو الارجح . او يُفْتَحَ على انه مُضَافٌ الى محذوف يفسره المذكور بناءً على ان الاصل يا زَيْدَ الْخَيْلِ زَيْدُ الْخَيْلِ فحذف المضاف اليه الاول استثناءً عنه بذكر الثاني * وَأَمَّا الثاني فليس فيه غير النصب على انه مُنَادَى بِتَقْدِيرِ الْحَرْفِ او تَاكِيدِ او عَطْفِ بَيَانٍ

او بدل أو مفعول به بتقدير اعني

فَإِنْ تَقُلْ يَا زَيْدُ زَيْدٌ أَضْمَمَهُمَا وَأَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ ثَانِيًا مُحْتَكِمًا

اي فان قلت يا زيد زيد يا افراد الاسمين ضم كل واحد منهما كقول الراجز
اخي وأسطار سطر سطرًا لقائل يا نصر نصر نصرًا

وجاز في الثاني الرفع والنصب ايضاً. غير انهم اختلفوا في توجيه احكامه المذكورة
والصحيح انه يضم على انه منادى ثان. ويرفع او ينصب على انه تأكيد جار على لفظ
الاول او محله. وهو مذهب اكثر المحققين

وَنَحْوُ يَا زَيْدَ بْنَ عَمْرِو رَجُلًا إِتْبَاعُهُ مَا بَعْدَهُ فَفَتْحًا

اي ان العلم المفرد الموصوف بابن متصلاً به مضافاً الى علم آخر كما رأيت في المثال
يُخَارِفُهُ الفتح على الضم إِتْبَاعًا لفتح النصب الواقعة بعده فيقال يا زيد بن عمرو وفتح
الدال * وقيد بعضهم بما تظهر فيه الضمة كما رأيت لان المقصود به المشاكلة
اللفظية. فان كان مما لا تظهر فيه نحو يا عيسى ابن مريم تعين تقديرها دون الفتح *
ولا بد من استيفائهم جميع القيود المذكورة آنفاً فان اخل بشيء منها تعين ضمّه على
الاصل

وَنَصَبُوا مَقْصُودَ نَكْرَةٍ وَصِفَ بِمَا لَهَا إِذَا مَا لِمَبْنٍ أَلْفَ

اي انهم ينصبون النكرة المقصودة اذا وصفت بما توصف به النكرات وهو النكرة المفردة
نحو يا رجلاً صالحاً. والجملة نحو يا عظيماً يرجي لكل عظيم. وشبهها نحو يا رجلاً فوق
الجلل ويا جارية في الهودج. وذلك لانها لما جرت مجرى النكرة المبهمة في الوصف
عوملت معاملتها في النصب * وانما جاز ان توصف بما توصف به النكرات لان
الوصف مقدّر لما قبل النداء ثم نودي الموصوف والصفة جميعاً * وقيل انها حينئذ
قد اشبهت المشبهة بالمضاف لانه قد اتصل بها شيء من تمام معناها فجرت مجراه في
النصب * واما ما وصفت منها بمعرفة نحو يا رجل الطويل فيجب ضمّه على الاصل

وَرُبَّمَا نُونٌ مَا ضُمَّ لَدَى ضَرُورَةٍ وَالنَّصْبُ فِيهِ وَرَدًا

اي انه ربما اضطر الشاعر الى تنوين المنادى المضموم فيجوز ان يتركه على ضمّه كما في

قول الشاعر

سلامُ الله يا مَطَرٌ عليها وليس عليك يا مَطَرُ السلامُ

ويجوز ان ينصبه كقول الآخر

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا اليَّ وَقَالَتْ يا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْاَوَاقِي

واختلفوا في الترجيح بينهما والأظهر ان النصب ارجح حملاً على إمتناع من الصرف اذا تون للضرورة فانه يُكْسَرُ في حالة الجرّ بالاتفاق لان التنوين عِلْمُ التَّمَكُّنِ فلا بدَّ معه من العمل بمقتضى الاصل في الاعراب * واعلم ان المَنُونُ المنصوب اذا نُعِتَ نَعِتٌ في نَعْتِهِ النصب لانه منصوبٌ لفظاً ومَحَلًّا. واما المَنُونُ المضموم فيجوز في نَعْتِهِ الرفع والنصب لانه مضمومٌ لفظاً منصوبٌ محلاً كما كان قبل التنوين

فصل

في نداء المحلى باللام

وَلَا يَنَادِي مَا بِالْأَمِّ حَلِيًّا دَفْعًا لَتَعْرِيفَيْنِ فِيهِ التَّعْيَا
فَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تُنَادِيَهُ فَقُلْ يَا أَيُّهَا الْفَتَى وَيَا هَذَا الرَّجُلُ

اي ان مصحوب الالف واللام لا يُنادى بنفسه كراهة اجتماع مُعْرِفَيْنِ عليه من حرف النداء وحرف التعريف وهو المشهور بين النحاة. وعليه اختلفوا في جواز مباشرة حرف النداء لنحو الحرث لان آل الداخلة عليه لا تقيد التعريف. والجمهور على امتناع ذلك فيه باعتبار الصورة اللفظية كما منعوا دخول آل الموصولة على الفعل * وانما جاز ان يُقال يا زيد لان احدى العلامتين لفظيةً والأخرى معنويةً بخلاف مصحوب آل ولذلك توصّلوا الى نداءته بما يصلح له من الاسماء المبهمة وهو أي واسم الإشارة. ولكل من هذه المذكورات حكم لازم له. أمّا مصحوب ال فحكمه ان تكون فيه جنسية كالفتى ليكن ان يتناوله المبهم فلا يُقال يا أيها الحرث * وأمّا أي فحكمها ان تُتَّخَذَ بها التنبيه دفعاً لثوهم اضافتها الى ما بعدها وتعويضاً عما فاتها من المضاف اليه. وهي تُستعمل بلفظ واحد مع الجميع الأعم المؤنث فانه يجوز تأنيثها له نحو يا أيّتها النفس الطمئنة. والمشهور انها نكرة مقصودة تُبْنَى على الضم كغيرها من التكرات المعينة * وأمّا اسم الإشارة فحكمه ان يكون للقريب فلا يُقال يا ذاك الرجل

وَالزِّمَّةُ رَفْعًا اِذْ هُوَ الَّذِي قُصِدَ تَابِعَ مِنْهُمْ لِإِيضَاحِ بَرْدٍ
وَإِنْ قَصِدَتْ مَا بِهِ يُشَارُ فَأَرْفَعُ وَالنَّصْبُ كَمَا تَحْتَارُ

اي ان مصحوب ال يلزمه الرفع لانه هو المقصود بالنداء مع كونه مفردا معرفة فعمل
إعرابه بالحركة التي كان يستحقها لو باشره حرف النداء . وقيل حمل على لفظ المبهم
الظاهر او المقدر فرُفِعَ تَبَعًا لَهُ * وهو يُعْمَلُ تَابِعًا لَدُنْكَ المبهم مَوْضِعًا لَهُ . فيكون صفة
له ان كان مشتقًا نحو يا أيها العالم . وعطف بيان ان كان جامدًا نحو يا أيها الرجل * وما
ذكرناه من الرفع مطرد مع أي وجهًا واحدًا عند الجمهور . وأما مع اسم الإشارة فان
كان ذو اللام هو المقصود بالنداء واسم الإشارة وُصِّلَ الى ندائه تعين رفعه أيضًا .
وان كان اسم الإشارة هو المقصود بحيث يصح السكوت عليه وذو اللام مَوْضِعٌ لَهُ
جاز فيه الرفع والنصب كما في سائر نواجع المنادى المبني

وَقَدْ يُقَالُ أَيُّهَاذَا وَقَعَا ذَا دُونَ ذِي اللّٰمِ وَمَعَهُ تَابِعًا

اي ان اسم الإشارة قد يقع بعد أي دون ذي اللام فيقال يا أيهاذا . ومنه قوله
أَيُّهَاذَا نِ كَلَّا زَادَكُمَا . ودعائي واناء في مَنْ وَعَلِ
او معه نحو يا أيها ذا الرجل . ومنه قول الآخر

أَلَا أَيُّهَاذَا الْبَاخِعُ الْوَجْدُ نَفْسُهُ لِأَمْرِ تَحْتَهُ عَنْ يَدَيْهِ الْمَقَادِرُ

فيكون اسم الإشارة تابعًا لأي في صورتين وذو اللام تابعًا لاسم الإشارة في الصورة
الثانية * واعلم ان أي لا يُتَّبَعُ إِلَّا بِذِي اللّٰمِ واسم الإشارة المذكورين والموصول
المصدر بال نحو يا أيها الذي نَزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ . واسم الإشارة لا يُتَّبَعُ إِلَّا بِذِي
اللام والموصول المذكورين * وما التنبيه التي في أيها ذا هي التي في أيها الرجل لا
التي في يا هذا الرجل اذ لا يصح استعمال أي بدونها لما علمت ولذلك تكتب متصلة
بها لا باسم الإشارة * وذو اللام لا يُحْكَمُ على محله بالنصب لانه بحسب الصناعة
ليس مفعولًا به لعدم مباشرة الحرف له ولذلك يتعين الرفع في تابعه كما ستري

وَجَازَ يَا اللَّهَ عَلَى قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ أَصْلِهِ بِالْوَصْلِ وَالْقَطْعِ أَشْهَرُهُ
وَحَرْفُهُ يَا حَسْبُ وَاللَّهِمَا بِدُونِهَا وَشَدَّ مَعَهَا نَفْظًا

اي وجاز ان يُنادى اسم الجلالة بنفسه مع ان اصله الإله بالآلف واللام لان
 الاداة لازمة له فكأنها من نفس الكلمة فينادى على قطع النظر عن اصله * وأمّا
 همزته فيجوز وصلها على الاصل ويجوز قطعها تنبيهاً على ان أل قد خرجت فيه عن
 اصلها وصارت كجزء منه * ولا يُنادى اسم الجلالة إلا بيا تكريماً له لانها امّ الباب .
 ويحذفونها فيعوضون عنها بهم مشددة مفتوحة في آخره فيقال اللهم . وهو كثير في
 الاستعمال * ولا يُجمع بينهما لامتناع اجتماع العوض والمعوّض عنه . وأمّا قول الشاعر
 اني اذا ما حدثتُ أَلَمّا اقول يا أَللهُ يا أَللهُما

فشاؤُ دعت اليه الضرورة

فصل

في ما يلزم النداء

خَصَّ فَعَالٌ بِالْندَاءِ شَتْمًا لَهَا وَفَعَلٌ لَهُ قِيَاسًا مِثْلَهَا
 وَالزَّمُوا الْأَوَّلَ كَسْرًا فَنُوي ضَمٌّ وَقِيلَ أَحْفَظْ لثَنًا مَا رُوي

اي انهم خصوا بالنداء صيغة فعال شتماً للمرأة نحو يا فساق . وصيغة فعل شتماً للرجل
 نحو يا فسق . وكلاهما معدولان عن صيغة فاعل فان الاصل فيهما فاسقة وفاسق *
 غير ان فعال مبني على الكسر كما سيأتي فيكون ضمّه نقديراً . وهو مقيس بالاجماع في
 كل وصف من فعل ثلاثي مجرّد * وأمّا فعل فهو معرب يُبنى على الضم كسائر
 النكرات المقصودة . وهو مقيس عند سيبويه وجاعة وسماعي عند آخرين معفوظ في
 فسق وعذر وخبت وأكع لانهم لم يسمعوا غيرهن منه

وَجَاءَ مَا يَحْفَظُ نَحْوَ يَا فُلٌ وَكُلُّهُ بِلَا خِلَافٍ يَنْقُلُ

اي انه قد ورد من ذلك غير ما ذكر الفاظ محفوظة نحو يا فل مقطوعاً من فلان .
 وكذلك يا فلة للمرأة مراداً بها مجرّد النداء * ومن ذلك قولهم يا مكرمان للرجل
 الكريم ونقيضه يا ملامان * ومن هذا القبيل ما مرّ من قولهم يا أبتِ يا أمتِ وغير
 ذلك مما لا نطيل الكلام بذكره . وكلّه سماعي لا يجوز القياس على شيء منه بالاتفاق

فصل

في ما يجوز حذفه في النداء

وَالْحَذْفُ فِي حَرْفِ النِّدَاءِ قَدْ جَرَى وَقَلَّ نَحْوُ ذَا أَرْغَوِي وَأَطْرِقِ كَرَا
وَذَاكَ فِي نِدَاءٍ مَنْ لَمْ يُقْصَدِ أَقَلُّ نَحْوُ رَجُلًا خُذْ يَدَيَّ
اي انهم اجازوا حذف حرف النداء نحو يوسف أعرض عن هذا وستفرغ لكم ايها
الثقلان وأدوا الي عباد الله . وهو كثير في الاستعمال وان كان نافراً في القياس
لان فيه حذف العوض والمعوّض عنه * وقل في كلامهم حذفه مع اسم الاشارة
كقول الشاعر

ذَا أَرْغَوَاءَ فَلَيْسَ بَعْدَ اسْتِعْمَالِ آلِ رَأْسٍ شَيْبًا إِلَى الصَّبَا مِنْ سَبِيلٍ
ومع اسم الجنس المعين كقولهم أطرق كرا ان النعم في القرى . اي يا هذا ارجع
عن جهلك . واخضض رأسك يا كرا وهو مرخم كرا وان اسم طائر * وذلك لان حرف
النداء في اسم الجنس كالعوض من أداة التعريف فحقه ان لا يُحذف كما لا يُحذف
الأداة المذكورة . واسم الاشارة في معنى الجنس باعتبار الإيهام فجرى مجراه * وأقل
من حذفه معها حذفه مع النكرة الغير المقصودة كما اذا قال الاعمى رجلاً خذ يدي
اي يا رجلاً لان الحذف قد يتأتى اذا كان المنادى مقبلاً منتبهاً لمن يناديه وذلك
انما يكون في المعرفة دون النكرة * ولا يكون الحرف المحذوف غير يا كما سيأتي فلا
يقدّر غيرها عند الحذف لانها اصل حروف النداء وأعمها

وَفِي الْمُنَادَى جَازٌ إِذْ لَا يُعْهَدُ نِدَاءٌ تَالِي الْحَرْفِ نَحْوُ يَا أَسْجُدُوا

اي وجاز ايضاً حذف المنادى اذا كان نداء ما يلي حرف النداء غير معهود لانه لا
يصلح للنداء فيكون فيه دليل على حذف المنادى . وذلك كالنعل في نحو يا أسجدوا
فان المنادى فيه محذوف والتقدير يا قوم او يا هؤلاء ونحوها * وسيأتي استيفاء
الكلام على ذلك في بحث حروف النداء

وَعَجْزٌ مَا فَوْقَ ثَلَاثِ عِلْمًا فَرْدًا وَمَزْجِيًّا بِحَذْفِ رُخْمًا

فَنَالَ حَرْفًا ثُمَّ مَا تَقَدَّمَهُ إِن زَادَ مَدًّا رَابِعًا أَوْ كَلِمَةً
وَعَبَّرُذِي الْمَدِّ كَفَرَعُونَ أَخْتَلَفَ فِيهِ وَكُلُّ ذَلِكَ تَخْفِيفًا حُذِفَ
إِي وَيَجُوزُ أَيْضًا حُذْفُ آخِرِ الْمُنَادَى الْعَلَمِ الزَائِدِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ مِنَ الْمَقْدَرِ وَالْمَرْكَبِ
الْمَرْجِي. وَهَذَا الْحَذْفُ يُعْرَفُ عِنْدَ النُّحَاةِ بِالْتَرخِيمِ * وَعَلَى ذَلِكَ يُنَالُ الْحَذْفُ مِنْهُ حَرْفًا
وَاحِدًا كَمَا فِي نَحْوِ جَعْفَرٍ وَخُوَيْلِدٍ فَيُقَالُ يَا جَعْفَرُ وَيَا خُوَيْلِدُ بِحُذْفِ الرَّاءِ وَالْدَالِ *
فَإِنْ كَانَ قَبْلَ آخِرِهِ حَرْفٌ مَدِّيٌّ زَائِدٌ رَابِعًا فَمَا فَوْقَ حُذِفَ أَيْضًا فَيُقَالُ فِي مَرْوَانَ
يَا مَرْوَا * أَوْ يُنَالُ كَلِمَةً وَذَلِكَ فِي الْمَرْكَبِ الْمَذْكُورِ نَحْوِ يَا مَعْدِي فِي مَعْدِي كَرِبَ * فَإِنْ
لَمْ يَكُنْ حَرْفُ الْعِلَّةِ حَرْفٌ مَدِّيٌّ كَمَا فِي فِرْعَوْنَ فَفِيهِ خِلَافٌ وَالْجُمْهُورُ عَلَى اثْبَاتِهِ فَيُقَالُ
يَا فِرْعَوُ بِالْوَاوِ * وَأَمَّا إِنْ كَانَ حَرْفُ الْعِلَّةِ غَيْرَ زَائِدٍ كَمَا فِي مُخْتَارٍ عَلَمًا فَلَا يُحَذَفُ .
وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ ثَالِثًا كَمَا فِي عِمَادٍ فَيَجِبُ إِثْبَاتُهُ فِي مَذْهَبِ الْجُمْهُورِ * وَلَمَّا كَانَ الْمُرَادُ
بِالْتَرخِيمِ التَّخْفِيفُ لَمْ يَرْخَمُوا مَا دُونَ الرَّبَاعِيِّ مِنَ الْأَسْمَاءِ كَرِيدٍ لَّانَهُ خَفِيفٌ بِالْوَضْعِ
وَتَرْخِيمُهُ يُجَحِّفُ بِالْقَدْرِ الصَّالِحِ لَوْضَعِ الْأَسْمَاءِ * وَأَمَّا غَيْرُ الْعَلَمِ فَلَا يُرْخَمُ وَلَوْ كَانَ
صَالِحًا لِلْتَرخِيمِ لَّانَهُ لَا يُعْلَمُ الْحَذْفُ مِنْهُ بِخِلَافِ الْعَلَمِ فَانَهُ لَشَهْرَتُهُ يَكُونُ فِي مَا بَقِيَ
مِنْهُ دَلِيلٌ عَلَى مَا حُذِفَ . وَشَذَّ قَوْلُهُمْ يَا صَاحِبِ إِي يَا صَاحِبُ لِفَقْدِ الْعِلْمِيَّةِ . غَيْرَانَهُ
لَمَّا كَثُرَ دَعَاؤُهُ النَّاسِ بَعْضُهُمْ بَعْضًا بِهِ أَشْبَهَ الْعَلَمَ فَهَاتُ تَرْخِيمُهُ * وَكَذَا مَا سِوَى
الْمَرْكَبِ الْمَرْجِي مِنْهُ وَهُوَ الْمَرْكَبُ الْأَسْنَادِيُّ نَحْوُ تَابَّطُ شَرًّا وَالْمَرْكَبُ الْأَصَافِيُّ نَحْوُ عَبْدِ اللَّهِ
فَانَهُمَا لَا يُرْخَمَانِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ لِأَنَّ الْأَوَّلَ مُحْكَمٌ فَلَا بُدَّ مِنَ الْمَحَافِظَةِ عَلَى صَوْرَتِهِ الَّتِي
حُكِيَ عَلَيْهَا . وَالثَّانِي لَا يُنْطَبِقُ عَلَى حُكْمِ الْمَرْخَمِ لَّانَهُ لَوْ حُذِفَ مِنْهُ آخِرُ الْمُضَافِ لَمْ
يَكُنِ التَّرخِيمُ آخِرًا وَلَوْ حُذِفَ آخِرُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ لَمْ يَكُنِ التَّرخِيمُ فِي آخِرِ الْمُنَادَى . وَمَا
وَرَدَ بِخِلَافِ ذَلِكَ فَتَادَرُ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ وَهُوَ مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ

وَكُلُّ مَا أَنْتَ بِالتَّاءِ أَحْتَمَلُ إِذْ لَمْ تَكُنْ مِنْهُ فَتَقْضِي بِالْخَلَالِ

إِي إِنْ كَانَ مَا كَانَ مُؤْتَنًا بِالتَّاءِ يَحْتَمِلُ التَّرخِيمَ عَلَمًا أَوْ غَيْرَ عِلْمٍ زَائِدًا عَلَى الثَّلَاثَةِ أَوْ
غَيْرِ زَائِدٍ لِأَنَّ التَّاءَ خَارِجَةٌ عَنْ بَيْتِهِ فَلَا يُخْلُ حَذْفُهَا شَيْءٌ . وَلِذَلِكَ لَا يُحَذَفُ مَعَهَا
حَرْفُ الْمَدِّ الْوَاقِعُ قَبْلَهَا فِي نَحْوِ أَرْطَا لَّانَهَا فِي حُكْمِ الْإِنْتِصَالِ فَلَا يَسْتَتِيعُ حَذْفُهَا حَذْفُ
مَا قَبْلَهَا . وَعَلَى ذَلِكَ يُقَالُ يَا فَاطِمَ وَيَا جَارِيَّ وَيَا ثَبَّ وَيَا أَرْطَى وَهَلَمْ جَرًّا * وَاعْلَمْ أَنَّهُمْ لَمْ

يعتبروا في نحو *ثَبَّةٌ وشاةٌ* ما اعتبروه في الثلاثي المذكور لان المؤنث قد ثَقُلَ بالتركيب مع العلامة فاستحقَّ التخفيف . ولان بقاء المرحم منه على حرفين من اصوله كان قبل الترخيم فلم يحدث لاجله . ولذلك لا يمتنع ترخيمه . وعليه قولهم *يا شاةٌ* اذ جني اي يا شاة * فتأمل

وَقَدْ يَضُمُّ دُونَهَا مَا يَبْقَى إِذْ لَيْسَ يَنْوِي مَا مِنْ أَسْمٍ يَلْقَى
وَعَلِمَتْ بِهَا قَلِيلًا ضَمٌّ إِنْ لَمْ يَلْتَبَسْ وَالضَّمُّ فِي الْكُلِّ يَهِنٌ
اي ان ما كان بدون التاء المذكورة قد بُنِيَ الباقي منه على الضم غير منوي ما حذِفَ منه فكأنه موضوع على هذه الصيغة . فيقال *يا جَعْفُ* بضم الفاء كما يقال *يا زيدُ* * وأما المؤنث بالتاء فقد يجري هذا المجرى اذا كان علماً لا يلتبس بالمذكر بعد ترخيمه نحو *يا مَيِّ* في مَيَّة . فان كان يلتبس كحَفْصَةَ وجب الفتح * على ان الضم في كل ذلك لُغَةٌ ضَعِيفَةٌ والمختار ترك ما بقي من كل اسم على ما كان يستحقه قبل الترخيم لان هذا المحذوف في حكم الموجود لكونه مقصوداً فهو خَلِيقٌ بالمراعاة * ولذلك يُقال لهذه اللُغَةُ لُغَةٌ من ينتظر والأخرى لُغَةٌ من لا ينتظر

فصل

في نواحي النداء

وَكَا لِنَدَايَ إِذْ نُوِي الْحَرْفُ الْبَدَلُ مِنْهُ كَذَا الْعَطْفُ بِحَرْفٍ دُونَ أَلْ
اي ان البدل من النداء حكمه حكم النداء المستقل بنفسه لانه على نية تكرار حرف النداء . فيقال *يا سعيدُ كُرْزُ* و*يا عبد الله* بِشَرْ بالضم فيهما . و*يا زيدُ اخانا* و*يا ابا بكر* عبد الله بالنصب كما يقال *يا كُرْزُ* و*يا بشرُ* و*يا اخانا* و*يا عبد الله* * وكذلك المعطوف عليه نحو *يا زيدُ* و*يا بشرُ* و*يا عبد الله* وخالد بالضم فيهما لان حرف العطف قائم مقام حرف النداء المقدّر هناك . ولذلك يشترط فيه ان يكون مجرداً من ال لانها تمتع تقدير حرف النداء قبله فلا يجري معها هذا المجرى
وغير ذلك ارفع او انصب مفرداً مع ذي البنات مما سوى ما قصدنا

اي ان غير ما ذكر من التوابع وهو التعت والتاكيد والبيان والمعطوف المقترن بال اذا كان مفرداً تابعاً للمبني يجوز فيه الرفع حملاً على لفظه الظاهر او المقدّر والنصب حملاً على محله . فيقال يا زيد الكريمُ ويا تميمُ اجمعون ويا فتى احمدُ ويا سيوبه واخليل بالرفع والنصب في الجميع . ما لم يكن التابع هو المقصود بالنداء وهو تابع أي مطلقاً وتابع اسم الإشارة الذي جُمِلَ وصلة الى ندائه كما مرّ فانه يتعين فيهما الرفع * واعلم انه انما جاز اتباع لفظ المبني في هذا الباب بخلاف غيره من المبنيات لانه قد اشبه العرب من حيث ان هذه الضمة توجد عند وجود حرف النداء وتُفقد عند فقدِه فصارت كالرفع وصار حرف النداء كالعامل له * واذا كانت التابع متصلاً بضمير المنادى جاز ان يكون للغمبة باعتبار الاصل وللحضور باعتبار الحال لانه قد صار مخاطباً . فيقال يا زيد نفسه او نفسك ويا تميم كاهم او كاهكم . وقس عليه .

وَمَا بِالْأُضْيِفَ لَفْظًا قَدْ حُسِبَ كَمُفْرَدٍ مِنْهُ وَيَأْقِيهِ نُسْبٌ

اي ان المضاف اللفظي المقترن بال مما سوى التابع المقصود بعد المفرد لانه في تقدير الانفصال فيكون مع المبني جائز الوجهين * وما بقي من ذلك وهو تابع المَرْب مطلقاً والمضاف المعنوي والمضاف اللفظي المجرد من ال والمُشَبَّه بالمضاف يُنْصَب على الاطلاق . فيقال يا زيد الحسن الوجه بالرفع والنصب . ويا عبد الله الكريم ويا ابا بكر العظيم الشأن ويا زيد اخا عمرو ويا خالد ضارب بشر ويا عثمان وراكباً فرساً بالنصب لا غير في الجميع * واما التابع المقصود فقد مرّ من الكلام عليه ما يغني عن الاعداد

وَتَابِعُ التَّابِعِ مِمَّا أَغْرَبَا فِي كُلِّهِ إِتْبَاعُ لَفْظٍ وَجِبَا

اي ان التابع المَرْب اذا اتبع وجب حمل تابعه مطلقاً على لفظه فيقال يا ايها الرجل ذو المال بالرفع فقط . ويا زيد جارتنا العزيز بالنصب لا غير . ويا بشر الكريم صاحبنا بالرفع مع رفع الكريم وبالنصب مع نصبه . وقس عليه * واما تابع التابع المبني فيجري مجرى تابع المنادى المبني لان متبوعه في حكم المنادى المستقل . وعلى ذلك يقال يا سعيد كرر الكريم بالرفع والنصب . ويا زيد وعثمان امير الجيش بالنصب لا غير . وقس على كل ذلك

فصل

في الاستغاثة

وَأَجْرُزْ مُنَادَى يَا أُسْتَغِيثَ مُعَرَّبًا بِاللَّامِ لَفْظًا كَمُضَافٍ رُكْبَانًا

اي ان المُنَادَى ييا اذا طُلِبَتْ مِنْهُ الْإِغَاثَةُ لِغَيْرِهِ يُعْجَرُ بِاللَّامِ لَفْظًا نَحْوُ يَا لَزِيدَ لَعْمَرٍ وَكَانَ لَا يَزَالُ فِي مَحَلِّ النِّصْبِ عَلَى حَكْمِ الْمُنَادَى * وَلِذَاكَ إِذَا نُعِيتَ بِحُجُوزٍ فِي نَعْتِهِ الْجُرْ وَالنِّصْبِ نَحْوُ يَا لَزِيدَ الشُّجَاعِ لِلْمُظْلُومِ بِحُجُوزِ الشُّجَاعِ وَنِصْبِهِ * وَهُوَ مُعَرَّبٌ لِمَعْدُومِ عَنْ مُشَابَهَةِ كَافِ الْخُطَابِ مِنْ حَيْثُ الْإِفْرَادُ لِأَنَّهُ قَدْ تَرَكَّبَ مَعَ حَرْفِ الْجُرِّ فَاشْبَهَ الْمُضَافَ . وَقِيلَ لِأَنَّ الْحَرْفَ الْمَذْكُورَ قَدْ أَبْعَدَهُ عَنْ شَبَهِ الْحَرْفِ لِأَنَّهُ مِنْ خِصَائِصِ الْأِمَاءِ * وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُسْتَغَاثَ لَا يُسْتَعْمَلُ لَهُ غَيْرُ يَا مِنْ حُرُوفِ النِّدَاءِ كَمَا تُشْعِرُهُ بِعِبَارَةِ النِّظْمِ لِأَنَّهُ قَدْ خَرَجَ عَنْ أَصْلِ الْمُنَادَى لَفْظًا وَمَعْنَى فَاقْتَضَى أُمُّ الْبَابِ لِحَالِ التَّصَرُّفِ فِيهَا بِخِلَافِ غَيْرِهَا

وَاللَّامُ مَعَ يَا أَفْتَحَ وَدُونَهَا أَكْسِرُ إِذْ هُوَ مَعَهَا فِي مَكَانِ الْمُضْمِرِ

اي ان اللام الداخلة على المستغاث تفتح وان كانت لام الجر لانه قد وقع بعد حرف النداء موقع الضمير فتفتح معه اللام كما تفتح مع الضمير في نحو لك . ولذلك اذا عطف عليه ولم تُكْرَرْ يَا تُكْسَرُ اللام كما في قول الشاعر
يَبْكُكَ نَاءٌ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ يَا لَلْكَهُولِ وَالشُّبَّانِ لِلْهَجَبِ
واما اذا كُرِّرَتْ يَا فَلَا بُدَّ مِنَ الْفَتْحِ مَعَهَا كَمَا فِي قَوْلِ الْآخَرِ

يَا أَقُومِي وَيَا لَأَمْثَالِ قُومِي لِأَنَّهُ نَاسٌ عَتُوهُمْ فِي أَزْدِيَادِ
واما لام المستغاث له فهي مكسورة مطلقاً على أصلها * وقد يُعْجَرُ مِنْ كَقَوْلِ الْآخَرِ
يَا لِلرَّجَالِ ذَوِي الْأَبَابِ مِنْ تَقَرٍّ لَا يَبْرَحُ السَّفَهُ الْمُرْدِي لَمْ دِينَا
واعلم ان المستغاث من اجله قد تكون الاستغاثة له وقد تكون عليه كما رأيت في الامثلة وانما يطلق عليه المستغاث له لان ذلك هو الغالب فيه * والاول لا يُعْجَرُ إِلَّا بِاللَّامِ وَالثاني يُعْجَرُ بِهَا أَوْ مِنْ كَمَا رَأَيْتَ * وَإِذَا وَقَعَ بَعْدَ حَرْفِ النِّدَاءِ مَا لَا يُنَادَى حَقِيقَةً نَحْوُ يَا لِلْهَجَبِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَغَاثًا وَالْمُسْتَغَاثُ لَهُ مُحَذُوفٌ فَتُفْتَحُ اللَّامُ وَيَجُوزُ الْعَكْسُ فَتُكْسَرُ

وَاللَّامُ عَنْهُ كَمَا دَى تُحَذَفُ فَيَسْتَعِضُ أَلْفًا تُطَرَّفُ
 أي ان اللام تُحذف عن المُستغاث فيكون كالمنادي غير انه يُعوّض عنها بألفٍ في
 آخره للفرق بينهما نحو يا زيدا للمعروء وعليه قول الشاعر
 يا يزيدا لأملٍ نيلٍ عزٍّ وغنى بعد فاقةٍ وهوانٍ
 وقد لا يعوّض فيخلو منهما جميعاً كقوله
 أَلَا يَا قَوْمُ لِلْجَبِّ الْعَجِيبِ وَلِلْفَقْلَاتِ تَعْرِضُ لِلْأَرِيبِ
 وحينئذٍ يجري مجرى المنادي الصريح فيضمُّ منه ما يضمُّ في النداء ويُنصب ما
 يُنصب * ولا يجوز فيه الجمع بين اللام والألف فلا يُقال يا زيدا للمعروء لا مثناع
 الجمع بين المَوْض والمعوّض عنه

وَمِثْلُ مَا اسْتَفِيتُ مَا تُعْجِبُ مِنْهُ كَيَا لَلْمَاءِ أَوْ يَا طَرَبًا
 أي ان ما تُعْجِب من ذاته او من صفته يجري في كل ما ذُكر مجرى المستغاث .
 فتدخل عليه اللام كقولك يا للماء اذا تعجبت من وجوده او من كثرته . وتعاقبها
 الألف نحو يا طرباً . وقد يُجرّد منهما جميعاً فيقال يا طَرَبُ بالضم * وقس على كل ذلك

فصل في الندبة

وَكَا لَمَنَادَى مَا لِنَجْعَةٍ نُدْبُ أَوْ أَلَمْ بَوَا وَتَعْيِينُ يُجِبُ
 أي ويجري مجرى المنادي ما نُدب لتنجعٍ عليه او توجعٍ له او منه بواسطة وا الموضوعة
 لذلك * ولا يكون الأَمْعَرَةُ معيّنةً ليقوم عذر النادب له فلا يكون نكرةً ولا معرفةً
 مبهمَةً كالضمير واسم الإشارة والموصول بصلّة غير مشهورة * وهو يُعطى ما للمنادي
 من البناء والاعراب فيقال وا زيد بالضم وا امير المؤمنين وا حامياً عشيرتنا
 بالنصب * ويؤنّ عند الضرورة رفعاً ونصباً . وبهما يروى قوله
 وا فَقَعَسَا وَاين مَني فَقَعَسُ ا ايلي ياخذها كَرُوسُ
 وقد يُندب بيا عند أمن اللبس بالمنادي المحض كما سيأتي ولا يُندب بغيرها مطلقاً
 وَغَالِبًا صِلْ عَجْرَهُ بِالْأَلِفِ مُنْفَتِحًا مَا لَمْ يَكُنْهَا فَاحْذِفِ

اي ان المندوب يُوصَل غالباً آخِرُهُ بِالْأَلِفِ مُفْتَوَحًا لِمُنَاسِبَتِهَا مَا لَمْ يَكُنْ أَلِفًا فَيُحَذَفُ
لِلتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ . فان كان مضمومًا او مكسورًا حُذِفَتِ تِلْكَ الْحَرَكَةُ لِنَزُولِ الْفَتْحَةِ
مَكَانَهَا . وان كان منوّنًا حُذِفَ التَّنْوِينُ الْفَاصِلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْاَلِفِ * وهذه الالف
تَلْحَقُ الْمُنْدُوبَ لِاجْلِ مَدِّ الصَّوْتِ بِهِ اِظْهَارًا لَشِدَّةِ الْحُزْنِ . وعلى ذلك قول الشاعر
فَوَاكِدًا مِنْ حُبِّ مَنْ لَا يُجِئُنِي وَمِنْ عِبْرَاتٍ مَا لَهُنَّ فَنَاءُ

وَالْغَالِبُ اِنْ تَلَحُّقَهَا هَاءُ السَّكْتِ فَيُقَالُ وَافِكِدَاءُ * وَاِذَا نُدِبَ نَحْوُ مُصْطَفَى حُذِفَتِ
أَلِفُهُ لِلتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَلِفِ النُّدْبَةِ فَيُقَالُ وَافِكِدَاءُ . وهو مذهب
الْجُمْهُورِ * فان كان آخر المندوب أَلِفًا وهَاءُ كَعَبْدَ اللَّهِ لَمْ تَلْحَقْهُ الْأَلِفُ وَالْهَاءُ فَرَارًا
مِنْ ثِقَلِ اللَّفْظِ فَيُنْدَبُ بِمَجْرَدِ الْأَكْثَرِينَ * واعلم ان المراد بحجز المندوب ما تَمَّ
بِهِ مِنْ حَرْفٍ او كَلِمَةٍ فَيُنْدَرِجُ فِيهِ عَجْزُ الْمَرْكَبَاتِ وَصَلَةُ الْمَوْصُولِ لِان كل ذلك يكون
مَعَهُ كَلِمَةٌ وَاحِدَةً او كَلِمَتَانِ الْوَاحِدَةِ . فيقال وَافِكِدَاءُ وَافِكِدَاءُ وَافِكِدَاءُ وَافِكِدَاءُ
تَابُطُ شَرَاهُ وَافِكِدَاءُ مِنْ حَفَرٍ بِرُزْمَرَاهُ . والحركة البناءية او الإعرائية تُقَدَّرُ عَلَى كُلِّ
مَا قَبْلَ الْأَلِفِ هُنَا وَفِي بَابِ الْاسْتِفَاةِ لِاسْتِغْثَالِ الْمَحَلِّ بِحَرْكَةِ الْمُنَاسِبَةِ * وعلامة النُدْبَةِ
تَنْزِمُ الْمُنْدُوبَ اِذَا كَانَ يَلْبَسُ بِالْمُنَادَى الْمُخَضَّصِ كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ
حُمِلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرْتُ لَهُ وَقْتُ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ بِأَعْمَرًا
فَانْ أَمِنَ اللَّبْسَ جَازٍ لِحَاقِهَا وَتَرَكَهَا * وَرُبَّمَا لَحِقَتْ غَيْرُ مُنْدُوبٍ نَحْوَ وَاعْبِيَا وَافِكِدَاءُ .

ومنه قول الراجز

وَاعْبِيَا لِهَذِهِ الْفَلَيْقَةِ هَلْ تُذْهِبَنَّ الْقُوبَاءَ الرِّيقَةَ

وَتَلْحَقُ نَعْتَ الْمُنْدُوبِ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ نَحْوُ وَافِكِدَاءُ الْكَرِيمَاءُ . وما أُضِيفَ نَعْتُهُ إِلَيْهِ

كقول الشاعر

كَمْ فَائِلٍ وَافِكِدَاءُ بَنَ سَعْدَاءُ كُلُّ أَمْرِي بِكَ عَلَيْكَ أَوَّاءُ

وذلك لان الصفة مع الموصوف كالشيء الواحد وكذلك المضاف اليه مع المضاف

وَحَيْثُ كَانَ الْفَتْحُ دَاعِي اللَّبْسِ فَأَلِفُ أَقْلِبِهَا بِحَرْفِ الْجَنْسِ

اي متى كان فتح ما قبل أَلِفِ النُّدْبَةِ يُؤَدِّي إِلَى الْاِتِّبَاسِ بِتَرْكِ مَا قَبْلَهَا عَلَى حَرَكَتِهِ
وَيُقَلَّبُ حَرْفًا يَجَانِسُ تِلْكَ الْحَرَكَةَ . فاذا نُدِبَ الْغَلَامُ الْمُضَافُ إِلَى ضَمِيرِ الْمَفْرُودِ الْغَائِبِ او
الْمَفْرُودَةِ الْمَخَاطَبَةِ قِيلَ فِي الْأَوَّلِ وَافِكِدَاءُ بِقَلْبِ الْاَلِفِ وَافِكِدَاءُ وَفِي الثَّانِي وَافِكِدَاءُ وَافِكِدَاءُ

بقلبها ياء . لانه لو قيل وا غلاماه ووا غلامكاه لالتبس الاول بالمضاف الى ضمير الغائبة والثاني بالمضاف الى ضمير المخاطب * فان أُضيف الى ضمير جماعة الذكور قيل وا غلامكموه باعتبار ضمة الميم التي كانت لها في الاصل لانه لو قيل وا غلامكماه التبس بالمضاف الى ضمير المثنى * واعلم ان المضاف الى ضمير الخطاب جاز ان يُندب وامتنع ان يُنادى لان المندوب غير مُخاطَب كما في المنادى * وبهذا الاعتبار جاز ان يكون المتعجب منه مضمراً نحو يا لك فارساً ويا لها ليلة .

وَتُحَذَفُ الْيَاءُ كَوَا عَبْدَاهُ بِلُغَةِ السُّكُونِ فِي نِدَائِهِ

اي ان المضاف الى ياء المتكلم على لغة تسكينها في نداءه تُحذف عنه اذا نُدب دفعا لالتقاء الساكنين بينها وبين ألف الندبة فيقال في ندب العبد المضاف اليها وا عباده * واما على بقية اللغات المذكورة في باب المنادى منه فيجري مجرى امثاله مما في هذا الباب * واعلم ان الهاء اللاحقة الاخر هنا حقه السكون لانها موضوعة للوقف . غير انه يجوز ضمها في الشعر كما في قول الشاعر

أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ وَعَمْرُ بْنُ الزُّبَيْرِ

وعليه مثال النظم . وقد مر الكلام عليها في باب الوقف

وَتُسَكِّرُ النَّدْبَةُ حَذْفَ الْحَرْفِ لِقَوْتِ مَدِّ الصَّوْتِ عِنْدَ الْحَذْفِ
لِذَاكَ مَا يُنْدَبُ لَا يُرْخَمُ وَذَاكَ فِي مَا يُسْتَغَاثُ يُلْزَمُ

اي ان الندبة يمتنع فيها حذف حرف النداء لان المقصود فيها مد الصوت وتطويله والحذف ينافي ذلك فيفوت الغرض . ولذلك لا يُرْخَمُ المندوب * والمستغاث يجري هذا المجرى فلا يُحذف عنه حرف النداء ولا يُرْخَمُ . وأما قول الشاعر

كَلَّمَا نَادَى مُنَادٍ مِنْهُمْ يَا لَتَيْتِمَ اللَّهِ فَلَنَا يَا لَمَالٍ

اي يا مالك فمحمول على الضرورة او الشذوذ * واعلم ان مما يمتنع معه حذف الحرف المنادى البعيد عن بناديه لان المراد في نداءه إطالة الصوت بواسطة الحرف فلو حُذِفَ قَصُرَ الصوت عن البلوغ اليه * ومما يمتنع فيه الترقيم ما كان مبنياً قبل النداء كخدام عند الاكثرين . وما يلزم النداء ككرمان عند الجميع

فصل

في الاختصاص

يَأْتِي اخْتِصَاصُ كِنْدَا ذِي اللَّامِ مَعَ أَيِّ وَلِلْإِنْشَاءِ وَالْحَرْفِ يَدْعُ
وَذَاكَ بَعْدَ مُضْمَرِ النَّفْسِ أَتَى نَحْوُ أَنَا أَفْعَلُ أَيُّهَا الْفَتَى

اي ان الاختصاص يأتي على صورة نداء المحلى باللام مع أي فقط غير متضمن معنى
الانشاء ولا مصاحب حرف النداء فيكون خبراً وارداً على صورة الانشاء كما في
نحو أليس الله بكاف عبده على ما سيجي * وهو يقع بعد ضمير التكلم نحو انا افعل
كذا أيها الفتى اي أفعله مختصاً بفعله من بين الفتيان . فيكون المراد بالفتى نفس
المتكلم لا شخصاً آخر يخاطبه . وهو تابع لأي كما كان في النداء لانه منقول عنه *
ولما كانت هذه الصورة منقولة عن صورة النداء بقيت فيها اي مضمومة على غير سبب
كما يكون في الحكاية ولم تزل في موضع النصب بفعل واجب الحذف غير ان تقديره
أخص لا ادعو * والتزم رفع ذي اللام بعدها اتباعاً للفظها كما كان في النداء *
واعلم ان الاختصاص قد نقل عن باب النداء لمشاركة معنوية بينهما لان كلا
منهما يتعلق بواحد مخصوص من بين أمثاله . غير ان ذاك يتعلق بصاحبه على سبيل
الانشاء وهذا على سبيل الخبر

وَجَاءَ دُونَ أَيِّ مَنْصُوبًا كَمَا نَقُولُ نَحْنُ الْعَرَبُ نَزَعِي الدِّمَاءَ

وَذَا الَّذِي الْخُطَابِ طَوْرًا قَدْ بَلَى كَعِنْدَكَ اللَّهُ رَجَاءً الْخَيْرِ لِي

اي ان هذا المختص يجي بدون أي قائماً مقامها وحيث أنه يكون منصوباً بفعل
الاختصاص المضمّر كقولك نحن العرب نزع الدماء اي أخص العرب * وهو يكون
تارة مقروناً بال كما رأيت . وتارة مضافاً الى مضمونها نحو نحن معاشر الانبياء لا
نورث * وقد يضاف الى غيره كقوله نحن بني ضبة اصحاب الجمل * ونذر وقوعه
علماً كقول الآخر بنا تيمناً بكشف الضباب * وقد يقع بعد ضمير الخطاب كقولهم
سبحانك الله العظيم . وعليه مثال النظم * ولا يقع بعد ضمير الغائب ولا بعد الاسم

الظاهر البتة * وإعلم ان جملة الاختصاص من الفعل المحذوف والاسم المذكور بعده في موضع النصب على الحال . وذلك يشمل جميع الصور المذكورة في هذا الباب * والمختص يفترق عن المنادى بانه يكون بدون الحرف لفظاً ونيةً . ولا يكون نكرةً ولا اسم إشارة ولا موصولاً . ولا يُستغاث ولا يُندب ولا يُرخم . ولا يقع في أول الكلام . ولا يُضمَّن معنى الانشاء كما مرّ . ويُنصب مع كونه مفرداً . ولا يكون علماً إلا في النادر كما رأيت * وقد انهي بعض المحققين الفروق التي بينهما الى عشرين فرقاً ونيف فاقصرنا منها على ما ذكرناه

فصل در شأنها

في التحذير والإغراء

يُنصَبُ تَحْذِيرًا بِمُضْمَرٍ كَمَا إِيَّاكَ وَالْأَفْعَى وَإِيَّاكَ الدِّمَا وَقِيلَ إِيَّاكَ مِنَ الْأَفْعَى وَقَدْ شَذَّ عَلَى غَيْرِ الْخُطَابِ مَا وَرَدَ

اي انهم يستعملون النصب على سبيل التحذير للمخاطب بعامل مضمير كما في قولنا إِيَّاكَ وَالْأَفْعَى . فان الاصل فيه أَحْذَرُكَ مِنَ النِّقَاءِ نَفْسِكَ وَالْأَفْعَى غير انه لما كان المقام يضيق عن التوسع في العبارة حذفوا الفعل وما يتعلق به في المعنى من جازٍ ومجرور فأنفصل الضمير المنصوب به لعدم استقلاله متصلاً . وهذا أوجه ما قيل فيه * وأجازوا ترك الواو نحو إِيَّاكَ الدِّمَا . والجرم نحو إِيَّاكَ مِنَ الْأَفْعَى . اي أَحْذَرُكَ الدِّمَا وَأَحْذَرُكَ مِنَ الْأَفْعَى * وحكم هذا الضمير ان يكون للمخاطب كما رأيت . وقد جاء لغيره شذوذاً كقول بعضهم إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكَ الْارْتَب . وقول الآخر من بلغ السَّيِّئِينَ فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابِ . وكلاهما من نوادر الكلام . فان عَطِفَ عَلَى ضَمِيرِ مُخَاطَبٍ نَحْوُ إِيَّاكَ وَإِيَّاهُ مِنَ الشَّرِّ جاز لانه يجبي في التوابع ما لا يجبي في المتبوعات

وَالْحَيَّةَ الْحَيَّةَ قَالُوا وَكَذَا يُقَالُ أَيْضاً مَقْلَتِيكَ وَالْقَذَى وَالْفِعْلُ دَعَى فِي الْكُلِّ حَتْمًا وَسَوَى ذَلِكَ كَالْأَفْعَى كَمَا شَاءَ الْهَوَى اي انهم يتركون الضمير مع تكرار المحذّر منه نحو الْحَيَّةَ الْحَيَّةَ . او مع العطف عليه نحو مَقْلَتِيكَ وَالْقَذَى * ويجب ترك الفعل الناصب في جميع هذه الصور . أمّا مع الضمير

فَلَاِنَّ هَذَا اللَّفْظَ لكَثْرَةُ التَّحْذِيرِ بِهِ جُعِلَ عَوْضًا عَنِ التَّلَفُظِ بِالْفِعْلِ . وَأَمَّا مَعَ التَّكَرُّارِ
وَالْعُطْفِ فَلِقِيَامِ الْمَكْرَرِ وَالْمَعْطُوفِ مَقَامَهُ * فَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ كَمَا إِذَا قِيلَ
الْأَنْعَى فَقَطْ جَازَ اضْمَارُ الْفِعْلِ اكْتِفَاءً بِدَلَالَةِ الْقَرِينَةِ وَظَاهَرَهُ لِقَعْدِ النَّائِبِ عَنْهُ

وَقَدْ أُجِيزَ الرَّفْعُ فِي مَا كُرِّرَا تَأَوُّلاً وَذَلِكَ فِي الْعُطْفِ جَرَى

إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ أَجَازُوا الرَّفْعَ فِي التَّحْذِيرِ الْمَكْرَرِ نَحْوُ الْأَسَدِ الْأَسَدُ عَلَى تَقْدِيرِ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ
إِذَا هَذَا الْأَسَدُ . أَوْ خَبَرَ إِي فِي طَرِيقِكَ الْأَسَدُ وَنَحْوُ ذَلِكَ * وَاجَازَ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ فِي
الْمَتَعَاظِفِينَ نَحْوَ نَاقَةِ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا إِي هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ وَقَسَّ عَلَيْهِ

وَأَسْتَعْمَلُوا الْإِغْرَاءَ كَالْتَّحْذِيرِ مِنْ دُونَ ضَمِيرٍ كَأَلَوْفَا يَا مَنْ ضَمِنْ

وَالْعَهْدَ وَالذِّمَّةَ وَالْوَحَى الْوَحَى قُلْ وَأَنْوِي فِي الْبَابَيْنِ فِعْلاً صُلْحًا

إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ أَجَازُوا الرَّفْعَ فِي التَّحْذِيرِ بِدُونَ إِيَّاكَ فَيُنْصَبُ بِفِعْلِ مَضْمَرٍ كَقَوْلِكَ الْوَفَاءَ
إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ أَجَازُوا الرَّفْعَ فِي التَّحْذِيرِ بِدُونَ إِيَّاكَ فَيُنْصَبُ بِفِعْلِ مَضْمَرٍ كَقَوْلِكَ الْوَفَاءَ
إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ أَجَازُوا الرَّفْعَ فِي التَّحْذِيرِ بِدُونَ إِيَّاكَ فَيُنْصَبُ بِفِعْلِ مَضْمَرٍ كَقَوْلِكَ الْوَفَاءَ

الْوَحَى الْوَحَى * وَيَجُوزُ الرَّفْعُ فِي الْمَكْرَرِ وَالْمَعْطُوفِ وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ

أَنْ قَوْمًا مِنْهُمْ عُمَيْرٌ وَأَشْبَاهُ عُمَيْرٍ وَمِنْهُمْ السَّفَاحُ

لَجَدِيرُونَ بِالْوَفَاءِ إِذَا قَالُوا أَخُو النُّجْدَةِ السَّلَاحُ السَّلَاحُ

وَأَمَّا الْفِعْلُ الْمَحْذُوفُ فَيُقَدَّرُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْبَابَيْنِ بِمَا يَصْلُحُ لَهُ فِي الْمَعْنَى . وَيَكُونُ
حَذْفُهُ وَاجِبًا هُنَا مَعَ الْعُطْفِ وَالتَّكَرُّارِ وَجَائِزًا بِدُونِهِمَا كَمَا هُنَاكَ

فصل

فصل

في اشتغال العامل عن المعمول

قَدْ يَشْغَلُ الْعَامِلَ نَصَبُ مَا أُلْتَحَقَ مِنْ مَضْمَرٍ أَوْ عُلُقَةٍ لِاسْمٍ سَبَقَ

فَالسَّابِقُ أَرْفَعُ مُبْتَدَأً وَأَنْصَبُ عَلَى إِضْمَارٍ مِثْلِ الْعَامِلِ الَّذِي تَلَا

إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ أَجَازُوا الرَّفْعَ فِي التَّحْذِيرِ بِدُونَ إِيَّاكَ فَيُنْصَبُ بِفِعْلِ مَضْمَرٍ كَقَوْلِكَ الْوَفَاءَ
إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ أَجَازُوا الرَّفْعَ فِي التَّحْذِيرِ بِدُونَ إِيَّاكَ فَيُنْصَبُ بِفِعْلِ مَضْمَرٍ كَقَوْلِكَ الْوَفَاءَ
إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ أَجَازُوا الرَّفْعَ فِي التَّحْذِيرِ بِدُونَ إِيَّاكَ فَيُنْصَبُ بِفِعْلِ مَضْمَرٍ كَقَوْلِكَ الْوَفَاءَ

بإضمار ما يوافق ذلك العامل في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط كما سيجيء . فيكون
التقدير في المثال الاول ضربت زيداً ضربته . وفي المثال الثاني اتيمت الفلام قنلت
اباه . غير انه قد يعرض لكل من ذلك ما يغير حكمه كما ستقف عليه ان شاء الله
والرفع بعد ما يختص اسماً وجب . **وَحَيْثُ لَا يَعْمَلُ فِيهِ مَا عَقَبَ**
اي ان هذا الاسم اذا وقع بعد ما يختص بالاسماء كما ذا الفجائية يجب رفعه نحو
خرجت فاذا زيد يضربه عمرو لان اذا هذه لا يقع الفعل بعدها فلا يمكن اضماره *
وكذلك اذا وقع حيث لا يعمل فيه ما بعده كما اذا وقع قبل ما له صدر الكلام نحو
زيد ما رأيتاه وعمرو ان لقيته فأكرمته لان ما له الصدر لا يعمل ما بعده في
ما قبله * او كان العامل واقعاً صلة نحو عمرو انا الضاربة لان الصلة لا تعمل في ما
قبل الموصول وما لا يعمل لا يفسر عاملاً * وقس على ذلك ما اشبهه من المواقع
فَإِنْ يَكُنْ قَدْ جَاءَ ذَاكَ بَعْدَ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ فَنَصْبٌ حَتْمًا

اي فان وقع الاسم المذكور بعد ما يختص بالافعال كأدوات الاستفهام غير همزة
وأدوات الشرط والعرض والتخصيص ونحو ذلك وجب نصبه نحو هل زيداً رأيتاه
وان عمراً زرتاه اكرمك والأكبراً تضيفه وهلاً خالداً اكرمته . وذلك لان النصب
يقضي إضمار الفعل بعد هذه الأدوات فتبقى على ما وضعت له من الاختصاص
بالدخول على الافعال . ولا يجوز الرفع بعدها لانه يقتضي التجرد فتخرج معه عن
وضعها * وأما الواقع بعد همزة الاستفهام فلا يجب فيه النصب كما سيأتي اذ لا يجب
عندهم دخولها على الافعال لانها ام الباب فتوسعوا فيها ما لم يتوسعوا في غيرها *
واعلم انه قد يضم مطاوع الفعل الظاهر لا نظيره فيرفع الاسم المشتغل عنه به لا
بالابتداء . وعليه يروى بالرفع قول الشاعر

لا تجزعي ان منفس اهلكته فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

اي لا تجزعي ان هلك منفس فانه مطاوع لأهلك لانه يقال اهلكته فهلك . وفس
نظائره عليه

وَالنَّصْبُ رَجَحٌ قَبْلَ فِعْلِ الطَّلَبِ وَبَعْدَ مَا الْفِعْلُ يَلِي فِي الْأَعْلَابِ
وَعِنْدَ خَوْفِ اللَّبْسِ فِي مَا أَوْهَمَا تَفْسِيرُهُ الْوَصْفَ لِمَا تَقَدَّمَا

اي انه يُرَجَّحُ نصب الاسم المُشْتَغَل عنه اذا وقع قبل الفعل الطَّلَبِي . وهو الامر نحو
 زيدا اَضْرِبْهُ . والنهي نحو عمرًا لا تُكْرِمْهُ . وذلك لضعف الاخبار بالجملة الطَّلَبِيَّة
 وان كان مباحًا كما مرَّ * ولا فرق في الطلب بين ان يكون بلفظ الإنشاء كما رأيت
 أو بلفظ الخبر نحو زيدا غَفَرَ اللهُ لَهُ وعمرًا لا يُصِيبُهُ السُّوءُ * ولا في الامر بين ان
 يكون بالضيعة كما مرَّ أو باللام نحو زيدا لِيَزَحِمَهُ اللهُ * وانما صحَّ ذلك مع اللام ولا
 الطَّلَبِيَّتين وهما من ذوات الصدارة لانهم حملوا الامر باللام على الامر بالضيعة والنهي
 بلا على النفي بها * فان اقترن الفعل بالفاء فان تضمن الامر معنى الشرط نحو كل
 ضيف يا تيك فأَكْرِمْهُ نَزَلِ الفعل بعدها منزلة الجواب فوجب الرفع عند الجمهور
 لان ما بعد الفاء لا يعمل في ما قبلها . والأوجب النصب نحو زيدا فأَكْرِمْهُ
 لان الرفع يقتضي دخول الفاء على خبر المبتدأ الخالي من معنى الشرط وهو ممتنع .
 وحينئذ يجعل ما بعدها جوابًا لشرطٍ مقدَّر كما في نحو رَبَّكَ فَكَبِّرْ على ما سيجيء في
 باب أَمَّا . وفي هذه الصورة لا يمتنع عمل ما بعدها في ما قبلها لانها في الاصل مقدمة
 على الاسم كما سيجيء في تفصيله هناك * ويترجى النصب ايضا في ما وقع بعد اداة يليها
 الفعل غالبًا كهمزة الاستفهام وحروف النفي المشتركة وهي ما ولا وإن نحو ازيدًا
 ضربته وما عمرًا لقيته * فان كان المطلوب بالاستفهام تعيين الاسم نحو ازيد ضربته
 ام عمرو فالرفع ارجح عند المحققين بناءً على ان الفعل متحقق الوقوع فلا تعلق للهمزة به
 لان الاستفهام عن تعيين المفعول لا عن حدوث الفعل . والنصب اشهر عند الجمهور
 ذهابًا الى ان الاستفهام يطلب الفعل كيفما وقع وعليه يروى بالنصب قول الشاعر
 أَتَعْلَبَةُ الْفَوَارِسِ ام رِياحًا عَدَلَتْ بِهِمْ طَهِيَّةٌ وَخِشَابًا

غير انه مع النصب يُضْمَرُ العامل بعد الاسم لا قبله لان الهمزة لا يليها الا المسؤول
 عنه بها كما سيجيء * وكذلك يترجى النصب عند خوف الالتباس في ما يوهم لو كان
 مرفوعًا ان المفسر صفة لما قبله نحو اِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ . فلو قيل كلُّ شَيْءٍ
 بالرفع احتمل ان يكون الفعل صفةً لشيء فيكون المعنى ان كلَّ شَيْءٍ من مخلوقاتنا بِقَدَرٍ
 وهو خلاف المقصود * واعلم ان همزة الاستفهام اذا فصلت عن الاسم المُشْتَغَل عنه
 بغير الظرف ترجح رفعه نحو اَنْتَ زَيْدٌ تُحِبُّهُ لان النصب يقتضي تكلف حذف الفعل
 وانفصال الضمير الذي كان مستترًا فيه على غير حاجة اليه . فان كان الفاصل ظرفًا

ترجع النصب نحو اعندي زيداً تضربه لان الفصل بالظرف كلا فصل

وَبَعْدَ عَاطِفٍ عَلَى مَا قَبْلَهُ مِنْ جُمْلَةٍ الْفِعْلِ مُبَاشِرًا لَهُ

اي انه يترجى ايضاً نصب الاسم المذكور اذا وقع بعد عاطف ملتحقي به على جملة فعلية مذكورة قبله نحو قام زيد وعمراً اكرمه طلباً للمناسبة المستحسنة في العطف . لان النصب يقتضي إضمار الفعل فيكون عطف فعلية على مثلها بخلاف الرفع فانه يستلزم عطف اسمية على فعلية * فان لم يكن العاطف مباشراً نحو قام زيد وأماً عمرو فاجلسته ترجع الرفع لان الكلام بعد أماً مستأنف مقطوع عما قبله * واستدرك بعضهم ما كان الفعل فيه طلبياً نحو اضرب زيداً وأماً وعمراً فأكرمه فانه يترجى فيه النصب * واعلم انهم جعلوا حتى ولكن وبل الابتدائيات في هذا المقام كالعاطفات فرجحوا النصب بعدهن نحو رأيت القوم حتى زيداً رأيتُهُ وما ضربتُ زيداً لكن عمراً ضربته وما لقيتُ بكراً بل خالداً لقيته * وانما لم يجعلوهن عاطفات لان شرط معطوفهن ان يكون مفرداً وما بعدهن هنا جملة . ولكنهم شبهوا موقعهن هنا بموقعهن هناك في كون ما بعد حتى بعض ما قبلها ووقع لكن وبل بعد النفي فاعطوهن حكم أحرف العطف

وَأَعْتَمَدُوا تَسْوِيَةَ الْأَمْرَيْنِ عَطْفًا عَلَى صَاحِبَةِ الْوَجْهَيْنِ
فَالرَّفْعُ يَأْتِي بِأَعْتَابِ الْكُبْرَى وَالنَّصْبُ يَأْتِي بِأَعْتَابِ الصَّغْرَى

اي ان النحاة اعتمدوا التسوية بين الرفع والنصب عند عطف الجملة المصدرية بالاسم المذكور على جملة ذات وجبين وهي التي صدرها اسم وعجزها فعل نحو زيد قام وعمرو اكرمه لاجله . فانهم يرفعون باعتبار العطف على الجملة الكبرى وهي المبتدأ وخبره وينصبون باعتبار العطف على الجملة الصغرى وهي الخبر فقط * وعلى كل منهما تحصل المناسبة في العطف لان الجملة المعطوفة مع الرفع اسمية كالكبرى ومع النصب فعلية كالصغرى باعتبار الفعل المضمر فيها * واعلم انه يلتزم الرابط بين الجملة المعطوفة والمبتدأ في الجملة المعطوف عليها لاجل تصحيح النصب . وهو أماً الضمير كما مر في المثال . او الفاء السببية نحو زيد قام فعمرو اكرمه لانها مع النصب تكون بمعطوفة على الخبر فلا بد ان تشاركه في الربط بالمبتدأ . فان فقد الرابط وجب الرفع وامتنع

النصب وهو مذهب الجمهور

فَإِنْ خَلَا مِنْ كُلِّ مَا ذَكَرْتَهُ تَرْجِجِ الرَّفْعَ كَزَيْدٌ زُرْتُهُ

اي اذا لم يوجد ما يوجب او يرفع او يسوي عما ذكرنا اتفاقا يترجح الرفع كما في المثال
اذ لا تكلف فيه * فتحصل ان للاشتغال خمس حالات . وهي وجوب الرفع ووجوب
النصب وترجيح كل واحد منهما واستواء الامرين * واعلم ان مما يختار فيه الرفع ما
وقع فيه اسم الاستفهام مُشْتَغَلًا عنه نحو أَيُّكُمْ زادتُه هذه إيمانًا لان الاستفهام
فيه عن الاسم لا عن الفعل حتى يطلبه * واختلف في أمَّا التفصيلية مع غير الطلب
نحو وأما ثمود فهديناها والاكترون على ترجيح الرفع لغلبة وقوع الاسم بعدها * واذا
نُصِبَ في الموضعين يُقدَّر العامل بعد اسم الاستفهام اذ لا يعمل فيه مقدّمًا . وبعد
الفاء الواقعة في جواب أمّا معترضًا بينها وبين مصحوبها

وَسَوْغُ مَا يُشْغَلُ أَنْ يُسَلِّطَا فِي اللَّفْظِ أَوْ مَعْنَى عَلَى اسْمٍ شَرْطًا
أَوْ لِإِزْمِ الْمَعْنَى إِذَا تَعَذَّرَا كِلَاهُمَا هُنَاكَ أَنْ يَقْدَرَا

اي انه يُشْتَرَطُ في هذا الباب ان يسوغ تسليط العامل على الاسم المتقدم اذا تفرَّغ
له عن معموله المتأخر كما في نحو زيد ضربته فانه يجوز ان يقال زيدًا ضربت كما لا
يخفى * فيختص ذلك بالفعل المتصرف كما رأيت . واسم الفاعل واسم المفعول وامثلة
المبالغة نحو زيدًا انا ضاربُهُ والدرهم انت مُعْطَاهُ والعسل زيدٌ شَرَّابُهُ . والنقديرانا
ضاربٌ زيدًا ضاربُهُ وهلم جرا * ولا يصلح لذلك الفعل الجامد ولا اسم الفعل ولا
المصدر ولا الصفة المشبهة ولا افعال التفضيل ولا الحروف لان كل ذلك لا يعمل في
ما قبله فلا يُفسَّرُ عاملاً فيه * ثم ان العامل المذكور إما ان يسوغ تسلطه على الاسم
المتقدم بلفظه فيضمر لفظه كما رأيت . او بمعناه فيضمر ما يوافقه في المعنى نحو زيدًا
اكثرت ماله اي اغنيت زيدًا * فان لم يصح كلاهما أضمر لازم المعنى نحو زيدًا
ضربت غلامه اي أهنت زيدًا لان ضرب غلامه يستلزم الإهانة له

وَفَصْلُهُ عَنْ شَاغِلٍ بِحَرْفِ جَرٍّ أَوْ بِمُضَافٍ مِثْلَ وَصَلٍ يُعْتَبَرُ

اي ان فصل العامل المشغول عن الضمير الشاغل له يُجْرَفُ جَرًّا نحو زيد مررت به .

او باسم مضاف اليه نحو زيد ضربت اخاه . او مضاف الى المضاف اليه نحو زيد ضربت غلام اخيه . او بهما جميعاً نحو زيد مرتت بغلامه . يُعْتَبَرُ مثل وصله به فيجري مع المنفصل عن العامل كل ما يجري مع المتصل به من الايجاب والترجيح والتسوية * واعلم ان النصب في صور الاشتغال مختلف المراتب فان اقواه في ما اتصل الفعل بضميره . ثم في ما اتصل الوصف به . ثم في ما انفصل بالمضاف . ثم في ما انفصل بالحرف . ثم في ما انفصل بهما جميعاً . فتدبر .

وَحُكْمُ مَا أَتْبَعْتَهُ مِنْ أَجْنَبِيٍّ مَعَ رَابِطٍ بِالْأَسْمِ حُكْمُ السَّبَبِيِّ
اي ان الاجنبي الذي يتبع بتابع مشتمل على رابط بالاسم السابق حكمه حكم السببي المتعلق به نحو زيد ضربت رجلاً يحبه فانه يجري مجرى قولك زيد ضربت غلامه في جميع احكامه * وحكم هذا التابع ان يكون نعتاً كما في المثال لان النعت والمنعوت كالشيء الواحد . او عطف بيان نحو زيد ضربت خالداً اباه لان عطف البيان كالنعت في الايضاح والتخصيص . او عطف نسق بالواو نحو زيد ضربت عمراً واخاه لان الواو بما فيها من معنى الجمعية تجعل الاسمين بمنزلة اسم مثنى * ولا يصح ان يكون بدلاً لان البدل يحسب من جملة أخرى فتخلو الجملة الأولى من ضمير الاسم السابق الذي لا بد منه على كل حال . ولا تأكيداً لان الضمير الذي يتصل به يكون عائداً على المؤكد لا على الاسم السابق فتمتنع المسئلة فيهما جميعاً

وَكُلُّ مُحذُوفٍ هُنَا لَا يُذَكَّرُ إِذْ نَابَ عَنْهُ ذِكْرُ مَا يُفْسِرُ

اي ان كل محذوف من العوامل المقدرة في هذا الباب قبل الاسم السابق لا يجوز التصريح بذكره في اللفظ . فلا يقال ضربت زيداً ضربته ولا انا ضارب زيداً ضارباً وانما يُقَدَّرُ في النية فقط . وذلك لان العامل المذكور بعد الاسم قد ناب عنه ولا يجتمع بين النائب والنائب عنه كما علمت * واعلم انهم اختلفوا في جملة الفعل المُفسِّر من جهة المحل من الاعراب . فقليل لا محل لها مطلقاً لانها تفسيرية كما هو المشهور . وقيل انها بحسب ما تفسره بناءً على انها بدل منه او بيان له . فلا محل لها في نحو زيداً ضربته لانها قد فسرت جملة مستأنفة . ومحلها الرفع في نحو انت زيداً ضربته لانها قد فسرت جملة الخبر * ويُشْتَرَطُ في الفعل ان لا يفصل بينه وبين الاسم

السابق فلا يقال زيداً انت تضربه بخلاف الوصف نحو زيداً انت ضاربُهُ لاحتياجه
الى ما يعتمد عليه * ويُشترط في الاسم ان يكون مفتقراً الى ما بعده فليس منه نحو
زيدٌ عندك فأكرمهُ . وان لا يكون نكرة محضة ليصح رفعه بالابتداء فلا يقال
رجلاً ضربته

وَأَعْلَمَ بِأَنَّ الْأَشْتَغَالَ قَدْ يَقَعُ فِي الرَّفْعِ نَحْوُ اسْمِهِ إِذَا زِيدَ هَجَعَ
وَعِنْدَ جَزْمِ الشَّرْطِ لَفْظًا يَمْتَنِعُ كُلُّ أَشْتَغَالٍ نُصِبَ اسْمٌ أَمْ رُفِعَ

اي ان الاشتغال قد يقع في الرفع كما يقع في النصب وذلك بان يكون الرفع على
الابتداء او على الفاعلية باضمار الفعل * فيجب الابتداء في نحو خرجت فاذا زيد
يركض . وتجب الفاعلية في نحو هلاً زيدٌ قام . وتخرج في نحو أزيدُ يقوم . ويستويان
في نحو زيدٌ قام وعمرٌ وجلس عنده * فان تجردت الجملة من كل ذلك نحو زيدٌ قام
فلا ابتداء واجب في مذهب الجمهور * ويمتنع الاشتغال مطلقاً بعد اداة الشرط
الجازمة اذا كان فعل الشرط مجزوماً لفظاً . فلا يقال ان زيداً تلقه فأكرمهُ ولا
ان زيدٌ يقم فأحسن اليه لان اداة الشرط لما جزمت الفعل لفظاً قوّي طلبها له فلا
يقع بعدها غيره * فان كانت اداة الشرط غير جازمة نحو اسمها اذا زيد هجّع كما في
مثال النظم . او كان الجزم محلاً لكون الفعل ماضياً نحو ان زيداً زارك فأكرمهُ .
او مضارعاً مجزوماً بغير اداة الشرط نحو ان زيداً لم تلقه فانتظرهُ جازت المسئلة *

واما قول الشاعر

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ بَيْتٌ وَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ لَا تُجِزُهُ يَمْسُ مِنْهُ مَرْوَعًا

فمحمول على الضرورة

فصل

في تنازع العاملين

وَالْعَامِلَانِ رُبَّمَا تَنَازَعَا فِي الْعَمَلِ اسْمًا قَبْلَهُ تَابَعَا

فَيَعْمَلُ الْوَاحِدُ فِي مَظْهَرِهِ وَيَعْمَلُ الْآخَرُ فِي مِثْلِهِ

اي ربما تقدم عاملان على اسم يطلبه كل واحد منهما ان يكون معمولاً له . فيعمل

الواحد منهما في انظمة الظاهر والآخر في ضميره لانه لا يمكن تسليط عاملين على معمول واحد * والعمل قد يكون في الرفع نحو قام وذهب زيد. وقد يكون في النصب نحو لقيت واكرمت عمرًا. وقد يكون في الجر نحو آمنت واستعنت بالله. وقد يكون مختلفًا كما سترى * ويلزم العاملين ان يكونا متصرفين كما رأيت. فلا يكون التنازع بين ضلعي جامدين ولا بين حرفين لان الثاني يكون قد فصل بين الاول والمعمول وهو لا يعمل الا مباشرًا معموله كما مر في الاحكام الكلية واذا لم يسج أعمال الاول بطل التنازع * وأما اذا كان احد العاملين جامدًا والآخر متصرفًا فان كان الجامد هو الثاني نحو خذ ودونك زيدًا جازت المسئلة لعدم الفصل والأفلا

وَعَامِلُ الظَّاهِرِ قِيلَ الْجَارُ وَقِيلَ بَلْ سَابِقُهُ يُخْتَارُ

اي قيل ان الفعل الذي ينبغي ان يعمل في الظاهر هو الثاني لانه اولى به لما بينهما من المجاورة وهو اختيار البصريين * وقيل بل الاول لانه قد سبق فاستحق العمل قبل ورود الثاني وهو اختيار الكوفيين * واكثر النحاة على ترجيح مذهب البصريين لسلامته من الفصل بين العامل والمعمول باجنبي وهو الاكثر في استعمال العرب * واعلم ان هذا يتأتى بين العاملين ما لم يوجد مرجح لاحدهما من جهة المعنى فيتعين إعماله نحو ضربت لا اكرمت زيدًا فانه يجب فيه إعمال الاول. ونحو ضربت بل اكرمت زيدًا فانه يجب فيه إعمال الثاني كما ترى

وَصَاحِبُ الْمُضْمَرِ حَيْثُ يَجْرِي يُفْضَى إِلَى الْإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ فَإِنْ يَكُنْ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا حَذِفَ مَا لَمْ يَكُنْ بِوَجْهِ عُمْدَةٍ عُرِفَ

اي ان العامل في الضمير يؤدي الى الإضمار قبل الذكر حيثما وقع أولاً أو ثانياً. فان كان الإضمار معه قبل الذكر لفظاً ونيةً ولا يكون ذلك الا عند إعمال الثاني كما سيجي في حذف الضمير نحو ضربت وضربني زيد ومررت ومر بي اخواك. ما لم يكن له وجه من العمدية فيجب إثباته. وذلك بان يكون عمدة في الحال نحو ضربا وشتم غلاماك. او في الاصل وذلك باب كان وظن نحو كنت إياه وكان زيد أميراً وظنني إياه وظننت بكراً صديقاً * واما قول الشاعر

اذا كنت تُرضيه ويُرضيك صاحبٌ
جهاراً فكُنْ في الغيب أحفظَ للود

فمحمولٌ عندم على الضرورة * وان كان الاضمار قبل الذكر لفظاً فقط لم يُحذف نحو
ضربني وضربته زيدٌ ومررتُ بهما أخواك لان مرجعه حينئذٍ في نية التقديم

فلا عبرة بتأخره في اللفظ . وعليه قول الشاعر

اذا هي لم تَسْتَكْ بَعْدِ اَرَاكُ تَنْخَلُ فَاَسْنَاكَتْ بِهِ عُوْدُ اِسْحِلِ

وهذا المذهب هو المختار عند الجمهور * واعلم ان الضمير الواجب الحذف يمتنع حذفه
اذا وقع في اللبس نحو ملئت اليه ومال عني زيدٌ لان مراعاة المعنى اولى من مراعاة
عود الضمير

وَالْحَذْفُ يَخْتَصُّ بِثَانٍ يَعْمَلُ نَحْوَ رَكِبْتُ فَرَمَانِي الْجَمَلُ

وَلَيْسَ فِي الْأَوَّلِ حَذْفٌ كَحَلَا وَزُرْنَاهُ الرَّبْعُ فَكَانَ أَكْمَلًا

اي ان الحذف يختص بإعمال الثاني من المتنازعين فانه لا يثبت فيه إلا الضمير
المرفوع في الحال او في الاصل كما مر . فيقال ركبت فرماني الجم . والاصل ركبته
فحذف الضمير حذراً من الإضمار قبل الذكر لفظاً وتقديراً كما علمت * وكذلك مررت
ومررت بي زيد . والاصل مررت به فحذف الضمير والحرف * وأما مع إعمال الاول فلا
يُحذف شيء فيقال ضربت وضرباني أخوك وخلا وزرنته الربع ومررت بي ومررت به
زيد . فيكون الكلام فيه أكمل لتوفر جميع اجزائه لفظاً كما ترى

فصل

في العدد

الْأَصْلُ فِي الْأَعْدَادِ وَاحِدٌ إِلَى عَشْرَةٍ وَالْغَيْرُ مِنْهَا حَصَلاً
وَالْأَصْلُ فِي الْمَعْدُودِ جَمْعٌ فَوْقَ مَعْ أَصْلِهَا وَالْمُفْرَدُ الْغَيْرُ اتَّبَعَ

اي ان اصل الأعداد جماعة العشرة من الواحد فصاعداً . وما فوقها يحصل منها كالثلثة
عشر فانها تحصل من الثلاثة والعشرة . والعشرين فانها تحصل من العشرين ونفس
عليه * والاصل في المعدود الجمع ولذلك جعلوه مع أصول الأعداد كثلثة رجال
وعشرة غلمان . وجعلوا المفرد مع غيرها كاحد عشر رجلاً وخمسة وعشرين غلاماً ومئة
فرسٍ وهلم جرا

وَعَاقِبَ الْمَعْدُودَ مَا قَدْ سَبَقَا ثَلَاثَةٌ هُنَا خِلَافَ مَا أَرْتَقَى
وَهُوَ يُطَابِقُ الَّذِي بِهِ قُصِدَ مَذْكُورًا أَوْ غَيْرُهُ حَيْثُ يَرِدُ

اي ان ما قبل الثلاثة من اصول العدد يعاقب المعدود بخلاف ما فوَّقهُ من الأعداد .
فيقال واحدٌ واثنانٌ وواحدةٌ واثنانٌ اذا أُريدَ مجرد العدد . ورجُلٌ ورجُلانٌ وأمرأةٌ
وأمرأتانٌ اذا أُريدَ بيان المعدود . ولا يُجْمَعُ بينهما فلا يقال واحدٌ رجلٍ واثنانِ
أمرأتين * وهذا العدد يطابق ما يُراد به في التذكير والتانيث حيثما وقع . فيقال في
المفرد واحدٌ واثنانٌ وواحدةٌ واثنانٌ كما مر . وفي المركب أحدٌ عشرٌ واثنانِ عشرَ
واحدَ عشرَ واثنانِ عشرَ . وفي المعطوف واحدٌ وعشرونٌ واثنانِ وعشرونٌ وإحدى
واربعونٌ واثنانِ واربعونٌ بحسب المعدود في الجميع وقس عليه

”وَأَسْتَعْمَلُوا مَا فَوْقَهُ بِالْعَكْسِ مُخَالَفًا مَعْدُودَهُ فِي الْجِنْسِ“

اي ان ما فوق الواحد والاثنين وهو الثلاثة وما يليها الى العشرة يُستعمل بعكس ما مرَّ
فيذكر العدد منه مع المعدود ويُخَالَفُ بينهما في التذكير والتانيث . فيقال ثلاثة
رجالٍ وعشرة جمالٍ وثلاث نساءٍ وعشرون نياقٍ وهلمَّ جراً في البواقي * وانما التَّزْمُ
ذكر العدد هنا لان المعدود يدلُّ على مجرد الجمع من غير تعيين فلا بد معه من ذكر
العدد عند ارادة بيانه بخلاف الواحد والاثنين فان الافراد والثنية في معدودهما
بدلان عليه فيُستغنى بهما عن ذكره * ولما كان الاصل في استعمال هذه الاعداد ان
تتحقق التاء عند قصد مجرد العدد جُعِلَتْ كذلك مع المذكر الذي هو الاصل في
الاسماء وجُعِلَ حذف التاء الذي هو فيها فرع الاثبات مع المؤنث الذي هو فرع المذكر
قصداً للمطابقة بين الاصلين والفرعين

وَهَكَذَا يُسَاقُ فِي الْآحَادِ عَطْفًا وَفِي التَّرْكِيبِ كَالْأَفْرَادِ
وَالْعَجْزُ فِي التَّرْكِيبِ عَكْسُ الصِّدْرِ لِلْعَدْلِ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ يَجْزِي

اي ان مرتبة الآحاد من هذا العدد وهي من الثلاثة الى التسعة تجري على حكم العدد
المفرد في العدد المعطوف . فيقال ثلاثة وعشرون عبداً وخمسة وعشرون أمةً وقس
عليه الى تسعة وتسعين كبشاً وتسعين وتسعين نجمة . وكذلك في العدد المركب من

العشرة مع ما دونها فان الآحاد فيه تجري هذا الجرى . وأما العشرة فتلحقها الناء مع المئث وتجرد منها مع المذكور بعكس ما قبلها من الآحاد . وذلك للمعادلة بين صدر المركب وعجزه في كون احدهما قد جرى على الاصل والآخر على خلافه . فيقال ثلاثة عشر ثوباً وثلاث عشرة جبةً وهكذا الى تسعة عشر درهماً وتسع عشرة قطعة * وقد يصرّح بحرف العطف المتوحي في هذا التركيب فيرجع الجزآن الى حكم الأفراد في التذكير والتانيث والاعراب وعليه قول الشاعر

كَأَنَّ بِهَا الْبَدْرَ ابْنَ عَشْرٍ وَأَرْبَعٍ إِذَا هَبَّ أَوَّاهُ الصَّيْفِ عَنْهَا تَجَلَّتْ
وهو مخصوص بالضرورة * واعلم ان شين العشرة تفتح في الأفراد كعشرة رجال وتُسكن في العدد المركب كثلاث عشرة امرأة . واذا حذفت ناءها انعكس حكمها فتُسكن في الأفراد كمئثر ليالٍ وتفتح في التركيب كثلثة عشر يوماً . وهي افصح لقائتها
وَكَا لَمْضَافٍ مَا كَمَا ثَنِي هُنَا أَعْرَبُ وَدَعَّ مَا بَعْدَهُ عَلَى الْبِنَاءِ

اي ان ما جاء كلمتي في العدد المركب وهو صدر اثني عشر واثنتي عشرة يعرب اعراب المضاف فيكون بالالف رفعاً وبالياء نصباً وجراً . وذلك انه لما حذفت منه النون التي تحول دون البناء لفصلها بين الجزئين نُزِلَ العجز منزلهما لقيامه مقامها في إتمام الصدر . وحينئذٍ أعرب الصدر لان ما قبل النون محل اعراب لا محل بناء بخلاف ما وقع العجز منه موقع تاء التانيث كاحد عشر ونحوه * وعلى ذلك يقال جاءني اثنا عشر رجلاً ورأيت اثني عشر غلاماً وجاءتني اثنتا عشرة امرأة وملكت اثنتي عشرة جارية * وأما العجز فلا ينفك عن بنائه لعدم انفكاكه عن تضمين الحرف * واذا كان واقعاً موقع النون المذكورة امتنعت اضافته فلا يقال هذه اثنا عشر زبدٍ لان النون لا تجتمع مع الاضافة فكذا ما وقع موقعها . بخلاف أحد عشر وثلاثة عشر فصاعداً لان العجز هناك واقع موقع تاء التانيث كما مرّ وهي لا تنافي الاضافة * واعلم انهم اختلفوا في عجز هذا المركب . فقيل لا محل له من الاعراب لانه قائم مقام النون التي لا محل لها . وقيل هو في محل اعراب الصدر لانه معطوف عليه في المعنى . وكلاهما وجه فتأمل

وَمَا كَثَّانٍ شَاعَ طَبَقًا وَاسْتَمَّ نَقَصَ بِنَاءً فَتَحَهُ مَا صَحَّ عَمَّ

اي ان ما صيغَ من أسماء العدد على وزن فاعِل كالثاني والثالث ونحوها قد شاع استعماله في جميع مراتب العدد مطابقاً صاحبه في التذكير والتانيث لانه وصف له .
 فيقال الباب الثالث والمقالة الثالثة والفصل الثاني عشر والنُبذة الثانية عشرة والمجلد السابع والعشرون والصحيفة السابعة والاربعون . وهلم جراً * والواقع منه في العدد المركب يستكمل ما نقص من البناء في صدر اثني عشر واثنتي عشرة فلا يُعرب كما يُعرب ذاك * والبناء في هذا المركب بأسره يكون على الفتح في جزئه جميعاً ما لم يكن آخر صدره حرف علة فينبئ على السكون . وذلك يشمل ما مر منه كما حد عشر الى تسعة عشر . وما نحن فيه كحادي عشر الى تاسع عشر . غير انهم اجازوا الفتح ايضاً في ثنائي عشرة ونحو الحادي عشر طرداً للباب * واعلم انهم اجازوا في ثنائي عشرة ايضاً حذف الياء كراهة لطول الاسم . وحينئذ يجوز ان تبقى النون على كسرهما للدلالة على المحذوف ويجوز فتحها طرداً للباب . وعلى ذلك يروى بالفتح والكسر قول الشاعر
 ولقد شربت ثمانيةً وثمانياً وثمان عشرةً وأثنتين واربعاً
 وقد تحذف ياءؤها في الأفراد ايضاً ويجري اعرابها على النون كقول الآخر
 لها ثانياً اربع حسان وأربع فغزها ثمان
 وهو من نوادر الاستعمال

” وَمَا تُضِفُ مِنْ عَدَدٍ مُرَكَّبٍ يَبْقَى عَلَى بِنَائِهِ فِي الْأَعْلَبِ “

اي ان العدد المركب اذا اُضيف نحو هذه خمسة عشر زيد فالذهب الغالب فيه ان يبقى على بنائه الذي كان له قبل الاضافة كما يبقى مبنياً مع الالف واللام في نحو ما فعلت بالخمس عشرة درهماً . وهو المذهب الصحيح وعليه جمهور النحاة

وَالْأَلْفُ عَكْسٌ مِثَّةٍ قَدْ جُمِعَا وَجَمَعُهَا إِذْ لَمْ تُضِفْ قَدْ وَقَعَا

اي ان الالف يستعمل مجموعاً فيقال عندي ثلثة آلاف درهم . بخلاف المئة فانها تلتزم الأفراد تخفيفاً لكثرة الاستعمال فيقال عندي ثلاث مئة درهم . ما لم تكن مقطوعة عن الاضافة الى المعدود فتجتمع نحو هذه ثلاث مئاة وخمسة مئاة . وعليه قول الشاعر

ثلاث مئاة للولك وفي بها رداً ي وجلت عن وجوه الأهاتم

وذلك لانها حينئذ تكون قد صارت هي المعداد فيتأتى الجمع فيها كما يتأتى فيه
وَجَمْعُ قَلَةٍ يَلِي الْمَفْرَدِ اِنْ كَانَتْ لَهُ وَغَيْرُهُ ثُمَّ يَبْنِ
اي ان معداد العدد المفرد ينبغي ان يكون جمع قَلَةٍ ان وُجِدَتْ لَهُ صيغة القلة فيقال
ثلاثة أَسْطُر ولا يقال ثلاثة سَطُورِ الأ على ضعف . ولذلك يقال ثلاثة آلاف درهم ولا
يقال ثلاثة أَلُوف * وذلك لان مدلول جمع القلة من العشرة فما دون فيطابق مدلول
اسم العدد . وأما اذا لم يكن له إلا صيغة كثرة كرجال فتستعمل له صيغة الكثرة
بحكم الضرورة * واعلم انه قد يُعَدَّلُ عن صيغة القلة الى صيغة الكثرة اذا كانت
غالبة في الاستعمال كما في أعْبُدْ وعَيِّدْ جمع عبد فان الاول جمع قلة والثاني جمع
كثرة وهو الغالب في جمعه . ولذلك يُخْتَارُ استعماله فيقال عندي ثلاثة عبيد
وَلَا حَظُّوا فِي الْجَمْعِ مَعْنَى يُعْتَبَرُ كَالطَّلَحَاتِ بَيْنَ أَنْثَى وَذَكَرٍ
وَحَالَةَ الْمَفْرَدِ عِنْدَ الْعَكْسِ فِي جَمْعِهِ نَحْوُ بَنَاتٍ عَرَسَ
اي انهم يرأعون المعنى في الجمع فيجرون عليه في التذكير والتأنيث كالطَّلَحَاتِ فانه
يحمل ان يكون لرجال او نساء . فان أُريد به الرجال قيل ثلاثة طَّلَحَاتِ او النساء
فثلاث * وكذلك يرأعون حالة المفرد في المجموع الجاري لفظه على خلاف معناه
كبنات عرس وسنين فان مفرد الاول ابن عرس ومفرد الثاني سنة وبهذا الاعتبار
يقولون ثلاثة بنات عرس وثلاث سنين * فان كان المفرد بالوجهين كالطريق جازي في
جمعه الوجهان فيقال ثلاثة طُرُقٍ او ثلاث . ما لم يكن في الكلام ما يقوي جانب
المعنى فيغلب اعتباره على اعتبار اللفظ وعليه قول الشاعر
فَكَانَ مِجْنَى دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقِي ثَلَاثَ شَخْصٍ كَالْعَبَانِ وَمُعْصِرٍ
واعلم انه لا فرق في التذكير والتأنيث بين ان يكون اسم العدد مقدماً والمعداد
مذكوراً كما مر . وان يكون اسم العدد مؤخراً نحو عندي رجال ثلاثة ونساء ثلاث .
او يكون المعداد محذوفاً نحو صمت خمسة وسهرت خمسا . او مجروراً بمن نحو عندي
سبعة من الرجال وسبع من النساء . وقس عليه المركب والمعطوف * واذا كان المعداد
اسم جنس كالغنم او اسم جمع كالرُحَطِ يُجْرَى مِنْهُ نَحْوُ عِنْدِي ثَلَاثٌ مِنَ الْغَنَمِ وَثَلَاثَةٌ مِنَ
الرُّحَطِ . وقد يضاف اليه اسم العدد كقول الشاعر

ثلاثة أنفسي وثلاث ذود لقد جار الزمان على عيالي
 وإذا أريد تعريف العدد أدخل حرف التعريف على اسم العدد ان كان مفرداً غير
 مفسر كالواحد والاثنين والثلاثة الى العشرة والمئة والالف . او مفسراً بتمييز كالخمس
 رجالاً الى العشرة . والعشرين درهماً الى التسمين * وعلى المعداد ان كان مضافاً اليه
 نحو خمسة الاثواب ومئة الدرهم والالف الدينار * واما الخمسة الاثواب ونحوها فلي
 الاتباع لا الاضافة في الصحيح * وعلى كلا المتعاطفين ان كان معطوفاً نحو الثلاثة
 والاربعين رجلاً * وعلى الجزء الاول ان كان مركباً نحو الخمسة عشر درهماً لانهما
 كالكلمة الواحدة * وأما نحو خمس مئة درهم وسبعة الاف دينار فيجوز فيه تعريف
 المعداد فقط وهو الاكثر نحو ما فعلت بخمس مئة الدرهم . ويجوز تعريف الجزء الاول
 فقط وتمييزه بالثاني مضافاً الى المعداد نحو اين السبعة آلاف دينار . فتدبر

فصل

في الكنائيات

عَنْ عَدَدٍ تَكْنِي فِي الْأِسْتِفْهَامِ كَمْ وَذَلِكَ فِي كَذَا لِذِي الْإِخْبَارِ عَمَّ
 «وَأَشْتَرَكْتَ كَمْ وَكَذَا ذَاتُ الْعَدَدِ فِي نَصْبٍ مُفْرَدٍ لِتَمْيِيزٍ وَرَدَّ»

اي ان كم الواقعة في الاستفهام يكتنى بها عن العدد فقط لانهما بمعنى أي عدد *
 وكذا يكتنى بها في الكلام الخبري عن العدد وغيره . لانهما تارة يراد بها الكناية
 عن العدد المبهم وتارة الكناية عن الحديث مثل كيت . وهي مركبة من كاف التشبيه
 وذا الاشارة غير انها تعتبر كلمة واحدة غير منظور الى اصلها * ونشترك كم وكذا
 المكنى بها عن العدد في ان ما بعدها يكون مفرداً منصوباً على التمييز . غير ان
 الغالب في كذا ان تستعمل مكررة متعاطفة فيقال كم رجلاً قومك وعندي كذا
 وكذا درهماً . ويقبل استعمالها مفردة او مكررة بدون عطف

وَأَجْرُزُ بَيْنَ مُضْمَرَةٍ مَعَ كَمْ إِذَا جَرَتْ بِحَرْفٍ إِنْ تَشَأْ دُونَ كَذَا

اي ان كم تختص دون كذا بجواز جر ما بعدها بإضمار من وذلك اذا دخل عليها
 حرف جر نحو بكم درهم تصدقت قصداً للشاكلة بينهما . غير ان النصب هو المختار

لضعف الجزء بالحرف المضمر * ولا يجوز عند الجمهور اظهار من لان الحرف الداخل على كم عوض عن التلظظ بها * ويجوز الفصل بين كم وميزها . وهو يكثر بالظرف والمجرور نحو كم عندك رجلاً وكم في الدار امرأة . ويقل بعاملها وخبرها نحو كم اشترت عبداً وكم اناك رجلاً . وقال قوم اذا كان الفاصل فعلاً متعدياً تجب زيادة من على التمييز لئلا يلبس بالمفعول به فيقال كم اشترت من عبد * واعلم ان كم ان تقدمها حرف جرّ كما مر . او مضافٌ نحو غلام كم رجلاً ضربت فهي في محل الجر * وان كانت كناية عن مصدر نحو كم ضربة ضربت . او عن ظرفٍ نحو كم يوماً صمت . او عن مفعولٍ بهٍ نحو كم عبداً ملكت . او عن خبرٍ ناسخٍ نحو كم كانت جواريك فهي في محل النصب * وان لم تكن كذلك فهي في محل الرفع مبتدأً نحو كم رجلاً عندك . او خبراً على الاصح نحو كم بنوك * وعلى ذلك تجري كم الخبرية وكأين اللتان سيأتي الكلام عليهما . وكلهنّ لمن صدر الكلام بخلاف كذا فانها لا حظ لها في الصدارة لتحض الخبرة فيها ولذلك تنسلط عليها جميع العوامل

وكم "لِكَثِيرٍ أَتَتْ" فِي الْخَبَرِ مضافاً "لِلْمُفْرَدِ الْمَذْكُورِ"
وَأَجْرُزُ بَيْنَ أَنْ شِئْتَ وَالرَّفْعُ نُقِلَ "مُبْتَدَأً" وَالنَّصْبُ حَتَّمُ إِنْ فُصِّلَ

أي ان كم يؤتى بها في الكلام الخبري لانشاء التكثير . وهي تستعمل مضافة الى المفرد النكرة نحو كم عبد لي . ويجوز جرّ ما بعدها بن نحو كم من مالك في السموات لان الاضافة بمعناها * واجاز بعضهم رفعه بالابتداء وعليه يروى بالوجهين قول الشاعر
كم عمّة لك يا جرير وخالة فدعاه قد حلت علي عشاري

فان فصل بينهما وجب نصبه على التمييز لامتناع الاضافة فيقال كم يافتي عبداً لي * فان كان الفاصل فعلاً جاز النصب والجري على مقتضى الفعل كقول الشاعر
كم نالني منهم فضلاً على عدم اذ لا ازال من الاقتار احتمل

فانه يجوز فيه نصب الفضل على التمييز ورفعه على الفاعلية . والتمييز حينئذٍ محذوف اي كم مرة نالني فضل * واعلم ان كم في حالتها لا يعمل فيها مما قبلها الا حرف الجر والمضاف نحو الى كم بلداً دخلت واهل كم بلداً عرفت . وبكم رجل مررنا ودار كم امير دخلنا * وأما ما بعدها فان كان فعلاً متعدياً غير مشتغلٍ عنها كانت منصوبة بحسب

مقتضاهُ ولا فرفوعة كما مرَّ. فان اشتغل الفعل عنها نحو كم عبداً ملكتهُ. وكم جاريةً اعتقناها جاز الرفع على الابتداء والنصب على الاشتغال. وحينئذٍ يقدر العامل بعدها لا قبلها لانها من ذوات الصدر على ما مرَّ مثلهُ هناك

وَمُخْبَرًا بَعْدَ كَأَيِّ غَالِبَا أَجْرُزِ بْنِ وَأَحْذِفِ قَلِيلًا نَاصِبَا
اي ان كَأَيِّ تُستعمل في الكلام الخبري وهي مركبة من كاف التشبيه وأَيِّ المنوطة. غير ان التنوين لَمَّا كان داخلًا في تركيبها كان بمنزلة النون الاصلية ولذلك رُمي في المصحف نونًا وجاز الوقف عليه بالنون * وأَمَّا ما بعدها فالغالب جرُّهُ بن نحو وكَأَيِّ من آية في السموات والارض. وقد يُستعمل بدونها منصوبًا كقول الشاعر
أَطْرُدُ الْبَاسَ بِالرَّجَا فكَأَيِّ أَلَمًا حُمُ يَسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ
وهي مثل كم في انشاء التكثير كما رأيت غير ان خبرها لا يقع الا جملة او شبهها بخلاف كم. فيقال كَأَيِّ من فتى زارنا وكَأَيِّ من رجل عندهنا. ولا يُقال كَأَيِّ من رجل خير من ابيه * وهما تشتركان في كون خبرها لا يكون مستقبلًا فلا يقال كم غلام سأم ملكه ولا كَأَيِّ من عبد سأسثريه كما لا يُقال رُبُّ دار سَأبنيتها لان التكثير والتقليل لا يكونان الا في ما قد عُرِف حدهُ والمستقبل مجهول

وَكَيْتَ أَوْ ذَيْتَ كَيْتَ عَنِ الْجُمْلِ وَقِيلَ ذَيْتَ أَخْصَصْ إِذَا قُلْتَ فَعَلْ
وَالْتَزِمِ التَّكَرَّارَ عَطْفًا أَوْ بِلَا عَطْفٍ وَأَطْلُقْ مَعَ كَذَا مُبْتَدِلًا
اي انه يُكْنَى بَكَيْتَ أَوْ ذَيْتَ عَنِ الْجُمْلِ في الحديث وقيل ان ذَيْتَ تَخْصُصُ بالحديث عن الفعل فقط * وهما لا تُستعملان الا مكررتين مع العطف بينهما او بدونه نحو قال فلان كَيْتَ وَكَيْتَ وفعل ذَيْتَ وَذَيْتَ. ويجوز ان يقال كَيْتَ كَيْتَ وَذَيْتَ ذَيْتَ بدون عطف. ولا يجوز كَيْتَ او ذَيْتَ مفردتين * وهما مبنيان لوقوعهما موقع الجملة التي لا تستحق الإعراب من حيث هي وبناءُهما على الفتح في المشهور * وتُستعمل كَذَا التي يُكْنَى بها عن غير العدد في كل ما ذُكِر في هذا الباب مطلقًا. فيُكْنَى بها عن المفرد نحو جئت يوم كَذَا. وعن الحديث نحو قال كَذَا. وعن الفعل نحو فعل كَذَا. وتُستعمل مفردة كما رأيت ومكررة مع العطف او بدونه

وَعَنْ ثَلَاثَةِ لِسَعَةٍ كُنِيَ بِالْبِضْعِ بِحِكْمِهَا وَلَمْ يُعَيَّنْ

اي انه يُكْنَى عن العدد من الثلاثة الى التسعة بالبضع غير معين لواحد من افراد العدد المذكور . فيجري مجرى ما كُنِيَ به عنه في جميع مواقعه مفرداً او مركباً او معطوفاً عليه وفي جميع أحكامه من التذكير والتأنيث والاعراب والبناء . فيقال بضة اشهر وبضع سنين وبضة عشر يوماً وبضع عشرة ليلة وبضة وعشرون ديناراً وبضع وعشرون بذرة وهلم جرا

وَبِفُلَانٍ قَدْ كُنِيَ مِمَّنْ عَقَلَ عَنْ عِلْمٍ وَمِنْ سِوَاهُ اقْرُنْ بِأَلْ

اي انه يُكْنَى بفُلَانٍ عن العِلْم الذي مسماهُ مِمَّنْ يَعْقِل كريد . وكذلك مؤثتهُ فُلانةُ فانه يُكْنَى بها عن عِلْم المؤنثة العاقلة كهند . وها يجريان مجرى الأعلام في امتناع دخول الالف واللام عليهما وامتناع صرف المؤنث منهما . وعلى ذلك قول

الشاعر

أَلَا قَاتِلَ اللَّهِ الْوُشَاةَ وَقَوْلَهُمْ فُلَانَةٌ اضْحَتْ خَلَّةً لِفُلَانٍ
وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْعَلَمُ لَغَيْرٍ مِنْ يَعْقِلُ كَدَاحِسٍ وَالْغَبْرَاءُ فَتَقْتَرِنُ كُنَايَتُهُ بِأَلْ نَحْوَ سَبَقِ
الْفُلَانِ وَلِحَقِيقَتِهِ الْفُلَانَةُ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْعَاقِلِ وَغَيْرِهِ . وَكَذَلِكَ الْكِنْيَةُ نَحْوُ أَبِي الْفُلَانِ
وَأُمِّ الْفُلَانَةِ

كَذَا عَنْ الْمَجْهُولِ مِنْ ذَوِي الضَّعَةِ بِقَوْلِهِمْ صَلَمَةُ بْنُ قَلَمَةَ

اي انه يُكْنَى ايضاً عن الرجل المجحول الخسيس الذي لَا يُعْرَفُ لَهُ أَبٌ بِقَوْلِهِمْ
صَلَمَةُ بْنُ قَلَمَةَ . ومنه قول الشاعر

أَصَلَمَةُ بْنُ قَلَمَةَ بْنِ قَفْعٍ لَهْنِكَ لَا أَبَاكَ تَزْدِرِينِي
وَكذلك قولهم هَيَّانَ بْنِ يَيَّانَ وَهَيَّانُ بْنُ بَيَّانٍ وَغَيْرُ ذَلِكَ * وهي أعلام جنسية ولذلك يمتنع
صرفها مع التأنيث والزيادة كما في الاسماء المذكورة

فصل

في أسماء الافعال والاصوات

يَأْتِي اسْمُ فِعْلٍ عَلَمًا يُرْتَجَلُ وَيُقَلُّ الْبَعْضُ وَبَعْضُهُ يُعْدَلُ

اي يأتي اسمُ للفعل علماً معلّقاً عليه . وهو يجري مجرى الأعلام الشخصية فيكون بعضه مُرتجلاً كصه اي أُسكت . وبعضه منقولاً عن مصدر كرويد اي أمهل . او عن ظرفٍ وشبهه كدونك اي خذ وعليك اي إلزم . وبعضه معدولاً عن فعله كترال فانه معدول عن انزل على الاصح . وهو مذهب سيبويه * واختلف في موضع الضمير المتصل بالمنقول منه . والصحيح انه ان كان ما اتصل به ظرفاً في الاصل او حرف جر نحو دونك واليك فهو في موضع الجر . وان كان مصدرًا نحو رويدك فان اعتبرته باقياً على مصدريته فكذلك وهو حينئذٍ مفعولٌ مطلقٌ مضاف الى فاعله فلا يكون في شيء من هذا الباب . وان جعلته اسم فعلٍ فما اتصل به حرف خطابٍ لا موضع له * واما المتصل بغير المنقول نحو هاك فهو حرف خطابٍ على الاطلاق * واعلم ان اسم الفعل لا بد له من مرفوعٍ كالفعل غير ان مرفوعه الضمير يلزم الاستتار فيه مطلقاً * واذا اتبعت هذا الضمير فان كان معه ضمير آخر مجرور جاز ان تراعي أي الضميرين شئت . فتقول عليك انت وزيدٌ عمرًا برفع زيد عطفًا على المستتر وجره عطفًا على البارز . وكذا عليكم كلُّكم زيدًا وعليك نفسك خالدًا وقس على ذلك ما جرى هذا المجرى * واختلف في مدلول اسم الفعل وموضعه من الاعراب والخيار ان مدلوله لفظ الفعل ولا موضع له . وهو مذهب جمهور البصريين

وغير ما ارتجّل للامر يرِدْ نحو رويدَ ونزالٍ لم يَزِدْ
وذو ارتجّل "يجمع الكل ولا" يقاس من ذاك سوى ما عدلًا

اي ان ما سوى المرتجّل من اسم الفعل يأتي للامر كرؤيد في المنقول ونزال في المدلول ولا يزيد عليه * واما المرتجّل فيأتي للامر نحو صه اي اسكت كما مر وهو الاكثر . ولماضي نحو شتان اي افرق . وللمضارع نحو قَطِّ بالتخفيف اي يكفي * ولا يقاس من ذلك الا المدلول فانه يبنى من كل فعلٍ ثلاثي تامٍ متصرفٍ كترال وحذار وغيرها وهو مذهب سيبويه وعليه جمهور النحاة * وشذ من مزيد الثلاثي كدراك معدولاً عن أدرك وبدار عن بادز . واشد منه الرباعي كقول الراجز قالت له ريج الصبا قرّار . واختلط المرفوع بالإنكار . واما المرتجّل والمنقول فيؤخذان بالنقل . وقد احصت النحاة ما صُنع منهما باستقراء

كلام العرب . فمن ذلك الامر غير ما ذُكر بَلَّه اي دَغ . ومَه اي اكف . وإِيه اي امض في الحديث او زدني منه . وحَيَّل اي اقبل او عَجَّل . وهَيَّا وهَيَّبَت اي امسرع . وآمِن اي استجب . وهاك وعندك ولدك اي خَذ . واليك اي اعتزل . ومَكَانَكَ اي اثبت . وأَمَامَكَ اي تقدَّم . ووراءك اي تأخَّر * ولماضي هِيَّاتِ اي بعد . وسَرَعَان وَوَشَكَان اي امسرع . وبَطَّان اي أَبْطَأ * وللضارع أَوْه وآم اي اتوجع . وأَفَّ اي أَتَجَبَّر . ووا وواها وَوَي اي أَتَجَبَّر . وبَغ اي أَتَحَسَّن . وقد وبَّجَل اي يكني . وهي اشهر المنقول وفي اكثرها لغات اخرى اضربنا عن ذكرها * واخْتَلَف في هَلَمَّ وهاتِ وتعال . والمختار عند الاكثرين ان هَلَمَّ اسم فعل يُستعمل بلفظه واحد للجميع وصاحبتها فعلان متصرفان * واعلم ان حَيَّل مركبة كخمسة عشر . وقد تُقرَد منها حي نحو حي على الصلوة * وهاك تُستعمل مع الكاف وبدونها * وقد تلحق الكاف وي ايضاً كما في قول الشاعر

ولقد شنى نفسي وأبرأ سقمها قول الفوارس وبك عنتر أقدم
واختلف حينئذ فيها فليل هي اسم فعل وقيل حرف زجر * وقيل اصلها وبلك فُخِذَتْ
اللام لكثرة الاستعمال

وَكَلَّهُ بِفَعْلِهِ قَدْ أَتَقَا فِي عَمَلٍ وَلَمْ يُصَرَّفْ مُطْلَقًا

اي ان كل واحد من أسماء الأفعال يعمل عمل الفعل الذي سُمِّي به لازماً او متعدياً لانه نائب عنه فيقال هِيَّاتِ نَجِدُ كما يقال بَعُدَتْ نَجِدُ وحَذَارِ الأسد كما يقال احذر الاسد . غير انه لا يتصرف تصرف الأفعال ولا تصرف الأسماء فيكون بلفظه واحداً مع الجميع . غير ان لفظ الضمير المتصل به اسماً كان او حرفاً تلحقه علامات الفروع نحو دونك المال ورؤيدكم زيداً وهلم جراً * ويشتَرَط في اسم الفعل ان يقدم على معموله ولا يفصل عنه . فلا يقال زيداً حذار ولا حذار يا فتى زيداً لانه ضعيف لا يقدر ان يعمل مؤخرًا ولا ان يخطى الفاصل الى معموله . وقد تقدمت الإشارة الى ذلك في باب الأحكام النكبة فلينذكر ألو الأبواب

وَرُبَّمَا نُكِّرَ مِنْهُ الْبَعْضُ مِنْ مُرْتَجَلٍ مُنَوَّنًا لِيَعْتَلَنَ

اي قد يُنكَّر بعض أسماء الفعل المرتجلة مدلولاً على تكثيره بالتنوين ليفرق بينه

وبين الباقي على تعريفه . فيقال صة بلا تنوين اي اسكت عن هذا الحديث فيجوز ان لا يسكت عن غيره . وصه بالتنوين اي اسكت عن كل حديث بالإجمال . فتكون المعرفة منه خاصة والكثرة عامة كما في سائر الاسماء . غير ان منه ما يلزم التنكير كواها . ومنه ما يلزم التعريف كهيأت . ومنه ما يتردد بينهما كصه * وأما المنقول منه والمعدول فلا يُؤْتَنان لاستصحابهما لفظ ما لا يقبل التنوين ولذلك لا ينفك عن التعريف * واعلم انهم اختلفوا في حقيقة تعريف اسم الفعل والمخار عند المحققين انه علم شخصي كريد لانه قد علق على نفس الفعل المسمى به . وهو مذهب

سيبويه

وَكَتَزَالَ أَجْعَلَ فَعَالَ مِنْ عِلْمٍ أَتَى وَوَصَفَ فِي نِدَاءٍ مَنْ شَتَمَ
فَأَكْسَرَ بِنَاءً وَتَمِيمٌ تَعَرَّبُ أَعْلَامٌ عَيْنٌ قِيلَ وَهُوَ الْأَصَوْبُ

اي ان وزن فعال من الاعلام المؤنثة والصفات التي تُشْتَمُ بها الإناث في النداء نحو بالكاع كما مر في بابيه بعد كتزال فينبئ مثله على الكسر لمشابهة إياه في الوزن والتعريف والعدل . وهي لغة اهل الحجاز * ويدخل تحت الاعلام منه اعلام الاعيان كقطام لامرأة ووبار لارض . وأعلام المعاني كحماد للحميدة ويسار للميسرة .

ومن الاول قول الشاعر

أَتَارِكَةٌ تَدُلُّهَا قَطَامٌ رَضِينَا بِالتَّحِيَّةِ وَالْكَلَامِ

ومن الثاني قول الآخر

فَقُلْتُ أَمْكُثِي حَتَّى يَسَارَ لَعْنًا نَحْجُ مَعًا قَالَتْ أَعَامًا وَقَابِلَةً

وأما بنو تميم فيعربون اعلام الاعيان منه إعراب ما لا ينصرف للتأنيث والعلمية فهي عندهم بمنزلة سعاد ونحوها من اعلام الإناث الزائدة على ثلاثة اجرف . قيل وذلك هو الاصوب فيها لان العدل غير متحقق في هذه الاسماء فالاعراب اولى بها بخلاف اعلام المعاني والصفات المذكورة ولذلك كانت مبنية عند الجميع . الا ان لغة الحجاز هي الغالبة في الاستعمال * واعلم انه اذا مُتِمِّي مُذَكَّرٌ ببعض هذه الاعلام انتقض البناء في الصحيح لان فعال لا يجي معمدولا عن مذكري وحينئذ يعرب اعراب ما لا ينصرف لانه قد نُقِلَ عن مؤنث كما مر في موضعه

وَالصَّوْتُ كَالْفِعْلِ يُسَمَّى كَهَلَا وَقَبْ وَأُفٍّ عَنْ سَمَاعٍ شَمَلًا
وَوَيْهِ فِي مَزَجٍ قِيَاسًا نُونًا وَدُونَهُ أُسْمَعُ فِي أَسْمٍ فِعْلٍ وَهَنَا

اي ان الصوت يُسَمَّى باسم كما يُسَمَّى الفعل . غير ان هذا الاسم لا يتحمل ضميراً ولا يقع في شيء من تراكيب الكلام بخلاف اسم الفعل * وهو إما ان يكون موضوعاً لخطاب ما لا يعقل زجراً كهلاً للفرس وعدس للبلل او دعاء كدخخ للبعير المناخ وسأ للحمار المورّد * او لحكاية صوت من الاصوات المسموعة كقَبْ لوقع السيف وغاق لصوت الغراب وويهِ للصراخ على الميت * وإما ان يدلّ به على احوال في نفس المتكلم كأفٍّ للتعجب وآو للتوجع ووي للتعجب * واعلم ان هذا النوع الاخير يجوز ان يُراد به مجرد حكاية اللفظ الصادر عن المتكلم فيكون من هذا الباب وان يراد به الدلالة على المعنى الذي في نفسه نائباً عن اللفظ الموضوع لذلك المعنى فيكون اسم فعل على ما رأيت هناك * وكلُّ هذا الباب سماعي لا يقاس على شيء منه بخلاف اسم الفعل . غير انه اذا وقع وِيهِ في تركيب مزجيّ كسَيَبُوِيهِ ونَقَطُوِيهِ بُنُوْن عند قصد التذكير قياساً نحو مررت بسَيَبُوِيهِ وسَيَبُوِيهِ اخر على ما سيبي * وإما تنوين غيره فهو سماعي في البابين . وهو في اسماء الافعال تنوين تنكير بالاتفاق . واما في اسماء الاصوات فجعله بعضهم ملحّقاً بتنوين المقابلة اذ لا معنى للتعريف والتذكير في اسم الصوت فلم يَزِدْ على كونه علامةً لتمام الاسم . وهو الارجح عند المحققين

وَتَارَةً ذُو الصَّوْتِ قَدْ يُسَمَّى بِهِ وَذَلِكَ قَدْ يَدْعُو إِلَى إِعْرَابِهِ

اي ان صاحب الصوت قد يُسَمَّى باسم الصوت المنسوب اليه . وهو يشمل ما كان الصوت يصدر منه كما يُسَمَّى الغراب غاق . ومنه قول الراجز اذ لَعِنِي مثل جناح غاق اي مثل جناح الغراب . وما كان يصوت له بِهِ كما يُسَمَّى البغل عدس . ومنه قول الآخر اذا حملت بدني على عدس على الذي بين الحمار والفرس فلا أبالي من عدا او من جلس

اي اذا حملته على البغل * وحينئذ يحكى على بنائه وهو القياس فيقال رأيت غاق بالكسر وركبت عدس بالسكون * وقد يُعَرَّبُ لوقوعه موقعاً فيقال رأيت غاقاً وركبت عدساً بالنصب فيهما . والاوّل هو المختار عند المحققين

فصل

في تقسيم الكلام

وَمُطْلَقُ الْكَلَامِ أَنِّي جَاءَ فَخَبْرًا يَكُونُ أَوْ إِنْشَاءً

وَخَبْرٌ قَابِلٌ صِدْقٍ أَوْ كَذِبٍ لِذَاتِهِ وَالْغَيْرِ إِنْشَاءً حَسْبُ

أي ان الكلام كيفما جاء مطلقاً لا بد ان يكون خبراً او انشأً . أمّا الخبر فهو ما يحتمل الصدق والكذب لذاته أي مع قطع النظر عن قائله نحو سأ زيد فيدخل فيه كلام الله والانبياء ونحو ذلك * وأمّا الانشأ فهو ما لا ينسب اليه شيء من ذلك . وهو إما ان يدل على طلب كالامر والنهي وغيرها مما سيأتي . او لا يدل كافعال المدح والذم والتعجب والقسم وصيغ العقود نحو بعثك هذا وما اشبه ذلك * واعلم ان احتمال الصدق والكذب لا يشكل بخونهم الرجل زيد وما أحسن زيدا لان المراد مدح زيد والتعجب من حسنه بحسب اعتقاد المتكلم لا اثبات ما يستحق به المدح والاستحسان . فيمكن ان يقال للمتكلم اخطأت فان زيدا ليس كذلك ولكن لا يقال له كذبت فانك لم تمدح ولم تعجب * وما ذكرناه من قسمة الكلام الى خبر وانشاء هو المشهور عند جمهور المحققين وهو الصحيح لان الكلام إما ان يكون النسبة خارجية وهو الخبر او لا يكون كذلك وهو الانشاء . فتأمل

وَالْأَصْلُ فِي الْإِنْشَاءِ مَا لِلطَّلَبِ كَالْأَمْرِ لَا كَالْمَدْحِ وَالتَّعْجِبِ

أي ان الاصل في الانشاء ما دل على الطلب كالامر لانه قد وضع له بخلاف المنقول اليه كافعال المدح والتعجب وغيرها فانها أخبار في الاصل ثم نُقِلَتْ الى انشاء ما يراد بها من المعاني * واعلم ان ما يدل من الانشاء على الطلب يتأخر وجود معناه عن وجود لفظه نحو قم فان حدوث القيام لا بد ان يكون بعد التلفظ بالامر . وأمّا ما لا يدل على الطلب فيقترب وجود معناه بوجود لفظه نحو بعثك الدار فان وقوع البيع يكون عند التلفظ بفعله المنشئ له . ويقال للاول الانشاء الطلبي والثاني الانشاء

الابقاعي

وَالْحُكْمُ يَسْتَأْثِرُ وَضْعًا بِالْخَبَرِ وَالْغَيْرُ فِيهِ "بِخِلَافِهِ" نَدَرُ

اي ان الجملة التي يُحكّم بها تختصّ بكونها خبرية لما فيها من النسبة الخارجية التي تصلح
لإقامة الحكم بها . وتختصر في الصلة والخبر والحال والنعت . وذلك فيها بحسب الوضع
فلا يشكّل بوقوع الجملة الطلية خبراً للبتدأ فانه نادرٌ بخلاف الوضع * وانما جاز ذلك
في الخبر دون غيره من المذكورات لان الصلة يؤتى بها لبيان الموصول والحال لتقييد
صاحبها بصفة والنعت لتوضيح المنعوت او تخصيصه فلا تصلح لمن الجملة الإنشائية اذ
ليس لما نسبة خارجية . بخلاف الخبر فانه لنسبة شيء الى المبتدأ باحدى الطرقتين
كما مرّ في بابه فلا يضطرّ فيه الى هذا الاعتبار

فصل

في الطلب واحكامه

يُعَلَّقُ الْطَلْبُ بِالْمُسْتَقْبَلِ إِذْ هُوَ لِاسْتِحْصَالِ مَا لَمْ يَحْصُلْ
فَإِنْ يَكُنْ بِحَاصِلٍ تَعَلَّقَا فَلَا سِدَامَةَ لَهُ فَإِنْ طَبَّقَا

اي ان الطلب يُعلّق بامرٍ مُستقبلٍ الحصول لان المراد به تحصيل ما ليس بحاصل .
وذلك لا يكون الا في الاستقبال ولو بالنسبة الى زمان التكلم لان حصول المطلوب
لا بدّ ان يكون بعد الطلب * فان كان ما تعلق به حاصلًا نحو يا ايها النبي اتق الله
كان المراد تحصيل دوامه وهو غير حاصل في الحال لانه يكون في المستقبل . وبهذا
الاعتبار ينطبق الطلب على حكمه . ومنه قول الشاعر

فَعِشْ لَوْ فَدَيْتَ الْمَمْلُوكَ رَبًّا بِنَفْسِهِ مِنْ الْمَوْتِ لَمْ تُفَقَدْ فِي الْأَرْضِ مُسْلِمٌ
فَإِنْ الْعَيْشُ حَاصِلٌ لِلْمُخَاطَبِ وَلَكِنْ دَوَامُهُ غَيْرُ حَاصِلٍ فَهُوَ يَطْلُبُ حَصُولَ دَوَامِهِ . فَتَأْمَلُ
وَقَدْ يُضْمِنُونَ لَفْظَ الْخَبَرِ مَعْنَاهُ وَهُوَ لِلدَّعَا فِي الْأَكْثَرِ

اي انهم قد يضمنون لفظ الخبر معنى الطلب وذلك يكون في الاكثر للدعاء . وهو
يكون غالباً بلفظ الماضي نحو غفر الله لك . وقد يكون بلفظ المضارع نحو يرحمك الله .
وبالجملة الاسمية نحو دارك معمورة * وقد يكون لغير الدعاء نحو تؤمنون بالله ورسوله
بغفر لكم بالجزم اي آمنوا . ومن ذلك قولهم اتق الله أمرؤ وفعل خيراً يتب عليه اي
ليتنق وليفعل خيراً بدليل جزم الجواب في المسئلتين كما ترى

وَرُبَّمَا اسْتُخْدِمَ لَفْظُ الطَّلَبِ لِغَيْرِ مَعْنَاهُ كَأَكْرَمَ بَابِي

اي رُبَّمَا اسْتُعْمِلَ لَفْظُ مَا يَدُلُّ عَلَى طَلَبٍ لِغَيْرِ مَعْنَى الطَّلَبِ كصِيفَةِ الامرِ فِي التَّعْجِبِ فَانه يُرَادُ بِهَا انْشَاءُ التَّعْجِبِ مِنْ عَظَمَةِ التَّعْجِبِ مِنْهُ اَوْ الْإِخْبَارِ عَنْهَا كَمَا مَرَّ فِي بَابِهِ * وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ النَّدْبَةُ وَالْإِخْصَاصُ فِي النَّدَاءِ وَارَادَةُ التَّهْدِيدِ بِالْأَمْرِ وَالْإِنْكَارِ بِالْإِسْتِفْهَامِ وَغَيْرَ ذَلِكَ نَمَّا سَيَأْتِي

وَالْأَصْلُ مَا لَفْظًا وَمَعْنَى جَمْعًا نَحْوُ أَقْضِ أَمْرًا دُونَ حَيَّاكَ دُعَا

اي ان الاصل في الطلب ما كان طلبًا في اللفظ والمعنى جميعًا نحو اقض ما انت قاض ولا تمش في الارض مَرَحًا . بخلاف ما كان طلبًا في المعنى فقط نحو حَيَّاكَ اللهُ والويلُ لزيدِ فانه دُخِلَ فِي هَذَا الْمَقَامِ لانهُ خَبِرُ قَدْ اسْتُخْدِمَ لِلطَّلَبِ

فصل

فِي أَدَوَاتِ الطَّلَبِ وَمَتَعَلِقَاتِهِ

أَمْرًا يَلَامُ فِعْلًا أَطْلُبُ أَوْ يَلَا لَامٌ وَنَهْيًا فَأَطْلُبُ التَّرْكُ يَلَا

اي انه يُطْلَبُ إِحْدَاثُ الْفِعْلِ بِالْأَمْرِ أَوْ بِوَسْطَةِ اللَّامِ نَحْوُ لَيْقُمُ زَيْدٌ وَأَمَّا بِالصِّفَةِ دُونَ اللَّامِ نَحْوُ قُمْ * وَيُطْلَبُ تَرْكُهُ بِلَا النَّاهِيَةِ نَحْوُ لَا تَقُمْ * وَهَذِهِ اللَّامُ مَكْسُورَةٌ فِي لُغَةِ جُمْهُورِ الْعَرَبِ مَا لَمْ تَقْعْ بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ فَالْأَكْثَرُ تَسْكِينُهَا نَحْوُ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي . وَقَدْ تَسَكَّنَ بَعْدَ ثَمَّ نَحْوُ ثَمَّ لَيَقْضُوا نَفْسَهُمْ فِي قِرَاءَةِ الْكُوفِيِّينَ * وَقَدْ يُعْزَمُ بِهَا مُضْمَرَةٌ فِي الشَّمْرِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ

فَلَا تَسْتَطِلْ مِنِّي بَقَاءِي وَمَدَّتِي وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْغَيْرِ مِنْكَ نَصِيبُ

اي لِيَكُنْ * وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا الطَّلَبَ إِنْ كَانَ مِنَ الْأَعْلَى إِلَى الْأَدْنَى فَهُوَ أَمْرٌ أَوْ نَهْيٌ . وَإِنْ كَانَ مِنَ الْأَدْنَى إِلَى الْأَعْلَى فَهُوَ دُعَاءٌ . فَإِنْ كَانَ مِنَ الْمُسَاوَيْنِ قِيلَ لَهُ الْتَأْسُّ

لِلْمُحَاضِرِ الْمَجْهُولِ وَأَعْمَمُ غَائِبًا هُمَا وَلَا الْمَعْلُومَ زِدْ مُخَاطَبًا

اي ان اللام ولا تدخلان على المجهول من فعل الحاضر . وهو يشمل المتكلم نحو ان احسنت فلا أكترم . وان كنت ظالمًا فلا أرحم . والمُخَاطَبُ نحو ان كنت مذنبًا فلتؤدب . وان اشتريت فلا تُفبن * وعلى فعل الغائب بأسره معلومًا ومجهولًا نحو لَيْقُمُ

زَيْدٌ وَلَا يَجْلِسُ عَمْرُوٌ وَلَيُقَطِّعَ الْأَمْسُ وَلَا يُؤْخَذِ الْبَرِيءُ بِالسَّقِيمِ * وتنفرد لا عن اللام
 بالدخول على فعل المخاطب المعلوم ايضاً نحو لا تفعل وهو الأكثر في استعمالها * ويقال
 دخولها على فعل المتكلم المعلوم نحو قوموا فلأصل لكم وكقولهم لا أرى بك ههنا . لان
 الطالب لا يطلب من نفسه إلا على سبيل المجاز تنزيلاً لها منزلة الاجنبي . بخلاف
 المجبول فان الطلب معه يكون في الحقيقة من الفاعل المحذوف الذي ناب عنه ضمير
 المتكلم . فان كان مع المتكلم غيره نحو وتحمّل خطاياكم ونحو قول الشاعر
 اذا ما خرجنا من دمشق فلا تعدّ لها ابداً ما دام فيها الجراخم
 كان دخولها عليه ايسر لمشاركة غير المتكلم له في التكلم فيكون قد اندرج في الطلب
 تبعاً لغيره * وإقل منه دخول اللام على فعل المخاطب المعلوم كقراءة بعضهم فذلك
 فلتفروحا لان له صيغة امر بدونها فيستغني عنها بخلاف الغائب والمجبول
 وَرُبَّمَا يُرَادُ كَالْتَهْدِيدِ مَعْنَى سَوَى مَعْنَاهُمَا الْمَعْهُودِ

اي انه قد يراد بالامر والنهي معنى غير معنى الطلب المعهود لما فان الامر قد يراد
 به التهديد نحو اعملوا ما شئتم انه بما تعملون بصير . والتسوية نحو واسيروا قولكم أو
 أجهروا به انه عليم بذات الصدور . والتعجيز نحو فاتوا بسورة من مثله ان كنتم
 صادقين . والإباحة نحو وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخطيط الابيض من الخطيط
 الاسود . والإهانة نحو كونوا حجارة أو حديدًا * وقد يراد بالنهي بعض هذه المعاني
 كالتهديد نحو لا تتق الله وانظر العاقبة والتسوية نحو قل آمنوا به أو لا تؤمنوا . وغير
 ذلك مما يحتمله المقام

وَالْهَمْزَةُ أُسْتَفْهِمَ بِهَا عَمَّا تَلَا فِي نِسْبَةٍ أَوْ غَيْرِهَا مُبْتَدِلاً

اي ان الهمزة يستفهم بها عن تاليها الواقع في حيز النسبة او غيرها . فتكون تارة اطلب
 إدراك النسبة بين الامرين إثباتاً او نفيّاً نحو أقام زيدٌ وألم يقم عمروٌ وتارة
 لإدراك غير النسبة نحو أزيد قائم أم عمرو . فان المتكلم يستفهم في الأول عن ثبوت
 القيام للواحد منهما ونفيه عن الآخر لانه مجهول كلا الامرين . وفي الثاني عن تعيين
 القائم منهما لان ثبوت القيام لاحدهما معلوم عنده * والادراك الحاصل من الأول
 يقال له التصديق والحاصل من الثاني يقال له التصوّر وهما من اصطلاحات المنطق *

والمسؤول عنه بالهمزة هو ما يليها . فيكون في نحو أريد قائم هو المُسند اليه . وفي
نحو أريد قائم زيد هو المُسند . وفي نحو أريدك زيد هو الظرف * وبهذا الاعتبار وجب
ان يُرتب طلب التعيين عليه فيقال أريد قائم أم عمر أو لا يقال أريد قائم أم
جالس . وقس على كل ذلك * واعلم ان الهمزة اذا دخلت على جملة معطوفة بالواو
او الفاء أو ثمَّ قُدِّمت على العاطف نحو أو لم ينظروا في ملكوت السموات والارض
وأفأنت تُنكره الناس حتى يكونوا مؤمنين وأثمَّ اذا ما وقع آمنتم به . بخلاف
أخواتها فان العاطف يتقدم عليهنَّ نحو وكيف تكفرون وفهل يهلك إلا القوم
الفاشون * وهي أم أدوات الاستفهام ولذلك انفردت بهذا وغيره مما ذكر
وأجعل لهل نسبة إيجاب فقط وما سوى النسبة للباقي ضبط .

اي ان هل تختص بالاستفهام عن النسبة الإيجابية نحو هل قام زيد ولا يقال هل لم
يقم . فان أريد الاستفهام عن النفي جيء بالهمزة * وأما بقية أدوات الاستفهام
فهي مقيدة بما سوى النسبة كما سيأتي * واعلم ان هل لا تدخل على اسم بعده فعل
شدة طلبها للفعل كما مرَّ في باب الاشتغال . فيقال هل قام زيد وهل زيد قائم ولا
يقال هل زيد قام . وهو مذهب الجمهور * ولا تدخل على جملة الشرط لاحتمالها الإيجاب
والنفي . ولا على إن التأكيدية لانها لتقرير الواقع فتنافي الاستفهام عن وقوعه . فلا
يقال هل إن قام زيد تقوم ولا هل إن زيدا قائم بخلاف الهمزة فانهم يتوسعون فيها
لانها أم الباب * واذا دخلت هل على المضارع تخصص بالاستقبال فلا يقال هل
تذهب الآن * وقد تستعمل لطلب التعيين كالمهمزة فيعطف بعدها بأم وعليه الحديث
هل تزوجت بكراً أم ثيباً . ولا يلزمها ان يليها المسؤول عنه كما رأيت بخلاف الهمزة *
فان لم يقصد التعيين عطف بعدها بآو نحو هل تحبُّ منهم من أحدٍ أو تسمع لهم
ركوا . وفس عليه .

وَمَنْ يَسْأَلْ عَمَّنْ يَعْقِلْ	وَمَا لغيرِهِ وَأَيُّ شَيْءٍ تَشْمَلُ
وَكَيْفَ لِلْحَالِ وَلِلْمَكَانِ	أَيْنَ مَتَى أَيَّانَ لِلزَّمَانِ
وَمِثْلَ كَيْفَ اسْتَعْمَلُوا أَنَّى وَقَدْ	تَأْتِي كَمَنْ أَيْنَ وَكَمْ عِنْدَ الْعَدَدِ

اي ان مَنْ تُسْتَعْمَلُ لِمَنْ يَعْقِلُ نَحْوَ مَنْ فَعَلَ هَذَا بِالْهَتْنَا . وَمَا لِفِعْرِ الْعَاقِلِ نَحْوُ مَا تَلَكَّ
يَمِينُكَ يَا مُوسَى . وَأَيُّ لَهَا جَمِيعًا نَحْوُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ أَيْمَانًا وَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ
تُؤْمِنُونَ . وَكَيْفَ لِلْحَالِ نَحْوُ كَيْفَ أَصْبَحْتَ . وَأَيِّنَ لِلْمَكَانِ نَحْوَ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ .
وَمَتَى وَأَيَّانَ لِلزَّمَانِ نَحْوُ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ وَأَيَّانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ . غَيْرَ أَنَّ مَتَى تُسْتَعْمَلُ لِلْمَاضِي
وَالْمُسْتَقْبَلِ وَأَيَّانَ تَخْتَصُّ بِالْمُسْتَقْبَلِ كَمَا رَأَيْتَ . وَأَيُّ تُسْتَعْمَلُ غَالِبًا بِمَعْنَى كَيْفَ نَحْوُ
أَنِّي يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا . وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى مَنْ أَيْنَ نَحْوُ يَا مَرْيَمُ أَنِّي لَكَ هَذَا .
وَكَمْ لِلْعَدَدِ نَحْوُ كَمْ لَيْثُمْ * وَكُلُّ هَذِهِ الْأَدَوَاتُ مَوْضُوعَةٌ لَطَلْبِ التَّصَوُّرِ فَلَا تُسْتَعْمَلُ
لِفِعْلِهِ لِاخْتِصَاصِهَا بِأَحَدِ طَرَفَيْ النِّسْبَةِ كَمَا تَرَى

وَالْكُلُّ قَدْ يُصَابُ بِالتَّسْخِيرِ لِفِعْلِ الْأِسْتِفْهَامِ كَالْتَقْرِيرِ
اي ان كُلَّ مَا ذُكِرَ مِنَ الْأَدَوَاتِ قَدْ يُسْتَعْمَلُ لِفِعْلِ الْإِسْتِفْهَامِ كَالْتَقْرِيرِ نَحْوُ أَنْتَ
قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَابْنِي الْهَيْنَ . وَالتَّعَجُّبُ نَحْوُ مَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ . وَالِاسْتِعْدَادُ نَحْوُ
أَنِّي يَكُونُ لِي غَلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ . وَالتَّهْوِيلُ نَحْوُ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ
الْفِيلِ . وَالتَّوْبِيخُ نَحْوُ سَلِّ يَا إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِنْ آيَةٍ . وَمَا أَشَبَهُ ذَلِكَ مِنَ الْأَغْرَاضِ *
وَاعْلَمْ أَنَّ مَا الْإِسْتِفْهَامِيَّةُ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا عَامِلٌ جَزِيءٌ يَجِبُ حَذْفُهَا سِوَا مَا كَانَ الْعَامِلُ
حَرْفًا نَحْوَ لَمْ تُؤْذِنِي أَمْ اسْمًا نَحْوُ مَجِيءَ جَنَّتْ . وَذَلِكَ لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ غَيْرِهَا وَعَلَيْهِ
قَوْلُ الشَّاعِرِ

فَتَلَكَ وِلَاةُ السُّوءِ قَدْ طَالَ مُكْثُهُمْ فَغَتَّامَ حَتَّامَ الصَّنَاءِ الْمَطْوُولُ
وَنَدَرَاتِهَا فِي الضَّرُورَةِ كَقَوْلِ الْآخَرِ

عَلِي مَا قَامَ بِشْتَمِي لَيْثٌ كَحَنْزِيرٍ تَمَرَّخَ فِي زِمَادٍ
وَقَدْ تُسَكَّنُ مِمَّ الْمَجْرُورَةِ بِاللَّامِ بَعْدَ حَذْفِ الْأَلِفِ كَقَوْلِ الْآخَرِ
يَا أَبَا الْأَسْوَدِ لَمْ خَلَفْتَنِي لِهَدُومِ طَارِقَاتٍ وَفِكَزِ

وَاعْلَمْ أَنَّ جَمِيعَ أَسْمَاءِ الْإِسْتِفْهَامِ مَا كَانَ مِنْهَا ظَرْفًا فَهُوَ مَنْصُوبٌ أَبَدًا . وَغَيْرُهُ إِنْ وَقَعَ
مَعْمُولًا لِعَامِلٍ لَفْظِيٍّ نَحْوَ أَيِّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ وَعَمَّ يَسَاءَ لَوْنٍ فَهُوَ بِحَسَبِ مَقْتَضَى عَامِلِهِ .
وَالْأَفَانُ وَقَعَ بَعْدَهُ جُمْلَةٌ نَحْوُ مَنْ قَامَ . أَوْ شَبَهَ جُمْلَةً نَحْوُ مَنْ عِنْدَكَ . أَوْ اسْمٌ مُنْكَرَةٌ نَحْوُ
مَنْ إِلَهٌ غَيْرَ اللَّهِ فَهُوَ مُبْتَدَأٌ وَمَا بَعْدُهُ خَبَرٌ عَنْهُ . فَإِنْ كَانَ الْأِسْمُ مَعْرِفَةً نَحْوُ مَنْ أَبُوكَ
جُعِلَ اسْمُ الْإِسْتِفْهَامِ خَبَرًا عَلَى الْأَصَحِّ لِأَنَّهُ يُؤْتَى بِهِ لَطَلْبِ الْحُكْمِ عَلَى مَا بَعْدَهُ فَيَكُونُ

اما بعده أَلَيْقَ بِالْإِنْدَاءِ وهو أَلَيْقَ بِالْخَبَرِيَّةِ * واختلفوا في كيف بين ان تكون ظرفاً
او غيره والصحيح انه لا ظرفية فيها . وحينئذ فان وقعت قبل ما لا يُستغنى به نحو
كيف انت وكيف كنت فهي خبر . والأ في حال نحو كيف جاء زيد . او مفعول
مطلق نحو كيف فعل ربك اي اي فعل فعل . وهو المختار عند المحققين

وَرُبَّمَا اسْتَفْهَمَ لِلْإِنْكَارِ فَكَانَ مَعْنَى النَّفْيِ فِيهِ طَارِي

فِيَلْبَسُ الْإِثْبَاتَ نَفْيَ بَعْدَهُ نَحْوُ أَلَيْسَ اللَّهُ كَافٍ عَبْدَهُ

اي ان الاستفهام قد يكون للإِنْكَارِ فيتنضمّن معنى النفي نحو أَعَدَّه علم الغيب فهو
يرى . اي ليس عنده ذلك * ومن ثم اذا وقع بعده نفي تحول الى الإثبات نحو أَلَيْسَ
الله بكافٍ عبده اي هو كافٍ له . لان إنكار النفي نفي له ونفي النفي إثبات *
واكثر ما يكون ذلك مع المحذرة . وقد يكون مع غيرها نحو من يغفر الذنوب الا الله
وهل جزاء الإحسان الا الإحسان اي ما يغفرها وما جزاؤه . ولذلك أوجب بعده
بالأ كما يوجب بها في النفي الصريح .

وَلِتَمْنِي لَيْتَ وَالْحَقُّ لَوْ وَهَلْ بِهَا قَلِيلاً وَالتَّرَجِّي بِلَعَلْ

اي ان ليت موضوعة للتمني وهو طلب ما لا طمع في حصوله نحو ليت الشباب يعود .
او ما كان عسر الحصول نحو ليت الجاهل عالم * وقد تلحق بها لو نحو لو أن لنا كرامة
فكفون من المؤمنين اي ليت لنا ولذلك نصب الجواب بعدها * وكذلك هل نحو هل
لنا من شفعاء فيشفعوا لنا * ولعل موضوعة للترجي وهو طلب الممكن نحو لعل الله
يحدث بعد ذلك امراً . وقد تكون للإشفاق وهو توقع الامر المكروه نحو فلعلك باخع
نفسك على آثارهم * واعلم ان في عد الترجي من الطلب خلافاً . والصحيح انه منه
بدليل نصب الجواب في قراءة حفص لعل أبلغ الاسباب أسباب السموات فأطلع

الى اله موسى . وفي قول الراجز

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دَوْلَاتِهَا يُدِلُّنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَائِهَا

فتستريح النفس من زفرائها

وجزمه ايضاً عند تجرّده من الفاء في قول الشاعر

لَعَلَّ التَّفَاتَا مِنْكَ نَحْوِي مَرَّةً يَمْلُ مِنْكَ بَعْدَ الْعُسْرِ عَظِيمِكَ لِلْبُسْرِ

وكلاهما لا يقع إلا بعد الطلب . وهو الموعول عليه عند الاكثرين
وَعِنْدَ تَحْضِيضٍ يُقَالُ هَلَّا لَدَسْ مُضَارِعٍ وَقَالُوا أَلَّا
وَمِثْلَهَا لَوْلَا وَلَوْ مَا أُسْتَعْمِلَا وَهَنْ لِلتَّوْيِيخِ مَعَ مَاضٍ تَلَا
اي ان هَلَّا تُسْتَعْمَلُ مع الفعل المضارع للتخصيص وهو الطلب العنيف نحو هَلَّا تَسْتَغْفِرُ
الله . وكذلك أَلَّا بالفتح والتشديد ولَوْلَا وَلَوْ مَا نُحْوِ أَلَّا تُكْرِمُ أَبَاكَ وَلَوْلَا نَقْرِي الضيف
ولوما يُجِيبُ الداعي * فان تلاه من الماضي أُريد بهن التويخ او التنديم نحو هَلَّا حَفِظْتَ
العهد وَأَلَّا اسْتَبَقَيْتَ مَا لَكَ وَهَلُمَّ جَرًّا

وَقُلْ أَلَّا لِلْعَرَضِ أَوْ لِلْحَضِّ طَوْرًا وَبَعْضُ زَادَ لَوِ لِلْعَرَضِ
اي ان أَلَّا بالفتح والتخفيف تُسْتَعْمَلُ لِلْعَرَضِ وهو الطلب اللين نحو أَلَّا تُجِيبُونَ ان
يعفو الله لكم * وزاد ابن مالك لَوِ نُحْوِ لَوْ تَنْزِلُ عِنْدَنَا * وقد تُسْتَعْمَلُ أَلَّا للتخصيص
كالمشدة نحو أَلَّا نَقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكُثُوا إِيمَانَهُمْ . وهي عند الاكثرين مركبة من همزة
الاستفهام ولا النافية * واعلم ان أدوات التخصيص والعرض لا تدخل الا على الافعال
ولو تقديرًا نحو هَلَّا زَيْدًا تَزُورُهُ وَلَوْلَا عَمْرًا أَكْرَمْتَهُ . فان ورد شيء بخلاف ذلك

وجب تاويله كما في قول الشاعر
أَلَا نَ بَعْدَ لَجَاجَتِي تَلْعَوْنِي هَلَّا التَّحْدُمُ وَالْقُلُوبُ صَحَاحُ
وقول الآخر

تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ بَعْدَكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيُّ الْمُقْنَمَا
فانهما على تاويل فهلاً كان التقدّم ولولا تعدون الكمي . ونس عليه

فصل

في أحرف النداء

وَأَحْرَفُ النِّدَاءِ يَا أَيْنِي وَيَا وَهَمْزَةٌ قَصْرًا وَمَدًّا وَهِيَا
وَوَا وَقَدْ تَنُوبُ يَا لِمَا نَذِبُ وَالْغَيْرُ مَوْضُوعٌ لِإِقْبَالِ طَلَبِ
اي ان أحرف النداء هي يا وهي أُمُّ الْبَابِ كما مرَّ . وَأَيُّ وَيَا وَالْهَمْزَةُ وَآ عَلَى وَزْنِ

لا وهياً بالفتح والتخفيف في الجميع . ومن هذا القبيل وا وهي موضوعة للندبة كما علمت .
وقد تنوب عنها يا عند امن اللبس بالمنادي المحض كما مر من قوله وقت فيه بامر
الله يا عمرا . فان خيف الالتباس تعينت والتخلص منه * وأما بقية الاحرف فهي
موضوعة لطلب الاقبال

وَهَمَزَةُ الْقَصْرِ لِذِي الْقُرْبِ وَيَا شَاعَتْ وَالْبَعِيدِ مَا قَدْ بَقِيََا

اي ان همزة المقصورة يُنادى بها القريب . ويا يُنادى بها القريب وغيره شائعة بين
الجميع . وبقية الاحرف يُنادى بها البعيد . وهو المذهب المشهور وعليه جمهور النحاة *
واعلم ان كلا من القريب والبعيد قد يُنزل منزلة صاحبه فينادى بما له من أدوات
النداء . وذلك عند الإعراض او الغفلة ونحوهما في القريب وعكس ذلك في البعيد .
وهو من نوادر الاستعمال

وَبَعْدَ يَا حَذَفُ الْمُنَادَى قَدْ يَرِدُ وَقِيلَ يَا شَمَّ لِتَنْبِيهِ قُصِدَ

اي ان المنادي قد يُحذف بعد يا فقط لانها أم الباب كما علمت . فيقع الفعل بعدها
نحو الا يا أسجدوا . والحرف نحو يا ليتني كنت ترابا . والجملة الاسمية كقول الشاعر
يا دار مية بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأمد
ويقدّر كل محذوف بما يليق بالمقام فيكون التقدير يا قوم او يا رجل ونحو ذلك *
وجعلها بعضهم حينئذٍ للتنبيه لا للنداء . وقيل ان تلاها خطاب كما في المثال الاول
فهي للنداء لكثرة وقوعه قبله . وان تلاها غيره كما في المثالين الآخرين فهي للتنبيه .
ولعله الأقرب الى الصواب

وَقَدْ يُنَادَى لِسَوَى مَا عَلِمَا كَمَا يُنَادَى فِي الْبَلَى تَرَحُّمًا

اي ان النداء قد يُستعمل لغرض غير الأغراض المعروفة له من طلب الاقبال
وغيره . فيكون للترحم في البلية نحو يا مسكين . والتأسف نحو يا لصيغة الأدب .
والتشكي نحو يا ويلاه . والتحسر كما في نداء الاطلال والمنازل وما اشبه ذلك

فصل

في القسم واحكامه

يَقْسَمُ إِنِّشَاءً لِنَأْكِيْدِ خَبَرٍ أَوْ طَلَبٍ بِالْحَرْفِ وَالْفِعْلِ نَذَرٌ

اي ان القسم يُستعمل لانشاء التأكيْد في الكلام . وهو يكون تارة لتأكيْد الخبر وتارة لتأكيْد الطلب . وكلاهما يكون غالباً بالحرف ونادراً بغيره . وكل ذلك إمّا صريح وهو ما كان بالالفاظ الموضوعة للقسم . وإمّا غير صريح وهو ما استعمل للقسم مما وضع لغيره * أمّا المؤكّد للخبر فيكون الصريح منه بالاحرف الموضوعة له كما مرّ في باب حروف الجر . وقد يكون بغيره فسمت وأحلف وبين الله كما سيجي . وغير الصريح بغيره عليم الله وعليّ عهد الله . ومنه كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ لِيَجْعَلَ مِنْكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ * وَأَمَّا المؤكّد للطلب فيكون الصريح منه بالباء فقط وغير الصريح بغيره نَشَدْتُكَ اللَّهُ . ويُقال له بجملة القسم الاستعاطي

”وَقُلْ يَمِيْنُ اللَّهُ وَأَيْمُنُ كَذَا“ مَوْصُولَ هَمْزٍ غَالِبًا وَأَيْمٌ أُحْتَذَى
اي ان لفظ اليمين يُستعمل للقسم مضافاً الى اسم الجلالة كما رأيت فيقال يمين الله لأفعلن ومنه قول الشاعر

فَقُلْتُ يَمِيْنُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي
وحينئذ يكون مبتدأً محذوف الخبر على الاصحّ والتقدير يمين الله قسم لي * وكذلك أَيْمُنُ بفتح الهجزة وضم الميم وهي جمع اليمين في الاصحّ نحو أَيْمُنُ اللَّهِ لأفعلن . غير ان هَمْزَهَا تُوصَلُ فِي الْغَالِبِ تَخْفِيفًا لِكَثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ * وكثيراً ما تُحَذَفُ نَوْنُهَا لِلتَّخْفِيفِ ايضاً فيقال أَيْمُ اللَّهِ وحينئذٍ تبقى الميم على ضمّها ويُقدَّرُ الْإِعْرَابُ عَلَى التَّوْنِ الْمَحْذُوفَةِ * وقد تَصَرَّفُوا فِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ حَتَّى أَنْهَى الشَّيْخُ الْمُرَادِيُّ لُغَاتِهِمْ فِيهَا إِلَى عَشْرِينَ لُغَةً وَلَمْ يَفِي هَذِهِ اللُّغَاتُ اقْوَالٌ شَتَّى فَاقْتَصَرْنَا مِنْ كُلِّ ذَلِكَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ وَهُوَ الْمَشْهُورُ

”وَأَرْبَطُهُ بِاللَّامِ وَإِنْ فِي الْخَبَرِ وَمَا وَلَا وَإِنْ وَغَيْرُهَا نَذَرٌ“
وَأَسْتَعْمَلُوا إِلَّا وَلَمَّا فِي الطَّلَبِ إِذْ لَيْسَ مِنْ لَفْظٍ لِمَعْنَاهُ أَنْتَسَبَ

اي ان القسم يُربط بجوابه الخبري باللام نحو فيعزتك لأغويهم اجمعين . وإن نحو
والكتاب المبين إنا أنزلناه . وقد تجتمعان نحو والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين *
وهذه اللام هي لام التأكيد ويقال لها لام الابتداء . وهي تختص بالجواب المثبت
لأنها موضوعة لتأكيد الإثبات كما سيبي . والاصل فيها ان لا تدخل الأعلى الأسماء
غير انهم اجازوا دخولها في هذا الباب على الفعل المضارع كما رأيت لأنه يشبه الاسم .
ويدخلونها ايضاً على الماضي المقرون بقدر نحو تأله لقد أثرك علينا لان قد تقرب
الماضي من الحال فيشبه المضارع . وذلك ما لم يقدمه شرط نحو ولئن ارسلنا ريحاً
فراوه مصفراً لظلوا من بعدهم يكفرون فيجب تركها لان جواب القسم حينئذ ساد
مسد جواب الشرط كما مر في باب وحكمه ان يكون مستقبلاً فلا تناسبه قد لأنها
تحقق مضية * فان كان الجواب منفياً رُبط بالأداة الداخلة عليه . واكثر ما تكون
تلك الاداة ما نحو ولئن آتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك . او لا
نحو وأقسموا بالله جهد أيمانهم لا يبعث الله من يموت . او إن نحو ولئن زالتا إن
امسكهما من أحده من بعدهم * ونذر ربطه بلم كقول بعضهم نعم وخالفهم لم نقيم
عن مثلهم منجية . ولن كقول الشاعر

والله لن يصنوا اليك بحجهم حتى أوسد في التراب دينا
ويُربط بجوابه الطلبي بما يتضمن معنى الطلب من فعل كقول الشاعر
بعيشك يا سلمي أرحمي ذا صباية أبي غير ما يرضيك في السر والجهر
او حرف كقول الآخر

بربك هل للصب عندك رافة فبرجو بعد اليأس عيشاً مجدداً
فان لم يكن شيء من ذلك رُبط باللام كقول الشاعر
بالله ربك إلا قلت صادقة هل في لقائك للمشفوع من طمع
اي ما أسالك إلا هذا . او بلام الحرفية التي بمعناها كقول الآخر
قالت له بالله يا ذا البردين لماً غننت نفساً أو اثنين
واعلم ان جميع الاحرف التي يُربط بها القسم تُعطى حق التصدر معه وان لم يكن لها
ذلك بدونها مثل لا النافية ونحوها فلا يقال والله زيدا لا أخرب * ويجوز حذف
لا عن المضارع المجرد من نون التأكيد واكثر ما يكون ذلك في مضارع الافعال

الناقصة كما مر في موضعه نحو تَأْتِي تَفْتَأُ تَذْكُرُ يَوْسُفُ أَي لَا تَفْتَأُ تَذْكُرُ . وهو كثير في الشعر

وَشَاعَ حَذْفُ قَسَمٍ مُصَاحِبًا لَأَمَّا تَلِيهَا إِنْ لَشَرْطٍ غَالِبًا
 أي انه قد شاع في الكلام حذف القسم اذا كان مدخوله مُفْتَتِحًا باللام الموطئة المقترنة بأن نحو لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ معهم . وذلك لدلالة اللام عليه فَيُسْتَعْنَى بها عن ذكره وهو الغالب في جواز حذفه * وقد يحذف مع حذف اللام فتُقدَّر قبل الشرط نحو وَاَنْ أَطَعْتُمُوهُمْ أَنْتُمْ مُشْرِكُونَ أَي وَلَئِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ لِأَنَّ الْجَوَابَ غَيْرَ مَرْبُوطٍ بِالْفَاءِ فَلَا يَصْلَحُ جَعْلُهُ لِلشَّرْطِ وَحِينَئِذٍ يَتَعَيَّنُ كَوْنُهُ جَوَابًا لِلْقَسَمِ الْمُقدَّرِ * وهذه اللام يقال لها اللام الموطئة لأنها تُوطِئُ الجواب للقسم أي تَهْدِيهِ . والمؤذنة ايضاً لأنها تُؤْذِنُ بِأَنَّ الْجَوَابَ الْوَاقِعَ بَعْدَهَا مَبْنِيٌّ عَلَى قَسَمٍ قَبْلَهَا لَا عَلَى الشَّرْطِ * واعلم ان حرف القسم لا بُدَّ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِفِعْلٍ . غير ان الفعل يجب حذفه مع غير الباء فلا يقال حلفت والله خلافاً لبعضهم . وأباًً مع الباء فيجوز ذكره نحو اقسمت بالله في الخبر واستخلفك بالله في الطلب ويجوز إضماره فيقال بالله فيهما . غير ان الأكثر ذكره في الخبر وإضماره في الطلب

فصل

في ضمير الشأن

يَكْنِي عَنِ الشَّأْنِ ضَمِيرٌ لَزِمًا صُورَةٌ غَيْبٍ مُفْرَدًا مُقَدَّمًا

أي انهم يستعملون ضميراً يَكْنِي بِهِ عَنِ الشَّأْنِ وهو الامر الذي يُرَادُ الْحَدِيثُ عَنْهُ . ولذلك يقال له ضمير الشأن * وقد يَكْنِي بِهِ عَنِ الْقِصَّةِ فيقال له ضمير القصة ايضاً * وهذا الضمير يُعَدُّ مَعْ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ الَّتِي بَعْدَهُ لَأنَّهَا هِيَ ذَلِكَ الشَّأْنُ وَلِذَلِكَ لَا يُجَنَّاجُ إِلَى رَابِطٍ فِي الْإِخْبَارِ بِهَا عَنْهُ . ويلزمه ان يكون بلفظ الغيبة والافراد ليطابق ما يُرَادُ بِهِ الشَّأْنُ أَوِ الْقِصَّةُ . ولذلك ان قُدِّرَ ان المراد به الشأن كان مذكراً او القصة كان مؤنثاً . واما تعيين احد الوجهين فيختار ان يكون بحسب العمدة التي بعده طلباً للشاكلة فيقال هو الامير قادمٌ وهي القبيلة راحلة . ولما كان ما بعد هذا الضمير مَوْفَعًا لِإِبْهَامِهِ . وجب ان يكون متاخراً عنه لان الإيضاح انما يكون بعد الإبهام * واعلم ان هذا

الضمير يختصُّ بانه لا يعود إلا الى ما بعده . ولا يعمل فيه إلا الابتداء او احد نواسخه . ولا يقدم خبره عليه . ولا يؤكد ولا يُبدل منه ولا يُعطف عليه . ولا يُفسر إلا بجملة في المشهور . ولا تخلو الجملة بعده من محل من الاعراب وان كانت مفسرة . ولا يُشترط عود ضمير منها اليه . ولا يقوم الظاهر مقامه . ولا يكون إلا غائباً مفرداً كما مر . ولا يُستعمل إلا حيث يُراد التخييم فلا يقال هو الغراب طائرٌ وهو باب المبتدأ مقيد " فَالْنَسْخُ كَالْتَجْرِيدِ فِيهِ يَرَدُّ "

وتُخَيَّرُ الْجُمْلَةُ عَنْهُ فَيُجِبُّ مِنْ بَعْدِهِ الرُّفْعُ لِكُلِّ مَا نُصِبَ اي ان هذا الضمير يلزم باب المبتدأ فيكون مبتدأً مجزئاً نحو قل هو الله احد . وتدخل عليه نواسخ المبتدأ والخبر فيكون معمولاً لها نحو كان زيد قائماً وإنه عمرٌو منطلق وظننته بكرٌ شاعرٌ وهلمَّ جرأ . ومن ذلك قول الشاعر اذا مت كان الناس صنفان شامتٌ وآخرٌ مثني بالذي كنت اصنع

وقول الآخر

اما إنه لولا الخليط المودعُ وريعٌ خلا منه مصيفٌ ومربعٌ

وقول الآخر

عَلِمْتَهُ الْحَقُّ لَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ فَكُنْ مُحِقًّا تَدُلُّ مَا شِئْتَ مِنْ ظَفَرٍ وهو في كل ذلك يُخَبِّرُ عَنْهُ بِالْجُمْلَةِ الْمَذْكُورَةِ فَتَكُونُ بِرَمَتِهَا فِي مَحَلِّ الْأَعْرَابِ الَّذِي يَقْتَضِيهِ الْمَقَامُ وَلِذَلِكَ يُجِبُّ أَنْ يُرْفَعَ بَعْدَهُ كُلُّ مَا يُنْصَبُ بِدُونِهِ عَلَى التَّجَرُّدِ * وَعِلْمُ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ هَذَا الضَّمِيرُ مَعْرِفَةً وَخَبَرَهُ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ جُمْلَةً لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِ مِنَ النَّوَاسِخِ مَا يَلْزِمُ اسْمَهُ التَّنْكِيرُ كَلَا النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ أَوْ يَلْزَمُ خَبَرُهُ الْإِفْرَادَ كَلَاتِ * وَلَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ كَادُ وَآخَوَاتُهَا فِي الصَّحِيحِ لِأَنَّ خَبَرَ هَذِهِ الْأَفْعَالِ لَا يَكُونُ إِلَّا رَافِعاً لِضَمِيرِ اسْمِهَا وَهَذَا لَا يَنبَغِي مَعَ ضَمِيرِ الشَّانِ لِأَنَّ جُمْلَةَ الْخَبَرِ لَا تُتَضَمَّنُ ضَمِيرًا يَرْجِعُ إِلَيْهِ . وَمَا وَرَدَ بِخِلَافِ ذَلِكَ فَشَاذٌ أَوْ عَلَى تَأْوِيلٍ * فَتَنَبَّهُ

وَمَا سِوَى مَرْفُوعٍ فَعِلٍ يَذْكَرُ إِلَّا لَدَى أَنْ وَكَانَ فِضْضَمَرٍ

اي ان ما كان من ضمير الشأن مرفوعاً بفعل كالواقع اسم كان ونحوها يستتر في ذلك الفعل . وأما المرفوع بالحرف كالواقع اسم ما الحجازية في نحو قول الشاعر

وما هو من بأسو الكلام وتَنَقَّى به نائباتُ الدهر كالدائمِ البخل
 والمنصوب مطلقاً فيذكر بارزاً في اللفظ الأَمْعُ أَنْ وَكَانَ الْمُخَفَّفَتَيْنِ فيجب إضمامه
 محذوفاً كما مرَّ في موضعه وعلى ذلك قولُ الشاعر
 وَأَعْلَمَ فَعِلِمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِّرَا
 وقول الآخر

وصدرُ مشرقِ النحرِ كَانَ ثدياهُ حَقَّانِ
 وربما حُذِفَ مع غيرهما نحو إن من أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوَّرُونَ. وكقول

الشاعر
 وَلَكِنَّ مَنْ لَا يَلْقَى أَمْرًا يَنْبُؤُهُ بَعْدَتُهُ يَنْزِلُ بِهِ وَهَوَّ أَعَزُّ
 وقول الآخر

أَرْجُو وَأَمْلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ
 وهو من نوادر الاستعمال

فصل

في ضمير الفصل وكاف الخطاب

لِخَبَرٍ مِنْ تَابِعٍ حَشَوًا فَصِلْ بِلَفْظِ مُضْمِرٍ لِرَفْعٍ مُنْفَصِلٍ
 وَهُوَ كَمَا شَاعَ ضَمِيرٌ قِيلَ لَا بَلْ حَرَفُ فَصْلٍ عَنْ ضَمِيرٍ نَقْلًا

أي أنه يؤتى بصيغة ضمير رفع منفصل تعترض حشواً بين المبتدأ والخبر لتمييز الخبر
 من التابع نحو زيدٌ هو الكريمُ . فإن الكريمَ لولا هذا الفاصل أمكن أن يظنَّ السامعُ
 صفةً لزيد فينتظر الخبر فلما جيءَ به بينهما تعيَّنت الخبرية كما ترى . ولذلك يسمونه
 فصلاً وهو اصطلاح البصريين * والكوفيون يسمونه عياداً لانه يُعتمد عليه في هذا
 التمييز أو لانه يحفظ الخبرية من السقوط فيكون عياداً لها * وهذا الاستعمال إنما هو
 بحسب الأصل ولكنهم توسعوا فيه فادخلوه حيث لا يقع الالتباس المذكور لأغراض
 أخرى كما ستري * وهو في المشهور ضميرٌ يتصرف في التذكير والتانيث وغير ذلك
 بحسب ما قبله . وذهب قومٌ إلى أنه حرفٌ لانه قد افاد معنى في غيره ولكنه منقولٌ
 عن الضمير فبقي فيه التصرف المذكور . والاول هو المختار عند الأكثرين

وَشَرْطُهُ تَعْرِيفُ كُلِّ الْمَسْئَلَةِ أَوْ شِبْهُ تَعْرِيفٍ وَلَا مَوْضِعَ لَهُ
وَلَمْ يُغَيِّرْ حُكْمَ مَا قَدْ نُصِبَا كَمَا كَانَ عِشْمَانُ هُوَ الْمُنْتَجَبَا

اي ان شرط هذا اللفظ ان يكون كل جزء من المسئلة الواقع فيها معرفة كما في المثال
ليمكن التباس الخبر بالتابع فيكون لاعتراضه بينهما فائدة . او معرفة نحو ما احد هو
احسن من زيد فان كلا منهما كالمعرفة . أما الاول فلأنه كالمعرف بلام الجنس
لعمومه . وأما الثاني فلأنه لا يقبل أن لا قرانه بين التفضيلية * ولما كان هذا اللفظ
يؤتى به لمجرد الفصل دون الاستناد لم يكن له مع اسميته ايضا موضع من الاعراب
ولذلك لا يغير حكم الخبر المنصوب بالناسخ فيبقى على نصبه كما رأيت في المثال . ولا
يتغير عن صيغة المرفوع التي هي اول وضعه ولو وقع بعد منصوب نحو انك انت السميع
العليم وجعلنا ذريته هم الباقيين . وقس على كل ذلك

وَأَبْتَدَأَ الْبَعْضُ بِهِ اسْمًا فَرَفَعَ تَالِيَهُ طَرْدًا خَبْرًا عَنْهُ وَقَعَ

اي ان بعض العرب يجعلون هذا اللفظ مبتدأ على انه اسم فيرفعون كل ما وقع بعده
خبراً عنه . وعليه قراءة بعضهم ولكن كانوا هم الظالمون . وقول الشاعر
اتبكي على ليلى وانت تركتها وكنت عليها بالملال انت أقدري
وحينئذ يكون له محل من الاعراب كسائر الضمائر وتكون جملته في محل ذلك الاعراب
الذي يقتضيه العامل

وَيُقْصَدُ التَّخْصِصُ وَالتَّأْكِيدُ بِهِ كَمَا قُلْتَ هُوَ الْمَفِيدُ

اي ان اللفظ المذكور يؤتى به للتخصيص والتأكيد دون التمييز الموضوع له نحو انك
انت علام الغيوب واخي هرون هو افصح مني لساناً . وقد اجتمعا كلاهما في المثال فانه
يحمل إرادة التخصيص اي ان الإفادة مقصورة على ما قلته . وإرادة التأكيد اي
ان ما قلت نفسه هو المفيد . ولا موقع فيه للفصل لعدم إيهام البت * وقد تجتمع
فيه الأغراض الثلاثة نحو وأولئك هم المفليون فانه يحمل الفصل والتخصيص والتأكيد
كما ترى * وهو يحملته لا يقع إلا بين المبتدأ والخبر في الحال او في الاصل كما
رأيت . والخبر غالباً يكون محبوباً أو أفعلاً تفضيلاً ويقل في غيرها

وَالْكَافُ لِلْخِطَابِ فِي الْإِشَارَةِ حَرْفٌ كُنْكَ أَوْ هُنَاكَ الْجَارَةُ
وَيَفِي ضَمِيرِ النَّصْبِ عِنْدَ الْفَصْلِ أَيْضًا وَفِي الْبَعْضِ مِنْ أَسْمِ الْفَعْلِ

اي ان الكاف تُستعمل حرف خطاب في أسماء الإشارة الشخصية نحو ذاك وتلك .
والمكانية نحو هناك وهناك . وفي ضمير النصب المنفصل نحو إِيَّاكَ . وفي بعض أسماء
الفعل التي لم تنقل عن باب الظرف نحو هاك ورؤيدك * وهي في كل ذلك حرفٌ

لا محل له من الاعراب

وَمَعَ سِوَى الْمَكَانِ كَأَسْمِ فَرَعَتْ وَكَأَلْمَكَانِ صَحْبُهُ قَدْ وَقَعَتْ

اي ان هذه الكاف تلحقها علامات الفروع في ما سوى إشارة المكان من هذه المواضع
كما تلحق كاف الضمير لتدل على حال المخاطب نحو كذلك قال ربك وذالك كما مآ
علمني ربي واكفأركم خير من أولئكم . وقس على ذلك ما بقي من هذا القبيل في
الإشارة وغيرها نحو إِيَّاكَ وإِيَّاكَ هاك وهاك وهاك جراً * غير انه قد يُكتفى
في الإشارة الغير المكانية بالكاف مفتوحة مع الجميع كما في إشارة المكان تنبيهاً على
مطلق الخطاب لا على أحوال المخاطب فلا يلحقها شيء من علامات الفروع نحو ذلك
لثبوتها بالله ورسوله وتلك حدود الله فلا تعتدوها * وأما في إشارة المكان فتلزم

الفتح والإفراد مطلقاً . ونذر كسرهما كقول الشاعر

إِذَا هَبَطْتَ حَوْرَانٍ مِنْ أَرْضِ عَالِجٍ فَقُولُوا لَهَا لَيْسَ الطَّرِيقُ هُنَاكَ
وَأَمَّا ما سوى ذلك من الضمير واسم الفعل فلا بد معه من إلحاق علامات الفروع

فصل

في قيود الضمائر ومتعلقاتها

لِلْعَاقِلِينَ أَضْمَرُوا الْوَاوَ وَدَلَّ مِيمٌ وَفِي الْمُؤَنَّثِ النَّونُ اشْتَمَلَ

اي انهم جعلوا الواو ضميراً للعاقلين فقط نحو ضربوا وبضربوا واضربوا . وجعلوا الميم
علامة تدل عليهم كضربتم واكرمتم ولقيتمهم * وأما العاقلات فتكون النون معهن
ضميراً كذهبن . وعلامة كاكرمتهن . وسيا في تمام الكلام على كل ذلك

وَالْمِيمُ سَكَنٌ وَأَخْتَلَسَ أَوْ أَشْبِعَ ضَمًّا وَبِالْأَوَّلَى كَذَا الْكَسْرُ اتَّبَعَ
وَحَفَفَ النُّونَ ضَمِيرًا وَأَشْدَدَ . عِلَامَةً وَأَفْتَحَ فِيهَا اعْتَمَدَ

اي انه يجوز في الميم المذكورة التسكين وهو الاشهر . ويجوز ضمها اختلاسا او إشباعا
حتى يتولد منها واو في اللفظ كقول الشاعر

سَأَلْنَا فَأَعْطَيْتُمْ وَعَدْنَا فَعَدْتُمْ . ومن أكثر التَّسَالِ يَوْمًا سَيَجْرُمُ .

ويختار إتياع الساكنة طرفا للمكسور قبلها استنقالاتا للخروج من الكسر الى الضم

فَتُكْسَرُ اخْتِلَاسًا أَوْ إِشْبَاعًا كَمَا تُضَمُّ . وعلى ذلك قول الشاعر

بِهِمُ النِّجَاةُ مِنَ الْإِذَى وَعَلَيْهِمْ . فِي كُلِّ فَادِحَةٍ تُصِيبُ مَعُولٌ

وَأَمَّا النُّونُ فَهِيَ مُخَفَّفَةٌ إِذَا كَانَتْ ضَمِيرًا وَمَشْدُودَةٌ إِذَا كَانَتْ عِلَامَةً . وهي مفتوحة في
الحالين على الإطلاق * . واعلم ان الاصل في ميم الجمع مطلقا ان تكون مُلْحَقَةً بِالْوَاوِ

لِلدَّلَاةِ عَلَى جَمْعِ الذِّكُورِ . فاصل انتم مثلاً وضربهم أَتَمُّ وَضَرْبُهُمْ كَمَا يُقَالُ فِي الْمَثْنَى

أَنْتَا وَضَرْبُهُمَا وَفِي جَمْعِ الْأُنَاثِ أَنْتَنَّ وَضَرْبُهُنَّ وَالْأَصْلُ أَنْتَمَنْ وَضَرْبُهُنَّ ثُمَّ ادْغِمَ

تَخْفِيفًا * . وَأَمَّا حُذِفَتِ الْوَاوُ مِنْ ضَمِيرِ جَمَاعَةِ الذِّكُورِ لِكَثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ اكْتِفَاءً بِدَلَالَةِ

الْمِيمِ عَلَى الْجَمْعِ . وَلِذَلِكَ تُضَمُّ هَذِهِ الْمِيمُ إِذَا تَلَاَهَا سَاكِنٌ تَحْرِيكًا لَهَا بِحُرْكَتِهَا الْأَصْلِيَّةِ .

وَتُكْسَرُ بَعْدَ الْكَسْرِ عَلَى الْإِتْبَاعِ كَمَا مَرَّ لَا عَلَى أَصْلِ تَحْرِيكِ السَّاكِنِ . وَالْإِشْبَاعُ

مَبْنِيٌّ عَلَى رَدِّ الْوَاوِ الْمَحْذُوفَةِ ثَابِتَةً أَوْ مَقْلُوبَةً يَاءً * . وَذَلِكَ مَا لَمْ يَقَعْ بَعْدَهَا ضَمِيرٌ مُتَصِلٌ

فَيَجِبُ رَدُّهَا وَآوًا عَلَى الْإِطْلَاقِ نَحْوِ ضَرْبَتُوهُ وَأَعْطِيَهُمُوهُ لِأَنَّ الضَّمَائِرَ تَرُدُّ الْأَشْيَاءَ

إِلَى أَصُولِهَا * فَاعْرِفْ كُلَّ ذَلِكَ

وَجَمْعُ غَيْرِ عَاقِلٍ كَأَلْوَاهِدَةِ . وَدُونِ ذِي النُّونِ اسْتَبَاحُوا الْقَاعِدَةَ

اي ان جمع ما لا يعقل يجري في الإضمار له مجرى المؤنثة المفردة . وهو يشمل الجمع

السَّالِمَ مَوْثَنًا كَالشَّجَرَاتِ وَالْمَكْسَّرَ مطلقًا كَالْجَمَالِ وَالنِّبَاقِ . فَيُقَالُ الشَّجَرَاتُ أَثْمَرَتْ

وَالْجَمَالُ سَارَتْ وَالنِّبَاقُ رَبَضَتْ * . وَهَكَذَا حُكِمَ الصِّفَةُ فَيُقَالُ الشَّجَرَاتُ مَثْمَرَةٌ وَالْجَمَالُ

سَائِرَةٌ وَالنِّبَاقُ رَابِضَةٌ * . وَقَدْ اسْتَبَاحُوا هَذَا الْحُكْمَ فِي كُلِّ مَا سِوَى جَمْعِ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ

مِمَّا يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى الْجَمْعِ وَهُوَ كُلُّ مَا تَلْحَقُ فَعْلُهُ عِلَامَةُ التَّانِيثِ مِمَّا مَرَّ فِي بَابِ الْفَاعِلِ .

فَيَنْدَرِجُ فِي ذَلِكَ جَمْعُ مَا يَعْقِلُ مِنَ الْمَذْكُورِ مَكْسَرًا كَالْجَمَالِ . وَمِنْ الْمَوْثَنِ مُطَابَقًا

كالهندات والجواري . والمُخَيَّر بالجمعين كالبنين والبنات . واسم الجمع كالقوم والنساء .
 فيجوز ان يقال الرجال أَقْبَلَتْ او مَقْبَلَةٌ وهلمَّ جرًّا * وذلك لان المكسّر من هذه الجمع
 قد قُدِّت صورة المفرد منه فاشبه اسم الجمع . وجمع المؤنث السالم والمُخَيَّر بالجمعين
 قد انزلت صورة المفرد فيهما لسقوط بعض الزوائد او الاصول فاشبهها الجمع المكسّر .
 ومن ثمَّ جاز ان يُنظر الى اللفظ في كل واحدٍ من هذه المذكورات فيُؤنَّث الضمير
 العائد اليه على تأويله بالجماعة وان يُنظر الى المعنى فيُضمَر له بحسب افرادِهِ . بخلاف
 جمع المذكور السالم فان الجمعية متحققة فيه لفظاً لبقاء صورة الواحد فيه . ولذلك لا
 يستعمل له الا ضمير الجمع * واذا اجتمع الظاهر والضمير فالخيار المناسبة بينهما طلياً
 للمساكلة فيقال اقبلت الرجال كلها واقبل الرجال كلهم ولا يُستحسن العكس في افضح
 اللغات * وقس على كل ذلك

وَجَازَ نُوقُ بَيْنَ فِي الْمَحَلَّةِ وَقِيلَ ذَاكَ حَقُّ جَمْعِ الْقَلَّةِ

اي يجوز ان يُستعمل ضمير الاناث العاقلات لجماعة ما لا يعقل من المؤنث كما رأيت
 في المثال وعليه قول الشاعر
 أَلَا يَا حَمَامَاتِ اللَّوَى عُدْنَ عَوْدَةً فإني الى أَصَوَاتِكُنَّ حَزِينُ
 وقد استعمل ذلك مع المذكور نحو إِنَّا سَخَرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحُنَّ بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ .
 وهو نادر * وقيل ان ضمير المفردة أولى بجمع الكثرة وضمير الجمع أولى بجمع القلة .
 فالاحسن ان يقال الجذوع كَسَرَتْهَا فَانكَسَرَتْ فهي منكسرة . والأجذاع كَسَرَتْهُنَّ
 فَانكَسَرْنَ فَهِنَّ منكسرات . واستشكل الفرق بينهما * اقول ويمكن ان يكون الفرق
 ان جمع القلة يناسب الجمع السالم الموضوع للعاقلات لانه نظيره في الدلالة على القلة
 كما نصَّ على ذلك بعضهم بقوله

بِأَفْعُلْ وَبِأَفْعَالٍ وَافْعَلَةٍ وَفِعْلَةٍ يُعْرِفُ الْأَدْنَى مِنَ الْعَدَدِ
 وسالمُ الجمعُ ايضاً داخلٌ معها في ذلك الحكم فاحفظها ولا تزدِ
 وبهذا الاعتبار يكون أولى باستعمال ضمير العاقلات معه . والله اعلم بالصواب
 وَرُبَّمَا نُزِلَ مَا لَا يَعْقِلُ مَنْزِلَةَ الْعَاقِلِ حَيْثُ يُحْمَلُ

اي ان ما لا يعقل قد يُنزل منزلة من يعقل حيث يَنْجِيهِ ان يُحْمَلَ عليه فيُستعمل له

ما يُستعمل للعاقل مطلقاً نحو اني رأيتُ اَحَدَ عَشَرَ كوكباً والشمسَ والقمرَ رأيتهم لي
ساجدين . فان القائل لما اراد وصف هذه المذكورات بالسجود له نزلها منزلة العقلاء
الذين يتمدون ذلك فاستعمل لها ما يُستعمل لهم من الضمير وما يتعلق به كما ترى
وَعَلِبَ الْأَفْضَلُ فِي مَا اشْتَرَكَا كَهْمُ وَهْنٌ يَنْصِبُونَ الشَّرَكََا

اي اذا وقع اشتراك بين فريقين في هذا المقام غلبَ الافضل منهما على غيره فُيُستعمل
ما له لهما جميعاً نحو يومَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ . ونحو
يُعَذِّبُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ الظَّالِمِينَ بِاللَّهِ ظُلْمَ السَّوْءِ . ومن
ذلك مثال النظم كما رأيت * ومن هذا القبيل اشتراك ما لا يعقل مع العقلاء نانه
يجري على هذا الأسلوب نحو ما لي لا أَرَى الْهُدْهُدَ إِمَّ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ . وأما مع
العاقلات فيختار التغليب نحو الجواري والنياق سائرات . ولا يجب فيقال سائرة بدونها

وَذَاكَ فِي مَا دُونَ هَذَا نَدَرَا كَقَوْلِهِ إِنَّا لَنَقُومُ لَا نَرَى
وَجَاءَ دُونَ مُضْمَرٍ فِي مَا ظَهَرَ كَالْقَمَرَيْنِ قَصَدَ شَمْسٍ وَقَمَرٍ

اي ان التغليب يقع نادراً في غير ذلك كقول الشاعر
وإِنَّا لَنَقُومُ لَا نَرَى الْمَوْتَ سُبَّةً اِذَا مَا رَأَتْهُ عَامِرٌ وَسَلُولُ
ونحو ولكني اراكم قوماً تجهلون . فقد كان القياس ان يقال يَرُونَ ويجهلون بلفظ
الغيبة لانها صفة للقوم ولكن لما كان القوم عبارة عن المتكلمين في الاول وعن
المخاطبين في الثاني غلبَ جانب المعنى على جانب اللفظ ف قيل نرى وتجهلون بلفظ التكلم
والخطاب * وقد يقع هذا التغليب في الاسماء الظاهرة باعتبار الافضية في اللفظ
كالقمرين للشمس والقمر تغليباً للمذكر على المؤنث . او باعتبار الخفة فيه دون الافضية
كالقمرين لأبي بكر وعمر . وكل ذلك من نوادر الاستعمال

فصل

في أحكام آخر للضمائر

وَرُبَّمَا اسْتَحْسِنَ وَضْعُ الْمُظْهِرِ لِفَرَضٍ فِيهِ مَكَانَ الْمُضْمَرِ

فَهُوَ عَنِ الضَّمِيرِ بِالْعَكْسِ كُنِيَ كَعَبْدِكَ اللَّهُمَّ يَدْعُو أَيُّ أَنَا

اي انه قد يستحسن وضع الاسم الظاهر موضع الضمير لغرض كالاتعطف نحو اللهم عبدك يدعوك اي انا ادعوك . فيكون الظاهر قد وقع كناية عن الضمير بعكس الوضع * اول زيادة التمكن نحو انزلناه بالحق وبالحق نزل . اي وبه نزل . وما اشبه ذلك من الاغراض * فان الظاهر في هذه المواضع يُفيد ما لا يفيد الضمير كالتدليل المستفاد من لفظ العبد ولذلك يستحسن الاتيان به مكانه

كَذَا الضَّمِيرُ مَوْضِعُ الظَّاهِرِ قَدْ يُوَضَّعُ نَحْوُ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ

اي وكذلك الضمير قد يوضع مكان الظاهر لغرض نحو قل هو الله احد فان الضمير فيه قد وضع مكان الشأن كما علمت في بابه . وذلك لتشويق السامع الى بيان مفسره لانه مبهم لا يعلم ماذا يراد به فاذا ورد عليه ما يعقبه كان اوقع في نفسه وامكن في ذهنه

وَالْتَفَتُوا مِنْ جِهَةٍ فِيهِ إِلَى أُخْرَى كَغَيْبٍ مِنْ خِطَابٍ مَثَلًا وَهُوَ عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ قَدْ جَرَى نَحْوُ سَرَيْتُمْ وَلَهُمْ طَابَ السَّرَى

اي انهم يلتفتون في الضمير ايضا من احدى جهاته التي هي التكلم والخطاب والغيبة الى الجهة الأخرى فيعتبرون بها بعد التعبير بصاحبها كما اذا عبر بطريق الغيبة بعد التعبير بطريق الخطاب . غير انه يشترط في ذلك ان يكون على خلاف مقتضى القياس كما في المثال فان القياس يقتضي ان يقال سرَيْتُمْ ولكم طاب السرى . فان كان على حسب مقتضى القياس نحو يا أيها الذين آمنوا لم يكن من هذا القبيل * والالتفات يقع بين هذه الجهات كلها . فيقع من التكلم الى الخطاب نحو وما لي لا أعبد الذي فطرني واليه ترجعون . والى الغيبة نحو ان عبادي ليس لك عليهم سلطان وكفى بربك وكيلًا * ومن الخطاب الى التكلم نحو يا قوم لكم الملك اليوم ظاهرين في الارض فمن ينصرنا من بأس الله . والى الغيبة نحو ربنا انك جامع الناس ليوم لا ريب فيه ان الله لا يخلف الميعاد . وعليه مثال النظم * ومن الغيبة الى التكلم نحو ألم تر ان الله انزل من السماء ماء فاخرجنا به ثمرات مختلفا ألوانها . والى الخطاب

نحو مالك يوم الدين إياك نعبد . فان سياق الكلام يقتضي ان يقال واليه أرجع وكفى بي وكيلاً ومن ينصركم من باس الله وهم جراً فعُدل عنه الى ما رأيت . والمراد بذلك الافتتان في الكلام واستحداث نشاط السامع للإصغاء اليه * وكل هذه المسائل من المباحث البيانية قد استطردها اليها لتوسيع الفائدة

فصل

في الموصلات الحرفية

« صِلْ أَنْ وَمَا وَأَنْ كَيَّ لَوْ بِصِلَةٍ مِنْ جُمْلَةٍ بِمَصْدَرٍ مَأْوَلَةٍ »
 ي ان هذه الاحرف تُوصَل بالجملة التي تَأَوَّل بالمصدر وهي ما كان احد طرفيها فعلاً او معناه ولو على سبيل التاويل كما سيحيى . ولذلك يقال لها الموصلات الحرفية * غير ان أَنْ وكَي ولو تُوصَل بالجملة الفعلية لاختصاصها بالدخول على الافعال . وَأَنْ المفتوحة المشددة تُوصَل بالاسمية لانها مخصوصة بباب المبتدأ . وما تجتمع الامرين * ويُسْتَرْط في كي ان تكون مسبوقه بلام التعليل ولو تقدراً كما علمت في نواصب المضارع * وما يُوصَل بالجملة الفعلية يُسْتَرْط في جملته ان يكون فعلها متصرفاً لان الجامد لا مصدر له بخلاف الموصول بالاسمية فان المصدر يكني ان يُؤْخَذ بالمعنى كما سترى فلا يلزمها ان يكون عجزها فعلاً فضلاً عن كونه متصرفاً لان الحرف غير مباشر له * أَمَّا أَنْ فتُوصَل غالباً بالمضارع نحو أريد أن ازورك اي أريد زيارتك . وقد تُوصَل بالماضي نحو سررتني أن حضرت . وكَي تُوصَل بالمضارع فقط نحو زرتني لكي أكرمك * وَلَوْ تُوصَل بالماضي والمضارع واقعة بعد ما يفيد التمتي غالباً نحو زرت بما يؤد الذين كفروا لو كانوا مسلمين . ونحو ودت طائفة من اهل الكتاب لو يضلونكم . وقد تقع بعد غيره

كقول الشاعر

ما كان ضررك لو منتت ورُبَّما مَنْ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِيْظُ الْمُحَنَقُ
 وما تُوصَل غالباً بالماضي نحو عجبت مما انطلق زيد . وقد تُوصَل بالمضارع نحو عجبت مما يضرب زيد عمرًا . وهو يتعين معها لزمان الحال * وقد تُوصَل بالجملة الاسمية كقول

الشاعر

أحلامكم لِسَقَامِ الْجَهْلِ شَافِيَةٌ كَمَا دِمَاؤُكُمْ تُشْفِي مِنَ الْكَلْبِ

وَأَمَّا أَنْ الْمَشْدَدَةَ فَلَا بُدَّ مِنْ وَصْلِهَا بِالْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ كَمَا مَرَّ تَأَوَّلَ مَعَ خَبَرٍ بِمَصْدَرٍ نَحْوِ
 أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ أَيْ أَلَمْ تَرَ هَيْلَهُمْ . وَقَسَّ عَلَى كُلِّ ذَلِكَ
 " فَإِنْ يَقَعْ هُنَاكَ نَافٍ أَوْ لَا مَعْنَاهُ بِالْمَصْدَرِ مَعَ مَا قَدْ تَلَا "

أَيْ أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ فِي الصَّلَةِ الْمَذْكُورَةِ أَدَاةٌ نَفِي حَرْفًا كَانَتْ نَحْوُ عَجِبْتُ مِنْ أَنَّ لَمْ يَقُمْ
 زَيْدٌ . أَوْ اسْمًا نَحْوُ عَجِبْتُ مِنْ أَنَّ زَيْدًا غَيْرُ قَائِمٍ . أَوْ فِعْلًا نَحْوُ عَجِبْتُ مِنْ أَنَّ زَيْدًا لَيْسَ
 بِقَائِمٍ يَأْوَلُ مَعْنَى تِلْكَ الْأَدَاةِ بِالْمَصْدَرِ مَعَ الْمَصْدَرِ الْمَأْوَلِ مِمَّا بَعْدَهَا مِثْلًا أَوَّلُ
 الْمَصْدَرِينَ إِلَى الثَّانِي . فَيَكُونُ التَّأْوِيلُ فِي الْأَمْثَلَةِ عَجِبْتُ مِنْ عَدَمِ قِيَامِ زَيْدٍ * وَقَسَّ
 عَلَى ذَلِكَ كُلِّ مَا جَاءَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ بِالْإِسْتِقْرَاءِ

وَكُلُّ مَا أَخْبَرَ مَعَ أَنَّ أَطْرَدَ تَأْوِيلُهُ وَالْكَوْنُ قَدَرًا زَيْنُ جَمَدٍ
 أَيْ إِنْ كَانَ كُلُّ مَا أَخْبَرَ بِهِ عَنْ اسْمٍ أَنَّ يَطْرُدُ تَأْوِيلُهُ بِالْمَصْدَرِ فِعْلًا كَانَ أَوْ غَيْرُهُ . فَإِنْ
 كَانَ مُتَصَرِّفًا أَوَّلُ الْمَصْدَرِ مِنْهُ نَحْوُ عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا صَادِقٌ أَيْ عَلِمْتُ صِدْقَ زَيْدٍ *
 وَإِنْ كَانَ جَامِدًا قَدَّرَ الْكَوْنَ مِثْلًا إِلَيْهِ نَحْوُ عَلِمْتُ أَنَّ هَذَا حَجَرٌ أَيْ عَلِمْتُ كَوْنَ هَذَا
 حَجَرًا * وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَدَّرَ عَلِمْتُ حَجَرِيَّةً هَذَا لِأَنَّ الْمُنْسُوبَ إِذَا لَحِقَتْهُ تَاءُ الثَّانِيَةِ
 أَفَادَتْ مَعْنَى الْمَصْدَرِ وَلِذَلِكَ تُلَقَّبُ مَعَهُ بِالْمَصْدَرِيَّةِ

وَأَخْلَفَ بِمَا ظَرَفَ زَمَانٍ حَذِيفًا عَنْ مَصْدَرٍ كَأَصْفُ لَزِيدٍ مَا صَفَا
 أَيْ إِنْ مَا الْمَذْكُورَةُ آتَتْ تَخْلَفَ ظَرْفَ الزَّمَانِ الْمَحْذُوفِ عَنْ مَصْدَرٍ كَمَا فِي الْمَثَالِ . فَإِنْ
 أَصْلُهُ أَصْفُ لَزِيدٍ مَدَّةً صَفْوَةً تُحْذِفُ الظَّرْفَ وَخَلْفَتُهُ مَا مَوْصُولَةٌ بِالْفِعْلِ . وَهِيَ تُوصَلُ
 غَالِبًا بِالْمَاخِي الْمُنْتَبِتِ كَمَا رَأَيْتُ . وَالْمُضَارِعُ الْمُنْفِي يَلْمُ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ
 وَلَا يَلْبِثُ الْجُهَالُ أَنْ يَتَهَضَّوْا إِخَا الْعِلْمِ مَا لَمْ يَسْتَعِنَ بِجَهْلٍ
 وَقَدْ تُوصَلُ بِالْمُضَارِعِ الْمُنْتَبِتِ نَحْوُ لَا أُكَلِّمُكَ مَا يَنْوَحُ الْحَمَامُ . وَكُلُّ ذَلِكَ يَنْصَرِفُ
 مَعَهَا إِلَى الْإِسْتِقْبَالِ * وَيَجُوزُ وَصْلُهَا بِالْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ كَالْمَصْدَرِيَّةِ الْمُحْضَةِ عَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ
 وَاصِلُ خَلِيلِكَ مَا التَّوَّاصِلُ مُمْكِنٌ فَلَأَنْتَ أَوْ هُوَ عَنْ قَرِيبٍ تَرْحَلُ
 غَيْرَ إِنْ الْوَصْلُ بِهَا قَلِيلٌ فِي الْمَوْضِعَيْنِ غَيْرِ مَا لَوْ فِي الْإِسْتِمْعَالِ

فصل

في حرف التعريف

أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ أَوْ أَلَّامٌ تَرِدُ لِلْجِنْسِ أَوْ لِبَعْضِهِ الَّذِي عُمِدَ
 أَيُّ أَنَّ أَلْ بَرُمَتَهَا أَوْ أَلَّامٌ فَقَطْ عَلَى اخْتِلَافٍ سَنَذْكُرُهُ حَرْفُ تَعْرِيفٍ لِلْجِنْسِ وَيُقَالُ
 لَهَا الْجِنْسِيَّةُ . أَوْ لِحَصَّةٍ مَعْبُودَةٍ مِنْهُ وَيُقَالُ لَهَا الْعَهْدِيَّةُ * وَأَمَّا الْجِنْسِيَّةُ فَتَكُونُ لَاسْتِفْرَاقِ
 أَفْرَادِ الْجِنْسِ نَحْوَ خُلُقِ الْإِنْسَانِ ضَعِيفًا . أَوْ لِبَيَانِ الْحَقِيقَةِ نَحْوَ الرَّجُلِ أَفْضَلُ مِنَ الْمَرْأَةِ .
 وَالضَّابِطُ فِي الْأَوَّلِ أَنْ يَصِحَّ حُلُولُ كُلِّ مَحَلِّهَا حَقِيقَةً كَمَا مَرَّ . أَوْ مَجَازًا عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ
 نَحْوَ أَنَّ الرَّجُلَ . بِخِلَافِ الثَّانِيَةِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَصِحُّ فِيهَا مُطْلَقًا * وَأَمَّا الْعَهْدِيَّةُ فَيَكُونُ
 الْعَهْدُ مَعَهَا بِمَحْضٍ مَصْحُوبًا نَحْوَ جِئْتُ الْيَوْمَ . أَوْ بِاسْتِقْرَارِهِ فِي الذَّهْنِ نَحْوَ رَكِبَ
 الْخَلِيفَةُ . أَوْ بِتَقْدُّمِهِ فِي الذِّكْرِ نَحْوَ بَنَيْتُ دَارًا ثُمَّ بَعَثْتُ الدَّارَ . وَيُقَالُ لِلأَوَّلِ الْعَهْدُ
 الْحَاضِرِيُّ وَالثَّانِي الْعَهْدُ الذَّهْنِيُّ وَالثَّلَاثُ الْعَهْدُ الذِّكْرِيُّ * وَاعْلَمْ أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي حَقِيقَةِ
 حَرْفِ التَّعْرِيفِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مَجْمُوعُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ أَوْ اللَّامُ وَحْدَهَا وَهَمْزَةُ زَيْدَتِ
 لِلتَّوَصُّلِ إِلَى الْإِبْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ . وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ قَدْ وُضِعَ لِيَكُونَ صَدْرُ
 الْكَلِمَةِ فَلَا تَصِلُ لَهُ اللَّامُ السَّاكِنَةُ * وَعَلَيْهِ اخْتَلَفُوا بَيْنَ أَنْ تَكُونَ هَمْزَتُهُ هَمْزَةً وَصَلِ
 زَيْدَتِ مِنْ أَوَّلِ الْوَضْعِ فَصَارَتْ جِزَاءً مِنَ الْكَلِمَةِ أَوْ هَمْزَةً قَطْعٍ أَصْلِيَّةً وَصَلَّتْ لِكَثْرَةِ
 الْإِسْتِعْمَالِ * وَالْمُحَقِّقُونَ عَلَى الْآخِرِ لِأَنَّ الْحُرُوفَ تَزَادُ وَلَا يُزَادُ عَلَيْهَا لِأَنَّ الزِّيَادَةَ نَوْعٌ
 مِنَ التَّنْصِيفِ الَّذِي تَأْبَاهُ الْحُرُوفُ * ثُمَّ أَنَّ مَنْ جَعَلَهُ مَجْمُوعَ الْهَمْزَةِ وَاللَّامِ أَنْ جَعَلَ
 الْهَمْزَةَ أَصْلِيَّةً عَبَّرَ عَنْهُ بِأَلٍّ وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يُعْبَرَّ عَنْهُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ كَمَا لَا يُعْبَرَّ عَنْ هَلْ
 بِالْهَاءِ وَاللَّامِ . وَأَنْ جَعَلَهَا زَائِدَةً فَلَهُ أَنْ يُعْبَرَّ عَنْهُ بِأَلٍّ أَوْ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ * وَأَمَّا مَنْ
 جَعَلَهُ اللَّامَ وَحْدَهَا فَيُعْبَرَّ عَنْهُ بِاللَّامِ فَقَطْ وَهُوَ اصْطِلَاحُ الْمُتَأَخِّرِينَ

وَتَدْخُلُ الْأَعْلَامُ عِنْدَ الثَّنِيَةِ وَالْجَمْعُ لِأَشْتِرَاكِهَا فِي التَّسْمِيَةِ
 وَرُبَّمَا زِيدَتْ لِلنَّحْوِ أَصْلُهَا مَسْمُوعَةٌ كَأَلْفَضْلٍ عِنْدَ تَقْلِيدِهَا

أَيُّ أَنَّ أَلْ تَدْخُلُ عَلَى الْأَعْلَامِ إِذَا ثَبَّتَتْ أَوْ جُمِعَتْ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ
 يُكَذِّبُنِي الْعَمْرَانِ عَمْرُو بْنُ جُنْدَبٍ وَعَمْرُو بْنُ سَعْدٍ وَالْمُكَذِّبُ أَكْذَبُ

وقول الآخر

ابن الأَكاسرةُ الجبائرةُ الأَلَى كَنَزُوا الكِنُوزَ فما بَقِيْنَ وَلَا بَقُوا .
وذلك لانه قد عرض عليها اشتراك المُسمَّيات المتجانسة فسلب منها التعيين وصارت
نكرات كاسماء الاجناس . وعلى ذلك قول الشاعر

رَأَيْتُ مُعُودًا مِنْ شُعُوبٍ كَثِيرَةٍ فَلَمْ أَرِ سَعْدًا مِثْلَ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ
واذ كان قد فاتها تعريف العَلَمِيَّة مُجَبَّر بحرف التعريف ليكون كالعوض عنه * وقد
تزايد أَل على بعض الأعلام المنقولة عن اصل للمعنى ذلك الاصل فيها لا للتعريف .
وأكثر ما يكون ذلك في العلم المنقول عن الصفة كالعباس . او عن المصدر كالفضل .
وقد يكون في المنقول عن اسم العين كالشعاف واليامة . غير ان كل ذلك مما عي
لا يقاس عليه

”وَدُونَ مَعْنَى كَالَّذِي وَاللَّاتِ قَدْ زِيدَتْ لُزُومًا وَهُوَ بِالنَّقْلِ وَرَدَ“
”وَرُبَّمَا زِيدَتْ عَلَى مَا وَجَبَا تَنْكِيرُهُ كَالْحَالِ مِمَّا نَصِبَا“
اي ان أَل قد جاءت مزيدة لغير معنى . وذلك في نحو الذي من الاسماء الموصولة
واللات اسم صنم مما هو معرفة بدونها فلا يستفيد بها تعريفاً آخر * وهي محفوظة عنهم
بالسماع في البابين المذكورين لازمة لصحوبها الأ نادراً او في الضرورة * وقد تزايد
على ما لا يتعرف بها من واجب التنكير وذلك في بعض منصوبات الاسماء كالحال
في نحو ارسلها العيراك . وهو في غاية الدور

وَقَدْ تَنَوَّبُ نَحْوُ غُضِّ الطَّرْفَا عَنْ مُضْمِرٍ لَهُ أُعْتِمِدَتْ حَذْفًا
اي ان أَل قد تنوب عن الضمير المحذوف . وذلك يكون في الضمير المضاف اليه نحو
غُضِّ الطَّرْفَا اي طَرَفَكَ وهو مأخوذ من قول الشاعر
فَغُضِّ الطَّرْفَا انك من نُمَيْرٍ فَلَا كَعْبًا بَلِغْتَ وَلَا كَلَابَا
وشرط هذا الضمير ان لا يكون في جملة قد اشترط تضمينها له كالواقعة صلة او صفة
فلا يقال جاء الذي قام الأب ولا مررتُ برجل انطلق الغلام اي ابوه وعلامه .
وهو مذهب البصريين

فصل

في التنوين

وَعِنْدَ صَرْفٍ مُفْرَدٍ اُسْمٍ نَوْنٌ وَالْجَمْعُ إِذْ كَثُرَ لِلتَّمَكُّنِ
وَكُجَوَارٍ لِي وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَوْمَئِذٍ عَوْضٌ بِهِ عَمَّا هَلَكَ

اي ان التنوين يكون في الاسم المفرد وجمع التكسير المنصرفين للدلالة على شدة التمكن في الاسمية بحيث لم يشبه مصحوبه الحرف فيبني ولا الفعل فيمنع من الصرف . وذلك نحو جاء زيد ورأيت فتى ومررت بقاض وهو لاء رجال وصفت حلى واستنقيت بأذل وما اشبه ذلك * ويكون عوضاً عن محذوف . وهو إما حرف وذلك في المنقوص الغير المنصرف نحو لي جوارٍ ومزرت بأعينهم فانه عوض عن يائهما المحذوفة * وإما كلمة وذلك في كل وبعض وأي نحو وكل في فلَك يسبحون وفضلنا بعضهم على بعض وادعوا الله او ادعوا الرحمن أيأ ما تدعوا فله الاسماء الحسنى . اي كلهم او بعضهم وإنيهما * وإمّا جملة وذلك في اذ الظرفية نحو وانشقت السماء فهي يومئذ واهية اي يوم إذ انشقت * واعلم ان إذ أكثر ما تستعمل هذا الاستعمال مضافاً اليها اسم زمان كيوم وحين ووقت . ولا تحذف الجملة بعدها الا مع تقدم ما يدل عليها كما رأيت

وَهُوَ كَمَا فِي مُسْلِمَاتٍ قَابِلًا نُونًا لِمُسْلِمِينَ إِذْ تَعَادَلَا
وَكَصَهُ وَسَيَّوِيَهُ نَكْرًا وَفِي اضْطِرَارٍ نَحْوِ يَا زَيْدُ جَرَى

اي ان التنوين يكون في جمع المؤنث السالم كمسلمات لمقابلة النون التي في جمع المذكر السالم كمسلمين لما بينهما من التعادل في كون كل واحد منهما جمعاً سالماً . ولذلك لم يمتنع في نحو عرفات كما لم يمتنع تنوين العوض في نحو جوارٍ * ويكون ايضاً للدلالة على التنكير في العلم المختوم باسم الصوت نحو سيويوه وفي اسم الفعل نحو إيه اذا أريد تنكيرها . فتقول رأيت سيويوه اذا اردت به رجلاً غير معين يسمى بهذا الاسم ويا رجل إيه اذا طلبت منه الزيادة من شيء غير معين . فان اردت التعيين امتنع تنوينهما * وقد يكون التنوين لضرورة الشعر في المُنَادَى المبني على الضم كقول الشاعر
سلامُ الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السلامُ

وسمّاهُ بعضهم تنوين الزيادة * وهو مقيدٌ ببقاء الضم كما في البيت واما اذا نصب
المنادى كما في قول الآخر يا عدياً لقد وقتك الا وافي فهو تنوين تمكين لانه لاحق
للعرب * وبهذا الاعتبار يعد تنوين ما لا ينصرف للضرورة تنوين تمكين ايضاً لانه
حينئذ تجري عليه جميع حركات الاسم المنصرف فتكون الضرورة قد دعت الى صرفه
كما دعت الى اعراب المنادى المذكور والتنوين فيهما ترتب على الصرف او الاعراب .
فتأمل

وَرُبَّمَا يَمْكِي بِهِ مَا قَبْلَهُ كَقَالَ خُذْ مَالًا وَلَا مَالًا لَهُ

اي ان التنوين قد يكون على سبيل الحكاية للتنوين الواقع قبله . وذلك يكون في ما
ليس اهلاً للتنوين كما في المثال فان الثاني من المالين لا يستحق التنوين لانه مبني وانما
حكي فيه تنوين الاول . وقس على ذلك ما جرى هذا الجرى

وَيُحَذَفُ "التَّنْوِينُ مِنْ مَصْحُوبٍ" أَلْ وَحَيْثُ لَاقَى مُضْمَرًا قَدْ اتَّصَلَ
وَالْعَلَمَ الْمَوْصُوفَ بِأَبْنٍ لِعَلَمٍ أَضِيفَ جَرْدُ كَأَدْعُ زَيْدُ بْنُ جُشَمٍ
اي ان التنوين يُحذف من الاسم المصحوب بأل لئلا يجتمع حرف التعريف مع حرف
يأتي علامة للتكبر وذلك يشمل ما دخلت عليه أل للتعريف كالرجل وما كانت فيه
اسماً موصولاً كالضارب لاستوائهما في الصورة * ويُحذف ايضاً عند ملاقاته الضمير
المتصل بمصحوبه لئلا يفصل بينهما نحو زيدٌ ضاربُك الآن على ان الضمير منصوبٌ
بالصفة اي ضاربٌ إِيَّاكَ * وكذلك العلم الموصوف بأبن متصلاً به مضافاً الى علم .
آخر يُجَرَّد من التنوين كما رأيت تخفيفاً له لكثرة الاستعمال * وأما بقية المواضع التي
يسقط فيها التنوين كالأضافة وغيرها فقد تقدم الكلام على كل واحد منها في بابهِ .
وَكُضُورِبَ ابْنَةٌ وَاثْنِي عَشَرَ عَبْدًا جَرَى مُقَدَّرًا كَمَا ظَهَرَ

اي ان التنوين الساقط لامتناع الصرف او البناء كما في ضوارِبٍ وَاثْنِي عَشَرَ يُقدَّرُ
موجوداً فيقوم مقام التنوين الظاهر في اللفظ . وبناءً على ذلك يُنصب ما بعد الاول
منغولاً به وما بعد الثاني تمييزاً كما يُنصبان في نحو زيدٌ ضاربٌ عمراً وعندِي صاعٌ
تمراً غير ان هذا الاستعمال نادر في ما لا ينصرف لخفاء التنوين المقدر ولذلك يُختار

الجزء بعده بالاضافة * ويدخل تحت المبني ما يقبل التنوين لفظاً وهو المبني بناءً عارضاً كما رأيت . وما لا يقبله لفظاً وهو المبني بناءً لازماً مثل كم الاستفهامية في نحو كم رجلاً عندك لانه يستحق في اصل الوضع باعتبار الاسمية وهو مذهب الجمهور والمُحذَفُ كَالْإِثْبَاتِ يُنَوَّى كَأَنِّي أَحْمَدُكُمْ بِخَمْسِ عَشْرَةِ الْفَتَى اي انه كما ينوي إثبات التنوين مقدراً حيث يعتبر وجوده ينوي حذفه حيث يعتبر سقوطه نحو احمدكم وخمس عشرة الفتى . فان كل واحدٍ منهما ينوي فيه حذف التنوين المقدّر كما علمت في باب الاضافة * وعلى ذلك يجري ذو البناء اللزوم مثل كم الخبرية في نحو كم عبد لي فانه ينوي فيها حذف التنوين المقدّر كما نوي وجوده في كم الاستفهامية * وقس على كل ذلك ما جرى مجراه

فصل

في نون الثنية والجمع

لَاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ أَتَتْ مُشْتَرَكَةً نُونٌ كَتَنَوَيْنِ تَلِي كَالْحَرَكَةِ
” وَكُسِرَتْ لِلْسَّاكِنَيْنِ مَعَهُمَا وَالْفَتْحُ لِلخَفَةِ مَعَهُمْ لَزِمًا “

اي ان هذه النون تأتي للثني والجمع مشتركة بينهما . وهي نظير التنوين في المفرد تلي الاصح وما تليه من الالف والواو والياء نظير حركة الاعراب * ولما كانت هذه الاحرف ساكنة قبلها ولا يمكن حذفها للأيفوت المقصود بها من الدلالة على الثنية والجمع اضطررنا الى تحريكها بخلاف نون التنوين فكسروها مع المثني على اصل النقاء الساكنين نحو جاء الرجلان ورأيت الرجلين . وفتحوها مع المجموع تخفيفاً من ثقل الكسرة مع الواو والياء المسبوقتين بحركة تجانسهما نحو جاء المؤمنون ومرت بالمؤمنين * وهذا هو المشهور فيها وعليه لغة جمهور العرب

وَهِيَ كَجَزْءٍ ثَبَتَتْ وَقَفْنَا وَمَعَ لَامٍ ضَمِيرُ الْوَصْلِ مَعَهَا لَمْ يَقَعْ

اي ان هذه النون تعد كالجاء من مصحوبها لانها داخلة في بناءه بخلاف التنوين . ولذلك ثبتت في الوقف ومع لام التعريف اذا لم يتصل مصحوبها بضمير فانها تُحذَفُ لئلا تفصل بينهما كالضاربك والضاربوه على تقدير الضمير مجروراً او منصوباً لان

الضمير المتصل لا يستقل بدون عامله كما عرفت * واما حذفها من المضاف فقد مر من الكلام عليه ما يغني عن التكرار

وَقَدَّرْتُ فِي نَحْوِ لَيْكَ ذَوِي مَالٍ لِذَاكَ حَذْفُهَا ثُمَّ نَوِي

اي ان هذه النون تُقدَّر في نحو لَيْكَ وَذَوِي مَالٍ لانه لم ينطق بها فيهما لعدم استمالها مقطوعين عن الاضافة . ولذلك يُنَوَّى حذفها فيهما للاضافة كما يُنَوَّى حذف التنوين المقدَّر في ما مر * واما نحو كلا الرجلين والي العلم فالأظهر انها تُقدَّر فيهما باعتبار المعنى مع مشابهة آخرها لآخر المثني والمجموع . وهو مذهب أكثر المحققين

فصل

في نون الوقاية

تَفْصِيلُ نُونٍ يَا نَفْسٍ تَتَّصِبُ بِغَيْرٍ وَصَفٍ مَعَ سَوَى حَرْفٍ تَجِبُ
أَوْ نُونٍ رَفَعَ وَهِيَ حَالُ الْجَرِّ مَعَ مَنْ عَنْ لَدُنْ قَدْ قَطْبُ يَجَلُّ أَيْضًا تَقَعُ

اي ان ياء المتكلم المنصوبة بغير الصفة تفصلها عن عاملها نون تعترض بينهما لتقي الفعل من كسر آخره لمناسبة الياء والحروف ونحوها من اندراس صورة بنائها .

ولذلك يُقال لها نون الوقاية . وبعضهم يسميها نون العمد * ويندرج تحت العامل المذكور الفعل متصرفاً نحو افادني ويكرمني وزرني . او جامداً نحو قام القوم لَيْسَنِي وما أَفَقَرَنِي الى عفو الله . واسم الفعل نحوها كَيْني ودَرَا كَيْني . وباب إِنَّ نَحْوِ أَتَنِي وَلَكِنِّي *

وهي تجب مع غير هذا الباب المذكور وغير نون الرفع في الافعال الخمسة . فيجوز ان يقال اني ولكنتي وهما يضر باني وهم يكرموني وهلم جرا فيهما . غير انها غالباً مع ليت من الاحرف المذكورة فلا تُستعمل بدونها الا نادراً كقول الشاعر

كُنْيَةُ جَابِرٍ اِذَا قَالَ لَيْتَنِي اُصَادِفُهُ وَاقْدِرْ جُلَّ مَالِي

وقليلة مع لعل فلا تقترن بها الا نادراً كقول الآخر

أَرَبْنِي جَوَادًا مَاتَ هُزلاً لَعَلَّنِي أَرَى مَا تَرَيْنِ أَوْ بِخَيْلٍ مُخَلَّدَا

ويستوي استعمالها وتركها مع بقية أخواتها . ومنه قول الشاعر

وَإِنِّي عَلَى لَيْلَى لَزَارٍ وَإِنِّي عَلَى ذَاكَ فِي مَا يَبِينَا مُسْتَدِيرُهَا

ولا بد منها مع بقية العوامل من الافعال وأسمائها على الاطلاق * واعلم انه يجوز في المحذوف هنا من الافعال الخمسة ان يكون نون الوفاية كما مر لانها منشأ الثقل ولا دلالة لها . وان يكون نون الاعراب كما مر في اوائل الكتاب لان العادة قد جرت يحذفها عند اجتماع الامثال . والاول هو المشهور وعليه الاكثرون * ويفصل بهذه النون بين الياء المجزورة ومن وعن ولئن . وبينها وبين قد وقط ويحل . غير انها واجبة مع من وعن فيقال متي وعني بالتشديد . وغالبة مع لئن نحو قد بلغت من لدني عذرا * واما مع البواقي فان عددهن مثل حسب غلبت النون مع قد وقط كقول الشاعر
واني قد لبست العيش حتى ملكت من الحياة فقلت قدني

وقول الراجز

إمثلاً الحوض وقال قطني مهلاً رويداً قد ملأت بطني

وغلب تركها مع يحل وعليه قول الشاعر

فتي أهلك فلا أحفله يحلي الآن من العيش يحل

وان جعلتهن أسماء فعل كما مر في باب وجب إلحاقها كما في بقية أسماء الافعال

فصل

في نون التوكيد

بِالنُّونِ فِعْلاً غَيْرَ مَاضٍ ذَا طَلَبٍ أَكَّدَ وَبَعْدَ نَفْيٍ لَا قَدْ تُجْتَلَبُ
وَالزَّمْ جَوَابَ قَسَمٍ يُسْتَقْبَلُ مِنْ مُثَبَّتٍ عَنْ لَامِهِ لَا يُفْصَلُ

اي انه يؤكّد بالنون الفعل الغير الماضي متلبساً بمعنى الطلب . إماً بنفسه وهو الامر بالصيغة نحو اضر بن . وإماً بواسطة وهو المضارع الواقع بعد لام الامر نحو ليذهبن . او بعد أداة النهي او الاستفهام او التمني او الترجي او العرض او التحضيض نحو لا تظلمن وهل تحضرن وهلم جرا * وقد يؤكّد المضارع المنفي بلا شبهها بلا الناهية

في الصورة . وعليه قول الشاعر

فلا الجارة الدنيا بها تكينها ولا الضيف فيها ما اقام محول

وندر توكيد المنفي بلم كقول الشاعر

بحسبه الجاهل ما لم يعلما شيناً على كرسيه ممها

اي ما لم يعلمن فقلبت النون ألماً كما علمت في باب الوقف . وهو محمول على الضرورة
لانه ماض في المعنى * وكذلك يؤكد المضارع الواقع جواباً للقسم بشرط كونه مستقبلاً
مُثَبَّتاً متصلاً باللام الجوابية نحو تالله لا أكيدن اصنامكم . غير ان ذلك يلزم فيه
وجوباً فلا يستعمل بدونه الا نادراً كقول الشاعر .

فلا وأبي لتأنيها جميعاً ولو كانت بها عربٌ وزومٌ

بخلاف الافعال الطلبية فانها تؤكد جوازاً * فان كان المضارع المذكور بمعنى الحال
او منفياً او منفصلاً عن اللام لم يؤكد بالنون . وعلى ذلك قول الشاعر
لئن تك قد ضاقت عليكم بيونكم ليعلم ربي أن يتي اوسع
وقول الآخر

تالله لا يذهب شيجي باطلا حتى أبير مالكا واهلا

وقول الآخر

فوري بسوف يميز الذي أسلفه المره سيثا او جميلا

واعلم ان هذه النون اختصت بالفعل المستقبل لانها موضوعة لتأكيد الطلب وهو
مختص بمعنى الاستقبال ولذلك لا يصلح لها ما كان بمعنى الحال او الماضي * والفعل
المؤكد بها لا يتقدم معموله عليه لان تأكيد الفعل يقتضي الاهتمام به فيجب تقديمه
وغلبوا تأكيد شرط إما إذ ان بما قد أكدت فعماً

اي انهم يؤكدون فعل الشرط الواقع بعد ان الملحقة بما الزائدة نحو وإما ينزعك من
الشیطان نزع فاستعذ بالله . وذلك لان ما تزداد بعد ان للتأكيد فيخارون تأكيد
الفعل بعدها لئلا يخطأ المقصود بالذات عما ليس مقصوداً بذاته . غير ان ذلك
غالب فيه لا لازم لورود السماع بدونه كثيراً ومنه قول الشاعر

فإما تسألني عني لبيباً وعن نسي يغبرك اليقيناً

وهو المعول عليه عند الجمهور

وفي ثقيلة وقد تخفف ساكنة عن فتحها فتضعف

فحذفت كلاً تهين الفقراً مع ساكن وافتح أبت أثراً

اي ان هذه النون ثقيلة في الاصل اي مشددة . وتستعمل احياناً مخففة فتسكن

بعد ما كانت مفتوحة محال التشديد فتضعف لنقص بنائها . ولذلك تُحذف عند ملاقة ساكن كما في المثال وهو ما خوذ من قول الشاعر
 ولا تُهينَ الفقيرَ علكَ أنْ تركعَ يوماً والدهرُ قد رَفَعَهُ
 اي ولا تُهيننَ فُحْدِفَت النون وبقي آخر الفعل مفتوحاً للدلالة عليها كما رأيت * وعلى هذا تكون الخفيفة فرعاً عن الثقيلة لانها مختصرة منها وهو مذهب الكوفيين * ولا خلاف في ان التاكيد بالثقيلة ابلغ لان الزيادة في اللفظ تنفيذ الزيادة في المعنى غالباً كما يشهد به الاستقراء

وَالثِقَلُ وَالْكَسْرُ التَّرِمُّ بَعْدَ الْأَلِفِ وَدُونَهَا الْمُضْمَرُ ذُو الْمَدِّ جُذِفَ
 اي ان هذه النون اذا وقعت بعد الالف يجب ان تكون ثقيلةً وهناك تُكسر تشبيهاً لها بنون المثني * وذلك يشمل الواقعة بعد ألف التثنية نحو لا تضربان . والالف الزائدة التي يفصل بها بين نون الاناث ونون التاكيد نحو لا تضربن * وأما غير الالف من الضمائر المعتلة وهو واو الجماعة ويا المخاطبة فان كان حرف مد اي مسبوقة بحركة تجانسه يجب حذفه لالتقاء الساكنين مدولاً عليه بتلك الحركة . فيقال لا تضربن يا قوم بضم الباء ولا تذهبن يا فلانة بكسرها * وأما ان كان حرف لين اي مسبوقة بحركة لا تجانسه فيجب اثباته اذ لا دليل عليه ويحرك كل واحد منه بالحركة التي تجانسه دفماً لالتقاء الساكنين . فيقال لا ترضون يا رجال بضم الواو ولا تخشين يا هند بكسر الياء * وأما الخفيفة فلا تقع بعد الالف مطلقاً في اصح المذاهب . وتقع بعد الواو والياء فتجريان معها مجراها مع الثقيلة في كل ما ذكر ونون رفع "مطلقاً معها ترد" تُحذف في اللَّفْظِ لِتُخَفِّفَ قُصْدُ

اي ان نون الرفع الواقعة مع هذه النون مطلقاً تُحذف تخفيفاً من اجتماع ثلاث نونات مع المشددة ونونين لا ادغام بينهما مع الخفيفة . وعلى ذلك يقال هل تضربان وهل تضربن وهل تضربن . وكذلك هل تضربن وهل تضربن وقس على ذلك * غير ان هذا الحذف انما يكون لفظاً فقط لانها تنوى مقدرةً هناك كما مر في باب الاعراب . فتذكر

فصل

في لام التأكيد

وَاللَّامُ مَعْنَى جُمْلَةٍ اِسْمٍ جُرِدَتْ مُوجِبَةً فِي صَدْرِهَا قَدْ اَكَّدَتْ
اي ان اللام تؤكد مضمون الجملة الاسمية الموجبة المجردة عن النواسخ واقعة في صدرها
نحو لزيد قائم . ويقال لها لام الابتداء لدخولها على المبتدئ او في ابتداء الكلام كما
رأيت * وهي موضوعة لتأكيد الاسماء كما ان النون موضوعة لتأكيد الافعال وكل
ذلك فيها بحسب الاصل فلا عبرة بما خرج عنه كما سترى

فَاِنْ طَرَتْ اِنَّ اُسْتَعَارَتْ خَبَرًا لَهَا اَوْ اُسْمًا تَلْتَقِي مَا اُخْرًا

اي فان عرض دخول اِنَّ المكسورة المضمرة على الجملة تناولت اللام ما تأخر من الخبر
او الاسم نحو اِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ وَاِنَّ مِنَ الشَّعْرِ لِحِكْمَةً . وذلك لانها للتأكيد
مثل اِنَّ و هم يكرهون اجتماع المثليين فيزحلّقونها الى الجزء المتأخر ليكون ما قبله فاصلاً
بينهما ولذلك يقال لها حينئذ اللام المُرَحَلّة . وقد يقال المُرَحَلّة بالفاء . ويعمل ما
بعدها في ما قبلها نحو انه على رَجْعِهِ لِقَادَرٌ لانها في نية التقديم كما يعمل ما بعد الفاء
في ما قبل جواب اُمّا على ما سيحيي * وتختص هذه اللام بمصاحبة اِنَّ المكسورة لانها
لا تغير معنى الجملة كما علمت ولا حكمها لانها لا تزال معها على استقلالها فتبقى للمجردة .
وبهذا الاعتبار امتنع دخولها على خبر لكن في مذهب الجمهور لانها تمتنع استقلال الجملة
فتغير حكمها وان كانت لا تغير معناها على ما قدمناه هناك * واما دخولها على خبر
باقي اخواتها فتمتنع مطلقاً عند الجمهور لان منها ما يغير معنى الجملة ومنها ما يغير معناها
وحكمها جميعاً . فتدبر

وَالْخَبَرُ اُطْلِقَ دُونَ مَا اُلْشِرَطَ عَقْدٌ وَالْفَنَى اَوْ صُرِفَ مَاضٍ دُونَ قَدْ

اي انه يجوز دخول اللام على الخبر مطلقاً بما لم يقتض باء شرط او نفي ولم يكن
ماضياً منصرفاً بدون قد . وذلك يشمل الاسم المفرد كما مر . والجملة الاسمية والفعلية
المضارعية والماضوية المقترنة بقد والظرف وشبهه . فيقال اِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ اَوْ لَقَائِمُهُ
منطلق اَوْ لَيَقُومُ غلامه اَوْ لَقَدْ قام اَوْ لَعْنَدُكَ اَوْ لَيَّي الدار . لان اللام مع المفرد والجملة

الاسمية قد دخلت على الاسم بحسب الاصل . والمضارع يشبه الاسم . والماضي المقترن
 بقـد يقرب من الحال فيشبه المضارع على ما قد مناه في باب القسم . والظرف وشبهه
 بـتعلقان هنا بالاسم على الاصح لان المقام يقضي الثبوت * ولا يقال إن زيدا لئن
 تُكرمة بـكرمك لئلا تلبس باللام الموطئة للقسم . ولا إن زيدا لما يقوم لانها
 لتأكيد الايجاب . ولا إن زيدا لقام لانها تقتضي الحال كما سياتي فيتعارضان * وما
 الفعل الجامد فالأكثر على جواز دخولها عليه نحو إن زيدا لنعم الرجل لانه قد
 فقد الدلالة على الحدث والزمان فاشبه الاسماء الجامدة * واجازوا دخولها على ممول
 الخبر المتوسط بينه وبين الاسم اذا كان عامله بما يصح دخولها عليه كقول الشاعر
 إن أمراً خصني عمداً مودته على التناهي لعندي غير مكفور
 وبهذا الاعتبار يجوز ان يقال ان زيدا لعندك قد قام ويمتنع انه لعندك قام لان
 دخولها على المعمول فرع دخولها على العامل وهو ممتنع كما علمت

وَيُخْلِصُونَ بَعْدَهَا لِلْحَالِ مُضَارِعًا كَالسَّيِّئِ لِاسْتِقْبَالِ

اي ان اللام اذا دخلت على المضارع يتخلص معها الى الحال كما يتخلص مع السين الى
 الاستقبال نحو ان زيدا ليقوم اي الآن . وهو مذهب الاكثرين * واما نحو ان ربك
 ليحكم بينهم يوم القيامة فان الحكم لما كان متحقق الوقوع نُزِلَ منزلة الواقع في الحال
 فأجري مجراه . وهو المختار عند الجمهور

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ كُلَّ تَأْكِيدٍ يُقَرَّرُ بِهِ الْحُكْمُ أَنَّ يُوْتَى بِهِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ لِيَنْقَوَى بِهِ ذَلِكَ
 فَهُوَ وَلَا حَاجَةَ كَاللَّغْوِ أَيْ وَزَيْدٌ إِنْ مَسَّتْ كَأَنِّي لَفَتَى

اي ان كل تأكيد يُقرَّر به الحكم انما يُوْتَى به عند الحاجة اليه لينقوى به ذلك
 الحكم . وذلك يكون عند تردد المخاطب بين إثبات الحكم ونفيه او إنكاره له . وهو
 يشمل التأكيد المذكور في باب التوابع والتأكيد بأن واللام والقسم وغير ذلك * فان
 لم تدع الحاجة اليه كان كاللغو في الكلام . ولذلك لا يقال تخاصم الرجلان كلاهما
 لان التخاصم لا يكون الا بين اثنين فلا معنى للتأكيد * واذا دعت الحاجة اليه جيء
 به على مقدارها . فيقال للتردد في قيام زيد ان زيدا قائم . وللمنكر ان زيدا
 قائم . فان اشد إنكاره قيل والله ان زيدا قائم . وكذلك في النفي نحو ما زيد

بقائمٍ ووالله ما زيدٌ بقائمٍ . وقسٍ عليه * فان كان المخاطب خالي الذهن لا متردداً ولا مُكرراً قيل له 'زيدٌ قائمٌ وما زيدٌ قائماً فقط . وهو من المباحث البيانية

فصل

في ادوات النفي

لِلنَّفْيِ مَا وَلَا وَإِنْ وَلَنْ وَلَمْ لَمَّا كَذَلِكَ لَيْسَ مَعَهُنَّ تَضَمُّنٌ

اي ان هذه الادوات المذكورة هي ادوات النفي . غير ان ليس منها فعل والبقاى احرف * واما لات فالتحقيق انها لا والتاء مزيدة عليها للتأكيد كما تزداد في رُبَّ ونحوها * ولكلٍ من هذه المذكورات حكمٌ سياقي الكلام عليه . بالتفصيل

وَلَمْ وَلَمَّا أَمْسَ لَيْسَ الْيَوْمُ الْآنَ غَدَ وَمَا إِنْ أَمْسَ وَالْيَوْمُ أُحْضِنَ
وَأَمْسَ لَا وَالْقَدُّ أَوْ كُلُّ وَمَا لَمَّا سَوَى مَا حَقُّ صَدْرٍ سَلِمَا

اي ان لم ولما مختصان بنفي الماضي وليس بنفي الحال ولن بنفي المستقبل . وما وإن تنفيان الماضي والحال . ولا تنفي الماضي والمستقبل وتُستعمل تارةً لمجرد النفي فتشمل الأزمنة الثلاثة * وكل هذه الادوات لها حق التصدر لانها قد تضمنت المعنى الذي يقتضيه . غير ان ذلك لم يسلم الا لما باتفاق لانها أم الباب وإن على خلاف * واما غيرها فلم يحكم له بالتصدر . وذلك اما في لم ولما فلانها تصيران كالجزء من الفعل لشدة امتزاجهما به فكأنهما قد خرجتا عن قبيلهما . واما في ليس فلانها فعل قد تضمن معنى النفي . واما في لن فلانها لما كانت تخصص الفعل بالاستقبال حملت على سوف فسقط عنها التصدر . واما في لا فلانها لما كثر ابتذالها في الكلام حتى صارت تدخل بين الحرف ومعموله نحو سرتُ بلا زائد واريد ان لا تذهب اعترلت عن منصب الصدارة * واعلم ان لا يجب تكرارها اذا كانت ما بعدها جملة اسمية صدرها معرفة نحو لا الشمس ينبغي لما ان تدرك القمر ولا الليل سابق النهار . او نكرة لم تعمل فيها نحو لا فيها غول ولا هم عنها يزفون . او مفرداً من خبر نحو زيد لا شاعر ولا كاتب . او صفة نحو عندي رجل لا قبسي ولا تيممي . او حال نحو جاء زيد لا ضاحكاً ولا باكياً . او فعلاً ماضياً نحو فلا صدق ولا صلى . فان كان الفعل مضارعاً

نحو لا أَسَأَ لَكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا . أو ماضياً في اللفظ نحو لا فُضَّ اللَّهُ فَاءُ لم يجب التكرار *

وندر أفرادها مع الماضي المحض كقول الشاعر
ان تَغْيِرِ اللَّهُمَّ فَأَغْنِرْ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمًا

ومع الحال كقول الآخر

فَهَرْتُ الْعِدَى لَا مُسْتَعِينًا بَعْضُهُ وَلَكِنْ بَانَواعِ الْخُدَيْعَةِ وَالْمَكْرِ
قيل وَيُسْتثنَى من الاول ما وقعت فيه لا بعدما او من الموصولتين نحو اتاني ما لا
تَوَقَّعْتُ وزا في مَنْ لا احببتُ لانها حينئذ تكون خَلْفًا من ما لتحسين اللفظ . ويُختار
في الثاني ان يذيل بعدها باستدراك ونحوه كما في البيت ليكون قائماً مقام التكرار .
والله اعلم

وَلَنْ وَلَمْ لَمَّا لَهَا الْمُضَارِعُ وَلَيْسَ لِاسْمٍ وَسِوَاهَا شَائِعُ

اي ان لن ولم ولماً تختص جميعاً بالدخول على الفعل المضارع فلا تدخل على غيره .
غير ان لن تخلصه الى الاستقبال ولم ولماً تخلصه الى الماضي كما مر . وليس تختص
بالأسماء . وما سوى هذه المذكورات شائع بين الاسماء والأفعال الماضية والمضارعة
نحو ما هذا بشراً وما خلقناها الا بالحق وما يستوي البحران . وقس البواقي

فصل

في حروف العطف

لِلْجَمْعِ عَظْفُ الْحَرْفِ قَدْ تَأْتَى بِالْوَاوِ وَالْفَاءِ وَثُمَّ حَتَّى

وَهُوَ لِأَفْرَادٍ بَلَكِنْ لَا وَبَلْ وَأَمْ وَأَوْ وَالْبَعْضُ إِمَّا قَدْ نَقَلَ

اي ان العطف بالحروف يكون تارة للجمع بين المتعاطفين تحت حكم واحد وهو
العطف بالواو والفاء وثم وحتى * وتارة لأفراد احدهما بالحكم على سبيل التعيين
وهو العطف بلكن ولا وبلى . او على سبيل الإبهام وهو العطف بأم وأو وإمّا ايضاً
عند بعض النحاة كما ستعرف

وَالْوَاوُ لِلْجَمْعِ عَلَى الْإِطْلَاقِ فِي السَّبْقِ وَالصُّحْبَةِ وَاللَّحَاقِ

اي ان الواو لمطلق الجمع بين المتعاطفين من غير دلالة على الترتيب بينهما . فتعطف

الشيء على سابقه نحو واقد ارسلنا نوحاً وابراهيم . او مصاحبه نحو فانجيناهُ واصحاب
السفينة . او لاحقه نحو كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك . غير ان المصاحبة
ارجح من الترتيب وهو ارجح من عكسه * وهي ام الحروف العاطفة

وَالْفَاءُ لِلتَّعْقِيبِ وَالتَّسْيِيبِ وَثُمَّ لِلْمُهَلَّةِ فِي التَّرْتِيبِ

اي ان العطف بالفاء يكون للدلالة على وقوع المعطوف بعقب المعطوف عليه اي على
اثره من غير مهلة نحو دخل زيد فسلم . غير ان هذا التعقيب يُعتبر في كل مقام
بحسب مقتضاه من غير نظر الى مقدار الزمان . فيقال تزوج زيد فولد له اذا لم يكن
بينهما الا مدة الحمل * ويكثر تسبب المعطوف بها عن المعطوف عليه اذا كان
المعطوف جملة نحو شتمني زيد فضربته . او صفة نحو زيد ضاربٌ عمرًا فقاتله * وتنفرد
الفاء بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد في ما تضمن جملتين من صلة نحو التي تجبي *
فيذهب زيد فاطمة . او صفة نحو رأيت امرأةً تبكي فيضحك زيد . او خبر نحو زيد
يقوم فجلس هند . او حال نحو جاء زيد يتبسم فتعبس الجماعة . وذلك لان الفاء تجعل
ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لا فادتها السببية المقتضية الربط بين
الطرفين * وأما ثم فهي للترتيب مع مهلة نحو نزل القوم ثم ارتحلوا * وقد تأتي
لترتيب الذكر في عبارة المتكلم كما في قول الشاعر

إِنَّ مِنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ ابُوهُ قَبْلَهُ ثُمَّ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

فان المقصود فيه ترتيب الاخبار عن السيادة لا ترتيب وقوعها كما ترى . وهو
مذهب الجمهور

وَأَعْطِفَ بِحَتَّى ظَاهِرَ اسْمٍ بَعْضَ مَا تَلِيهِ غَايَةً لَهُ مُلْتَزِمًا
اي انه يلتزم في العطف بحتى ان يكون المعطوف اسماً ظاهراً لانها منقولة من حتى
الجارّة فيكون معطوفاً كمجرورها . وان يكون بعضاً مما قبلها حقيقة نحو اكلت السمكة
حتى رأيتها . او تأويلاً كقول الشاعر

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كِي يَخْتَفِ رَحْلَةً وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلُهُ أَلْقَاهَا

اي ألقى عنه ما يثقله فتكون نعله بعضاً منه . او شبهاً ببعض نحو اعجبتني الجارية
حتى كلامها * وان يكون غاية لما قبلها في الزيادة نحو مات الناس حتى الملوك . او

النقصان نحو قَدِمَ الْحَجَّ حَتَّى الْمَشَاةِ . وقد اجتمع الامران في قول الشاعر
 قهرناكم حَتَّى الْكُمَاةِ فانتمُ نهايوننا حَتَّى بنينا الا صاغرا
 واعلم انه اذا عُطِفَ بِحَتَّى على مجرور يُخْتَارُ اعادة الجارَ بعدها نحو مررت بالقوم حتى
 يزيد لثلاثا تلتبس بِحَتَّى الجارَة . وهو مذهب اكثر المتأخرين

وَأَنْفَ أَنَّهُ قَبْلَ لَكِنْ أَعْكُسَ قَبْلَ لَا وَأَعْمَمَ بِلَ وَالْكَلِّ مُفْرَدٌ تَلَا
 اي ان لكن يُعْطَفُ بها بعد النفي والنهي نحو ما ضربت زيدا لكن عمرا ولا تضرب
 عمرا لكن خالدًا * ولا بعكس ذلك اي يُعْطَفُ بها بعد الايجاب والامر نحو ضربت
 زيدا لا عمرا واضرب عمرا لا خالدًا * وأما بل فيُعْطَفُ بها بعد كل ذلك . فيقال
 ما ضربت زيدا بل عمرا ولا تضرب عمرا بل خالدًا . وضربت زيدا بل عمرا
 واضرب عمرا بل خالدًا * وَيُسْتَرْطَفُ في كلهن افراد المعطوفات كما رأيت . فان تَلْتَهِنَ
 الْجَحْلَ نحو قام زيد لكن عمرو لم يَقُمْ وقام بكر لا قعد وما جاء بِشَرِّ بل ذهب خرجن
 عن هذا الباب . فَيَكُونُ لكن حرف استدراكٍ ولا حرف نفي وبل حرف إضراب *
 واعلم انه يُسْتَرْطَفُ في لكن العاطفة ان لا تدخل عليها الواو لان حرف العطف لا يدخل
 على مثله بخلاف الاستدراكية فان الاكثر دخول الواو عليها نحو فما صدق ولا صلى
 ولكن كَذَبَ وتولَّى . ويقل استعمالها بدونها كقول الشاعر

ان ابن ورقاء لا تُخْشَى بَوَادِرُهُ لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ
 وَيُسْتَرْطَفُ في لا ان لا تُقْتَرَنَ بعاطفٍ مطلقاً . فان اقترنت به نحو جاء زيد لا بل
 عمرو وما جاء زيد ولا عمرو فالعاطف بل في الاول والواو في الثاني . ولا في الاول
 نافية وفي الثاني زائدة لتأكيد النفي على ما سيجي * واذا تقدم بل امر او ايجاب
 تجمل ما قبلها كالمسكوت عنه وثبت الحكم لما بعدها . وان تقدم نفي او نهي نُقَرَّرَ ما
 قبلها على حكمه وتجمل نقيضه لما بعدها

وَأَمَّ لَدَى اتِّصَالِهَا مُقْتَفِيَةً هَمْزًا لِلِاسْتِفْهَامِ أَوْ لِلتَّسْوِيَةِ
 وَفِي لِإِضْرَابٍ أَتَتْ مُنْقَطِعَةً إِنْ لَمْ تَكُنْ لِهَمْزَةٍ مُتَّبِعَةً
 اي ان أَمْ يُعْطَفُ بها بعد همزة الاستفهام نحو أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ . وبعد همزة
 التسوية نحو سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ . ويُقال لها حينئذٍ المتصلة لارتباط

ما قبلها بما بعدها في المعنى بحيث لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر * والأولى تقع بين المفردات كما رأيت . وبين الجُمْل نحواً أنتم تَخْلُقُونَهُ أم نحن الخالقون . وأمّا الثانية فلا تقع إلا بين جملتين في تأويل المفرد كما في المثال فإنه في تأويل سواء عليهم الانذار وعدمه * فان لم تكن مسبوقة بأحدى العجزتين كانت للإضراب نحو هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور . أي بل هل تستوي . ويقال لها المنقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين فينقطع ما بعدها عما قبلها . فتدبر

وَأَوْ بِهَا خَيْرٌ أَيْجِ شُكَّ أَبْنِهِمْ قَسِمَ وَأَضْرَبَ سَوَّوْا وَاجْمَعْ أَضْمِمْ
أي ان أو يُعطف بها للتخيير نحو اركب الفرس أو الناقة . والإباحة نحو احمِلِ الرِّيحَ أو السيف . والشك نحو لَيْتَنَّا يَوْمًا أو بعض يوم . والإيهام نحو إِنَّا أَذِيَاكُمْ أَعْلَى هُدًى أو في ضلالٍ مبين . والتقسيم نحو الاسم ظاهر أو مضمّر . والإضراب نحو وارسلناه إلى مئة ألفٍ أو يزيدون . والتسوية نحو اصبروا أو لا تصبروا . وقد تأتي للجمع مثل الواو كقول الشاعر

فَظَلَّ طُهْرَةُ الْقَوْمِ مَا بَيْنَ مَنْضَجٍ صَفِيفٍ سَوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مَعْجَلٍ
واعلم ان التخيير والإباحة لا يكونان إلا بعد الطلب . والفرق بينهما ان التخيير لا يجوز فيه الجمع بين المتعاطفين والإباحة يجوز فيها كما رأيت في مثاليهما
وَمِثْلَ أَوْ فِي الْخُمْسَةِ الْأُولَى جَرَتْ إِمَّا الَّتِي الْأُولَى تَتَتْ إِذْ كُرِّرَتْ
وَتَلَزَمُ الْوَاوُ سَوَاءٌ مَا نَدَرَا لِذَلِكَ كَانَ عَطْفُهَا مُسْتَكْرَرًا

أي ان الثانية من إِمَّا المكررة مثل أو في المعاني الخمسة الأولى المذكورة لها . وهي التخيير نحو اذهب إِمَّا رَاكِبًا وإِمَّا مَاشِيًا . والإباحة نحو قل إِمَّا نَظْمًا وإِمَّا نَثْرًا . والشك نحو قبضت إِمَّا دَرَهْمًا وإِمَّا دِينَارًا . والإيهام نحو إِمَّا أَنَا ظَالِمٌ وإِمَّا أَنْتَ . والتقسيم نحو الإنسان إِمَّا رَجُلٌ وإِمَّا امْرَأَةٌ * وهي تلزم الاقتران بالواو كما رأيت الأندرا ولذلك يُستنكر العطف بها لان حرف العطف لا يدخل على مثله * والظاهر من مذهب أكثر المحققين انها ليست عاطفة وإنما العطف بالواو المصاحبة لها ولذلك تكون لازمة

معهما وتقدر عند فقدها محذوفة كما في قول الشاعر

يَا لَيْتَا أَمْنًا شَالَتْ نَعَامَتُهَا إِمَّا إِلَى جَنَّةٍ إِمَّا إِلَى نَارٍ

وَأَمَّا الْأَوَّلَى فَلَا خِلَافَ فِي كَوْنِهَا حَرْفَ تَقْسِيمٍ لَا عَاطِفَةً لِعَارِضِهَا بَيْنَ الْعَامِلِ
وَالْمَعْمُولِ وَوُقُوعِهَا ابْتِدَاءً كَمَا رَأَيْتُ * وَاعْلَمْ أَنَّ إِمَامًا لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا مُكَرَّرَةً لِأَنَّ الْكَلَامَ
يُنْتَبِئُ مَعَهَا مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ عَلَى أَحَدِ الْمَعَانِي الْمَذْكُورَةِ بِخِلَافِ أَوْفَانِ الْكَلَامِ يَفْتَتِحُ مَعَهَا
عَلَى الْإِسْتِقْلَالِ ثُمَّ يَطْرَأُ عَلَيْهِ بَعْضُ هَذِهِ الْمَعَانِي * وَقَدْ يُسْتَفْنَى عَنِ الْأَوَّلَى بِالثَّانِيَةِ
كَقَوْلِهِ

تِلْكَ بَدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَامًا بِأَمَوَاتٍ أَلَمَ خِيَالُهَا
أَيَّ إِمَامًا بَدَارَ * وَيُسْتَفْنَى عَنِ الثَّانِيَةِ بِأَوْ كَقَوْلِ الْآخَرِ
وَقَدْ شَفَّنِي أَنْ لَا يَزَالَ يَرُوعُنِي خِيَالُكَ إِمَامًا طَارِقًا أَوْ مُغَادِبًا
وَبِإِلَّا كَقَوْلِهِ إِمَامًا أَنْ تُتَكَلَّمَ بِخَيْرٍ وَالْأَفَّا سَكْتُ وَهُوَ قَلِيلٌ

فصل

في قد والسين وسوف

تُخَصِّصُ قَدْ بِكُلِّ فِعْلٍ ذِي خَبَرٍ مُصَرَّفٍ وَقِيلَ مِمَّا يُنْتَظَرُ
وَنَحْيٍ لِمُتَحَقِّقٍ لِمَاضٍ تَجَلَّبُ لَكِنْ إِلَى الْحَالِ لَهُ تَقَرَّبُ
وَمَعَ مُضَارِعٍ لِمُتَقَلِّلٍ نَقَعَ وَالْبَعْضُ لِلتَّكْثِيرِ مَعَهُ قَدْ جَمَعَ

أَيَّ أَنَّ قَدْ تُخَصِّصُ بِالدَّخُولِ عَلَى الْفِعْلِ الْخَبَرِيِّ الْمُتَصَرَّفِ وَهُوَ يَشْمَلُ الْمَاضِي وَالْمُضَارِعَ .
فَلَا تَدْخُلُ عَلَى الْأَفْعَالِ الْإِنْشَائِيَّةِ وَلَا الْجَامِدَةِ فَلَا يُقَالُ قَدْ بَعَثْتُ هَذَا عَلَى سَبِيلِ
الْإِنْشَاءِ وَلَا قَدْ لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا * وَقِيلَ أَنَّ الْفِعْلَ مَعَهَا يَكُونُ مُنْتَظَرُ الْوُقُوعِ فَيُقَالُ قَدْ
رَكِبَ الْأَمِيرُ وَقَدْ يَتَقَدَّمُ الْمَسَافِرُ لِمَنْ يَتَوَقَّعُ الرُّكُوبَ وَالْقُدُومَ مِنْهَا . وَأَقْرَبُ كَثِيرٌ مِنْ
الْمُحَقِّقِينَ * وَهِيَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمَاضِي تَفِيدُ تَحْقِيقَ مَعْنَاهُ وَلَكِنَّهَا تَقَرَّبُ زَمَانَهُ مِنْ
الْحَالِ وَلِذَلِكَ تَجِبُ مَعَ الْوَاقِعِ مِنْهُ حَالًا كَمَا مَرَّ فِي مَوْضِعِهِ * وَإِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمُضَارِعِ
تَفِيدُ تَقْلِيلَ وَقُوعِهِ نَحْوَ قَدْ يَصْدُقُ الْكَذُوبُ . وَقِيلَ إِنَّهَا قَدْ تَفِيدُ التَّكْثِيرَ أَيْضًا نَحْوَ قَدْ

نَرَى ثِقَلُ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ . وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ
قَدْ أَشْهَدُ الْغَارَةَ الشَّعْوَاءَ تَحْمِلُنِي جَزْدَاهُ مَعْرُوقَةُ الْغَيْنِ سُرْحُوبُ

وَهُوَ مِنْ نَوَازِرِ الْإِسْتِعْمَالِ

وَالسَّيْنُ لِلتَّنْفِيسِ مَعَهُ تَدْخُلُ كَسَوْفَ لَكِنْ سَوْفَ مِنْهَا أَطْوَلُ
 أي ان السين تختص بالدخول على المضارع وهي مخلصه للاستقبال. ويقال لما حرف
 تنفيس أي حرف توسيع لأنها تنقله من الزمان الضيق وهو الحال الى الزمان الواسع
 وهو الاستقبال * وكذلك سَوْفَ غير أنها أطول زماناً من السين فيقال سَيَسِيبُ الغلام
 وسَوْفَ يَسِيبُ الفتى * وأكثر ما تُستعمل السين في الوعد نحو أولئك سنؤتيهم أجراً
 عظيماً. وقد تُستعمل في الوعيد نحو وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون. وسَوْفَ
 بالعكس نحو كلاً سوف تعلمون ولَسَوْفَ يعطيك ربك فترضى

وَكُلُّهَا لَأَصِقَةٌ لَا تَفْصَلُ وَهِيَ مَعَ اخْتِصَاصِهَا لَا تَعْمَلُ

أي ان كل هذه الأحرف تلتصق بالفعل الذي تدخل عليه لأنها كالوصف له كما
 مر في باب الحروف والوصف يتعد بالوصف فيصيران كالشيء الواحد. وبهذا الاعتبار
 امتنع الفصل بينها وبين الفعل لأنها بمنزلة الجزء منه * ولما كانت كالوصف له لم
 تستحق العمل فيه مع اختصاصها به لان الوصف لا يعمل في الموصوف كما مر في
 الباب المذكور * غير ان قد اقل التصاقاً بالفعل لدلائلها على امر خارجي فاجازوا
 الفصل بينها وبين الماضي بالقسم لمناسبتها لها في التقرير. وعليه قول الشاعر
 أَخَالِدٌ قَدْ وَاللَّهِ أُوطِئْتُ عَشْوَةً وَمَا قَائِلُ الْمَعْرُوفِ فِينَا يُعْتَفُ
 وحكي بعضهم قد لعمرى بت ساهراً وقد والله أحسنت. وهو قليل في الاستعمال

فصل

في عند ولدى ومع وقط واذا الفجائية

بِلَا خِلَافٍ أَعْرَبُوا عِنْدَ وَمَعَ مِثْلَ لَدَى فِيهَا خِلَافٌ قَدْ وَقَعَ

أي ان عند معربة عند الجمهور اتفاقاً بخلاف مع ولدى فان الاولى مبنية في بعض
 اللغات على السكون باعتبار تضمينها حرف المصاحبة. وعليه قول الشاعر
 فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَا
 فان تلاها ساكن نحو والله مع الصابرين تكسر عينها على هذه اللغة لانقاء الساكنين *
 واما في لغة الجمهور فهي معربة لئلازمتها الاضافة الى المفرد وتوניה منصوبة عند

قطعها عن الإضافة كما في قول الشاعر
 وافتى رجالي فبادوا معاً فأصبح قلبي بهم مُستغزاً
 وحينئذ تكون بمعنى جيباً وتُعرب حالاً في المذهب * وهي ثلاثية الوضع على الصحيح
 ولأما محذوفة كما في يدم ودم واشباههما * وأما لدى فهي مبنية في مذهب الجمهور
 وإن كانت ملازمة للإضافة إلى المفرد وإنما بُنيت حملاً لما على لدن لأنها من لغاتها .
 ويظهر بناءؤها مع الضائر نحو لديك ولدي في لغة جمهور العرب إذ لا مانع من تحريك
 يائها وحينئذ يُقلب الفاء لانتفاع ما قبلها كما في نحو فتاك وفتاه . وإنما جعلها مع غير
 الضائر الفاء لتخفيف اللفظ وردوها مع الضائر ياءً لأن الضائر ترد الأشياء إلى أصولها
 كما عرفت فجرت في ذلك تجري إلى وعلى من الحروف . فندبر

وَقَطُّ مَعَ مَنِّيّ مَاضٍ عَيْنٍ أَوْ شَبِيهِ ظَرْفًا عَلَى الضَّمِّ بُنِيَ
 أي ان قَطُّ ظرف زمان يَخَصُّ بالماضي المنفي نحو ما فعلته قَطُّ . أو شبهه وهو الواقع
 بعد الاستفهام نحو هل رأيته قَطُّ * وهي موضوعة لاستفراق جميع ما مضى من
 الزمان ومن ثم بُنيت لأنها قد تضمنت معنى آل أو من الاستفراقاتين . وكان بناءؤها
 على الضم تشبيهاً لما بالغايات . وقيل غير ذلك مما لا فائدة في ذكره

”وَلَفُجَاءَةٌ إِذَا تُسْتَعْدَمُ حَرْفًا وَالْإِسْمُ بَعْدَهَا يُلْتَزَمُ“
 أي ان إذا تُسْتَعْمَلُ لِلْفُجَاءَةِ وحينئذ تكون حرفاً في الاعمى . ولا يقع بعدها إلا الجملة
 المصدرية بالاسم مجردة نحو خرجت فاذا زيد بالباب أو منسوخة بأن نحو خرجت
 فاذا إن زيدا واقف . وذلك ما لم تكن رابطة لجواب الشرط نحو وإن نصبهم سيئة بما
 قدمت أيديهم إذا هم يقنطون فيلزمها التجريد على ما مر في موضعه * ولا تكون الجملة
 بعدها إلا حالاً ولذلك يتعين معها المضارع للحال نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو .
 وإذا وقع هناك فعل ماضٍ وجب ان يُقرَنَ بقدر لينقرب من زمان الحال نحو دخلت
 فاذا زيد قد خرج . وأما المستقبل فلا يقع بعدها على الإطلاق

فصل

في أما ولولا ولوما ولو ولما الخبيثة

أما لتفصيل لها حتماً يلي ما ليس فعلاً وبذي فاءً يلي

فَكَرَّرْتُ وَدُونَ تَفْصِيلٍ تَرِدُ مُفْرَدَةً وَالشَّرْطُ فِيهَا قَدْ قُصِدَ

أي ان أَمَّا بالفتح والتشديد موضوعة للتفصيل . وحكمها ان يليها اسم أو حرف جر نحو فَاَمَّا الْبَيْتُ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلُ فَلَا تَنْهَرْ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ . أو أداة شرط نحو فَاَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةُ نَعِيمٍ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ * وحكم جوابها ان يكون مقترنا بالفاء كما رأيت * واذ كان التفصيل يقتضي التعدد كانت تستعمل معه مكررة كما في الأمثلة . وقد تأتي لغير تفصيل فيؤتى بها مفردة نحو أَمَّا زَيْدٌ فَنُطْلَقُ . وقيل انه يُراد بها حينئذ التاكيد فيكون المراد انه منطوق لا محالة * وهي على كل حال في تأويل أداة شرط وفعلها فيكون التقدير مهما يكن من شيء أو ان سألت عن فلان فهو كذا . وبهذا الاعتبار تلزم الفاء في ما بعدها ويسمى جواباً لها . وقد كان الاصل في الفاء ان تكون في صدر الجواب كما رأيت في تقدير العبارة لكنه لما كان معها كمطوف بلا معطوف عليه استقيموا هذه الصورة فجعلوا الفاء وسطاً فيه ولذلك يعمل ما بعد هذه الفاء في ما قبلها كما رأيت * ولَمَّا كانت أَمَّا نائبة عن أداة شرط متعوا وقوع الفعل بعدها لثلاث يتوهم انه فعل الشرط * وادلم انه لا يقع بين أَمَّا والفاء أكثر من اسم واحد فلا يقال أَمَّا زَيْدٌ غَلَامُهُ فَنُطْلَقُ * ولا يفصل بين الفاء وما قبلها بجملة تامة ما لم تكن دعائية نحو أَمَّا زَيْدٌ غَرَلَهُ اللهُ فَظَالِمٌ * وقد تحذف أَمَّا قبل الامر نحو وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ . وقيل قبل النهي ايضاً نحو زَيْدًا فَلَا تُضْرِبْ . وحذفها دون ذلك سماعي لا يقاس عليه

وَلَا مَتْنَاعَ لَوْجُودٍ قَدْ بَدَأَ لَوْلَا وَلَوْلَمَّا تَلْزَمَانِ الْمَبْتَدَأِ
وَخَبَرٍ مِنْ مُطْلَقِ السُّكُونِ اخْتِزِلَ وَذِكْرُ مَا قِيدَ حَتْمٌ إِنْ جُهِلَ

أي ان لولا ولوما موضوعتان للدلالة على امتناع شيء لوجود غيره . وهما تلزمان الدخول على المبتدأ نحو لولا انتم لَكُنَّا مؤمنين . أَمَّا قول الشاعر
أَلَا زَعَمْتَ أَسْمَاءُ أَنْ لَا أَحْبَبَا فَقُلْتُ بَلَى لَوْلَا يَنَازِعُنِي شُغْلِي
فهو محمول على إضمار أن المصدرية قبل الفعل فيعود الى الاسم أي لولا منازعة شغلي لي . وهو الأشهر * وأما خبر المبتدأ الواقع في هذا المقام فان كان يدل على كون عامر

اي على مُطلق الوجود وجب حذفه كما في المثال مُقدِّراً بوجوده ونحوه . او على كون خاص اي وجود مُقيَّد بصفة مخصوصة وجب ذكره نحو لولا قومك حديثو عهد بكفر لآسنت البيت على قواعد ابراهيم . فان كان الخاص معلوماً بدلالة القرينة عليه نحو لولا انصار زيد يحمونه اُقتل جاز فيه الامران * وقس على كل ذلك مع لوما بالاستقراء * واعلم ان لولا ولوما اذا وقع بعدها مُضمرٌ مُحقَّقٌ ان يكون ضمير رفع منفصلاً كما رأيت . غير انه قد مُع وقوعه بعد لولا بصفة المجرور المتصل فيقال لولاي ولولاك ومنه قول الشاعر

أَوَمَتَ بَيْنِيهَا مِنَ الْهُودِجِ لَوْلَاكَ فِي ذَا الْعَامِ لَمْ أَجْجُ
وهو حينئذٍ نائبٌ عن ضمير الرفع في الصحيح فيكون مرفوع المحل على الابتداء . واذا عطف عليه اسمٌ ظاهرٌ يتعين رفعه فيقال لولاك وزيد هلك . وهو مذهب جمهور المحققين

وَلَا مَتْنَاعَ لَا مَتْنَاعَ لَوْ وَمَعَ مَاضٍ لِشَرْطٍ فِيهِ بِالْوَضْعِ تَقَعُ
وَهُوَ جَوَابُ "لَوْ وَأَخْتِيهَا وَقَدْ" عَمَّ يَدُونِ النَّفْيِ مَا اللَّامُ عَقْدٌ

اي ان لو موضوعةٌ للدلالة على امتناع شيء لا متناع غيره . وهو الاشهر في الكلام عليها . وهي حرف شرط في الزمان الماضي ولذلك تختص بالدخول على الفعل الماضي نحو لو شاء الله لهذاكم اجمعين . فان وقع بعدها مضارعٌ صُرِفَ الى الماضي نحو لو يُطِيعكم في كثير من الامر لعنتكم اي لو اطاعكم * ولا عمل لها مطلقاً لانها موضوعةٌ للماضي وهو لا يستحق الإعراب * ولا تدخل إلا على الفعل كما هو شان أدوات الشرط . فان وقع بعدها اسمٌ فهو معمولٌ لفعل مُضمرٌ كقول بعضهم لو ذات سوارٍ لطمنتني اي لو اطمنتني ذات سوارٍ على ما عرفت في باب الاشتغال * ومن هذا القبيل نحو ولو أنهم صبروا ولو انتم تملكون خزائن رحمة ربي . فان الاول على تاويل لو ثبت صبركم كما هو الخثار عند المحققين . والثاني على ان الاصل لو كنتم تُحذِفُ الفعل وتنفصل الضمير لعدم استقلاله * ولما كانت لو موضوعةً للتعليق في الماضي وجب ان يكون جوابها ماضياً لفظاً كما رأيت . او معنى نحو نعم العبد ضهيَّبٌ لم يُخَفِ الله لم يعصه * وتشاركها في هذا الجواب لولا ولوما لانهما مركبتان منها ومن اداة النفي فكل ما يعتبر

في جوابها يُعتبر في جوابها * ويربط جواب كل واحد منهما باللام كما رأيت ما
لم يكن منفيًا فلا يجوز أن يُربط منه بها إلا المنفي بما كقولهِ
ولو نُعطي الخيارَ لَمَّا اُقتَرنا ولكن لا خيارَ مع الليالي

وقول الآخر

لولا رجاء لقاء الظاعنين لَمَّا أَبَقْتُ نواحم لنا روحًا ولا جسداً
غير أنه مع الإثبات غالبٌ ومع المنفي بما قليلٌ وأما مع المنفي بغيرها فلا تدخل اللام
على الإطلاق

وَرُبَّمَا جَاءَتْ لِمَا يُسْتَقْبَلُ "كَأَنَّ وَمَاضٍ بَعْدَهَا يُأْوَلُ"

أي أن لو قد تأتينا للشرط في المستقبل على خلاف وضعها فتكون بمنزلة إن الشرطية
وعلى ذلك قول الشاعر

ولو تلتقي أصدًا ونا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الأرض سبَسَبَ
أظَلَّ صَدَى صَوْتِي وَإِنْ كُنْتُ رَمَةً لَصَوْتُ صَدَى لَيْلِي يَهْشُ وَيَطْرَبُ
فإن وقع بعدها ماضٍ أول بالمستقبل نحو ويخش الذين لو تركوا من خلفهم ذريةً
ضغافًا خافوا عليهم . غير أنها مع ذلك لا تعمل أيضًا في السعة لأنها موضوعة للماضي
للمحض وغالبة الدخول عليه * واعلم أن لو تُستعمل للوصل مثل إن نحو زيدٌ ولو قل
ماله كريمة . ويقال لها حينئذٍ لَوِ الوصاية

وَلَوْ جُودٍ لَوْ جُودٍ "قَدْ خَلَا" لَمَّا أَتَتْ ظَرْفًا لَهَا الْمَاضِي تَلَاً
وَتَأْخُذُ الْجَوَابَ مِنْ مَاضٍ كَذَا أَوْ جُمْلَةً اِسْمِيَّةً بَعْدَ إِذَا

أي أن لَمَّا موضوعة للدلالة على وجود شيء لوجود غيره في الزمان الماضي ولذلك لا
تدخل إلا على الأفعال الماضية * وهي ظرفٌ على الأصح بمعنى إذ وهو مذهب كثير
من المحققين وعليه الجمهور * وأما جوابها فيكون فعلاً ماضياً أيضاً نحو فلَمَّا نَجَّاهُ إِلَى
الْبَرِّ اعْرِضْهُم . أو جملة اسمية مقرونة بإذا النجائية نحو فلَمَّا نَجَّاهُ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ
يُشْرِكُونَ * واعلم أن جميع هذه المذكورات إذ كانت لتعليق شيء على آخر كما هو
مقتضى الشرط سموا كل ما علته جواباً وإن لم يكن ما قبله شرطاً في الحقيقة * وإذا
كانت لَمَّا قد جرت مجرى إذ في الظرفية جرت مجراها في استعمالها حرف تعليل

كقول الشاعر

وَلَمَّا كَانَ حَكْمُ الْمَوْتِ دَيْنًا وَفِيَتْ بِهِ وَشِيمَتُكَ الْوَفَاءَ
وَحِينَئِذٍ تَكُونُ قَدْ خَرَجْتَ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ لَعْدَمِ دَلَالَتِهَا عَلَى الزَّمَانِ كَمَا تَرَى

فصل

في أحرف الجواب والتفسير والتنبية والاستفتاح

« نَعَمْ بَلَى عَلَى الْجَوَابِ دَلًّا إِي وَأَجَلٌ جَيْرٌ وَلَا وَكَلًّا »
وَيَبْلَى أَثْبَتَ مَا أَتَفَى وَالنَّفْيُ فِي كَلًّا وَلَا وَالرَّدُّ زِدْ كَلًّا تَفِي
وَمَا بَقِيَ صَدَقَ بِهِ وَأَعْلِمَ وَعِدْ وَبَعْدَ إِي وَجُوبًا أَقْسِمَ

أي ان هذه الأحرف يُؤتى بها للدلالة على جملة الجواب المحذوفة سادة مسدها. غير
ان بلى منها تخصص بوقوعها بعد النفي فيجعله إثباتاً . وذلك يكون تارة في الخبر نحو
زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى . وتارة في الاستفهام نحو أأنت ربكم
قالوا بلى . أي بلى يبعثون وبلى انت ربنا . بخلاف نعم وما يجري مجراها فان الجواب
بها يتبع ما قبله في نفيه وإيجابه . ولذلك اذا قيل لرجل أليس لي عليك دين فان قال
بلى يلزمه الدين وان قال نعم او احدى أخواتها لا يلزمه * ولا ولا تخصصان بالنفي
مطلقاً كيفما كان ما قبلهما . غير ان كلاً يراد بها ايضاً ردع المخاطب تنبيهاً على شدة
بطلان كلامه وهو المشهور في استعمالها * وأما ما بقي من هذه الأحرف فيكون
لتصديق المخبر في نحو قام زيد . ولا علام المستخبر في نحو هل قام زيد . ولوعد الطالب
في نحو اضرب زيداً . فيقال في الجميع نعم او احدى أخواتها * غير ان إني لا
تستعمل الا في القسم المحذوف فعله نحو قل إني وربني انه الحق . فلا يقال إني أقسم
بربي * واعلم ان من هذه الاحرف ما هو كثير في الاستعمال وهو نعم وبلى وإني ولا
وكلاً . وما هو قليل وهو أجل . وما هو نادر وهو جير * وأما الباب نعم في الايجاب
ولا في النفي

وَأَيُّ لَتَفْسِيرٍ وَأَنْ حَيْثُ تَلِي مَعْنَى فَقَطُّ لِلْقَوْلِ بَيْنَ الْجَمَلِ

اي ان أي موضوعاً لتفسير ما قبلها نحو رأيت ليشاً أي أسداً . وما بعدها يكون عطف بيان او بدلاً * وتفسر بها المفردات كما رأيت . والجمل كقول الشاعر
وترمينني بالطرف أي انت مذنبٌ . وتقليبني لكن إياك لا اقلي
وأما أن فتخص بتفسير الجمل . وحكمها ان تكون واقعة بين جملتين في الأولى منهما
معنى القول فقط دون لفظه نحو فاوحينا اليه أن اصنع الفلك . وذلك لان القول
الصريح لا يحتاج الى تفسير لكون الجملة تقع مفعولاً له . ولا فرق في الجملة بين ان
تكون فعلية كما رأيت . او اسمية نحو ونودوا ان تلکم الجنة * واعلم ان بعضهم جعل
اذا من أدوات التفسير في نحو تقول نهلت الماء اذا شربته . غير ان التأء في المفسر
الواقع بعدها تكون مفتوحة للمخاطب بخلاف أي فانها تكون معها مضمومة للمكلم .

وقد نظم بعضهم في ذلك فقال

اذا أردت بأي فعلاً تفسره فضم تأءك فيه ضم معترف

وان تكن ياذا يوماً تفسره فتفتح التأء فيه غير مختلف

والحق ان اذا تكون في المثال ظرفاً للقول لا تفسيراً للنهل في الحقيقة وانما التفسير
ماخوذ بالمعنى كما ترى

وهذا لتنبيه كهذا تقع كذلك يا حيث النداء يمتنع

اي ان ها موضوعاً لتنبيه المخاطب . وهي تدخل غالباً على اسم الإشارة القريب نحو
هذا وههنا . ويفصل بينهما تارة بكاف التشبيه نحو فلما جاءت قيل أهكذا عرشك .

وتارة بضمير الرفع نحو ها انتم اولاء * وقد يفصل بينها كقول الشاعر

ها ان تاخذرة ان لم تكن نعت فان صاحبها قد تاه في البلد

وقد تقتصر على ضمير الرفع كقول الآخر

فها انا نائب عن حب ليلى فلما ذكرت تذوب

ويكثر استعمالها مع الماضي المقرون بقدر كقول الآخر

يقولون لي ها قد شربت مداً فقلت لهم لا بل اكلت سفرجلًا

وتلزم أي في النداء كما مر نحو يا أيها النبي * وأما ما فيجعلونها حرف تنبيه اذا كان

ما بعدها لا يصلح ان يكون منادى كما مر في بحث حروف النداء . فنذكر

وَبَآلَا يَسْتَفْتَحُونَ وَأَمَّا وَرُبَّمَا التَّنْيَهُ يُعْزَى لَهُمَا
 اي ان الآ واما يستعملونهما لاستفتاح الكلام بهما . واكثر وقوع الآ قبل إن نحو
 آلا إن وعد الله حق . وقبل النداء كقول الشاعر
 آلا يا غراب البين ان كنت صاحبي قطعنا بلاد الله بالدوران
 واكثر وقوع آما قبل القسم كقول الآخر
 آما والذي ابكى واضحك والذي امان واحيا والذي امره الامر
 وقد يراد بهما التنبيه ايضا . وقيل ان التنبيه معناها والاستفتاح محلها فيستفتح
 الكلام بهما لتنبيه المخاطب عليه . وهو غير بعيد عن الصواب

فصل

في أحكام تحريك الساكن

أَوَّلَ سَاكِنِينَ لَا مَدَّ وَلَا إِدْغَامَ فِيهِ أَكْسَرُ كَأَكْرِمِ الْمَلَأَ
 اي ان الاول من الحرفين الساكنين الذي ليس حرف مد وهو حرف العلة المسبوق
 بحركة تجانسه كما مر ولا مدغما في الثاني يكسر كما نحو أكرم الملاء . وهو يشمل
 الحرف الصحيح كما رأيت . وحرف اللين وهو حرف العلة المسبوق بحركة لا تجانسه
 نحو ولو اتبع الحق وإما ترين بكسر الواو والياء * وقس على ذلك ما جرى مجراه
 نحو لم يكن الذين كفروا إلحى الملك اليوم . وبلى الله يركي من يشاء وما اشبه
 ذلك إلا ما ندر كما سيأتي

وَمَا اتَّخَذَ هَمْزَةً قَطْعٌ وَصِلَتْ حَرَكَةُ الْقَطْعِ إِلَيْهِ نُقِلَتْ
 اي ان الساكن الذي تليه همزة قطع وصلت قد نُقِلَ إلى حركتها التي كانت لها في
 حال قطعها كقراءة بعضهم ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير . بوصل همزة أن
 ونقل فتحها الى الميم الساكنة قبلها . واكثر ما يكون ذلك في الشعر لضرورة الوزن
 كقول الشاعر

لَوْ أَنَّ اللُّؤْمَ يُنْسَبُ كَانَ عَبْدًا فَبِيعَ الْوَجْهَ أَعْوَرَ مِنْ ثَقِيفٍ
 وهو شائع مقبول في الشعر ونادر مستهجن في النثر لانه خروج عن الاصل لا وجه له

وَحَرَكِ الثَّانِي كَمَدٌ مُتَّبِعًا "وَأَكْسِرَ وَلِلتَّخْفِيفِ فَتَجَّ وَقَعَاءَ

اي اذا كان اوّل الساكنين مُدْعَمًا كما في نحو مُدَّ يُحْرَكُ الثّاني منهما على عكس ما مرّ. ويجوز في حركته الاتباع لما قبل الساكن الاول فيُضَمُّ اذا كان مضمومًا كما في المثال ويُفْتَحُ اذا كان مفتوحًا نحو عَضَّ وَيُكْسَرُ اذا كان مكسورًا نحو فَرَّ . وهو الاكثر في استعمال العرب * ويجوز الكسر في الكل على اصل تحريك الساكن والفتح للتخفيف . وعلى ذلك يجوز في المضموم الفاء الواجه الثلاثة وفي غيره الفتح والكسر ويمتنع الضمُّ اذ لا وجه له * فان تلا الفعل ساكنٌ نحو لم يَدَّ الحبل فالأكثر الكسر باعتبار الساكن التالي ويجوز الفتح باعتبار الادغام ويمتنع الضمُّ عند الجمهور لئلا يلتبس بالمُسْنَدِ الى ضمير الذكور * وان اتصلت به هاء الضمير ضُمَّ مع غير المفتوحة منها مطلقًا اتباعًا لضمة الهاء نحو لم يَرُدُّه ولم يَمْسُهما ولم يستَحِيَّهم . وفتح مع المفتوحة نحو لم يَرُدَّها ولم يستَحِبَّها . وهي لغة جمهور العرب

وَمَا سِوَاكَ ذَلِكَ خَصَّ فَأَنْحَصَرَ نَحْوُ الْقَوَا الْعِدَى وَعَدُّ مِنَ السَّفَرِ

اي ان ما سوى الأحكام المذكورة يختص بمواقع معلومة منحصراً فيها كضمّ واو الجمع المفتوح ما قبلها وفتح نونٍ من مع ال كما رايت . وحذف نون التوكيد الخفيفة وتنوين العلم الموصوف بابتين كما مرّ * وهمة الوصل الواقعة بين الساكنين لا تُعَدُّ فاصلاً لسقوطها في اللفظ فلا يُعْتَدُّ باعتراضها بينهما لانها كلا شيء

وَكَلُّهُ يُقَدَّرُ السُّكُونُ لَهُ كَمَا فِي عَكْسِهِ يَكُونُ

اي ان كلّ ما ذُكِرَ من السواكن التي تعرض عليها الحركة يُقَدَّرُ له السكون كما ان المتحرك الذي يعرض عليه السكون يُقَدَّرُ له الحركة . فيكون هذا ساكناً في التقدير متحركاً في اللفظ لمَرُوضٍ النقاء الساكنين ونحوه كما يكون الموقوف عليه متحركاً في التقدير ساكناً في اللفظ لمَرُوضٍ الوقف عليه

فصل

في الاستئناف

يُسْتَأْنَفُ الْكَلَامُ قَطْعًا مُضْمَرًا مُبْتَدَأً عَنْهُ بِتَالٍ أُخْبِرَا

وَذَلِكَ بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ أَطْرَدَ فِي جُمْلَةٍ تَشْرِيكُهُنَّ لَمْ يَرُدَّ
 اِي اب الكلام يُسْتَأْنَفُ مَقْطُوعًا عَمَّا قَبْلَهُ مُنَوِّيًا فِيهِ مُبْتَدَأٌ مُخْبِرٌ عَنْهُ بِمَا يَلِيهِ كَمَا
 سَتَرِي . وَذَلِكَ يَكُونُ بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ الْعَاطِفَتَيْنِ فِي الْجُمْلَةِ الَّتِي لَا يَرَادُ تَشْرِيكُهُمَا مَعَ
 مَا قَبْلُهَا فِي حَكْمِهِ كَقَوْلِهِ لَا تَأْكُلِ السَّمَكِ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ . وَقَوْلُهُ أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّ
 الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ بِرَفْعٍ مَا بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ فِيهِمَا . فَإِنَّ التَّقْدِيرَ فِي الْأَوَّلِ وَأَنْتَ تَشْرَبُ
 اللَّبَنَ لِأَنَّ الْمُرَادَ فِيهِ النَّهْيَ عَنْ أَكْلِ السَّمَكِ وَابَاحَةِ شَرَبِ اللَّبَنِ لَا النَّهْيَ عَنْهُمَا جَمِيعًا .
 وَفِي الثَّانِي فَهُوَ يَنْطِقُ لِأَنَّ الْمُرَادَ اثْبَاتُ الدُّنَى لَهُ لَا الِاسْتِنْفَاحَ عَنْهُ . وَقَسَّ عَلَى ذَلِكَ
 مَا أَشْبَهَهُ مِنَ الْمَوَاقِعِ

وَشَاعَ بَعْدَ الْفَاءِ الِاسْتِنْفَافُ فِي نَحْوِ مَنْ يُؤْمِنُ فَلَا يَخَافُ
 اِي ان الِاسْتِنْفَافَ قَدْ شَاعَ وَقَوَّعَهُ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ الْمَضَارِعِ بَعْدَ الْفَاءِ الرَّابِطَةِ لِلْجَوَابِ
 نَحْوِ مَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا . اِي فَهُوَ لَا يَخَافُ * وَمَنْ تَمَّ يَلْزِمُهُ
 الرِّفْعُ لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ مُجَرَّدًا بِوُقُوعِهِ خَبَرًا لِذَلِكَ الْمُبْتَدَأِ الْمُقَدَّرِ كَمَا عَلِمْتَ فِي مَوْضِعِهِ
 وَدُونَ ذَلِكَ كَجَوَابِ يَرُدُّ نَحْوَ قَصَدْنَا نَجْدَ نَجْدُ نَقْصَدُ

اِي ان الِاسْتِنْفَافَ يُسْتَعْمَلُ بِدُونِ مَا ذُكِرَ مِنْ مُصَاحِبَةِ الْحَرْفِ وَإِضْهَارِ الْمُبْتَدَأِ .
 فَتَكُونُ الْجُمْلَةُ كَأَنَّهَا قَدْ وَقَعَتْ جَوَابًا عَنْ سُؤَالٍ مُضْمَرٍ وَلِذَلِكَ تُقَطَّعُ عَمَّا قَبْلُهَا كَمَا يُقَطَّعُ
 الْجَوَابُ عَنِ السُّؤَالِ . وَذَلِكَ كَمَا فِي مِثَالِ النَّظْمِ فَإِنَّ الْجُمْلَةَ الثَّانِيَةَ فِيهِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى سُؤَالٍ
 مُقَدَّرٍ كَأَنَّهُ قِيلَ هَلْ نَجْدُ أَهْلٌ لِقَصْدِ النَّاسِ إِلَيْهَا فَقِيلَ نَجْدُ نَقْصَدُ * وَذَلِكَ يَكُونُ
 فِي الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ كَمَا رَأَيْتَ . وَفِي الْفِعْلِيَّةِ نَحْوُ أَذْخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ
 فَانَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّهُ قِيلَ مَاذَا قَالَ فِي جَوَابِهِمْ فَقِيلَ قَالَ سَلَامٌ . وَهَذَا مِنَ الْمُبَاحَثِ

البيانية

فصل

في الحكاية

وَقَفَّا حَكَّتْ مَنْ مَا لِنَكْرَمِ سُلْنِ عَنْهَا وَآيٍ إِنْ وَقَفَتْ أَوْ تَصِلُ
 وَنُونٍ مَنْ لِلْفَرْدِ حَرَكٌ مُشْبِعًا وَدُونَهُ أَحَكِّي بِهِمَا مَا فَرَعَا

اي ان مَنْ وَايَّ الاستفهاميتين عند السؤال بهما عن تشخيص النكرة المذكورة في كلام الغير يُحكى بهما ما لتلك النكرة من الإعراب وغيره على ما سترى . غير ان مَنْ يُحكى بها في الوقف فقط وَايَّ يُحكى بها في الوقف والوصل * ويجب تحريك نون مَنْ في حكاية المفرد المذكور بحركته مُشَبَّعةً فيثولد منها حرفٌ يجانسها . أمّا التحريك فلا استحلاب للحكاية لأنها لا تتأني من الساكن . وأمّا الإشباع فلا الوقف على الساكن المتولد منه 'لأنه' لا يُوقف على المتحرك . فاذا قيل جاء رجل يُقال مَنْ . او رايت رجلاً يُقال مَنْ . او مررت برجل يُقال مَنْ * وأمّا أيّ فيجري مجرى بقية الأسماء العربية وصلاً ووقفاً . فيُقال في الوصل أيّ يا فتى بالرفع لمن قال جاء رجل . وفي الوقف أيّاً بالالف المبدلة من التنوين لمن قال رايت رجلاً . وقس عليه * واما ما سوى المفرد المذكور وهو المؤنث والمثنى والمجموع فيُحكى بهما ما له من علامات الفروع . فاذا قيل جاءت امرأة ورجلان وأمرأتان وبنون وبنات يُقال مَنَّة ومَتَّان ومَتَّان ومَتُون ومَتَّات . وكذلك آية وآيان وآيتان وآيون وآيات * غير ان الغالب في نون مَنَّة ان تُسكن مع المثنى فيُقال مَتَّان . ووباءاً سُكِّنَت مع المفرد ايضاً فيُقال مَنَّت باثبات التاء على لفظها مع الوقف عليها * واعلم انهم اختلفوا في اعراب مَنْ وَايَّ في الحكاية والمختار انهما خبران عن محذوف او مبتدان محذوف الخبر والتقدير مَنْ الذي ذكرته وَايَّ جاء ونحو ذلك * والمبني منهما ببقى اعرابه في المحل والمعرَّب تُقدر له علامات الرفع لاشتغال محلها بعلامات المحكي كما مرَّ في باب تقدير الإعراب . وعلى ذلك يجري كل محكي بالاجمال

«وَعَكْسَ أَيَّ لَفْظُ مَنْ فِي الْوَصْلِ لَمْ يَحُلْ وَيُحْكَى بَعْدَهَا لَفْظُ الْعَلَمِ»
 «وَذَلِكَ إِذَا لَا عَطْفَ تَتْلُوهُ فَإِنْ يُعْطَفُ فَمَا بَعْدُ بِإِعْرَابِ قَمِينِ»
 اي ان مَنْ اذا سُئِلَ بها في الوصل كانت عكس أَيَّ فان لفظها يكون ساكناً مع الجميع ولا يلحقها شيء من علامات الفروع . فيُقال مَنْ يا هذا لمن قال جاء رجل او امرأة او رجلان وهلم جرا * واذا كُرِّرَ بعدها لفظ المسؤول عنه فان كان علماً يُحكى في السؤال على لفظه فيُقال مَنْ زيداً لمن قال رايت زيداً وفس عليه . وهي لغة اهل الحجاز وعليها الاستعمال * غير انه يشترط لصحة الحكاية بعدها ان لا تكون واقعة بعد عاطفٍ نحو ومن زيد لان الغرض من الحكاية بيان كون المسؤول عنه هو

الاول والعاطف يربطهما فلا يُحتاج معه الى الحكاية . وحينئذٍ يتعين الرفع بعدها على الاطلاق * واما اذا لم يكن ما بعدها علماً فلا يُحكى منه شيء على الصحيح فاذا قيل رأيت غلاماً زيداً نقول من غلام زيد بالرفع لا غير * ويشتد في العلم ان لا يكون مُحققاً بتابع غير النعت باين مضافاً الى علم وعطف النسق مع كون المعطوف علماً . فاذا قيل رأيت زيدا الكريم او نفسه او اخاك نقول من زيد الكريم وهلم جرا بالرفع في الجميع . واذا قيل رأيت زيد بن عمرو او بكرأ وخالداً نقول من زيد بن عمرو ومن بكرأ وخالداً بالنصب فيهما * فان كان المعطوف غير علم نحو رأيت زيدا وغلامه يُحكى العلم وحده في اخيار الاكثرين فيقال من زيدا وغلامه بنصب الاول ورفع الثاني * ولا يجوز مع أي في ذلك كلمة الا الرفع لانها تكون مرفوعة لفظاً فاذا كان ما بعدها منصوباً او مجروراً ادى الى منافرة في اللفظ . ولذلك يُرفع ما بعدها مطلقاً على الابتداء وتبطل الحكاية

وَالْمُفْرَدَاتُ دُونَ هَذَا وَالْجُمْلُ وَمَا بِهَا سَمِي تَحْكِي وَالْمَثَلُ

اي ان هذه المذكورات تُحكى في غير هذا المقام عارية عن السؤال * أمّا الاسم المفرد فيُحكى منه ما وقع في كلام الغير كقول بعضهم دَعْنَا من تمرَينِ جواباً لمن قال له هاتان تمرتان * وما أُريد به اللفظ كقولك قامَ فعلٌ ماضٍ ومن حرف جرٍ وقد مرَّ استيفاء ذلك في بحث العلم . وقد يحكى التثنية ما وقع في كلامه السابق كقول بعضهم رأيت علياً وعلياً أسدً * وأمّا الجمل فيُحكى منها ما وقع بعد القول نحو وقالوا الحمد لله . او بعد القراءة نحو قرأتُ نصر من الله وفتح قريب . او الكتابة نحو

كُتِبَ سَلامٌ على ابراهيم * وقد يُحكى ما وقع بعد السمع كقول الشاعر

سَمِعْتُ النَّاسَ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا فَقُلْتُ لَصَيْدَحٍ أَتَجْعَلِي بِلا

وندر ذلك بعد غير هذه المذكورات كقول الآخر

وجدنا في كتاب بني تميم أحق الخيل بالركض المأر

وكذلك الجملة السُمِّي بها كتاباً شراً وبرق نحره * والمثل السائر نحو في الصيف ضيقت اللبن بكسر التاء . فانه يُضرب للرجل ايضاً بكسرها لانه قيل لامرأة في

الاصل

فصل

في أحرف الزيادة

وَقَدْ تَزَادُ أَحْرَفُ الْمَعَانِي كَمَا تَزَادُ أَحْرَفُ الْمَبَانِي

اي ان الأحرف الموضوعة للمعاني كأحرف الجز وغيرها قد تزداد في الكلام كما تزداد الأحرف المعبية في أبنية الالفاظ كالسين والهمزة وغيرها من حروف سالتونها كما نقرر في علم الصرف * وهذه الأحرف تزداد لأغراض في مواضع مخصوصة كما تزداد تلك الأحرف . وسيا في بيان كل ذلك بالتفصيل

فَالْبَاءُ زِدَ مُبْتَدَأً بَعْدَ إِذَا وَخَبَرًا لِلْيَسَ مَا لَا اتَّخِذَا
وَفِي تَعَجُّبٍ بِأَمْرِ فَاعِلًا وَالْحَالِ نَزَرًا إِذْ نَفَيْتَ الْعَامِلَ

اي ان الباء تزداد في المبتدأ الواقع بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا يزيد في الدار * وفي خبر ليس وما ولا العاملةين عملها نحو أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ وما ربك بغافل عما تعملون . وقول الشاعر

فَكَنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذَوْ شَفَاعَةٍ يُغْنِي فِتْيَلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ
وقد تزداد في خبر كان المنفية حملاً على خبر ليس كقول الآخر
وَأَنْ مَدَّتْ الْأَيْدِي إِلَى الزَادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْمَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْمَلُ
وتزداد في فاعل أَفْعَلَ بلفظ الامر في التعجب نحو أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ * وفي الحال المنفية العامل كقول الشاعر

فَمَا رَجَعْتَ بِخَائِبَةٍ رِكَابٌ حَكِيمٌ بِنُ الْمُسَيَّبِ مِنْهَا
وهو قليل في الاستعمال

وَسَمِعَتْ نُحُوً بِحَسْبِي دِرْهُمٌ وَنَحُوً أَلْقَى يَدَيْهِ الْأَدْرَمُ
وَجَاءَ عُثْمَانُ بِنَفْسِهِ كَمَا مُحَمَّدٌ بِهِنِ زَارَ الْحِمَى

اي ان زيادة الباء قد سمعت في المبتدأ بدون اذا نحو بحسبي درهم وهو نادر . وفي المنعول به نحو أَلْقَى يَدَيْهِ . وفي التوكيد بالنفس والعين كما رأيت في المثال .

وكذلك في فاعل كفى نحو وكفى بالله شهيداً . وكل ذلك مطروق في الاستعمال غير انه لا يقاس غيره عليه .

وَاللَّامُ مَفْعُولًا " لِفِعْلِ لِحَقًّا تَقْوِيَّةً أَوْ شِبْهَ فِعْلٍ مُطْلَقًا "

اي ان اللام تزداد في المفعول به لنقوية العامل الضعيف . وذلك يكون في ما كان عامله فعلاً متأخراً نحو لزيد ضربت لانه قد ضعف بتأخيره عن المفعول . او شبه فعل وهو المصدر والوصف سواء تأخراً عن المفعول نحو لزيد ضرباً وزيده لعمري و ضارب ام تقدماً عليه نحو عجبت من ضربك لزيد و زيد ضارب لعمري . وذلك لان شبه الفعل فرع عن الفعل في العمل فيكون أحوج الى ما ينقوى به . ويقال لهذه اللام لام التقوية

وَفِي جَوَابِ ذِي امْتِنَاعٍ وَالْقَسَمِ وَقَبْلَ إِنْ قَدْ وَطَّأَتْ مِثْلَ الْعِلْمِ

اي ان اللام تزداد أيضاً في جواب ما دل على امتناع شيء لامتناع غيره او لوجوده . وهو جواب لو نحو ولو علم الله فيهم خيراً لآستمعهم . وجواب لولا نحو ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الارض . وجواب لوما كما في قول الشاعر لوما إلا صاخة للوشاة لكان لي من بعد سخطك في رضاك رجاء

وتزداد في جواب القسم نحو تالله لأكيدن أصدانكم . وهي مع زيادتها تفيد الربط في هذه الأجوبة كالفاء في جواب الشرط * ومن هذا القبيل اللام الموطئة للقسم وهي الداخلة على إن الشرطية لتكون كالعلامة على القسم المحذوف قبلها نحو وإين قولوا لا ينصرونهم . وقد مر الكلام عليها في بحث القسم بالتفصيل

وَمِنْ لِذِي التَّنْكِيرِ دُونَ مُوجِبَةٍ فِي الْمُبْتَدَأِ وَالْفَاعِلِ الْمَفْعُولِ بِهِ

اي ان من تزداد مع النكرة من المبتدأ والفاعل والمفعول به . وذلك في ما سوى الموجب من هذه المذكورات وهو الواقع في سياق النفي وشبهه كما علمت نحو ما لكم من اله غيرة وهل من خالق غير الله . وقس عليه في الفاعل والمفعول به نحو وما تسقط من ورقة إلا يعلمها وما ترى في خلق الرحمن من تفاوت ولا يقم من احدٍ وهم جراً * غير ان الاستفهام يختص بهل لانها مختصة بطلب التصديق المطلوب هنا . وهو المشهور بين

الخاتمة * واعلم ان النكرة التي تُزاد عليها من اذا كانت تخص بالني وشبهه نحو ما جاء في من احد في لتأكيد العموم . والا فمعي للتخصيص على العموم نحو ما جاء في من رجل . فانه قبل دخولها كان يحتمل ان يقال بل رجلان او اكثر فلما دخلت ارتفع هذا الاحتمال . ولذلك تعد في مثل هذا التركيب شبهة بالزائدة لا زائدة في الحقيقة لافادتها معنى لا يستفاد بدونها وعدم صلاحيتها للاسقاط . وهو المختار

وَالْكَافُ فِي كَمِثْلِهِ وَالنَّاءُ فِي رَبٍّ وَثُمَّ لَا وَثُمَّ تَقْتَنِي

اي ان الكاف تُزاد على لفظة مثل نحو ليس كمثله شيء لان المراد نفي المثل لا نفي مثل المثل والا لزم ثبوت المثل وهو عكس المقصود * والناء تُزاد بعد رَبٍّ وَثُمَّ العاطفة ولا النافية وَثُمَّ التي يُشار بها الى المكان . فيقال رَبَّتْ رَجُلٌ كَرِيمٍ لِقَبْتِهِ وَجَاءَ زَيْدٌ ثَمَّتْ عَمَرُو وَهَلَمْ جَرًّا * وهي تفتح وتُسكن في الجميع الا في لات فلا يجوز تسكينها لانها يلزم منه النقاء الساكنين * وزيادتها قيل لتأنيث اللفظ وقيل للمبالغة في المعنى وهو قول الاكثرين

وَأَنَّ "تُزَادُ قَبْلَ لَوْ إِذَا أَقْسِمَا وَبَعْدَ لَمَّا وَكَذَا إِنَّ بَعْدَ مَا"

اي وتُزاد ان الخفيفة المفتوحة الهمزة قبل لو الواقعة بعد فعل القسم مذكورا كقول الشاعر

فَأَقْسِمُ أَنَّ لَوْ التَّيْنَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ

او محذوفا كقول الآخر

أَمَّا وَاللَّهِ أَنَّ لَوْ كُنْتُ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَتِيقُ

وبعد لما نحو فلما ان جاء البشير ألقاه على وجهه * وتزاد ان الخفيفة المكسورة الهمزة بعد ما النافية سواء كان منفيها فعلا كقوله

دَخَلْتُ الْبِلَادَ فَمَا إِنْ أَرَى نَظِيرَ ابْنِ جُدَعَانَ بَيْنَ الْعَرَبِ

ام جملة اسمية كقول الآخر

وَمَا إِنْ طِينًا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَنَابِئًا وَدَوْلَةً آخِرِينَ

وقد تُزاد بعد ما الموصولة والمصدرية وكلاهما نادر في الاستعمال

وَمَا "تُزَادُ بَعْدَ عَنْ رَبٍّ وَكَيْ إِنْ أَيْنَ أَيَّانَ مَتَى إِذَا وَأَيَّ"

«غَيْرَ وَبَعْدَ سَيِّئَةٍ لَيْتَ» وَالْعَمَلُ فِي مُفْرَدَاتِ اسْمٍ وَفِعْلٍ لَمْ يَزَلْ
 اي ان ما تَزَادُ بعد عن نحو عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصِيحَ نَادِمِينَ * وبعد رُبَّ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ
 رُبَّمَا ضَرْبَةً بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بَصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءَ
 وبعد كَيَّ كَقَوْلِ الْآخِرِ
 يَهْدِدُونِي كَمَا أَخَافُهُمْ هِيَهَاتَ أَلَيْ يَهْدِدُ الْأَسَدُ
 وبعد إِنْ الشرطية وما يليها من الْأَدَوَاتِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْبَيْتِ نَحْوُ إِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ
 الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ وَابْتَغِ الْوَعْدَ الْمَعْلُومَ * وبعد غَيْرِ كَقَوْلِ
 الشَّاعِرِ

مَنْ غَيْرِ مَا سَقَمَ وَلَكِنْ شَفَّيَ هَمْ أَرَاهُ قَدْ أَصَابَ فَوَادِي
 وبعد بَعْدَ كَقَوْلِهِ

وَلَهَا طَيْبٌ نَكْهَةٌ حِينَ هَبَّتْ بعد ما هَجَعَتْ كَمَسْكِ فِتْيَةٍ
 وبعد سَيِّئَةٍ بمعنى مِثْلٍ مِنْ قَوْلِهِ لَا سَيِّئًا فِي أَحَدٍ وَجُوهَهَا كَمَا مَرَّ فِي بَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ . وَهِيَ
 لَازِمَةٌ لَهَا * وبعد لَيْتَ مِنْ أَخَوَاتِ إِنْ فِي مَنْ أَتَى عَمَلُهَا وَهُوَ الرَّاجِحُ عَلَى مَا مَرَّ هُنَاكَ *
 وَهِيَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ لَا تَكْثُرُ عَنِ الْعَمَلِ فِي الْأَسْمَاءِ الْمَفْرُودَةِ وَالْأَفْعَالِ كَمَا رَأَيْتَ * وَاعْلَمْ أَنَّ
 مَا الدَّخْلَةَ عَلَى كَيْ يَجُوزُ أَنْ تُحْسَبَ زَائِدَةٌ فَيُنْصَبَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا بِكَيْ أَوْ بِأَنَّ مُضْمَرَةً وَهُوَ
 الْأَكْثَرُ . وَأَنْ تَكُونَ مُصَدَّرَةً وَكَيْ حَرْفٌ جَزْءٌ يُرْفَعُ الْفِعْلُ عَلَى أَنَّهُ صِلَةٌ مَا * وَالْدَّخْلَةُ
 عَلَى أَيِّ تَشْمَلُ الدَّخْلَةَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَجْرُومِهَا نَحْوُ أَيَّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى .
 وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ مَجْرُومِهَا نَحْوُ أَيَّا الْأَجَلِينَ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ فَإِنْ مَا بَعْدَهَا يَبْقَى عَلَى
 حَكَهِ فِي الرَّجْهَيْنِ * فَتَدْبُرُ

«كَذَلِكَ لَا تَزَادُ بَعْدَ الْوَاوِ فِي مَا جَاءَ مَعْطُوفًا عَلَى مَا قَدْ نَفِيَ»

اي ان لا تَزَادُ بعد الواو في ما عُطِفَ عَلَى مَنْفِيٍّ لَفْظًا نَحْوُ لَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا
 السَّيِّئَةُ . أَوْ مَعْنَى نَحْوِ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الْضَالِّينَ * وَهِيَ تَزَادُ هُنَاكَ لِتَاكِيدِ النَّفْيِ
 تَقْرِيرًا كَمَا رَأَيْتَ . أَوْ رَفْعًا لِلْإِحْتِمَالِ كَمَا فِي نَحْوِ مَا جَاءَ زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو . فَانَّهُ يُجْمَلُ
 عِنْدَ سَقُوطِهَا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ نَفْيَ اجْتِمَاعِهِمَا مَعًا فِي وَقْتٍ الْحَبِيءِ . فَلَمَّا جِيءَ بِهَا ارْتَفَعَ
 هَذَا الْإِحْتِمَالُ . فَتَأْمَلُ

وَمَا تَزِدْ صَحَّحَ بِهِ أَوْ أَكَّدَ بِالْفِ وَكَفَّ أَحْضَرُ وَقَوَّ مَهَّدَ
وَدُونَ ذَلِكَ أَلْزَكَ أَوْلَى وَقُضِيَ حَتْمًا بِمَا أَقْتَضَى مُهِمُّ الْفَرْضِ

اي ان ما يزداد من هذه الأحرف يُراد به تصحيح اللفظ كما في نحو أَكْرَمَ يزيدُ .
فان فاعل الامر لا يكون إلا ضميراً للمخاطب فلما عدل الى غيره زيدت عليه الباء
ليصير على صورة يصح التلظُّظ بها . او التأكيد كما في نحو ما زيد بقائم . او المبالغة كما
في نحو لَاتَ حِينَ مَنَاصٍ . او الكف كما في نحو حيثما تذهب أذهب . او الحصر كما في
نحو إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ . او التقوية كما في نحو للثروايا تعبرون . او التمهيد اي التوطئة كما
في نحو وَلَئِنْ قَوْلُنَا لَا يَنْصُرُونَهُمْ * ودون ذلك ترك الزيادة أَوْلَى لانها تكون من
قبيل العبث في الكلام . على ان ما زيد لفرض لا يجب منه إلا ما اقتضاه امرهم *
كالباء الداخلة على فاعل التعجب لتصحيح اللفظ وما اللاحقة إِنَّ التأكيدية لإفادة
الحصر ونحو ذلك . فتدبر

الخاتمة

فصل

في احكام الظرف والمجرور

لَا بُدَّ مِنْ تَعَلُّقٍ لِلظَّرْفِ بِالْفِعْلِ أَوْ شَبْهِ لَهُ كَالْحَرْفِ

اي ان الظرف لا بد ان يتعلق بفعل او شبهه ليربط بعامله كما يتعلق حرف الجر .
وذلك يشمل ظرف المكان نحو جلست عند زيد و زيد واقف لدى الامير . وظرف
الزمان نحو اتيت اليوم وانا راحل غدا * واعلم ان الحرف والظرف المذكورين قد
يتعلقان بما يَأْوُلُ بشبه الفعل فهو الذي في السماء إله اي معبود . او بما يُشِيرُ الى
معناه كقول الشاعر

اسدٌ علي وفي الحروب نعمة ربدأً تجفل من صغير الصافر

اي شجاع علي وفي الحروب جبان . وقس عليه الظرف * وكل ذلك يعمل فيهما ولذلك
قيل انهما يكتفيان برأحة الفعل

وَمَا تَعَلَّقًا بِهِ أَحْذِفَ حِينَ عَمَّ وَمَا يَخُصُّ أَذْكَرُ وَكُلُّ يُلْتَزَمُ
وَذَاكَ فِي نَفْتٍ وَحَالٍ وَخَبَرٍ وَصَلَةٍ مَعَهَا عَلَى الْفِعْلِ أَقْتَصَرَ

اي ان متعلق الظرف وحرف الجر اذا كان يدل على كون عام كالحصل والوجود ونحوها يجب حذفه لقيام الظرف وعديله مقامه في الدلالة على الاستقرار وان كان يدل على كون خاص كالقيام والقعود ونحوها يجب ذكره لعدم الدليل عليه * وكل ذلك يكون في ما وقع نعتا او حالا او خبرا او صلة . فيقال مع إرادة الوجود المطلق اعجبني غلام عند الخليفة ومررت بزيد امام داره وزيد تحت الشجرة ورأيت الخطيب الذي فوق المنبر . اي موجود عند الخليفة ومستقر امام داره وحاصل تحت الشجرة واستقر فوق المنبر * ومع إرادة الوجود المقيّد بصفة اعجبني غلام واقف عند الخليفة ومررت بزيد جالسا امام داره وزيد قائم تحت الشجرة ورأيت الخطيب الذي قام فوق المنبر * وكذلك مع الجار والمجرور نحو اعجبني غلام للخليفة ومررت بزيد في داره وهلم جرا * غير ان المحذوف في هذه المواقع يجب تقديره في الصلة بالفعل كما رأيت لان الصلة موطن الجملة ويجوز في غيرها تقديره به او بالصفة لانه يحتملها جميعا . غير ان الصفة أولى لان الاصل فيه الافراد وهو اختيار الجمهور * واعلم ان من المواضع التي يجب فيها حذف المتعلق ان يكون المتعلق رافعا للام الظاهر نحو اعنده علم الغيب وا في الله شك . او يكون حرف قسم غير الباء نحو والليل اذا بغسى . او يكون المتعلق قد استعمل محذوفا في مثل او شبهه كقولهم للمسافر على الطائر اليمون . او قد حذف على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه

وَوَظَرَفُ ذِي الْعُمومِ يُدْعَى الْمُسْتَقَرُّ وَغَيْرُهُ اللَّغْوُ الَّذِي لَا يُعْتَبَرُ
وَهَكَذَا ذُو الْجَرِّ فَأَعْلَمُ وَأَعْمَلُ وَقَسْنِ عَلَى مَا قِيلَ مَا لَمْ يُقَلَّ

اي ان الظرف الذي متعلقه عام يقال له المستقر . وذلك لما فيه من معنى الاستقرار كما مر او لانه عند حذف ما يتعلق به ينتقل ضميره اليه فيستقر فيه * وأما الذي متعلقه خاص فليس في شيء من ذلك ويقال له لغو لانه ملغى لا اعتبار له * وهكذا الجار والمجرور لانه عدل الظرف في جميع احكامه كما علمت

فصل

في الجملة واحكامها

يُضْمَنُ الْجُمْلَةُ بَابُ الْمَبْتَدَأِ وَبَابُ مَا الْفِعْلُ إِلَيْهِ أُسْنِدًا
وَالصَّدْرُ ذُو الْأَصْلِ إِلَيْهِ تُنْسَبُ وَقَبْلَهُ الْحَرْفُ كَلْفٍ يُحْسَبُ

اي ان الجملة تتمم من باب المبتدأ وباب ما أسند إليه الفعل منحصرة فيهما .
فيندرج في الاول المبتدأ وخبره المجردان والمنسوخان وفاعله الذي يغني عن الخبر .
وفي الثاني الفعل والفاعل ونائبه * وهي تُنسب الى ما صدرت به فهي اسمية في نحو
زيد قائم وفعلية في نحو قام زيد * وذلك يعتبر فيها بحسب الاصل فلا يشكل بنحو
قام ابوه زيد وزيدا ضربت لان الاصل زيد قام ابوه وضربت زيدا وبهذا الاعتبار
تعد الاولى اسمية والثانية فعلية * ولا عبرة بما تقدم على الجملة من الحروف نحو ان
زيدا قائم وهل قام زيد فانها لا تتغير عن نسبتها وذلك الحرف كالقولا يعتد به *
واعلم ان الجملة اعم من الكلام لانه لا يشترط فيها ما يشترط فيه من الافادة كما في
جملة الشرط والصلة ونحوها فكل كلام جملة ولا يعكس * ويندرج تحت الاسمية
نحو هيئات العقيق لان صدرها اسم فعل لا فعل بالحقيقة * وأما الصفة فانها مع
اشتغالها على المسند والمسند اليه لا تحسب جملة لانها لا تستقل بالافادة على حكم
الجملة . ولا يعتبر ما فيها من المسند اليه لانها تستوي معه في التكلم والخطاب
والغيبة كالمفردات الجامدة فيقال انا قائم وانت قائم وهو قائم كما يقال انا رجل
وانت رجل وهو رجل . وعلى هذا تكون كانها خالية من الضمير المسند اليه فلا تستحق
حكم الجملة وبهذا الاعتبار كانت معرفة لا مبنية كالجملة

وَفِي كَرِيْدَ زَارَ هِنْدَ كُبْرَى وَنَحْوُ زَارَ هِنْدَ مِنْهَا صُغْرَى
وَكَأَنَّ عَبْدِي أَبْنُهُ لِي شَمْلًا كُلًّا وَنَحْوُ الدَّارِ مِلْكِي لَا وَلَا

اي ان الجملة منها كبرى وهي الاسمية التي خبرها جملة نحو زيد زار هند . ومنها صغرى
وهي الجملة الواقعة خبرا لجملة زار هند المخبر بها عن زيد في المثال * ومنها كبرى
وصغرى معا وهي ما جمعت الطرفين كما في نحو انا عبدي أبنه لي . فان ما بعد الضمير

الاول جملة كبرى باعتبار ان الخبر فيه قد وقع جملة وصغرى باعتبار انه باسمه
قد وقع خبراً عن الضمير المذكور * ومنها لا كبرى ولا صغرى نحو الدار ملكي فانها
ليست كبرى لان خبرها مفرد ولا صغرى لانها ليست خبراً

وَذَاتُ وَجْهِ نَحْوِ زَيْدٍ مُقْبِلٌ وَذَاتُ وَجْهَيْنِ كَعَمْرٍو يَقْعُلُ

اي ان من الجملة ما هي ذات وجه واحد وهي ما كان صدرها وعجزها من قبيلة
واحدة نحو زيد مقبل وظننته يزو في . ومنها ما هي ذات وجهين وهي ما كان صدرها
وعجزها مختلفين في الاسمية والفعلية نحو عمرو يفعل وظننته صادقاً . وتسمى الأولى

ذات الوجه والثانية ذات الوجهين

وَلَا مَحَلَّ إِذْ بَدَتْ أَوْ وَصَلَتْ أَوْ فَسَرَتْ أَوْ لِاعْتِرَاضٍ فَصَلَتْ

أَوْ كَانَتْ الْجَوَابَ فِي الْيَمِينِ أَوْ فِي بَابٍ إِنْ لَمْ تَرْتَبِطْ أَوْ بَابِ لَوْ

اي لا يكون محل من الإعراب للجملة الابتدائية وهي الواقعة في افتتاح العبارة نحو
الله نور السموات والارض . او في أثنائها منقطعة عما قبلها نحو خلق السموات
والارض بالحق تعالى عما يُشْرِكُونَ * وكذلك الجملة الواقعة صلة لموصول اسمي نحو
والله الذي ارسل الرياح . او حرفي نحو نخشى ان تُصيبنا دائرة * والمفسرة لما قبلها
مجردة عن حرف التفسير نحو هل أدلكم على تجارة نُفِيعٍم من عذاب اليم تؤمنون
بالله ورسوله . او مقترنة به نحو ما قلت لهم الا ما امرتني ان اعبدوا الله ربي
وربكم * والجملة المعترضة وهي الفاصلة بين المتلازمين كالموصوف والصفة نحو انه

لَقَسَمْتُ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ * والواقعة جواباً للقسم نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم
وما هوى . او جواباً لشرط جازم لم يقترن بالفاء او اذا نحو ان نشأ نُنْزِلْ عليهم من
السماء آية . او شرط غير جازم نحو لو انزلنا هذا القرآن على جبل لرأيته خاشعاً
متصدعاً من خشية الله * ومن هذا القبيل جواب اذا نحو اذا جاءتهم الحسنة قالوا
لنا هذه . وجواب لولا نحو ولولا كلمة الفصل لَفُضِّي بينهم . وجواب لعمراً نحو فلما رأوا
بأسنا قالوا آمناً بالله . وقس على كل ذلك * واعلم ان الجملة المعترضة لا بد ان تكون
اجنبية كما رأيت فان لم تكن كذلك نحو جاء وهو راكب زيد لم تكن من هذا
القبيل * وقد ذكرت لها النحاة مواقع كثيرة منها ما ذكرناه آنفاً . ومنها المبتدأ والخبر

في الحال كقول الشاعر
 وفيهنَّ والأَيَّامُ يَحْتَرْنَ بالفق نوابُ لا يَمْلِكُنَّه ونوايحُ
 او في الاصل كقول الآخر
 لَهْلَهْ والموعودُ حقُّ لقاؤُهُ بدا لك في تلك القُلُوبِ بداهُ
 والفعل ومرفوعه كقوله
 وقد أدركني والحوادثُ جَمَّةٌ أَسِنَّهُ قومٌ لا ضِعَافٍ ولا عَزَلِ
 او منصوبه كقوله
 وَبُدِلَتْ والدهرُ ذو تبدُّلٍ هيفاً دُبوراً بالصبا والشَّالِ
 والقسم وجوابه كقوله
 لعمري وما عمري عليَّ بهينٍ لقد نطقتُ بطلاً عليَّ الافارغُ
 ومنها الموصول وصلته والشرط وجوابه والثاني ومنفيه وغير ذلك مما لا فائدة في
 استيفائه

وَتَأْخُذُ الْعَجَلُ وَهِيَ تَخْبِرُ أَوْ وَهِيَ مَفْعُولٌ بِهِ إِذَا تَذَكَّرَ
 أَوْ وَهِيَ حَالٌ أَوْ لَهَا الْمُضَافُ ضَمٌّ أَوْ قَدْ أَجَابَتْ بَعْدَ رِبْطٍ مَا جَزَمَ
 أَوْ مُفْرَدًا قَدْ تَبِعَتْ وَالتَّابِعَةُ الْجُمْلَةُ فِي الطَّرْفَيْنِ سَابِعَةٌ
 اي ان الجملة يكون لها محلٌّ من الإعراب اذا وقعت خبراً نحو الرحمنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ .
 وكانوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ * او مفعولاً بهٍ نحو قالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ . ورأيتُ المنافقين
 يَصُدُّونَ عَنْكَ * او حالاً نحو وجاءَ اهلُ المدينة يستبشرون . ولا تُقْرَبُوا الصَّلَاةَ وانتم
 سُكَارَى * او مضافاً اليها نحو يومٌ هُمْ بَارِزُونَ . والسلامُ عَلَيَّ يَوْمٌ وُلِدْتُ وَيَوْمَ
 أَمُوتُ * او جواباً لشرطٍ جازمٍ مقترنةً بالفاء او اذا نحو وان تَجَهَّرَ بالقول فانه يعلمُ
 السِّرَّ واخفى . وان تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بما قَدَّمْتَ ايديهم اذا هم يَقْنَطُونَ * او تابعة لمفردٍ نحو
 من قبلُ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ . وخُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ * وأما التابعة
 لجملةٍ فقد يكون لها محلٌّ نحو واللهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ واليهِ الْمَصِيرُ . وقد لا يكون نحو
 اقتربت الساعةُ وانشقَّ القمرُ . وبها يتمُّ كلُّ فريقي سبعاً من الجُمْلِ * واعلم ان الاصل
 في الجملة ان لا يكون لها محلٌّ من الإعراب لان حقها ان تكون مجردةً مستقلةً بنفسها

فان اصاب محلاً منه فقد تطفلت عليه لان ذلك حق المفردات * وهي انما تعطى
الحل المذكور اذا وقعت موقع المفرد كالتبخر والحال وغيرها . ومن ثم استشكلت جماعة
حل الواقعة جواب شرط بانها لا تعاقب المفرد لانه لا يقع جواباً للشرط * وأجيب
بان المفرد أعم من ان يكون اسماً او فعلاً على حدته وهو يقع موقع هذه الجملة مع
رابطها فيجزم ومن ثم تكون في محل الجزم مع الرابط لا بدونه . ويشهد لذلك جزم
المعطوف في نحو ومن يضل الله فلا هادي له و يذرم في طغيانهم يعمهون . فان
جزمه انما هو باعتبار محل الجملة المعطوف عليها . فتأمل

وَالْجُمْلَةُ الْفَضْلَةُ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ حَالٌ وَبَعْدَ نَكْرَةٍ فِيهِ صِفَةٌ
وَشَبِيهَا كَذَلِكَ مَعَهَا جَرٌّ فَأَحْفَظْ فَكُلُّ الصِّدِّ فِي جَوْفِ الْفَرَا

اي ان الجملة الواقعة فضلة بعد معرفة تكون حالاً منها نحو مَرَجَ البحرين يلتقيان .
وبعد نكرة تكون صفة لما نحو كتابُ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ * وقد تكون كل واحدة منهما
غير محضة فتحمل الجملة الوجهين نحو وآية لم الليل نسلخ منه النهار وهذا ذكر مبارك
انزلناه . فان المعرفة في الآية الأولى والنكرة في الثانية غير محضتين لان المعروف
الجنسي يقرب من النكرة في المعنى والنكرة الموصوفة تقرب من المعرفة . وبهذا الاعتبار
تحمّل الجملة الواقعة بعد كلٍ منهما ان تكون حالاً او صفة * وعلى ذلك يجري
معها شبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور كما علمت . فيكون الواحد منهما حالاً في
نحو جاء زيد فوق جواده او على بعيره . وصفة في نحو مرت برجل بين قومه او في
داره . ومحملاً في نحو تعجني الخيل عند العرب او في البادية واعجني رجل تميمي عند
الامير او عن يمينه * وقس على كل ما ذكر ما لم يذكر والله الموفق

الى الصواب وهو حسبنا ونعم الوكيل

قال العبد الفقير ناصيف بن عبد الله البازجي اللبناي اني قد جمعت ما في هذا
الكتاب مثناً وشرحاً من فضلات اولئك القوم الذين بنورهم اهتديت . وبهدام اقتديت .
ولم أقصد سوى جمع ما تفرّق في كتب شتى تسهلاً على الطالب فكنت أعدت ناسخاً
لا مضافاً . فان كنت قد احكمت النقل مضبوطاً على اصله فقد اصبحت الحاجة وإيلاً

فقد يغلط الناسخ ويصلح القارئ والله لا يضيع اجر المصلحين * وكان الفراغ من تبييضه في شهر اذار سنة احدى وستين وثمان مئة والى للمسيح الموافقة لسنة سبع وسبعين ومئتين والى للهجرة والحمد لله اولاً وآخراً *

انتهى

يقول مختصرة الفقير اليه تعالى ابراهيم بن ناصيف البازجي اللبناني هذا ما وقع عليه الاختيار من هذا الكتاب على ما اقتضته الروية الضعيفة وسبق اليه النظر القاصر والله المسؤول ان ينفع به مطالعيه ويحجز ثواب مؤلفه من واسع احسانه ويفرغ عليه سبيل رحمته ورضوانه ويرحم الله عبداً قال آمينا * واعلم اني اسقطت منه باب الجر بالمجاورة لهجره في الاستعمال وانحصاره في المسموع عن العرب مع اهلها من اكثر كتب المصنفين وألحقت الكلام على هاء السكت بباب الوقف لما بينهما من الملازمة * وكل موضع في المتن اكتنفته بهاتين العلامتين "—" فهو من مواضع التبديل المشار اليها في تصدير الكتاب . وقد اغفلت بيان مثل ذلك في الشرح لان منه ما هو بالحذف ومنه ما هو بالتلخيص ومنه ما هو بغير ذلك مما يتعسر ضبطه ولا تكفي في الدلالة عليه الاشارة مع كون الكثير منه تابعاً لما في المتن وراجعاً اليه * وكان الفراغ من هذا الاختصار في العشر الأول من شهر ايلول

سنة اثنتين وثمانين وثمان مئة والى

والحمد لله رب العالمين

Library of



Princeton University.



32101 064293598